

جامعة طنطا
كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية

النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية إعداد

مهندسة - ناهد نجا عباس الإبياري

مدير عام - قسم العمارة والإسكان - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء

رسالة مقدمة إلى قسم الهندسة المعمارية بكلية الهندسة - جامعة طنطا
كجزء من متطلبات الحصول على
درجة دكتور الفلسفة في الهندسة المعمارية (الهندسة المعمارية)

تحت إشراف

أ. د. ليلى أحمد محرم

أستاذ ورئيس قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة طنطا

أ. د. حسن عبد المجيد وهبي

أستاذ العمارة المتفرغ بقسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة طنطا

أ. د. حامد السيد فهمي

أستاذ العمارة المتفرغ - قسم العمارة والإسكان - المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء

٢٠٠٦م

لجنة المناقشة

أ.د/ محمد عباس الزعفراني

أستاذ العمارة المتفرغ
بكلية الهندسة - جامعة الأزهر
(من الخارج)

أ.د/ أسامة أحمد إبراهيم مسعود

أستاذ التصميم العمراني قسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة - جامعة طنطا
(من الداخل)

أ.د / ليلي أحمد محرم

أستاذ ورئيس قسم الهندسة المعمارية
بكلية الهندسة - جامعة طنطا
(مشرف رئيسي)

أ.د / حسن عبد المجيد وهبي

أستاذ العمارة المتفرغ بقسم الهندسة المعمارية
بكلية الهندسة - جامعة طنطا
(عن لجنة الإشراف)

Urban Growth of the Egyptian cities and its influence on the Monumental sites

Presented by

Eng. Nahed Naga Abbass El Ibiary

**General Manager - Arch.& Housing Dept.
National Center for Housing and Building Research**

A Thesis Submitted to Department of Architecture - Faculty of Engineering
at Tanta University In Partial Fulfillment of the Requirements For
The Degree of Doctor of Philosophy In Architectural Engineering
(Architectural Engineering)

Under The Supervision of

Prof. Dr. Laila Ahmed moharam

Prof. Dr. of Architecture and Head of Arch. Dept. – Tanta University

Prof. Dr. Hassan Abdel Meguid Wahby

Prof. Dr. of Architecture – Arch. Dept. – Tanta University

Prof. Dr. Hamed El Sayed Fahmy

**Prof. Dr. of Architecture - Arch.& Housing Dept. - National Center for
Housing and Building Research**

2006

Discution Committee

**Prof. Dr. Mohamed Abbass
El Zaafarany**

**Prof. Dr. of Architecture
Faculty of Engineering
Arch. Dept
El Azhar University**

**Prof. Dr. Osama Ahmed
Ibrahim Massood**

**Prof. Dr. of Urban Design
Faculty of Engineering
Arch. Dept
Tanta University**

**Prof. Dr. Laila Ahmed
Moharam**

**Prof. Dr. of Architecture
Head of Arch. Dept.
Faculty of Engineering
Tanta University
(supervisor)**

**Prof. Dr. Hassan Abdel
Meguid Wahby**

**Prof. Dr. of Architecture
Faculty of Engineering
Tanta University
(supervisor)**

مقدمة عن الدراسة

تعتبر المناطق التاريخية والأثرية أحد مقومات التراث نظراً لقيمتها التاريخية والثقافية والحضارية التي لا يستهان بها وترتبط المجتمع في العصر الحديث بجذوره التاريخية وتمثل مراكز جذب سياحي وثقافي ذات ثقل كبير . وتمتاز مصر بأنها واحدة من أهم مراكز التراث المعماري والعمراني في العالم . كما أن وجود المناطق التاريخية والأثرية في المدن يعطي قيمة خاصة لهذه المدن حيث أنه لا تخلو مدينة مصرية من مناطق تاريخية وأثرية هامة بها ، ونظراً لأن المدن عناصر ديناميكية تنمو غالباً عمرانياً وسكانياً على مر العصور فقد تأثرت المناطق التاريخية بها بهذا النمو بشكل أو بآخر حيث أن غالبية المناطق التاريخية تعرضت لتعديلات مختلفة أدت إلى تدهور نسيجها الحضري الأمر الذي جعل الجهات المعنية بالدولة تهتم بعمليات الحفاظ على هذه المناطق وإظهارها في كيانات عمرانية مستقلة . ولذا كان لا بد من العمل على تسجيل هذا التأثير على المدينة المصرية ومحاولة إنقاذ المناطق التاريخية بما لنظلمحتفظ بصورتها الأولى مع مواكبة ظروف العصر الحديث في التطور الذي يتماشى مع هذه الصورة ولن يتأتى ذلك إلا بالتفاعل بين هذه المناطق وبين المجتمعات الكائنة بها وبمحيطها العمراني .

مجال البحث

يتمثل مجال البحث في التخطيط العمراني للمدن بصفة عامة والمناطق التاريخية بالمدينة بصفة خاصة ويتمثل موضوع البحث في النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق التاريخية الموجودة بها .

أهداف البحث

أولاً - يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في دراسة عينات من المدن المصرية لمعرفة التأثير المتبادل بين المناطق التاريخية والأثرية في المدن بأماكنها المختلفة وبين حجم واتجاهات نمو هذه المدن .

ثانياً - تحقيق القناعة الكاملة والتأكيد على أهمية الحفاظ على المناطق التاريخية والأثرية وتنمية المحيط العمراني والاجتماعي كموضوع الساعة ومحاولة الوصول إلى مقترحات وتوصيات للحفاظ على تلك المناطق في إطار تنمية مستدامة تؤكد التعامل بين المجتمع وبين هذه المناطق التاريخية من خلال عوامل بيئية وثقافية واتجاهات اقتصادية واجتماعية حاكمة للمكان .

ثالثاً - التأكيد على نشر الوعي الثقافي والإدراك لمفهوم الحفاظ والتنمية بين أفراد المجتمع لكي يصبح المجتمع واعياً ومطالباً بالعمل على الحفاظ والتنمية التي تلي طموحاته الحضارية ويكون له حضور وتأثير إيجابي بما يعود على هذه المدن وعليه بالنفع .

رابعاً - مراجعة التجارب الإيجابية في مجالات السيطرة والتحكم و الحفاظ العمراني والمعماري وتحديد مجالات الاستفادة منها .

منهج البحث

اتبعت الدراسة المناهج الآتية :

- المنهج الاستقرائي المكتبي وهو الذي تمت به دراسة الاتجاهات النظرية لتفسير نظريات تركيب ونمو المدن عموماً والمدن المصرية بوجه خاص لمعرفة اتجاهات نموها ومحدداته وأسبابه وكذلك العوامل المؤدية إلى تدهور عمران المناطق التاريخية و سياسات التعامل مع هذه المناطق لأحيائها والمحافظة عليها.
- المنهج المقارن بين أساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم وفي مصر وكذا بين التجارب العربية والعالمية في الحفاظ على التراث والمناطق التاريخية وبين تلك التجارب التي تمت في المدن المصرية .
- منهج تحليلي لعينات من المدن المصرية حتي يمكن الوصول إلى نتائج للدراسة ووضع مؤشرات لمن يعيد تخطيط هذه المدن أو يضع برامج للتنمية فيها مراعاة المناطق التاريخية والمناطق ذات القيمة الموجودة بها.

ملخص البحث

وقد اشتمل البحث على ستة أبواب يمكن إيجاز محتوى كل منها في الآتي :

الباب الأول

وقد تكون الباب الأول من ثلاثة أجزاء يمكن إيجازهم فيما يأتي :

الجزء الأول تم فيه استعراض الاتجاهات النظرية لتفسير تركيب ونمو المدن ومنها :

- الاتجاه التاريخي وفيه تم دراسة أسباب ظهور المدن تاريخياً والمدخل التاريخي لتفسير نمو المدن
- الاتجاه الاجتماعي لتفسير النمو العمراني للمدن و العوامل الأيكولوجية وتأثيرها على هذا النمو وكذلك الاتجاه الأيكولوجي لدراسة المدن وأخيراً يستعرض النظريات الأيكولوجية لتفسير نمو المدن.
- الاتجاه الوظيفي لتفسير نمو المدن وتم استعراض مجموعة من النظريات منها نظريات نمط نمو وتشكيل استعمال الأراضي و نظريات التحضر وذلك لتفسير هذا الاتجاه.
- الاتجاه الاقتصادي لتفسير نمو المدن وفيه تم استعراض النظريات الاقتصادية لدراسة نمو المدن وكذلك نظريات التنمية العمرانية (لإقليم المدينة) ونظرية مواقع الأسواق والتجمع وتحليلها والوصول إلى نتائج لهذه النظريات .
- الاتجاه البصري لتفسير نمو المدن وامتدادها ومعرفة كل عناصره وخصائصه وتأثيرها على تخطيط المدن وامتداداتها ونموها .

الجزء الثاني وتم فيه استعراض المفاهيم الأساسية للتراث و تعريف التراث وجوهره و أسس ومعايير تصنيفه ومجالاته ومستوياته وكذلك تعريف التراث العمراني والمناطق التاريخية والتراث المعماري ومكوناتهم و مفهوم المناطق التاريخية وتصنيفاتها وأخيراً أهمية وأسباب الحفاظ على المناطق التاريخية.

الجزء الثالث ويستعرض استمرارية تراث المناطق التاريخية والأثرية في مصر منذ الحضارة الفرعونية مروراً بالحضارة الإغريقية والرومانية والبيزنطية والاستمرارية الحضارية للتراث بعد الفتح الإسلامي ومن بعده الفتح العثماني ووصولاً إلى العصر الحديث.

الباب الثاني

وقد اشتمل الباب الثاني على أربعة أجزاء يمكن إيجازهم فيما يأتي :

الجزء الأول وتم فيه استعراض للعوامل المؤدية إلى تدهور عمران المناطق التاريخية من عوامل طبيعية متمثلة في الإشعاع الشمسي ومناخ وكوارث طبيعية ومشاكل بيولوجية وكذلك العوامل الناتجة عن الأنشطة الإنسانية من عوامل اجتماعية

وعوامل عمرانية وعوامل اقتصادية و عوامل ثقافية وعوامل قانونية وعوامل إدارية وتنظيمية وأخيراً العوامل الناتجة عن التطور التكنولوجي .

الجزء الثاني وفيه تم استعراض لنوعيات وأساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم كالتحكم الموجه وتم فيه استعراض للتجربة الانجليزية و التحكم الحـــــ و تم فيه استعراض للتجربة الأمريكية و التحكم المطلق المقيد وتم فيه استعراض لتجربة الاتحاد السوفيتي السابق . كما تم استعراض أساليب التحكم في عمران المناطق التاريخية في مصر من تشريعات وقوانين حاكمة للعمران عموماً و المناطق التاريخية بصفة خاصة وكذلك النظام الإداري في مصر ومستوياته ومصادر التمويل للمشروعات الخاصة بالمناطق التاريخية وأخيراً تم عمل مقارنة وتحليل لعوامل السيطرة والتحكم في النماذج العالمية وفي مصر لمعرفة موقع مصر في هذا الخصوص .

الجزء الثالث وتم فيه استعراض للمواثيق والمعاهدات الدولية بشأن صون وحماية التراث العالمي و المنظمات والجهات الدولية في مجال التراث العالمي و الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإعلانات العالمية وكذلك معايير التسجيل بقائمة التراث العالمي وكيفيته والمساعدة الدولية وأشكالها المختلفة و المتاحة في إطار صندوق التراث العالمي وكذلك بعض المواثيق والاتفاقيات الخاصة بحفظ وترميم التراث العمراني وأخيراً مصر وموقها من التراث العالمي وكيفية الاستفادة من المساعدات المقدمة .

الجزء الرابع وتم فيه استعراض سياسات التعامل مع المناطق التاريخية سواء سياسات التعامل مع المباني التاريخية على حدى أو سياسات التعامل مع المحيط العمراني للمباني التاريخية او سياسات التعامل مع الأجزاء المتدهورة بالمناطق التاريخية وأخيراً السياسات الشاملة للتعامل مع المناطق التاريخية.

الباب الثالث

وقد اشتمل الباب على بعض التجارب العربية والعالمية في الحفاظ على التراث ومن التجارب العربية التي تعرض لها البحث مايلي :

- التجربة التونسية وفيها تناول البحث ثلاث تجارب هي: تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة تونس ، تجربة إعادة تأهيل حي الحفصية ، تجربة قرية سيدي بوسعيد.
- التجربة الجزائرية وفيها تناول البحث تجربتان هما تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة الجزائر وتجربة إعادة تأهيل وادي ميزاب .
- التجربة المغربية وفيها تناول البحث تجربتان هما تجربة مدينة فاس وتجربة مدينة أصيلة.
- التجربة السورية وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تجربة مدينة حلب .

- تجربة جمهورية اليمن وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة صنعاء .
 - تجربة المملكة العربية السعودية وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة جدة .
- أما بالنسبة للتجارب العالمية في الحفاظ على التراث فقد تناول البحث مجموعة تجارب منها :
- التجربة الباكستانية وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة لاهور
 - التجربة الانجليزية وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تجربة مدينة نوريتش .
 - التجربة الفرنسية وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تجربة الحفاظ على مدينة روا .
 - التجربة الدانمركية وفيها تناول البحث تجربة واحدة هي تخطيط مدينة كوبنهاجن .
- وأخيراً تم عمل مقارنة بين تجارب المحافظة على التراث سواء العربية أو العالمية من حيث الجوانب العمرانية والجوانب الاجتماعية والجوانب الإدارية والتشريعية والجوانب التمويلية وكذلك تم عمل تقييم لكل تجربة على حدى .

الباب الرابع

وتم فيه استعراض لأسباب وعوامل النمو والتنمية العمرانية في المدن المصرية كما يلي :

- العوامل السياسية من القوانين والتشريعات والقرارات .
 - العوامل الاقتصادية من الأنشطة الاقتصادية و أسعار الأراضي
 - العوامل البيئية من العوامل المناخية والعوامل الجغرافية .
 - العوامل العمرانية من نمو المدن عمرانياً و مراحلها وعناصر الجذب وعوائق النمو و أنماط النمو و أسبابه وتأثير هذا النمو على المناطق التاريخية داخل المدن وكذلك أستعمالات الأراضي وهيكله وتركيبه والعوامل التي تحكم توطن استعمالات الأراضي ونسبه وكذلك شبكات الطرق وحركة المرور والنقل و شبكات المرافق وأخيراً حالات المباني وارتفاعاتها ومواد البناء والإنشاء .
- كما تم استعراض لحالات تقسيم المناطق التاريخية داخل المدن من حيث :
- مناطق تاريخية وأثرية مجمعة في وسط المدن .
 - مباني تاريخية وأثرية مبعثرة داخل المدن .
 - مناطق تاريخية وأثرية على أطراف المدن .
 - مناطق تاريخية وأثرية بعيدة عن عمران المدينة .
- كما تم استعراض مدى تأثير أسباب وعوامل النمو والتنمية على المناطق التاريخية بأنواعها المختلفة بالمدن المصرية . وفي نهاية الباب تم اختيار عينات المدن المصرية التي تناولتها الدراسة التفصيلية .

الباب الخامس

وقد تناول البحث مجموعة من المدن المصرية للدراسة التفصيلية حسب وجود المناطق التاريخية في كل منها :

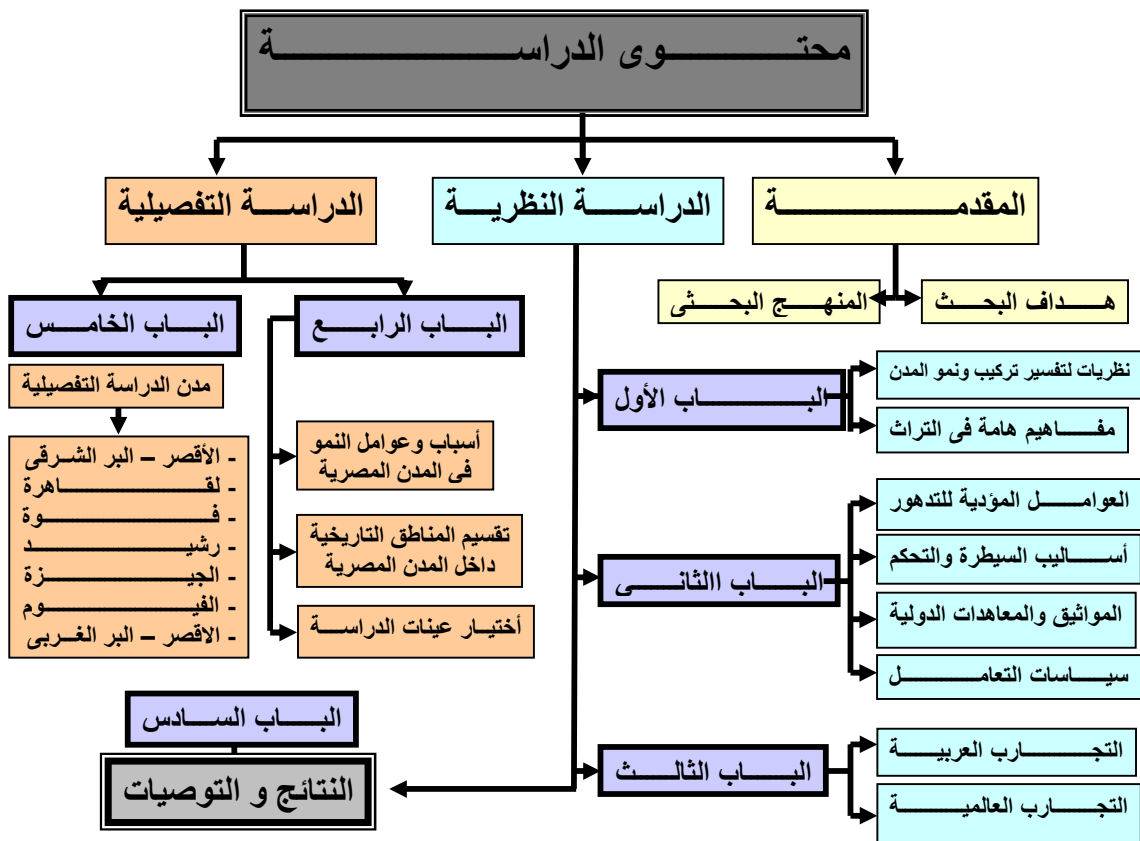
- حالة المناطق التاريخية الموجودة بمجمعة داخل المدن وقد تناول فيها البحث مدينتان هما مدينة الأقصر - البر الشرقي ومدينة القاهرة .
 - حالة المناطق التاريخية المتناثرة داخل المدن وقد تناول فيها البحث مدينتان مدينة فوة ومدينة رشيد .
 - حالة المناطق التاريخية الموجودة على أطراف المدينة وقد تناول فيها البحث مدينة واحدة هي مدينة الجيزة .
 - حالة المناطق التاريخية الموجودة بعيداً عن عمران المدينة وقد تناول فيها البحث مدينتان هما مدينة الفيوم ومدينة الأقصر - البر الغربي .
- وقد تم تناول كل مدينة على حدى من حيث :

- تعريف بالمدينة والموقع والنشأة والتطور التاريخي
 - العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة
 - العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة .
 - العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة.
 - العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة.
 - العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة.
 - المشروعات أو المخططات التي تمت في المدينة للمناطق التاريخية والأثرية .
- وفي نهاية الباب تم عمل مقارنة بين المدن التي تمت دراستها لمحاولة الوصول إلى نتائج الدراسة .

الباب السادس

ويعرض للنتائج التي استخلصت من الدراسة السابقة وكيفية الاستفادة منها مستقبلاً عند توجيه النمو العمراني للمدن المصرية والمحافظة على المناطق التاريخية الموجودة بها .

وأخيراً تناول هذا الباب التوصيات اللازم اتباعها عند التعامل مع المناطق التاريخية والأثرية بالمدن المصرية وقد تم استخلاص هذه التوصيات من الدراسة النظرية والدراسة التفصيلية وتجارب الدول الأخرى وكذلك التجارب المصرية التي تمت بالفعل ونوعيات المناطق التاريخية والأثرية الأربعة .



فهرس الموضوعات

أ.....	مقدمة عن الدراسة
أ.....	مجال البحث
أ.....	أهداف البحث
ب.....	منهج البحث
ت.....	ملخص البحث.....
١.....	الباب الأول - الدراسة النظرية.....
٢.....	١-١ الاتجاهات النظرية لتفسير تركيب ونمو المدن.....
٢.....	١-١-١ الاتجاه التاريخي وتأثيره على الامتداد العمراني للمدن
٤.....	٢-١-١ الاتجاه الاجتماعي لتفسير النمو العمراني للمدن
٤.....	١-٢-١ العوامل الأيكولوجية وتأثيرها على النمو العمراني للمدن.....
٤.....	٢-٢-١-١ الاتجاه الأيكولوجي لدراسة المدن
٥.....	٣-٢-١-١ النظريات الأيكولوجية لتفسير نمو المدن
٧.....	٣-١-١ الاتجاه الوظيفي لتفسير نمو المدن.....
٨.....	١-٣-١-١ نظريات نمط نمو وتشكيل استعمالات الأرض.....
٩.....	٢-٣-١-١ نظريات التحضر.....
١٣.....	٤-١-١ الاتجاه الاقتصادي لتفسير نمو المدن
١٣.....	١-٤-١-١ النظريات الاقتصادية لدراسة نمو الم.....
١٤.....	٢-٤-١-١ نظريات التنمية العمرانية (لإقليم المد.....
٢٢.....	٣-٤-١-١ نتائج نظريات الاتجاه الاقتصادي.....
٢٢.....	٥-١-١ الاتجاه البصري لتفسير نمو المدن وامتدادها.....
٢٣.....	١-٥-١-١ الإدراك البصري وخصائصه.....
٢٣.....	٢-٥-١-١ التشكيل البصري وعناصره
٢٤.....	٦-١-١ الخلاصة
٢٦.....	٢-١ بعض المفاهيم والتعريفات الهامة.....
٢٦.....	١-٢-١ المفاهيم الأساسية للتراث.....
٣٠.....	٢-٢-١ التراث المعماري والعمراني.....
٣٠.....	١-٢-٢-١ التراث المعماري
٣١.....	٢-٢-٢-١ التراث العمراني

- ٣٣.....الخلاصة. ٣-٢-١
- ٣٤..... ٣-١ استمرارية تراث المناطق التاريخية والأثرية في مصر
- ٣٤..... ١-٣-١ الحضارة الفرعونية
- ٣٦..... ٢-٣-١ الحضارة الإغريقية والرومانية والبيزنطية
- ٣٧..... ٣-٣-١ الاستمرارية الحضارية للتراث بعد الفتح الإسلامي
- ٣٩..... ٤-٣-١ الاستمرارية الحضارية للتراث بعد الفتح العثماني
- ٤٠..... ٥-٣-١ الاستمرارية الحضارية للتراث في العصر الحديث
- ٤١..... ٦-٣-١ الخلاصة
- ٤٢..... الباب الثاني- التحكم في العمران في المناطق التاريخية**
- ٤٣..... ١-٢ العوامل المؤدية إلى تدهور عمران المناطق التاريخية
- ٤٣..... ١-١-٢ العوامل الطبيعية
- ٤٥..... ٢-١-٢ العوامل الناتجة عن الأنشطة الإنسانية
- ٥٢..... ٣-١-٢ الخلاصة
- ٥٣..... ٢-٢ أساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم وفي مصر
- ٥٤..... ١-٢-٢ أنواع وأساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم
- ٥٤..... ١-٢-٢-٢ التحكم الموجه - التجربة الإنجليزية
- ٥٧..... ٢-١-٢-٢ التحكم الحُر - التجربة الأمريكية
- ٦٠..... ٣-١-٢-٢ التحكم المطلق المقيد - تجربة الاتحاد السوفيتي السابق
- ٦١..... ٢-٢-٢ أساليب التحكم في عمران المناطق التاريخية في مصر
- ٦١..... ١-٢-٢-٢ التشريعات والقوانين الحاكمة للعمران في المناطق التاريخية في مصر
- ٦٤..... ٢-٢-٢-٢ النظام الإداري في مصر
- ٦٤..... ٣-٢-٢-٢ مصادر التمويل في المشروعات الخاصة بالمناطق التاريخية في مصر
- ٦٥..... ٣-٢-٢ مقارنة وتحليل عوامل السيطرة والتحكم في النماذج العالمية وفي مصر
- ٦٨..... ٣-٢ المواثيق والمعاهدات الدولية بشأن صون وحماية التراث العالمي
- ٦٨..... ١-٣-٢ المنظمات والجهات الدولية في مجال التراث العالمي
- ٦٨..... ٢-٣-٢ الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإعلانات العالمية
- ٦٨..... ٣-٣-٢ معايير التسجيل بقائمة التراث العالمي
- ٦٩..... ٤-٣-٢ كيفية التسجيل بقائمة التراث العالمي

- ٦٩..... ٢-٣-٤-١ لجنة التراث العالمي
- ٧١..... ٢-٣-٤-٢ صندوق التراث العالمي
- ٧١..... ٥-٣-٢ المساعدة الدولية وأشكالها المختلفة و المتاحة في إطار صندوق التراث العالمي
- ٧١..... ٢-٣-٥-١ المساعدة التحضيرية
- ٧١..... ٢-٣-٥-٢ مساعدة الطوارئ
- ٧١..... ٢-٣-٥-٣ التدريب
- ٧٢..... ٢-٣-٥-٤ التعاون التقني
- ٧٢..... ٢-٣-٦ بعض المواثيق والاتفاقيات الخاصة بحفظ وترميم التراث العمراني
- ٧٣..... ٢-٣-٧ مصر وموقعها من التراث العالمي
- ٧٤..... ٢-٣-٨ الخلاصة
- ٧٥..... ٢-٤-٤ سياسات التعامل مع المناطق التاريخية
- ٧٥..... ٢-٤-١ سياسات التعامل مع المباني التاريخية
- ٧٦..... ٢-٤-٢ سياسات التعامل مع المحيط العمراني للمباني التاريخية
- ٧٧..... ٢-٤-٣ سياسات التعامل مع الأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية
- ٧٩..... ٢-٤-٤ السياسات الشاملة للتعامل مع المناطق التاريخية
- ٨٠..... ٢-٤-٥ الخلاصة

الباب الثالث - التجارب العربية والعالمية في الحفاظ على التراث..... ٨٢

- ٨٣..... ٣-١ التجارب العربية في الحفاظ على التراث
- ٨٣..... ٣-١-١ التجربة التونسية
- ٨٤..... ٣-١-١-١ تجربة الحفاظ على المركز القديم لمدينة تونس
- ٨٨..... ٣-١-١-٢ تجربة إعادة تأهيل حي الحفصية
- ٩٢..... ٣-١-١-٣ تجربة قرية سيدي بوسعيد
- ٩٦..... ٣-١-٢ التجربة الجزائرية
- ٩٦..... ٣-١-٢-١ تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة الجزائر
- ٩٨..... ٣-١-٢-٢ الحفاظ على التراث بوادي ميزاب بالجزائر
- ١٠٠..... ٣-١-٣ التجربة المغربية
- ١٠٠..... ٣-١-٣-١ تجربة مدينة فاس في الحفاظ على التراث
- ١٠٥..... ٣-١-٣-٢ إعادة تأهيل مدينة أصيلة

- ١٠٩.....٤-١-٣ التجربة السورية.
- ١٠٩.....١-٤-٣ مشروع إنقاذ مدينة حلب.
- ١١٣.....٥-١-٣ التجربة اليمنية.
- ١١٣.....١-٥-٣ الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة.
- ١١٨.....٦-١-٣ تجربة المملكة العربية السعودية.
- ١١٨.....١-٦-٣ الحفاظ على مدينة جدة القديمة.
- ١٢٢.....٢-٣ التجارب العالمية في الحفاظ على التراث.
- ١٢٢.....١-٢-٣ التجربة الباكستانية.
- ١٢٢.....١-١-٢-٣ إعادة تأهيل مدينة لاهور التاريخية.
- ١٢٥.....٢-٢-٣ التجربة الإنجليزية.
- ١٢٥.....٢-٢-٣ تجربة الحفاظ على مدينة نوريتش.
- ١٢٨.....٣-٢-٣ التجربة الفرنسية.
- ١٢٨.....١-٣-٢-٣ تجربة الحفاظ على مدينة روا.
- ١٣١.....٤-٢-٣ التجربة الدانمركية.
- ١٣١.....١-٤-٢-٣ تخطيط مدينة كوبنهاجن.
- ١٣٤.....٣-٣ مقارنة بين تجارب المحافظة على التراث العربية والعالمية.
- ١٣٤.....١-٣-٣ مقارنة بين التجارب العربية.
- ١٣٦.....٢-٣-٣ مقارنة بين التجارب العالمية.
- ١٣٧.....الباب الرابع - أسباب وعوامل النمو في المدن المصرية وتأثيره على المناطق التاريخية.
- ١٣٨.....١-٤ أسباب وعوامل النمو والتنمية العمرانية في المدن المصرية.
- ١٣٨.....١-١-٤ الأسباب السياسية.
- ١٣٨.....١-١-٤ القوانين والتشريعات.
- ١٤٠.....١-١-٤ القرارات.
- ١٥٠.....٢-١-٤ الأسباب الاقتصادية.
- ١٥٠.....١-٢-٤ الأنشطة الاقتصادية.
- ١٥٢.....٢-٢-٤ أسعار الأراضي.
- ١٥٣.....٣-١-٤ الأسباب الاجتماعية.

- ١٥٣.....١-٣-١-٤ التركيب الاجتماعي ومستويات السكان
- ١٥٧.....٢-٣-١-٤ الدين والعادات والتقاليد
- ١٥٨.....٣-٣-١-٤ معدلات النمو السكاني في المدن
- ١٥٩.....٤-١-٤ الأسباب البيئية
- ١٥٩.....١-٤-١-٤ العوامل المناخية
- ١٦٠.....٢-٤-١-٤ العوامل الجغرافية
- ١٦٢.....٥-١-٤ الأسباب العمرانية
- ١٦٢.....١-٥-١-٤ نمو المدن عمرانياً
- ١٦٨.....٢-٥-١-٤ أستعمالات الأراضي
- ١٧٢.....٣-٥-١-٤ شبكات الطرق وحركة المرور والنقل
- ١٧٣.....٤-٥-١-٤ شبكات المرافق
- ١٧٦.....٥-٥-١-٤ حالات المباني وارتفاعاتها ومواد البناء والإنشاء
- ١٧٧.....٢-٤ تقسيم المناطق التاريخية داخل المدن
- ١٧٨.....١-٢-٤ مناطق تاريخية/أثرية مجمعة في وسط المدن
- ١٧٩.....٢-٢-٤ مباني تاريخية مبعثرة داخل المدن
- ١٨٠.....٣-٢-٤ مناطق تاريخية/أثرية على أطراف المدن
- ١٨١.....٤-٢-٤ مناطق تاريخية/أثرية بعيدة عن عمران المدينة
- ١٨٢.....٣-٤ مدى تأثير أسباب وعوامل النمو والتنمية على المناطق التاريخية بأنواعها بالمدن المصرية
- ١٨٣.....٤-٤ اختيار عينات المدن للدراسة التفصيلية
- ١٨٣.....١-٤-٤ معايير اختيار المدن
- ١٨٤.....٢-٤-٤ المدن المختارة للدراسة التفصيلية

١٨٥.....الباب الخامس - عينات وحالات الدراسات التفصيلية

١٨٦.....مقدمة

١٨٧.....١-٥ حالة المناطق التاريخية الموجودة مجمعة داخل المدن

١٨٧.....١-١-٥ مدينة الأقصر - البر الشرقي

١٨٧.....١-١-٥ تعريف بمدينة الأقصر

١٨٩.....٢-١-٥ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

١٩٢.....٣-١-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

- ١٩٣.....٤-١-١-٥ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة.
- ١٩٤.....٥-١-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة.
- ١٩٥.....٦-١-١-٥ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة.
- ٢٠١.....٧-١-١-٥ مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر.
- ٢٠٨.....٨-١-١-٥ الخلاصة.
- ٢-١-٥ مدينة القاهرة**
- ٢١٠.....١-٢-١-٥ تعريف بالمدينة.
- ٢٢٠.....٢-٢-١-٥ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٢٣.....٣-٢-١-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٢٦.....٤-٢-١-٥ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٢٧.....٥-٢-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٢٧.....٦-٢-١-٥ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٣٠.....٧-٢-١-٥ المخططات والمشروعات التي تمت بالمناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٥٧.....٨-٢-١-٥ الخلاصة.
- ٢-٥ حالة المناطق التاريخية المبعثرة داخل المدن**
- ٢٥٩.....١-٢-٥ مدينة فوة
- ٢٥٩.....١-١-٢-٥ تعريف بمدينة فوة.
- ٢٦٢.....٢-١-٢-٥ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٦٤.....٣-١-٢-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٦٧.....٤-١-٢-٥ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٦٨.....٥-١-٢-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٦٩.....٦-١-٢-٥ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية في المدينة.
- ٢٧٢.....٧-١-٢-٥ الخلاصة.
- ٢-٢-٥ مدينة رشيد**
- ٢٧٣.....١-٢-٢-٥ تعريف بمدينة رشيد.
- ٢٧٤.....٢-٢-٢-٥ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٧٦.....٣-٢-٢-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٧٩.....٤-٢-٢-٥ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.
- ٢٨٠.....٥-٢-٢-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة.

- ٢٨٢..... ٥-٢-٢-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة
- ٢٨٩..... ٥-٢-٢-٧ الخلاصة
- ٢٩١..... ٥-٣-٣ حالة المناطق التاريخية الموجودة على أطراف المدينة
- ٢٩١..... ٥-٣-١ مدينة الجيزة
- ٢٩١..... ٥-٣-١-١ تعريف بمدينة الجيزة
- ٢٩٤..... ٥-٣-١-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٢٩٨..... ٥-٣-١-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٠٠..... ٥-٣-١-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٠١..... ٥-٣-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٠٢..... ٥-٣-١-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٠٦..... ٥-٣-١-٧ المشروعات والتقارير الخاصة بتنمية المنطقة الأثرية بالمدينة
- ٣٠٩..... ٥-٣-١-٨ الخلاصة
- ٣١١..... ٥-٤-٤ حالة المناطق التاريخية الموجودة بعيداً عن عمران المدينة
- ٣١١..... ٥-٤-١ مدينة الفيوم
- ٣١١..... ٥-٤-١-١ تعريف بمدينة الفيوم
- ٣١٣..... ٥-٤-١-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية/الأثرية بالمدينة
- ٣١٦..... ٥-٤-١-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية/الأثرية بالمدينة
- ٣١٧..... ٥-٤-١-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية / الأثرية بالمدينة
- ٣١٩..... ٥-٤-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية/الأثرية بالمدينة
- ٣٢٠..... ٥-٤-١-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية/الأثرية بالمدينة
- ٣٢٣..... ٥-٤-١-٧ أهم المناطق التاريخية و الأثرية الموجودة بمحافظة الفيوم
- ٣٢٦..... ٥-٤-١-٨ الخلاصة
- ٣٣٠..... ٥-٤-٢ مدينة الأقصر - البر الغربي
- ٣٣٠..... ٥-٤-٢-١ تعريف بالمدينة
- ٣٣١..... ٥-٤-٢-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٣٢..... ٥-٤-٢-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٣٢..... ٥-٤-٢-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٣٢..... ٥-٤-٢-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة
- ٣٣٢..... ٥-٤-٢-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

٣٣٢..... مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر ٧-٢-٤-٥

٣٣٤..... الخلاصة ٨-٢-٤-٥

٣٣٥..... الباب السادس - النتائج والتوصيات

٣٢٧..... ١-٦ نتائج الدراسة

٣٣١..... ٢-٦ التوصيات

فهرس الجداول

٦٧..... جدول رقم (١) مقارنة وتحليل عوامل السيطرة والتحكم في النماذج العالمية وفي مصر

٨١..... جدول رقم (٢) سياسات وأساليب التعامل مع المناطق التاريخية المتدهورة

١٣٤..... جدول رقم (٣) مقارنة بين التجارب العربية في الحفاظ على التراث

١٣٦..... جدول رقم (٤) مقارنة بين التجارب العالمية في الحفاظ على التراث

١٨٢..... جدول رقم (٥) أسباب وعوامل النمو والتنمية ومدى تأثيره على المناطق التاريخية بالمدن المصرية

١٩٧..... جدول رقم (٦) معدل النمو العمراني لمدينة الأقصر

٢٧٩..... جدول رقم (٧) عدد سكان مركز ومدينة رشيد ومعدلات النمو السنوية (١٩٦٠-١٩٩٦)

٢٨٧..... جدول رقم (٨) يوضح النسب المئوية لاستعمالات الأراضي الحالية للكتلة العمرانية لمدينة رشيد

٣٠١..... جدول رقم (٩) يوضح تطور تعداد السكان بمدينة الجيزة ومعدل الزيادة السكانية

٣١٨..... جدول رقم (١٠) يبين تطور أعداد السكان في مركز ومدينة الفيوم ومعدلات النمو السنوية

فهرس الخرائط

٨٤..... خريطة رقم (١) الموقع الجغرافي لمدينة تونس

٨٥..... خريطة رقم (٢) النسيج العمراني لمدينة تونس القديمة وموقع حي الحفصية بها

٩٠..... خريطة رقم (٣) مشروع إحياء حي الحفصية

٩٦..... خريطة رقم (٤) مدينة الجزائر القديمة

٩٨..... خريطة رقم (٥) احدى مدن ولدي ميزاب -مدينة غرداية

١٠٠..... خريطة رقم (٦) موقع مدينة فاس

- ١٠١..... خريطة رقم (٧) مدينتي فاس القديمة والحديثة.
- ١٠٢..... خريطة رقم (٨) الكتلة العمرانية لمدينة فاس.
- ١٠٣..... خريطة رقم (٩) المشروع الارشادي لمدينة فاس.
- ١٠٥..... خريطة رقم (١٠) موقع مدينة أصيلة.
- ١٠٧..... خريطة رقم (١١) خريطة توضح الموقع المراد اعادة تأهيله.
- ١٠٩..... خريطة رقم (١٢) موقع مدينة حلب.
- ١١٠..... خريطة رقم (١٣) غرب ومركز المنطقة القديمة بمدينة حلب.
- ١١٣..... خريطة رقم (١٤) موقع مدينة صنعاء.
- ١١٦..... خريطة رقم (١٥) النسيج العمراني لمدينة صنعاء القديمة.
- ١١٨..... خريطة رقم (١٦) موقع مدينة جدة.
- ١٢٠..... خريطة رقم (١٧) خريطة تحدد منطقة مشروع الحفاظ على المدينة القديمة.
- ١٢٢..... خريطة رقم (١٨) موقع مدينة لاهور.
- ١٢٢..... خريطة رقم (١٩) النسيج العمراني لمدينة لاهور.
- ١٢٣..... خريطة رقم (٢٠) مدينة لاهور المسورة.
- ١٢٥..... خريطة رقم (٢١) موقع مدينة نوريتش.
- ١٢٥..... خريطة رقم (٢٢) ممرات المشاة المقترحة بمركز مدينة نوريتش.
- ١٢٦..... خريطة رقم (٢٣) استخدام شبكة الطرق الداخلية مع الطريق الدائري وممرات المشاة.
- ١٢٨..... خريطة رقم (٢٤) موقع مدينة روا.
- ١٢٩..... خريطة رقم (٢٥) شارع جروس هولوج الذي يمثل عصب المنطقة التاريخية بمدينة روا.
- ١٣١..... خريطة رقم (٢٦) موقع مدينة كوبنهاجن.
- ١٣٢..... خريطة رقم (٢٧) المخطط الأقليمي لأقليم كوبنهاجن الكبير خريطة.
- ١٣٢..... خريطة رقم (٢٨) التخطيط الاستراتيجي و تخطيط أصابع اليد.
- ١٤١..... خريطة رقم (٢٩) تخطيط مدينة الإسكندرية عند إنشائها.
- ١٤٢..... خريطة رقم (٣٠) تخطيط مدينة المنصورة عند إنشائها.
- ١٤٢..... خريطة رقم (٣١) موقع مدينة المنصورة.
- ١٤٣..... خريطة رقم (٣٢) مواقع التجمعات العمرانية الجديدة.
- ١٤٤..... خريطة رقم (٣٣) شارع الهرم السياحي.
- ١٤٥..... خريطة رقم (٣٤) الطريق الدائري للقاهرة.
- ١٤٥..... خريطة رقم (٣٥) كوبري مدينة الأقصر.

- خريطة رقم (٣٦) الشوارع التي تم شقها في النسيج العمراني للقاهرة..... ١٤٦
- خريطة رقم (٣٧) نقل المذبح والمداب..... ١٤٧
- خريطة رقم (٣٨) نقل سوق جملة روض الفرج إلى مدينة العبور..... ١٤٨
- خريطة رقم (٣٩) مدينة سيوة كمثال للتأثيرات المناحية على المدن..... ١٥٩
- خريطة رقم (٤٠) مدينة موط كمثال للمدن ذات الطبيعة الجبلية..... ١٥٩
- خريطة رقم (٤١) مدينتي سوهاج وأخميم كمثال للمدن التي يخترقها النهر..... ١٦٠
- خريطة رقم (٤٢) مدينة رشيد كمثال للمدن التي مسها النهر..... ١٦٠
- خريطة رقم (٤٣) مدينة الإسكندرية كمثال لمدينة ساحلية..... ١٦١
- خريطة رقم (٤٤) النمو العمراني لمدينة أسيوط..... ١٦٥
- خريطة رقم (٤٥) نمو النويات الثلاثة لمدينة دمنهور..... ١٦٦
- خريطة رقم (٤٦) نمو مدينتي سوهاج وأخميم..... ١٦٦
- خريطة رقم (٤٧) اتجاهات نمو مدينة أسوان..... ١٦٦
- خريطة رقم (٤٨) مدينة الإسكندرية كمثال للنمو الشريطي للمدن الساحلية..... ١٦٧
- خريطة رقم (٤٩) مدينة فوة كمثال للانتشار الشريطي للخدمات..... ١٦٩
- خريطة رقم (٥٠) النمط الإشعاعي لتوزيع الخدمات..... ١٦٩
- خريطة رقم (٥١) مدينة دمنهور كمثال للتوزيع متعدد الأنوية للخدمات..... ١٧٠
- خريطة رقم (٥٢) المناطق التاريخية داخل القاهرة..... ١٧٨
- خريطة رقم (٥٣) مباني أثرية مبعثرة ومنتشرة بمدينة فوة..... ١٧٩
- خريطة رقم (٥٤) المنطقة التاريخية على أطراف مدينة الجيزة..... ١٨٠
- خريطة رقم (٥٥) تفاصيل المنطقة الأثرية بالجيزة خريطة..... ١٨٠
- خريطة رقم (٥٦) المنطقة التاريخية بالبر الشرقي لمدينة الأقصر..... ١٨١
- خريطة رقم (٥٧) المنطقة التاريخية بالبر الشرقي لمدينة الأقصر..... ١٨٧
- خريطة رقم (٥٨) أحجام التجمعات السكانية بالمحافظة..... ١٨٨
- خريطة رقم (٥٩) التجمعات العمرانية في مركز الأقصر..... ١٨٨
- خريطة رقم (٦٠) المدن والقرى الجديدة حول مدينة الأقصر بالبرين الشرقي والغربي..... ١٩٠
- خريطة رقم (٦١) مدينة الأقصر الجديدة خريطة..... ١٩٠
- خريطة رقم (٦٢) المخطط الهيكلي لمدينة الطود..... ١٩١
- خريطة رقم (٦٣) كوبري الأقصر الجديد والطرق الإقليمية لمدينة الأقصر وموقع المطار..... ١٩١
- خريطة رقم (٦٤) تطور الكتلة العمرانية لمدينة الأقصر..... ١٩٦

- خريطة رقم (٦٥) تقييم الهيكل العمراني لمدينة الأقصر..... ٢٠٠
- خريطة رقم (٦٦) المخطط الهيكلية لمدينة الأقصر..... ٢٠٣
- خريطة رقم (٦٧) الفسطاط عند إنشائها..... ٢١١
- خريطة رقم (٦٨) مدينة العسكر في العصر العباسي..... ٢١١
- خريطة رقم (٦٩) موقع مدينة القطائع..... ٢١٢
- خريطة رقم (٧٠) موقع مدينة القاهرة..... ٢١٢
- خريطة رقم (٧١) مدينة القاهرة في العصر الفاطمي..... ٢١٣
- خريطة رقم (٧٢) القاهرة في عصر صلاح الدين الأيوبي..... ٢١٣
- خريطة رقم (٧٣) القاهرة في عصر المماليك..... ٢١٤
- خريطة رقم (٧٤) النمو العمراني لمدينة القاهرة منذ عهد إسماعيل وحتى سنة ١٩٤٧ م..... ٢١٥
- خريطة رقم (٧٥) التخطيط العمراني للقاهرة الكبرى سنة ٢٠٠٢ م..... ٢١٦
- خريطة رقم (٧٦) المناطق التاريخية داخل مدينة القاهرة..... ٢١٧
- خريطة رقم (٧٧) المنطقة التاريخية بالقاهرة وأقسامها المختلفة..... ٢١٨
- خريطة رقم (٧٨) خرائط توضح النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته..... ٢٢٨
- خريطة رقم (٧٩) كروكي لخريطة توضح استعمالات الأراضي في مدينة القاهرة..... ٢٢٩
- خريطة رقم (٨٠) المنطقة التاريخية بالقاهرة وأقسامها الإدارية..... ٢٣٠
- خريطة رقم (٨١) المناطق الستة التي تم اختيارها..... ٢٣١
- خريطة رقم (٨٢) خريطة تحدد منطقة الدراسة للمشروع..... ٢٣٦
- خريطة رقم (٨٣) خريطة توضح القطاعات الستة المقترحة بشارع المعز..... ٢٤٤
- خريطة رقم (٨٤) منطقة بيت السحيمي بحارة درب الأصفر بالجمالية..... ٢٥١
- خريطة رقم (٨٥) مخطط إرشادي لمشروع شمال الجمالية..... ٢٥٥
- خريطة رقم (٨٦) المخطط العام لتطوير قلب القاهرة ميدان الأزهر والحسين..... ٢٥٦
- خريطة رقم (٨٧) المخطط العام لمشروع نفق الأزهر..... ٢٥٦
- خريطة رقم (٨٨) موقع مركز فوة بالنسبة لمحافظة كفر الشيخ..... ٢٥٩
- خريطة رقم (٨٩) مركز ومدينة فوة..... ٢٥٩
- خريطة رقم (٩٠) موقع مملكة بوتو في العصر الفرعوني والتي كانت فوة عاصمتها..... ٢٦٠
- خريطة رقم (٩١) التطور التاريخي لمدينة فوة..... ٢٦٠
- خريطة رقم (٩٢) عمل فوة والمزاحمتين في العصر المملوكي..... ٢٦١
- خريطة رقم (٩٣) التقسيم الإداري للدلتا في أواخر القرن التاسع عشر..... ٢٦١

- خريطة رقم (٩٤) التقسيم الإداري لمدينة فوة عندما كانت تابعة لمديرية الغربي.....٢٦٢
- خريطة رقم (٩٥) المباني التاريخية المبعثرة داخل مدينة فوة.....٢٦٦
- خريطة رقم (٩٦) النمو العمراني واتجاهاته لمدينة فوة.....٢٦٩
- خريطة رقم (٩٧) (اختلاف النسيج العمراني بين المنطقة التاريخية والامتدادات الحديثة.....٢٧٠
- خريطة رقم (٩٨) استعمالات الأراضي بمدينة فوة.....٢٧١
- خريطة رقم (٩٩) موقع مدينة رشيد.....٢٧٣
- خريطة رقم (١٠٠) التطور التاريخي لرشيد.....٢٧٣
- خريطة رقم (١٠١) استمرارية رشيد كعاصمة لمركزها في العصر العربي.....٢٧٥
- خريطة رقم (١٠٢) أهم المباني التاريخية في مدينة رشيد.....٢٧٨
- خريطة رقم (١٠٣) اتجاهات النمو لمدينة رشيد.....٢٨٢
- خريطة رقم (١٠٤) الهيكل العمراني لمدينة رشيد.....٢٨٣
- خريطة رقم (١٠٥) النسيج العمراني للمدينة.....٢٨٤
- خريطة رقم (١٠٦) المحددات العمرانية لمدينة رشيد.....٢٨٥
- خريطة رقم (١٠٧) استعمالات الأراضي في مدينة رشيد الحالية.....٢٨٦
- خريطة رقم (١٠٨) (شبكة الطرق في مدينة رشيد حالياً.....٢٨٨
- خريطة رقم (١٠٩) موقع مدينة الجيزة وأقسامها.....٢٩١
- خريطة رقم (١١٠) موقع محافظة الجيزة.....٢٩١
- خريطة رقم (١١١) أطلال مدينة منف (ممفيس).....٢٩٢
- خريطة رقم (١١٢) المناطق المخططة والمناطق العشوائية و المناطق الأثرية بمدينة الجيزة.....٢٩٣
- خريطة رقم (١١٣) محور ٢٦ يوليو والطريق الدائري.....٢٩٥
- خريطة رقم (١١٤) المخطط العام لمدينة ٦ أكتوبر٢٩٦
- خريطة رقم (١١٥) المخطط العام لمدينة الشيخ زايد.....٢٩٦
- خريطة رقم (١١٦) منطقة الأهرام الأثرية بالهامش الغربي لمدينة الجيزة.....٢٩٧
- خريطة رقم (١١٧) مواقع المناطق الأثرية بجبانة منف.....٢٩٧
- خريطة رقم (١١٨) التطور العمراني لمدينة الجيزة٣٠٢
- خريطة رقم (١١٩) موقع محافظة الفيوم.....٣١١
- خريطة رقم (١٢٠) مراكز محافظة الفيوم.....٣١١
- خريطة رقم (١٢١) موقع مدينة الفيوم الجديدة بالنسبة للمحافظة.....٣١٣
- خريطة رقم (١٢٢) موقع مدينة الفيوم الجديدة.....٣١٤

خريطة رقم (١٢٣) التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧م.....	٣١٤
خريطة رقم (١٢٤) النمو العمراني لمدينة الفيوم.....	٣٢١
خريطة رقم (١٢٥) اتجاهات نمو مدينة الفيوم.....	٣٢٢
خريطة رقم (١٢٦) استعمالات الأراضي في المدينة.....	٣٢٢
خريطة رقم (١٢٧) المناطق الأثرية والآثار الهامة الموجودة داخل مدينة الفيوم.....	٣٢٨
خريطة رقم (١٢٨) المناطق الأثرية الموجودة بمحافظه الفيوم.....	٣٢٩
خريطة رقم (١٢٩) المنطقة الأثرية بمدينة الأقصر – البر الغربي.....	٣٣٠

فهرس الاشكال

شكل رقم (١) نظرية دكنسون.....	٣
شكل رقم (٢) نظرية مركز المناطق أو الفرض الحلقي.....	٨
شكل رقم (٣) نظرية القطاع.....	٨
شكل رقم (٤) نظرية الأنوية المتعددة.....	٩
شكل رقم (٥) نموذج المدينة الحدائقية.....	١٠
شكل رقم (٦) مدينة الضواحي.....	١٠
شكل رقم (٧) نظرية مدينة الغد.....	١١
شكل رقم (٨) المدينة الصناعية.....	١١
شكل رقم (٩) المدينة الجميلة.....	١٢
شكل رقم (١٠) المدينة الشريطية.....	١٢
شكل رقم (١١) المدينة الواسعة.....	١٢
شكل رقم (١٢) مدينة تل العمارنة.....	٣٥
شكل رقم (١٣) معبد حتشيسوت بالدير البحري.....	٣٥
شكل رقم (١٤) تطور المدفن في مصر الفرعونية.....	٣٥
شكل رقم (١٥) تخطيط مدينة الأسكندرية.....	٣٦
شكل رقم (١٦) منارة الأسكندرية.....	٣٦
شكل رقم (١٧) كنيسة الدير المحروق بأسيوط.....	٣٧
شكل رقم (١٨) الكنيسة المعلقة بالقاهرة.....	٣٧
شكل رقم (١٩) موقع العواصم الإسلامية.....	٣٨

- شكل رقم (٢٠) القاهرة في عصر صلاح الدين الأيوبي..... ٣٩
- شكل رقم (٢١) مسجد محمد علي بالقلعة بالقاهرة..... ٤٠
- شكل رقم (٢٢) قصر محمد علي بشبرا..... ٤٠
- شكل رقم (٢٣) مبنى بحى مصر الجديدة..... ٤٠
- شكل رقم (٢٤) النماذج النمطية للمساكن الشعبية..... ٤١
- شكل رقم (٢٥) أنواع القوانين والتشريعات في مصر..... ٦٢
- شكل رقم (٢٦) يتميز حي الحفصية باستواء سطحه مع وجود انحدار بسيط..... ٨٨
- شكل رقم (٢٧) تميز حي الحفصية بوجود المباني ذات الافية..... ٨٨
- شكل رقم (٢٨) وضوح التأثير الاسباني في وجهات المنازل..... ١٠٥
- شكل رقم (٢٩) ظهرت بالمدينة الشوارع الضيقة والشوارع المتسعة..... ١٠٥
- شكل رقم (٣٠) المنطقة القديمة بمدينة صنعاء..... ١١٤
- شكل رقم (٣١) تميزت مدينة صنعاء القديمة بأبراجها الطينية المرتفعة..... ١١٤
- شكل رقم (٣٢) شارع حروس هورلوج وأحد بواباته القديمة والساعة الشهيرة..... ١٣٠
- شكل رقم (٣٣) التدرج الاجتماعي مع التدرج الطبوغرافي..... ١٥٦
- شكل رقم (٣٤) تقسيم المناطق التاريخية داخل المدن المصرية..... ١٧٧
- شكل رقم (٣٥) اختيار عينات المدن المصرية للدراسة التفصيلية..... ١٨٣
- شكل رقم (٣٦) عينات المدن المختارة للدراسة..... ١٨٤
- شكل رقم (٣٧) المنطقة الأثرية بالبر الغربي..... ١٩٢
- شكل رقم (٣٨) المنطقة الأثرية بالبر الغربي..... ٢٠٥
- شكل رقم (٣٩) مسجد محمد علي بالقلعة..... ٢١٨
- شكل رقم (٤٠) إهمال صيانة الملاك للمباني السكنية أدى إلى تدهورها..... ٢٢٠
- شكل رقم (٤١) استعمال المباني والفراغات لتجارة الجملة وكمخازن..... ٢٢٠
- شكل رقم (٤٢) إهمال صيانة المباني التاريخية..... ٢٢١
- شكل رقم (٤٣) دياحرام يوضح نسب استخدامات الأراضي بالمنطقة..... ٢٣٧
- شكل رقم (٤٤) دياحرام يوضح نسب حالات المباني بالمنطقة..... ٢٣٨
- شكل رقم (٤٥) دياحرام يوضح نسب ارتفاعات المباني بالمنطقة..... ٢٣٨
- شكل رقم (٤٦) خزانات المياه التي كانت موجودة بالموقع..... ٢٤٦
- شكل رقم (٤٧) تجهيز الممر الرئيسي بالحديقة..... ٢٤٦
- شكل رقم (٤٨) العمود الفقري الرئيسي بالحديقة..... ٢٤٦

- شكل رقم (٤٩) ممر التتزه بجوار الجدار التاريخي..... ٢٤٧
- شكل رقم (٥٠) ترميم الجزء الشرقي من السور القلسم..... ٢٤٧
- شكل رقم (٥١) إحياء الحرف القديمة..... ٢٤٧
- شكل رقم (٥٢) ترميم المباني التاريخية..... ٢٤٨
- شكل رقم (٥٣) إصلاح بعض المنازل كنماذج..... ٢٤٩
- شكل رقم (٥٤) برامج التدريب على أعمال البناء..... ٢٤٩
- شكل رقم (٥٥) مسقط أفقي للدور الأرضي وقطاع رأسي عرضي في بيت السحيمي..... ٢٥٢
- شكل رقم (٥٦) مئذنة مسجد القناتي..... ٢٦٧
- شكل رقم (٥٧) واجهة مسجد سيدي أبو المكارم (يمين) وواجهة ريع الخطاطبة (يسار)..... ٢٦٧
- شكل رقم (٥٨) تمثال أبو الهول..... ٢٩٩
- شكل رقم (٥٩) أهرامات الجيزة..... ٢٩٩
- شكل رقم (٦٠) هرم سقارة المدرج..... ٢٩٩
- شكل رقم (٦١) شلالات وادي الريان..... ٣١٩
- شكل رقم (٦٢) هرم اللاهون..... ٣٢٤
- شكل رقم (٦٣) هرم هواره..... ٣٢٤
- شكل رقم (٦٤) مدينة كرانيس الأثرية..... ٣٢٤
- شكل رقم (٦٥) منظر عام لمدخل دير الملاك..... ٣٢٥
- شكل رقم (٦٦) مدخل كنيسة العذراء بدير العزب..... ٣٢٥
- شكل رقم (٦٧) جامع خوندا أصلباي..... ٣٢٦
- شكل رقم (٦٨) قنطرة اللاهون..... ٣٢٦
- شكل رقم (٦٩) معبد الدير البحري بالدير الغربي..... ٣٣٠

الباب الأول - الدراسة النظرية

١-١ الاتجاهات النظرية لتفسير تركيب ونمو المدن

- ١-١-١ الاتجاه التاريخي وتأثيره على الامتداد العمراني للمدن
- ٢-١-١ الاتجاه الاجتماعي لتفسير النمو العمراني للمدن
- ٣-١-١ الاتجاه الوظيفي لتفسير نمو المدن
- ٤-١-١ الاتجاه الاقتصادي لتفسير نمو المدن
- ٥-١-١ الاتجاه البصري لتفسير نمو المدن وامتدادها
- ٦-١-١ الخلاصة

٢-١ بعض المفاهيم والتعريفات الهامة

- ١-٢-١ المفاهيم الأساسية للتراث
- ٢-٢-١ التراث المعماري والعمراني
- ٣-٢-١ الخلاصة والنتائج

٣-١ استمرارية تراث المناطق التاريخية والأثرية في مصر

- ١-٣-١ الحضارة الفرعونية
- ٢-٣-١ الحضارة الإغريقية والرومانية والبيزنطية
- ٣-٣-١ الاستمرارية الحضارية للتراث بعد الفتح الإسلامي
- ٤-٣-١ الاستمرارية الحضارية للتراث بعد الفتح العثماني
- ٥-٣-١ الاستمرارية الحضارية للتراث في العصر الحديث

١-١ الاتجاهات النظرية لتفسير تركيب ونمو المدن

مقدمة

هناك عدة محاولات لتفسير تركيب المدينة الحالية وتحليل العوامل المؤثرة في تركيبها وتغييرها وارتباط أجزاءها وقد اتجهت هذه النظريات إلى خمس اتجاهات رئيسية هي^١:

- **الاتجاه التاريخي**: والذي يفسر مراحل تطور المدينة وامتدادها على مر العصور .
- **الاتجاه الوظيفي**: وهو أهم الاتجاهات للمهتمين بشئون تخطيط المدن لأنه يفسر توزيع الاستعمالات المختلفة والعلاقات المكانية بين كل منها .
- **الاتجاه الاقتصادي**: ويهتم بتأثير سعر الأرض والعوامل الاقتصادية المختلفة على توزيع الاستعمالات.
- **الاتجاه الاجتماعي**: ويفسر تركيب السكان بالمدينة وتوزيع الطبقات المختلفة بها والمصالح المشتركة للمجتمع .
- **الاتجاه البصري**: ويفسر تركيب المدينة من ناحية المظهر العام والتشكيل البصري ومكونات هذا التشكيل.

١-١-١ الاتجاه التاريخي وتأثيره على الامتداد العمراني للمدن

١-١-١-١ أسباب ظهور المدن تاريخياً

أهتم الكثير من العلماء بدراسة الظروف التاريخية التي ساهمت في ظهور المدن ونموها . ومن الملاحظ أن المراكز الحضرية الأولى قد ظهرت منذ سبعة آلاف سنة في دلتا وادي النيل وفي منطقة ما بين النهرين في العراق . وكانت هذه المناطق تضم مساحات ضخمة من الأراضي المترعة التي كانت تكفي لمعيشة عدد كبير من السكان . ومن أهم أسباب ظهور المدن تاريخياً التطور الذي طرأ على نظام الري في مناطق العالم القديم ، بناء مواقع دفاعية وإقامة نظام عسكري ، النمو السريع الذي طرأ على التجارة ، بداية العمل بالأنشطة غير الزراعية ، تراكم رؤوس الأموال و أخيراً ظهور الطبقات الحاكمة المسيطرة .

وقد كانت هذه المراكز الحضرية صغيرة الحجم سواء من حيث المساحة أو من حيث عدد السكان ولم تكن تتجاوز في حجمها قرية كبيرة معاصرة ، إلا أنها كانت تشكل نسقاً اجتماعياً لم تكن الحضارة الإنسانية قد ألفتها من قبل فعلى النقيض من الثورة الزراعية التي شهدتها الحضارة الإنسانية فإن الثورة الحضرية الجديدة تتجاوز حدود الإعاشة بل أفرزت معالم عملية اجتماعية فيها استطاع الإنسان التفاعل مع البيئة بقدر كبير من النجاح .

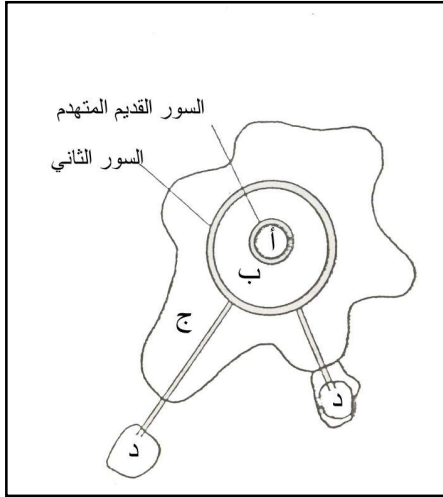
ولقد لخص بعض الفلاسفة هذه العملية في أن المدن في نهاية الأمر تلخيصاً لنضال الإنسان في مواجهة الطبيعة . وإذا تأملنا الحضارة الإنسانية لاحظنا ارتباطاً موجباً بين ضخامة الإمبراطوريات وبين حجم مدنها . ويدفعنا ذلك إلى التعرف على وظائف المدن عبر التاريخ حيث كان لكل مدينة وظيفة محددة :

١. **المدن العسكرية**: ولقد كانت أول المدن في التاريخ مدناً عسكرية للدفاع والحماية .

^١ - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - م. مها سامي - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٩٣م

٢. **المدن التجارية**: كانت التجارة سبباً في نشأة الكثير من المدن وخاصة بعد وجود فائض للتبادل وتوافر وسائل حركة . والمدينة التجارية جذبت إليها نشاطات متعددة كالإدارية والصناعية
٣. **المدن السياسية**: كان لإقامة القادة السياسيين والزعماء الدينيين والفلاسفة والمفكرين في المدن أكبر الأثر في تسهيل عملية الاتصال والإسهام في تحديد طابع الوحدات السياسية . وكانت الصفوة الحاكمة تفضل الإقامة في قلب هذه المدن ثم تقيم حولها مجموعة من المباني الهامة التي من خلالها تدار النشاطات الدينية والسياسية والحكومية وتليها منطقة أخرى يعيش فيها الجماعات السياسية والاقتصادية والدينية التي كانت تتمتع بقدر معين من النفوذ .
٤. **المدن الدينية**: العلاقة بين الدين والمدينة علاقة قديمة وثيقة والدليل على ذلك أن الدين كان عاملاً أساسياً في نشأة الكثير من المدن . فالمدن المصرية القديمة كانت ذات صبغة دينية ، ويعد الإسلام من أكثر الأديان تشجيعاً لنمو المدن .
٥. **المدن الصناعية**: انتشرت المدن الصناعية بداية من عصر الثورة الصناعية وما بعدها وقد أحدث ذلك كثير من التحولات الاجتماعية .

١-١-٢ المدخل التاريخي لتفسير نمو المدن :



نظرية ديكسون شكل (١)

ظهرت النظريات التي تفسر نمو المدن تاريخياً ومن أهمها نظرية ديكسون Dickinson, Robert في المدن الأوروبية وملاحظة تأثير نمو المدن الحالية بتخطيط العصور المختلفة في تكوينها العام وأن المدينة بشكل عام تتكون من :^١

أ- المدينة القديمة : (القلب)

وعادة ما تكون بقايا مدن العصور السابقة وتحتوي على حوالي ٧٥% من النشاط اليومي ويحيط بها شارع دائري محمل موقع الحائط القديم (السور) الذي تهدم، ويحتوي القلب على المباني التاريخية وتكون المباني العامة والفنادق على حدوده .

ب- المنطقة الوسطى :

ويحيط بها شارع دائري للمواصلات العامة ، وبها مباني سكنية عالية الكثافة واستعمالات مختلطة (صناعة، تجارة، حجلة، سكك حديدية) أما المباني التاريخية التي بها فتعتبر أحدث من تلك التي توجد في المنطقة القديمة .

ج- المنطقة الانتقالية :

وهي خليط من المباني الحضرية والريفية ، وهي ذات كثافة سكانية أعلى وتحتوي على خدمات مراكز محلية وأيضاً

^١ = City & Region, A Geographical Interpretation-Dickinson, Robert E, London 1966

الاستعمالات التي تحتاج إلى مسطحات كبيرة مثل المصانع الكبيرة والمقابر والملاعب... إلخ. وتحيط بالمصانع فئات السكان من ذوات الدخل المنخفض العاملين فيها .

د- الأصابع الريفية والحضرية (منطقة الأطراف) :

وتعتمد أساساً على الطرق السريعة وهي مدن تابعة صغيرة خارج المدينة الأصلية . وتوضح هذه النظرية الامتداد المركزي الإشعاعي بالمدن ذات النواة التاريخية القديمة .

١-١-٢ الاتجاه الاجتماعي لتفسير النمو العمراني للمدن

١-١-٢-١ العوامل الأيكولوجية وتأثيرها على النمو العمراني للمدن

أيكولوجيا هي دراسة العلاقة بين السكان والطبيعة ويشير البعد الأيكولوجي إلى العلاقة بين المجتمعات المحلية من خلال بعض المحددات مثل كثافة السكان وتوزيعهم ومواقع الماء والنبات والحيوان والإنسان ، وفي هذا السياق لا بد من دراسة الظواهر الإنسانية كجزء من البناء الاجتماعي وفي ضوء علاقتها بالنسق الأيكولوجي بصفة خاصة .

وتستخدم المصطلحات الأيكولوجية للإشارة إلى ظواهر نوعية فالسيطرة تشير إلى نمط النشاط السائد والمؤثر في منطقة والتصنيع على سبيل المثال يؤثر في السكان من خلال النظم والأنساق الاجتماعية في المنطقة التي يتركز فيها .. وهكذا تصطبغ العلاقات الاجتماعية بصبغة معينة نتيجة لوجوده .^١ ومن هنا نجد ان النسق الأيكولوجي يشير الى العلاقات الاجتماعية التي تعمل من خلال تركز السكان في منطقة جغرافية بعينها كما أن الخصائص الأساسية لأي وحدة سكانية ليست وليدة العوامل الداخلية فقط بل والعوامل الخارجية أيضا (البيئة) بالإضافة إلى أن الشرائح السكانية الصغيرة لا يمكن دراستها إلا كأجزاء فرعية في إطار جماعات أكبر منها وأكثر تعقيداً .

وينبغي أن نقرر أن ثمة علاقة تفاعلية بين السكان والبيئة تتضح من دراستنا للنسق الأيكولوجي الذي يتضمن الموارد الأولية اللازمة للحياة من جهة وموقف الإنسان من هذه الموارد وأنماط الاستهلاك وطرق المعيشة من جهة أخرى . وهناك قول بأن الأرض تعنى مجموعة الإسهامات الطبيعية المتغيرة استجابة للأعمال الإنسانية والبنية الثقافية . ويعتقد البعض أن التغير في السكان يعنى التغير في حجم السكان الذين يشغلون حيزاً جغرافياً معيناً. أي أن العلاقة بين السكان والبيئة غير ميكانيكية. ألا أن هذه العلاقة تتضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونمط التكنولوجيا السائدة .

١-١-٢-٢ الاتجاه الأيكولوجي لدراسة المدن

يسلم الاتجاه الأيكولوجي بأن جوهر المدينة يتمثل في تركيز عدد كبير من السكان في منطقة جغرافية محدودة .. ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافتها على التنظيم الاجتماعي .. كذلك فإن هذا الاتجاه يسلم بأن وصف الفرد بالحضرية أو القروية إنما يتوقف أساساً على عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها .. والهدف الأساسي الذي يسعى لتحقيقه هو دراسة العمليات التي من خلالها تنمو المدن وتنكمش .

ويتفق علماء الأيكولوجي على أن المدينة تعد ظاهرة طبيعية وأنها تنقسم إلى مناطق صناعية وتجارية وسكنية .. كما أن السكان الذين يتماثلون في خصائصهم الاجتماعية والثقافية يميلون إلى التجمع في مناطق معينة من المدينة .. ومن بين

^١ - المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - د. السيد الحسيني

عناصر الحياة الحضرية نجد عنصرى السكن وظروف العمل يتخذان شكلاً طبيعياً إلى حد كبير .. بمعنى أنهما لا يتحددان بقرار إداري بقدر ما يتطوران بطريقة تلقائية .. وإذا كانت هذه العناصر تؤثر على السلوك والاتجاهات فإنها تتأثر بدورها بأسلوب حياة الناس .

١-٢-٣ النظريات الأيكولوجية لتفسير نمو المدن

تعد نظرية لويس ويرث Ann Louis Worth من أشهر النظريات الاجتماعية التي تنطلق من مفاهيم إيكولوجية معتدلة .. فقد ذهب إلى أن نمو المدن وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين سكانها .. وينمو حجم المدينة تقل فرص العلاقات الشخصية بين سكانها .. وبزيادة تقسيم العمل والتخصص في المدينة تنمو التجارة وتتخذ العلاقات الشخصية طابعاً صورياً لا شخصياً مما قد يتطلب ظهور أخلاقيات مهنية منظمة للسلوك المهني ، ويسهم ذلك أيضاً في إضعاف التوازن الاجتماعي .

وينمو حجم المدينة يصبح من الصعب على كل سكانها الإقامة في منطقة واحدة فتنمو الأحياء المختلفة المتباعدة وبالتالي تلعب وسائل الاتصال الجماهيري دوراً كبيراً في تحديد أفكار السكان واتجاهاتهم ومن هنا تبدو النتائج الحتمية لزيادة الكثافة السكانية .. فكلما زادت الكثافة السكانية في المدينة كلما ازداد التخصص والتباين بين أفرادها . أما نمط استغلال الأرض في المدينة فيتحدد في ضوء المنافسة على الموارد المحدودة .. وفي نهاية الأمر نجد الجماعات المتشابهة اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً تقطن مناطق سكنية أو أحياء واحدة ، كذلك فإن سكان المدينة قد يتعرضون لصراعات مختلفة بسبب ولائهم لجماعات متباينة قد تتضارب مصالحها ويؤدي ذلك بسكان المدينة إلى الانتقال الجغرافي من منطقة لأخرى .

١. نظريات ديناميات المدينة

لقد اهتم علماء الإيكولوجيا الحضرية بدراسة العمليات البيئية أو الإيكولوجية في محاولة لصياغة نظريات مفسرة لديناميات المدينة ومن بين هذه العمليات التركيز Concentration والتشتت Deconcentration ، والمركزية Centralization واللامركزية Decentralization ، والغزو Invation والتتابع Succession .

أ- التركيز والتشتت

مفهوما التركيز والتشتت يشيران إلى التغيرات التي تطرأ على توزيع السكان عبر المكان نتيجة للهجرة من منطقة إلى أخرى أو نتيجة للاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية .. ومن الواضح أن هذين المفهومين يعبران عن حركتين في اتجاهين متعارضين فالعوامل التي تؤدي إلى التركيز تختلف عن تلك التي تؤدي إلى التشتت .. ويتم قياس عمليتي التركيز والتشتت في ضوء الكثافة السكانية .. كما أن هاتين العمليتين تتأثران كثيراً بدرجة القرب من وسائل المواصلات وتباين القدرة الاقتصادية فضلاً عن أنواع استخدام الأرض .

ولقد أوضح العلماء أن معدل التركيز يزداد في المناطق التي تتطور نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني فيها .. وبمرور الوقت ترتفع أثمان الأرض نتيجة لدخول المشروعات الاقتصادية مما قد يسهم في وسائل تلقائية من شأنها تنظيم النمو السكاني لهذه المناطق .. أما التشتت فيتمثل في انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون في قلب المدينة .. ونجد أن الازدحام السكاني في المناطق الداخلية من المدينة يصبح أحد العوامل الطاردة التي ساعدت على الإقامة في الضواحي والأطراف

كما أن معدل التشتت يزداد في المدن الكبرى إذا ما قورنت بالمدن الصغرى بسبب الازدحام السكاني الضاغط.. وفي كل الأحوال فإن الاتجاه نحو التشتت يرتبط بوجود شبكة متطورة من المواصلات ووجود هياكل أساسية تمكن الضواحي من التطور المستقل.. و نمو طبقة وسطى حضرية تجذ في الضواحي مزايًا يصعب الحصول عليها داخل المدينة .

ب- المركزية واللامركزية

أما عمليتي المركزية واللامركزية فتشيران إلى مدى تركيز أو عدم تركيز المشروعات الصناعية والتجارية داخل المدينة أو خارجها.. ومعنى ذلك أن المركزية ترتبط أساساً بالنشاطات الصناعية والتجارية والإدارية.. وأما قياس المركزية فيتم من خلال التعرف على مدى سيطرة المدينة على هذه النشاطات.. والواقع أن زيادة تقسيم العمل وضرورة الحاجة إلى التنسيق بين النشاطات المختلفة قد أدت إلى ظهور الاتجاه نحو المركزية.

ومن بين العوامل الهامة المؤدية إلى المركزية المزاي التي يتيحها وجود عدد كبير من الأفراد في موقع واحد من مواقع العمل فضلاً عن متطلبات الإنتاج الكبير التي أدت إلى زيادة حجم المشروعات الصناعية وضرورة التقارب المكاني بين المصانع والأسواق لما يتيح ذلك من خفض تكاليف النقل والمواصلات.. ويبدو أن الاتجاه نحو لامركزية الصناعة والتجارة قد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه الاتجاه نحو تشتت السكان.

أما مبررات هذا الاتجاه فهي كالآتي: استمرار ارتفاع أثمان المواقع الصناعية، صعوبة الحصول على مواقع صناعية تتلاءم مع الاحتياجات الصناعية، صعوبة النقل و المواصلات داخل المدينة و عدم وجود فرص للتوسع المكاني.

وإذا تأملنا موقف المدن في الدول النامية من المركزية واللامركزية نجد أن مشروعاتها الصناعية الضخمة تميل إلى الاتجاه نحو ضواحي المدن الكبرى، بينما تظل المشروعات الصناعية الصغيرة مركزة في المناطق الحضرية الداخلية.. وذلك للاستفادة من الهياكل الأساسية للمدن مثل خدمات الكهرباء والماء والمواصلات.

ت- الغزو والتتابع

هناك صلة قوية بين الغزو والتتابع حتى أننا لا نستطيع معالجة أحدهما بمعزل عن الآخر.. والغزو في أبسط معانيه هو نفاذ جماعة سكانية إلى منطقة منفصلة كانت تؤدي من قبل وظيفة مختلفة أو كانت تشغلها جماعة سكانية مغايرة.. ولعل أبسط مثال يمكن أن يوضح لنا عملية الغزو هو تحول منطقة حضرية راقية إلى منطقة حضرية شعبية بسبب انتقال أفراد الطبقة الدنيا للإقامة بها^١.

على أن عملية الغزو ما هي إلا مرحلة أولى من دورة التتابع.. أما العوامل التي تؤدي إلى عملية الغزو هي: تحركات السكان، التوسع من أحد أجزاء منطقة إلى جزء آخر، التغيرات التي تطرأ على شكل وخطوط المواصلات، تقدم المساكن وتعرضها للسقوط بسبب تدهور حالتها أو تغيير استخدامها، إنشاء مبان عامة أو خاصة ذات خصائص جاذبة أو طاردة، إدخال أنواع جديدة من الصناعات و ظهور تغييرات اقتصادية من شأنها إعادة توزيع الدخل القومي. والملاحظ أن غزو جماعة سكانية لمنطقة جماعة سكانية أخرى لا يتم بطريقة فورية وخلال فترة زمنية قصيرة.. فقد يسبق الغزو ضغوطاً عديدة من الجماعة الغازية على الجماعة المقهورة.. وخلال عملية الغزو تنشأ مقاومة من جانب هؤلاء السكان قد تتمثل في الامتناع عن بيع أراضي البناء وعدم قبول السكان الجدد بسهولة ويسر.. وكذلك فإن الحي الذي

ترتفع فيه القيم الإيجارية للمساكن قد يظل لفترة طويلة. بمنأى عن عملية الغزو للجماعات الاقتصادية الدنيا.. وإذا ما كانت الأحياء التجارية في مدينة ما محاطة بمجموعة من الأحياء الفقيرة فإن الانتقال للأولى (التجارية) قد يكون أمراً حتمياً بعد فترة معينة .

وفي مدن الدول النامية تتخذ عملية الغزو صوراً عديدة من بينها نمو أحياء واضعي اليد وعلى الأخص في أطراف المدينة وتحول بعض الأحياء السكنية إلى أحياء تجارية بسبب ضغوط المكان .

٢. قوانين ضوابط حجم المدينة

وفضلاً عما سبق فقد أبدى علماء الأيكولوجيا الحضرية اهتماماً كبيراً بدراسة الضوابط الأيكولوجية للمدينة وعلى الأخص فيما يتعلق بالحجم ووصلوا في هذا المجال إلى عدد من القوانين الهامة هي^١:

أ- قانون المضاعفات

وبعنى زيادة عدد الوظائف التي تؤديها المدينة ويفترض القانون أن هناك وظيفة معينة أساسية تؤديها المدينة لكنها ما تلبث مع نمو حجمها أن تؤدي وظائف أخرى مما يضاعف من نموها .

ب- قانون وراثته الحجم

وينجم عن تصارع المدن في الإقليم من أجل الحجم والضخامة وتحاول كل مدينة الإفادة من حجمها الحالي لتحقيق نمو لاحق فكلما كانت المدينة أكبر حجماً كان معنى ذلك أنها تقدم فرصاً أكبر للسكان وأنها أقدر على مواجهة أي زيادة سكانية . بذلك تنداعى الوظائف ويتضخم الحجم باطراد حتى نصل في النهاية إلى نقطة قد يصعب فيها تعليل التضخم المطرد في حجم المدينة بأسباب واضحة أو مفهومة . ويصبح المبرر الوحيد للحجم اللاحق هو مجرد الحجم السابق ، وتسير الدراسات أن أعظم المدن نمواً هي أكبرها حجماً أي أن الحجم يورث الحجم .

ت- قانون الحجم والتباعد

ويستند هذا القانون إلى مسلمة إفقار الصغير وإثراء الكبير، ويذهب أصحاب هذا القانون إلى أن تأثير المدينة الناجحة المتضخمة سيسري إلى أقرب المدن في مجالها ويقل بالتدريج بالنسبة للمدن الأبعد منها . وأن للمدينة الضخمة تأثيراً بالغاً على أحجام المدن المجاورة ويصعب تحديد السبب والنتيجة فيما يتعلق بتأثير كل من الحجم والتباعد .

ث- قانون المدينة الأولى

وهو نابع من القوانين السابقة ، وطبقاً له تظهر مدينة أولى تحقق السيطرة على بقية المدن الأخرى حتى يسدو الفارق بينهما هائلاً، وتحاول المدينة الأولى أن تجمع أكبر عدد من الوظائف السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك الحصول على أكبر نصيب من الاستثمارات وغالباً ما تكون المدينة الأولى هي العاصمة وتعتبر أكثر من أي مدينة أخرى عن الكيان الوطني وتساهم أكثر في توحيد الأمة .

١-١-٣ الاتجاه الوظيفي لتفسير نمو المدن:

لم تكن هذه النظريات قد ظهرت بعد عند ظهور المدن المصرية الأولى في العصور القديمة وأن كنا قد نجد هذه النظريات

٢- المدينة- دراسة في علم الاجتماع الحضري - مرجع سابق .

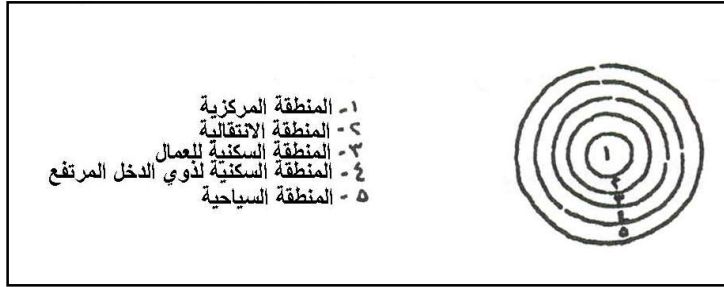
متجسدة بصورة واضحة في نمو بعض المدن وكأنها قد ظهرت لتفسر نمو هذه المدن بالذات وكذلك نجد في وقت لاحق تأثر المدن المصرية القائمة بالنظريات الحديثة ونمت بناءً على ماتناولته هذه النظريات ظهور أحياء جديدة بالمدن القائمة بعيدة عن الأحياء التاريخية فيها ولكن على علاقة بها . وهناك نوعين من النظريات هما نظريات نمو وتشكيل استعمالات الأراضي ونظريات التحضر .

١-٣-١-١ نظريات نمو وتشكيل استعمالات الأراضي :

وتوجد ثلاث نظريات أساسية^١ :

أ- نظرية تركز المناطق أو الفرض الحلقي Concentric Zone

نادى بها أرنست بيرجس Arnest Borgs وتشير النظرية إلى أن المدينة في نموها - ما لم تواجه عوامل معوقة - تتجه من مركزها إلى أطرافها مكونة سلسلة من المناطق المركزية الدائرية .



١. المنطقة المركزية :وهي أقرب الحلقات من المركز ويطلق عليها حي الأعمال المركزي حيث تدور أكثر نشاطات المجتمع كثافة.

٢. المنطقة الانتقالية :هي الحلقة الثانية التي تقع خارج نطاق الدائرة الأولى ويطلق عليها منطقة

نظرية تركز المناطق أو الفرض الحلقي شكل (٢)

التحول بسبب تعرضها للتحول نتيجة اتساع الدائرة الأولى فضلاً عن أنها تتميز بكثافة سكانية عالية وانخفاض ملحوظ في الدخل الفردي وظهور التفكك الاجتماعي .

٣. المنطقة السكنية للعمال :وهي الحلقة الثالثة وتضم خاصة العاملين بالأعمال الكتابية والصناعية .

٤. المنطقة السكنية لذوي الدخل المرتفع :وهي

تتألف من الفيلات وأحياء الأعمال المحلية .

٥. المنطقة السياحية والضواحي : وهي الحلقة

الخامسة وتقع خارج حدود المدينة حيث تشكل

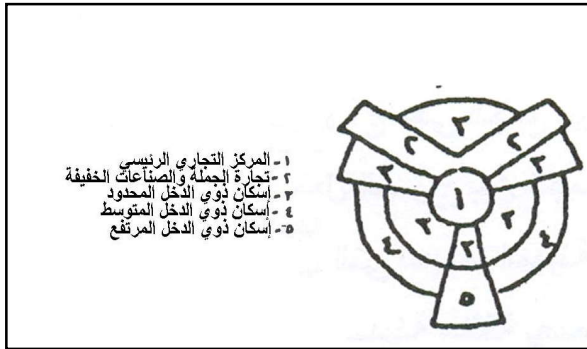
ضواحي منفصلة وتمثل هذه الضواحي مناطق

سكنية لذوي الدخل المرتفع كما أنها قد تكون

مقراً لبعض الأحياء المتخصصة .

ب- نظرية القطاع Sector

قدمها هومر هوت Hummer Hot عام ١٩٣٩م.



نظرية القطاع شكل (٣)

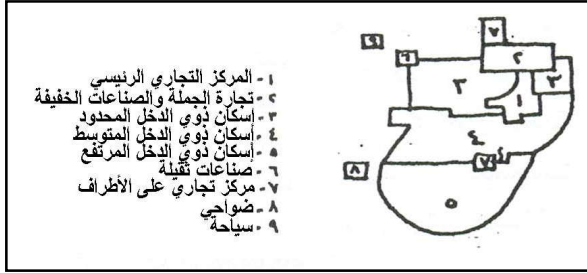
١- التحولات الحضرية للمناطق ذات القيمة التاريخية - مصطفى الشناوي - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة الأزهر - ٢٠٠١م

بعد دراسته لحوالي ١٤٢ مدينة أمريكية وقد حدد نمطاً تكنولوجياً للمدينة استناداً إلى فكرة مؤداها أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخول الأفراد وأن المدينة تتحول في شكل مجموعة عمليات نمو قطاعات متميزة من استعمالات الأراضي متجهة من وسط المدينة حيث المركز التجاري الرئيسي إلى أطرافها وعلى امتداد الطرق الآلية .

ت- نظرية الأنوية المتعددة Multiple Nuclei

وقد دعي إليها هاريس وأولمان Harris&Olman عام ١٩٤٥م وتذهب هذه النظرية إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة وحيدة وإنما على أنوية متعددة فهناك :

١. النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية .
٢. نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة وتقع بالقرب من النواة الرئيسية .



نظرية الأنوية المتعددة شكل (٤)

٣، ٤، ٥ وحول هذه الأنوية تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوى الدخل المحدود والبعض الآخر لذوى الدخل المتوسط وثالثة لذوى الدخل المرتفع .

٦، ٧ نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة .

٨، ٩ أما مناطق الضواحي فتمثل نطاقاً انتقالياً بين البيئة الحضرية والبيئة الريفية .

١-٣-٢ نظريات التحضر^١

تناولت نظريات التحضر العلاقة بين التركيز السكاني والهيكلي العمراني كذلك العلاقة بين شكل المدينة والمركز الإداري والتجاري لها حيث كانت المدينة قبل الثورة الصناعية توصف بأنها وحدة حضرية تشكل التجارة أهم أنشطتها وتعد وظيفتها الأولى ،أما الصناعة فلم تكن ذات شأن كبير في تطوير سمات المدينة باعتبارها حرفة ثانوية إذا قيست بالتجارة ولم تتعد في معظم أطوارها القديمة أن تكون خدمة مركزية من الخدمات التي تؤديها للريف .

لقد كانت الثورة الصناعية هي الفيصل في ظهور مجموعة من المفاهيم والأفكار التي تفسر عمليات التحول والنمو الحضري للمدن ،حيث ظهرت مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي تمثل نموذجاً لعلاج التحولات الناجمة عن سلبات الثورة الصناعية وما ترتب عليها من تركيز للأنشطة الاقتصادية والسكان . إضافة إلى الهجرات الريفية المتلاحقة للمدن الكبرى والوضع المتردي للكتلة العمرانية لهذه المدن^٢ . تناولت تلك النماذج العديد من الأفكار لأشكال ونوعيات المدن والتجمعات الجديدة ولتأخذ بعض الأمثلة لهذه الأفكار مثل : المدينة الحدائقية garden cities ،المدن الصناعية

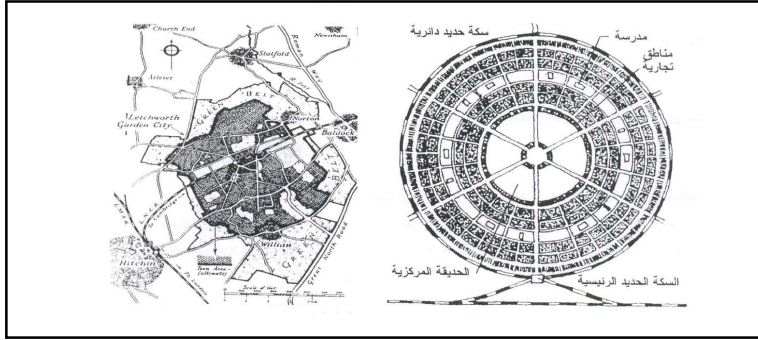
^١ - مصطفى الخشاب - الاجتماع الحضري

^٢ - حسنين أبو زيد - التحولات الحضرية في الهياكل العمرانية

The Broad ، المدينة الواسعة ، The beautiful city الجميلة ، satelitties ، مدن الضواحي ، industrial cities ، المدن الشريطية linear cities.....^١

أ- المدينة الحدائقية garden city

اتبع إبنزار هوارد E.Howard في تخطيط المدينة الشكل الدائري المنتظم تماماً حيث قسمت المدينة إلى ستة أقسام تفصلها ستة محاور تشع من مركز المدينة متجهة نحو محيطها الخارجي.



مدينة لتشورت الحدائقية بالإنجلترا

نموذج المدينة الحدائقية شكل (٥)

كما قسمت المدينة تقسيماً دائرياً متدرجاً من خلال شبكة الطرق . إضافة إلى توزيع استعمالات الأراضي بحيث تكون منطقة الخدمات في مركز الشكل الدائري بمساحة تقدر بحوالي ٢٠٥ هكتار محاطة بالمباني العامة مثل (مجلس المدينة ، الكنيسة ، المتحف ،...) على أن تحاط بمناطق خضراء إلى جانب

الحديقة العامة التي تبلغ مساحتها ٥٨ هكتار تضم الملاعب والمناطق الترفيهية.

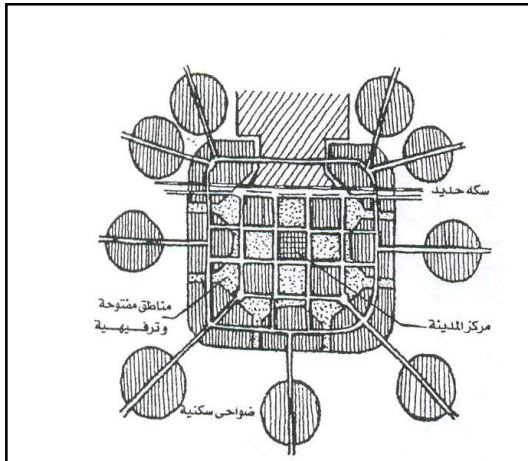
يعتمد النموذج على الجمع بين الريف والمدينة والتعامل مع مميزات كل منهم وتجنب عيوبه من خلال المزج بين الجمال والهدوء والطبيعة التي تميز الريف ، والقضاء على روح الانعزالية التي تحياها المدينة واتباع أسلوب الحياة الاجتماعية للريف . كما تعتمد فكرة المدينة على أنها مدينة مغلقة يصعب نموها ذاتياً ، ولكنها تعتمد في نموها على ٦ مدن تابعة

للمدينة الأم . تعد مدينة لتشورت أولى المدن الحدائقية التي تم تنفيذها بالإنجلترا .

ب- مدينة الضواحي Satellite towns

ورائد هذه النظرية ريموند يونين Raymond unwin يتكون النموذج الذي اقترحه يونين من نواة مركزية محاطة من جميع الجهات بالضواحي التي تمثل مجموعات سكنية ومهنية بحيث تكون حياة اجتماعية شبه مستقلة لكل منها مركزها الخاص بما الذي يضم (المباني الإدارية والعامة والترفيهية...) ويفصل بينها الحدائق العامة والغابات .

تهتم النظرية أساساً بتحقيق مبدأ اجتماعي من خلال المجموعات الصغيرة التي من خلالها يمكن تنمية العلاقات



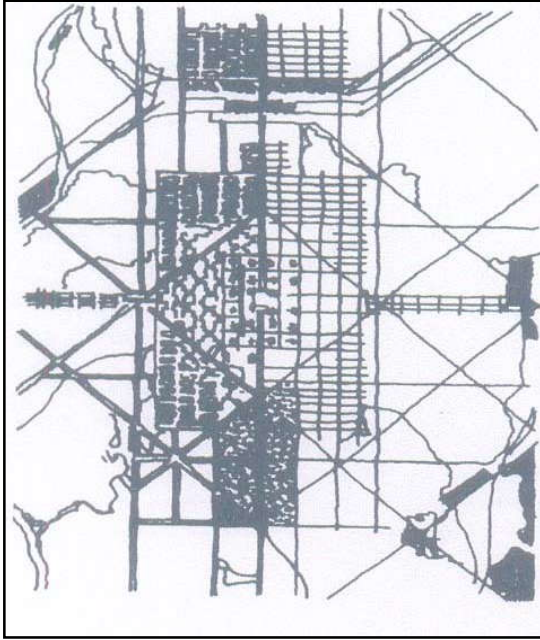
مدينة الضواحي شكل (٦)

^٢ - تخطيط المدن - د.م. أحمد خالد علام - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٩٨ م .

الإنسانية، حيث اعتمدت النظرية على الخلايا الاجتماعية كوحدّة تخطيطية .

ت- نظرية مدينة الغد **The city of tomorrow**

في عام ١٩٢٢م عرض لو كوربوزييه Le Corbusier فكرة المدينة وهي عبارة عن حدائق ضخمة تحتوي منطقة الوسط على ناطحات سحاب تغطي مساحة ٥٠% من إجمالي مساحة المدينة المبنية بكثافة ١٢٠٠ فرد/فدان وتمثل المركز الإداري للمدينة، كما يتركز في منطقة الوسط مراكز المواصلات الرئيسية وبخاصة محطات السكك الحديدية،

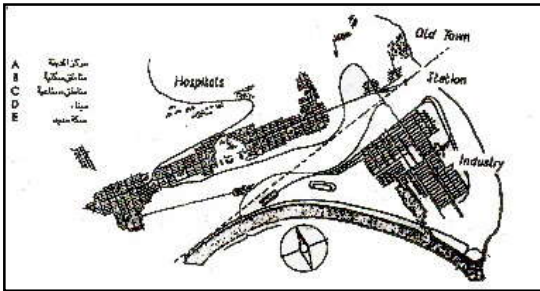


نظرية مدينة الغد شكل (٧)

يحيط بمنطقة الوسط عمارات سكنية بارتفاع ٦ أدوار تتخللها مساحات خضراء بكثافة ١٢٠ فرد/فدان وعلى أطراف المدينة منطقة الفيلات لاستيعاب ٣ مليون نسمة وعلى الأطراف منطقة الفيلات لاستيعاب ٣ مليون نسمة. ثم تحول الفكر إلى استخدام الأسلوب القطري في تطوير فكرة المدينة وقد تم تطبيقها في الجزائر وستكهولم مستهدفاً خفض الكثافة السكانية في منطقة الوسط وزيادة الحدائق والمساحات المفتوحة وزيادة وسائل المواصلات . اعتمدت فكرة المدينة على المزج بين الريف والمدينة والاعتماد على الامتداد الرأسي مع تركيز الخدمات في منطقة الوسط .

ث- المدينة الصناعية **Industrial city**

نشر توني جرانبيير Tony Granier عام ١٩١٧م فكرة المدينة الصناعية التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين هذه الاستعمالات .

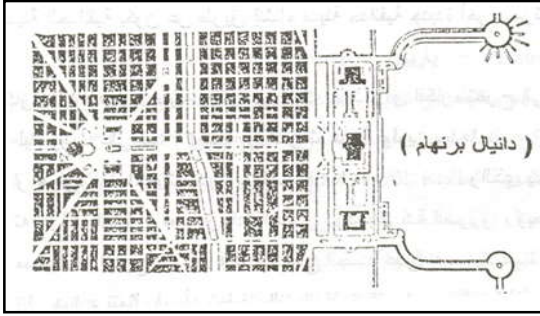


المدينة الصناعية شكل (٨)

ج- المدينة الجميلة **The Beautiful City**

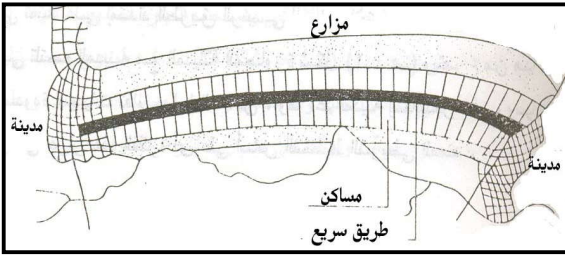
قدم دانيال برنهام Danial Burnham في المعرض الذي عقد في شيكاغو عام ١٨٩٣م الجوانب السلبية لثورة الصناعية وهاجم البيئة القبيحة الموجودة في المدن الصناعية الكبرى وأسماها المدينة الجميلة، وتحتوي نماذج عظيمة وشوارع واسعة وبلازات ويقول : (لا تعمل مخططات صغيرة فليس بها سحر لتحرك شعور الناس وغالباً ما تكون غير واقعية، إعمل مخططات كبيرة ليكون هدفك العلو في الأمل والسمو في العمل

١- تخطيط المدن - د. م. أحمد خالد علام - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٩٨م



المدينة الجميلة شكل (٩)

جاعلاً في ذاكرتك أنه بمجرد ما تسجل الرسومات الفنية النبيلة المعقولة فإنها لا يمكن أن تموت ولكنها أشياء حيوية تؤكد نفسها بالنمو الدائم) وترتب على هذا المعرض أن أنشئت كثير من مؤسسات التخطيط في الولايات المتحدة وخططت المحاور الرئيسية والشوارع الواسعة والبلازات الكبرى ومراكز الحضرة، كما قام برنهام عام ١٩١٩م بتخطيط مدينة شيكاغو وكان يدرس هذا المخطط في مدارس شيكاغو لسنين طويلة.

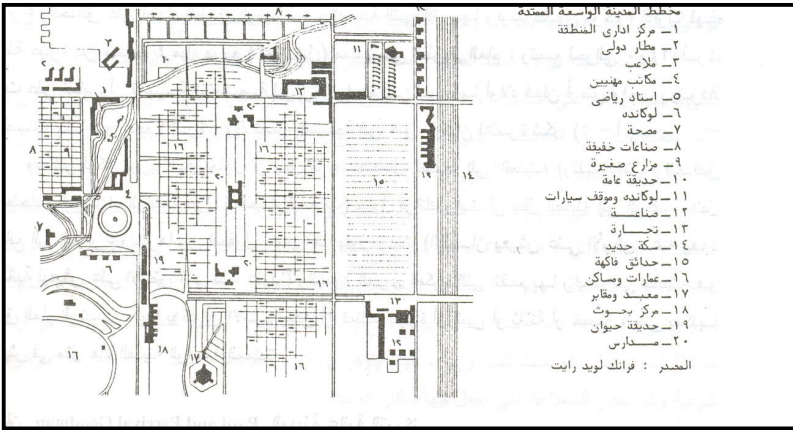


المدينة الشريطية شكل رقم (١٠)

ح- المدينة الشريطية 'The Linear City'

نشر سوريا متى Sorya Matta فكرته عام ١٨٨٢م وهي محاولة إلغاء فكرة الشكل المركزي للمدينة والأخذ بأسلوب المدينة الشريطية والتي تمتد على امتداد الطريق الرئيسي للمواصلات حيث يمتد الإنسان والصناعة على جانبي الطريق حتى تلتحم المدينة مع المدينة المجاورة ويتفرع من هذا الطريق الرئيسي شوارع فرعية مسدودة لنهايات تقام حولها المساكن، وقد أعد لمدينة إستاتينجراد في روسيا مخطط بعد الحرب العالمية الثانية على غرار هذه الفكرة أي على أساس التخطيط الشريطي الممتد.

خ- المدينة الواسعة 'The Broad Acre City'



المدينة الواسعة شكل (١١)

في عام ١٩٢٠م قدم المعماري فرانك لويد رايت Frank Lloyed wright فكرته عن المدينة الواسعة الممتدة حيث اقترح توزيع الصناعات والمتاجر والمكاتب والخدمات الاجتماعية والمسكن والمزارع والحدائق على امتداد الطرق الرئيسية، والمدينة التي اقترحها رايت لتكون مركزاً إدارياً لهذه

الأنشطة عبارة عن مساحة ٤ ميل مربع ممتدة على الطريق العام وتتسع لحوالي ٤٠٠ أسرة، خططت على أساس أن

^٢ - تخطيط المدن - د. م. أحمد خالد علام - مرجع سابق.

المساحة المخصصة للأسرة الواحدة التي ليس لها أولاد فدان أرض واحد وتزداد هذه المساحة كلما كبر حجم الأسرة وقد تصل المساحة إلى ٨،١٠ فدان للأسرة .

وبعكس لو كوربوازييه الذي حاول أن ينقل الريف وجمال الطبيعة إلى المدينة - وذلك بإنشاء الحدائق والمسطحات الخضراء الواسعة حول ناطحات السحاب - فقد حاول فرانك لويد رايت أن ينقل المدينة إلى الريف فنقل المصانع إلى المزارع ونشرها بين الحقول، وفي هذا يقول رايت: (الإنسان يعيش على الأرض دعه يعود مرة ثانية ليعيش على الأرض التي نشأ عليها) والعامود الفقري للفكرة التي تقدم بها رايت في مدينته هو الطريق العام الرئيسي، لهذا يؤكد أن الأسرة يمكن أن تمتلك سيارة أو اثنين أو ثلاثة أو خمسة حتى يمكنها أن تعيش في مثل هذه المدينة الواسعة .

١-١-٤ الاتجاه الاقتصادية لتفسير نمو المدن

١-١-٤-١ النظريات الاقتصادية لدراسة نمو المدن

يفسر الاقتصاديون تركيب المدينة من ناحية توزيع الاستعمالات فيها، ويرجعون هذا التركيب أساساً إلى ثمن الأرض. وثن الأرض في حالة الاتزان له علاقة بتكلفة إنتاجية الأرض والعائد الصناعي منها. ومن أهم نتائج هذه النظريات أن قرار البيع أو الشراء يتحدد باقتصاديات وقدر العائد وأن تستعمل قطعة الأرض الاستعمال الذي يجعل العائد منها أكبر ما يمكن، وكلما زاد العائد المتوقع من الأرض زاد التنافس عليها. وهناك العديد من النظريات التي تبحث في العلاقة بين تركيب المدينة والناحية الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي :

أ- نظرية هيغ Heig

يعتمد على العلاقة بين سعر الأرض وعائدها وسهولة المواصلات أو تخلفها. فكلما كانت المواصلات أحسن كلما كان عائد وقيمة الأرض أكبر وتزداد باطراد، والعائد المثالي لأي نشاط يتحدد بدرجة تلبية الاحتياجات وسهولة الوصول .

ب- نظرية شامرلين: Chamerlin

يعتمد على العلاقة بين استعمال الأرض وحجم السوق وسهولة المواصلات للسوق ومكان المرافق وأشياء أخرى من خلال ملائمة الموقع مثل سهولة الوصول للسوق ووصول المواد الخام .

ت- نظرية هوفر Hoover

ويعتمد على تكلفة العمليات وتكلفة النقل لهذه العمليات مثل المواد الخام والسوق... إلخ. وتفرق بين نوعين من تكلفة القطاعات الاقتصادية، وهذه العلاقة تعتمد على المسافة وتختلف من صناعة لأخرى بتحديد إمكانية الموقع وأنسب موقع لها. كذلك فقد رأى هوفر أن اقتصاديات التكتل تعمل عندما تتجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات في موقع واحد، وقد قسم هوفر^٢ عوامل التجمع إلى ثلاث مجموعات واضحة تؤدي إلى تخفيض التكلفة هي :

١. اقتصاديات الحجم Economies of scale كلما زاد حجم الإنتاج كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة ولكن

إلى حد معين تزداد بعده تكلفة الإنتاج وتظهر متاعب الإنتاج المتضخم Diseconomies of scale .

^١ - المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - مرجع سابق

^١ -1984- Edgar M.Hoover & Frank Giaratani - An introduction to regional economics - New York

٢. اقتصاديات الموقع Localization economies وقد تناولها بشكل مبسط ووجد أن تجمع أكثر من صناعة في مكان واحد يكون عندما تتقاطع خطوط التكلفة الحدية وعندما يحصلون على حجم الإنتاج المطلوب داخل تلك المنطقة وبالتالي يمكن للصناعة أن تتواجد عند منطقة التقاطع أيضاً في نقطة أقل تكلفة لنقل المنتج المجمع .
٣. اقتصاديات التحضر Urbanization economies وهو ثالث عنصر من عناصر التجمع وهي التي تجعل من الموقع الحضري موقعاً مفضلاً للصناعة بسبب الاقتصاديات الناتجة من مستوى أعلى في استخدام الهيكل العام للكيان الحضري مثل البنية الأساسية والخدمات.

١-١-٤-٢ نظريات التنمية العمرانية (لإقليم المدينة)

لا تهدف هذه الدراسة في الأساس لدراسة التنمية الاقتصادية للمدن إنما تهدف أساساً لدراسة النمو المساحي للمدن ولكن لم يمكن تجاهل أهمية التعرف على نظريات التنمية باختصار على أساس أن التدرج الحجمي والتوزيع لنظام المدن يحدث التفاعل والتطور الديناميكي لهذه المدن، وقد صيغ نظام التدرج في أحجام المدن وعددها في صورة نظريات مختلفة وسوف نعرض منها بعض النظريات التي سوف تفيد مجال البحث فيما بعد وذلك على الرغم من أن معظم هذه النظريات تنصب على النمو الحجمي للمدن دون التطرق للنمو المساحي إلا أن النمو المكاني هو نتيجة من نتائج النمو الحجمي مما يجعلنا لا بد وان نتفهم جيداً نظريات وديناميات النمو الحجمي للمدن .

أ- نظرية الحلقات المركزية Central Place Theory

أول من فكر فيها هو كريستالر Christaller عام ١٩٣٣م وتبلورت بواسطة باسكيتز Baskin عام ١٩٦٦م وهي تتعلق بالقانون الذي يحدد الحجم والعدد لانتشار الموقع المركزي وكانت الفرضية الأساسية لكريستالر هو أنه هناك تبادل في المنافع بين المدينة والمنطقة الريفية المحيطة بها وهنا قد بلور فكرة أن المدينة هي مركز لإقليمها وهذه الوظيفة تقاس بالبضائع المركزية والخدمات في كل مدينة والتي تخدم المنطقة الريفية المحيطة بها .

فالمدن الصغيرة بما الخدمات بإقليمها الريفي فقط أما المدن الكبرى ففيها من الخدمات الأكبر التي تتطلب سوق أكبر وتمتد ليس فقط لإقليمها الريفي أيضاً مجموعة من المدن الصغيرة المحيطة بها بهذه الخدمات وكلما زاد حجم ورتبة المدينة كلما وجدت بما خدمات من درجة أكبر وتخدم عدد أكبر من المدن .^١

مساحة الخدمة لكل مدينة Market areas تحدد إقليم كل مدينة والمسافة بين المدن من نفس الرتبة تزداد كلما زادت رتبة المدينة مما يحقق التدرج Hierarchy وخاصة في الخدمات وفي أحجام المدن .

وفي إطار نظرية الحلقات المركزية نجد أن التفاعل يحدث بين كل مجموعة من المدن ذات حجم متقارب أو في نفس الرتبة مع أقرب مدينة كبرى وذلك لإمدادهم بالخدمات على المستوى الأعلى وذلك لأن المدينة الأكبر لديها القدرة على استحداث فرص أكبر وخدمات أكثر من المدن الأصغر وذلك بسبب أن لديها سوقاً أكبر .

^١ Tarek Abu-Zekry -City size distribution of regional cities& national development-P.H.D.-Faculty of engineering-Cairo -1989 university-

بدأ لوش Losch في عام ١٩٥٤م في تطوير هذه النظرية بدراسة موقع النشاط الاقتصادي الذي يمكنه من تسويق السلعة في الإقليم، ولدراسة هذا الموقع اعتمد على مبدأ دراسة مختلف عن ما بدأه كريستالر وهو دخول الأفراد، أسعار السوق، تكاليف النقل، اقتصاديات الحجم و تكلفة الإنتاج الحدية .

وقد وجد أن لكل سلعة مساحة للتسويق مناسبة وفيها كل من تكلفة النقل والأسعار أقل منها في مناطق أخرى وقد وصل في النهاية إلى نموذج لإمداد السلع والخدمات تتكون من دوائر متداخلة حول كل المدن بحيث تكون كل أقاليم المدن مخدومة سواء بالسلع أو بالخدمات .

و يجادل هنا البعض بأن الاختلاف بين وظائف المدن الكبيرة يزيد من التفاعل فيما بينهم أكثر من المدن الصغيرة، ونجد أن السكان يميلون إلى الترحال (وليس الهجرة) بين المدن أساساً للحصول على الخدمات وهو ما اهتم به كريستالر، وحتى في مجال التجارة وانتقال السلع فإن حركة الاستيراد والتصدير تتركز دائماً في المدينة الكبرى ولذلك يحدث التفاعل بين المدن الكبرى على المستوى القومي أكثر من المدن الصغيرة. أما بالنسبة للمواد الخام فنجد أنها تنتقل من المدن الصغيرة إلى المدن الأكبر في كل إقليم ليتم تصنيعها وتوريدها لباقي الأقاليم.

وقد تعرضت هذه النظرية للنقض من عدة نواحي :

١. أنها بنيت على فروض نظرية مثل التجانس والتوازن بين الموارد والسكان في كل التدرج الحضري وهو ما لا يوجد في الواقع .

٢. التبسيط الزائد لكل من العرض والطلب .

٣. أنها نظرية تفترض الثبات والمنهج الوصفي .

٤. لم تختبر هذه النظرية عملياً .

٥. فرضية أن وظيفة المدينة الصغرى فقط هي خدمة أرضها المحيطة قد تعرضت للنقاش مؤخراً .

وبالرغم من النقد فإن الأساس لنظرية كريستالر قد بقي مع الزمن واستمر وهو أن المدن الصغرى تخدم ظهرها الريفي المحيط بها كما أن كل مدينة تعمل كمركز لإقليمها بما فيه المدن الأصغر منها، ويكون الناتج هو شبكة من الأسواق في المدن الصغرى تعتمد على الأسواق الأكبر في المدن الأكبر، وأن كل مكان مركزي يشكل درجة في التدرج الحضري

. Urban hierarchy

ب- نظرية المواقع Location Theory

بدأت هذه النظرية بواسطة فير Weber عام ١٩٢٩م وطورت عام ١٩٥٤م بواسطة هوفر وإيزارد Hoover & Izard وتعتمد على تأثير التوزيع الحجمي للمدن في خلال النظام الحضري، وأن كل من هذه المدن عبارة عن تركز معين لمختلف الأنشطة^١.

وقد استخدمت نظرية الموقع الدراسات الخاصة بالحدود الإقليمية Margins لتحديد الظروف التي تسمح بتحقيق أعلى عائد وأقل تكاليف من خلال تجمع فراغي معين، وهذه الدراسات قد أجريت على نموذج يتكون من نشاطين متداخلين أحدهما ريفي والآخر حضري وقد طورت بعد ذلك ليدخل معها مصاريف الانتقال جنباً إلى جنب مع تكاليف الأرض

^١ - Edgar M. Hoover & Frank Giarratani - An introduction to regional economics - New York - Alfred A. Knopf - 1984

والعمالة ورأس المال ،وقد درست مصاريف الانتقال على أساس المسافة حتى يمكن الإقلال من التكلفة حتى نستطيع أن نرفع من الربح ، وهذا يؤثر على اتخاذ القرار باختيار الموقع المناسب .

وقد حلل ألفريد فيبر Alfred weber في نظريته العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور اقتصادي حيث اعتبر تكلفة النقل كأهم عامل في اختيار موقع الصناعة وتكون ضرورة قيام الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أدناها وحدد أربع أشكال من التوطن الصناعي :

- الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات .
- الصناعات الموجهة إلى الأيدي العاملة .
- الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام .
- الصناعات الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية .

أما أوجست لوش August losch فقد مثل الاتجاه الثاني في تحليله لقوى السوق ودورها في جذب الصناعة حيث يكون الموقع المثالي هو الموقع الذي يحقق أقصى ربح ممكن، أي يزيد الربح عن التكاليف . وافترض في ذلك وجود كثافة سكانية متزنة وعدم وجود تداخل موقعي بين المصانع . أما دراسات هوفر وإزارد Hoover & Izard فقد اهتمت بأن تعطي تفاصيل عن تفضيل الصناعة لبعض المواقع الحضرية .^١

وقد وجد أنه من اقتصاديات التجمع أنه كلما تجمعت مجموعة من الأنشطة في نفس الموقع تقل التكلفة^٢ وذلك ينطبق على كل من الصناعة والخدمات وأيضاً أحجام المدن نفسها .

وهذه النظرية هي همزة الوصل بين حجم المدينة واقتصاديات التجمع ، فالمدن الأكبر لديها عدد أكبر من الأنشطة سواء في الإنتاج أو الخدمات وتواجد هذه الأنشطة في مدينة واحدة يسبب اقتصاديات التجمع التي تقلل من التكلفة .

ومن هنا نجد أن المدن الصغيرة والمتوسطة تميل إلى التخصص سواء في المنتجات أو الخدمات التي تهم إقليمها الريفي أما المدن الكبرى والمتروبوليتانية فإنها تميل إلى التوسع في المنتجات والخدمات والصناعات .^٣ ولذلك فإن التنمية الإقليمية تكون حساسة لحجم المدينة الكبرى .^٤ وكذلك فإن الحجم السكاني للمدن الكبرى يحدد عدد الأنشطة التي تحتويها المدينة .

ونجد أن المدينة الكبرى في كل إقليم اقتصادي لها نصيب في النشاط الاقتصادي في إقليمها ، ويمكن تفهم أن عدد الأنشطة في المدينة يدل على الخفض في التكلفة في المنتجات الإقليمية والتي تزيد من الأرباح وتعود على اقتصاديات الإقليم ككل . وبذلك تكون المدن الكبرى هي مناطق جذب للأنشطة الجديدة نظراً للاستفادة باقتصاديات التجمع للخفض من تكلفة الإنتاج .

وقد واجهت هذه النظريات النقد المستمر والتعديل لأنها افترضت حالة من السكون في المدن ، وإذا كانت نظريات الموقع قد تناولت عنصري تكلفة النقل والعمالة لتحديد التوزيع المكاني الإقليمي للصناعة فإن العنصر الثالث الذي تعامل معه

^١- هانة أحمد حمدي - دور الصناعة في تشكيل نمط العمران في الدول النامية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا- المطرية - جامعة حلوان- ١٩٩١

^٢- A.J.Watkins-The policies of urban economics -Beverly Hills-California-Sage publications-1980

^٣- Vernon J.Henderson -Urban development: Theory , Fact & Illusion -Oxford ,New York ,Oxford University Press ,1988

^٤- Bertrand Renaud -National urbanization policy in developing countries-New York, 1981

هو عنصر اقتصاديات التكتل الذي يعمل إما على تركيز الصناعة أو على انتشارها في مكان ما .

ت- نظرية التجمع Stochastic Theory

تبني على أن نمو حجم المدينة هو نتيجة لعدة قوى تعمل مجتمعة، وتزيد قوة هذه العوامل كل ما زاد حجم المدينة ولذلك تنمو المدن الكبرى بمعدلات نمو أكبر من المدن الأصغر، وقد قال هاري Harry W. Richardson في هذه النظرية أن التجمع يؤدي إلى الانتظام في توزيع أحجام المدن وأنها تؤدي إلى التأكيد على نظرية الرتبة والحجم^١. ونجد أن قانون التأثير النسبي The law of proportionate effects هو تطوير لهذه النظرية وهو يؤكد على العوامل التي تؤثر على نمو المدن نسبياً مع زيادة حجم السكان بها وزيادة حجم السكان لها شقين هما الزيادة الطبيعية للسكان والمهجرة الداخلية، وزيادة حجم المدينة له ارتباط قوي بفرص العمالة وبحجم السوق ولذلك تزداد معدلات النمو في المدن الأكبر حجماً من المدن الصغرى .

وقد كان نقد هذه النظرية حول اعتمادها على عوامل نسبية وفي الواقع هناك العديد من العوامل الواضحة التي تؤثر على حجم المدينة مثل الموقع، والظروف الطبيعية، والأساس الاقتصادي، وقد تفسر هذه العوامل النقص الذي يحدث في أحجام بعض المدن والزيادة التي تحدث في أحجام المدن الأخرى^٢، وكذلك قانون الرتبة والحجم كخطوة من هذه النظرية هو محل تساؤل لأنه يعتمد على استنتاجات منطقية أكثر من الحقائق العلمية . وأيضاً بالنسبة للصناعة فإن اقتصاديات التكتل تعمل عندما تتجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات في موقع واحد كما ذكرنا من قبل في نظرية هوفر Hoover .

ث- نظرية الأساس الاقتصادي Quasi – economic theory

تعتمد على بعض الحقائق الاقتصادية لشرح الانتشار المتدرج لنظام المدن، وقد بني زيف zipf نظريته عام ١٩٤٩م على مبادئ نظرية تشرح التوزيع المتدرج لأنظمة المدن . المبدأ الأول هو مبدأ التركيز Unification والانتشار Diversification للإقلال من الجهد وذلك بتقنين التصرفات الإنسانية حيث يوجد عدد قليل من المدن الكبرى حيث يتركز كل من السكان والمنتجات والخدمات أو ينتشر السكان في عدد كبير من المدن الصغيرة، وتوزيع حجوم المدن يعكس التوازن بين القوتين (التركز والانتشار)^٣. المبدأ الثاني هو قوة الابتكار Innovation والذي يعكس عامل ديناميكي مواز للتركز لأنه من الأرخص في التكلفة أن تستفيد الابتكارات الجديدة من اقتصاديات التجمع .

وقد جادل ريتشاردسون بأن التركيز ما هو إلا تطابق مع نظرية اقتصاديات التجمع، بينما يتعلق الانتشار بالإقلال من تكاليف الانتقال وقد يجادل البعض بأن مبدأ زيف يستند إلى التوزيع الحجمي لأنظمة المدن أكثر من قاعدة الرتبة والحجم. ويلقى الضوء هنا على الدور الوظيفي للمدن وتحدد دور المدن الكبرى في عملية التنمية معتمدة على الارتباط بين قوى التركيز والابتكار، ويقترح مبدأ الإقلال من الجهد أن المدن الكبرى والصغرى يتواجدون في إقليم اقتصادي واحد للإقلال من تكلفة الانتقال والزيادة من العائد الاقتصادي، وكذلك أن وجود المدن الكبرى هام جداً للسماح

^١ - Harry W. Richardson _Regional growth theory- The Macmillan press LTD-London-1973

^٢ - Harry W. Richardson _Regional growth theory- مرجع سابق .

^٣ - Harry W. Richardson – Regional growth theory – the macmillan press LTD, London, 1973

لقوى الابتكار بالتواجد داخل الإقليم وكذلك تساعد قوى التركيز على بقاء الموارد الاقتصادية للإقليم بداخله ولا تخرج إلى أقاليم أخرى .

ومن هنا نجد أن التوزيع المتوازن للمدن الكبرى في الأقاليم الاقتصادية المختلفة تعني أن قوى الابتكار المسئولة عن التنمية تعمل بصورة متوازنة في هذه الأقاليم وكذلك تعني الإقلال من مصاريف الانتقال وكذلك التوزيع المتوازن لكل أحجام المدن في الأقاليم الاقتصادية المختلفة يحقق مبدأ الإقلال من الجهد وتسمح لقوى الابتكار بالتوطن في كل مراكز الأقاليم مما يؤدي إلى مستوى أعلى من التنمية .

وقد جمع دافيد وسوانسون David & Swanson¹ عام ١٩٧٣م كل من نظريتي التجمع والنمو حتى يصلوا إلى شكل معين لتوزيع أحجام المدن في النظام العمراني وقد توصلوا إلى أن حجم المدينة هو أكثر العوامل توضيحاً لنموها وقد فرضوا أن الاستثمارات في مدينة معينة هي جزء من اقتصادياتها لأن النمو في كل من العمالة وحجم الإنتاج كل منهما حساس لهذه الاستثمارات . بعبارة أخرى فإن كل من المدخرات في المدينة والاستثمارات ونمو الإنتاج ونمو فرص العمالة تصبح عوامل مترابطة وكذلك التطور التكنيكي في المدينة وهذه العوامل مجتمعة هم وسائل لنمو الحجم والذي يجعل المدن الأكبر تحقق معدلات نمو أكثر من المدن الصغيرة .

وقد ظهر نقد لهذه النظرية أن اقتصاديات كل مدينة تحدد بصورة منفردة عن باقي المدن، وهذه ليست الحالة في الواقع في العديد من الدول، وكذلك لأن هذه النظرية لا تأخذ في الحسبان تأثير الاستثمار في مدينة معينة على النمو في باقي المدن.

ج- نظرية أقطاب النمو Growth pole theory

العلاقة بين موقع التنمية وامتداد تأثيره من مركز النمو إلى المنطقة المحيطة التي تشكل إقليم اقتصادي اجتماعي هي جزء من نظرية نمو المواقع المركزية هذه العلاقة هامة لفهم العلاقة بين حجم المدينة ووظيفتها وموقعها وتأثيرها على تنمية المناطق المحيطة، هذا التأثير يعتمد على التفاعل بين المدينة وما حولها، واقتصاديات هذا التفاعل تسمى في بعض الأحيان القوى المؤثرة وبجملها يرجع إلى مساحة تأثير هذه القوى . والرابطة بين هذه الأنشطة هي القنوات التي من خلالها تنتشر التنمية في مجال اقتصادي معين .

وقد بدأت نظرية أقطاب النمو بواسطة فرانسوا بيرو F. Perroux عام ١٩٥٥م وفكرتها (أن النمو لا يظهر فجأة في أي مكان ولا يظهر في كل مكان في وقت واحد لكنه يظهر في اتجاهات مختلفة بكثافة متنوعة وينتشر من خلال مسارات مختلفة وله تأثير كبير على الاقتصاد القومي ككل).

إذن فالتنمية تتضمن عملية استقطاب لأن القوى الكامنة فيها تعمل على تجميع الأنشطة الاقتصادية والنمو وتحدث عدم اتزان بين الصناعات والمناطق الجغرافية. ويعرف القطب بأنه مجموعة متشابكة من الأنشطة تكمل بعضها بعضاً بعلاقات اقتصادية متشابكة تولد نمواً ديناميكياً في الاقتصاد من خلال العلاقات التبادلية بينها وبين الصناعة، وأحياناً ينمو القطب حول بعض الأنشطة النامية مثل قطاع صناعي أو خدمات أو مواني... الخ.^٢

O.M.Amos - Unbalanced regional growth & regional income inequality in the later stages of - development - in regional science & urban economics - 1988

F.Perroux - Note sur la nation de la pole de Groissine, 1955- translated in Lwington economic policy for development, 1977 - ٢

ونجد أن النشاط القائد هو النشاط ذو النمو الأسرع من باقي الصناعات أو الأنشطة وله قدرة على توليد ونقل الاختراعات وله مرونة دخل مرتفعة وقدرة على توليد نمو مستمر، إذن فالنظرية كما وضعها بيرو ليس لها بعد مكاني إلا أنها تعتبر أسلوبياً يمكن تطبيقه في إطار سياسات التنمية الإقليمية بناءً على مفهوم أن سياسات الاستثمار يمكنها إحداث أكبر تأثير على النمو الإقليمي عند تركيزها في المواقع المفضلة.^١

وهناك بعض الملاحظات على هذه النظرية :

- اهتمت النظرية بالتنمية كعملية مؤثرة في التغيير مثل النمو العددي والهيكلية .
- ركز على تعدد الأبعاد مثل النمو والتغير الهيكلية والتغير الاجتماعي والاقتصادي وكذلك التغيير في الفراغ الجغرافي .
- كل جزء من العمران سواء إسكان أو صناعة أو غيرها يكون موقعه بالنسبة للعمران تبعاً لعلاقته مع الأجزاء الأخرى، فقد يكون موقعه هو موقع تخطيطي أو متجانس أو موقع تفاعلي Space of interaction .
- من خلال التفاعل تحدث التنمية في نمط غير متوازن، فتحدث أولاً في نقاط أولية Key nodes ثم تنتشر إلى أجزاء ومواقع أخرى .
- هذه المواقع الأولية تبدأ في جذب الابتكارات والأفكار الجديدة وتقود قوى التنمية .
- هذه المواقع الأولية تسيطر على مجال التفاعل بسبب أحجامها الكبيرة ومستوى الاتصالات العالي بها ومستوى التنمية المرتفع الذي يسبب معدلات نمو عالية .

هذه الخواص تسبب التطور الاجتماعي والاقتصادي في هذه المواقع المركزية والتي تحكم عملية التنمية في مجال تأثيرها الاقتصادي وتصبح مركزاً لتنمية إقليمها .

والإقليم الاقتصادي هو مثال لمبدأ مجالات التفاعل، والسؤال هنا عن نوعية المدن التي تقود التنمية في إقليمها، وقد توصل هيرمانسون Hermanson إلى أنه ليس كل مدينة مركزية في الإقليم مؤهلة ليطبق عليها مركز للتنمية، ولكن فقط التي تحتوي على استثمارات ذات حجم كبيرة مع وجود التكنولوجيا المتقدمة والتصنيع المتطور والتي لها تأثير قوي على البيئة المحيطة بها وقادرة على أن تتطور مع تطور حجمها مع الزمن، وهذه يمكن أن يطلق عليها مركز نمو جغرافي .

والمدن الكبرى في كل إقليم اقتصادي تكون مؤهلة أكثر لأن تكون مدن مركزية نظراً لأنها تمنح بيئة تنموية مناسبة، وهذه المدينة المركزية لا بد وأن يظهر بها إمكانيات للنمو في الأنشطة الاقتصادية والعمالة والسكان والدخل، وبمعرفة العلاقة بين الحجم وعدد الوظائف والعمالة واقتصاديات التجمع الاقتصادي وحجم السكان والموارد والتفاعل بين الأقاليم الاقتصادية لكل دولة يمكن استنتاج أن المدينة الكبرى في كل إقليم اقتصادي في كل دولة هي الخاصة بالتنمية على مستوى التنمية الإقليمية .

ح- نظرية الموقع الصناعي Theory of industrial location

في البداية كانت الصناعة كمنشآت متداخلة ومتناغم مع الكيانات يصعب تحديد مكانها من العمران البشري، فهي متمازجة مع الأنشطة السكنية والتجارية ومع تطورها وتغيرها فرضت انفصالها وتمييزها عن باقي العناصر

^١ - علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١ م .

العمرانية .

وقد تدخل العمرانيون عندما فرضت الصناعة وجودها على العمران ورسموا صورة للمجتمع الصناعي الجديد، حيث كانت الصناعة بمثابة المحور الأساسي للعمران بداية من أعمال يونين Unwin والمدينة الصناعية لجاننييه Granier ولو كوربوزيه Le Corbusier ولكن جاءت مواقع الصناعة منفصلة عن الكيان العمراني ووجهت إلى مناطق هامشية مع تأكيد ارتباطها بخطوط السكك الحديدية والموانئ وكانت تعمل كنشاط ملوث للبيئة خوفاً من تداخلها مع العمران . وقد أكد د. جمال حمدان على: (أن الصناعة لا تخلق مدناً جديدة بقدر ما تضخم المدن القديمة، وهناك مدن منتجة تستطيع أن تدفع النمو في منطقة واسعة من حولها، ومدن أخرى تكون بمثابة معوق للنمو وتستنزف الإمكانيات من الأقاليم المحيطة بها في أنشطة غير إنتاجية ويطلق اسم الإقليم الصناعي عندما تنمو عدة مناطق صناعية متجاورة إلى أن يزداد الالتحام والارتباط بينها وتبدو كما لو كانت منطقة صناعية كبرى) ^١.

وفكرة وجود نظريات للموقع الصناعي كانت مسار اهتمام الاقتصاديين الألمان وغيرهم مثل فون تونن Von Thunen وفير Weber ولوش August Loch في القرن التاسع عشر والعشرين وهي اتجاهات تطورت في ثلاث اتجاهات: اتجاه التكلفة الأقل، اتجاه تحليل قوى السوق واتجاه تعظيم الربح .

وقد حلل ألفريد فيبر Alfred Weber في نظريته العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور اقتصادي حيث يعتبر فيبر تكلفة النقل كأهم عامل في اختيار موقع الصناعة وتكون ضرورة قيام الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أدناها، وحدد أربع أشكال من التوطن الصناعي :

١. الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات .
٢. الصناعات الموجهة إلى الأيدي العاملة .
٣. الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام .
٤. الصناعات الموجهة نحو الأسواق الاستهلاكية .

أما أوجست لوش August Losch فقد مثل الاتجاه الثاني في تحليله لقوى السوق وأكد على دور السوق في جذب الصناعة حيث يكون المثالي هو موقع تحقيق أقصى ربح ممكن، أي حيث يزيد الربح عن التكاليف . وافترض في ذلك وجود كثافة سكانية متزنة وعدم وجود تداخل موقعي بين المصانع . وقد واجهت هذه النظريات النقد المستمر والتعديل أساساً لأنها افترضت حالة من السكون .

وإذا كانت نظريات الموقع قد تناولت عنصري تكلفة النقل والعمالة لتحديد التوزيع المكاني الإقليمي للصناعة فإن العنصر الثالث الذي تعامل معه هو عنصر اقتصاديات التكتل Agglomeration أو مثالب التكتل Deglomeration التي يعمل إما لتركز الصناعة أو لنشرها في منطقة ما .

وتعمل اقتصاديات التكتل عندما تتجمع عدد من الصناعات أو المؤسسات في موقع واحد فنجد هوفر Hoover - قد قسم عوامل التكتل إلى ثلاث مجموعات واضحة تؤدي إلى تخفيض التكلفة (النظريات الاقتصادية لدراسة نمو المدن -

^١ - جمال حمدان - شخصية مصر - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٠ م .

^٢ - هاندة أحمد حمدي - دور الصناعة في تشكيل العمران في الدول النامية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١ م .

نظرية هوفر ص ١٦).^١

خ- نظرية مواقع الأسواق والتجمع Market area & Agglomeration

توضح العلاقة بين حجم التجمع السكاني وبين عملية لنمو والميزة التوطنية ، ففي البداية لا بد من توافر السوق الذي يساعد على التجمع السكاني وتبادل السلع والخدمات ، وكلما زادت الميزة التوطنية تزيد الوفورات الداخلية وتظهر الوفورات الخارجية^٢. وقد حاول فريدمان J. Fredman في ظل النظريات السابقة أن يضع نموذج من أربعة مراحل للتنمية الاقتصادية العمرانية للدولة أو الأقليم :

المرحلة الأولى : يظهر فيها المجتمع عبارة عن مراكز محلية مستقلة نسبياً ولا يوجد تدرج لمراكز العمران (نموذج ما قبل الصناعة) وكل مدينة تقع في مركز إقليمي صغير .

المرحلة الثانية: تظهر نواة قومية منفردة (العاصمة) وتتركز فيها المنشآت الصناعية ويتحول الاقتصاد القومي إلى إقليم متروبوليتاني واحد .

المرحلة الثالثة : تظهر بجانب النواة الإقليمية نويات فرعية في الأطراف .

المرحلة الرابعة : يتكون نظام وظيفي من مجموعة من المدن ينتج عنه التكامل الإقليمي ويعطي أقصى طاقة للنمو .

ومن هذا النموذج توجد أربعة أنماط من الأماكن هي :^٣ النواة ، المناطق الانتقالية العليا القريبة من النواة ، الأطراف والتخوم المصدرية في الهوامش .

وهذا النموذج قد يكون هو المعبر عن النظام الإقليمي لتوزيع المدن رغم أنه في الدول النامية نجد نمو المدن الأولى والعواصم على حساب المدن الإقليمية .

ونجد أنه في معظم الأحوال عند تطبيق نظرية بعينها في مجال التخطيط الإقليمي سوف نفاجاً بأنها تتناول الأمور من

^١- وهنا لا بد من أن نشير إلى أن التوطن الصناعي في مصر لم يخضع إلى أي من هذه الاقتصاديات وإنما كان أساساً يتبع رأس المال، وقد أشار جمال حمدان إلى ذلك بقوله: (أن الصناعة في مصر لم تحدد بعوامل وضوابط طبيعية جغرافية بقدر ما تحددت بالعوامل البشرية والحضارية، ولذا ساعدها عاملان هما رأس المال والسوق أكثر من الفحم والوقود أو حتى المادة الخام ، والنتيجة أن صناعاتها لم تبدأ إقليمية وإنما عاصمة كحقيقة حاكمة عظمية تشكل كل كيان الصرح الصناعي في مصر .)

ويبلغ من قوة تلك العوامل البشرية التي يفترض أنها مرنة ولينة أنها أصبحت قيماً يحكم الصناعة المصرية ويكاد يشل حركتها أو يقعدتها عن الحركة ويحلبها من صناعة متحركة إلى صناعة مربوطة بموقعها. وفي مصر بدلاً من أن تتبع الصناعة مصادر الطاقة أو القوى المحركة جغرافياً نجد أن الطاقة هي التي تتبع الصناعة حيث هي أو حيث يراد لها ، فهي تتبع السوق والاستهلاك وسكان المدن والعواصم ، ومع استخدام الكهرباء أصبحت القوى المحركة عاملاً متاحاً في كل المواقع، إلا أن ذلك جاء متأخراً . ويؤكد جمال حمدان أن جغرافية الصناعة قد استسلمت نهائياً للتوطن في العاصمة حيث تتوافر البيئة الحضرية الأساسية لإقامة الصناعة وتوافر رأس المال والعمالة وأيضاً الأسواق ذات القدرة الشرائية العالية مع التميز بأكثف وأفضل خدمة من النقل والمواصلات وقد اضطرت أي صناعة استقرت خارج العاصمة إلى خلق بيئة حضرية صناعية كاملة من الصفر مثل مصانع السكر في كوم أمبو . ويرى جمال حمدان أن المادة الخام بكل أنواعها لم تلعب دور العامل الفاصل المحدد في توطن الصناعة في مصر إلا جزئياً، ومثال لذلك صناعة الحديد والصلب في حلوان التي تستقدم خام الحديد من أسوان على بعد ألف كيلو متر وخضعت لمناطيسية موقع سوق العمل والاستهلاك والحضارة الكبرى في العاصمة .

^٢ - J. Fredmann & William Alonso- Regional policy-Reading in theory & applications-The MIT Press- USA-1974

^٣ - J. Fredmann & William Alonso- Regional policy - مرجع سابق .

وجهة نظر معينة هي الخاصة بالنظرية نفسها، وقد لا تتناول أجزاء أخرى هامة تتعلق بالتنمية الإقليمية . وبذلك تحدث ردود أفعال قد تكون مخالفة لتوقعات المخططين .

ولذلك فإننا نجد أنه لكل عملية تخطيطية ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ولذلك قد يضطر المخطط إلى الدمج بين نظريتين أو الاستعانة بمعظم النظريات التخطيطية حتى يجد ما يتواءم مع ظروف الإقليم الذي يتناوله بالدراسة والتخطيط .

١-٤-٣ نتائج نظريات الاتجاه الاقتصادي :

ويمكن تلخيص النتائج من تطبيق نظريات الاتجاه الاقتصادي لتفسير نمو المدن في المدن المصرية في الآتي :

١- تتحدد أماكن الاستعمالات طبقاً لإمكانية الوصول لها وقدرتها على الدفع ، فالاستعمالات المتشابهة تتنافس على الأماكن المتشابهة (السكن يتنافس على أرض السكن) .

٢- تجارة التجزئة تستغل أراضي عالية القيمة لاحتياجها إلى إمكانية الوصول .

٣- قيمة الأرض واستعمالها تتغير بتغير نظام النقل حيث أن شبكة المواصلات تؤثر على مرونة الامتداد في المناطق المحيطة حسب قربها أو بعدها من خطوط الحركة فتؤثر بالتالي على ثمن الأرض الذي يؤثر على نوع الاستعمال فيتغير شبكة المواصلات (بشق طرق جديدة أو استعمال وسائل مواصلات مختلفة) فإن تركيب المدينة يتغير بالتبعية .

٤- تفسر النظريات الاقتصادية تغير الاستعمالات مع الزمن حيث أنه بزيادة سعر الأرض مع الزمن تزيد درجة الاستثمار وبذلك نجد أنه بنمو المدينة وامتدادها أفقياً يزداد سعر الأرض في مركزها ويمتد المركز رأسياً لزيادة الاستثمار ثم يطغى على ما يجاورها من مناطق سكنية فيطرد الاستعمالات السكنية ليحل محلها الاستعمالات التجارية التي تحقق أكبر عائد من الأرض .

٥- التركيب الوظيفي للمدينة أو توزيع الاستعمالات هو التوزيع الذي يتحقق ويقلل من مجموع التكاليف للانتقال لكافة السكان والمنشآت إلى الحد الأدنى . فكل استعمال يحاول خفض مجموع التكاليف لثمن الأرض والنقل للحد الأدنى ليحصل على درجة من المرونة للوصول وهي اللازمة لبقائه وازدهاره . ولذلك فإن الاستعمالات التي تحتاج إلى درجة عالية من المحاور والمواصلات ومساحتها كبيرة (تجارة الجملة مثلاً) فلا تجدها في مركز المدينة حيث الأرض مرتفعة الثمن ، بل توجد حول المنطقة المركزية حيث الأرض أقل ثمناً وفي المناطق المتدهورة حيث سهولة الوصول مناسبة لها .

١-١-٥ الاتجاه البصري وتأثيره على تركيب المدينة وامتدادها

ويعني الاتجاه البصري بتشكيل المدينة البصري Visual form فينظر إلى المدينة على أنها مجموعة من المباني والكتل والفراغات - الساحات والميادين - وعناصر بصرية أخرى (مناطق - عقد - علامات مميزة - بوابات - طرق وممرات) وكلها مرئية للسكان بها . فقد ظهر تصور آخر للمدينة وهو القائل بأن (تشكيل المدينة له علاقة شخصية بالإنسان الرائي لها فهو يدرك المشاهد التي يراها في صورته الذهنية، وقد تختلف أجزاء من هذه الصورة مع باقي الناس على حسب مفهوم كل إنسان، ولكن يتفق الناس جميعهم على بعض الانطباعات الموجودة وهي ما تسمى

بالصورة الجماعية Public image أي الانطباع الذهني المتفق عليه لدى كل الناس^١. وكان هذا الاتجاه من الاتجاهات الهامة في المدينة المصرية القديمة وإن كان قد تضاءلت أهميته مع ظهور الاتجاهات الأخرى وخاصة الاتجاه الاقتصادي .

١-٥-١-١ الإدراك البصري وخصائصه

١. تعريف الإدراك البصري

الإدراك البصري له أربعة أبعاد معروفة هم (الطول والعرض والارتفاع والزمن) ، ويتم عن طريق رؤية الإنسان بالعينين حيث أن رؤية الإنسان للمشاهد المرئية متغيرة (ديناميكية) تتعاقب وتتلاحق الواحدة تلو الأخرى بمناظر مختلفة كأنها فيلم سينمائي، لذلك يجب أن تكون سرعة تغير المشاهد مناسبة بالنسبة للإنسان المتحرك لكي يستطيع إدراكها ذهنياً. ومن النقاط الهامة في الإدراك البصري عنصر المشاهدة المتكررة حيث أنها تؤدي إلى تثبيت صورته في الذهن .

٢. خصائص عملية الإدراك البصري

هناك عدة خصائص للإدراك البصري نذكر منها :

- أ- لكي تحدث عملية الإدراك يجب توفر عنصرين هامين للإنسان والمكان.
- ب- كذلك فإن الإدراك عملية إبداعية لأنه عبارة عن إحساس بتغيرات مستمرة ديناميكية
- ت- خاصية الاختيار Selection وهو تركيز الإدراك على العناصر الهامة وهذه الخاصية هي التي يبنى عليها عملية التشكيل Pattern .
- ث- توحيد الإدراك وذلك حسب الPublic limits أي ما يهم المصمم لعمل التشكيل البصري هو معرفة العناصر التي يتفق الناس على إدراكها والإحساس بها .
- ج- توجد سرعة زمنية مناسبة لرؤية الأشياء وفهمها داخل المخ، فأقل من هذه السرعة يحدث مللاً وأسرع منها يحدث عبثاً على المخ وأسرع من ذلك لا يستطيع معها العقل الإدراك أبداً ويحدث Brake down .
- ح- لكي يدرك الإنسان يجب أن نسترعى انتباهه Perception & Attention وهنا يحدث الإدراك الأمتل ويكون الإدراك حقيقي .

كما أن هناك عدة عوامل يمكن أن تزيد من عملية الإدراك وهي خصائص التشكيل والتباين والأهمية. فخصائص التشكيل Object characteristics تتمثل في الحجم Size of object بريق الألوان Brightness of colours بساطة الشكل Simplicity of form أما التباين Contrast فيكون لجذب انتباه الناظر من خلال بعض العناصر القليلة المتباينة داخل عناصر كثيرة موحدة مثل : التباين الفراغي Spatial contrast ، التباين الزمني Temporal contrast و التباين الحركي Movement contrast ، وأخيراً الأهمية Significance و هي تعني الدلالة المعنوية للشئ ، حيث يجب أن يكون للمبنى أهمية معنوية حتى يكون جديراً بالإظهار . كالأهمية الدينية أو الوظيفية.

١- The image of the cities, Kevin Lynch, The M.I.T. Press. Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, -١
Massachusetts, and London, England.

١-٥-٢-١ التشكيل البصري وعناصره

التشكيل البصري للمدينة هو الشكل المبني الحقيقي للمدينة بكل ما تحتويه من كتل وفراغات . وتتلخص عناصر التشكيل البصري visual form elements في ما يأتي :

١. الأحياء Districts

والمقصود هنا ليس الحي بالمعنى الوظيفي ولكن هو منطقة لها خصائص معينة تميزها عن غيرها من المناطق المحيطة بها . وهذا التميز قد ينتج من اختلاف وظيفي أو عمري أو اختلاف الطابع العمراني أو نواح بصرية أو غير ذلك من الخصائص الاجتماعية أو الخصائص السكانية، وتحدد هذه الأحياء عن طريق عناصر التشكيل البصري .

٢. الحدود Edges

هي خطوط طولية تمثل حداً أو قاطعاً يفصل بين جزئين متشابهين في الخصائص أو لهما علاقة واحدة . والحد يفصل إما فصل ذهني أي لا يجمع رؤية ما خلفه أو فصل ذهني وبصري معاً . وتنقسم إلى عدة أنواع :

- حدود طبيعية : مثل الأهمار أو الجبال .
- حدود صناعية : مثل السكك الحديدية .

٣. المسارات Paths

وهي الخطوط التي يستعملها المشاهد في التجوال داخل المنطقة، وهي من العناصر الهامة التي يكون منها المشاهد الصورة الذهنية عن المدينة . فلو أردنا تغيير ملموس داخل المدينة القائمة فأهم شيء تتم دراسته هو شبكة الحركة والمسارات وهذه الطرق والمسارات تعطي تتابع زمني Temporal sequence .

٤. العلامات المميزة Land marks

وهي علامات يستعين بها المشاهد أثناء تجواله بالمدينة لربط التتابع الزمني حيث يرجع إليها كلما أراد معرفة مكان بالمدينة وتشمل المباني الهامة معنوياً ووظيفياً أو دينياً أو تاريخياً أو المباني الشاهقة الارتفاع قوية المظهر مثل برج القاهرة أو المباني الفريدة من نوعها المتفردة مثل الهرم، أو القلعة . وتدرج العلامات المميزة من شيء صغير يربط التتابع الزمني لحركة المشاهد إلى أن يصل إلى علامة قوية على مستوى المدينة . ومن أهم خصائص العلامة المميزة الفردية Singularity والسيطرة Dominance .

٥. العقد Nodes

وهي نقط التجمع بالنسبة لعدد كبير من الناس ويمكن أن تكون تقاطع رئيسي أو ميدان عام أو ساحة رئيسية أو محطة سكك حديدية..... الخ .

٦. البوابات Gate Way

هي المداخل التي تؤدي إلى رؤية المشاهد للمدينة عن طريق الدخول منها . ولقد أخذت البوابات طابعاً هام جداً في العصور القديمة لأن المدن حينئذ كانت تحاط بأسوار عالية وكانت البوابات هي الوسيلة التي يتم عن طريقها الدخول إلى المدينة .

١-١-٦ الخلاصة :

في هذا الفصل تم استعراض النظريات المختلفة التي تتناول نمو المدينة من جميع المداخل : التاريخية ، الاجتماعية ، الوظيفية ، الاقتصادية أو البصرية . وكان لا بد من تفهم هذه النظريات بشكل واضح حتى يمكن تفهم آليات أو ديناميكيات النمو العمراني الجغرافي حيث أن الارتباط بينهم وثيق ولا يمكن التركيز على دراسة حركة واتجاهات النمو العمراني لمدينة معينة دون أن نلم بديناميكيات التطور للمدينة وإقليمها سواء كان إقليمها المباشر أو إقليمها الأكبر . وكذلك لا بد من التعرف من خلال هذه النظريات على معنى إقليم المدينة المباشر وكيفية تحديده وذلك بالرغم من أننا في الدول النامية ومنها مصر نعتمد في تحديد إقليم المدينة على الحدود الإدارية لمركز المدينة وهو ليس بالضرورة مقررًا للواقع حيث قد يتعدى نفوذ المدينة حدود مركزها الإداري أو قد تقل عنه حسب نوعية الخدمات التي تقدمها لما حولها من ظهير ريفي ونجد أن معظم النماذج تفرض حالة إستاتيكية يبنون عليها معادلاتهم ولكن مع استخدام الكمبيوتر ومع كل المدخلات التي يمكن تغييرها مع الزمن إتضح أن هذه المعدلات بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي . وسيحاول البحث للوصول إلى معادلة خاصة بتأثير المناطق التاريخية على نمو المدينة واتجاهاته قد تكون أقرب إلى الواقع الفعلي من التغيرات الاستاتيكية وتكون خاصة بالواقع المصري . ولذلك كان من الضروري في هذا الفصل كمقدمة نظرية إستعراض نظريات نمو المدن واتجاهات هذا النمو .

٢-١ بعض المفاهيم والتعريفات الهامة

١-٢-١ المفاهيم الأساسية للتراث

التراث هو ذاكرة الأمة بكل ما فيها من أحداث تمت على مر التاريخ وتأثرت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية والعمرانية المكونة للمقومات الحضارية الإنسانية بما فيها من تغيرات. وهو شكل ثقافي متميز يعكس الخصائص البشرية عميقة الجذور ويتناقل من جيل إلى جيل ويصمد عبر فترة زمنية متفاوتة نوعياً ومتميزة بيئياً تظهر عليه التغيرات الثقافية الداخلية ولكنه يحتفظ دائماً بوحدة أساسية متميزة .

أ- تعريف التراث :

ويمكن تعريف التراث على عدة محاور كالاتي :^١

١. لغوياً : يمكن تعريف التراث ما ورث فهو كل ما صار إلى الوارث أو الموروث عن الأسلاف من أشياء ذات قيمة وسمات أصيلة ، كما أنه مجموعة الآراء والأنماط والعادات الحضارية المنتقلة من جيل إلى جيل .
٢. ثقافياً : فهو كل ما ورث ذو قيمة ويصبح بصورة ما جزءاً مؤثراً على حياة الوارث الحالية ، أي رصيد مخزون ثري يضم إضافات الأجيال المتعاقبة ويعني أنه ممتد بلا نهاية واستمراره رهن الإضافات الواعية والمتميزة إليه (جيل بعد جيل) ، بمعنى أنه يمثل البعد اللامادي للحضارة ووحدة منهجه وملاحمه الإنسانية والفكرية عبر العصور وخلال أزمان طالت أو قصرت وتباينت ملامحها .
٣. زمنياً : (تاريخياً) يعتبر التراث صورة الماضي وتاريخه الذي طوى الزمان صفحاته للحفاظ بين صفحاته أصالة الشعوب وانتمائها للمكان ومعاصرتها للزمان . ومن هنا يتضح أهمية البعد المكاني والبعد الزماني في تعريف التراث ، إلا أن العلاقة بين التراث والنمو الثقافي علاقة تبادلية فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وهدف كل منهما هو صنع حضارة الأمم كما أن الثقافة تتميز بالاستمرارية . والتراث يعني كل مفهوم تاريخية الإنسان في تجارب ماضيه وفي تكوين حاضره وفي التمهيد لمستقبله ، وبالطبع لهذا المفهوم إسقاطاته المتشعبة في مختلف المفاهيم الحديثة خاصة في الإطار الاجتماعي .
٤. مادياً : التراث دليل ومرجع ووجود مادي قائم أو شاهد على خصوصية الثقافة ودعم حركتها واستمرارها ويمكن تعريف التراث كوجود مادي وموقف فكري كما يمكن تصنيفه إلى تراث فعال يكون خلفية لعمل فني وتراث خزين منسي ، كما يمكن التعامل مع التراث على أنه وجود مادي أو موضوعي باعتباره شيئاً ملموساً حقيقياً .
٥. اقتصادياً : يمكن أن يطلق على مبنى أو منطقة بأنها ذات قيمة تراثية إذا حققت أو ساهمت في تحقيق عائد اقتصادي كبير للبيئة المحيطة سواء كان نقطة جذب تجارية أو سياحية أو حرفية أو أنشطة أخرى .
٦. التفرد : يطلق على المبنى أو المنطقة لفظ تراث حال تفردا بأحد المميزات التي لا تتحقق في زمنه أو ما قبله مثل (الشكل، المضمون ، النشاط ... الخ).

^١ - قرارات وتوصيات ندوة (أسس ومعايير تصنيف المباني والمدن التراثية الإسلامية وكيفية الحفاظ عليها) الجمهورية الإسلامية الإيرانية - ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٧

ب- جوهر التراث

هو رؤية الوارث لقيمة وجدوى ما ورثه وإدراكه لنفعه وفائدته^١. أي أن التراث هو ما يراه الوارث ذا قيمة وجدوى وأهمية ولا يصير تراثاً إلا عندما يصبح جزءاً مؤثراً على حياته وبذلك يكون التراث صلة بين الوارث وبين أسلافه وبين من سيأتي بعدهم، وهو بذلك ليس ما يراه الوارث ذا قيمة وأهمية في حياته مما خلفه السلف فقط بل أيضاً ما يوجده الأحياء من أشياء جديدة يرونها جيدة وذات قيمة ونفع لهم ولمن يأتي بعدهم .

ت- معايير تصنيف التراث

يمكن وضع المعايير اللازمة لتصنيف التراث للمباني والمدن انطلاقاً من محاور تعريف التراث السابقة وقد ركز التصنيف على المعايير القيمة الموضحة التي تندرج نحو الأهمية التاريخية والثقافية. وعليه فإن المعايير يمكن أن تصنف كالآتي^٢:

١. معيار القيمة المعمارية : (الطراز ، الطابع ، الشكل ، التكوين ، التجاور ، الوظيفة ، الهيئة الخصوصية ، طريقة الإنشاء ، التعبير ...ألخ) .
 ٢. معيار القيمة العمرانية : (المكانية ، الانسجام ، الاستمرارية ، التجاور ، خط السماء ، التناقص ، القيم البصرية ، الانطباع الزهني ، النسيج العمراني ، الألوان ، الحركة) .
 ٣. معيار القيمة التخطيطية : الارتباط بالقطاعات التخطيطية المتجانسة - الدور الاقتصادي - الدور الاجتماعي - علاقة المركز بباقي العناصر المكونة للمنطقة التاريخية - شكل المنطقة ونظام الحركة - الخدمات ...ألخ) .
 ٤. معيار القيمة الاجتماعية : (نمط الحياة - العادات والتقاليد - الارتباط بين فئات المجتمع - مستويات الدخل - التعليم - الوعي بمبادئ الحفاظ - القيم ...ألخ) .
 ٥. معيار القيمة الاقتصادية : (دور المبنى أو المنطقة - في الحركة التجارية والسياحية - الإنتاج الحرفي والصناعات الخفيفة - عوامل الجذب - الأنشطة ...ألخ) .
 ٦. معيار القيمة الزمنية : (زمن إنشاء المبنى أو المنطقة - التعبير طراز أو عصر -التتابع الزمني) .
 ٧. معيار التفرد : وجود أو عدم وجود أحد المميزات الهامة بالمبنى التي تميزه من المشابه له في زمن وجوده أو في الماضي سواء من حيث (الشكل -المضمون - الاستخدام -الموقع ...ألخ) .
- ويلاحظ أن المعايير السابقة قد وضعت على أساس أن المناطق والمباني التراثية هي إطار فكري يمثل قيمة معمارية وعمرانية وتخطيطية واقتصادية عالية ولها من المرونة ما يحقق متطلبات بيئة المكان والإنسان .
- كما يجب أن تتوافر في المباني التراثية واحد أو أكثر من المعايير التالية :
- المبنى يمثل عمل مميز رائع يدل على إبداعات وعبقرية (التفرد)
 - المبنى يظهر دلالات بارزة للتقاليد الثقافية للحضارة (مستمرة أو مندثرة)

١- أ. د. يحيى عبد الله - من التراث - المجلة المعمارية - العددان ٩٠، ١٠ - القاهرة ١٩٨٨م .

٢- قرارات وتوصيات ندوة (أسس ومعايير تصنيف المباني والمدن التراثية الإسلامية وكيفية الحفاظ عليها) الجمهورية الإسلامية الإيرانية - ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٧

- المبنى يظهر قيم إنسانية متدرجة عبر فترات زمنية أو حضارية توضح تطورات معمارية أو تخطيط عمراني أو فنون أو تقنيات أو تصميمات مميزة .
- ارتباط المبنى بطرق مباشرة أو غير مباشرة بالحوادث التاريخية أو الحياة التقليدية أو الأفكار السياسية أو القيم الثقافية لأحد الشعوب .
- أن يكون المبنى بالإضافة إلى أحد المعايير السابقة مؤكداً الأصالة في التصميم والحرف اليدوية الأصيلة والتكامل مع البيئة الطبيعية المحيطة .

ث- أسس تصنيف التراث

يصنف التراث العمراري على أساس الالتزام بكل من الشكل والمضمون كما أن هناك تراث للعمارة الشعبية وتراث لعمارة الطبقة الوسطى ثم تراث الطبقة الحاكمة وهي التي وردت بالمراجع التاريخية ولا تمثل بالضرورة التراث الإنساني بطبقاته المختلفة .

كما يعتبر تحديد أسس لتصنيف التراث أساس لعملية الحفاظ عليه واختيار الطريقة المثلى للصيانة حيث يبين مستوى تصنيف الأهمية النسبية لأسباب الحفاظ مع اتخاذ البعد الزمني كأساس لتحديد طريقة التعامل معه حال الصيانة . وقد أمكن إقرار التصنيفات التالية :^١

١. التصنيف طبقاً للقيمة

المستوى الأول : أهمية قصوى وتشمل التميز (معماريًا، اجتماعيًا، وطنيًا، تاريخيًا أو عمرانيًا... الخ) ولا بد من التفرد مع ضرورة التعبير عن قيمة متميزة .

المستوى الثاني : أهمية خاصة ،وتعبر عن تحقيق التميز بدرجة عالية ،دون شرط التفرد مع ضرورة بروز أحد أو مجموعة من القيم .

المستوى الثالث : أهمية جزئية ، وهذه المجموعة بما قيمة جزئية وتعمل كرسيد لباقي المستويات .معنى وجود حالات تكرار لما قد تتعرض له أي فئة أخرى من أخطار وبما يضمن استمرارية التواجد .

٢. التصنيف طبقاً للحالة

المستوى الأول : حالة متدهورة ويحتاج لهدم وإعادة بناء ،أو مهددة بالاندثار، وتحتاج لأعمال ترميم باهظة ودقيقة .

المستوى الثاني : حالة متدهورة جزئياً وتحتاج إلى ترميم ،أو صيانة، أو ارتقاء بالمبنى أو المنطقة التاريخية .

المستوى الثالث : حالة جيدة، وتحتاج لعمليات حفظ وصيانة دورية من الداخل والخارج .

٣. تصنيف مكاني

المستوى الأول: ويشمل جميع المباني التي لا تخضع لتصنيف اليونسكو بأنها أثر ،ولكنها معرفة من قبل العاصمة أو المدينة العضو .

المستوى الثاني : ويشمل جميع المباني والمدن التي تقع ضمن نطاق تعريف اليونسكو بأنها أثر أو تراث .

المستوى الثالث : المباني والمدن التراثية الواقعة ضمن بيئة عمرانية urban environment حافلة بالمخاطر (مثل

^١ - قرارات وتوصيات ندوة (أسس ومعايير تصنيف المباني والمدن التراثية الإسلامية وكيفية الحفاظ عليها) الجمهورية الإسلامية الإيرانية - ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٧

الزلازل والبراكين أو الفيضانات أو السيول أو الحريق).
المستوى الرابع: مناطق الحفريات وهي التي يوجد بها آثار أو يتوقع ذلك، وتسري على المباني التي بها (وإن لم تكن أثراً) كافة اشتراطات الآثار، ويحظر الأعمال في المنطقة بدون موافقة الجهات المختصة.

٤. تصنيف اجتماعي

- تراث العمارة الشعبية .
- تراث الطبقة الوسطى .
- تراث الطبقة الحاكمة .

ج- مجالات التراث

إذا كان التراث هو الوجود المادي والموقف الفكري الموروث^١ وهو غالباً يمكن تصنيفه في الأعمال الفنية إلى نوعين تراث مادي كخلفية للوجود المادي وتراث ذاتي انطبع في الوجدان. وتعدد مجالات التراث الحضاري وتمثل في:

- المحيط البيئي للملكية (التراث العمراني)
- المبنى أو الصرح ذاته (التراث المعماري)
- الآثار والمنقولات (الداخلية والخارجية)

ح- مستويات التراث

ويمكننا تحديد المستويات المختلفة للتراث^٢ إلى أربعة مستويات أساسية هي:

- التراث المحلي: هو ما تعتبره جماعة ما تراثاً لها وهو يختلف من جماعة لأخرى نتيجة للتباين في المجالات الفكرية والمادية والاجتماعية والثقافية من جماعة لأخرى (تراث أهل القاهرة / تراث أهل صنعاء).
- التراث الإقليمي: هو ما تعتبره الجماعات المتشابهة في ظروفها المختلفة داخل الإقليم الواحد تراثاً لها مثل (تراث سكان الواحات / تراث سكان الدلتا / تراث بدو سيناء).
- التراث القومي أو الوطني: هو ما تعتبره سكان الأقاليم المختلفة داخل الوطن الواحد تراثاً نتيجة لاشتراكهم في بعض الخصائص في مجالات حياتهم الفكرية والمادية والاجتماعية (التراث المصري / التراث الفرنسي / التراث الصيني).
- التراث الإنساني أو العالمي: هي تلك الأشياء التي يراها البشر الأحياء على اختلاف مشاربهم وبلادهم ذات قيمة وأهمية ونفع وجدوى للجنس البشري سواء كانت موروثاً أو جديدة وذلك رغم التباين والاختلاف الظاهر بينها في المجالات الفكرية والمادية والاجتماعية فإنها تشترك في بعض جوانب هذه المجالات وذلك بحكم وحدة التركيب البيولوجي والنفسي للإنسان.

^١ - العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق ذات الطابع - علاء يس - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة - ١٩٩٢م

^٢ - أ. د. يحيى عبد الله - من التراث - مرجع سابق

٢-٢-١ التراث المعماري والعمراني

١-٢-٢-١ التراث المعماري

التراث المعماري هو حصيلة وخبرة سنوات متواصلة من التقنية التي طورها ومارسها المعماريون والبناءون والحرفيون وهو بذلك جزء لا يتجزأ من الحضارة والثقافة الإنسانية التي تتطلع دائماً لكشف المجهول وإبداع الجديد وصيانة كل ما هو خالد وحقيقي وليس هناك مجال للتقدم والتطور دون إحياء جوهر التراث . ويتكون التراث المعماري من مجموعة من المكونات وفيما يلي توضيح لهذه المكونات :

١. الأثر

يختلف مدلول كلمة أثري من موضع إلى آخر ومن بلد إلى آخر نظراً لاختلاف عمر الحضارة في كل بلد أو موقع، فما يعتبر أثر في بلد كأمريكا مثلاً يعتبر قديم في بلد مثل مصر، فعمر الحضارة في أمريكا لا يتعدى ٢٠٠ سنة أما في مصر تجاوز ٧ آلاف عاماً . وعلى هذا فإن الأثر هو كل عمل خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة مما يكشف عنه أو يعثر عليه بمجالات الفنون أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة وغيرها ، ويرجع تاريخه إلى مائه سنة مضت متى كانت له قيمة فنية تاريخية .

وقد عرف الأثر بقانون الآثار المصري (قانون ١٧ لسنة ١٩٨٣م) بأنه :

"هو كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائه عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها ."

وتنقسم الآثار إلى نوعان : آثار ثابتة وهي المباني والمنشآت وما تحتويه من عناصر معمارية وعمرانية ، و آثار منقولة وهي القطع الأثرية كالتماثيل واللوحات والقطع الفنية ...

٢. المبنى القديم

أصل كلمة قدم لغوياً (قدم) وقدم الشيء أي مضى على وجوده زمن طويل والجمع قدماء أو قدامى والمبنى القديم هو المبنى الذي مضى على وجوده زمن طويل دون النظر إلى أن له قيمة تاريخية أو معمارية أو فنية أو عمرانية أم لا .

٣. المبنى الأثري

هو نتاج واختيار وتفضيل العصور التي أوجدتها من بين ما أتيح لها من حلول جاءت من داخل وخارج البلد وما أوجدته تلك العصور من الحلول والإمكانات التي تطلبتها وأتاحتها ظروفها وأذواقها مع توافر العمق التاريخي والتقدير لها (أي انه كل مبنى قديم وذو قيمة وأهمية ولكنه ليس به استمرارية حضارية).

٤. المبنى التاريخي

هو المبنى الذي يعطي الإحساس بالروعة ويجعلنا نرغب في معرفة الثقافة التي خلقت إبداعه لما يظهر به من القيم الجمالية والتاريخية والسياسية بالإضافة للقيم الرمزية وأهم عناصره هي الشخصية الثقافية لاستمرار جزء من التراث وأي مبنى عاش أكثر من ١٠٠ عام يرقى لمستوى المبنى التاريخي .

١-٢-٢- التـــراث العــــمــــراني

التراث العمراني هو الاستمرارية التاريخية للعمارة لتجارب السلف الناجحة ومازالت ذات قيمة وهي نتاج اختبار وتفضيل العصور المختلفة وهو يمثل حلول وإمكانيات تطلبتها ظروف وأذواق الأجيال السابقة.

١. المنطقة الأثرية

هي المنطقة التي يوجد بها آثار ولا تعتبر هذه المنطقة منطقة تاريخية إلا في حالة استمرار وجود نشاط اجتماعي بها (مثل ذلك منطقة الأهرام بالجيزة).

٢. المنطقة التاريخية (الأحياء التاريخية)

هي المنطقة التي تحتوي على مباني تاريخية ولها أطار عمراني وتاريخي مميز. وقد عرفها كيفين لنش بأنها هي الموضع الذي يعبر عن ذاكرة المكان بالإضافة إلى أنها الثقافة المستمرة وخاصة العناصر المحتفظ بها والمحافظة عليها في البيئة العمرانية وتحتوي على الجانب الجمالي والتعليمي والسياسي وهي تعني قوة الاحتفاظ الدائم بالعظمة السابقة والعقلانية المتوازنة مع التضاد بالخلق المعماري الجديد أو كما عرفها د. حازم إبراهيم بأنها تلك المنطقة التي تحتوي على أكبر حشد من المباني التاريخية التي ترجع إلى العصور المختلفة وذات ثروات ليست فقط ملك للبلد الذي هي فيه ولكنها ملك للبشرية. وعلى هذا تكون المنطقة التاريخية عبارة عن مباني تاريخية وإطار عمراني تاريخي مميز.^١

ويجب أن تتوافر ثلاثة شروط للمنطقة حتى تكون منطقة تاريخية هي:

- بيئة حضرية مميزة أو أصيلة .
- مميزات معمارية خاصة (مباني أثرية لها قابلية الاستمرار أو التأثير حضارياً) مثال الجامع الأزهر .
- استمرارية الحياة والأنشطة الاجتماعية بالمنطقة، وهذا يعني أن المنطقة التاريخية ليست بالضرورة قديمة جداً، فكلمة تاريخي تنطبق على التكوين الشامل للمنطقة وليس معناه الفترة الزمنية لإنشاء هذه المنطقة . ومن هذا المنطلق تعتبر منطقة الجمالية بهذا المفهوم منطقة تاريخية لاستمرارية وجود حياة اجتماعية بها أي أنه يجب أن تتوافر الاستمرارية الحضارية بالمنطقة لتوصف بالتاريخية .

ويمكن تصنيف المناطق التاريخية إلى :

١. المعالم التاريخية وهي مجموعة مستقلة من المباني التاريخية مثل بعض القصور والبيوت والمساجد التاريخية ولكنها توجد مستقلة وليست مركزاً حضارياً أو ريفياً .

٢. مراكز تاريخية ريفية .

٣. مدن مراكز حضرية صغيرة نسبياً (٢٠-١٠٠ ألف نسمة)

٤. قطاعات تاريخية من المدن الكبيرة وتوجد عادةً في مراكز المدن الكبيرة (مثل باريس القديمة) أو على

مجرى مائي يقطع المدينة (القاهرة القديمة) أو بالقرب من مجموعة أثرية أو موقع أثري هام في نطاق المدينة

أو في مركز أحد القطاعات الحضرية الحديثة .

^١ - العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق ذات الطابع - علاء يس - مرجع سابق

^٢ - التطور العمراني والحفاظ على التراث - علي بيومي - مرجع سابق

٥. أقاليم تاريخية.

وترجع أهمية الاحتفاظ بالمناطق التاريخية لأنها فريدة مميزة وهي الأقرب لتشكيل عصرها وكذلك لأنها مهمة كرمز لمجموعات كبيرة من البشر وهي غالباً ما تكون المرجع المتاح لمعلومات عن الماضي وتميز بقيمتها الكبيرة العاطفية أو الثقافية أو الوظيفية. ويمكن تصنيف أسباب الحفاظ على المناطق التاريخية كالتالي:^١

١. أسباب تاريخية: فهي تتعلق بفترات وأحداث أو شخصيات لها تأثير في تاريخ البلد في مجموعه .
٢. أسباب اقتصادية: تعتبر المناطق التاريخية مورداً اقتصادياً هاماً حيث تعتبر أحد مصادر الدخل القومي إذا استغلت سياحياً ، والمباني القديمة يمكن اعتبارها طاقة مخزونة يمكن استغلالها في وظائف جديدة بشرط ألا تضار بها . والمباني القديمة بما فيها من زخارف ومفردات معمارية وحرفية رائعة يصعب على المعماري المعاصر الحصول على ميزانية وحر في لبناء مثله .
٣. أسباب اجتماعية: وتتمثل في تكامل ذكريات شاغلي المكان واستمرارية الوظيفة الاجتماعية في هذه المناطق .
٤. أسباب ثقافية: وتتمثل هذه الأسباب في استمرار المنبع الثقافي من خلال معاشة هذه المناطق بعصورها الزاهرة في الأدب والفن ، حيث تعتبر هذه المعاشة لظواهر معيشية خاصة تعطي الفرصة للمقارنة والتطور للأحداث وهي بمثابة تعليم في وثقافي للأجيال المعاصرة
٥. أسباب جمالية وفنية: فيتوافر في هذه المناطق القيمة الفنية والتي لا يمكن تعويضها بمثله بكمية ونوعية الثروات الفنية الموجودة في نقوش وحفر ومواد وأساليب البناء وتعتبر هذه الأعمال الفنية مرجعاً أساسياً للمقارنة بين الحضارات وإبداعات الفنانين وتكاملها مع المجموعة الحضارية في البيئة العمرانية للمناطق التاريخية .
٦. أسباب سياسية: تتمثل في التعلم من سرد التاريخ بأحداثه الدامية والزاهرة من خلال الشموخ للقتال والحصون وغيرها . بالإضافة إلى التعلم من خلال أساليب الحكم التي تظهر جلية في الصروح وعلى الجدران .
٧. أسباب دينية: وتظهر بوضوح في القيم المؤثرة على التشكيل العمراني والمعماري كالتصميم المؤثرة على تصميم المسكن وشبكة الطرق في المدينة الإسلامية وكذلك المؤثرة على توزيع الاستعمالات للأراضي في المدينة .

٣. المدن التاريخية

وهي التي تتكون من مجموعة من الأنسجة والبؤر التاريخية التي تسجل فترات محددة من مراحل المدينة (قد تكون هذه البؤر سوق ، بوابة مميزة ، مبنى تاريخي) وهذه البؤر تتغير وتتحرك بناءً على التغيرات في المدينة وتأخذ قيمتها أو عدم قيمتها بناءً على تدهور النسيج العمراني .^٢

^٢ - التطور العمراني والحفاظ على التراث - علي بيومي - رسالة ماجستير - مرجع سابق

^١ - العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق ذات الطابع - علاء يس - مرجع سابق

٣-٢-١ الخلاصة

التراث هو الهوية الثقافية للأمة والتي بدونها تضمحل وتفكك داخلياً وقد تندمج ثقافياً في أحد التيارات الحضارية والثقافية العالمية القوية ، ولهذا لا بد من دراسات واسعة لمعرفة قيم التراث على حياتنا العقائدية والثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن أجل أن تكون الرؤية واضحة يلزم تحديد الأهداف بدقة واختيار الوسائل الملائمة لذلك وخاصة في المجال العمراني والمعماري ، فالعمارة والعمران هما الأكثر تأثيراً وتأثراً من مكونات التراث الحضاري فهما البيئة التي يتعايش معها الأفراد كل يوم ولا نستطيع تجنب تأثيرها عليهم وتأثرهم بها . ولذا يجب عدم إهمال دراسة المدن التاريخية ذات التراث وكذا دراسة نموها وتأثير ذلك النمو والتطور على مناطق التراث بما حتى تستطيع أن تقوم بدورها في خدمة المجتمع وضمان استمرارية التراث الحضاري والحفاظ عليه للأجيال القادمة.

٣-١ استمرارية تراث المناطق التاريخية في مصر :

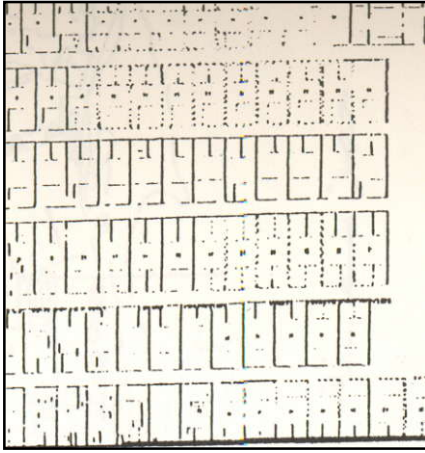
العمارة والعمران هما المرآة التي تنعكس عليها حضارات الشعوب بخصائصها الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتي تتغير مع حركة التاريخ. بمميزاتة الداخلية والخارجية، ومن الضروري معرفة أن إحياء التراث يكون أساساً عن طريق الفهم الصحيح والحقيقي لجذور الفكر العمراني والمعماري في العصور التي ازدهر فيها وهذه الجذور تكون محصلة حضارة شامخة تبين روح العصر الدينية والاقتصادية والاجتماعية مع المؤثرات الطبيعية والبيئية^١. وعلى هذا نتعرض للاستمرارية الحضارية للتراث المعماري والعمراني وتأثير المقومات الحضارية على الشخصية المعمارية والعمرانية عبر التاريخ وذلك بربط المقومات الحضارية على مدى الحقب التاريخية بالخصائص المعمارية والعمرانية في هذه الحقب بداءً من تراث العصور الفرعونية ثم تأثير الغزو اليوناني والرومان ثم تراث العصور الإسلامية ثم العصر الحديث والفجوة الحضارية التي تلاشت معها شخصيتنا المعمارية والعمرانية وساد التدهور العمراني معظم المدن المصرية وساد المناطق التاريخية _الحافلة بروائع التراث من العصور القديمة - المسخ والتشويه والتداعيات والتعديلات والإهمال والذي يجتهد أهمية اتخاذ سياسات وأساليب للأحياء وللحفاظ على هذا التراث .

١-٣-١ الحضارة الفرعونية

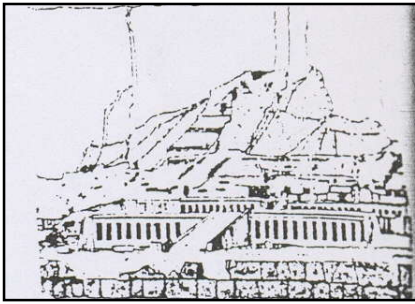
امتد العصر الفرعوني حوالي ثلاثة آلاف عام شهد خلالها مراحل من التطور المعماري والعمراني . فمنذ أن استقر الإنسان المصري حول النيل تعلم الزراعة واستئناس الحيوان بعد أن عاش طويلاً على الصيد وحينئذ أصبح الفيضان مصدر خطر كبير يهدد حياة السكان في الوادي فكان من الضروري أن تقام الجسور إبان فترة الفيضان وأن تبنى التجمعات السكنية أو القرى على أكوام عالية . وفرضت طبيعة أرض مصر أن يجتمع عدد كبير من السكان في قرى بعضها قريب من بعض في الأماكن التي يتسع فيها وادي النيل ، ونتيجة لزيادة الجفاف زاد التركيز في وادي النيل ودلتاه وتضخمت القرى وتحول بعضها إلى مدن وانتشرت على جانبي النهر في الوادي والدلتا . ولم يمض وقت طويل حتى تكونت الوحدات الإقليمية الأولى (المقاطعات) . وكانت المدن التي تكونت في عصر ما قبل الأسرات تمثل الأنوية الأولى لهذه المقاطعات التي تكونت من حولها واحتلت هي منها مركز المتروبول^٢ . وقد انتهى الأمر بأن انشأ اثنان وعشرون إقليمياً أو مقاطعة في بلاد الصعيد وعدد يتراوح في العصور المختلفة بين الستة عشر والعشرين إقليمياً في الدلتا. ثم أخذت هذه المقاطعات في أواخر عصر ما قبل الأسرات في الاندماج في دويلات أو ممالك عديدة في أول الأمر وأخيراً تجمعت أقاليم الصعيد لتكون مملكة في الجنوب كما تكونت مملكة أخرى في الشمال من تجمع أقاليم الدلتا وتصارعت المملكتان رداً من الزمان لتتحدا وتكونا مصر الفرعونية . ولقد وصلت حضارة وادي النيل إلى درجة عالية من النضوج في الوقت الذي كانت فيه الحضارات والشعوب المجاورة ما زالت في مرحلة فجر التاريخ مما جعل المصري القديم محافظاً على طابعه الخاص وتراثه حتى مع تعرضه للغزوات الخارجية. وقد كانت للعقيدة الدينية وفكرة الخلود والبعث

^١ - أ. على بسبوي - قضية التراث في الحضارة - المجلة المعمارية - العدد الثالث - ١٩٨٣ م .

^٢ - أمين محمود عبد الله - تطور الوحدات الإدارية في مصر العليا - منذ العهد العربي - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة .



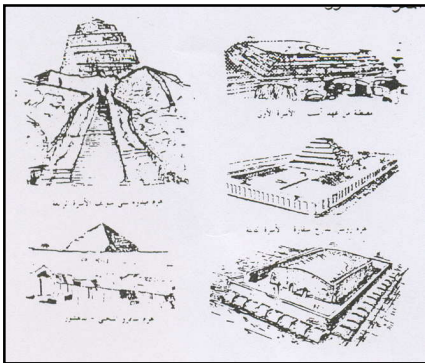
مدينة تل العمارنة شكل رقم (١٢)



معبد حتشبسوت بالدير البحري شكل رقم (١٣)

وكذلك التقسيم الاجتماعي للمجتمع في ذلك الوقت أكبر الأثر فيما نراه في تخطيط المدن الفرعونية وفي آثارها الباقية فقد كان الاهتمام ببناء المعابد والمقابر هو الشاغل الأول للمصري القديم أما المدن المعيشية فلم تحظى بهذا الاهتمام لا في التصميم ولا حتى في اختيار مواد البناء ولكنها كانت تمثل الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت بطبقاتها المختلفة (طبقة الملك أو الحاكم، طبقة الصفوة من المتعلمين، الكهنة ورجل الدين ثم العامة من الفلاحين والعمال). وليس أدل على ذلك من الآثار الباقية للمقابر والأهرام والمعابد التي تعبر عن التقدم العلمي في مجالات الرياضيات والفلك والهندسة وفنون البناء وإدارة عمليات التشييد والبناء. هذا التقدم المعماري والعمراني بالاستقرار الاجتماعي والوحدة الوطنية في الأسرات الأولى وحتى السادسة ثم انقلبت إلى ثورة طبقية انتهت إلى تقسيم الدولة إلى ولايات فضعف الإنتاج المعماري والفني في هذه الفترة. ثم شهد عصر الدولة الوسطى عودة الروح الوطنية والتي كانت عاصمتها طيبة وانعكست هذه الروح على البناء العمراني وازدهرت العمارة وبناء المدن حتى شهدت مصر غزو الهكسوس فلم يحدث أي تقدم في الفنون والعمارة ثم يعود الاستقرار بعد طرد الهكسوس وبلغت الدولة ذروة الرخاء والرقى في الفكر والفن والعمران حيث أقيمت المعابد الخالدة كمعبد حتشبسوت وأبو سمبل وغيرها من الصروح المعمارية التي عبرت عن التقدم الاقتصادي والسياسي للدولة.

ومن بداية القرن العاشر ق.م. وحتى القرن الرابع ق.م. تعرضت البلاد للغزو والأحتلال لأكثر من مرة في هذه الفترة التي انتهت بنهاية الأسرة الثلاثين وانتهى معها الحكم الفرعوني لمصر ودخل الإسكندر المقدوني مصر في أواخر القرن الرابع ق.م.

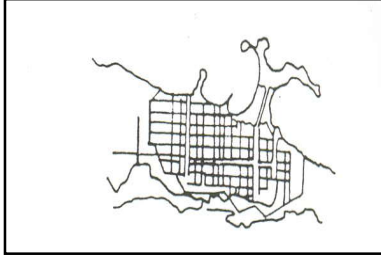


تطور المدفن في مصر الفرعونية شكل رقم (١٤)

وقد لعبت البيئة دوراً مهماً في تحديد الطابع العام للحضارة المصرية القديمة واستمراريتها فقد ساعد نهر النيل على إيجاد الاستمرار المرتبط بالزراعة وتوجيه توزيع المدن والقرى ووسائل الاتصال بينها وظهور الحكم المركزي المستقر. كما كان لطمى النيل دور كبير في توفير مواد البناء اللازمة كما قامت الصحارى المحيطة بدورها في توفير الحماية الطبيعية للوادي ضد الغزوات بالإضافة إلى احتوائها على الحجارة والمعادن المختلفة، المصدر الرئيسي لمواد البناء التي حفظت المعابد والمقابر إلى الآن. وعلى هذا فقد كان للاستقرار البيئي والمناحي

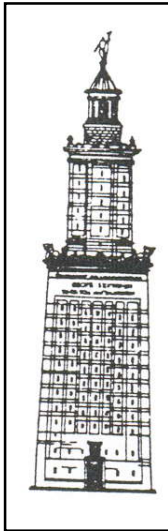
دوراً فعالاً في استقرار الحياة السياسية وصنع الإنتاج الفني والمعماري والعمراني .

١-٣-٢ الحضارة الإغريقية والرومانية والبيزنطية :



تخطيط مدينة الإسكندرية شكل (١٥)

يعتبر المؤرخون العصر الإغريقي امتداداً طبيعياً للعصر الفرعوني بالرغم من دخول عناصر جنسية غربية على التركيب الاجتماعي المصري . وقد فتح الإسكندر مصر عام ٣٢٢ ق.م. وكان الإغريق كثيراً ما جاءوا إلى مصر من قبل وتعايشوا مع المصريين كتجار وحنود مرتزقة يعملون في خدمتهم . وقد اهتم الإغريق بالامتزاج بالمصريين وكسب ثقتهم حتى أن الإسكندر قد قام بتنسيب نفسه إلى الإله آمون وزار معبد آمون بواحة سيوة وأقام بوابة نحت علي واجهتها رسماً يمثل في زي الفراعنة يتعبد إلى الإله آمون وهكذا أستمر المد الحضاري لمصر الفرعونية وإن تداخل معه بعض العناصر المعمارية الإغريقية .



منارة الإسكندرية

شكل (١٦)

أستقر الإغريق الفاتحين في بداية الأمر في المدن والقرى المصرية الموجودة أصلاً إلا أنهم ما لبسوا أن أنشئوا بعض المراكز الحضرية الجديدة مثل مدينة الإسكندرية في الوجه البحري وكذلك بعض المدن في الوجه القبلي تمثلت في مدينة أنطونيوبوليس (الشيخ عبادة) ومدينة بطوليس (بلدة المنشأة) وكانت هذه المدن تختلف عن المدن الفرعونية ، إذ كانت مبانيها السكنية من الفخامة . يمكن واستخدامها في بنائها الأحجار وكانت مقسمة إلى أحياء يحيط بكل حي منها سور^١ . أما عن الإسكندرية فهي تعتبر عنواناً للحضارة الإغريقية في هذا الجزء من العالم وقد كان تخطيطها يشبه رقعة الشطرنج وقسمت المدينة إلى خمس أحياء رئيسية لكل منها وظيفة تخطيطية وأحيطت المدينة بسور من الأحجار و اشتهرت بأهميتها التجارية والعسكرية لخطورة موقعها بين الشرق والغرب . وقد شهدت الإسكندرية تمازج من العمارة الإغريقية الرياضية والترفيهية والدينية وإن كانت قد بنيت بالمواد المحلية مثل الحجر الجيري والرخام والجرانيت الأمر الذي أعطاها بعض السمات المحلية التي انعكست بعد ذلك على العمارة الإسلامية أما في العصر الروماني فقد أهتم الرومان في المدن المصرية بالحياة

الاجتماعية والدينية ونجد ذلك متمثلاً في انتشار المباني والمنشآت العامة داخل المدن الموجودة فعلاً مثل المسارح والحمامات^٢ . وكان نتيجة لذلك أن أنقلوا الضرائب على المصريين اهتموا بجمع المال واعتمدوا على القوة الحربية لتوطيد سلطاتهم في مصر . أما بالنسبة للتقسيمات الإدارية فقد أحدثت (دقلديانوس) بعض التغييرات حيث قسم مصر إلى عدد أكبر من الأقسام الإدارية وقضى على أهمية العواصم الإقليمية وسيادتها لتوطيد سلطان الرومان على مصر .

^١ - ابراهيم نصحي - تاريخ مصر في عهد البطلمة .

^٢ - ماجد بطرس - دراسة تخطيطية لمدينة العصور الوسطى - رسالة ماجستير كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

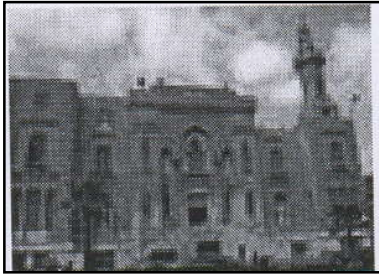
أما في العصر البيزنطي فقد تأثر توزيع المدن المصرية بطبيعة الحكم البيزنطي الوافد عبر البحر المتوسط الذي يعتمد على الصلة البحرية مع الدولة الأم، ولذا فقد ظلت العاصمة في الإسكندرية وإن كان من المحتمل أن تنتشر الحصون في طول البلاد وعرضها نظراً لموقع الإسكندرية الهامشي بالنسبة للمعمور المصري ونظراً للخطر الذي كان يهدق بمصر من جميع الجهات. وقد ظهرت في هذا العصر كثير من المدن المصرية ذات الوظيفة



كنيسة الدير المحروق بأسسوط شكل (١٧)

الحربية وخاصة في الدلتا^١. وظلت مصر مدتها وقراها تعاني من كثرة الضرائب وتعددتها بالإضافة إلى الالتزام بتزويد الجيش بالرجال والمؤن مما أدى إلى تدهور أحوال المدن وخرابها بالإضافة إلى الاضطهاد الديني بعد ظهور المسيحية واستقلال الكنيسة المصرية عن الكنيسة الرومانية الشرقية وعبان الأقباط من جميع أنواع الاضطهاد و ساد المذهب الأورثوذكسي و تعمق في مصر وانتشرت حياة الرهبنة وهجر الفلاحون الأرض نظراً لكثرة الضرائب و نظراً للحروب الصليبية التي حاضتها الإمبراطورية البيزنطية مع الفرس فقد

انتهت قوتها وأصبح الجيش البيزنطي في مصر هزياً و موزعاً في البلاد على هيئة حاميات صغيرة و اقتصر واجبه على



الكنيسة المعلقة بالقاهرة شكل (١٨)

قمع الثورات الداخلية ومساعدة الحكام في جمع الضرائب ، ووقعت مصر والشام في يد الدولة الفارسية لمدة عشرة أعوام تمكن هرقل بعدها من إعادة الولاية البيزنطية على مصر و عين (المقوقس) حاكماً عليها. ومع الغزوات الغربية لمصر و ارتفاع دولة و هبوطها و ارتفاع أخرى تأخر الإنتاج الحضاري فنياً وعمراً إلى أن قضى الفكر المسيحي على الفكر الوثني وتأثر العمران في مصر في العصر القبطي بأنماط الطرز الغربية خاصة في بناء الكنائس بدءاً من الطراز البازيليكى ذو الجذور الرومانية التأثرة ببعض الملامح الفرعونية

بعد تحويل بعض المعابد إلى كنائس في نهاية القرن الرابع الميلادي ثم الطراز البيزنطي الذي أستعمل القباب في تغطية المساحات المربعة وأنصاف القباب في تغطية المساحات المستطيلة على جوانبها الأربعة . و هكذا انتقل الفكر المعماري من الغرب ليلتحجم مع العناصر والمواد المحلية في بناء الكنائس في مصر .. و هكذا أصبحت مصر مرتعاً للتفاعلات المعمارية الغربية و المحلية خاصة في المباني الرسمية .. أما العمارة الشعبية فاستمرت صامدة في شخصيتها حتى دخول الإسلام فأزال منها الشوائب التي تتعارض مع التعاليم الدينية .

١-٣-٣ الاستمرارية الحضارية للتراث بعد الفتح الإسلامي :

دخل الإسلام مصر على يد عمرو بن العاص في عهد الخليفة عمر بن الخطاب عام ٦٤١م وشيد مدينة الفسطاط أول مستوطنة إسلامية لتكون مركزاً للحكم على الجهة الشرقية للنيل لتكون أقرب إلى الجزيرة العربية مركز الخلافة الإسلامية

١- ابراهيم أحمد رزقانة - الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا - رسالة دكتوراة .

وعند رأس الدلتا في مكان متوسط بالنسبة للبلاد المصرية.^١ وقد اختير النظام القبلي أساساً في تخطيط الفسطاط حيث قسمت إلى عدة أحياء يخصص حتى لكل قبيلة وكان لكل منها مسجد بخلاف المسجد الجامع الذي أقامه عمرو بن العاص حيث شيد بجواره داراً له وامتدّت المساكن حول الجامع من الخوص و الخيام في بادئ الأمر ثم من الطوب اللبن و الحجر. واستكملت مرافق المدينة وأسواق وحمّامات وميناء على النهر وكانت المدينة للإيواء أكثر منها للاستقرار والمغلاة في البناء .



موقع العواصم الإسلامية شكل رقم (١٩)

بدأ العرب في الاستقرار في مصر ولم تعد هناك حاجة لهذه الجيوش الكبيرة فبدأ الجند تدريجياً في القيام بأعمال أخرى غير الأعمال الحربية كالزراعة والتجارة وغيرها من أعمال المصريين. ومن هنا بدأ الامتزاج والاختلاط داخل المدن ولم يعد المسلمون يقيمون في داخل الرباطات - كما كان بادئ في بادئ الأمر - ولكن هذه الرباطات امتدت لتتصل بالمدن أو تنتقل الجنود للإقامة داخل المدن وزادت المهجرات العربية إلى مصر و لم تعد قاصرة على الجند من الرجال و لكن انتقلت بطون بأكملها لتستقر في مصر . و قد ظلت العاصمة المصرية في الفسطاط حتى منتصف القرن الرابع الهجري طوال الحكم الأموي.

وبعد سقوط الدولة الأموية و تولى الدولة العباسية الحكم بنوا قاعدة جديدة سميت بالعسكر في شمال الفسطاط و بنى بها مسجد جامع (٧٥٢م) وأذن للناس بالبناء حول العسكر و كثرت فيها العمارة حتى اتصلت بالفسطاط .^٢ وظلت العسكر داراً للأمانة العباسية حتى عام (٨٧٠م) حين أسس

أحمد بن طولون مدينة القطائع وتحولت العاصمة الإسلامية في مصر من مركز حربي إداري إلى مدينة ملوكية . فقد كان العرب قد تأثروا بأصحاب الحضارة القديمة من الفرس والمصريين والروم وتعلموا الكثير من أمور التخطيط و تنظيم الحياة . و قد بنى ابن طولون مسجده الشهير وبنى مئذنة على غرار مئذنة الملوية بمدينة سمراء التي ولد فيها و بنى إلى جانبه دار الإمارة واتصل عمران المدينة الجديدة حتى اتصل بالفسطاط .^٣ وهكذا كانت القطائع تنم عن قوة الدولة الطولونية و بذخها لكن هذه الدولة لم تعمر طويلاً بعد موت مؤسسها و عادت العاصمة إلى الفسطاط بعد أن أرسل الخليفة المكتفي بالله جنده إلى مصر لإعادة سلطة الخلافة فيها عام (٩٠٤م) و هدم قصر ابن طولون .^٤ و في عام (٩٦٩م) قدم

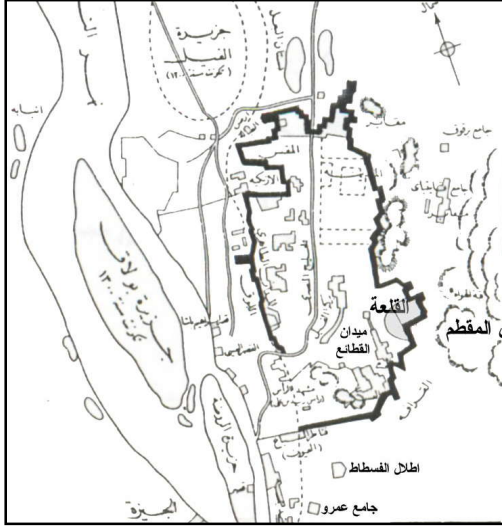
٢ - د. هيام عبد الرحمن سليم - مدينة الفسطاط - المجلة الجغرافية - العدد ١٥ - ١٩٨٣ م .

١ - الخطط - القرظي - الجزء الأول - ص. ٣٠٤ .

٢ - الخطط - القرظي - الجزء الأول - ص. ٣١٣ .

٣ - محمد عبد الله عنان - مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية - ص. ١٨ .

الفاطميين إلى مصر وفتحوها بقيادة جوهر الصقلي وأقاموا مدينة القاهرة التي تبعد عن العواصم الثلاثة السابقة الفسطاط والعسكر والقطائع حوالي كم. وبنى بها المسجد الأزهر ، و لم يحتل المسجد مركز المدينة وإنما احتل هذا الموقع قصران كبيران أحدهما للإقامة والآخر للحكم و يصل بينهما ممر سفلى تحت الأرض ويمر بينهما شارع رئيسى هو القصبية الرئيسية ويمتد من باب الفتوح فى الشمال إلى باب زويلة فى الجنوب و أحيطت المدينة بسور من اللبن منذ إنشائها ، و حرموا سكانها على سائر الشعب . و أستمروا البناء داخل أسوار القاهرة يزداد .



القاهرة فى عصر صلاح الدين الأيوبي شكل رقم (٢٠)

وأستمر الحال هكذا إلى أن جاء صلاح الدين الأيوبي من الشرق ليوحد القاهرة مع الفسطاط فى تجمع واحد وبنى سور جديد يضم القطائع و العسكر و الفسطاط والقاهرة فى تجمع واحد و أحيط السور بخندق و بنى قلعة الجبل ووحده المسلمين حولها لصد الهجمات الصليبية على فلسطين . وفى عصر المماليك استمرت القاهرة فى مكانتها كمقر للحكم و عاصمة للبلاد وظلت أسوار المدينة عائقاً لنموها لفترة طويلة ولكن نشأت الحواضر والضواحي كمتنزهات خارج حدود الأسوار ثم حدث امتداد عمراني إلى أن وصلت القاهرة لما هى عليه الآن . وبالرغم من حالة الفوضى السياسية التى ظهرت فى عصر المماليك إلا أنها شهدت ازدهاراً عمرانياً واضحاً اتسم بالتنوع و الإتقان و الأناقة فى شتى العناصر المعمارية من واجهات منازل و قباب و مساجد

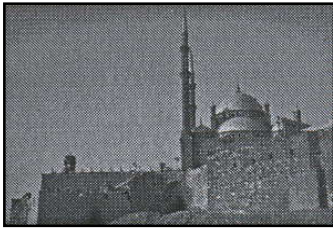
فقد كان الحكام من المماليك من غير العرب و ربما كانت إنجازاتهم نابعة من القيم الحضارية السائدة فى بلادهم فى هذه الفترة وبالتالي تهتم بالمظاهر العمرانية و الفنية قبل أن تكون نابعة من العقيدة الدينية . وقد بنى فى هذه الفترة مجموعة من المساجد جامع الظاهر بيبرس مجموعة قلاوون بالنحاسين ومدرسة السلطان حسن وعلى جانب آخر زاع فى هذه الفترة بناء المدافن الكبيرة ولعل أبرزها مدفن وخانقاه برقوق ومدفن قايتباى ومدفن بارسباى وهذه العادة لا تتناسب مع العقيدة الإسلامية كذلك كان إلحاق المساجد أو المدارس بها مما يتنافى أيضاً مع العقيدة الدينية . وقد تم بناء بعض القصور فى هذه الفترة مثل قصر الأمير بشتاك الذى تمتاز قاعاته بالسقوف المذهبة والزخارف الخشبية وإن ظلت العمارة الشعبية بعيدة كل البعد عن الصورة الحضارية لهذه الحقبة من التاريخ التى انتهت بعد الفتح العثماني لسليم الأول وانتصاره على السلطان الغورى آخر سلاطين المماليك .

١-٣-٤ الاستمرارية الحضارية بعد الفتح العثماني^١

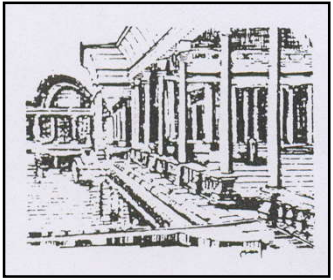
بعد أن فتح سليم الأول مصر واستقر فى القاهرة ولى على مصر الأمير خاير بك نائباً عنه ثم جمع منها الصنائع المهرة

^١ - أ.د. صالح لمعي- التراث المعماري الإسلامي فى مصر - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٣ م .

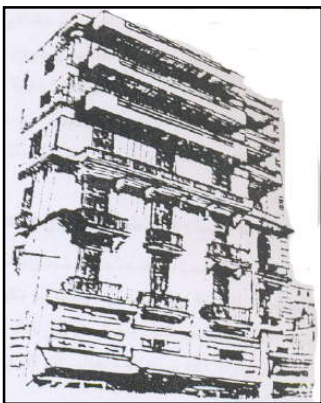
ورجع بهم إلى تركيا لإثراء الحركة العمرانية فيها على حساب حركة البناء في مصر. إلى أن سمح سليمان بن السلطان سليم بعودة الصناع المصريين لتطعيم الصناع الموجودين بالمهارات الفنية وبدأت تظهر ملامح العمارة العثمانية في بعض المساحد التي أقيمت في ذلك العصر متخذة أصولها من العمارة البيزنطية، حيث استعملت القباب وأنصاف القباب كما في جامع سنان في بولاق، كما ظهرت التكايا والوكالات والأسبلة كبعض الأنماط المعمارية العثمانية، ولكن في الوقت نفسه لم تؤثر الأنماط العثمانية على العمارة الشعبية ومساكن العامة فقد اتخذت هذه العمارة أنماطاً محلية ونرى ذلك في بيت الكريتلية وبيت السحيمي وبيت عثمان كتنخدا ووكالة بازرة وربع الحمص ووكالة السكرية فأظهرت العمارة السكنية ارتباطاً أكثر بالقيم الإسلامية وتفاعلاً مع البيئة المحلية وأصبحت أكثر تعبيراً عن الفنون المعمارية والتفاصيل في المشربيات والأثاث الثابت والأرضيات والأسقف.



مسجد محمد علي بالقاهرة
بالقاهرة شكل (٢١)



قصر محمد علي بشبرا شكل (٢٢)



مبنى بحى مصر الجديدة
شكلاً رقم (٢٣)

١-٣-٥ الاستمرارية الحضارية للتراث في العصر الحديث :

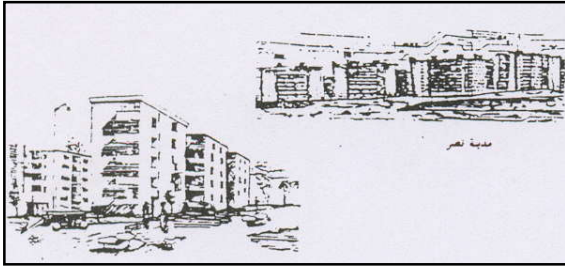
نقصد بالعصر الحديث بداية عصر محمد علي التركي الألباني على مصر بعد خروج الحملة الفرنسية منها وتصارع بقايا المماليك والأتراك والإنجليز على حكم مصر وساعده على ذلك العلماء والزعامات الشعبية التي بدأت تخرج من مرقدها لأول مرة لتؤثر على الأحداث الداخلية للبلاد.^١

ولقد لجأ محمد علي إلى المهندسين و العمال الذين استدعاهم من إستانبول لبناء صروحه المعمارية من قصور ومساجد وأسبلة فظهرت أنماط جديدة في العمارة المحلية في هذا العصر و اختفت المشربيات وحلت محلها النوافذ البيضاوية و استعملت الجمالونات في التغطية كما استعملت القباب التي تعبر عن العمارة البيزنطية و بدأ تأثير الحضارة الأوربية يدخل مصر و خاصة في عهد الخديوى إسماعيل الذى حاول أن يجعل من مصر قطعة من أوروبا بالرغم من اختلاف الجذور الحضارية و البيئية و بدأت العمارة الأوربية تغزو شوارع الإمتدادات الجديدة غرب القاهرة العصور الوسطى وكذلك في الإسكندرية و مدن القناة التي كانت حديثة الإنشاء في ذلك العصر و تفتحت الأبواب للغزوة الحضارية الأوربية عسكرياً و اقتصادياً واجتماعياً و عمرانياً و تلاشت معها الشخصية المصرية الإسلامية . و ظل هذا الحال في العاصمة وبعض المدن الأخرى بعيداً عن أهل المدن الصغيرة أو القرى الذين احتفظوا بمقوماتهم الحضارية و الإسلامية حتى بدأت قيم المدينة تزحف إلى المدن الصغيرة والقرى لتغير من معالمها المعمارية والعمرانية. و بدخول فكر سياسى جديد سعى إلى توفير متطلبات الفئات الفقيرة من المجتمع فتحول الفكر المعمارى إلى إنشاء المساكن الشعبية السريعة التنفيذ و التصميم في

^١ - أ. د. عبد الباقي أبراهيم - مرجع سابق

صفوف نمطية مترابطة . كما تم إنشاء مناطق سكنية جديدة لذوى الدخول المتوسطة قسمت أرضها إلى قطع لبناء العمارات وترك أمر بنائها لأصحابها مستعينين بصغار المعمارين أو المقاولين فامتألت الساحة العمرانية للمدن الكبيرة بأنماط متكررة لا يربطها فكر معمارى و لا تناسب مع متطلبات البيئة المحلية و لكن تحكم فى تشكيلها عدد من قواعد ونظم البناء المقتبسة من الخارج . كما صدر العديد من قوانين الإسكان التى أثرت على المستوى المعمارى العام . ثم بدأت مشكلة الإسكان تظهر مع زيادة تعداد السكان ، فحل السكان مشكلتهم بالأحياء العشوائية حول المدن القائمة .

ولم يقف التشويه العمراني عند هذا الحد بل استمر هذا التدهور ليشمل العديد من المباني القائمة ذات الأهمية المعمارية الخاصة أو ذات الأهمية التاريخية لتتحول هذه المباني إلى مباني إدارية أو مراكز سياسية أو أماكن لإيواء من هجرت مساكنهم كما أزيل كثير من المباني المعمارية الهامة أو أطلقت يد الإهمال فيها لتنهار . ذلك فى الوقت الذى تدعو فيه المؤسسات العلمية فى العالم إلى ضرورة الحفاظ عليها كتراث حضارى عالمى .



النماذج النمطية للمساكن الشعبية شكل رقم (٢٤)

١-٣-٦ الخلاصة

المدن المصرية ما هي إلا انعكاسات للحضارات المختلفة التى مرت عليها وأثرت فيها ولكن ظلت البيئة تلعب دوراً مؤثراً فى تحديد الطابع العام للحضارة المصرية واستمراريتها وتميز طابعها العمراني والمعماري فقد تميزت الحضارة الفرعونية بالبساطة فى الخطوط واستقامتها ووضوح التعبير ، واستمر ذلك طوال العصور الفرعونية واليونانية الأولى وحتى موت الإسكندر الأكبر وفرضت الشخصية اليونانية على الملامح المعمارية والعمرانية إلا أن استخدام مواد البناء المحلية أعطتها بعض السمات المحلية وتأخر الإنتاج المعماري والعمراني فنياً حتى دخول الإسلام إلى مصر حاملاً القيم الإنسانية والتعاليم الدنيوية والتي ظهرت آثارها فى شتى المجالات وانعكست بدورها على المعالم العمرانية والمعمارية فى العصور الإسلامية المختلفة حتى نهاية الحكم العثماني لمصر والذي بدأت معه مرحلة جديدة من التغيير والتغريب ظهرت معها الأنماط التركىة والألبانية فى العمارة المحلية كما حاول الخديوي إسماعيل جعل مصر قطعة من أوروبا فأهملت المناطق التاريخية وأقيمت أحياءاً جديدة على النمط الأوروبي . وبتغيير الفكر السياسي وتعدده تغيرت الملامح المعمارية والعمرانية بالمدينة المصرية وسادها التدهور العمراني وسرعان ما تحول تراث المناطق التاريخية إلى مناطق متدهورة عمرانياً والمناطق الأثرية تأثرت كثيراً هي أيضاً وأصابتها التدهور وأصبح كثير منها أطلالاً نتيجة للأهمال ، وأصبح كل من المناطق التاريخية والأثرية يحتاج إلى ضرورة التدخل للحفاظ والإحياء والاستفادة من وجودهما بالمدن المصرية .

الباب الثاني - التحكم في العمران في المناطق التاريخية

١-٢ العوامل المؤدية إلى تدهور عمران المناطق التاريخية

١-١-٢ عوامل طبيعية

٢-١-٢ العوامل الناتجة عن الأنشطة الإنسانية

٣-١-٢ الخلاصة

٢-٢ أساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم وفي مصر

١-٢-٢ نوعيات وأساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم

٢-٢-٢ التحكم في عمران المناطق التاريخية في مصر

٣-٢-٢ مقارنة وتحليل عوامل السيطرة والتحكم في النماذج العالمية وفي مصر

٣-٢ الموائيق والمعاهدات الدولية بشأن صون وحماية التراث العالمي

١-٣-٢ المنظمات والجهات الدولية في مجال التراث العالمي

٢-٣-٢ الاتفاقيات والموائيق الدولية والإعلانات العالمية

٣-٣-٢ معايير التسجيل بقائمة التراث العالمي

٤-٣-٢ كيفية التسجيل بقائمة التراث العالمي

٥-٣-٢ أشكال المساعدة المختلفة المتاحة في إطار صندوق التراث العالمي

٦-٣-٢ بعض الموائيق والاتفاقيات الخاصة بحفظ وترميم التراث العمراني

٧-٣-٢ مصر وموقفها من التراث العالمي

٨-٣-٢ الخلاصة

٤-٢ سياسات التعامل مع المناطق التاريخية

١-٤-٢ سياسات التعامل مع المباني التاريخية

٢-٤-٢ سياسات التعامل مع المحيط العمراني للمباني التاريخية

٣-٤-٢ سياسات التعامل مع الأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية

٤-٤-٢ السياسات الشاملة للتعامل مع المناطق التاريخية

٥-٤-٢ الخلاصة

٢-١ العوامل المؤدية إلى تدهور عمران المناطق التاريخية

مقدمة

المناطق العمرانية المتدهورة توصف من الناحية التخطيطية بعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية التخطيطية لقاطنيها و عدم قدرتها على التعامل مع المعطيات المتطورة و المحددات التخطيطية الحديثة مثل عروض الشوارع والممرات والكثافة السكانية ، كفاءة الخدمات ، كفاءة البنية الأساسية ،ومن الناحية المعمارية بعدم قدرة المباني على تحقيق متطلبات و احتياجات القاطنين الفعلية أو عدم ملائمة وظيفة المبنى القديمة مما يتضح معه مدى القصور الذي أصاب هذه المناطق نظراً لتغير الظروف و العوامل الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية و السياسية و التطور التكنولوجي و كذلك المعايير التخطيطية و التصميمية و نتيجة للفجوة الحضارية بين المجتمع و البيئة المحيطة أصبح من الضروري إعادة تخطيط هذه المناطق بما يتناسب و المتطلبات العصرية و الحديثة مع الحفاظ على روح التراث برفع الكفاءة التخطيطية لها بما يخدم المناطق التاريخية و البيئة العمرانية المحيطة .

وقد أمكن تحديد أسباب التدهور للمناطق التاريخية في العوامل الآتية :

٢-١-١ العوامل الطبيعية

هي العوامل الناتجة عن خصائص البيئة الطبيعية متمثلة في الشمس وتحتوي (الإشعاع الشمسي) ، المناخ و بجوي (لحرارة والرياح والأمطار) ، الكوارث الطبيعية وتحتوي (الفيضانات والزلازل والبراكين والبرق والرعد) ، المشاكل البيولوجية وتحتوي (الحيوانات الضارة والطيور والحشرات والنباتات والفطريات والبكتريا) . وفيما يلي نتعرض له بالتفصيل :

٢-١-١-٢ الإشعاع الشمسي

يتكون ضوء الشمس من سبعة أطياف مرئية بالإضافة إلى الأشعة تحت الحمراء وفوق البنفسجية ، وتختلف المواد في درجة امتصاصها لهذه الأشعة والتأثر بها نتيجة لاختلاف الأطوال الموجبة لهذه الأشعة وتسمى تلك الخاصية الطبيعية للمواد بظاهرة **الكسب الشمسي** . وتعتبر الأشعة فوق البنفسجية من أكثر الأشعة تأثيراً فهي مدمرة للمواد العضوية كالأخشاب والمنسوجات والأصباغ ، ولهذا فإن المباني التاريخية تتأثر بها حيث تحتوي على كمية كبيرة من الأخشاب وخصوصاً مع تغير الرطوبة .

٢-١-١-٢ المناخ

أ- درجة الحرارة

تعتبر أشعة الشمس مصدراً مباشراً للحرارة أما المصدر الغير مباشر فهو انعكاس أشعة الشمس على سطح الأرض المحيطة و الواقعة عليها المباني التاريخية والتي تمتص جزء من الأشعة والباقي ينعكس على المبنى أو بعيداً عنه وتتحوّل الأشعة المنعكسة إلى طاقة حرارية تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الهواء المحيط بالمبنى ، و نتيجة لذلك يحدث إجهاد في المواد المكونة للمباني التاريخية^١ كالأخشاب، التي تتأثر بالحرارة والرطوبة معاً أما

^١ - علي بيومي - التطور العمراني والحفاظ على التراث - مرجع سابق .

الأحجار الجيرية التي شيدت بها معظم المباني التاريخية يبلغ معامل تمددها 1.0×10^{-6} م/م لذلك فهي أكثر تأثراً بالحركات الحرارية ، وتنقسم الحركات الحرارية بالأحجار إلى ^١ :

- **حركة كتلة الحجر في موقعها بالحائط :** وتتوقف على قدرة الكتلة الحجرية على التوصيل الحراري ونسبة الرطوبة بها والمساحة المعرضة للحرارة .
 - **حركة الحائط نفسه حرارياً :** باختلاف قابلية الحائط للانضغاط نتيجة لاختلاف نسبة تكوين قلب الحائط (دبش - ملاط) يحدث امتصاص للإجهادات الناتجة عن الحركة الحرارية بواسطة: انخفاض الضغوط الداخلية للحائط، انضغاط الملاط ومكونات قلب الحائط ، الاحتكاك بين الكتل الحجرية وخصائص اللدونة في الملاط الجيري بالحائط .
 - **حركة المبنى بأكمله :** نتيجة لكبر حجم الكتلة الحجرية للمبنى التاريخي ككل فإنه يحتاج إلى فترة زمنية طويلة لارتفاع درجة حرارة الأحجار به .
- وتتلخص مشاكل المبنى التاريخي الحرارية في الآتي :

١. تنخفض الحركة الحرارية لأسفل المبنى بسبب قوة الأحمال الميتة للمبنى وبذلك تكون الحركات الأفقية الناتجة عن الحركة الحرارية هي التي يقاومها الحائط نفسه فقط .
٢. يحدث تصدع رأسي للمبنى أثناء التمدد نتيجة للاختلافات الحرارية بين السطح الخارجي لحوائط المبنى التاريخي والقلب الداخلي لها .
٣. تظهر شروخ رأسية نتيجة للتمدد الناتج من الاختلافات الحرارية .
٤. تتسع هذه الشروخ والتصدعات عن طريق أي انحراف أو حركة ناتجة عن هبوط أو ذبذبات بالمبنى .
٥. نتيجة لانكماش وتمدد الأسطح الخارجية للمباني التاريخية تنفصل أجزاء المواد المكونة للمبنى ^٢ وذلك إذا صاحب التباين الشديد في درجة الحرارة بين الليل والنهار وجود جفاف شديد بالجو .

ب- الرياح :

للرياح قوة مؤثرة على المباني التاريخية ، فكلما اشتدت درجة الريح اشتدت درجة احتكاكها بأسطح المباني الأثرية ودرجة ضغطها على الحوائط القائمة ، وقد تكون قوة الريح سبباً مباشراً لسقوط المبنى الأثري. مرور الوقت ، بالإضافة إلى ظاهرة البخر التي نراها على كثير من المباني الأثرية بفعل الرياح . ويمكن تلخيص تأثير الرياح على المباني التاريخية كالتالي ^٣ :

١. نتيجة لاصطدام الهواء على أحد جانبي المبنى يحدث تفريغ هوائي في الجانب المقابل يتسبب في خلخلة الهواء في هذا الجانب مما يؤدي إلى حدوث تشققات بجدران المبنى .
٢. تتسبب الرياح في زيادة معدل سرعة البخر لمياه الرطوبة بحوائط المبنى التاريخي مما يعمل على تبلور الأملاح الذائبة في تلك المياه وترسيبها داخل الحوائط مما يؤدي إلى تشققها .
٣. قد تكون الرياح محملة بالأتربة والغبار وذرات الرمال والدخان وعند احتكاكها بالمبنى التاريخي تترسب هذه الذرات على الأسقف والحوائط للمبنى مما يؤدي إلى إتلاف الدهانات والزخارف التي تترسب عليها هذه الذرات .

ت- الأمطار

٢ - هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة الاسكندرية - ١٩٩١ م .

٣ - علي بيومي - التطور العمراني والحفاظ على التراث - مرجع سابق .

٤ - علي بيومي - المرجع السابق .

تؤثر الأمطار بصورة واضحة على المباني الأثرية و التاريخية بما تحتويه من نحر و انحراف وفقاً لطبيعة هذه الأمطار من حيث كميتها وشدتها والحيز الزمني الذي تستمر فيه من أيام السنة وكذلك وفقاً لطبيعة المباني ونوع المواد المشيدة بها . ويزيد من تأثير الأمطار إذا صاحبها رياح شديدة ، وعموماً تتسبب الأمطار في تشبع حوائط وأسطح المبنى التاريخي بالمياه التي تتبخر بفعل الإشعاع الشمسي والحرارة تاركة بلورات الأملاح والتي تتسبب في حدوث التشققات بها وكذلك نرى التأثير الواضح للأمطار الحمضية^١ . وقد تشتد الأمطار لدرجة السيول فتكون مدمرة للمباني التاريخية والمنطقة المحيطة بها .

ث - الرطوبة

يتمتع المبنى رطوبة الجو ثم يفقدها مرة أخرى بتغير درجات الرطوبة والحرارة وتتوقف خطورة هذا العامل على ظروف المبنى ودرجة الرطوبة وخواص البيئة المحيطة^٢ والزيادة في هذه الرطوبة تؤدي إلى تفاعلات كيميائية لها خطورتها على مواد البناء في المباني التاريخية وتؤدي إلى تحللها وتآكلها وهالكها . وإذا ما اقترنت الرطوبة النسبية الزائدة بالحرارة المرتفعة تهيأ مناخ صالح لتكاثر الفطريات والطحالب والنباتات التي تتغذى على المواد العضوية التي تمثل عنصراً من عناصر البناء مما يعرضه لأضرار بالغة تستوجب العلاج الفوري والعاجل .

٢-١-١-٣ الكوارث الطبيعية

الكوارث الطبيعية متمثلة في الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات والسيول و البرق ،تؤدي إلى أضرار بالغة وفورية للمباني والمناطق التاريخية وقد تتسبب في انهيار تلك المباني أو إزالة مناطق بأكملها^٣ . ونظراً لقدم مواد إنشاء المباني التاريخية فإنها شديدة التأثير بأي هزة أرضية بسيطة في المنطقة التي تقع بها مثلما حدث لآثار القاهرة الفاطمية من زلزال أكتوبر ١٩٩٢م من تصدعات وانهيارات بمعظم المباني . وإن مرت السيول والفيضانات دون تدمير فإنها تترك نسبة عالية من الرطوبة تتسبب في انهيار المبنى التاريخي على المدى البعيد . أما البرق فلا يظهر تأثيره كثيراً في مصر .

٢-١-١-٤ المشاكل البيولوجية

وتشمل المشكلات التي تسببها الحشرات والطيور والحيوانات والنباتات والفطريات التي تتغذى على المواد العضوية التي يتكون منها المبنى التاريخي أو تحفر أسفل الأساسات أو تتغذى على المياه الجوفية أسفل المباني وقد تتسبب في انهيار المباني بأكملها أو تصيها بأضرار بليغة إذا لم يكن هناك صيانة .

٢-١-٢ العوامل الناتجة عن الأنشطة الإنسانية

إن اعتداءات البشر على المباني والمناطق التاريخية قضية مزمنة^٤ جرت على هذه المباني أفدح النتائج وجرت على التاريخ الحضاري خسائر جسيمة . والمشاكل الناتجة من اعتداءات البشر يمكن أن نوجزها في العوامل التالية: الاجتماعية ، العمرانية ، الاقتصادية ، الثقافية ، القانونية ، الإدارية والتنظيمية وأخيراً العوامل الناتجة من الأنشطة التكنولوجية .

١- محسن محمد قاسم - صيانة المباني التاريخية - ندوة القاهرة والتراث - جمعية المهندسين المصرية - ١٩٩١ .

٢- محسن محمد قاسم - صيانة المباني التاريخية - ندوة القاهرة والتراث - مرجع سابق .

٣- ممدوح يعقوب - صيانة المباني التاريخية - مجلة عالم البناء العدد ٧ .

٤- ممدوح يعقوب - صيانة المباني التاريخية - مجلة عالم البناء - العدد ٧ .

٢-١-٢-١ العوامل الاجتماعية

تتعدد العوامل الاجتماعية التي تتسبب في تدهور المستوي العمراني للمناطق التاريخية ويمكن أن نوجزها في الآتي:

أ - النمو السكاني المتزايد

تعاين المناطق التاريخية وخاصة في المناطق المركزية القديمة للمدن من التضخم السكاني وذلك إما نتيجة الزيادة الطبيعية الناتجة من زيادة نسبة المواليد أو زيادة معدلات الهجرة إلى هذه المناطق ومن هنا فقد زادت الكثافة السكانية بالمناطق التاريخية والهجرة في هذه المناطق تأتي من اتجاهين :

١. هجره من القلب التاريخي للمدينة إلى الأحياء الجديدة وذلك لعدم قدرة هذه المناطق التاريخية ببيتها العمرانية المتهالكة أن تلبى احتياجات ومتطلبات السكان الذين انتقلوا بدورهم إلى الأحياء الجديدة ذات النمط المعيشي الحديث، وهنا قد نتصور أن هذا كان من المفروض أن يعادل النمو السكاني المتزايد عن طريق الزيادة الطبيعية ولكن حدث العكس نتيجة الاتجاه الآخر للهجرة .

٢. هجره من الريف إلى المدينة وقد زادت معدلات هذه الظاهرة مع بداية هذا القرن وارتفعت حتى وقتنا هذا ، ومن الطبيعي أن يتجه النازحين من القرية إلى المناطق التاريخية ليقطنوا بها في بداية الأمر وليشغلوا منازل النازحين منها إلى المناطق الجديدة وتنج عن هذا تدهور هذه المناطق نتيجة لتغير نوعية السكان بها حيث أصبحت موطناً لطبقات فقيرة لا تعي أهمية تراث هذه المناطق ولا تنتمي إليها أصلاً إلى أن تشبعت به هذه المناطق فبدأ المهاجرين النازحين من القرى الاتجاه إلى المناطق التي تحيط بالقرى فنشأت العشوائيات ^١.

ب - التحول الاجتماعي

مع بداية هذا القرن ونتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية حدث تغيير كبير في نمط وحجم وطابع الأسرة ونزوعها إلى الاستقلالية بدلا من نمط الأسرة الممتدة الذي كان سائداً وتقليدياً في الماضي. وقد كان هذا التغيير هو أحد أسباب الهجرة من المناطق القديمة في القلب التاريخي للمدن إلى الأحياء الجديدة واستبدال المنازل القديمة الكبيرة إلى أسر صغيرة مستقلة كل في شقة خاصة بالمناطق الجديدة . كما تم إحلال هذه المساكن بأسر ريفية نزحت مع الهجرة المستمرة من الريف إلى المدينة وتم تقسيم المنزل الواحد لكي تقطن به أكثر من أسرة نظراً لسوء الحالة الاقتصادية لهذه الأسر . وقد كان هذا التقسيم يتم بصورة عشوائية يتعارض مع مبادئ تصميم هذه المباني ووظيفة عناصرها كما حدثت إضافات طفيلية بمواد دخيلة وغريبة على المباني التاريخية، مما زاد في فقدانها لطابعها العمراني والمعماري .

ومن هنا يمكننا تحديد أهم مؤثرات للعوامل الاجتماعية على المناطق التاريخية كالتالي :

١. زيادة الكثافة السكانية بالمناطق التاريخية حيث نجد أنها مثلاً ٥٧٩ فرد/فدان بمنطقة الجمالية وهي أحد المناطق التاريخية بالقاهرة^٢ وكذلك زيادة معدلات التزاحم في الغرفة والمشاركة في السكن الواحد لأكثر من أسرة حيث يصل هذا المعدل إلى ٥ أفراد في الغرفة الواحدة في حين يجب أن لا يتعدى ١.٥ فرد في الغرفة .

١ - هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة الإسكندرية - ١٩٩١ م

٢ - منظمة المدن الإسلامية - موسوعة أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية - القاهرة - ١٩٩٠ م .

٢. عدم الشعور بالمسئولية والانتماء للمنطقة من سكانها الحاليين نتيجة لعدم ارتباطهم بهذه المناطق وهذا يؤدي إلى غياب الوعي الذي يؤدي إلى الإساءة للبيئة العمرانية بهذه المناطق وبالتالي للمباني التاريخية بها .
٣. نتج عن هذا التحول الاجتماعي تحول عمراني حيث تغيرت خريطة استعمالات الأراضي بأنشطة غريبة كالورش والمحلات التجارية نتيجة لتعديبات الأهالي بالبناء أو استغلالهم للمباني التاريخية في القيام بهذه الأنشطة .
٤. انخفاض معدلات الخدمات والمرافق العامة في المناطق التاريخية نتيجة للنمو العمراني الغير موجه وزيادة معدلات التزاحم وحجم السكان دون أن تقابله زيادة في حجم الخدمات والمرافق العامة اللازمة لهؤلاء السكان .
٥. ارتفاع نسبة الأمراض الاجتماعية كالسرقة والإدمان والتطرف وتجارة السموم وسوء العلاقات الاجتماعية والأسرية نتيجة تدني المستوى الاقتصادي والثقافي للسكان الوافدين لهذه المناطق .

٢-١-٢ العوامل العمرانية

ويمكن تحديد العوامل العمرانية في التالي :

أ - المباني والاستعمالات

١. سوء حالة المباني عموماً بالمنطقة التاريخية نتيجة عدم الصيانة الدورية لها وكذلك المباني الأثرية بصفة خاصة، مما يؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية للمنطقة التاريخية ككل.
٢. ارتفاع معدلات الإحلال للمباني القديمة بمباني حديثة لا تتلاءم مع النمط والطراز والبيئة في هذه المناطق.
٣. عدم تلبية البيئة العمرانية للمنطقة التاريخية لاحتياجات قاطنيها من خدمات أساسية .
٤. استخدام المباني في غير الغرض المنشأة من أجله كاستخدام الأسبلة والمساجد القديمة والوكالات للسكن أو كمخازن أو كاستخدام بعض المنازل كمدراس لسد النقص في الخدمات في هذه المناطق.
٥. الخلل في توزيع الاستعمالات والتداخل فيما بينها ودخول أنشطة غريبة علي هذه المناطق صناعية وتجارية وورش ومسابك مما يؤدي إلى تدهور البيئة العمرانية بصفة عامة .

ب - شبكة الشوارع والنسيج العمراني

١. اختلاف وسائل النقل من دواب وحناطير وعربات كارو إلى سيارات ووسائل نقل حديثة أدى إلى عدم قدرة الطرق والشوارع بالمناطق القديمة إلى ملائمة هذا التطور وأدى كذلك إلى زيادة معدلات التلوث الذي أدى إلى تداعي المباني الأثرية والغير أثرية في هذه المناطق .
٢. عدم ملائمة الطرق والحارات ذات النهايات المسدودة والتخطيط ذو النسيج المتضام لوسائل النقل الحديثة فكان أن حاول السكان الجدد في تغيير هذا النسيج مما عرض هذه المناطق إلى فقدان طابعها المميز وكذلك تدهور حالة الشوارع .

ت - شبكات البنية الأساسية

- سوء حالة المرافق العامة كالصرف الصحي والتي تؤدي إلى ارتفاع المياه الجوفية نتيجة لزيادة وتغير مكونات المياه الجوفية وارتفاع منسوبها مما يؤثر سلباً على المباني بالمناطق التاريخية.

٢-١-٢-٣ العوامل الاقتصادية

تعدد القوي الاقتصادية والتي تؤدي إلى الارتفاع الكبير في قيمة الأراضي في المناطق التاريخية وأصبح من الصعوبة السيطرة على تغيير وتوزيع استعمالات الأراضي بالمناطق التاريخية بالإضافة إلى صعوبة توجيه الاستثمارات العقارية والتحكم فيها في ظل هذه القوي الاقتصادية المختلفة ويمكن إيجاز المشكلات الاقتصادية التي تتواجد بالمناطق التاريخية فيما يلي^١:

١. تحول القاعدة الاقتصادية للمدن و بالتالي للمناطق التاريخية بما من الاعتماد على الحرف التقليدية اليدوية والتجارة إلى الاعتماد على الصناعات ذات الأشكال والمواصفات والأحجام المختلفة وظهرت أشكال جديدة للتبادل الاقتصادي خارج المدينة القديمة مختلفة كل الاختلاف عن الأشكال التقليدية كالأسواق والخانات والقيساريات وتحولت الأخيرة إلى مخازن وورش ومصانع ذات صناعات ملوثة تعتمد على الآلات فأدت بالتالي إلى حدوث بطالة بين السكان في المناطق التاريخية .

٢. غزو الاستعمالات التجارية للمناطق السكنية مما أدى لزيادة سعر الأراضي وتغيير الاستعمالات بها وبالتالي توقف أعمال الصيانة والتجديد في انتظار هدم المباني القديمة ذات الارتفاع المنخفض لتحل محلها مباني بارتفاع كبير تتناسب مع سعر الأرض الجديدة ولكنها تفسد الطابع العمراني لهذه المناطق. وقد اتجهت رعوس الأموال المحلية إلى توظيف الأموال في شراء البيوت المتداعية وتحولها إلى مستودعات أو إلى ورش مما أدى إلى تغيير الوظيفة الأساسية ببعض الأحياء السكنية واستبدالها بوظيفة صناعية لا تنسجم وتصميم المساكن التي تشغلها وتم تعديل تصميم المساكن الموجودة وأجراء تعديلات جذرية في إنشائها وتوزيعها لكي تتأقلم مع الوظيفة الجديدة .

٣. أدى استدراج حركة السيارات داخل الأحياء السكنية القديمة لنقل المواد الأولية وتسويق العناصر المصنعة وتخدم الورش الصناعية إلى فتح المزيد من الشوارع في المدينة القديمة وإلى زيادة الضغط على النسيج العمراني القديم والمرافق وشبكات البنية الأساسية والخدمات وذلك نتيجة الكثافة البنائية المترتبة على الامتداد الرأسي وعجز القوانين المنظمة للعمران .

٤. عدم توفير الدعم والتمويل اللازم للقيام بالحفاظ على تراث هذه المناطق القديمة وكذلك عدم توافر العمالة الفنية المدربة في مجال صيانة وترميم والحفاظ على هذه المباني وذلك لأسباب تكنولوجية ودخول مواد وطرق وأساليب بناء جديدة أو لعدم الطلب على هذه النوعية من العمالة مما أدى إلى انقراض هذه النوعية اللازمة والضرورية للاهتمام بصيانة هذا التراث الفريد.

٢-١-٢-٤ العوامل الثقافية

تتمثل أهم المشكلات الثقافية في غياب الوعي العام بأهمية التراث والمناطق التاريخية لدى أغلب المواطنين وعدم تفهم القيمة التاريخية والفنية للمناطق التاريخية والمباني المقامة فيها؛ ويمكن أن نحدد أهم أسباب غياب الوعي العام بأهمية التراث بالمناطق لتاريخية في الآتي^٢:

١ - حسن محمود حسن أحمد - إحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها - رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة -

١٩٩٧ م .

٢ - د. صالح لمعي - تدهور التراث المعماري في القاهرة - مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي - ١٩٨٥ م .

١. هجرة السكان الأصليين إلى مناطق جديدة فحل محلهم سكان لا يعلمون القيمة التاريخية والفنية للمنطقة التي سكنوها ولا للمباني التاريخية و عدم الإحساس بالانتماء للمكان.
٢. سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للسكان بهذه المناطق مما يدعوهم للاعتقاد بأن التفكير في أهمية التراث نوع من الترف لأن لديهم أعباء والتزامات أكثر أهمية .
٣. ترك وإهمال و عدم استعمال أغلب المباني التاريخية من قبل المسؤولين في هذه المناطق جعل السكان لا يشعرون بفائدة محسوسة لهذه المباني مما يشجعهم للمحافظة عليها.
٤. تقصير وسائل الإعلام الواضح في إظهار تراثنا الحضاري والتوعية بأهميته القومية الإقليمية والمحلية وقيمتيه كأحد مصادر الدخل الأساسية إذا تم الاهتمام به و صيانته كواجهه حضارية لنا دولياً و غرس الشعور بالانتماء لهذا التراث الحضاري والإنساني بين المواطنين.
٥. القصور الواضح في مناهج التعليم في المراحل المختلفة في التوعية بتراثنا الحضاري وأهميته ووجوب المحافظة عليه وإعادة استخدامه بما يعود بالنفع على المجتمع بالإضافة إلى انتشار الأمية بصورة كبيرة ما زالت تصل في مصر إلى ٤٤% من السكان .
٦. القصور الشديد في الكفاءات الفنية المدربة وخاصة المهندسين المرممين ذوى الكفاءة.

٢-١-٢-٥ العوامل القانونية

لقد تم إصدار أول تشريع لحماية الآثار عام ١٨٨٣ وكانت مصر من أوائل الدول في إصدار التشريعات الخاصة بالتراث وقانون الآثار المصري المنفذ حالياً قانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ انصبَّ على حماية الأثر نفسه وقد حدد الأثر بأنه كل ما أقيم حتى نهاية القرن التاسع عشر وتجاهل كل ما له قيمة فنية عالية أو أهمية و أقيم خلال هذا القرن مثل مسجد الرفاعي الذي أقيم ١٩١٢ والقانون المصري ينقصها النظرة الشمولية للتراث بالإضافة إلى قصوره الشديد في التعامل مع المناطق التاريخية والمحيطه بالمباني الأثرية وهذا بدوره يؤدي إلى العديد من المشاكل التي تؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة بالأثر وتأثيراتها السلبية على الأثر نفسه والمناطق المحيطة به ومن أوجه القصور في القانون الحالي للآثار في توجيه العمران بالمناطق المحيطة بالآثار والمناطق التاريخية الآتي:

١. لم يأخذ في اعتباره المنطقة المحيطة بالأثر مباشرة ولم يهتم بها ولم يحدد الشروط البنائية بها .^١
 ٢. لم يأخذ في اعتباره المناطق التاريخية أو المدن التاريخية أو مواقع التركيز التاريخي المسكونة أو مواقع التركيز الأثري ولم يفرق بينها بل أهتم بالأثر نفسه بصرف النظر عن موقعه وأهميته .
 ٣. لم يتعرض للإطارات القومية والإقليمية ذات الخلفيات التاريخية .
 ٤. تقف التشريعات المكملة لقانون الآثار " قانون التخطيط العمراني -البناء-الإسكان " عاجزة عن ربط المنطقة التاريخية بتراثها الحضاري بل تساهم من حيث لا تدرى في هدم هذا التراث عن طريق تطبيق اشتراطات البناء وقوانينها بالمدن على المناطق التاريخية بينما يجب وأن تكون لها اشتراطاتها الخاصة بما للحفظ على طابع وتراث المناطق التاريخية .
- وسوف يتم تناول هذا العامل بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب .

١- علاء يس - العوامل الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التاريخية ذات الطابع - رسالة دكتوراة - كلية التخطيط العمراني - جامعة القاهرة -

٢-١-٢-٦ العوامل الإدارية والتنظيمية :

بالإضافة إلى القصور الشديد في التشريعات الخاصة بالمناطق التاريخية فإن المدينة المصرية تفتقر إلى الهياكل التنظيمية والإدارية التي تعمل على تنفيذ هذه القوانين وتعمل على التوجيه والتحكم في العمران في المناطق التاريخية هذا بالإضافة إلى تعدد وتضارب الاختصاصات بين الأجهزة المختلفة الحالية . وتمثل أهم المشاكل الناتجة عن غياب الأجهزة الإدارية والتنظيمية في الآتي^١ :

١. تعدد إشراف الأجهزة الإدارية على المباني والمناطق التاريخية فالبعض يخضع لإشراف وزارة الأوقاف والبعض لهيئة الآثار و البعض للمحافظة أو مجلس المدينة أو أجهزة أخرى كوزارة السياحة وجهاز تعميم وإحياء القاهرة الفاطمية التابع لوزارة الإسكان، وهذا يؤدي إلى تضارب الاتجاهات وضياع الوقت والجهد في المراسلات وخطط الأجهزة المختصة في كل منها واستيلاء الدولة على الأوقاف المخصصة للمباني التاريخية وعدم تخصيص التمويل اللازم والكافي لأعمال الصيانة والترميم بالإضافة إلى تفتيت التمويل المخصص إن وجد لهذه المباني والمناطق بين الأجهزة المختلفة وعدم قدرة كل منها على القيام بما يؤدي للحفاظ على هذا التراث .
٢. قيام بعض الأجهزة السياسية في الستينات من القرن الماضي بإسكان أعداد كبيرة من السكان الذين امتازت مساكنهم في المباني التاريخية مما أدى إلى سوء حالتها نتيجة سوء الاستعمال وعدم المحافظة عليها .
٣. تأجير بعض المباني التاريخية إلى القطاع الخاص وسوء استخدام هذه الأماكن لوظائف لا تتناسب مع الوظيفة الأصلية للمبنى مما ترتب عليه الأضرار الفادح بالمباني .
٤. ضعف أجهزة هيئة الآثار المصرية وقلة عدد الأجهزة التابعة بالمقارنة بحجم التراث في مصر وكذلك العجز الشديد في الكفاءات الفنية المدربة التي تعمل في مجال التراث بدءاً من الحرفيين في مختلف المجالات إلى المرمم ثم المهندس ذو الكفاءة الفنية الذي يقوم بأعداد مشروعات الحفاظ وإحياء المناطق التاريخية بصفة عامة .
٥. ضعف سلطة الأجهزة الحالية المشرفة على المناطق والمباني التاريخية وقلة عددها بالمقارنة بحجم هذه المناطق والمباني بالمدن المصرية ولهذا تقف هذه الأجهزة عاجزة عن حماية الآثار والمباني التاريخية من التعديات التي يحدثها الأهالي أو أجهزة الدولة التي استولى على بعض الأماكن التاريخية .
٦. بالرغم من وجود مركز تسجيل الآثار التابع لهيئة الآثار المصرية فإن مركزية هذا الجهاز يجعل من الصعوبة القيام بمهامه في الأقاليم بالإضافة إلى صغر حجمه بالمقارنة بحجم التراث والآثار التي يجب أن تكون مسجلة تسجيلاً دقيقاً بالرسم والصورة والوصف وهذا غير متوافر في التسجيل الحالي لبض الآثار المسجلة به والتي تمثل نسبة ضئيلة من حجم الآثار والتراث المطلوب تسجيله .
٧. عدم تواجد الصيانة والإشراف الدوري الدائم الفعال أدى إلى تفاقم المشاكل الناتجة عن المسببات البيئية والبشرية على حد سواء .
٨. وسوف يتم دراسة هذا العامل بالتفصيل في الفصل الثاني من هذا الباب .

٢- د. صالح لمعي - تدهور التراث المعماري في القاهرة - مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي - ١٩٨٥م - مرجع سابق .

٢-١-٢-٧ العوامل الناتجة من التطور التكنولوجي

وتتمثل هذه العوامل بصورة عامة في الآتي :

أ - المشاكل الناتجة من ارتفاع منسوب المياه الجوفية

تعتبر المياه الجوفية أحد مصادر الرطوبة في المباني والمنشآت التاريخية وارتفاع منسوب المياه الجوفية ينتج عنه أضراراً بالغة نتيجة للتسبب في حدوث هبوط غير منتظم للمبنى مما يؤدي إلى انهيار المبنى في بعض الأحيان ، ويتسبب الإنسان بسبب سوء استخدامه للتكنولوجيا في ارتفاع منسوب المياه الجوفية عن طريق^١ :

١. بناء السدود أدى إلى ترسيب الطمي على جوانب وقاع نهر النيل وبالتالي منع المياه الجوفية من التصريف في ماء النيل كما كان يحدث في الماضي كما أن تغيير نظام الري والصرف والذي نتج عنه تكوين بحيرة من المياه الجوفية تحت المدن تزداد يوماً بعد يوم .
٢. نتيجة للقصور في شبكات التغذية بالمياه وتسرب حوالي ٥٠% من مياه الشرب زاد من ارتفاع المياه الجوفية وبصورة بطيئة ومنتظمة .
٣. حالة شبكات الصرف الصحي المتدهورة أدت إلى تسرب مياه الصرف الصحي المحملة بالأملاح والميكروبات والفطريات ذات التأثير الضار على المباني التاريخية إلى داخل التربة مما يعمل على زيادة منسوب المياه الجوفية وزيادة نسبة الأملاح بها .

ب- المشاكل الناتجة عن تطور تكنولوجيا النقل والمواصلات واستخدام الآلات والسيارات

لقد كان للثورة الصناعية وتعميم استخدام الآلة مع بدايات القرن الحالي الأثر السيئ على المناطق التاريخية ويمكن تحديد أهم التأثيرات لتطور تكنولوجيا النقل والمواصلات واستخدام الآلات وتطور الصناعة واستخدام السيارة في الآتي^٢ :

١. تأثير ميكنة قطاع النقل والمواصلات واستخدام السيارة : مما تطلب معه إنشاء طرق عريضة لتسهيل حركة المرور بها وهذا أدى إلى تدمير النسيج العمراني بالمناطق التاريخية ، فبعد أن كان الطريق بها مصمم لحركة المشاة فقط ونقل البضائع على عربات تجرها الدواب ، وكانت الشوارع الضيقة المتعرجة تفي بتلك الاحتياجات وعندما دخلت السيارة إلى تلك الشوارع تسببت في الضغط على النسيج العمراني وحلاً لهذه المشكلة تم شق الطرق العريضة على حساب النسيج العمراني للمنطقة التاريخية وبالرغم من ذلك لم تحل مشاكل المرور بهذه المناطق بالإضافة إلى ظهور مشاكل للمشاة .
٢. تأثير الذبذبات الناتجة من استخدام التكنولوجيا على المناطق التاريخية : هذه الذبذبات عبارة عن موجات ضغط ناتجة عن صوت وحركة الآلات والسيارات وهي ذات تأثير سيئ على المباني التاريخية وتتكون هذه الذبذبات سواء كانت صوتية أو حركية من :^٣ تراكم المرور خاصة الثقيل والناقلات والقاطرات داخل المناطق التاريخية ، مرور الطائرات التي تخترق حاجز الصوت في مجال المنطقة التاريخية وهي تؤثر على مسافة ٨٠ كم من مكان الطائرة ، تدخل بعض الصناعات والورش وتواجهها بجوار المناطق التاريخية وأخيراً القيام بأعمال بناء بجوار المناطق التاريخية أو داخلها وتستخدم فيها مدقات ذات ذبذبة عالية أو شق طرق باستخدام موجات ضغط مؤثرة وتتقل الذبذبات إلى المباني التاريخية . ويتمثل أثر الذبذبات على المباني التاريخية في الشقوق والشروخ

١- د. صالح لمي - تدهور التراث المعماري للقاهرة - مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي - ١٩٨٥ م .

١ - علي بيومي - التطور العمراني والحفاظ على التراث - رسالة ماجستير - مرجع سابق

٢- د. صالح لمي - تدهور التراث المعماري للقاهرة - مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي - ١٩٨٥ م .

الموجودة في حوائط المبني التاريخي ذات المونة الضعيفة، كما تتسبب في شرخ الحوائط المعرضة للتغيرات في درجة الحرارة والرطوبة وأخيراً تتسبب في هبوط الأساسات نتيجة لتأثيرها على التربة المحيطة لفترة طويلة و مستمرة .

٣. تأثير التلوث الناتج عن تكنولوجيا النقل والمواصلات واستخدام السيارة : يعتبر التلوث من أهم مصادر تشويه وتدمير المناطق التاريخية والمصادر الأساسية للتلوث إما طبيعية كالزلازل والبراكين والبكتريا والكائنات الحية الدقيقة.... أو بفعل الإنسان و هي كل ما يتعلق بحياة الإنسان من آلية ومصانع وسيارات... وتأخذ الملوثات إحدى الصور الصلبة أو السائلة أو الغازية أو الضوضاء أو تلوث صوتي أو تلوث إشعاعي أو ملوثات معنوية (ذوق أو أخلاق ...)

ج - المشاكل الناتجة عن تطور التكنولوجيا لطرق ومواد الإنشاء

لقد تطورت طرق ومواد البناء في القرن الماضي تطوراً كبيراً وتم استحداث مواد جديدة كالخرسانة واللدائن والأسمنت ومواد العزل وقد ساهم ذلك في تطور علم البناء وتقدمه وقد استفادت المباني التاريخية بدورها من هذا التقدم حيث مكنت التكنولوجيا الحديثة من نقل مبني كامل من مكانه إلى مكان آخر وساهمت الكيماويات الحديثة في مقاومة الحشرات والبكتريا الضارة التي تصيب المواد العضوية بالمباني التاريخية فضلاً عن معالجات الأساسات لتلك المباني لمنع انهيارها .

ولكن على الجانب الآخر كانت طرق ومواد البناء الحديثة أحد مشاكل المناطق التاريخية ومبانيها ففي ظل غياب وقصور القوانين المنظمة لعمليات البناء وغياب الأجهزة الإدارية والتنظيمية القائمة على توجيه عمليات البناء والتحكم في العمران بهذه المناطق بدأت ترتفع مباني لا تتناسب مع طبيعة عمران هذه المناطق من حيث اللون أو الارتفاع أو الخطوط أو الطابع العمراني .

كما أن وجود هذه المباني وأقامتها بهذا الارتفاع بجوار المباني التاريخية نتج عنه هبوط غير منتظم للتربة أسفل المباني التاريخية مما أدى إلى حدوث انهيارات وتشققات كبيرة بها وهذا ناتج عن انضغاط التربة أسفل المباني الحديثة وفي هذا تهديد لسلامة المباني التاريخية إنشائياً وقد يتسبب في انهيارها .

وبهذا تساعد الطفرة التكنولوجية بمساعدة القوانين والتشريعات وغياب الأجهزة الإدارية في زيادة مشكلات المناطق التاريخية .

٢-١-٣ الخلاصة

التدهور العمراني هو خلل في مكونات المنطقة التاريخية المادية ، يؤدي إلى عدم القدرة على تأدية الوظائف الحيوية الضرورية لسكان هذه المناطق وعدم القدرة على التعامل مع المتطلبات المتطورة والمحددات التخطيطية الحديثة . وقد أمكن التعرف على العوامل المسببة لهذا التدهور في المناطق التاريخية وقد وجد أن أكثر هذه العوامل تأثيراً هي العوامل الناتجة من العوامل البشرية وخاصة القانونية والإدارية والتنظيمية بالإضافة إلى العوامل الناتجة من التطور التكنولوجي والتي أثرت تأثيراً كبيراً على تدهور المناطق التاريخية وغيرت من طابعها ونسيجها العمراني بالإضافة إلى العوامل البيئية . وكل ذلك يتطلب العلاج السريع بالصيانة والترميم وإعادة البناء وكل ذلك أيضاً يتطلب قوى وأجهزة إدارية وفنية مهمتها إعداد المشروعات والعمل على تنفيذها في إطار قوانين خاصة بهذه المناطق وتعمل على التنظيم والتحكم في عمران هذه المناطق ولأهمية هذه العوامل نقوم بدراسة أساليب وسياسات التحكم في العمران وعمران المناطق التاريخية .

٢-٢ أساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم وفي مصر

مقدمة

لقد تطورت نظم ووسائل التحكم في العمران فبعد أن كانت متمثلة في علاقات الانتماء للأصل والعرف السائد بين القبائل وتحت ظروف التحكم والسيطرة البيئية فتطورت تطوراً كبيراً في العصر الحديث بالنظم التخطيطية والتشريعية وإصدار القوانين التي تنظم العلاقات الإدارية والتي تسيطر على المجتمعات وتتحكم في عمرانها وحيث أن ديناميكية التغير أصبحت من القضايا الأساسية والهامة للمجتمعات النامية والمتقدمة على السواء وأصبح التحكم في هذه النظم العمرانية من أهم العوامل التي تعمل على تنظيم النسيج العمراني والحفاظ على المناطق التاريخية وذات الطابع المعماري بالإضافة إلى توجيه النمو العمراني وإحداث التطور والتنمية العمرانية الشاملة والمستمرة . ولقد مر عمران المدينة المصرية بمراحل تغير مختلفة أثرت على المكونات والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعناصر الحياة الأساسية داخل المناطق التاريخية ووصلت المشكلة إلى حد التغيير الديناميكي الذي يؤثر على عمران المدينة حيث تداعى النسيج العمراني بالمناطق التاريخية وينتظر التدخل للعلاج بعد تفاقم المشكلة بما يهدد التراث الثقافي والحضاري الذي يمد عمران المدينة بالأصالة والتماسك ضد تيار العبث العمراني والثقافي .

وهناك بعض العوامل والإجراءات التي من شأنها التحكم في التنظيم والتنسيق والعلاقات التي تحقق الاتزان في التغير العمراني والتحكم في العمران^١ وهذه العوامل تتمثل في:

١- عوامل موروثية ومتأصلة: وتتمثل في العادات والتقاليد والأعراف السائدة والأيدولوجيات الفكرية والدينية .

٢- عوامل مستحدثة وتتمثل في القوانين والتشريعات والإجراءات الوضعية المدنية أو الدينية .

٣- أجهزة ونظم ومؤسسات وهذه الأجهزة لها سلطة الضبط والتحكم والتأثير في مجالها وتتمثل في (أجهزة اقتصادية - اجتماعية - سياسية - أمنية - إدارية - قانونية ...).

٤- عوامل ومحددات ومعدلات تصميمية وتخطيطية وهي أسس فنية تختلف تبعاً لطبيعة المشروع وأهدافه ومستواه التخطيطي .

٥- المناهج العلمية المختلفة ويجب التحكم في هذه المناهج لمواجهة السلبيات وتحجيمها وتعظيم الإيجابيات ودفعها للوصول بالتغير في العمران إلى مرحلة الاتزان .

ويوجد مستويات للتحكم والسيطرة على العمران في المناطق التاريخية وتتمثل هذه المستويات في الآتي :

١- سياسات واستراتيجيات عامة^٢ وتتمثل في السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية والعمرانية وهي التي تمثل الإطار العام للسياسات على المستوى القومي أو الإقليمي .

٢- السياسات والفكر التخطيطي^١ وذلك بمشروعاته المختلفة ومستوياته الإقليمية أو التفصيلية ويتضمن الفكر التخطيطي والتصميمي والمعدلات والمعايير التصميمية والتخطيطية والتي تختلف من مشروع لآخر

١- عصام أحمد مصطفى - ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدينة المصرية - رسالة دكتوراة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ م .

٢- أحمد رشدي - تنمية وتجديد المناطق الحضرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ م .

ومناهج التعامل مع نوعياتها المختلفة واقتراح أساليب تنفيذها وتمويلها ويدخل في إطارها سياسات التعامل مع المناطق التاريخية - السكنية - الترفيهية

٣- أساليب تحكم مباشرة كالقوانين والتشريعات والإجراءات القانونية والإدارية والتنظيمية التي تعمل على التحكم في العمران .

٤- النظم والهياكل الإدارية والتنظيمية وهي التي تعمل على إدارة التنمية العمرانية أو التحكم في العمران وتنفيذ المشروعات التخطيطية بمستوياتها ونوعياتها المختلفة .

وبفرض تواجد السياسات والاستراتيجيات العامة وتواجد الفكر التخطيطي والتصميمي على كل المستويات التخطيطية فإن التحكم في عمران المناطق التاريخية يرتبط بالأساليب المباشرة والمتمثلة في التشريعات المنظمة للعمران وكفاءتها وشموليتها في التعامل مع مكونات العمران المختلفة ووضع الهياكل الإدارية والتنظيمية التي تعمل على تنفيذ هذه القوانين والتشريعات وسبل ووسائل التنفيذ وكفاءتها وقدرتها على الأداء في تحقيق ذلك ويمكن إنجاز ذلك في كفاءة القوانين والتشريعات المنظمة للعمران بمستوياته المختلفة سواء كانت على المستوى القومي والإقليمي أو المحلي والتفصيلي ووجود الأجهزة الإدارية والتنظيمية التي تعمل على تطبيق اللوائح والقوانين المنظمة للعمران وكفاءتها وقدرتها على الأداء .

٢-٢-١ أساليب السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية في العالم

تختلف أساليب التحكم في العمران من دولة إلى أخرى تبعاً لنظمها السياسية والإدارية ويمكن تحديدها بثلاث أساليب رئيسية هي التحكم الموجه ، التحكم الحر والتحكم المطلق المقيد .

٢-٢-١-١ التحكم الموجه - التجربة الإنجليزية

١. تعريف التحكم الموجه

وهو التحكم الذي تشارك فيه المجالس المحلية في إطار مجموعة من اللوائح والقوانين التي تنظم العمران وتوجهه في مجموعه وهذا التحكم تتميز به الدول التي تنتهج فكر الاقتصاد الحر الموجه مثل إنجلترا . وذلك من خلال عدة أسس ومبادئ^٢:

أ- إن التدخل في التغيير الديناميكي يجب متابعته بالدراسة والتحليل والتقييم للوقوف على أسباب وتأثير وحجم السلبات وتوجيه الفكر والتخطيط والقرار السياسي للتدخل الفعال .

ب- إن التغيير الديناميكي يجب أن يخضع لتدخل الحكومة لإحداث التوازن وخاصة الاجتماعي والاقتصادي والبيئي ، حتى لو تم بتغيير السياسات وتطويرها وإصدار التشريعات وتأسيس المؤسسات

ت- إن عملية إحداث التوازن في ديناميكية التغيير تخضع لمعايير وضوابط وأسس قياسية يتم حمايتها بالتشريعات والسياسات التنظيمية التخطيطية وذلك حفاظاً على مبدأ العدل الاجتماعي والحفاظ على البيئة والاتزان الأيكولوجي والتنمية والتطور العمراني .

ث- الاهتمام بالعلاقات العمرانية وإعاقه العمليات التنافسية لصالح النواحي الاجتماعية والبيئة الثقافية وخاصة في المدن القديمة ومواجهة العمليات التنافسية في الاستثمارات الصناعية في المدن القديمة

^١ - عصام مصطفى - مرجع سابق .

^٢ - عصام أحمد مصطفى - ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدينة المصرية - رسالة دكتوراة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ م .

والتعرف والاهتمام بالتحكم العمراني والمضاربة على الأراضي ، وكان من أهم التوجهات التطبيقية لهذه الأفكار هي المدن التوابع والامتداد خارج لندن ، ولكن هذه التوجهات لم تستطع التغلب على مشاكل ديناميكية التغير وسلباتها ولكن كانت النتائج عكس المتوقع فزاد جذب الاستثمارات إلى لندن باستمرار.

ج- مواجهة عمليات التغير الديناميكي لا تخضع لتدخل الفرد وقراراته ولكن تخضع للتدخل من الحكومة بطريقة غير مباشرة وتدخل القوى والمصالح والمؤسسات بطريقة مباشرة ولكن يستمر دور الحكومة في التحكم بواسطة التشريعات والأسس والمعدلات التخطيطية التي تفرض الالتزام بها واحترامها والمدرسة الإنجليزية معهودة بالمحافظة والالتزام الواقعي .

ح- التغير بقياس التغير الكمي وهي بذلك تقيس التغير وتتوقع المراحل التالية ولكن من حيث الشكل والمحتوى المادي .

خ- المجتمع مسئول عن التغيرات الديناميكية ومواجهة سلبياته بالمشاركة مع الحكومة .

د- إمكانية توجيه مسار التغير في اتجاهات مدروسة والتحكم في العلاقات .

٢. التجربة الإنجليزية في التحكم في عمران المناطق التاريخية

اعتمد التحكم في العمران في المناطق التاريخية في إنجلترا على قوانين التخطيط العمراني وتشريعات الحفاظ.

أ- تطور تشريعات الحفاظ في التجربة الإنجليزية

في عام ١٨٨٢م صدر تشريع The ancient monument protection والذي أعلن إجراءات حماية ٦٨ أثر تاريخي من عصور ما قبل التاريخ ، وقد صدرت مجموعة ملاحق تؤكد هذا التشريع. ففي عام ١٩٥٥م تم ضم مباني فترة العصور الوسطى تحت حماية السلطات المحلية أو الدولة . وفي أعوام ١٩١٣م، ١٩٣١م، ١٩٣٣م تم تأسيس مجموعة من اللجان الخاصة مسئولة عن الأعلان عن المباني التاريخية ذات الملكيات الخاصة ولها صلاحيات التحكم - بالتعاون مع الملاك - في إصدار تصاريح التعديل أو الهدم الخاصة بهذه المباني التاريخية . وقد أعطى تشريع عام ١٩٣٢م اختصاصات هائلة للسلطات المحلية مكنتها من تنفيذ مشروعات الحفاظ للمباني والمناطق التاريخية ومن نتائجه تطبيق حماية المباني التاريخية عن طريق Building reservation order وهو يمنع هدم المباني المعلن حمايتها بواسطة السلطات المحلية . ورغم أهمية هذا التشريع فإنه صدر وطبق في فترة لم تكن التجربة الإنجليزية قد أعدت قائمة بالمباني التاريخية المطلوب حمايتها والحفاظ عليها مما أدى إلى فقد العديد من المباني التاريخية . ومع بداية الأربعينات من القرن العشرين واندلاع الحرب العالمية الثانية فقدت إنجلترا العديد من مبانيها التاريخية ، وفي عام ١٩٤١م وبرغم ظروف الحرب فإنه تم تكوين سجل للمباني التاريخية والذي استخدم التصوير الفوتوغرافي الدقيق للمباني التاريخية المتوقع فقدها أو تأثرها بظروف الحرب . وفي عام ١٩٤٤م أضيفت مجموعة من التشريعات لزيادة فعالية تنفيذ إجراءات الحفاظ وهي :

- The historic buildings & ancient monuments act. 1953
- The local authorities (historic buildings)act . 1962
- The town & country planning act. 1971
- The town & country planning . 1977

وقد حددت هذه القوانين دور ووظائف أجهزه التخطيط على المستويين القومي والمحلي كالآتي:

ب- الأجهزة التخطيطية المسئولة عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى القومي

تنقسم هذه الأجهزة إلى سبعة أقسام يمكن توضيح وظائفها الأساسية كآلاتي:

١. **قسم البيئة لتنظيم وتوجيه استعمالات الأراضي**، حماية البيئة من التلوث وحماية المناطق الريفية .
٢. **قسم النقل** لتنظيم خطط النقل والمواصلات وتحديد السرعة على الطرق ، وضع الخطط العامة للنقل البحري وعلاقتها بمسارات الطرق ووضع الخطط العامة للسكك الحديدية وشبكة الطرق البرية .
٣. **قسم الصناعة** لوضع سياسة عامة للصناعات بما يتناسب وموارد الإقليم ، تحديد محاور النمو الصناعي على المستوى الإقليمي وعلاقتها بشبكة الطرق الإقليمية مع توفير الدعم الاقتصادي لها .
٤. **قسم التوظيف** لوضع خطط توزيع العمالة بما يتناسب مع موارد الأقاليم سواء صناعية أو زراعية أو حرفية أو تجارية أو غيرها .
٥. **قسم الزراعة والصيد والغذاء** لصحة وأمن وراحة المجتمع ودراسة احتياجاته الصحية والاجتماعية على المستويين القومي والإقليمي .
٦. **قسم الصحة والخدمة الاجتماعية** لصحة وأمن وراحة المجتمع ودراسة احتياجاته الصحية والاجتماعية على المستويين القومي والإقليمي .
٧. **قسم التعليم والعلوم** لتوفير الخدمات التعليمية على المستويين الإقليمي والمحلي وتوزيعها بما يتناسب مع الاحتياجات التعليمية للسكان

ت- الأجهزة التخطيطية المسؤولة عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى المحلي

لقد أعطى قانون الحكومات المحلية لسنة ١٩٧٤م. السلطة للحكومة المحلية لوضع خططها المحلية Local Plans دون تدخل من أجهزة التخطيط القومية وتتولى أجهزة التخطيط المحلية تجهيز هذه الخطط وعرضها للمشاركة الشعبية وهذه الأجهزة تتمثل في :

١. جهاز التخطيط على المستوى المحلي Country Council

ويقوم بإعداد المخططات الهيكلية Structure plans لمجموعة من المحليات أو المناطق Districts وله ثلاث وظائف أساسية هي : تفسير السياسات القومية الخاصة بالأقاليم في صورة تخطيط بيئي وطبيعي ، وضع الاقتراحات العامة للتنمية والاستعمالات وتحسين البيئة الطبيعية وخطط الطرق والمرور وتوفير هياكل وفرق عمل لمتابعة الخطط التفصيلية .

وهذه الأجهزة لها الدور الأكبر في العملية التخطيطية ولكل وحدة محلية خططها وبرامجها الخاصة بها ،وقد أعطى القانون لهذه الأجهزة السلطة والقوة لوضع خططها العمرانية واستراتيجيات حدودها الإدارية ومن حقها توزيع استعمالات الأراضي في إطار رفض الخطط الإقليمية إن وجدت .^١

ويتمثل الهيكل التنظيمي لهذا الجهاز في خمسة إدارات هي : إدارة المدن الجديدة ، إدارة تطوير وتجديد المدن القائمة ، إدارة تخطيط الطرق والمرور ، إدارة توزيع الصناعات واختيار الموقع وإدارة المتابعة والتحكم في التطور والنمو .

وعلى هذا نجد أن المناطق التاريخية تتبع إدارة تطوير وتجديد المدن القائمة وهي التي تقوم بوضع خطط التجديد والحفاظ على المناطق التراثية والعمل على تنفيذها وكذلك فإن التحكم في العمران يخضع لمراقبة نفس الإدارة والتي تعمل على التنفيذ تبعاً للمخططات الموضوعية .

٢ . جهاز التخطيط المسئول عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى التفصيلي

ويقوم هذا الجهاز بإعداد الخطط التفصيلية من خلال المخطط الهيكلي تشمل اختصاصاته كما يلي : إعداد السياسات التفصيلية للمخطط الهيكلي ، تطوير وتنمية السياسات والاقتراحات الخاصة بالمخطط الهيكلي وإعداد التقارير والمشروعات التفصيلية وعرضها للمشاركة العامة .

والهيكل التنظيمي لهذا الجهاز يتكون من ثلاثة إدارات وهي : إدارة الإسكان ، إدارة الامتداد والضواحي وإدارة البحوث والمسودات . وتقوم هذه الإدارات بإعداد الدراسات التفصيلية الخاصة بالمناطق التاريخية والتي تعمل على تطوير هذه المناطق والحفاظ عليها .

٢-١-٢-٢ التحكم الحر - تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

١ . تعريف التحكم الحر

وهو التحكم الذي يخضع لتوجيه المجالس المحلية أو مؤسسات التنمية العمرانية المحلية أو المركزية وهنا يقتصر التحكم على الأسس الفنية والمعدلات التخطيطية والتصميمية وتميز به الدول التي تنتهج فكر الاقتصاد الرأسمالي مثل الولايات المتحدة الأمريكية . إن المدرسة الأمريكية نشأت وتأثرت في كثير من المجالات بمذاهبها الفكرية مثل المذهب التقليدي والكلاسيكي ، ولقد كان اهتمام المدرسة الأمريكية في النصف الأول من القرن العشرين منصب على التغيرات الاجتماعية والأخلاقية والثقافية والتغيرات التي تصاحب العمران في نموه وتطوره ، وبعد الحرب العالمية الأولى بدأ يزيد تأثير التغيرات الاقتصادية على العالم والمجتمع الأمريكي وظهرت الأفكار عن التغيرات الحرة وإمكان تحكم الحكومة فيه حتى جاءت الحرب العالمية الثانية وبعدها بدأت المدرسة الأمريكية مرحلة جديدة وضح فيها تماماً تأثير الاتجاهات الأيديولوجية الرأسمالية على فكر المدرسة الأمريكية في مواجهة التغيرات الاقتصادية داخل المناطق السكنية ، وكان لزاماً على المدرسة الأمريكية التوافق مع الاتجاه الرأسمالي وخاصة بعد ظهور الأيديولوجية الاشتراكية الشيوعية كقوة عظمى وحيث أصبح الدور لقطبي الاتزان (الرأسمالي والاشتراكي) لتحقيق الاتزان العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين . وقد أدى ذلك إلى أن جميع المذاهب والاتجاهات والفكر الذي أثر على المدرسة الأمريكية بدأ في الانصهار في بوتقة الرأسمالية لتصبح للمدرسة الأمريكية مبادئ وأسس الديمقراطية . وبذلك فإن المبادئ والأسس التي صاغت لنا فكر المدرسة الأمريكية تتضح في الآتي :^١

^١ - عصام أحمد مصطفى - ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدينة المصرية - رسالة دكتوراة - مرجع سابق .

- أ- إن التغيرات داخل المناطق العمرانية تخضع للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية حسب الاحتياجات والإمكانيات .
- ب- آليات السوق في العرض والطلب هي التي تحدد العلاقات الاقتصادية في المجال العقاري (الأراضي والمساكن) .
- ت- إمكانية تدخل الحكومة بطريقة غير مباشرة لتحقيق التوازن الاجتماعي الاقتصادي وبحيث لا يؤثر على القدرات التنافسية لقوى على حساب أخرى .
- ث- الاتزان العمراني يتم بواسطة آليات العرض والطلب ودور الدولة في تحقيق العدل الاجتماعي والتغيرات الحرة مطلباً أيديولوجياً له بعد سياسي .
- ج- العلاقات التنافسية على الموارد العمرانية خاضعة لآليات السوق واتزان هذه العلاقات بواسطة العرض والطلب والاحتياجات والإمكانيات هي أكبر ضمان لعمليات الضبط والتحكم واتزان التغير .
- ح- التدخل بالطرق المباشرة بالدعم والتمويل يكون في حدود الخدمات التعليمية حتي الثانوية والتأمين الصحي للمواطن الأمريكي والضمان الاجتماعي ضد الشيخوخة والبطالة وإعالة الأولاد الغير شرعيين وفاقدى الأهلية ويتأتى ذلك بمسئولية الحكومة والجمعيات الأهلية في تدبير الموارد والحكومة في فرض الضرائب وذلك حفاظاً على المجتمع وأمنه الاجتماعي تجاه الأهداف المحلية القومية .
- خ- إستخدام أساليب الضبط والتحكم الشرعية بالقوانين والتشريعات لحماية المصالح والأهداف الرأسمالية وحماية العلاقات الاقتصادية والأمن القومي .

٢. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في التحكم في عمران المناطق التاريخية

لقد كان التحكم في التنمية العمرانية مرفوضاً في المجتمع الأمريكي قبل القرن ١٩ حيث غلبت الملكية الخاصة الفردية على كل القيم الجماعية أو الاجتماعية وبدأت المتطلبات الأمنية والصحية والتعليمية تأخذ أهميتها الاجتماعية في منتصف القرن التاسع عشر وبهذا أصبحت المتطلبات الاجتماعية هي الموجهة للتنمية العمرانية في صورة لوائح الأمن والحريق والمياه والصرف والنقل والمواصلات .

أ- تطور تشريعات الحفاظ في التجربة الأمريكية

ظهرت اللوائح المنظمة لمشروعات الإسكان وتخصيص المناطق وقد ظهر أول قانون لتنظيم المواقع في نيويورك عام ١٩١٦ كنتيجة مباشرة لأساليب البناء غير المنتظمة والذي ظهرت بسببها أعداداً من المباني المرتفعة التي حجبت الشمس والهواء عن الأراضي المجاورة لها مما أفقدها قيمتها العقارية وظهرت تنظيمات تحدد شكل المدينة بشبكة الطرق المتعامدة يتم في إطارها التنمية العمرانية باستعمالات الأراضي المحددة مسبقاً مما جعل هناك تضارباً في أسعار الأراضي . وظهرت أيضاً آثار تقسيم المدينة إلى بلديات مستقلة أحلت بأسلوب التكامل والتنسيق بين عناصرها الكلية الأمر الذي أدى إلى وضع برنامج يهدف إلى تنسيق اللوائح والنظم مثل لجان الفنون الجميلة ولجان التاريخ والآثار وبدأ الاهتمام بالحفاظ على التراث وما يحوى من مبان ومناطق تاريخية ذات قيمة معمارية واعتبرت التاريخ مصدراً للعلم والثقافة وتعاملت معه كتراث تملكه الأجيال المتعاقبة.

لقد أنتج الاتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية نظام تشريعي مميز يتيح لحكومات الولايات المتحدة المختلفة إصدار قوانينها الخاصة مما يؤدي إلى اعتبار التجربة الأمريكية تحوى مجموعة من التجارب الأصغر مما يضيف شخصية مميزة لكل منها، وفي الكثير من الحالات تتوافق القوانين الفيدرالية مع قوانين الولايات الخاصة. وفي العديد من الحالات تقوم الأجهزة الفيدرالية بتوجيه السلطات المحلية للتصرف في حالات الحفاظ لتحقيق أهداف محددة وتمنح في سبيل ذلك تمويل قومي. إن آلية الحفاظ في التجربة الأمريكية تعتمد على التداخل بين أكثر من مستوى هم المستوى الفيدرالي، مستوى الولاية، مستوى المدينة، مما أنتج تباينات عديدة في التعامل مع الحفاظ على المباني. ولقد أنتجت التجربة الأمريكية أمثلة ناجحة لتجارب الحفاظ على مستوى المدن، وتعتبر مدينة نيويورك مثال يوضح ذلك فلقد أصبحت هذه المدينة أحد التجارب الرائدة في إرساء نظام للحفاظ ونجحت في أن تكون نموذجاً تشريعياً يجتدي به على مستوى مدن القارة الأمريكية.

ويعتمد النظام الفيدرالي في مجال التشريعات للحفاظ على المباني على مجموعة من القوانين منها:

- The national historic preservation act .1966
- Executive order (president Nixon)1971
- The national environmental policy act.1969
- The historical archaeological data preservation act.1974
- The housing &community development act.1974
- The land &water conservation act. 1976
- The tax reform act.1976

ب- الأجهزة التخطيطية المسئولة عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى القومي

وتشمل ثلاثة أقسام كآتي:

١- **قسم الإسكان والتنمية العمرانية** لوضع سياسة عامة قومية لمشروعات الإسكان والتطور

الحضري من خلال أهداف اقتصادية واجتماعية.

٢- **قسم النقل** لوضع خطط الطرق القومية التي تربط الأقاليم وبعضها وكذلك خطوط السكك

الحديدية وعلاقتها بالمطارات والموانئ.

٣- **قسم الصحة والخدمات الإنسانية والطاقة** لتوفير الخدمات الصحية على المستوى الإقليمي وتنظيم

الحركة التجارية بين الأقاليم لتحقيق تكامل اجتماعي واقتصادي وحماية البيئة من التلوث واختيار

المواقع المناسبة للمشروعات التي تضر بالبيئة. وتتبع هذه الأجهزة وكالات تخطيط تعمل على

المستوى الإقليمي على تنفيذ هذه الخطط وتوفير الدعم المالي لها.

ت- الأجهزة التخطيطية المسئولة عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى المحلي

وتشمل ثلاث مستويات للتخطيط هي:

١- **تخطيط الولاية State planning**

تنتقل مسئولية التخطيط عند هذا المستوى إلى حكومة الولاية ويقوم جهاز تخطيط الولاية بوضع خطة

الولاية لمجموعة من البلديات وتسمى هذه الخطة Comprehensive plan ويشمل شبكات الطرق

والمواصلات الداخلية وعلاقتها بالطرق الإقليمية وشبكات المرافق وتوزيع الخدمات العامة والترفيهية

ومحاور النمو العمراني وتحديد أماكن المدن الجديدة والمناطق الصناعية.

٢- **تخطيط البلدية Municipal planning**

وهو مسئولية جهاز التخطيط على مستوى البلدية ويقع على عاتقه مسئولية كبيرة في العملية التخطيطية في الولايات المتحدة. فهو المسئول عن إعداد الخطة العمرانية الرئيسية للبلدية Master plan وهي خطة الاستعمالات على المدى القريب للنمو العمراني لفترة لا تزيد عن ٥ سنوات مع مراجعة هذه الخطة كل عام. وللبلديات سلطة قوية في وضع خطط الإسكان ومراكز المدن والخدمات والنمو العمراني في الضواحي أو المدن الجديدة وتطوير المناطق القائمة الحضرية والريفية والحفاظ على المناطق التاريخية والأثرية وخطط البلدية، وتعتبر ملزمة لمجموعة من المحليات (الأحياء Districts) وهي تتبع البلدية إدارياً. وللبلدية الحق في متابعة ومراجعة الخطط التفصيلية وإدارة وتنفيذ المشروعات .

٣- تخطيط المجموعات السكنية Community Planning

هي مسئولية جهاز التخطيط على المستوى التفصيلي أو مستوى المجموعات السكنية ويتم في هذا المستوى إعداد الخطط التفصيلية للمجموعات السكنية ومراكز المدن والخدمات والطرق الداخلية وانتظار السيارات ومسارات المشاة وكل ما يتعلق بالأمور التفصيلية وتؤدي وكالات التخطيط الخاصة دوراً هاماً في ذلك المستوى وخاصة في مناطق الامتدادات الجديدة .

٢-١-٣ التحكم المطلق المقيد - تجربة الاتحاد السوفيتي السابق

١. تعريف التحكم المطلق المقيد

وهو تحكم مطلق شامل ومقيد لكل جوانب العمران والتنمية وتميز به الدول التي تتخذ الفكر الاشتراكي في سياستها مثل الصين والاتحاد السوفيتي السابق. وهذه المدرسة منبثقة ومتوافقة مع الماركسية والإطار النظري الذي يوجههم في التغيير الاجتماعي والتغير الحضري هو المادة التاريخية وهذا يتم وفقاً لمبادئ الماركسية بوجه عام . وأسس الاتجاه مبني على بعض الافتراضات^١.

الافتراض الأول إن التغيير في السكان وخصائصهم وانتشار المدن والتغير الذي تواجهه بالإضافة إلى نمو المدن وظيفياً أدى إلى :

- أ- دفع النظم إلى اتخاذ إجراءات عملية في مواجهة التغير وديناميكيته .
- ب- دراسة عملية تجريبية لمحاولة معرفة ميكانيزمات العمليات المتفاعلة التي تحدث في المدينة ؟.
- ت- البحث الاجتماعي المركز (دراسة تأثير السكان وأنواعهم حسب الفئات والطوائف والاختلاف الإقليمي والانتماءات المختلفة بسبب الهجرات الداخلية وتأثيرها على مشاكل المدينة والتأقلم والانتماء القومي وأدخلت أسس تخطيط المدن من أجل الدراسات المقارنة .

الافتراض الثاني فمفاده أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والظواهر المنبثقة عن التغيرات في النهاية تؤدي إلى شكل أو نسق معقد له بناء ثابت ومركب، والطبيعة الأساسية لهذه الأنساق المعقدة والمركبة هي أنها لا تتغير بتغير عامل واحد مستقل عن العوامل الأخرى ، أنها من حيث طبيعتها دينامية و مترابطة داخلياً .

أما الافتراض الثالث فإنه نتيجة لأن المدينة الحديثة أصبحت ظاهرة معقدة لدرجة أصبحت من المستحيل عملياً دراسة كل وجوهها بشكل عام لذلك فلا بد أن يكون القرار على المستوى المنهجي أي أن العوامل يتم إختيارها للاستقصاء العلمي، أي الأشكال مناسبة للنماذج التي نفكر من خلالها (أو الأنماط) .

^١ - عصام أحمد مصطفى - ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدينة المصرية - رسالة دكتوراة - مرجع سابق .

٢. تجربة الاتحاد السوفيتي السابق حتى ١٩٩٠م في التحكم في عمران المناطق التاريخية

منذ أن تولت هيئة التخطيط العمراني المركزي City Soviet مسئولية التخطيط في منتصف الخمسينات بدأت في مشاورات لتحديد مهام الهيئات القائمة بالعملية التخطيطية وتحديد مسئولياتها وقد تحددت تلك المهام في بداية الستينيات، وما يزال هذا النظام مطبق في هذه البلاد حتى بعد انحلال الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى اتحاد جمهوريات أو دول الكومنولث وانفصال بعض الجمهوريات الأخرى. وتتفاوت الأجهزة المتخصصة المسؤولة عن التحكم في العمران حسب المستوى سواء القومي أو المحلي .

أ- الأجهزة التخطيطية المسؤولة عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى القومي

وتتمثل في المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني ومن أهم مسئولياته وضع الخطط والأهداف القومية ويتم من خلاله تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكافة أنحاء الامتدادات الصناعية الكبرى تبعاً للخطة الخمسية الموضوعية. وتتمثل أيضاً في هيئة التخطيط العمراني المركزي والتي من أهم مسئولياتها وضع التخطيط الإقليمي وفيه يتم ترجمة الخطط الاقتصادية والاجتماعية إلى سياسات عمرانية ملزمة لكافة الجمهوريات وتقوم بوضع المخطط الإقليمي لعلاقة الجمهوريات من حيث شبكة الطرق والسكك الحديدية والصرف الصحي وتنظيم حركة وانتقالات السكان بين المدن وبعضها والمدن والقرى ويتبعها إدارة التخطيط وإدارة الإسكان والبناء، وإدارة الطرق والمواصلات وإدارة الأعمال الهندسية المدنية وإدارة التمويل والمتابعة .

ب- الأجهزة التخطيطية المسؤولة عن التحكم في عمران المناطق التاريخية على المستوى المحلي

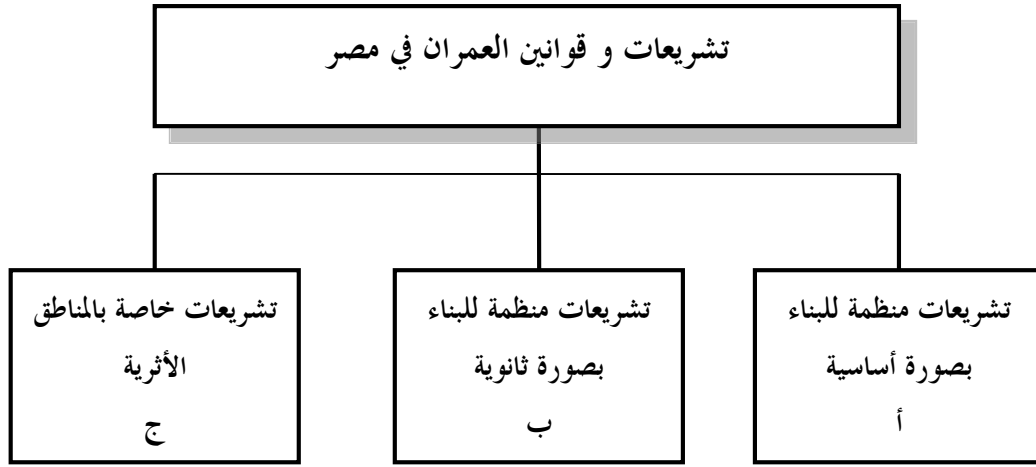
وتتمثل في ثلاث جهات الأولى هيئة التخطيط العمراني وهي مسؤولة عن وضع خطط الجمهوريات لفترة تخطيطية ٢٥ عاماً تراجع كل خمسة سنوات وتشمل خطة استعمالات الأراضي وأماكن نمو المدن الجديدة والصناعات التي ستقوم عليها تلك المدن كذلك محاور الطرق الرئيسية وشبكات السكك الحديدية ووضع أسس تطوير المناطق القائمة والتاريخية لتلتزم بما حكومات الجمهوريات. والجهة الثانية هي لجنة التخطيط العمراني التابعة لحكومات الجمهوريات ومسئوليتها تخطيط المقاطعات District planning والأحياء مع الالتزام بالخطة العامة وتشمل خطط الطرق الداخلية وتوزيع الخدمات وتطوير المناطق القائمة والتاريخية ونمو الضواحي الجديدة والخطط التفصيلية للمناطق الصناعية . أما الجهة الثالثة فهي لجنة التخطيط المدنية التابعة لحكومات الجمهوريات فهي مسؤولة عن وضع الخطط التفصيلية للمناطق السكنية وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية وباقي الخدمات ، وتتبع لجنة التخطيط المدنية اللجان الآتية : لجنة الإسكان ، المراكز الشعبية . وتقوم هذه اللجان برفع تقارير سنوية إلى لجنة تخطيط الجمهوريات تشمل مراحل التنفيذ للخطط الخمسية والمشاكل التي تظهر أثناء التنفيذ .

٢-٢-٢ أساليب التحكم في عمران المناطق التاريخية في مصر

سوف نتناول أساليب التحكم من خلال التشريعات والقوانين الحاكمة للعمران في المناطق التاريخية في مصر والنظام الإداري والمؤسسي بما ثم مصادر التمويل في المشروعات الخاصة بالمناطق التاريخية في مصر.

١-٢-٢-٢ التشريعات والقوانين الحاكمة للعمران في المناطق التاريخية في مصر

التشريعات هي المحرك الحقيقي للعملية التخطيطية والمنظمة لعملية التنمية والتحكم في النمو العمراني فهي التي تحدد أحكامها وأسس تناولها وإعدادها كما تحدد حقوق وواجبات المجتمع قبلها سواء الأفراد أو الأجهزة القائمة عليها وكلما تعمقت التشريعات لتصل إلى أدق التفاصيل في العملية التخطيطية زاد إحكام تنفيذها. والتشريعات ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة للتحكم في العمران وهي لذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكفاءة الأجهزة القادرة على تطبيق هذه التشريعات وتنفيذها .



شكل (٢٥) أنواع القوانين والتشريعات في مصر

أ- تشريعات واشتراطات تتعرض للعمران بصورة أساسية

١. قوانين وتشريعات لتنظيم عملية البناء والتخطيط العمراني وتعديلاتها. (القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية). وسوف نتناول هذين القانونين. - يمكن الرجوع للتفاصيل في ملحق (١) بالدراسة .

٢. القرارات الخاصة بالعمران

- قرارات نائب الحاكم العسكري
- قرارات رئيس الوزراء
- قرارات وزارية
- قرارات المحافظين
- الشروط البنائية الخاصة بالتقسيم المعتمدة

ب- تشريعات واشتراطات تتعرض للعمران بصورة ثانوية

- | | |
|---------------------------------|-------------------------|
| ١- قوانين الحكم المحلي | ٦- الطيران المدني |
| ٢- العلاقة بين المالك والمستأجر | ٧- الدفاع المدني |
| ٣- حماية الرقعة الزراعية | ٨- الري والأشغال العامة |
| ٤- قانون البيئة | ٩- النقل والطرق |
| ٥- القانون المدني | ١٠- السياحة |

ت- القوانين والتشريعات التي صدرت للحفاظ على الآثار والمناطق الأثرية

١. القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بشأن حماية الآثار

وهو القانون المعمول به حالياً ولقد ركز هذا القانون على الآثار وما يهمننا فيه هو تحديده بأن الهيئة العامة للآثار هي المنوط بها حصر وتسجيل الآثار الثابتة والمنقولة في سجلاتها وأن تعد الهيئة تسجيلاً للبيانات البيئية والعمرانية والعوامل المؤثرة على كل موقع أثري كما تتولى الحفاظ على المواقع والمناطق الأثرية وحراستها وأن الهيئة هي المسؤولة الوحيدة عن أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة وتحمل وزارة الأوقاف نفقات ترميم المباني والعقارات التي تملكها. ولقد أقر القانون ضرورة الرجوع إلى الهيئة عند طلب الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للآثار داخل المناطق المأهولة كما ألزم الجهة المختصة (المخليات والأحياء) أن تضمن الشروط التي ترى أنها تكفل إقامة المبنى على وجه ملائم لا يطغى على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرماً مناسباً مع مراعاة المحيط الأثري والتاريخي والمواصفات التي تضمن حمايته. كما أقر الرجوع للهيئة عند اعتماد مشروعات التخطيط للمناطق التي تقع بها الآثار والمباني التاريخية كما لا يجوز التنفيذ أو التوسع أو التعديل إلا بموافقة الهيئة كتابة على ذلك. وعلى هذا نجد أن القانون لم يحدد الأسس والاشتراطات البنائية التي يجب الالتزام بها عند طلب الترخيص في المنطقة التاريخية كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الالتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التاريخية بالإضافة إلى كونه أساساً لم يحدد الأسس الفنية التي يجب الالتزام بها عند الصيانة والترميم للمباني الأثرية ولم يحدد الشروط الخاصة بالمباني المستجدة بالمنطقة التاريخية ولم يأخذ في اعتباره المدن التاريخية والإطارات الإقليمية والقومية ذات الخلفيات التاريخية ولم يعمل على تصنيفها وتسجيلها فلم يتعدى التسجيل الأثر نفسه وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة بالآثار والتدهور العمراني بالمنطقة. وهذا ناتج من أن معظم التشريعات المصرية تعتمد على وضع إطار عام وخطوط عريضة والابتعاد عن التفاصيل الفنية وأساليب التطبيق والتنفيذ. - يمكن الرجوع لمواد القانون بالملحق (١) بالدراسة.

٢. القرارات الخاصة بالمناطق التاريخية والأثرية

بالإضافة إلى القوانين السابقة هناك عدة قرارات خاصة بالمناطق الأثرية نذكر منها :

- قرار وزير الثقافة ٩٠/٢٥٠ بتحديد ارتفاعات المباني بالمناطق التاريخية .
- قرار رئيس ٩٠/١٠٥٥ اللجنة العليا لمشروعات تجديد أحياء القاهرة التاريخية .
- قرار وزير التعمير ٩٠/٥٠١ بتشكيل الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية .
- أمر رئيس الوزراء ٩٨/١٣٥٢ بتشكيل لجنة لدراسة تطوير القاهرة التاريخية .
- أمر رئيس الوزراء ٩٨/١٣٥٣ لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع تطوير القاهرة التاريخية .
- قرار محافظ القاهرة ٩٩/٤٥٧ في شأن المناطق التاريخية بمدينة القاهرة .
- قرار وزير الإسكان ١٩٧٤/٢١٤ في شأن تنظيم البناء بالقاهرة الإسلامية .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية طبقاً لأحدث التعديلات .

٢-٢-٢-٢ النظام الإداري والمؤسسي في مصر^١

يعد نظام الإدارة بمصر واحداً من أقدم النظم إذ يمكن إرجاعه إلى إنشاء المديرية عام ١٨٨٣م في ظل الاحتلال البريطاني ومع تطور هذا النظام اتخذ تدريجياً شكلاً أقرب إلى الأسلوب الفرنسي في الإدارة المحلية ، والذي يقوم على تنظيم المشرع لاختصاص الهيئات المحلية بقواعد عامة وإخضاع نشاطها لرقابة واسعة المدى من جانب الحكومة المركزية وبالتالي تحقيق قدر من وحدة الأسلوب في إدارة المرافق العامة في جميع الوحدات المحلية على خلاف الأسلوب الإنجليزي الذي يجد من الرقابة ، اكتفاءً برقابة البرلمان والقضاء ويتيح تعدداً لأنماط إدارة الهيئات والمرافق الإقليمية . أيوجد في أي نظام للإدارة سلطتين رئيسيتين : الأولى هي السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة العامة والتنسيق بين جميع الوحدات أما الثانية هي الإدارة التنفيذية التي تتجمع فيها أنشطة التنمية و أفراد جهاز الخدمة العامة . بل أنه في تركيب السلطة التنفيذية ذاتها توجد إدارة رياضية أكثر اهتماماً برسم السياسة وخاصة السياسة العامة أيضاً للتنسيق بين جميع الوحدات التي تكون التنظيم ، وإدارة تنفيذية معينة بتطبيق تلك السياسات مباشرة في الحياة العامة اليومية .^٢ - يمكن الرجوع إلى تفاصيل النظام الإداري والمؤسسي في مصر بالملحق (١) بالدراسة .

٢-٢-٢-٣ مصادر التمويل في المشروعات الخاصة بالمناطق التاريخية في مصر

يصعب توفير التمويل اللازم لصيانة وحماية المباني والمناطق التاريخية بالكامل من الأموال العامة للدولة ويوجد اتجاهان للدعم الحكومي للمباني والمناطق التاريخية هما :

١. دعم أعمال الحفاظ والصيانة والتطوير بنسبة مئوية من إجمالي التكلفة للهيكل الرئيسي للمباني الأثرية وأعمال البنية الأساسية وأتوية المشروعات المقترحة بالمناطق التاريخية وهذا يساعد على صيانتها وتطويرها والبدء في التنفيذ لأكثر عدد من المشروعات بهدف تطوير المناطق التاريخية .
 ٢. الصيانة الكاملة والترميم والتطوير لعدد قليل من المباني الأثرية الهامة والمصنفة من الدرجة الأولى وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ بعض المشروعات الصغيرة بالكامل للتطوير والحفاظ على المنطقة التاريخية وإشراك القطاع الخاص في ترميم وصيانة المباني المصنفة من الدرجة الثانية والاستثمار في باقي المشروعات . وتعتبر مصر من دول الاتجاه الثاني إلا إنه تغيب فيها استثمارات القطاع الخاص في هذا الاتجاه ويمكن تحديد أهم مصادر التمويل في مصر في الآتي :
- أ- ميزانية هيئة الآثار المصرية الموجهة لترميم المباني التاريخية والأثرية .
 - ب- ميزانية هيئة الأوقاف والتي توجه لترميم وصيانة المباني التابعة لها .
 - ج- ميزانية الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية .
 - د- الميزانيات المحدودة لبعض الأعمال الخاصة مثل الخدمات العامة والبنية الأساسية من الوزارات المعنية .

^١ - رأفت عبد العزيز شمس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢م .

^١ - رأفت عبد العزيز شمس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢م .

^٢ - دمोक ، مارينثال وآخرون - الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم البرلسي - القاهرة - مؤسسة الحلبي ١٩٦١م .

س- المعونات الدولية (مثل المعونات الدولية المباشرة -اليونسكو- المنظمات العربية - الأعاخان).

٢-٢-٣ مقارنة وتحليل عوامل السيطرة والتحكم في النماذج العالمية وفي مصر جدول رقم (١)

ويمكن عمل مقارنة بين عوامل السيطرة والتحكم في العالم وفي مصر من حيث نوعية التحكم والسيطرة ، مستوى التحكم ومداه، عوامل الضبط والتحكم ، الجانب التشريعي و الجوانب الإدارية والتنظيمية لنسبته أن نرى الوضع المصري كما هو عليه للوصول به لأفضل الوسائل لأصلاحه بما يتناسب مع مجتمعنا .
فبالنسبة لنوعية التحكم والسيطرة نجد أنه يحكمها العامل الاقتصادي في التجربة الأمريكية والعوامل البيئية والاجتماعية في التجربة الإنجليزية والعوامل البيئية والاجتماعية الاقتصادية في التجربة الروسية بينما في التجربة المصرية يغيب الفكر والاتجاه التخطيطي في المدن القائمة ويحكم الجانب الاجتماعي الاقتصادي الفكر في المدن الجديدة .

أما بالنسبة لمستوى التحكم نجد إطار قومي عام قابل للتغيير على المستوى الإقليمي والمحلي في ظل القوى الاقتصادية بالنموذج الأمريكي ولكنه مركزي محكم في التجربة الإنجليزية والروسية مع وجود لا مركزية في التنفيذ في كلاً منهم أما في التجربة المصرية فنجده مركزي ضعيف مع غياب دور المستويات الإقليمية والمحلية .

أما عن مدى التحكم والسيطرة فنجده تابع لرغبات وحقوق الأفراد في النموذج الأمريكي وشبه مطلق بالنموذج الإنجليزي وتحكم مطلق في مركزية التخطيط وعدم مركزية التنفيذ في النموذج الروسي أما في التجربة المصرية تحكم مركزي مع انتهاك صريح لنظم وأساليب التحكم الحكومي وعدم جدية التخطيط والتنفيذ .

أما عن عوامل الضبط والتحكم الواجب توافرها والتي تتمثل في العوامل التخطيطية والتصميمية والسياسات المختلفة فتتواجد في النماذج العالمية على كل المستويات بصرف النظر عن مركزيتها أو عدم مركزيتها لكنها في مصر تتواجد على المستويات العليا المركزية مع قصور المستويات الإقليمية والتفصيلية وغياب الجانب التطبيقي والتنفيذي .

أما عن الجانب التشريعي فيوجد بالتجار العالمية إطار عام وأساليب تنفيذ بشرح مستفيض مع اقتراح الهياكل التنظيمية والإدارية التي تعمل على التنفيذ مع وجود أساليب وطرق التنفيذ وقد تضع الخليات تفصيلات إشرافها البنائية الخاصة بها والتي تعمل على تنفيذها أما في مصر فالجانب التشريعي لا يتعدى أن يكون إطار عام يشتمل على قوانين كثيرة ومتداخلة وبها قصور شديد في جزئياتها التفصيلية. مما يجعل القانون عرضة للتأويل والتفسيرات المختلفة وتجعل منه وسيلة سلبية تضر أكثر مما تفيد في مجالها وكذلك يوجد قصور أيضاً في التطبيق والانتهاك الواضح لتنفيذ التشريعات والقوانين .

وعلى هذا يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات وخاصة تلك المسؤولة عن الآثار والمناطق التاريخية والنظر إليها بصورة أكثر شمولاً لتشمل تحديد الإطار العام خاصة للمدن والمناطق التاريخية التي تحتويها وتعمل على تسجيل كل ما بها من آثار ونسيج عمراني وطابع معماري وعناصر معمارية مميزة وعلاقتها بالعناصر والبيئة المحيطة والخصائص والعلاقات الاجتماعية والتراثية المميزة لهذه المدن او المناطق بالإضافة إلى الاشتراطات العامة

للبناء أو التخطيط بهذه المناطق التاريخية واشتراطات خاصة بكل مدينة إن أمكن أو تكليف المحليات بإعداد هذه الاشتراطات.

أما عن الجوانب الإدارية والتنظيمية فتوجد بالنماذج العالمية على كل المستويات وتؤدي دورها بكفاءة تامة، وهي أساس الفجوة بين المجتمعات المتقدمة والنامية ففي مصر فهي ضعيفة في حجمها قاصرة في كفاءتها بل قد يغيب دورها في إعداد وتنفيذ المشروعات المختلفة وخاصة على المستويات الإقليمية والمحلية والتفصيلية . وبالنظر إلى النظام الإداري في مصر نجد ان المناطق التاريخية بكل ما تحتويه تخضع لجهات عديدة من الناحية الإدارية والتنظيمية فالمباني الأثرية (من منازل وأسوار ومدارس ومعابد وجبانات وأسبلة الخ ...) تقوم بالأشراف عليها هيئة الآثار أما المساجد الأثرية تخضع للآثار والأوقاف معاً والمناطق التاريخية في المدن ككل تخضع للأحياء المسئولة عنها إدارياً هذا بالإضافة إلى تبعيتها لوزارة الإسكان والتعمير وهيئة التخطيط العمراني التابعة لها ووزارة الثقافة ووزارة السياحة فضلاً عن مختلف الهيئات التعليمية والصحية والاجتماعية والخدمات الأساسية والمهنية والمشروعات الصناعية والتجارية وغيرها ...

ونعطي مثلاً على ذلك بالمنطقة التاريخية الواقعة في قلب القاهرة - والتي سيرد ذكرها بالتفصيل في هذه الدراسة - فهذه المنطقة تابعة إدارياً لستة أحياء هي الجمالية والدرب الأحمر وجزء من الموسكي وجزء من باب الشعرية والخليفة والسيدة زينب بالإضافة إلى تبعيتها إلى الجهات العامة كوزارة الأوقاف والسياحة والإسكان والتعمير والثقافة كما تشمل أيضاً هيئة التخطيط العمراني التابعة لوزارة الإسكان هذا فضلاً عن مختلف الهيئات التعليمية والصحية والاجتماعية والخدمات الأساسية والمهنية والمشروعات الصناعية والتجارية وغيرها ... وقد رأت الدراسات المختلفة وأهمها دراستي اليونسكو والمكتب العربي في بداية الثمانينات أهمية إنشاء هيئة خاصة لكل منطقة من المناطق التاريخية الهامة في مختلف المحافظات وخاصة المناطق التاريخية بالقاهرة كبداية على أن تتبع هذه الهيئة المحافظة التي تقع بداخلها المنطقة التاريخية ولم ينفذ هذا الاقتراح إلا بعد إعداد هيئة التخطيط العمراني دراسة خاصة بإعادة تأهيل المنطقة التاريخية بالقاهرة . وتم استصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٩٠م بتشكيل لجنة عليا تتولى مهام تجديد وإحياء القاهرة الإسلامية قامت بموجبه وزارة التعمير بإنشاء الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية بالقرار رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠م .

التجربة وجه المقارنة	التحكم المطلق التجربة الروسية	التحكم الحر التجربة الأمريكية	التحكم الموجه التجربة الإنجليزية	تقييم لسياسات التحكم في مصر
نوعية التحكم	اجتهاد اعمى اقتصادي بيئي	اقتصادي	بيئي اجتماعي	غياب الاتجاهات التخطيطية بالمدينة القديمة وبالمدينة الجديدة
مستويات التحكم	- محكم مركزي عند التخطيط - محلي عند التنفيذ	- تحكم اقتصادي في ظل تأثير القوى الاقتصادية - تحكم محلي ذاتي .	- محكم ورسمي . - مركزي - محلي	- تحكم مركزي ضعيف . - غياب المبدأ توى الأقليمي والمحلي رغم صدور القانون بأهميتها (٣)
مدى التحكم والسيطرة	تحكم مطلق من مركزى بالرغم من المركزية والمحلية في التنفيذ .	تحكم وسيطرة تابعة لرغبات وحقوق الأفراد وحريةهم في الاعتراض .	- سيطرة شبه مطلقة - انعدام المخططات - تنفيذ المخططات والتزام قانوني على المستويات المختلفة .	- تحكم مركزي وانتهك انظمه اذا التحكم - عدم جدية التخطيط والتنفيذ .
عوامل الضبط والتحكم في العمران	عوامل تخطيطية وتصميمية	- السياسات العامة - الخطط للولايات - الخطط للبلدان - الخطط التفصيلية .	- السياسات العاقبة والقومية - السياسات الإقليمية - الخطط التفصيلية .	- الخطط الاقتصادية للدولة . - بعض المخططات الإقليمية ومخططات بعض المدن
	جوانب تشريعية	- القوانين والأنظمة للعمارة والبناء - القوانين والأنظمة للمباني - القوانين والأنظمة الإدارية والتنظيمية على كل المستويات .	- القوانين والأنظمة للمباني والبناء - القوانين والأنظمة الإدارية والتنظيمية على كل المستويات .	- إقرار قانون ١٩٨٣ م . - لائحة مطلقه في تطبيق هذا القانون وانتهاك واضح له .
	جوانب إدارية وتنظيمية	- هيكل تنظيمي وإداري للمباني والبناء - القوانين والأنظمة للمباني والبناء - القوانين والأنظمة الإدارية والتنظيمية على كل المستويات .	- هيكل تنظيمي وإداري للمباني والبناء - القوانين والأنظمة للمباني والبناء - القوانين والأنظمة الإدارية والتنظيمية على كل المستويات .	- غياب الهيكل التنظيمي والإداري للمباني والبناء - القوانين والأنظمة للمباني والبناء - القوانين والأنظمة الإدارية والتنظيمية على كل المستويات .

مقدمة

يعد التراث الثقافي والتراث الطبيعي من بين الممتلكات التي لا تقدر بثمن وغير القابلة للتعويض لا على مستوى الدول فرادى فحسب بل ولل بشرية جمعاء ، وضياح أي من هذه الممتلكات الثمينة بالتلف أو الاندثار يشكل خسارة لتراث شعوب العالم أجمع . ويتميز بعض هذه الممتلكات بنوعية تضيي عليها قيمة عالمية استثنائية مما يجعلها حديرة بحماية خاصة من المخاطر المتزايدة التي تتعرض لها .

٢-٣-١ المنظمات والجهات الدولية في مجال التراث العالمي^١

٢-٣-١-١ منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم

United nations educational, scientific and cultural organization (UNESCO)
أنشئت عام ١٩٦٤م وهدفها الأساسي الحماية والحفاظ على التراث الإنساني من الأعمال الفنية والكتب التذكارية والآثار ذات الأهمية التاريخية أو العلمية .

٢-٣-١-٢ المجلس الدولي للآثار والمواقع

International council of monuments and sites (ICOMOS)

أنشئ عام ١٩٦٥م من قبل اليونسكو وهي منظمة غير حكومية وهدفها الأساسي تنمية المقاييس اللازمة لإدارة التراث العالمي وموقعها الرئيسي في فرنسا .

٢-٣-١-٣ المركز الدولي لدراسة صون وترميم الآثار

International center for conservation and restoration of monuments (ICCROM)

أنشئ عام ١٩٥٩م وهي منظمة غير حكومية وهدفها التدريب والتوعية في مجال الحفاظ والترميم ويتعاون مع اليونسكو في كافة المجالات وموقعه في روما .

٢-٣-٢ الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإعلانات العالمية

٢-٣-٢-١ الاتفاقيات

تعقد بين دولتين أو أكثر كتابة وتخضع للقانون الدولي ولذا فهي ملزمة .

٢-٣-٢-٢ المواثيق الدولية

تطلق على الاتفاقيات ذات الأهمية الخاصة وهي قد تكون ملزمة أو غير ملزمة .

٢-٣-٢-٣ الإعلان

تصدره بعض الدول لإخطار دول أخرى بنشوء حالة قانونية جديدة كتنفيذ إقليمي أو لتغيير نظام ما فيها .

٢-٣-٣ معايير التسجيل بقائمة التراث العالمي^٢

١. أن تبرز نموذج أصلي نادر لعبقرية النشاط الإنساني .

^١ - د. جلال عبادة نموذج منهجي لتوثيق وتحليل التراث العمراني الإسلامي - بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية -

١٩٩٦م .

٢- اليونسكو - اللجنة الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي - مبادئ توجيهية لتطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي - مارس ١٩٩٩م .

٢. أن تعرض تمثيل صادق للنشاط الإنساني في أحد الأقاليم أو الفترات التاريخية أو تطورها في مجال العمارة أو التكنولوجيا أو الفنون الأثرية أو تنسيق المواقع .
٣. أن تمثل شهادة متميزة ومتفوقة للتقاليد الثقافية لحضارة حية أو تلاشت .
٤. أن تكون نموذج حي لنمط من المباني أو المنشآت أو المواقع والذي يعتبر تمثيلاً لمراحل هامة في التاريخ الإنساني .
٥. أن تكون مثلاً متفوقاً للمستوطنات البشرية الإنسانية أو استعمالات الأراضي أو النسيج العمراني .
٦. أن تكون متحدة بشكل ملموس أو محسوس بأحداث أو تقاليد حية أو أفكار أو معتقدات تتصف بقيم فنية أو فكرية ذات أهمية رمزية عالمية .

٢-٣-٤ كيفية التسجيل بقائمة التراث العالمي^١

في محاولة لتحديد التراث العالمي غير القابل للتعويض وضمان حمايته وصونه وتقديمه اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو في عام ١٩٧٢م الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي ، وجاءت هذه الاتفاقية لتكمل البرامج الوطنية لصون التراث وهي تنص على تأسيس (لجنة التراث العالمي) و (صندوق التراث العالمي) الذين بدأ تشغيلهم منذ عام ١٩٧٢م .

٢-٣-٤-١ لجنة التراث العالمي

وتضطلع لجنة التراث العالمي بأربع وظائف أساسية هي :

- ١- التحديد بالاستناد إلى الترشيحات التي تقدمها الدول الأطراف للممتلكات الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية الاستثنائية والتي يلزم صونها بموجب الاتفاقية وإدراج تلك الممتلكات في قائمة التراث العالمي .
 - ٢- مراقبة حالة صون الممتلكات المسجلة في قائمة التراث العالمي بالارتباط مع الدول الأطراف .
 - ٣- اتخاذ القرار عند وجود حاجة عاجلة لتعيين الممتلكات التي ينبغي إدراجها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر .
 - ٤- تعيين السبل والظروف التي تتيح أقصى استفادة ممكنة من موارد صندوق التراث العالمي في مساعدة الدول الأطراف في حدود الإمكان على حماية ممتلكاتها ذات القيمة العالمية الاستثنائية .
- وقد أعدت مبادئ توجيهية لغرض تعريف الدول الأطراف في الاتفاقية بالمبادئ التي تتبعها اللجنة في إعداد قائمة التراث العالمي وفي منح المساعدة الدولية في إطار صندوق التراث العالمي كما تتضمن معلومات تفصيلية بشأن المراقبة وبشأن المسائل ذات الطبيعة الإجرائية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية . كما تدرك اللجنة إدراكاً تاماً ضرورة إسناد قراراتها وبقدر الإمكان إلى اعتبارات موضوعية وعلمية وبوجوب تنفيذ أي تقييم يتم باسمها تنفيذاً دقيقاً ومسئولاً .

ومن ضمن مبادئ اللجنة أنها تطلب إلى كل دولة من الدول الأطراف أن ترفع إليها قائمة تمهيدية بالممتلكات التي تزعم ترشيحها لأدراجها في قائمة التراث العالمي خلال السنوات الخمس إلى العشر التالية . والغاية من القوائم التمهيدية هي تمكين اللجنة من إجراء تقييمها في أوسع نطاق ممكن للقيمة العالمية الاستثنائية لكل ممتلك

^١ - اليونسكو - اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي - مبادئ توجيهية لتطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي - مارس ١٩٩٩م .

مرشح للقائمة وتقدم اللجنة صيغة معيارية لتقدم المعلومات اللازمة . وينبغي أن تقدم الدول تحت القسم الخاص بالإدارة من استمارة الترشيح النصوص القانونية الخاصة بحماية الممتلك المرشح بالإضافة إلى شرح لأسلوب التطبيق الفعلي لتلك القوانين .

وفيما يخص مجموعات المباني الحضريّة اعتمدت اللجنة المبادئ التوجيهية الآتية بشأن إدراجها بقائمة التراث العالمي . وتنقسم مجموعات المباني الحضريّة القابلة للإدراج بقائمة التراث العالمي إلى الفئات الثلاث التالية :

١- المدن التي لم تعد مأهولة ولكنها تعد شاهداً معمارياً ثابتاً على الماضي وتفي هذه المدن عموماً بمعايير الوثوقية ويسهل نسبياً مراقبة حالة صونها .

٢- المدن التاريخية التي لا تزال مأهولة - وهي موضوع الدراسة في هذا البحث - والتي بحكم طابعها تطورت ومازالت تتطور بتأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما يزيد في صعوبة تقييم موثوقيتها وفي مشكلات تطبيق السياسة اللازمة لصونها ، وتتعدد صعوبات تحديد هذه المدن بسبب هشاشة نسيجها الحضري (الذي تضرر معظمها في بداية العصر الصناعي) والتوسع الحضري المتسارع للمناطق المحيطة بها . وينبغي أن تستند أهلية إدراج هذه المدن في القائمة إلى أهميتها المعمارية ولا ينبغي دراستها على أساس فكري فقط من حيث الدور الذي لعبته في الماضي أو من حيث قيمتها كرموز تاريخية . ولكي تكون الممتلكات مؤهلة للإدراج في القائمة ينبغي أن يكون تنظيمها المساحي وبنيتها وموادها وشكلها وبقدر الإمكان وظائف مجموعة مبانيها شاهداً أساسياً على الحضارة أو التعاقب الحضاري الذي حفز على ترشيح تلك الممتلكات للقائمة ويمكن لهذه الغاية تمييز الفئات الأربع التالية :

أ- المدن التي تميز حقبة أو ثقافة معينة والتي تمت المحافظة عليها بصورة كاملة تقريباً دون أن يمسها ضرر واسع بفعل تأثيرات التطورات المتعاقبة . والممتلك الذي سيدرج ضمن هذه الفئة هو المدينة برمتها بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها التي ينبغي هي الأخرى توفير الحماية لها .

ب- المدن التي تطورت وفقاً لاتجاهات التطور النموذجية وحافظت في بيئة طبيعية استثنائية أحياناً على تنظيمات مساحية وبنى تميز مراحلها التاريخية المتعاقبة . وهنا تتفوق معالم الجانب التاريخي الواضحة على البيئة المعاصرة .

ت- المراكز التاريخية التي تغطي تماماً نفس منطقة المدن القديمة المحاطة الآن بمدن حديثة . وفي هذه الحالة يلزم تحديد دقيق للممتلك في أوسع أبعاده التاريخية واتخاذ الاحتياطات الملائمة لحماية المناطق المحيطة به مباشرة .

ث- القطاعات والمناطق والوحدات المنعزلة التي تشكل بالرغم من القليل الذي حافظت عليه شاهداً متماسكاً على طابع المدينة التاريخية المنثورة . وفي هذه الحالة يستلزم أن تشهد المناطق والمباني المتبقية شهادة كافية على جملة المدينة المنثورة .

وينبغي إدراج المراكز والمناطق التاريخية في حالة احتوائها على عدد كبير من المباني القديمة ذات الأهمية الأثرية والتي تعتبر شاهداً مباشراً على المعالم المميزة لمدينة ذات أهمية استثنائية . ولا

يجب أن ترشّح بضعة مبانٍ منعزلة ومنفصلة بحجة أنها تمثل مدينة لم يعد نسيجها الحضري نفسه يمثل وحدة متماسكة. ويجوز من جانب آخر ترشّح ممتلكات تشغل مساحة محددة وذات تأثير رئيسي على التخطيط الحضري الراهن. وفي هذه الحالة يجب الإشارة إلى أن الترشيح يخص المجموعة الأثرية نفسها وأن المدينة قد ذكرت عرضاً فقط بوصفها المكان الذي تقع فيه هذه المجموعة. وفي حالة وجود مبنى ذو أهمية عالمية واضحة في منطقة شديدة التدهور أو في بيئة حضرية لا تعد مثلاً وافياً يجب أن يقتصر الترشيح على ذلك المبنى ومن غير إشارة خاصة إلى تلك المدينة.

٣- مدن القرن العشرين التي تتطابق، خلافاً للمنطق، مع الفئتين السابقتين فهي بالرغم من وضوح تنظيمها الحضري الأصلي وموثوقيتها المثبتة تعد مجهولة المستقبل بسبب تطورها العشوائي الواسع.

٢-٣-٤ صندوق التراث العالمي

على الدول الأطراف التي تعترف بمنح مساهمات لحملات المساعدة الدولية أو غيرها من مشروعات اليونسكو المتعلقة بأي ممتلك مسجل في القائمة على تقديم إسهاماتها عن طريق صندوق التراث العالمي. وينبغي للأمانة أن تشير إلى المبادئ التوجيهية الداخلية لجمع الأموال من القطاع الخاص لصالح اليونسكو في تنظيم جمع الأموال الخارجية لصالح صندوق التراث العالمي.

٢-٣-٥ المساعدة الدولية وأشكالها المختلفة و المتاح في إطار صندوق التراث العالمي

٢-٣-٥-١ المساعدة التحضيرية

وتتاح هذه المساعدة للدول الأطراف للأغراض التالية:

- أ- إعداد قوائم تمهيدية بالممتلكات الثقافية والطبيعية الملائمة للإدراج في قائمة التراث العالمي.
- ب- تنظيم اجتماعات لتنسيق القوائم التمهيدية ضمن نفس المنطقة الجغرافية - الثقافية.
- ت- إعداد ترشيحات الممتلكات الثقافية والطبيعية لإدراجها في قائمة التراث العالمي.
- ث- إعداد طلبات التعاون التقني، بما فيها الطلبات المتعلقة بتنظيم الدورات التدريبية.

٢-٣-٥-٢ مساعدة الطوارئ

ويجوز للدول الأعضاء طلب مساعدة للطوارئ للأعمال المرتبطة بالممتلكات الثقافية والطبيعية أو الملائمة للإدراج بقائمة التراث العالمي والتي تعرضت لضرر شديد. ويمكن إتاحة هذه المساعدة للأغراض التالية:

- أ- إعداد ترشيحات عاجلة للممتلكات للإدراج في قائمة التراث العالمي.
- ب- إعداد خطة طارئة لإنقاذ الممتلكات المسجلة أو المرشحة للتسجيل في قائمة التراث العالمي.
- ت- اتخاذ تدابير الطوارئ لإنقاذ ممتلكات مسجلة أو مرشحة للتسجيل في قائمة التراث العالمي.

٢-٣-٥-٣ التدريب

ويجوز للدول الأطراف طلب المساعدة لتدريب موظفين متخصصين على كافة المستويات في مجال تحديد الممتلكات الثقافية والطبيعية وحمايتها وصونها وعرضها وترميمها . ويجب أن يكون التدريب متصلاً بتنفيذ اتفاقية التراث العالمي . وينبغي لطلبات التدريب أن تتضمن المعلومات التالية :

أ- بيان تفاصيل الدورة التدريبية المعنية (الدروس الممنوحة، مستوى التدريب، الهيئة التدريسية، عدد الطلاب، تاريخ الدورة ومكانها ومدتها) .

ب- نوع المساعدة المطلوبة (إسهام مالي في تكاليف التدريب، توفير مدرّبين متخصصين، توفير التجهيزات والكتب والمواد التعليمية للبرامج التدريبية) .

ت- التكلفة التقريبية للمساعدة المطلوبة

ث- إسهامات أخرى : التمويل الوطني، الإسهامات الثنائية أو المتعددة الأطراف المستحصلة أو المتوقع إستحصلها .

٢-٣-٥-٤ التعاون التقني

ويمكن للدول الأطراف طلب الحصول على التعاون التقني للأعمال المزمع تنفيذها ضمن مشروعات المحافظة على الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي . وينبغي لطلبات التعاون التقني أن تورد المعلومات التالية :

أ- تفاصيل الممتلك أي تاريخ تسجيله في قائمة التراث العالمي ، وصف الممتلك والأخطار التي يتعرض لها، الوضع القانوني للممتلك .

ب- تفاصيل الطلب أي معلومات علمية وتقنية حول العمل المزمع إنجازه ، شرح تفصيلي للأجهزة المطلوبة والموظفين اللازمين وما إلي ذلك ، وكلما كان مناسباً تفاصيل عنصر التدريب للمشروع وجدول زمني يبين مواعيد تنفيذ أنشطة التدريب .

ج- كلفة الأنشطة المقترحة أي النفقات التي تتحملها الدولة ، المبلغ المطلوب في إطار الاتفاقية ، المساهمات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى المستحصلة والمتوقعة مع بيان كيفية الاستفادة من كل مساهمة .

د- الهيئة الوطنية المسؤولة عن المشروع ومعلومات مفصلة حول إدارة المشروع .

و- إرفاق طلبات التعاون التقني بتقرير عن حالة صون الممتلك أو الموقع المعني .

٢-٣-٦ بعض المواثيق والاتفاقيات الهامة الخاصة بحفظ وترميم التراث العمراني

٢-٣-٦-١ ميثاق أثينا لترميم الآثار التاريخية

وضع في أول اجتماع للمعماريين المهتمين بالآثار التاريخية عام ١٩٣١م وكان ينص على :

١ . التأكيد على أهمية الحفاظ على التراث الفني والأثري للدول

٢ . الحفاظ على الوظائف الأصلية .

٣ . عدم المساس بالعصور المختلفة المتعاقبة على المباني والمناطق .

٤ . التدخل السريع في المباني والمواقع التاريخية ذات الحالات المتدهورة .

٥ . الموافقة على استخدام التقنيات الحديثة مع الحفاظ على الطابع الأثري .

٦ . مشاركة كل التخصصات في عمليات الحفاظ .

٢-٣-٦-٢ ميثاق فينيسيا للمحافظة على وترميم الآثار والمواقع

وضع عام ١٩٦٤م للتحديد الدقيق لميثاق أثينا وتعميق مغزاه وينص على :

١. أهمية الحفاظ على المباني الأثرية وذات القيمة التاريخية والمواقع المحيطة .
٢. الحفاظ على الطابع الأثري للمباني والمواقع وما بداخلها .
٣. احترام جميع العصور التاريخية المتعاقبة على المباني والمواقع الأثرية .
٤. ضرورة تسجيل جميع أعمال التوثيق ومراحل أعمال الترميم وكافة المواد المستخدمة في سجلات متاحة للجمهور والباحثين .

٢-٣-٦-٣ إتفاقية حماية التراث العالمي والطبيعي ١٩٧٢م

وضعت بمعرفة اليونسكو وتنص على :

١. أهمية اتخاذ إجراءات محددة تؤدي إلى وضع نظام فعال لتقديم الحماية الجماعية للتراث الحضاري والطبيعي

٢. تبني الاجراءات المختلفة على أسس ثابتة ووفقاً للأساليب العلمية .

٢-٣-٦-٤ ميثاق لاهور (الندوة الدولية للحفاظ على التراث الإسلامي)

عقدت الندوة عام ١٩٨٠م في لاهور بباكستان ووصت بالآتي :

١. التغيير في وظائف المباني والمواقع لا بد أن يراعي الأخلاق الإسلامية .
٢. تقييم الأهمية للمعالم المتراكبة في المبنى الأثري بواسطة الخبراء والمتخصصين .
٣. الاستخدامات الجديدة للمباني والمواقع قد تتطلب إضافات خارجية أو داخلية .
٤. يمكن العدول عن الاستخدامات الأصلية للآثار والمواقع بشرط توافقها مع الوظائف الأصلية .

٢-٣-٦-٥ ميثاق بورا حول الحفاظ على الأماكن ذات الأهمية الحضارية

ميثاق عالمي وضع بواسطة الأيكوموس عام ١٩٨١م في بورا باستراليا يتعلق بالآتي :

١. التطورات التي طرأت على الحفاظ على المباني والمواقع والمناطق التاريخية .
٢. إعتبار أبعاد جديدة مثل استخدام المناطق التاريخية .
٣. احترام النسيج العمراني المحيط بالمعالم الأثرية والتاريخية .
٤. عدم تشويه المناطق المحيطة بالمواقع أو إحداث أضرار بها أو تغييرها .

٢-٣-٧ مصر وموقعها من التراث العالمي^١

على الرغم من أن فكرة التراث العالمي قد نشأت كنتيجة للحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة في مصر في الستينات من القرن العشرين إلا أن استفادة مصر منها ضعيف جداً فعلى مدى أكثر من ٣٠ عام تقوم منظمة اليونسكو بالاشتراك مع الدول المعنية بتحديد وتعريف وحماية التراث العالمي للأجيال القادمة ويوجد أكثر من ٧٠٠ موقع تراث ثقافي وطبيعي ذو أهمية خاصة للثقافة والوجود الإنساني تم تسجيلهم وضمهم إلى قائمة التراث العالمي الذي هو إرث للإنسانية جمعاء . وقد كان نصيب مصر من هذه القائمة يتمثل في عدد محدود

^١ - محاضرات د. جلال عبادة - دورة تدريبية بمعهد التدريب والدراسات الحضارية - القاهرة ٢٠٠٤م .

من المواقع الأثرية والتاريخية المعروفة عالمياً على الرغم من غنى مصر بالمواقع والمناطق المنتشرة في ربوعها والغير مشهورة عالمياً وإعلامياً ويمكن تحديد المناطق التي تضمنتها قائمة اليونسكو ١٩٨٥م وهي :

١. ممفيس وجباناتها (الأهرام وحرمها)
٢. طيبة (الأقصر) وأبو مينا .
٣. آثار النوبة (أبو سمبل إلى فيلة).
٤. القاهرة الإسلامية .

ويرجع تأخر مصر في تسجيل مواقعها في قائمة التراث العالمي إلى أنه يجب من الدول الأطراف ومنهم مصر أن ترفع إلى لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو قائمة تمهيدية بالمتلكات التي تزمع ترشيحها لأدراجها في قائمة التراث العالمي خلال السنوات الخمس إلى العشر التالية ومن هنا يأتي التقصير من الجهات المعنية في مصر لتقديم مقترحاتهم إلى هذه اللجنة لكي يتم دراسة هذه الاقتراحات وإمكانية تسجيل هذه المناطق .

٢-٣-٨ الخلاصة

كما نلاحظ فإن المناطق الأثرية المصرية التي تم تسجيلها بقائمة التراث العالمي محدودة للغاية بالرغم مما تمتلكه مصر من آثار وتاريخ ممتد على مر العصور من العصر الفرعوني إلى العصور اليونانية والرومانية والقبطية ثم الإسلامية ثم العثمانية وكل المدن المصرية على مر هذه العصور تزخر بالمناطق الأثرية والتاريخية وهذا بخلاف التراث الطبيعي . ولذلك نجد أن هناك تقصير من القائمين على هذا التراث في القيام بدورهم بتسجيله وكذلك طلب المساعدات لإنقاذ المتدهور منه أو المحافظة على الموجود وصيانته ليظل تاريخ الأمة موجود عبر العصور شاهداً على عظمة أجدادنا .

٢-٤ سياسات التعامل مع المناطق التاريخية

مقدمة

تنوع الأساليب التي يتم بها التعامل مع المباني والمناطق التاريخية، ويتم تحديد أسلوب التعامل مع كل منطقة بما يتناسب وظروفها والأهداف الموضوعية للمشروعات المختلفة . وتقوم الإدارات المحلية بدور هام ورئيسي في

تلك المشروعات ، حيث أنها طبقاً للقوانين المنظمة للعمران هي الجهة المنوط بها الإدارة والإشراف على تنفيذ العمران ، والتعامل مع المناطق التاريخية يتم من خلال إحدى طرق التعامل أو بإشراك عدد من الطرق والأساليب المختلفة التي تتعدد مسمياتها واصطلاحاتها .

٢-٤-١ سياسات التعامل مع المباني التاريخية

٢-٤-١-١ الترميم Restoration

يتعامل هذا الأسلوب مع حالات فردية من المباني التاريخية والأثرية المتهالكة الواقعة داخل النسيج العمراني للمدن القديمة بشكل منفصل ، لذا فهو يهتم بالقيم الثقافية للأثر وليس بقيمته الوظيفية أو الاقتصادية أي يؤكد هذا الأسلوب على النواحي الروحية والرمزية للمباني واعتبارها قيمة تراثية تعكس العصر الذي شيدت به ^١ . وقد يكون الترميم لمبنى تاريخي واحد ذو قيمة معمارية أو فنية ، أو مجموعة مباني تعتبر مع بعضها ذات قيمة أو أهمية تاريخية أو عمرانية أو بصرية ، أو شارع أو ممر أو سوق لهم قيمة تاريخية أو فنية أو معمارية أو عمرانية ^٢ . وتعني سياسة الترميم إرجاع المبنى التاريخي إلى شكله وحالته الأصلية وذلك من خلال إحلال بعض الملامح التي قد تم تدميرها وإزالة الإضافات وإكمال العناصر المفقودة المتحللة في تناغم وتناسق كامل مع المبنى التاريخي ^٣ . فعمليات الترميم تتم لعلاج التلفيات والعيوب بمواد المبنى التاريخي وجعله صالح للاستخدام ويكون ذلك على أساس احترام المواد الأصلية والتصميم الأصلي والقيم التاريخية للمبنى ، فيتم استخدام نفس مواد المبنى القديم أو مواد ماثلة لها وبفس أسلوب الإنشاء القديم مع مراعاة إبراز مواد المبنى القديم الأصلية فلا يجب طمس معالم الاختلاف بين القديم والحديث . وتتطلب أعمال الترميم دقة عالية واستخدام عمالة ماهرة ومواد ذات جودة مرتفعة وألا يتسبب الترميم في تشويه المبنى التاريخي وهدم قيمته الفنية ، كما يجب أن يصاحب أعمال الترميم علاج لأسباب الانهيارات والتلفيات لكي لا تعود مرة أخرى ^٤ .

٢-٤-١-٢ الحفاظ Conservation

ويقصد بها تلك الإجراءات التي تتخذ لمنع التلف والتآكل وإطالة حياة المبنى التاريخي والحفاظ عليه ، ويتراوح مجال هذا الأسلوب من الاهتمام وعرض قيمة عمل معماري تاريخي صغير إلى الحفاظ على مواقع ومعالم معمارية كبيرة مميزة لها قيمتها التاريخية المرتبطة بالتراث القومي ^٥ .

٢-٤-١-٣ الصيانة أو الحماية Preservation

ويقصد به استمرارية الحفاظ على المبنى التاريخي أو الأثري وذلك بعد ترميمه . وعملية الصيانة الدورية ضرورية جداً خاصة بعد عملية الحفاظ على المبنى ويمكن تحقيقها بإعادة استعمال المبنى وإشغاله بأفراد قادرين على المحافظة عليه وصيانتته بصورة دورية مستمرة ^٦ .

^١ - د. فائزة كردي - التراث الثقافي العمراني في حلب القديمة بين العالمية والمحلية ، تجربة إحياء حلب القديمة - المؤتمر الدولي العاشر للبناء والتشييد - القاهرة - ٢٠٠٣ م .

^٢ - حسن محمود حسن أحمد - إحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توطينها - رسالة ماجستير - مرجع سابق .

^٣ - أيمن جمال الدين أحمد عبد التواب - الحفاظ والتطوير العمراني - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية - ١٩٩٨ م .

^٤ - لؤي محمد أبو خشبة - إستخدام المباني الأثرية في السياحة - رسالة ماجستير جامعة عين شمس - ١٩٩٧ م .

^٥ - علي بيومي - التطور العمراني والحفاظ على التراث - مرجع سابق .

^٦ - حكيم عفيفي - إعادة استخدام الآثار الإسلامية - المجلة المعمارية - العدد ٥ - ١٩٨٤ م .

٢-٤-١-٤ إعادة الاستعمال Re Use

ويقصد به تهيئة المبنى التاريخي لإعادة استخدامه بنفس الاستعمال القديم أو بوظيفة مستحدثة بحيث لا تصبح هذه المباني جامدة مهجورة ، والاستخدام الأمثل للمبنى التاريخي هو الذي يعتمد على قيمة المبنى ولا يتعارض معها . ويصاحب التغير في الاستعمال تعديلات مختلفة في البناء ليلائم متطلبات الوظيفة الجديدة ويراعى أن تكون هذه التعديلات بحدود معينة بحيث تضمن الحفاظ على أصالة المبنى وقيمته التاريخية . ومن المرجح عند إعادة استخدام المبنى التاريخي في وظيفة جديدة أن يتم استعماله كمزار سياحي وذلك يتوقف على أهمية المبنى التاريخية والفنية كعنصر جذب ومدى توافر طرق الوصول السهلة المؤدية للأثر ومدى توافر الخدمات السياحية المجاورة ، أو يتم استخدام المباني ذات الأهمية الأقل في وظائف تقليدية تخدم المجتمع وتتلائم مع احتياجاته ومتطلباته ليتكامل الأثر مع ما حوله وتضمن بذلك استمرارية الحفاظ عليه ^١ .

٢-٤-٢ سياسات التعامل مع اخطط العمراني للمباني التاريخية

٢-٤-٢-١ الحماية Preservation

ويقصر هذا النوع من السياسات على المناطق التاريخية أو الأثرية وأحياناً يتبع بالمناطق الحديثة ذات الطابع المميز . وتكون الحماية لمباني معينة أو للنسيج العمراني أو الطابع المعماري كما يتسع أحياناً المفهوم ليشمل حماية الهيكل الاجتماعي والاقتصادي بالمنطقة^٢ بجانب الهيكل العمراني . وتشمل أنشطة أسلوب الحماية ما يلي: حماية الهيكل المادي للمنشآت من التدهور ، حماية البيئة العمرانية ، حماية الصورة البصرية على مستوى المباني والمناطق العمرانية وحماية البيئة الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة المميزة للسكان .

٢-٤-٢-٢ الحفاظ Conservation

وسياسة الحفاظ تعرف بأنها الأعمال التي تتخذ لمنع التلف والتآكل والتي تطيل بقاء الميراث الطبيعي والبشري للإنسانية من الصرح الهائل إلى الأثر الضئيل ، وسياسة الحفاظ تتبع عادة بالحيزات التاريخية وذلك في حالة وجود مباني داخل الحيز التاريخي يراد الحفاظ على الطابع المعماري المميز لها فإنه يلجأ لهذه السياسة لاستكمال المظهر العام داخل الحيز التاريخي . وكذلك في حالة الحيزات التاريخية التي تخربت تماماً أو تعرضت بشكل جوهري لتعديلات طمست معالمها الأصلية فإنه في هذه الحالة يتم أعداد التصميمات المعمارية واختيار المواد بحرية في إطار المخطط العام المحدد للطابع المميز المفروض المحافظة عليه بالحيز التاريخي . ولقد امتد مفهوم الحفاظ ليشمل المحيط العمراني للمباني والمجموعات التاريخية والمنشآت ذات الطابع المعماري المميز بصرف النظر عن قيمتها التاريخية وامتد بالإضافة إلى ذلك ليشمل الأنشطة والاستعمالات والصناعات الحرفية التي تمارس بالمحيط العمراني أو المنطقة التاريخية .

٢-٤-٢-٣ الإحياء Revitalization

وهو إعطاء حياة جديدة لمبنى ، عمل ، مجتمع ، أو منطقة عمرانية إلخ . ويقصد به الرجوع إلى الحياة . وهذه السياسة ليست قاصرة على المناطق التاريخية فحسب بل تمتد للمناطق القائمة والمناطق المعدة للامتداد

٢- حسن محمود حسن أحمد - إحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها - رسالة ماجستير - مرجع سابق .

٣- وزارة التعمير - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - إعداد المخططات الإرشادية للمناطق المتخلفة - ١٩٨٦ م .

٤ - هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - مرجع سابق .

العمراني وذلك بإحياء القيم التراثية في تخطيط وإنشاء هذه المناطق وهو محاولة للاستمرار الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل مع استرداد الشخصية المعمارية المفقودة بالاعتماد على التراث^١ واستراتيجية الإحياء يمكن أن تشمل المجالات الاجتماعية والعمرانية والمؤسسية، وهي تضم جميع الجهات المشاركة في إدارة العملية العمرانية .

٢-٤-٣ سياسات التعامل مع الأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية

٢-٤-٣-١ سياسات التطوير للأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية

١. التجديد Renewal

يقصد به تلك الجهود التي تهدف إلى تطوير البيئة العمرانية لتوفير المتطلبات الحالية والمستقبلية للحياة الحضرية سواء في مركز المدينة أو قريباً منه^٢ أو هو عبارة عن إعادة إصلاح المباني والأجزاء العمرانية المتدهورة بالمناطق التاريخية لتأهيلها لأداء وظيفتها التي فقدتها نتيجة لعدم ملائمتها للتغيرات المتلاحقة.^٣ ويتم التجديد على مستويين هما:

المستوى المدني: ويقصد به عمل التعديلات اللازمة للمباني سواء التاريخية أو الحديثة وهذه المعالجات تتم بطريقتين: معالجة داخلية بتوفير ومعالجة الاحتياجات الإنسانية في الاستعمال والراحة والأمان ومعالجة خارجية وهي معالجة الشكل الخارجي مع السماح بإجراء تعديلات لا تؤثر على الطابع المميز لهذه المباني .

المستوى العمراني: يهدف إلى إعادة الأنشطة التي كانت تمارس بالمنطقة إلى المستوى المناسب وقد يصاحب ذلك تغيير في الاستعمالات وشبكة الحركة كما يلزم تزويد المنطقة بالمرافق والخدمات المناسبة .

٢. إعادة التأهيل Rehabilitation

ويقصد بإعادة التأهيل أو الإعمار إعادة منطقة أو مبنى إلى مستوى معين من الكفاءة، وإعادة إصلاح مرافقها، ويكون لها وظيفة وليس من الضروري أن تكون الوظيفة الأصلية التي أنشئ المبنى لها في الأصل وغالباً يستخدم هذا الأسلوب مع المباني ذات القيمة .

٣. التحسين Improvement

وهو يمكن أن يشمل مبنى أو منطقة عمرانية ويطلق لفظ التحسين على أية أعمال تهدف إلى رفع أو زيادة القيمة، مستوى الراحة، تحسين المرافق، ويمكن أن تكون الأعمال في المجال العمراني، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي . مع إضافة لمسات جمالية تعتمد على حسن استغلال الإمكانيات المتوفرة بالمنطقة سواء كانت بجهود حكومية أو فردية، ويكون للجهود الذاتية دور أساسي في تحسين البيئة العمرانية مثل أعمال النظافة والإضاءة للشوارع والتشجير. ويعتبر مرادف للارتقاء، ولو أن هذا المفهوم يبدو أكثر ملائمة للاستعمال عند الإشارة إلى المأوى أو مكونات البيئة الأساسية ولذلك يعتبر هو أكثر تقبلاً .

١- عبد الباقي إبراهيم - تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية - مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - القاهرة ١٩٨٢ م .

٢- د. ضياء عبد الباقي - العمارة العربية والتحول الاجتماعي والاقتصادي - المجلة العربية للثقافة - العدد ٢٥ .

٣- أحمد رشدي - تنمية وتجديد المناطق الحضرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ م .

٤- وزارة التعمير - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - إعداد المخططات الإرشادية للمناطق المتخلفة - ١٩٨٦ م .

١- هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - مرجع سابق .

٢-٤-٣-٢ سياسات التغيير للأجزاء المتدهورة بالمناطق التاريخية

١. الإزالة Clearance

وتتم الإزالة على مستويين هما:^١

- أ- إزالة المناطق المتدهورة كاملة: لا يتم التعامل بهذا الأسلوب مطلقاً في المناطق التاريخية لأن إزالة المناطق التاريخية تعني تدمير نسيجها العمراني ومبانيها التاريخية وطابعها المميز .
- ب- الإزالة الجزئية لبعض المباني وأجزاء من النسيج العمراني: وهو الأسلوب الذي يسمح به في التعامل مع الأجزاء المتدهورة بالمنطقة التاريخية حيث تزال بعض الأجزاء التي ليس لها أهمية تاريخية أو معمارية بهدف إعادة تعميمها وقد يتبع هذا الأسلوب تغيير بعض الاستعمالات مع تغيرات طفيفة في النسيج العمراني والذي يجب ألا يكون دخيلاً غريباً بل متماشياً ومتجانساً مع النسيج الفعلي للمنطقة . بالإضافة إلى ترحيل عدد من السكان إلى خارج المنطقة ولهذا يجب تحديد النقاط التالية بدقة ومراعاتها قبل عملية الإزالة^٢ وهي تقدير تكلفة الإزالة الجزئية وتوفير التمويل اللازم لتعويض السكان في حالة عدم توافر بديل لهم وعمل حصر للسكان في منطقة الإزالة الجزئية وتوفير إسكان بديل لهم بمواقع داخل أو خارج المنطقة . ولهذا الأسلوب سلبياته المتعددة والتي تؤدي إلى صعوبة تنفيذه .

٢. الإحلال التدريجي Gradual Replacement

ويعتبر الصورة المعتدلة المرحلية لأسلوب الإزالة لتجنب سلبياتها الاجتماعية والاقتصادية وتتم بأسلوبين^٣:
 الأسلوب الأول وهو إزالة كافة المناطق المتدهورة على مراحل زمنية تدريجياً بعد بناء مساكن جديدة في مناطق فضاء داخل أو خارج المنطقة أو توفير بديل لسكان المرحلة الأولى للانتقال إليه ثم بعد ذلك يتم إزالة مساكنهم وبناء مساكن حديثة مكانها ينتقل إليها سكان المرحلة التالية وهكذا حتى يتم إزالة وبناء المنطقة المتدهورة بأكملها .
 أما الأسلوب الثاني وهو إزالة المباني المتدهورة فقط وبناء مساكن مكانها تدريجياً حتى تتم عملية الإحلال لكافة المباني الرديئة والمتدهورة وهذا الأسلوب هو الأنسب للمناطق التاريخية حتى لا يحدث تدمير للنسيج العمراني القديم . وقد يتم إقامة المباني الحديثة بطابع ونوع المباني القديمة للحفاظ على الطابع العمراني بالمنطقة التاريخية .

٣. إعادة التعمير Redevelopment

إعادة التعمير إستراتيجية لمخطط جديد بالكامل لمنطقة محددة يستلزم إخلاتها من المباني قبل إنشاء مباني جديدة لتنفيذ الموقع العام . ويجب عدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في التعامل مع المناطق التاريخية إلا بصورة جزئية وفي الأجزاء المتهدمة والمتهالكة والتي لا يصلح معها أي معالجة أو إصلاح ويجب وضع الاحتياطات اللازمة التي تضمن تنفيذ المخطط المقترح به إعادة التعمير وتوفير التمويل اللازم لضمان تنفيذ هذه المخططات .

٢-٤-٤-٢ السياسات الشاملة للتعامل مع المناطق التاريخية

٢-٤-٤-١ الحفاظ بمفهومه الشامل Inclusive Conservation

٢- أحمد رشدي - تنمية وتجديد المناطق الحضرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ م .

٣- علاء يس - المحافظة والتجديد في المناطق التاريخية - مرجع سابق .

٤ - هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - مرجع سابق .

لقد امتد مفهوم الحفاظ بعد أن كان يشمل المباني التاريخية وذات القيمة فقط ليشمل المناطق التاريخية ككل بمبانيها وأنشطتها وصناعاتها الحرفية وطابعها ونسيجها . وتطور هذا المفهوم ليصبح سياسة خاصة في التخطيط تهتم بالبيئة العمرانية ككل وليس مباني فردية أو تاريخية مميزة¹ عند التعامل مع المناطق التاريخية أو المناطق ذات القيمة البيئية العالية والحفاظ على المناطق التاريخية عملية مرنة تعالج المعالم التاريخية في حدود الإطار العام للمجتمع الذي تقع فيه وتتغير تبعاً لخصائص ونوعية مجتمع منطقة الحفاظ .

٢-٤-٤-٢ الإحياء بمفهومه الشامل Inclusive Revetalization

تعتبر سياسة الإحياء من السياسات الشاملة لأنها تصلح للمناطق التاريخية والحديثة أو المقترحة للتوسع أو الامتداد العمراني بالأحياء التاريخية عند تخطيطها . وتتعدد أساليب الإحياء من الطابع العماري والعمراني إلى الاستعمالات والأنشطة الحرفية التراثية لتشمل إحياء وإظهار القيم التراثية في العمران الحالي والمستقبلي ويمكن توضيح هذه الأساليب كالتالي :

١. إحياء الشكل : وهو إحياء الطراز والطابع المعماري للمباني التاريخية بزخارفها ونسب فتحاتها وواجهاتها وقد يتعدى هذا إلى العناصر المعمارية والتخطيطية بالمباني التاريخية وهو أسلوب سطحي ومظهري ويعتبر استعراض مكروه يتعد عن المضمون الفعلي للإحياء .
٢. إحياء الوظيفة : وهو إحياء استعمال العناصر المعمارية والتخطيطية بالمنطقة التاريخية مثل المباني التاريخية والمباني المحيطة بها وهذا يعمل على إستمراريتها في خدمة المنطقة وكذلك إحياء الأنشطة الحرفية التراثية بالمنطقة المحيطة وبهذا نعطي المنطقة التاريخية أهمية أكبر من أهميتها التاريخية .
٣. الإحياء بمفهومه الشامل : العمارة والعمران هما الإطار البيئي للتجمعات السكنية وما هما إلا تعبير عن أحوال السكان ومرآة صادقة تعكس نبضاتهم ومستواهم الفكري والحسي وتكشف خلفيتهم العلمية والتقنية والاقتصادية^٢، وانعكست على أسلوب حياتهم وبالتالي على سائر أمور حياتهم والمجالات المحيطة بها ومنها العمارة والعمران . وإحياء روح التراث الحضاري في المجتمع يمكننا إحياء العناصر التخطيطية والمعمارية التراثية بالمناطق التاريخية والاستفادة منها بما يتناسب مع التطور العلمي والتكنولوجي والتحول الاجتماعي للحياة المعاصرة . وإحياء هذه القيم لا يعنى تقليد الماضي والنقل الصريح عنه ولكنه إحياء لروحه ومضمونه عن طريق تطبيق مقوماته ومبادئه في العمارة والعمران المعاصر بما يعمل على الحفاظ على المفاهيم التراثية وإحيائها واستمراريتها الحضارية لخدمة الأجيال الحالية والمستقبلية . والإحياء بهذا المفهوم يكون أكثر شمولاً من مجرد الحفاظ على التراث .

٢-٤-٤-٣ الارتقاء Up grading

ويقصد به تحسين الوضع إلى الأفضل وهو عملية نسبية يتم فيها رفع الحالة العامة للمنطقة إلى درجة أفضل وبهذا تختلف صورته من منطقة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ويتعرض الارتقاء لجوانب اجتماعية واقتصادية وعمرانية على حد سواء^٣ . وتتميز هذه السياسة بالحفاظ على الكتلة العمرانية باعتبارها ثروة قومية ذات قيمة اقتصادية وتعمل على تنميتها وزيادة قيمتها العقارية بالإضافة إلى تنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

^١ - عبد الباقي إبراهيم - تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية - مرجع سابق .

^٢ - سامح العلابي - تصحيح مفهوم العمارة الإسلامية - مجلة جمعية المهندسين - العدد الثاني - ١٩٨٦ م .

^٣ - أسامة مسعود - إحياء المناطق القديمة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية - ١٩٨٥ م .

للسكان بالمنطقة التاريخية . ويعتبر هذا الأسلوب مناسباً للدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة والتي لا تتحمل ميزانيتها استخدام الأساليب الأخرى^١، ويجب التأكد من أن مشروع الارتقاء قد يحتوي أعمالاً للإزالة والترميم والإحلال التدريجي بالإضافة إلى بعض أعمال الحفاظ والحماية والتجديد، ويعتمد هذا على طبيعة وظروف وحالة المنطقة التاريخية وبهذا يعتبر هذا الأسلوب واحداً من أهم وأفضل الأساليب الشاملة للتعامل مع المناطق التاريخية أو المناطق العمرانية المختلفة .

٢-٤-٤-٤ إدماج السياسات الشاملة

يمكن إدماج الأساليب الشاملة (الإحياء التجديد الارتقاء الحفاظ) لتطوير المناطق التاريخية وذلك للتعامل مع المناطق المختلفة بالمنطقة التاريخية وذلك للاستفادة من مميزات كل أسلوب على حدة وتجنب سلبياته . وقد أكدت المواثيق الدولية مثل ميثاق البندقية على إدماج هذه السياسات مثل سياسي الحفاظ والتجديد أو الإحياء والتجديد ، وقد انتهجت كثير من الدول العربية مثل هذا الإدماج لتحقيق أهدافها في تطوير المناطق التاريخية وهو ما سنتعرض له في الفصل الخاص بالتجارب العربية في هذا البحث .

٢-٤-٥ الخلاصة

التحكم في العمران في المناطق التاريخية يعتمد على سياسات وأساليب التعامل في هذه المناطق والتي تختلف من منطقة إلى أخرى . ففي إطار المنطقة التاريخية الواحدة تتعدد سياسات التعامل ، فأسلوب التعامل مع المبنى التاريخي يختلف عن أسلوب التعامل مع المباني الأخرى ويختلف عن أسلوب التعامل مع الحيز العمراني للمبنى التاريخي وكذلك يتم التعامل مع كل مكون من مكونات المنطقة التاريخية بالسياسة المناسبة لها . وقد وجد أن إدماج أكثر من سياسة ملائمة طبيعة المنطقة التاريخية من السياسات الناجحة في إحياء والحفاظ على المناطق التاريخية ، وقد تطورت الأساليب والسياسات السابقة في الفترة الأخيرة وتم تطبيقها في كثير من التجارب العالمية والعربية والمحلية .

جدول رقم (٢) سياسات وأساليب التعامل مع المناطق التاريخية المتدهورة

صلاحيات الاستعمال		نوعية التعامل		المسئولية	الأهداف	مستوى التعامل	البيان سياسات و أساليب التعامل
جزئي عند الضرورة	ضروي	سياسة شاملة	سياسة جزئية				

السياسات الخاصة بالمباني التاريخية				الترميم	المباني الأثرية ذات القيمة.
*			*	منح نولية كاملة للحكومة	ترميم وصيانة المباني الأثرية وذات القيمة للحفاظ عليها
*			*	منح نولية كاملة للحكومة	حماية الطابع المعماري والعمراني بالمباني التاريخية والبيئة المحيطة وصيانتها .
	*	*		الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة جزئية المجتمع	- إحياء الأبنية الأثرية والأبنية تعاملات للمباني التاريخية والمناطق التاريخية - توفير أدوات التمويل لمشروعات التطوير
*			*	الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة المجتمع.	تجديد المباني المتهاكلة للبنية الأساسية والخدمات والطابع والأنشطة .
*			*	الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة المجتمع.	تهيئة المباني لأداء وظيفتها وكذلك للبيئة الأساسية والخدمات.
*			*	الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة المجتمع.	تحسين المباني المتهاكلة والبيئة العمرانية
*			*	منح نولية كاملة للحكومة .	- للمباني المتهاكلة - للمنطقة العمرانية المتدهورة .
*			*	منح نولية كاملة للحكومة .	- للمباني المتهاكلة - للمنطقة العمرانية المتدهورة .
*			*	منح نولية كاملة للحكومة .	- للمباني المتهاكلة تدريجيا
	*	*		الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة المجتمع	- المباني التاريخية. - الطابع والنسيج العمراني - الأبنية والأبنية تعاملات للمباني والمنطقة.
	*	*		منح نولية كاملة للحكومة	- المباني ووظائفها . - للأنشطة والقيم التراثية بالمناطق التاريخية .
	*	*		الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة جزئية المجتمع	- للمكون العمراني . - للإنسان . - الأنشطة الاقتصادية .
	*	*		الحكومة منحة نولية أساسية مع مشاركة المجتمع.	- للمباني . - للمكون التاريخي . - للمنطقة التاريخية .

الباب الثالث - التجارب العربية والعالمية في الحفاظ على التراث

١-٣ التجارب العربية في الحفاظ على التراث

١-١-٣ التجربة التونسية

١-١-٣-١ تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة تونس

١-١-٣-٢ تجربة إعادة تأهيل حي الحفصية

١-١-٣-٣ تجربة قرية سيدي بوسعيد

٢-١-٣ التجربة الجزائرية

١-٢-٣-١ تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة الجزائر

١-٢-٣-٢ تجربة إعادة تأهيل وادي ميزاب

٣-١-٣ التجربة المغربية

١-٣-١-٣ تجربة مدينة فاس

١-٣-٢-٣ تجربة مدينة أصيلة

٤-١-٣ التجربة السورية

١-٤-١-٣ تجربة مدينة حلب

٥-١-٣ تجربة جمهورية اليمن

١-٥-١-٣ تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة صنعاء

٦-١-٣ تجربة المملكة العربية السعودية

١-٦-١-٣ تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة جدة

٢-٣ التجارب العالمية في الحفاظ على التراث

١-٢-٣ التجربة الباكستانية

١-١-٢-٣ تجربة إعادة تأهيل المنطقة القديمة بمدينة لاهور

٢-٢-٣ التجربة الانجليزية في الحفاظ على التراث

١-٢-٢-٣ تجربة مدينة نوريتش

٣-٢-٣ التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث

١-٣-٢-٣ تجربة الحفاظ على مدينة روا

٤-٢-٣ التجربة الدانمركية في الحفاظ على التراث

١-٤-٢-٣ تخطيط مدينة كوبنهاجن

٣-٣ مقارنة بين تجارب المحافظة على التراث العربية والعالمية

١-٣-٣ مقارنة بين التجارب العربية

٢-٣-٣ مقارنة بين التجارب العالمية

الباب الثالث - التجارب العربية والعالمية في الحفاظ على التراث

مقدمة

لقد تم اختيار التجارب العربية لما لها من أوجه تشابه كثيرة مع مصر سواء في الظروف الاقتصادية أو في قصور الهياكل الإدارية والتنظيمية والتشريعية وبالرغم من ذلك تفاوتت نسب النجاح في تجاربها في الحفاظ على التراث وإحيائه حسب ظروف كل دولة . وقد تقدمت كثير من الدول العربية في مجال إحياء التراث المعماري والعمراني وسوف ندرس هذه التجارب للتعرف على أوجه النجاح في بعضها وأسباب القصور في البعض الآخر لمحاولة تفادي أوجه القصور في التجربة المحلية والاستفادة من عوامل النجاح فيها . كما تم اختيار بعض عينات من التجارب العالمية سواء في الدول النامية ذات الحضارة العريقة أو في الدول المتقدمة لتكون على دراية بما يحدث حولنا في العالم الكبير وكذلك محاولة الوصول لاسباب نجاح هذه التجارب وإمكانية التوصل للاستفادة منها في التجربة المصرية . ولقد تم اختيار هذه التجارب بناءً على :

- أن يتواجد لها تشريع قانوني قديم نسبياً .
- تواجد معلومات وبيانات عن الجوانب التشريعية والتنظيمية للمناطق التاريخية بهذه الدول .
- توافر نشر عن هذه التجارب .

٣-١ التجارب العربية في الحفاظ على التراث

٣-١-١ التجربة التونسية في الحفاظ على المدن

عدد قليل من المدن الإسلامية التي عرفت كيف تحافظ على وحدتها و انسجامها و تعد مدينة تونس واحدة من هذه المدن . وكان لسياسة الدولة التونسية و التشريعات الخاصة بالآثار و المناطق التاريخية بها أكبر الأثر في هذا الحفاظ . ولقد كان هم الدولة التونسية منذ استقلالها في سياسة التعمير هو المحافظة على التراث المعماري الذي يعتبر أحد المقومات الأساسية للشخصية التونسية العربية الإسلامية^١ و تطوير المدن لمسايرة الحياة العصرية و اتخذت لذلك عدة إجراءات عامة تتمثل في الآتي:

الأجراء الأول : في عام ١٩٥٧م تم إصدار أمر بإلغاء الأحباس يمنع بمقتضاه التحجيس العام أو الخاص أو المشترك _ و التحجيس يقصد به كل قانون أو أمر يقضى بتجميد النشاط العمراني أو العقاري _ و ذلك لتفادي إهمال العقارات و ضعف النشاط العمراني و الاقتصادي للبلاد .

الإجراء الثاني : الإقرار بعملية نزع الملكية من أجل المصلحة العامة بالتراضي مع صاحب العقار على شكل بيع مشترك وذلك للسيطرة على تناسق السياسة العمرانية فإذا لم يتم ذلك يرجع إلى عملية الاستملاك والحوز بإجراءات و شروط ضبطها القانون .

الإجراء الثالث : إصدار مجلة عمرانية تهدف إلى التنظيم العمراني بالدرجة الأولى لتفادي العشوائية و تحديد القواعد العلمية و الفنية التي تتجاوز مع السياسة العمرانية و الاختيارات الحضارية كدلائل إرشادية للبلديات عند إعدادها لخطط التهيئة العامة و التفصيلية للأحياء .^٢

^١ - حسن بركاوي - تجربة المنستير في الحفاظ على الطابع الإسلامي - مؤتمر الحفاظ على التراث الإسلامي - المعهد العربي لإنماء المدن - ١٩٨٠ م .

^٢ - المجلة العمرانية - بدأ إصدارها في أغسطس ١٩٧٩ م .

وفي إطار الإجراءات السابقة أصبح لكل مدينة تونسية - تخطيط عام - يعتبر ملزماً قانوناً للتوسع العمراني يلزم جميع الأطراف البلدية والشعبية بأتباعه ليستجيب هذا التوسع والتطور للاحتياجات الحاضرة والمستقبلية دون العشوائية مع المحافظة على الروح العربية الإسلامية^١.

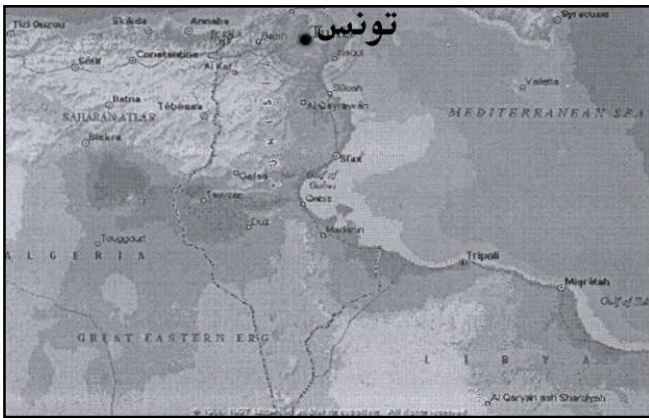
وفي إطار مثال التهيئة العام تتفرع ثلاثة مستويات من المخططات هي: تخطيط عام - يضبط الاتجاهات الأساسية للتهيئة والتوازن بين التوسع العمراني والأنشطة الحياتية ويحدد استخدامات الأراضي والتجهيزات الأساسية للهيكل الكبرى كالنقل والتعليم والصحة والمصالح الإدارية والاقتصادية مستوى محلي يضبط كثافة البناء ويحدد الأحياء والمباني التاريخية والمواقع الأثرية والطبيعية التي يجب حمايتها وإحيائها والمناطق الواجب المحافظة عليها ومستوى تفصيلي يضبط استعمال المباني وطرق الإشغال والطرق والشبكات الأساسية والطابع المعماري والعمراني.

وقد ألزم القانون التونسي وتعديلاته المجالس المحلية بهذه المخططات وتم إعداد هذه الأمثلة التوجيهية للمدن التونسية في السبعينات وتمت المشروعات المختلفة في إطارها.

وفي إطار السياسات السابقة نتعرض لمشروعات التطوير للمناطق التاريخية بالتجربة التونسية من خلال ثلاث تجارب هي تجربة الحفاظ على المركز القديم لمدينة تونس وتجربة تطوير حي الحفصية وهو أيضاً أحد أحياء مدينة تونس وكذلك تجربة قرية سيدي بوسعيد في الحفاظ على التراث.

٣-١-١-١ تجربة الحفاظ على المركز القديم لمدينة تونس

١. الموقع والمساحة



الموقع الجغرافي لمدينة تونس خريطة رقم (١)

تعد مدينة تونس من المدن التي عرفت كيف تحافظ على وحدتها و انسجامها و تراثها الغني الفريد طوال ما يزيد على اثني عشر قرناً ، و تحوى المنطقة التاريخية على مركز أثرى للمدينة وضاحيتين تمتد إحداهما إلى الشمال والأخرى إلى الجنوب و قديماً كان يحمي هذه المجموعة العمرانية أسوار تتخللها أبواب عديدة و يحيط أحدهما بالمدينة و الثاني بالضواحي و تبلغ المساحة الإجمالية لهذه المجموعة التاريخية حوالي ٢٨٩ هكتار و يقدر

عدد سكانها بحوالي ١٤٠.٠٠٠ نسمة أي بكثافة تقدر بحوالي ٤٧٠ نسمة / الهكتار وهو ما يشكل حوالي ضعف كثافة المدينة الجديدة التي تبلغ ٢٨٠ نسمة /الهكتار^٢.

٢. وصف المنطقة

يوجد تدهور عمراني سائد في المنطقة القديمة و تعدم الشروط الصحية في المساكن و هناك نقص حاد في الخدمات مما أدى إلى النظر للمنطقة بمشاكلها العامة البشرية و الاقتصادية و العمرانية بجانب مشكلة الحفاظ

١ - حسن ير قاوي - مرجع سابق .

٢- أ.د. عبد الباقي أبراهيم - تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية - مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية - القاهرة - ١٩٨٢ م .



النسيج العمراني لمدينة تونس القديمة وموقع حي الحفصية بها خريطة رقم (٢)

المصدر Bardos, Anna, Hafsia quarter, Medina of Tunis, Tunisia

على التراث بهذه المناطق في إطار تخطيط شامل و سياسة عامة بحيث تم وضع هذا التخطيط بكيفية تعطيه حق التشكيل العمراني للمناطق المجاورة و يكون جزء لا يتجزأ من تخطيط مدينة تونس الكبرى . ونظراً لقلّة المساكن و ضعف الإمكانيات المادية لسكان المنطقة. و يتميز الهيكل البنائي للمنطقة التاريخية بمدينة تونس بالأنشطة الإنتاجية الحرفية ، و نظراً لأن النسيج العمراني داخل منطقة وسط المدينة القديمة مختلفاً من حيث القيمة و النوعية عما حوله فقد تم تقسيم المدينة القديمة إلى ثلاثة مناطق أساسية تتميز بانسجامها و هي :

أ - المناطق الأثرية والتاريخية

وهي المناطق التي تتركز بها المعالم الأثرية، والمبدأ العام لتطويرها هو عدم تغيير المباني الموجودة بها من حيث مظهرها الخارجي أو تصميمها الداخلي وتتكون هذه المناطق أساساً من الجزء الأعلى من المدينة المركزية وبعض الأحياء القليلة الامتداد بالضاحيتين .

ب - مناطق الامتداد العمراني حول المباني الأثرية و التاريخية

وهي مناطق الحيز العمراني للمكون التاريخي و يوجد في الجانب الأكبر منها نفس التنظيم و الطابع المعماري و التشكيل العمراني، و هذه المناطق تتطلب حماية لتشكيلها و تمثل الصيانة في اعتماد مقاييس المحافظة على العناصر الأساسية للنظام التخطيطي و المعماري مع السماح بالتطور الحضاري . تتمثل هذه المقاييس في تنظيم السكان حول أفنية داخلية مفتوحة و فراغات عمومية و الحفاظ على شكل و طابع المباني بصفتها السمة المميزة للتكوين التخطيطي .

ت - المناطق السكنية الأخرى بالمنطقة التاريخية

وهي المناطق المحيطة بمناطق الحيز التاريخي و هي أجزاء من القطاع الذي ستم صيانتها وهي مناطق أدخلت عليها تعديلات كثيرة و لذلك كان من الواجب فرض حد أقصى لارتفاع المباني بها و فرض الطابع و التشكيل المعماري و العمراني بهذه المناطق .

٣ . سياسات الإصلاح

ونظراً لقلّة المساكن و ضعف الإمكانيات المادية لسكان المنطقة فإن الجهود تتجه إلى المحافظة على المباني الموجودة بترميمها وصيانتها و تحسين قابليتها للسكن. على أن عمليات التجديد من الأمور التي تفرض نفسها داخل بعض المجموعات السكنية والتي تدعو الضرورة إلى هدم العقارات المتداعية والتي يتطلب إصلاحها تكاليف باهظة و كذلك الفراغات والأراضي الفضاء والتي تم إخلؤها مثل (حي الحفصية) وفي كل المناطق الثلاث السابقة فرضت إجراءات إدارية وتنظيمية واضحة فلا يمكن إدخال أي تعديل على المباني إلا بإذن من المصلحة المختصة و يجب أن يكون في إطار الاشتراطات الموضوعية و بنفس الطابع و التشكيل المطلوب و إلا لا يسمح به . وقد تم اعتماد ثلاثة أنواع من السياسات و الإجراءات بهدف دعم هيكل المدينة القديمة و تتميز هذه السياسات بالمحافظة على خصائص المناطق المختلفة و تتمثل في الآتي :

أ- الإصلاح

استخدم هذا الأسلوب للمناطق التي تحتوي على معالم أثرية تحتاج إلى إصلاح أو ترميم بالإضافة إلى إصلاح المباني ذات الطابع العصري التي أفقدت انسجام المناطق بسبب مستواها وقياس حجمها وطابعها الشاذ فيتم إصلاحها وتعديل طابعها ليتناسب مع المنطقة المحيطة .

ب- الصيانة وإعادة الاستعمال

وتتمثل في صيانة المباني بعد ترميمها وإصلاحها بمراعاة المبادئ الأساسية للمحافظة على النظام العمراني للمدينة وتشكيل المنطقة التاريخية و أفضل السبل التي تم استخدامها هو إعادة استعمال المعالم التاريخية و الأثرية فأمكن تغيير أنشطتها الأصلية لتتماشى مع الاحتياجات الحالية و المقبلة و ذلك تلافياً لتحويل المعالم الأثرية إلى مجموعة من المباني المصانة و لكنها خالية و غير مفيدة و هذا ينطبق على المباني القائمة بوظيفتها كالمساجد و بعض المباني الأخرى التي أصبحت مكاتب أو إدارات أو مدارس أو مراكز ثقافية أو غيرها .

لذلك فإن إعادة النظر في استعمالات المباني كانت من أهم السياسات التي انتهجت عند الحفاظ على مدينة تونس القديمة ذلك أن عدداً كبيراً من الأسر قد احتلت بعض المعالم الأثرية و التاريخية مما أفقدها وظيفتها و قد تم إخلاؤها و إيجاد مساكن لشاغليها و اقتضى ذلك إسكان ٥٣ أسرة تكفلت بهم الدولة .

بهذه السياسة أصبحت الصيانة للمباني و المعالم التاريخية عملية مستمرة و اجبة على القائمين على الوظيفة الجديدة للمبنى يراعى فيها المبادئ الأساسية للمحافظة على النظام العمراني للمدينة القديمة و تشكيل المناطق الأثرية بها و بهذا تم احتساب تخصيص أي من المعالم الواقعة على الطرق التي تربط الأحياء السكنية لأنشطة و استعمالات ينتج عنها حركة مرور كبيرة مع رفض الاستعمال الذي يشوه أو يؤثر على المبنى أو الأثر التاريخي .

ت- التجديد

هذه السياسة تم اتباعها في تجديد المباني داخل المجموعات السكنية كعمليات جزئية كلما و جب هدم العقارات المتداعية أو التي تم إخلاؤها يتم بناء مساكن ذات طابع اجتماعي لإيواء الأسر المضطرة لمغادرة مساكنهم و اقتناء هذه المساكن بالإيجار أو البيع بالأجل كما يتم تصميم و تنظيم الوحدات السكنية الجديدة بمواد البناء الحديثة لكن بطابع و روح المنطقة القديمة لتتسجم مع الطابع المعماري و العمراني و التشكيل المحيط بها .

٤. مراحل معالجة المركز التاريخي للمدينة

تبعاً لنوعية السياسات و خصائص المناطق المختلفة فقد تم تحديد ثلاثة مراحل منطقية لتنفيذ هذه السياسات و تتداخل هذه المراحل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف التطوير و الحفاظ و هذه المراحل هي:

أ- معالجة المعالم الأثرية و التاريخية

و تم فيها ترميم و إصلاح و صيانة المباني و المعالم الأثرية و التاريخية بخطة شاملة حسب أولوياتها ثم إعادة استعمالها بتغيير أنشطتها الأصلية لتوائم احتياجات المنطقة المحيطة الحالية و المستقبلية .

ب- معالجة المحيط الأثري أو التاريخي

و في هذه المرحلة تم تجاوز المباني الأثرية و التاريخية و تحسين و تطوير المحيط التاريخي بها من تنسيق للموقع و تسهيل

الوصول وإظهار التشكيل والطابع العمراني والمعماري المميز للمنطقة وحماية النسيج الحالي مع السماح بالتطور للأنشطة المحيطة لخدمه الوظيفة الجديدة للمبنى الأثري والتاريخي وخدمة أهداف تنمية المنطقة وتطويرها مع تطوير المباني السكنية التي تقع في إطار هذه المناطق لتلائم احتياجات سكانها وبطابع وتشكيل يؤكد ويناسب طابع ونسيج المحيط التاريخي للمباني الأثرية .

ت - مرحلة معالجة المناطق الأخرى بالمدينة القديمة

وقد تم تجاوز المحيط التاريخي ليشمل المنطقة التاريخية القديمة في المدينة بمناطقها السكنية والتجارية الحرفية وقد شملت هذه المرحلة نوعين من المناطق :

- **المناطق السكنية :** وذلك إما بالتطوير والإصلاح للمباني التي تصلح للسكنى أو بالتحديد كلية للمباني الغير صالحة والتي يصعب معها الإصلاح .
- **المناطق التجارية الحرفية :** نظراً لارتباط المناطق التجارية و الحرفية بالمحيط التاريخي الأثري والذي يمثل عنصراً هاماً من صورتها التجارية والأهمية الاقتصادية لها كان لا بد من تطوير هذه المناطق لتحقيق زيادة في العائد الاقتصادي و السياحي وذلك عن طريق تجميع تجارى على طرق وممرات محددة بجانب المحاور المركزية و يشمل المد السياحي منتجات جديدة مثل العطور والحديد المشغول والكتب و المخطوطات والأثاث المتري التقليدي وغيرها ، وقد تم اتخاذ إجراءات لتشجيع أصحاب المهن على تركيز الأنشطة ذات الطبيعة الواحدة في نفس المكان و بهذا عادت الشخصية و الوظيفة الخاصة لكل سوق وقد تم تشجيع المنتجات الحرفية التقليدية لخدمة الحركة السياحية وتطويرها .

٥ . الجوانب الاقتصادية لتنمية المنطقة التاريخية بمدينة تونس

تم تنمية وصيانة المناطق التاريخية على مستويين هما مستوى التسويق ومستوى الإنتاج والأخير يعتمد على تشجيع أنشطة المركز التاريخي ذات الإنتاجية المرتفعة حيث يغلب تأثير السوق القومية عليها مثل الصاغة أو السوق السياحية مثل إنتاج النحاس المنقوش أما الأنشطة ذات الإنتاجية الضعيفة فتم توجيهها نحو الطلب السياحي فزاد إنتاجها. والأنشطة الحرفية التقليدية والتي تنم عن ماضي وحضارة وإن كانت غير ذات جدوى اقتصادية فإنه تم تشجيعها لكي تساهم في الحفاظ على قيمة عالية للصناعة التقليدية، مثل تصنيع الحديد والصبغة والنسيج التقليدي والتطريز وصناعة العطور، وهذه المجالات من الأنشطة قد لازمها إجراءات خاصة كتعويض الاستثمار بتسهيل القروض وتشجيع ومنح المساعدات والتسهيلات للاستثمار في المنطقة التاريخية والمحيط التاريخي والتي لا تقل عن تسهيلات الاستثمار في المدن والمناطق الجديدة .

٦ . الجوانب التطبيقية في تجربة مدينة تونس

لقد شملت التجربة التونسية على نوعيات مختلفة من المشروعات بدأت بالترميم والإصلاح و الصيانة للمباني التاريخية و الأثرية ثم تعدت هذه المعالم لتشمل تجديد وتطوير المحيط التاريخي والبيئة العمرانية التاريخية وكان من أهم هذه المشروعات مشروع تجديد حي الحفصية و تهيئة الحي الشمالي لمنطقة باب سعدون .

٧ . تقييم التجربة

نجحت التجربة بالتشجيع على تحقيق هذه السياسة و تنفيذ الفكر الذي تم اقتراحه وبهذا تبلورت المنطقة التاريخية كمتحف كبيراً للتراث القديم ينبض بالحياة فأصبح بمثابة جسماً حياً ومنطقة منفصلة في مدينة تونس

حيث يعيش به الآن ثلث سكان المدينة بعد إعادة الاعتبار إليه وإنعاشه^١.

٣-١-١-٢ تجديد حي الحفصية

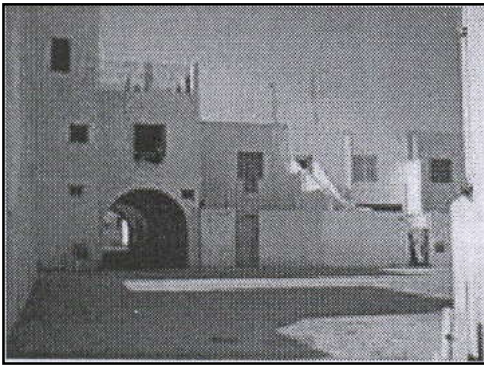


يتميز حي الحفصية باستواء سطحه مع وجود
الحدار بسيط شكل رقم (٢٦)

قد ظهرت فكرة تجديد الحي منذ ١٩٢٨م ولكنها لم تبدأ إلا في السبعينات ولقد برهن هذا المشروع على عزم السلطات التونسية^٢ على الحد من تداعي المدينة القديمة التدريجي و المتواصل و تطلب هذا المشروع تضافر الجهود من خلال العمل الجماعي و التعاون الدولي، حيث قام فريق من جمعية المحافظة على مدينة تونس القديمة بالتعاون مع خبراء من اليونسكو بدراسات أولية لتحسين المنطقة، في إطار مشروع اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، لصيانة المواقع التاريخية في المنطقة المحصورة بين مدينتي تونس و قرطاج .

١. موقع حي الحفصية

يقع حي الحفصية على مساحة ١٣.٥ هكتار بمركز المنطقة التاريخية المركزية بمدينة تونس والذي تبلغ مساحته ٣٠ هكتار. ويسكن الحي ٤١٠٠٠ نسمة فتبلغ كثافته السكانية ٣٦٠٠ فرد/هكتار . وينقسم الحي إلى ثلاثة أجزاء هم منطقة سيدي يونس بالجهة الغربية ٥.٤ هكتار، ومنطقة سيدي البياني بالمنطقة الشرقية بمساحة ١.٦ هكتار، والقطاع الأوسط الكبير بمساحة ٥.٥ هكتار^٣. ويحد هذه الضاحية من الشرق الطرق العريضة المشجرة والتي توجد منذ العصور الوسطى كما يحدها من الغرب شارعي أركور وإيتومي . ويتميز حي الحفصية



تميز حي الحفصية بوجود المباني ذات الالفية
شكل رقم (٢٧)

باستواء السطح مع وجود منحدرات طفيفة تبلغ نسبة انحدارها ١% فقط، وترتفع عن سطح البحر بمقدار سبعة أمتار وذلك عند شارع أركور كما ترتفع عن سطح البحر حوالي ٤.٥ م في الناحية الشرقية من الحي كما أن التربة عبارة عن مزيج من الطين والأحجار الجيرية والمياه القادمة من جداول المياه التي تنخفض عن سطح البحر بمقدار ١:٥:١^٤.

ويتميز الطابع العمراني للمنطقة التي تحيط حي الحفصية بوجود المنازل المزودة بالآفنية الضيقة وعلى الرغم من ذلك فإن قيمتها الجمالية والتاريخية لم تصل إلى أهمية الأجزاء

١- أ.د. عبد الباقي أبراهيم - تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية - مرجع سابق .

٢ - مشروع حي الحفصية - مجلة عالم البناء العدد ٣٨ - أكتوبر ١٩٨٣ م .

٣- مشروع حي الحفصية - مجلة عالم البناء - العدد ٣٨ - أكتوبر ١٩٨٣ م .

٤- Bardos, Anna, Hafsia quarter, Medina of Tunis, Tunisia . -

الأخرى القديمة كما أن معظمها لم يعد قائماً^١.

٢. الخلفية التاريخية

يعتبر حي الحفصية الحي اليهودي في مدينة تونس ويرجع تاريخ إنشائه إلى القرن العاشر وكان يطلق عليه حي هارا إلى أن تولت الأسرة الحفصية ملك البلاد في القرن الثالث عشر فأصبح اسم الحي الحفصية وتميز الحي بطابعه الخاص^٢. وفي بداية فترة الوصاية الفرنسية عام ١٨٩٠م بدأ اليهود في الهجرة من الحي بعد أن أصبح مكتظاً بالسكان واتجهوا لسكن القطاعات الأوروبية، بينما لم يتمكن الفقراء من الهجرة فأصبح الحي من أفقر المناطق بالمدينة. واستطاع المهاجرين من المناطق الريفية من الانتقال مع اليهود إلى الحي حيث تتوفر حجرات للإيجار وكذا لاقتربه من مراكز التوظيف بالمدينة والذي كان أحد عوامل جذب السكان، وفي عام ١٩٢٨م أعلنت السلطات الفرنسية أن حي الحفصية يمثل مصدراً خطراً لأنه غير أهل بالعوامل الصحية وبالتالي تم هدم العديد من المباني فيما بين عامي ١٩٣٣م، ١٩٣٩م.

وقد استخدمت خطة إعادة بناء المنطقة تصميماً دقيقاً لتنفيذ تلك الخطة والتي تتضمن إعادة بناء عدد كبير من الكتل السكنية الكبرى والتي تتبع النمط الأوروبي في البناء ولا تتبع البيئة الحضرية التقليدية إلا أنه لم يتم استكمال هذا المشروع حيث نشبت الحرب العالمية الثانية وتم قذف العديد من مباني المنطقة.

وزادت أهمية الحي عام ١٩٥٠م لقربه من الضواحي الجديدة المتطورة وفي عام ١٩٥٤م تم إعلان المنطقة كمنطقة للتجديد وبالتالي تم تحريم الملكيات الخاصة لحين الانتهاء من تطوير المدينة، وبعد استقلال تونس عام ١٩٥٦م قام المجلس المحلي للمدينة بوضع الخطط اللازمة لإقامة مشروعات ضخمة، وفي عام ١٩٦٠م تم الانتهاء من مراحل المشروع الخاصة بتنظيف المنطقة من الأحياء الشعبية البالية وتم إنشاء مدرستين ابتدائيتين ومحل للملابس الجاهزة وناد للأطفال ومركز للخدمات الاجتماعية وذلك على طراز البناء الحديث بغض النظر عن شبكة الطرق التقليدية، وكذا الطرز التقليدية للمباني، وقد ترتب على هدم ضاحية سيدي البشير عام ١٩٦٧م حدوث انتفاضة شعبية أدت إلى إلغاء المشروعات الكبرى، كما تم تأسيس منظمة حماية المدينة بهدف دراسة وإعادة تأهيل البنية الحضرية للمدينة القديمة وتحسين أحوال السكان المعيشية.

وفي عام ١٩٧٣م قدمت وزارة الأشغال خطة لإعادة تأهيل المناطق الحضرية والسكنية بهدف تنظيم حي الحفصية وقد كان ذلك المرحلة الأولى لإعادة تأهيل المنطقة وتولى تنفيذها الوزارة بالتعاون مع منظمة اليونسكو والتي قدمت الدعم للمجلس المحلي بمدينة تونس. وقد اكتمل المشروع عام ١٩٧٧م^٣. وقد ترتب على ذلك استخدام ما يقرب من نصف مساحة الأراضي الفضاء التي بقيت من عمليات الهدم السابقة. وفي الفترة من ١٩٨١م - ١٩٨٢م قام فريق آخر من منظمة حماية المدينة باقتراح مشروع جديد تحت مسمى المشروع الحضري الثالث وأشرفت عليه وزارة الإسكان. وقد قامت منظمة إعادة التأهيل والتجديد الحضري برعاية هذا المشروع^٤.

٣. أهداف مشروع تجديد حي الحفصية

أ- تأهيل المباني المتهالكة وتجنب الإزالة إلا في الحالات القصوى.

٥- Cantacuzino, Sherban, Hafsia quarter, p.88, 1985.

٦- Bardos, Anna, Hafsia quarter, Medina of Tunis, Tunisia.

٧- Bardos, Anna, Hafsia quarter, Medina of Tunis, Tunisia.

٨- The Hafsia-Tunis, Mimar, 17, 1985, p.62-٣

- ب- إنشاء وتحسين شبكات البنية الأساسية .
- ت- ترميم المباني الأثرية المتهالكة وإعادة استخدامها باستعمالات تتلائم معها وتناسب مع الثقافة العصرية السائدة حالياً لضمان الاستمرارية مع ملائمتها للتصميم العمراني .
- ث- التأكيد على التجانس الحضري مع المناطق المجاورة من خلال الحفاظ على علاقة انسجام مع تركيبة وتكوين المدينة القديمة فتم مراعاة بعض الأسس المعمارية والعمرانية التي تحكم المدينة القديمة أثناء عمليات الإحلال وإعادة البناء .
- ج- كان الهدف من المرحلة الأولى إيجاد مساكن اقتصادية لفئة معينة من السكان أو الأسر ذات الدخل المنخفض، تراعى الإمكانات المادية للأسر و تحقق جذب سكاني للحى بعد إعادة توطين السكان القدامى .
- ح- تمديد وتحسين الخدمات والمرافق وشبكة الطرق وإنشاء وحدات سكنية وفراغات تجارية ومكاتب ومواقف سيارات تحت الأرض ومرتفق عامة في مواقع تم تفرغها بعد الهدم .
- خ- إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية واستعادة بعض الوظائف وتقديم فرص وظيفية جديدة في الهياكل الخاصة بالآثار التاريخية وتوفير مساحات فضاء عامة للترفيه كالحداثق والمتزهات .
- د- إعادة تأسيس العلاقة بين الاتجاهين اللذين يتم على أساسهما تأهيل المباني بالسكان مع وجود قاعدة أساسية يتم من خلالها تنفيذ المشروعات واستغلال الإمكانات الاقتصادية عن طريق تشجيع السكان الأثرياء للقيام بأعمال تأهيل مساكنهم بأسعار مناسبة .
- ذ- إعادة بناء مباني القطاع التجاري والسكني بالمدينة بشكل يؤدي إلى استعادة المدينة القديمة لشخصيتها الفريدة .
- ر- فصل حركة المشاة عن الطرق الرئيسية المخصصة للسيارات والاعتماد على مسارات فردية لخدمة الأسواق مع تطوير المحور الرئيسي للضاحية وإعادة تأسيس الرابطة بين الممرات للمباني

التي تم إعادة تأهيلها .

٤. مراحل المشروع

تم تقسيم برنامج المشروع إلى مرحلتين واستغرقت عدة سنوات فاستمرت المرحلة الأولى من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٧٧م واستغرقت المرحلة الثانية خمس سنوات من عام ١٩٨٢ حتى ١٩٨٦م ولازال العمل في هذا المشروع مستمراً حتى الآن .

المرحلة الأولى :

كانت المرحلة الأولى من المشروع تغطي ما يقرب من ٣ هكتار من المنطقة الواسعة التي تم هدمها والتي تقع في وسط وشرق المدينة . وقد تم فيها بناء بعض المنازل التقليدية بارتفاع



مشروع إحياء حي الحفصية خريطة رقم (٣)

دورين للخلخلة الزيادة السكانية الكبيرة مع إعادة توزيع الاستعمالات لبعض المجموعات السكنية الكبيرة وتوفير التمويل اللازم من خلال بعض الاستثمارات سريعة العائد لتجنب هدم المباني وذلك ببناء السور القديم المتهدم وبيعه لتجار المنطقة^١ كما تم في هذه المرحلة بناء سوق الحوت والذي يتضمن طريقاً للمشاة يمتد من الشرق إلى الغرب ويعمل على ربط الضواحي الجديدة لمدينة تونس بشوارع آشور متخللاً باب قرطاجنة . وقد جذب هذا الممر خطط التطوير التي يتم القيام بها في غرب السوق على هيئة كتل سكنية حديثة ومرتفعة وأثناء تنفيذ السوق تم إعادة بناء ما يزيد على ١٠٠ متجر كما تم بناء ٢٢ متجراً في شارع المشاة مع إعادة النظر في استعمالات المباني مع تحسين كثير منها باستثمارات بسيطة سريعة العائد تحد من هدم المباني القائمة بل تجديدها وإمدادها بالمرافق وتحسينها لتناسب السكان القاطنين بها، كما تم بناء ٩٥ وحدة سكنية . وقد قامت منظمة حماية المدينة بعمل مسح مفصل على مستويات الدخل والتوقعات الخاصة بظروف السكان المستقبلية فيما بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٥، وذلك بهدف تحديد احتياجاتهم من المنازل وكذلك لكتابة تقرير عن المحلات التجارية التي يمكن بناؤها خارج منطقة السور^٢ . كما كان هناك ضرورة للإبقاء على طرق المشاة الموجودة بالفعل وخصوصاً في ظل وجود سوق الحوت الذي يعتبر ممشى مغطى، كذلك كان لا بد من إعادة بناء الممر الرئيسي المباشر الذي يمر من الشرق إلى الغرب متخللاً السوق وتأسيس شارع مشاة بطول الخط الرئيسي بالإضافة إلى إقامة وحدتين لركن السيارات لخدمة السكان والعملاء بحيث يكون موقعهم إما في نهاية الممر الرئيسي أو بالقرب من باب قرطاجنة بجانب المحلات ، وهذا أكد العزم في وضع حد لتخريب وتشويه المجموعات الأثرية والتاريخية وهذا كان بداية للمرحلة الثانية .

المرحلة الثانية :

انقسمت إلى قسمين كما يلي :

أ- القسم الأول : يهتم بالقيام بالأعمال التي تهدف المحافظة على هياكل العقارات وتحسين ظروف الإقامة بها وهيئة العقارات بكيفية تمكن من تعديل التصميم المعماري وتحسين فراغاته الداخلية في سيدي البياني وسيدي يونس كذلك صيانة وتطوير شبكات الطرق والمرافق وتطوير مسارات الحركة الآلية والمشاة وأيضاً ترميم المباني الأثرية وتعديل استعمالها باستعمالات مناسبة لضمان استمراريتها مع توفير الخدمات المطلوبة وتحسين الخدمات القائمة وكل ذلك مع الاحتفاظ بالطابع العمراني المميز بالمنطقة، و قامت بها الوكالات العقارية بالبلدية .

ب- القسم الثاني : يهتم باستغلال الأراضي الفضاء ببناء وحدات سكنية محدودي الدخل بارتفاع دورين ذات أفنية داخلية وبناء عمارات سكنية لذوي الدخل المرتفع على حدود المنطقة، وذلك مع الالتزام بالطابع العمراني السائد عن طريق وضع اشتراطات وتشريعات ملزمة لتنفيذ ذلك^٣ كما تم بناء أماكن تجارية وإدارية وأماكن انتظار للسيارات تحت الأرض وخدمات عامة وقد اعتمدت تصميمات هذه المباني على المفردات

١ - أ.د. عبد الباقي أبراهيم - تأصيل القيم الحضارية - مرجع سابق .

٢ - أ.د. عبد الباقي أبراهيم - تأصيل القيم الحضارية - مرجع سابق .

المعمارية التقليدية ، كما تميزت الفراغات العمرانية بالبواكي ومداخل المباني والطرق التي على هيئة عقود^١ . كما تم تخصيص بعض الشوارع لمرور المشاة فقط مما ساعد على تكامل المناطق القديمة مع الجديدة والحفاظ على الطراز التقليدي للشوارع واحترام تقاليد المدينة ونظمها^٢ . وقد تم ذلك بالتعاون بين البلدية ووزارة التجهيز والتعمير .

٥. تقييم المشروع

- نجحت التجربة في تحقيق التوازن في الطابع المعماري بين ترميم المباني القديمة المتهاككة وبين المباني الحديثة لمحدودي الدخل والتي لها نفس الطابع المعماري والعمراني ، لتحقيق مبدأ الحفاظ على المباني الأثرية وإحياء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية .
- تحقيق التكامل بين القديم والحديث مع احترام الطابع العام للمنطقة بإعادة توزيع الاستعمالات للمباني الأثرية بما يتلائم مع روح العصر .
- اتباع أسلوب التنفيذ المرحلي لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج ، باستغلال الإمكانيات المحلية المتاحة حيث تم استثمار الأراضي الفضاء في البناء سواء كانت وحدات سكنية أو تجارية واستخدام العائد في استكمال مراحل البرنامج .
- تحقيق التوازن الطبقي للمجتمع من خلال رفع مستوى الطبقات الفقيرة وجذب الطبقات ذات الدخل المرتفعة للمنطقة ، بتحسين الأداء الخدمي للمنطقة والظروف الحياتية المطلوبة لتلك الفئة .

٣-١-١-٣ المحافظة وإعادة التأهيل لقرية سيدي بوسعيد^٣

١. موقع قرية بوسعيد

تقع قرية بوسعيد على قمة ساحل صخري وعر يطل على البحر المتوسط وهي قرية ذات طابع مميز حيث تحدد شوارعها الضيقة بمبان بيضاء اللون والنباتات المختلفة من أشجار وشجيرات وكرمات عنب في العديد من الأماكن ، وتقع القرية على رأس قرطاجية بجانب الموقع القديم الذي يحمل نفس الاسم وتطل على خليج قرطاجية بينما تقع مدينة تونس العاصمة على مسافة صغيرة للجنوب . وتعتبر هذه التجربة من أكثر التجارب شهرة على المستوى العربي والإسلامي في مجال إعادة تأهيل المناطق التاريخية .

٢. الخلفية التاريخية

مع حلول القرن التاسع أثناء حكم (أغلايد) تم تحصين ساحل تونس في مواقع استراتيجية ضمت رأس قرطاجية وفي موقع القرية الحالية تم بناء منار ورباط وأثناء فترة تولى الأسرة الحفصية الملك عبد السلام خلال القرن ١٣ - ١٤ تحول الرباط إلى مركز ديني للصوفيين ثم أتى الشيخ أبو سعيد خليفة بويحيى التميمي (١١٥٦ - ١٢٣١م) واستقر في الموقع ومع الوقت أصبح مقامه مركز حج كبير . وفي خلال القرن ١٧م بدأ تجمع سيدي

٤- جائزة الأغاخان للعمارة - الدورة السادسة ١٩٩٣-١٩٩٥، إعادة تعمير حي الحفصية بمدينة تونس - مجلة عالم البناء - العدد ١٧٣ - ص ١٥-ديسمبر ١٩٩٥ م .

١- Bardos, Anna, Hafsia quarter, Medina of Tunis, Tunisia

٢- د. مصطفى مدبولي- معهد التدريب والدراسات الحضريّة - برنامج ورشة العمل الإقليمية - تخطيط وتنمية مناطق التراث العمراني والمدن التاريخية يونية ٢٠٠٤ م .

بوسعيد (والذي سمي جبل المنار أو جبل موسى) في النمو وبني مكان للسوق أساساً لخدمة الحجاج الكثيرين . وفي القرن الثامن عشر الميلادي بدأ السكان الأثرياء من تونس في البحث عن مهرب وملاذ من المدينة في أشهر الصيف الحارة مكتشفين المناخ الجيد للقرية ، فأنشأ السياسيون والتجار والأغنياء منازل صيفية في القرية وأنشئت بعض هذه المنازل بجوار مزار أبو سعيد والبعض الآخر في المناطق المنعزلة بين حدائق كبيرة . ومع تتابع المواسم السنوية أصبحت المحلات الصغيرة التي تمون المنازل الصيفية مستقرة ودائمة . ومع منتصف القرن ١٩ م أصبحت القرية معروفة كمركز ديني هام ومنتجع صيفي على الطراز الحديث ، ومع بداية القرن ١٩ م أعلنت القرية رسمياً كبلدة إسلامية وسميت رسمياً بوسعيد ، وفي نفس الوقت أصبحت القرية ملتقى فكري سنوي ومكان للتقاعد الدائم ومنفى للعديد من الفنانين الأجانب والمفكرين بعيداً عن رقابة الحكومة ، وكانت تعقد فيها المناظرات والمجاملات في الشعر والموسيقى ..

٣ . برنامج تأهيل قرية بوسعيد القديم

تجارباً مع التأثير الكبير للزيادة في عدد السكان الدائمين والتنمية العمرانية التي توافقت معها أعلن المجتمع رسمياً كقرية عام ١٩١٥ م ومع هذا الإعلان جاءت أول جهود قانونية رسمية للحفاظ على الميراث الحضاري والمعماري لسيدى بوسعيد . اتخذت البلدية العديد من الخطوات الهامة في طريق المحافظة والتأهيل لقرية بوسعيد التاريخية ابتداءً من قانون ١٩١٥ م حتى المخطط الإداري عام ١٩٧٠ م مما جعل للقرية السبق في العالم الإسلامي في إنشاء فكر المحافظة والتأهيل . ففي السنوات الأولى من القرن العشرين هددت الزيادة السكانية التكوين والطابع العمراني للقرية لهذا صدر قانون (أول مرسوم للحفاظ) عام ١٩١٥ م وقد كان منهجه يتمثل في تعديل وتغيير واجهات المباني وترتيب الفراغات العامة للعودة إلى أصولها مع تحديد طابع وكتل المباني الجديدة مع التزام ملاك المساكن تجاه إصلاح وترميم مساكنهم وإخضاع تراخيص المباني الجديدة لإشراف البلدية ومعاينة المخالفين . ويعتبر هذا المدخل القاعدة القانونية الأساسية للسلطات والهيئات العامة للتحكم في الهيكل العمراني الموجود للقرية .

أ - أهداف البرنامج

تمثلت أهداف برنامج تأهيل قرية بوسعيد التاريخية في الآتي :

- المحافظة والترميم للمباني السكنية والعامة التي تكون النسيج العمراني التاريخي للقرية .
- مقاومة تفتت وتآكل الساحل الصخري التي تقع فوقه القرية .
- حل مشكلة المرور الآلي داخل القرية .

ب - تمويل البرنامج

تميز البرنامج بصورة أساسية باعتماده أساساً على أسلوب الصيانة الذاتية ، فالسكان هم العمود الفقري الحقيقي لبرنامج إعادة تأهيل قرية بوسعيد . فنظراً لعدم إمكانية السكان أخذ قروض من هيئات الإسكان أو البنوك العامة التي تعطي القروض للمنشآت الجديدة فقط فقد كان اتجاه السكان إلى الاعتماد على قروض البنوك الخاصة في ترميم منازلهم وفي جميع الخدمات الأخرى من مبان عامة ومنتزهات ، وتقوم البلدية بجميع أعمال الدعم الفني من تقارير ووثائق ورسومات للقرية بمساعدة الهيئات الدولية مثل اليونسكو .

ت - سليات البرنامج

- عدم توافر الوثائق والرسومات الخاصة بالهيكل العمراني بالقرية مثل المساقط الأفقية والواجهات وحالات المباني ومتطلبات الصيانة والإصلاح التي يحتاجها كل مبنى في أي هيئة أو في البلدية .
- عدم فاعلية القانون في مواجهة التعديلات على الهيكل العمراني ، فمع ارتفاع قيمة الأرض حدث تهميد كبير للطابع العام للقرية حيث تم غزو ضواحي القرية بمنشآت جديدة كما حدث العديد من التعديلات والتغييرات للعديد من المباني السكنية القديمة .
- إهمال المنهج لمشكلة تفتت وتآكل الساحل الصخري للقرية .
- إهمال المنهج لتأثير العوامل الاجتماعية ومتطلبات السياحة أو استعمالات الأراضي الجديدة .

ث- إيجابيات البرنامج

- التعديلات لم تغير من المقياس أو الهيكل العام للقرية ولهذا فنسيج وتركيب القرية تم صيانتها والمحافظة عليه.
- تحديد المباني الجديدة بحيث جاءت معظمها كتل منسجمة مع الطابع العام لبقية القرية .

٤. مشروع المحافظة الجديد لقرية بوسعيد

ونتيجة لما سبق ظهرت الحاجة إلى سياسة تخطيط شاملة تغطي كافة الجوانب المختلفة. وبناءً على ذلك فقد حدثت العديد من التعديلات لقانون ١٩١٥م حيث صدر قانون ١٧ سبتمبر ١٩٥٣م والذي سمي قانون حماية المواقع وشمل كل المواقع التاريخية في تونس وعني على وجه الخصوص بالقرى المنعزلة ذات الطابع العمراني المتميز مثل بوسعيد ، خاصة مع زيادة الحركة السياحية والتغيير الحادث في الهيكل السكاني للقرية بالإضافة إلى سرعة تفتت وتآكل الساحل الصخري الوعر حتى وصل إلى أول منشأ سكني على الساحل .

وقد قادت هذه الاعتبارات إلى مشروع المحافظة الحالي والذي سمي برنامج المنتزه القومي لقرطاجنة سيدي بوسعيد حيث تم إعداد أول مخطط عام ١٩٧٣م وتم تطويره حتى تم التصديق عليه عام ١٩٧٨م وقد قام بعملية التخطيط لمجلس بلدية مدينة تونس District Of Tunis كذلك قام أفراد المجلس بالأعمال التحليلية وأعمال الرسومات الخاصة بالمنطقة .

أ- منهج المشروع

وقد وضع منهج المخطط في اعتباره تحليل الهيكل الاجتماعي والسكاني للقرية كذلك الإمكانيات الاقتصادية المتاحة ، التمكن بالتنمية المستقبلية داخل المحيط الذي يتضمن قرية بوسعيد ، وضع المخططات التفصيلية لترميم وإعادة تأهيل المنطقة الأثرية بقرطاجنة ووضع الحلول الجيولوجية لمواجهة مشكلة تآكل الساحل الصخري الذي تفق عليه المدينة .

وقد حدد المخطط خمسة مناطق رئيسية للقرية :

١. منطقة الامتداد السكني خارج مركز القرية وتعتبر منطقة تحكم عمراي حيث يسمح فيها ببناء المساكن الجديدة تحت شروط معينة تحافظ على الطابع العمراني للقرية .
٢. منطقة الإسكان الموجودة القديمة ذات وضع خاص وذات أولوية قصوى للحماية والعمل على الارتقاء بالطابع التاريخي .
٣. منطقة الحزام الأخضر للاستعمال العام (تقع بين المنطقتين السابقتين) وتدخل ضمن الإطار العملي للحماية الأثرية كذلك العوامل المتعلقة بالمرور الآلي والمشاة .

- ٤ . منطقة السياحة وترتبط بكافة الاستعمالات الممكنة بالميناء القريب والواقع ضمن نطاق المنطقة .
٥ . منطقة المنتزه الطبيعي وتدخل ضمن حدود الحماية الأثرية وتتضمن بالإضافة إلى ذلك مخطط تفصيلي للتنسيق العمراني .

ب- تنفيذ المشروع وخطواته

قامت اليونسكو بالاشتراك مع الحكومة التونسية في تنفيذ المشروع ومع حلول عام ١٩٧٩م مما زاد من عمق التطوير والتنمية حيث قامت هيئة اليونسكو بالاشتراك مع البلدية في إنجاز وإتمام كافة الدراسات التحليلية اللازمة لخلق منتزه قومي . كذلك لتنفيذ العديد من الاستكشافات للمواقع الأثرية وبعض العمليات الجيولوجية الفنية لحماية الساحل الصخري الذي كان تأكله مشكلة كبيرة تواجه القرية . وتم ذلك في الخطوات التالية :

- ١ . قامت بلدية بوسعيد بتنفيذ كافة الدراسات والمسوحات العمرانية والاجتماعية وعمل كل الوثائق والرسومات المطلوبة للمشروع .
- ٢ . قامت البلدية بتحديد التعديلات في المساكن الموجودة مع بعض الاستثناءات القليلة كذلك حظرت بناء أي مبان جديدة داخل منطقة الحماية .
- ٣ . بناءً على المخطط تم بناء كافة المباني الجديدة الموجودة بالمنطقة الأولى بحيث جاءت متجانسة مع طابع القرية ، حيث استخدمت نفس مواد البناء التقليدية بالإضافة لتوفير البلدية للعمال المهرة الذين قاموا بعمليات الإنشاء الجديدة والترميم على حد سواء . كذلك راعت البلدية عدم زيادة الكثافة السكانية عن الحد المقترح بالمنهج الموضوع .
- ٤ . قامت البلدية بوضع خطوط الكهرباء تحت الأرض .
- ٥ . بالرغم من زيادة حركة السياحة داخل القرية وما استتبع ذلك من تحول المحلات الصغيرة المحلية للقرية إلى محلات ذات طابع سياحي لمواجهة متطلبات السياحة مما جعل شكلها وتكوينها يخرجان عن طابع القرية . فقد قامت البلدية بإعادة السوق المحلي للقرية إلى طابعه الأصلي التقليدي مع نقل كافة الاستعمالات السياحية ذات التراث الحديث إلى منطقة الميناء .
- ٦ . قامت البلدية بتشجيع السكان على القيام بأعمال الترميم الخاصة بمساكنهم حيث وضعت الإطارات العام للحفاظ على الطابع المميز للقرية من حيث ارتفاعات وشكل كتل المباني والواجهات والألوان المستخدمة في المبنى ، فاستمرت القرية نموذجاً فريداً لمدينة البحر المتوسط الإسلامية من ميادين مفتوحة وشوارع ضيقة ملتوية والمنازل ذات الأفنية الداخلية والموجهة للداخل وارتفاع دورين ويتم إنشاؤها من الطوب والأحجار المطلية جميعها باللون الأبيض مع تلوين جميع الأعمال الخشبية من أبواب وشبابيك و درابزين وأعمال المشغولات الحديدية الموجودة على الواجهات باللون الأزرق السماوي .

٥ . تقييم المشروع

- نجح المشروع بدرجة كبيرة في الحفاظ على الطابع التاريخي الأثري للقرية وقد كان أساس نجاحه هو وعى و اشتراك سكان القرية أنفسهم في أعمال الترميم والصيانة في مجاورتهم السكنية.

- كما ساعد على نجاح المشروع الدعم الفني الكامل من البلدية عن طريق توفير الوثائق والرسومات والتحليلات مما جعل سيدي بوسعيد مثال نموذجي متميز للصيانة وإعادة التأهيل للمواقع التاريخية بأسلوب الصيانة الذاتية ومنهاج فريد للمشاريع المماثلة ذات المقياس الصغير للمحافظة وإعادة التأهيل.
- كذلك نجح المشروع في عمل الموازنة الصعبة بين الحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية وبين متطلبات السياحة الحديثة بالمحافظة على طابع المنطقة التاريخية بدون أي تغيير ونقل المتطلبات والتسهيلات السياحية إلى منطقة قريبة من الموقع التاريخي بحيث يسهل الوصول إليه .

٣-١-٢ التجربة الجزائرية في الحفاظ على التراث

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي اهتمت بالتراث من عشرات السنين حيث تم إصدار القانون رقم ١٦٧ الخاص بحماية الآثار لعام ١٩٦١م والذي عنى بالأماكن و المواقع الأثرية و التاريخية و الحفاظ عليها ، وقد أولت هذه الأماكن و المواقع بالاهتمام والحفاظ و إعادة الاستعمال مع إحياء الطابع المتميز في المناطق الجديدة و في إطار تجربة الجزائر سنقوم بعرض تجربتين هما تجربة مدينة الجزائر القديمة في الحفاظ على المنطقة التاريخية بها وتجربة وادي ميزاب في الحفاظ على التراث الإسلامي .

٣-١-٢-١ تجربه مدينة الجزائر في الحفاظ على المنطقة التاريخية بها

١. الخلفية التاريخية



مدينة الجزائر القديمة خريطة رقم (٤)

عندما احتلت الجزائر من قبل الفرنسيين في عام ١٨٣٠م كان عدد سكان مدينة الجزائر يتراوح بين ٢٥-٣٠ ألف ساكن يحتلون مساحة على شكل مثلث تقدر ٣٢١ هكتاراً وكانت المدينة محمية بأسوار وحصون عسكرية عالية ولها عدة أبواب كمنافذ لها هي أبواب الجديد وعزون و الوادي وتتميز المدينة القديمة التي تسمى القصبة باحتوائها على كثر في الفن المعماري التاريخي وطابع معماري مميز يظهرها بصورة رائعة بالإضافة إلى القصور الفخمة المستمرة بشموخها وبقائها الذي يتحدى الزمن وتتوزع المحلات والمدارس والمساجد بنظام دقيق يجعل النسيج العمراني متناسقاً مؤكداً للمعالم التاريخية الموجودة بالقصبة .

٢. الوضع الحالي لمدينة الجزائر القديمة

وقد وصلت هذه الخلية الأم من ٢٥ ألفاً إلى ٩٠ ألف ساكناً بكثافة حوالي ٣٠٠٠ ساكن في الهكتار الواحد وهي من أكبر الكثافات في العالم ، وأمام هذا الضغط الكبير والمستمر فإن مقاومة المباني قد ضعفت وتدهور عمران هذه المنطقة وأصبحت تحتاج إلى التدخل للحفاظ على هذا الميراث الثقافي والفني الفريد بطابعه المعماري الإسلامي الذي لم يبقى منه إلا ١٧٠٠ منزل في حالة متدهورة قررت الحكومة الجزائرية ترميمها وإعادة الاعتبار

لها في إطار خطة الصيانة والوقاية للمدينة القديمة . لقد أصبح من الضروري تحديد ووضع سياسة عاجلة من أجل صيانة ووقاية المدينة التاريخية ذات الجانب الثقافي الهام وفي إطار التوجيه العام (المخطط العام) حددت كثير من العمليات للقيام بها من أهمها إصلاح وتحديد القصبة والتي لم يبدأ بها إلا بتنظيم ملتقى انعقد في الجزائر في أكتوبر ١٩٧٣م للبحث في "تجديد وإعادة بناء المراكز التاريخية" وكانت نتائج هذا الملتقى تشكل العامل الهام والمنطلق الأساسي لكل نشاطات وأعمال المجلس الشعبي لبلدية الجزائر حيث توصل إلى أن المدينة التاريخية كيان عمراني منعزل بتكوينه الاجتماعي ونشاطاته الاقتصادية وظروفه العامة وميراثه الثقافي والفني .

٣. أهداف صيانة ووقاية المنطقة التاريخية بمدينة الجزائر

حددت السياسة الأهداف الرئيسية لصيانة ووقاية المدينة وأحيائها كالتالي :

١. حماية التراث الثقافي و التاريخي والمحافظة عليه لتبقيه للأجيال الصاعدة .
٢. تخصيص وظائف عامة ومنسجمة مع النسيج العمراني تساهم في الحماية والإحياء .
٣. تعيين وظائف خاصة تساهم في الإشعاع الثقافي للمدينة القديمة .
٤. دعم التجهيزات الأساسية والخدمات العامة و المناطق السكنية وتجديدها .

٤. مشروع وقاية المنطقة التاريخية بمدينة الجزائر

ولضرورة البدء في الوقاية وهيئة القصبة "المدينة التاريخية" كان من الضروري إنشاء مكتب للدراسات المتخصصة في الإصلاح و الإحياء بالبلدية مع إقامة ورشة عمل بالموقع أقيمت في مباني القلعة العتيقة . ولتحقيق رد الاعتبار لمختلف الآثار الباقية والتي تعتبر شاهداً ورمزاً لتاريخ المدينة ولإبراز قيمة الطابع المحلي للمدينة فإن نطاق التدخل والعمل في القصبة اندرج في ثلاثة مراحل هي :^١

أ- سياسات تحقيق الوقاية و التهيئة للقصبة

وتتمثل هذه السياسات في الآتي :

١. ترميم وإصلاح المباني والمعالم التاريخية والأثرية وإعادة استعمالها .
٢. إصلاح وتجديد المباني السكنية وإعادة كفاءة المسكن .
٣. إزالة المباني المتدهورة والطفيلية الدخيلة وإعادة تعميمها .
٤. إحياء الطابع المحلي في المساكن والمباني العامة .
٥. إعادة تهيئة النسيج العمراني القديم .
٦. إحياء الأنشطة القديمة وتحديد أماكن الأنشطة الجديدة المنسجمة مع النسيج العمراني .

ب- عمل دراسات قطاعية سابقة للتخطيط العام

وتتمثل هذه الدراسات في الآتي :

١. الدراسات الاجتماعية والاقتصادية .
٢. دراسات هيكل الأنشطة الاقتصادية .
٣. الدراسات التاريخية للمدينة وخاصة القصبة .
٤. دراسات حول شكل وهيئة النسيج والطابع العمراني والمعماري .

١-جمعة مهديد- دراسة عن مدينة الجزائر - المجلس الشعبي لمدينة الجزائر - مرجع سابق .

٥. دراسات ظروف وشروط البناء وخاصة بالقصبة .

ت- إعادة التخطيط العام للتهيئة بالمدينة وتهيئة المنطقة التاريخية

لقد قامت ورشة القصبة بإشراف مكتب الدراسات المتخصصة في الإحياء والتحديد بالعمل في العديد من البنايات الأثرية والتاريخية ذات القيمة الفنية العالية بدون انتظار للمخطط العام الذي تم إعداده مؤخراً لتوجيه الخطة العمرانية للمدينة مركزاً على صيانة ووقاية المدينة القديمة .

٥. تقييم التجربة

كان التشريع هو السبب الأساسي في نجاح تجربة الجزائر في الحفاظ على المناطق والمدن التاريخية . فلقد اهتمت الجمهورية الجزائرية بكافة الجوانب التشريعية لحماية الآثار والمناطق التاريخية وقد سنت كثير من القوانين لهذا الغرض وفي إطار هذه القوانين تم الحفاظ على كثير من المباني و المناطق التاريخية وكان من أهم هذه القوانين القانون ٦٧ المؤرخ ٢٠ ديسمبر ١٩٦٧ م وتعديلاته نظراً لشموليته وخاصة أهتمامه بالترتيب والتسجيل للآثار والأماكن التي تنطوي على المصلحة التاريخية أو الوطنية أو الفنية أو الأثرية أو الغير مبنية الموجودة في مدى رؤية المكان أو الأثر المقترح تربيته أو المقيد في القائمة الإحصائية الإضافية وهو داخل شعاع يبلغ ٥٠٠ متر ويجب أن تتضمن القائمة نوع المكان أو الأثر ، موقعه الجغرافي ، المحيط الذي تم فيه الترتيب ومدى الرؤية للمكان أو الأثر ومساحته و الإرتفاعات الخاصة ، أسماء الملاك للأثر أو المبنى أو المباني المحيطة ، تاريخ قرار الترتيب أو التسجيل .

٣-٢-١-٢ الحفاظ على التراث بوادي ميزاب

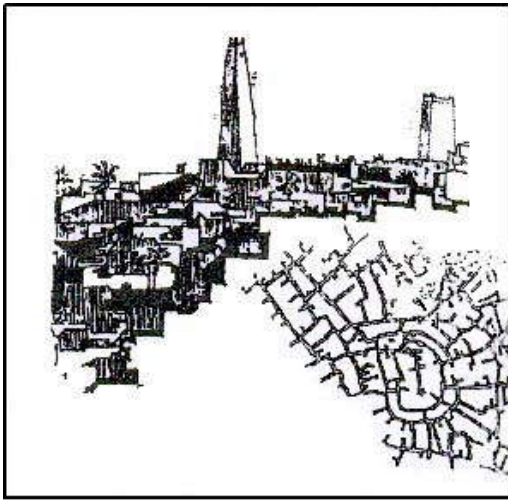
بالجزائر

١. الموقع

يقع تجمع ميزاب في صحراء الشبكة على بعد ٦٠٠ كم من جنوب الجزائر وقد تواجد هذا التجمع من ١٠٠٠ عام ويعد من النماذج العمرانية والمعمارية التي بقيت على حالتها في الجزائر ويتكون التجمع من ٥ مدن صغيرة تقع على هضبة مرتفعة.

٢. التطور التاريخي

بنيت المدينة الأولى العطاف على الهضبة يحيطها سور سميك بحيث يقع الجامع على قمة الهضبة وتحيط به الأحياء المخصصة لرجال الدين والصفوة ، أما السوق والمباني التجارية فتقع على سطح الهضبة . فيكون المركز الديني



احدى مدن ولدي ميزاب -مدينة غرداية-الهيكال العام -

قطاع خريطة رقم (٥)

والأجتماعي على قمة الهضبة والمركز السياسي فيكون حول مكان التبادل التجاري في السفح وبعد الانتهاء من تشييد المدينة الأولى تم إنشاء أربعة مدن أخرى هي بونورة، بنى يزقن، مليكة (المدينة المقدسة)، غرداية وهي العاصمة وأكثرهم شهرة . وهذا استطاع السكان بإمكانياتهم البسيطة إقامة تجمع عمراني من أفضل النماذج المعمارية والتخطيطية حيث تتميز المنطقة بالمناخ القاس من حيث التفاوت الكبير في درجات الحرارة بين الليل

والنهار بالإضافة إلى التقلبات الجوية الشديدة التي تنعكس على تخطيط المدينة الذي جاء متضاماً وجاءت الشوارع منحدرية مظلمة ضيقة وتتجمع المساكن في مجموعات تضم المسجد والمدرسة كما تم تصميم المسكن بحيث تكون العناصر مفتوحة على الداخل على فناء مكشوف ويبدو من الخارج كحصن صغير وفتحاته صغيرة، ويتكون من مستويين يتم الدخول إليه من سقيفة تعمل على توفير الخصوصية للمسكن. ويعتمد أسلوب الإنشاء على الطوب المصنوع من الطين المجفف في الشمس، ويتم تغطية حوائطه بلباسية من الجبس ويستخدم خشب النخيل في الأسقف والعقود. وتغطي المساجد في مدن وادي ميزاب بأهمية خاصة سواء من حيث عددها أو حجمها حيث تتميز بالبعد عن الزخرفة. ولكل مدينة مسجداً واحداً ما عدا العطف (أم المدن) يوجد بها مسجدين ويوجد مساجد صغيرة ملحقة بالمقابر وتميز بطرازها المعماري الفريد .

٣. تدهور تراث وادي ميزاب

استطاع الطراز المعماري بوادي ميزاب أن يجيا ما يقرب من ألف عام نتيجة لعزلة هذا التجمع السكاني عن الحياة الحديثة لفترة طويلة، فلم يدخل الوادي مرحلة التطور والتحديث إلا منذ فترة وجيزة ويساعد على ذلك اكتشاف البترول في صحراه كما أن استقلال الجزائر أعطى التجمع دفعة للتطور والتحديث في شتى المجالات وخاصة الصناعة . وكان من نتاج هذا التطور إهمال السكان لأساليب البناء التقليدية ومواد بنائها واستبدالوها بمواد حديثة كالأسمنت، وهجر السكان منازلهم واستبدالوها بمنازل حديثة خارج المدن مما أثر على طابع عمران هذه المناطق حتى كادت معالم المدينة تختفي .

٤. جهود الحفاظ على تراث وادي ميزاب

بدأت عام ١٩٦٨م عندما وجه رئيس شعبة العمارة هيئة المحافظة على الآثار دعوة للحفاظ على وادي ميزاب القديمة وطرازها المعماري الفريد حيث قام الأهالي ببعض عمليات الترميم الذاتية لمسجد سيدي ابراهيم ولكن آثاراً أخرى قد تعرضت للهدم . وعلى أثر الدعوة التي قامت بها هيئة المحافظة على الآثار شكلت لجنة للحفاظ على وادي ميزاب قامت بإجراء عدداً من الدراسات والرفع والتسجيل للمباني التاريخية كما قامت بتنظيم الندوات للتوعية بأهمية المحافظة على هذه المنطقة وطابعها المميز، وبذلت جهوداً كبيرة لإقناع السكان بقيمة التراث المعماري بمدنتهم وضرورة ترميمه وإعادة بناءه والحفاظ عليه . كما تم تجنيد طلبة الدبلومات والمعماريين الشبان للمشاركة في أعمال الرفع والتسجيل والترميم وإعادة تأهيل المنازل للسكن مرة أخرى وإلى جانب هذه الجهود تطلب الحفاظ على أسس البناء التقليدية وإحيائها في المساكن والمباني التي تبنى حديثاً فتم التحكم في ذلك وتمت بناء منازل جديدة تخضع لطابع المنطقة .

٥. تقييم التجربة

كان التشريع إلى جانب الجهود الذاتية من أهم عناصر نجاح تجربة وادي ميزاب في الحفاظ على التراث والذي نجح بصورة كبيرة في الحفاظ على المباني القديمة بالوادي وكذلك الحفاظ على الطابع العمراني والتخطيطي للمساكن الجديدة التي بنيت حديثاً . وكان للمشاركة الشعبية من الشباب الواعي الدارس دور هام لا يمكن إغفاله في نجاح التجربة

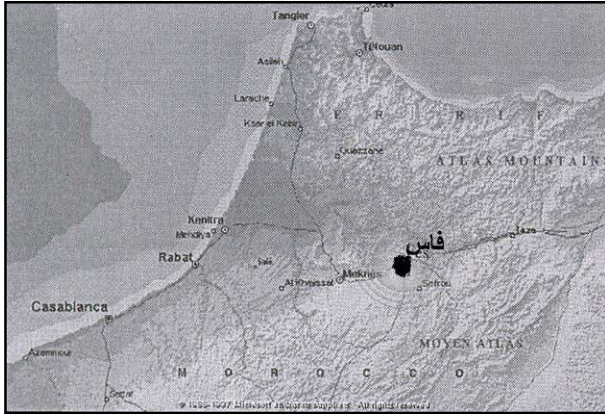
٣-١-٣ التجربة المغربية في الحفاظ على التراث

تشهد المملكة المغربية نهضة معمارية وعمرانية تسعى فيها لربط الأصالة بالمعاصرة بنماذج حية من المباني العامة والخاصة بالتزام السلطات التنفيذية والمجتمع بكل أفرادها بالقيم المميزة للعمارة المعاصرة والنابعة من التراث المعماري التي تزخر به المغرب .

والإلتزام هنا ليس نابغاً عن خوف من السلطة بقدر ما هو نابغ من وعي وقناعة يرى فيها المجتمع ماضيه كما يرى حاضره ومستقبله ولم يأتي هذا الوعي من فراغ فعاehl المغرب دائم الاهتمام بالجوانب المعمارية والعمرانية المحلية ودائم اللقاء مع الممارسين والمخططين في دولته طارحاً عليهم ملاحظاته وإرشاداته و سامعاً منهم أفكارهم للنهوض بالعمارة والعمران المغربي كجزء من النهضة الحضارية الشاملة التي يشارك فيها المجتمع بكافة مستوياته وطوائفه و تعمل الجماعات المحلية (المجالس المحلية) على الإلتزام بالطابع العام الذي يتفق عليه كجهة إدارية و تنفيذية لها القدرة على التحكم في البيئة العمرانية للمدينة أو الحي ^١ .

وإذا كانت العمارة والعمران جزء من حياة المجتمع فنجد التلاحم الفكري و العملى و الوظيفى بين المسؤولين في هيئة الآثار والجماعة المحلية وإدارة إنقاذ المدينة بأسلوب إدارى و تنظيمى رائد بعيد عن كل المعوقات المالية و الروتينية مما أفرز تجربة رائدة تستحق الدراسة في كثير من المدن المغربية مثل فاس و مراكش و الرباط و مكناس . وسوف تقتصر دراستنا هنا على دراسة مدينتي فاس و أصيلة .

١-٣-١ تجربة مدينة فاس في الحفاظ على التراث



موقع مدينة فاس خريطة رقم (٦)

تعد مدينة فاس من أجمل مدن العالم حيث تنفرد بكونها منشأ البناء التقليدي ، واستطاعت أن تحافظ على الوحدة والكمال للمدينة ككل كذلك الحالة الجيدة للمباني الحضارية كلها ، هذا بالإضافة إلى المناظر الطبيعية التي تنفرد بها المدينة وعلاقة تلك المناظر الطبيعية بالمدينة الجديدة . كما أن الفن والعمارة الأندلسية تتعاقب كذلك مع تقاليد كبار الحرفيين بالمدينة لتمثل نموذج من نماذج العمران الإسلامي .

لكل ذلك فقد تم إعداد مشروع لإنقاذ مدينة

فاس عام ١٩٧٨ م بمساعدة اليونسكو ، ضم برنامجاً تنفيذياً لإنقاذ المدينة حتى عام ٢٠٠٠ م وهو من المشروعات الرائدة حيث لم يقتصر الهدف منه على إنقاذ التراث الحضارى فقط بقدر ما هو جزء من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بأهداف التنمية الشاملة ^٢ .

ولقد كان من الأهمية إعداد الإطار القانونى الذى تتم به عملية الإنقاذ فأوصى المشروع بأنه يجب تطبيق القوانين المعمول بها حالياً مع التنسيق بين مختلف القوانين المتعلقة بالميادين القانونية و الاقتصادية و التجارية وغيرها كما تم إنشاء جهاز خاص بالمدينة هو **جهاز إنقاذ مدينة فاس** مسؤليته إعداد المشروعات المختلفة بالتعاون مع الجماعة

١ - مجلة عالم البناء - العدد ١٢٣

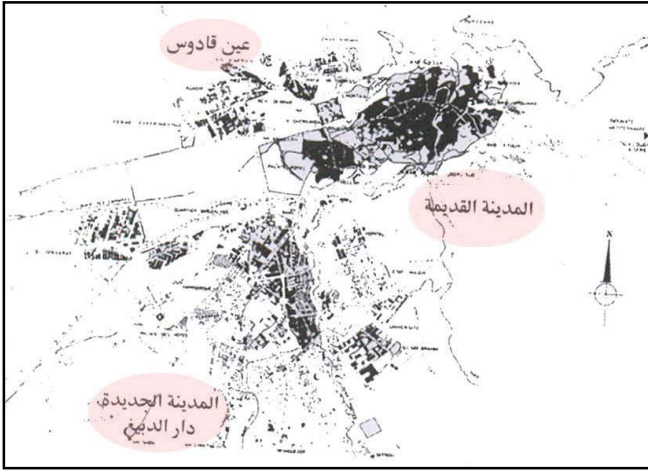
٢ - أ.د. عبد الباقي إبراهيم - تأصيل القيم الحضارية - مرجع سابق .

المحلية و هيئة الآثار للعمل على تنفيذها. بميزانيتها الخاصة أو بالتمويل الدولي أو التبرعات التي يقدمها الأفراد أو المؤسسات المحلية .

١. الموقع

تقع مدينة فاس في شمال المملكة المغربية بالقرب من أسبانيا وقد أنشئت بالقرب من هضاب الحجر الجيري لسلسلة جبال أطلس الوسطى على شاطئ وادي فاس^١ فتقع المدينة في وادي صغير محاط بالتلال والجبال ونتيجة لذلك تبعد كيلومترات قليلة من الحي الجديد الذي تم بناؤه على السهل بالقرب من التل . وربما يصعب التعليل لاختيار حوض النهر ذات الموقع الاستراتيجي إلا بعامل واحد هو امدادات المياه وامكانيات الري التي يوفرها الموقع^٢ . ويبلغ عدد سكان المدينة مليون نسمة طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٣ م . والمدينة تعتبر مدينة دينية ثقافية تجارية وما زال اقتصادها يعتمد على العديد من الصناعات التقليدية^٣ .

٢. الخلفية التاريخية



مدينتي فاس القديمة والحديثة خريطة رقم (٧)

المصدر: Bianca, Stefano, urban form in the arab world-past & present

لقد تأسست مدينة فاس على يد المولى إدريس عام ١٩١هـ وقد اكتسبت شهرة واسعة كمركز للحياة الثقافية والاقتصادية وتعاقب الدول على المدينة وخلفت كل دولة معالم ثقافتها وحضارتها و نتج عن ذلك مدينة متميزة لها شخصيتها الخاصة والتي تتمثل في عمراتها وأنشطتها التجارية والصناعية وعلاقتها الاجتماعية ومع بداية الحملة الفرنسية فقدت فاس الكثير من وظائفها ومن أهمها المكانة السياسية التي انتقلت إلى

الرباط و الدار البيضاء وبعد الاستقلال و غياب المؤثر الأجنبي عام ١٩٥٦م ملأت طبقة الصفوة الفراغ الذي تركه الفرنسيين وسكنوا المدينة الجديدة ولقد أفاض وجودهم على تلك المدينة وضعاً اجتماعياً مرموقاً وأدى ذلك إلى إهمال المدينة القديمة^٤ .

٣. الهيكل العمراني للمدينة

تضم مدينة فاس ثلاث وحدات عمرانية تكاد تكون منفصلة و هي مدينة فاس القديمة وتعتبر أهم الأحياء وقد بلغ عدد سكانها ٢٢٠ ألف نسمة والمدينة الجديدة (دار الديبع) والتي أنشأها الفرنسيون على مساحة تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة المدينة الأصلية وبلغ سكانها ٧٠ ألف نسمة كما يعيش عدد مساوٍ لذلك في (عين قادوس) وهي مجاورة أقيمت عام ١٩٥٤م بالإضافة إلى ٤٥ ألفاً يعيشون في مدن الصفيح على أطراف المدينة في ظروف غير

١ - www.ovpm.org

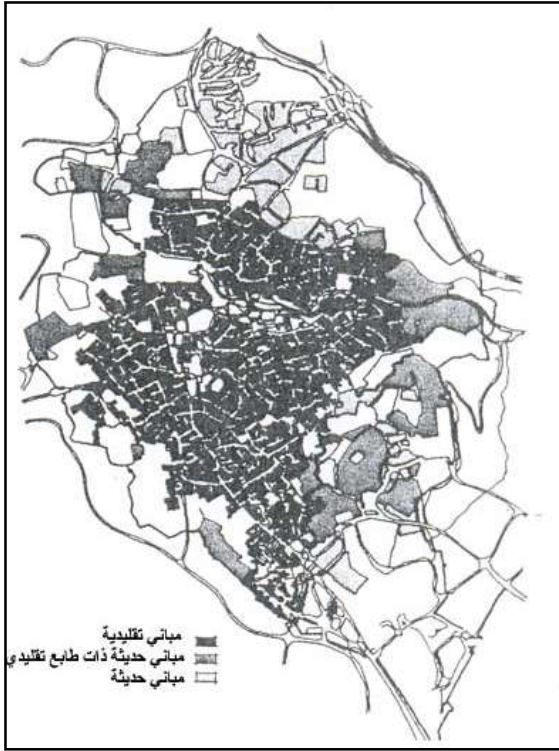
٢ - Bianca, Stefano, Fez: Toward the rehabilitation of a great city, 1980, p.29

٣ - www.lexicorient.com

٤ - Bianca, Stefano, Conservation & Rehabilitation projects for the old city of Fez, p48, 1983-

ملائمة^١. وتحتوى فاس على مركز أساسي هو مركز (عدوة) ويشمل جامع القرويين و ضريح المولى إدريس الأصغر و شبكة الأسواق كسوق الأقمشة و القيسارية و تتخلل المركز طرازات محال للصناع والتجار والمدارس كمدرسة العطارين وللمدينة التاريخية مركزان آخران مركز (عدوة الأندلس) و مركز (فاس الجديد) ويمتد النشاط التجاري عبر الشوارع الرئيسية بين أبواب المدينة القديمة كما توجد مراكز للأنشطة كالصاغة و الدباغة وصناعة الفخارين، والمسكن في المدينة التاريخية على اختلاف أحجامها تبني حول أفنية داخلية ولها مداخل منفصلة بعيدة عن الشوارع الرئيسية. وقد كان لانفصال المدينة الجديدة عن القديمة أن ساهم ذلك في الحفاظ عليها ولكن نتج عنه أيضاً ظهور الاستقطاب الذي أعطى المدينة الجديدة أفضلية لتمييزها عن القديمة. وفي العصور القديمة كانت المدينة مليئة بالحدائق والبساتين التي تتخلل المباني حيث يرويها النهر ولكن معظم هذه الحدائق والبساتين تم البناء عليها بعد أن تضاعف عدد السكان بالمدينة القديمة.

٤. واقع مدينة فاس قبل البدء في عملية الإنقاذ



الكتلة العمرانية لمدينة فاس خريطة رقم (٨)

المصدر - Bianca,Stefano,Fez: Toward the rehabilitation of a

لقد بدت مدينة فاس في بداية السبعينات كأنها اعترها إعياء شامل فكيفها العمراني متهالك و ضعفت بنيتها الاجتماعية وتقهقر اقتصادها نسبياً و نتيجة للتغيير الاجتماعي أصبحت مهددة بالانهيار نتيجة لهجرة الصفوة منها و هجرة القرويين إليها حيث تضاعف عدد سكان المدينة القديمة من ٨١ ألفاً إلى ٢٧٠ ألفاً في خلال خمسين عاماً مما أثر على تدهور عدد كبير من معالمها من شدة الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية والمرافق الأساسية و زادت الهجرة إلى الأحياء الجديدة و تدهورت كثير من الصناعات التقليدية كالنسيج والجلود و انتقلت تجارة الجملة إلى الأبواب الرئيسية للمدينة نظراً لصعوبة نقل السلع إلى المدينة التقليدية مما أوجد مشاكل إكتظاظ المناطق المحيطة بالأبواب بالتجارة ووسائل النقل و كثير من المشاكل العمرانية الأخرى هذا بالإضافة إلى نقل النشاط العلمي و الثقافي في جامعة القرويين إلى خارج المدينة القديمة الذي أصاب منشآتها الأساسية كالمسجد و المدارس و الكتاتيب بالتخريب و فقدت طابعها العمراني و الثقافي.

٥. مشروع إنقاذ مدينة فاس

لم تغفل الحكومة المغربية أو الهيئات العالمية أهمية مدينة فاس ففي بداية السبعينات أعدت وزارة الثقافة المغربية

تقريراً مبدئياً عن الوضع القائم للمدينة شرعت على ضوءه وزارة الإسكان في إعداد التخطيط العام للمدينة عام ١٩٧٥م وفي عام ١٩٧٦م وجهت منظمة اليونسكو نداء لإنقاذ وتطوير مدينة فاس وفي عام ١٩٧٨م تم إعداد التخطيط العام الذي ينظم المدينة حتى عام ٢٠٠٠م وانبثق منه برنامجاً تنفيذياً لإنقاذ المدينة القديمة اشترك في إعداده مجموعة من خبراء اليونسكو مع الفنين المحليين وقد أخذت الحكومة المغربية على عاتقها تنفيذ هذا البرنامج ، وإنشاء جهاز لإنقاذ مدينة فاس القديمة ولقد قسم مشروع إنقاذ مدينة فاس إلى ثلاثة فروع تمثلت في عمليات الإنقاذ والإجراءات اللازم اتخاذها لتحقيق الإنقاذ ثم التقييم المالي لعملية الإنقاذ وتحديد مصادر التمويل المحلية والدولية . وفي إطار هذا المشروع حددت مجموعة من الاتجاهات الأساسية للحفاظ على المدينة القديمة تتمثل في :

أ- تعمير المنطقة الشرقية وامتداد المنطقة القديمة



الهدف من المشروع هو الحد من الامتداد في الاتجاه الجنوبي والغربي لاستيعاب الهجرة الريفية بالمدينة وتخفيف الضغط على المدينة القديمة ولتضم بعض الخدمات المجمع التي يصعب دمجها مع النسيج العمراني للمدينة القديمة كالجوامع والمستشفيات والمدارس الثانوية بالإضافة إلى منطقة إدارية باستثناء الإدارات التي تخص مصالح الصناعة التقليدية والتجارية ومصالح البلدية التي تركزت في المدينة القديمة ومن أهم مشروعاته الحي الحرفي والحي الصناعي .

المشروع الارشادي لمدينة فاس خريطة رقم (٩)

المصدر - Bianca,Stefano,Fez: Toward the rehabilitation of a great city,

ب- التعمير المحدود للمنطقتين الجنوبية والغربية وإضفاء الطابع الإسلامي على مبانيها

كان لا بد من الحد من الامتداد في اتجاهي الجنوب والغرب لمواجهة موقع المدينة القديمة المتطرف والهامشي للمدينة الحالية وعلى هذا تم تحجيم النمو العمراني بالإضافة إلى تطوير وإصلاح المباني والمسكن الموجودة فيها وإضفاء الطابع المستمد من المدينة القديمة عليها لتتكامل المناطق المختلفة في إضفاء طابع عمراني واحد للمدينة ككل في انسجام تام .

ت- زيادة الكثافة السكانية في منطقة دار الدبيغ

نظراً لإمكانية هذا الحي فقد اتجه لزيادة كثافته السكانية باستغلال الأراضي الفضاء وتطوير وتجديد وإضفاء الطابع الإسلامي عليها .

ث - المحافظة على المدينة القديمة

وتشمل مشروعات الحفاظ على البيئة الطبيعية والعمرانية ومشروعات ترميم وإصلاح المباني الأثرية كالمساجد والمدارس والفنادق والأسواق وإعادة الحياة والوظيفة إليها بعد أن تحولت إلى مزارات أثرية أهمل صيانتها بمرور الوقت ويتم استعادة الخدمات التقليدية والصناعات الحرفية وتنميتها واستعادة مكانتها كما تم نقل الصناعات الحديثة من المنطقة وقد كان من أهم واجبات صيانة المدينة والمحافظة عليها تطوير الشبكات الأساسية كالمياه والصرف الصحي والكهرباء كأساس للتنمية العمرانية وإعطائها الإطار الصالح للنمو وتنمية وظائف المدينة القديمة واسترجاعها وإعادة النشاط لمراكز الأحياء مع تحديد المباني والأقسام القديمة بما كما تم إقامة مدرسة لحرف البناء التقليدية ومدرسة للفنون والصناعات الحرفية التقليدية .

٦. السياسات والأساليب المتبعة في إنقاذ مدينة فاس

من خلال الاتجاهات السابقة يمكننا تحديد السياسات والأساليب التي اتبعت في عملية الإنقاذ كما يلي :

أ - الترميم والإصلاح والتدعيم

عند إعادة استعمال المباني والمعالم الأثرية والتاريخية ذات الطابع الديني أو الثقافي أو التجاري أو التعليمي والتي تتطلب حفاظاً وتدخلاً فورياً للحفاظ عليها ولضمان صيانتها يجب إعادة استعمالها بوظيفتها السابقة أو بوظيفة حديثة بما لا يؤثر على المبنى التاريخي أو الأثري .

ب - الإصلاح والتجديد وإحياء الطابع

وهذا الأسلوب يتم في المناطق السكنية والتجارية المحيطة بالمباني والمعالم الأثرية المتدهورة والتي تحتاج إلى إصلاح لتصبح صالحة للسكنى مع إضفاء الطابع المستمد من المدينة القديمة والمباني التاريخية عليها.

ت - الحفاظ على الأنشطة التقليدية وإحيائها بالمنطقة القديمة

ويتم ذلك في المناطق التاريخية حيث يتم الحفاظ على الأنشطة التقليدية وتنميتها وإحياء الأنشطة التي انقرضت وتشجيعها ولفت الأنظار إليها بالإضافة إلى إنشاء مدارس لتدريس أصول هذه الحرف وتعليمها.

ث - التعمير للمناطق الجديدة وإحياء الطابع والأنشطة التقليدية

وذلك بإقامة كثير من المشروعات بالمنطقة الشرقية السكنية والحرفية والصناعية منها مع الالتزام بالطابع العام للمدينة وأنشطتها الحرفية وتنميتها وذلك بما لا يخل بالمطلبات الحضارية ووظائفها الحديثة التي يجب أن تقوم بها .

٧. تقييم التجربة

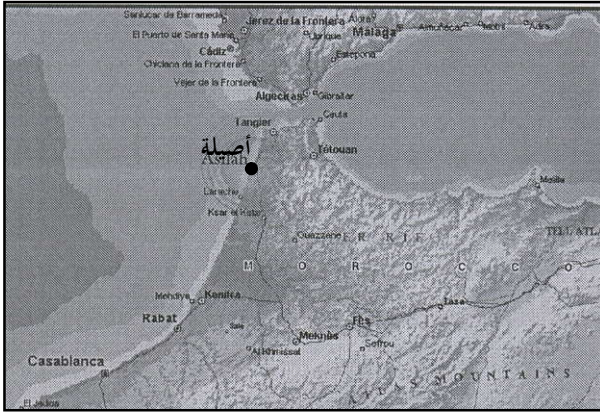
لم يحقق المشروع الحد الأدنى من أهدافه فقد استغرقت الدراسة سنتان تم خلالها التعرف على كافة الجوانب في المدينة وأهم مشاكلها وأساليب التعامل معها وانتهت عند المستوى النظري في صورة برامج عمل وأساليب التمويل وخطة التنفيذ . إلا أن الإنجاز الوحيد بعد مرور عدة سنوات يتمثل في المشروع الإرشادي لتوفير الخدمات^١.

١- مصطفى محمد الشناوي - التحولات الحضرية للمناطق ذات القيمة التاريخية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠١م.

٣-١-٢ إعادة تأهيل مدينة أصيلة

١. تعريف بالمدينة

مدينة أصيلة مدينة تجارية يرجع تاريخ تأسيسها إلى ما يزيد عن ٣٦٠٠ عام .. وتعتبر إحدى المدن القديمة بالمغرب والتي تمثل مركز التجارة مع البرتغال في العصور الوسطى .. بلغ عدد سكانها طبقاً لتعداد عام ١٩٩٩م حوالي ٢٥ ألف نسمة . وتعتبر المدينة من أجمل مدن المغرب المحافظ عليها . ويعتمد اقتصادها على الصيد وتجارة الحبوب والماشية والأغنام ، كما تعتبر السياحة من أهم صناعاتها حيث أن مدينة أصيلة هي موطن المهرجان الثقافي حيث الموسيقى وفن النحت والرسم ويقام هذا المهرجان في شهر أغسطس من كل عام ^١.



موقع مدينة أصيلة خريطة رقم (١٠)

٢. الموقع

تقع مدينة أصيلة في الجزء الشمالي الغربي من دولة المغرب على شواطئ المحيط الأطلسي وتبعد مسافة ٤٢ كم من جنوب شرق مدينة طنجة والتي تقع على المحيط الأطلسي أيضاً. وتحاط المدينة بالكامل بالجدران الدفاعية

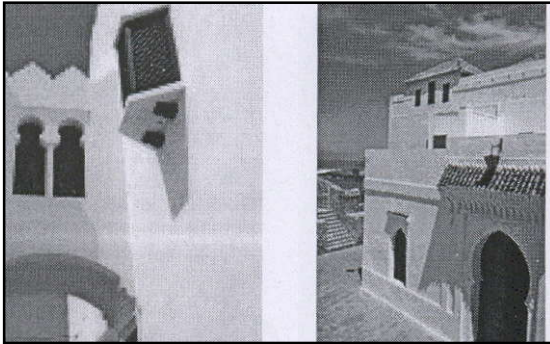
البرتغالية التي تم تشييدها في القرن الخامس عشر. كما يوجد مجموعة من الشواطئ وميناء طبيعي في الجزء الشمالي الغربي للمدينة . تحاط المدينة بالمزارع ولا يوجد بها أي مصانع حتي الآن . كما

توجد بها منتجعات على الشواطئ في الجزء الشمالي من المدينة بالإضافة إلى مجموعة من المستوطنات التي تم الاستيلاء عليها بدون وجه حق وتدعى (مكسيك) وتقع في جنوب شرق المدينة ^٢.

٣. الخلفية التاريخية

ترتبط أهمية التركيب البنائي للمدينة بوقوعها على ميناء طبيعي وقد أطلق عليها الفينيقيون اسم زيليس واستخدمت كميناء للتجارة ونظراً لموقعها المميز فقد وقعت فريسة للاحتلال من قبل القرطاجيين والبيزنطيين والرومان حيث سيطروا عليها في القرن الأول قبل الميلاد .

وفي القرن الثامن بعد الميلاد أسس الأدرسيون تجمع بها وسميت في ذلك الحين أرزيلا . وفي عام ٩٧٢م قام الميرنديون بالسيطرة على كل المدينة وتعرضت للعديد



وضوح التأثير الاسباني في وجهات المنازل شكل رقم (٢٨)



ظهرت بالمدينة الشوارع الضيقة والشوارع المتسعة شكل رقم (٢٩)

١ - www.Lexicorient.com

من المهجمات في القرن الحادي عشر بواسطة النورمان وكان من نتائج هذه المهجمات تدمير المدينة .واستردت المغرب المدينة في عام ١٥٥٠م ثم فرض الأسبان سيطرتهم عليها في نهاية القرن السادس عشر عند حكمهم للبرتغال واستوطنوا المدينة وقاموا بتغيير أسمها إلى أرسيللا . وفي عام ١٥٩٨م تخلى الأسبان عن المدينة وحصلت على أسمها العربي أصيلة . ثم أصبحت المدينة مركزاً للقرصنة في القرنين التاسع عشر والعشرين . وفي عام ١٩١١م احتلت أسبانيا الجزء الشمالي من دولة المغرب وجعلته تحت وصايتها بما في ذلك مدينة أصيلة ثم في عام ١٩٢٥م دجت مع دولة المغرب الأسباني . وقد نالتالمغرب استقلالها في عام ١٩٥٦م وأصبحت المدينة جزء من المملكة الجديدة .

٤ . وصف المدينة

وتتميز المدينة بالأسوار والحوايط الدفاعية القديمة ، كما تتميز كذلك بوجود مبان أثرية كثيرة وكذلك بطابع عمراني مميز لكل المباني في المدينة . وقد كانت تستخدم كمركز للتجارة ويوجد بها ميناء طبيعي في الجهة الشمالية الغربية . ويبدو المدينة على نفس الشكل الذي تبدو عليه معظم المدن العربية القديمة التي تقع في منطقة البحر المتوسط حيث المنازل الريفية التي تقع على جانبي الأزقة والطرق الضيقة كما يبدو التأثير الأسباني واضحاً على واجهات المنازل خاصة في أسلوب بناء الشرفات^١ . وينقسم الفن المعماري المحلي بالمدينة إلى نوعين : النوع الأول تم بناؤه داخل جدران المدينة ويتكون من منازل ذات أفنية تم بناؤها بشكل منظم تمثل بنية حضرية تتكامل في إطار بنائي موحد ويتخللها شوارع ضيقة ويتجلى تأثير الأسبانيين في بعض واجهات المنازل. أما النوع الثاني فهو الذي تم بناؤه خارج جدران المدينة ويتميز بوجود نوعية جديدة من المباني الهامة بالإضافة إلى ذلك تم وضع خطة نموذجية لبناء منازل مكونة من طابقين بكل طابق عدد قليل من الحجرات وتحاط المنازل بأفنية مغطاة في الغالب بالحشائش . أما الشوارع فمنها العريض ويتراوح عرضها ما بين ٨:٢٠م ومنها الضيق فيتراوح عرضها ما بين ٣:٦م ، وقد قامت هيئات المجالس المحلية بالتخطيط لهذه الشوارع^٢ .

وقد تدهورت حالة المدينة فأصبحت فوضى حيث كانت تملأها القذارة كما كانت عمليات التخلص من النفايات تتم بطريقة عشوائية ولم تكن الشوارع مرصوفة حتى أنه لم يكن بالمدينة طبيب أو صيدلية هذا بالإضافة إلى عدم توفر خطوط الكهرباء والمياه التي تحتاجها المدينة وقد كانت كابلات الكهرباء التي قامت شركة أسبانية بتكبيها عام ١٩٢٦م غير صالحة للتشغيل^٣ .

٥ . أسباب التدهور والمشاكل التي تتعرض لها المدينة

- أ- كثرة المهجمات على المدينة مما أدى إلى تدميرها واضمحلال قيمتها التاريخية .
- ب- تدهور البنية الأساسية وشبكة الطرق حيث أغلب الشوارع غير مرصوفة .
- ت- نظام جمع النفايات والذي يعتمد على عربات تجرها الحمير .
- ث- عدم الاهتمام بالصيانة مما أدى إلى تدهور العديد من المباني التاريخية .

٦ . أهداف المشروع

الهدف الرئيسي هو ترميم المدينة القديمة بمشاركة السكان من أجل تقدير ما يقومون به ولتتمكن المدينة من

^١ - Al-Radi,Selma&Steele,James,Rehabilitation of Asila ,1994

^٢ - Eunice,M.Lin,Rehabilitation &the cultural festival of Asila

^٣ - Al-Radi,Selma&Steele,James,Rehabilitation of Asila ,p.47,1994

استضافة النشاطات الثقافية في مواسم المهرجانات وحتى تصبح الثقافة مصدر دخل السكان المحليين ، كما يهدف إلى عدة أهداف أخرى هي :

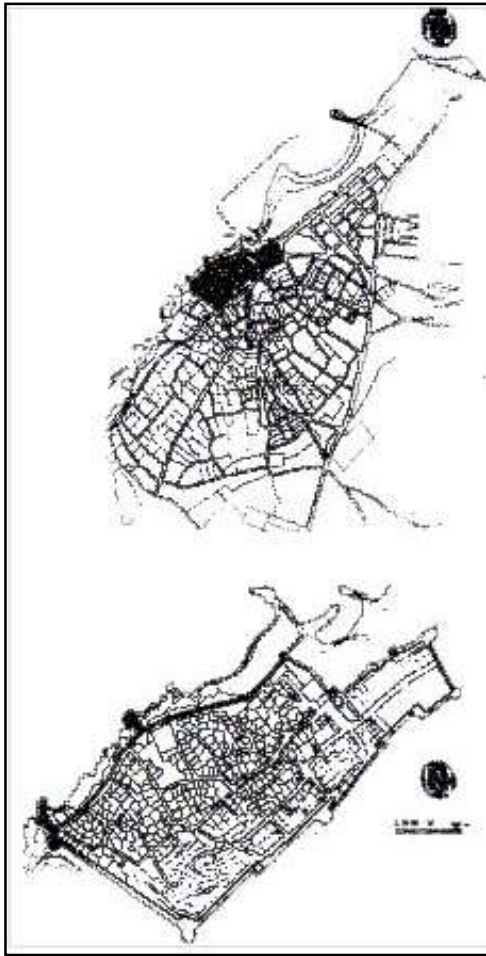
- أ- تحسين مظهر المدينة الخارجي .
- ب- إعادة تجديد وتأهيل المدينة على أن تقوم الأنشطة الثقافية للمهرجان بتمويل المشروع الذي يجب أن يساهم فيه السكان ، كما أن المشروع قد يساهم في توفير الوظائف والدخول للسكان المحليين .
- ت- تحسين وإصلاح البنية التحتية والتوسع فيها .
- ث- الاعتماد على الذات والذي يساهم في إحساس سكان المدينة بالمسئولية تجاه الحفاظ على كينونة المدينة والتفكير في الإصلاحات المستقبلية لها .
- ج- إعادة تأهيل المباني التاريخية واستردادها ومن أمثلة ذلك الحصون البرتغالية ، برج القمرة ، قصر الريزوني .
- ح- إحلال المنازل الجديدة محل المنازل القديمة المهتمة على أن يتم بناؤها على نفس الطراز وبنفس الطريقة التي تم بها بناء المباني الأسبانية والبرتغالية .
- خ- إعادة تنظيم الفراغات العامة لإقامة الأنشطة التجارية بما الحفاظ على النسيج المميز للمدينة ورصف الشوارع واستخدام الجداريات .

د- التحكم في سرعة زيادة نسبة المباني التي يتم تجديدها حيث لا يتم السماح ببناء فنادق أو مناطق إيواء بسهولة ، بالإضافة إلى أن المدينة تفضل إعادة استخدام المباني القائمة عن طريق إعادة تنظيمها فقط .

٧. مراحل المشروع

تكون المشروع من ثلاثة مراحل هي :

- أ- المرحلة الأولى : هي التي بدأت بجهود كل من محمد بن عيسى الذي عاد إلى المدينة بعد غياب وصديقه ومحمد الميحي الذي يعمل رساماً ورئيساً لاتحاد الرسامين المغريين ، حيث بدءا بعمل دراسات خاصة بكيفية الحفاظ على كفاءة وأهمية المدينة بين المدن الأخرى ومن ثم قاموا بتنظيف المدينة وتغيير نظام جمع النفايات ، وكان هدفها تحسين هيئة المدينة وشارك بهذه المرحلة جميع السكان بجميع الأعمار فتم الرسم على الجدران بواسطة الأطفال وكبار الفنانين كما وافق مجلس المدينة على رصف الشوارع وتحسين شبكات المرافق



الموقع المراد إعادة تأهيله خريطة رقم (١١)

- ب- المرحلة الثانية : تلى ذلك الجهود المرتبطة بإقامة أول مهرجان وكذلك تم عمل مشروعات لاستعادة بعض المنازل وترميمها وتجديد المنازل القديمة المبنية بأساليب وطرق تقليدية ، كما تم تزويد المناطق التاريخية بوظائف جديدة حيث تبرعت الحكومة الأسبانية بقصر الريزوني لتحويله إلى قصر للثقافة ، وقد استخدم أيضاً كمزار سياحي أثناء فترة انعقاد المهرجان ، هذا بالإضافة إلى إنشاء مزار عام يرتاده كافة سكان المدينة .
- ت- المرحلة الثالثة : هي مرحلة الجهود التي استمرت مع الفاعليات التي ظهرت على مدار العام والتي تعبر عن استمرارية نشاط المهرجان ¹ .

٨. تقييم التجربة

- اعتمدت التجربة على المبادرات والخبرات المحلية والجهود الذاتية دون أي عون من الحكومة إلا في تحسين البنية التحتية ومشروعات استعادة بعض المباني التاريخية الكبرى ولم يكن هناك أي عون من أي من الجهات الأجنبية .
- كان من أهم إيجابيات التجربة نجاحها في تحريك القوى الذاتية لسكان المدينة ليصبحوا مسئولين عن صيانة منازلهم والبيئة المحيطة .
- لم تكن أعمال التطوير والتأهيل على حساب العادات والقيم والتقاليد الاجتماعية .
- مشاركة كل فئات المجتمع من أطفال ونساء وكبار السن في التجربة .

٣-١-٤ التجربة السورية في الحفاظ على التراث

تنهت الجمهورية السورية لأهمية التراث بداية من الستينات من القرن الماضي فأصدرت القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٦٣م الخاص بالآثار والمناطق التاريخية^١، ومن أبواب القانون الهامة الباب الخاص بالآثار الثابتة والمناطق التاريخية وقد حددت مواد هذا الباب الإطار العام للحفاظ على المناطق التاريخية، ولقد حدد القانون الجهة الإدارية الخاصة بالآثار وهي المديرية العامة للآثار أو المتاحف التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد القومي وهي التي تتولى وحدها تقرير أثرية الأشياء والمباني والمواقع الأثرية وما يجب تسجيله من آثار، بالإضافة إلى البلديات المختصة (مجالس المدن) ويتعاونوا معاً بالاشتراك مع الجهات الإدارية المعنية التي تقوم البلدية بالتنسيق فيما بينها لتنفيذ السياسات المختلفة للحفاظ على تراثهم الذي يعتزون به ويعملون على إحيائه.

٣-١-٤-١ مشروع إنقاذ مدينة حلب

بالرغم من أن تعداد سكان مدينة حلب قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال القرن الأخير من ٢٣٠ ألف إلى ٦٥٠ ألف، إلا أن المدينة امتدت خاصة في اتجاه الغرب على الضفة الشرقية للنهر دون المساس بالمدينة القديمة وضواحيها التاريخية، أما من حيث تطور السكن في أحياء حلب المختلفة فقد بدأ بالمدينة ضمن الأسوار ثم امتد إلى الضاحيتين الشمالية (الجديدة) والشرقية (باب النيزب وبانقوسية) خارج الأسوار ثم ظهرت مناطق (العزيزية والجميلية والصليبية والاسماعيلية)^٢.

١. الموقع



موقع مدينة حلب خريطة رقم (١٢)

قامت مدينة حلب على الضفة اليسرى لنهر (قويق) ثم تغيرت حدودها مع مر العصور وتوضح حدود المدينة القديمة بالسور القديم الممتد بين باب (إنطاكية) وباب (قنسرين) وعلى أطراف (جادة الجندق)، وتأخذ المدينة القديمة شكل المربع إلا في الزاوية الجنوبية الغربية ويبلغ طول ضلع المربع ١٥٠٠م، ثم توسعت المدينة خارج الأسوار باتجاه الشمال وتشكلت الأحياء الجديدة.

٢. الخلفية التاريخية

بسبب سوء تصريف المياه المالحة في حلب القديمة انصرف الناس عنها باتجاه الغرب حيث توسعت المدينة الحديثة بشكل ظاهر وقام الوالي بفتح شوارع حديثة مثل (النيال وبستان كل أب) وأنشأ قصر البلدية في عام ١٩٠١م ثم ظهر قانون التجميل العمراني عام ١٩٢٥م حيث قام (دنجية) بوضع مخطط لتنظيم وتجميل وتوسيع حلب ولفت النظر إلى أهميتها، ولكنه مع ذلك اقترح فتح شارعين لربط المدينة الحديثة بالحى الأثري.

^١ - مجلة عالم البناء - الحفاظ على مدينة حلب - العدد ٤٠ ديسمبر ١٩٨٣ م.

^٢ - مجلة عالم البناء - الحفاظ على مدينة حلب - العدد ٤٠ ديسمبر ١٩٨٣ م.

وقد كان إنشاء المباني الإدارية في مركز المدينة القديمة وبخاصة دار الحكومة عام ١٩٣٠م على أرض سوق الجمعة من المشروعات الخاطئة جداً، فلقد أدى ذلك إلى زيادة الضغط على المدينة القديمة مما دفع إلى شق شوارع في صلب المدينة تساعد على استيعاب هذا الضغط. ولقد اقترح في مشروعات (دنجية) ربط المدينة القديمة بالحديثة بساحة الفرج ولكن للأسف نفذ هذا المشروع تنفيذاً سيئاً للغاية إذ انصرفت البلديات نحو المدينة الحديثة وأهملت المدينة القديمة إهمالاً مؤسفاً، مما دعا (سوفاجيه) ثم (أسعد طلس) إلى تصنيف المباني الأثرية في حلب القديمة والدعوة إلى صيانتها.^١

وفي عام ١٩٣٨م ظهر مشروع (شحاتة وأيكوشار) الذي يتضمن مخططات لحماية المواقع الأثرية وبدأت السلطات الأثرية بتسجيل هذه المباني وصيانتها.

ولعل أخطر مخطط تعرضت له حلب هو مخطط (كوتون) عام ١٩٥٥م الذي نفذ وأتى على روائع العمارة العربية في هذه المدينة، عندما تم شق شارعين متقاطعين في منطقة (بكسيتا) لتأمين المرور إلى قلب المدينة القديمة وبصفة خاصة إلى المنطقة الإدارية قرب قلعة حلب.

وهنا يظهر مثل حي لما يمكن أن يحدث إذا ما شق المخططون طرقاً حديثة للسيارات خلال النسيج المتجانس للمدينة الإسلامية فالمباني الحديثة متعددة الطوابق التي أنشئت على طول الطريق تعتبر إهانة سافرة للنسيج العمراني التقليدي للمدينة، الذي يقبع في الظل محروماً من الإضاءة والهواء والخصوصية، فمشروع (كوتون) قطع النسيج العمراني المتجانس للمدينة إلى قطع معزولة ساعد على تدهورها وأعطى فرصة للبلديات لتطالب بإزالة هذه المناطق وإعادة بنائها.



غرب ومركز المنطقة القديمة بمدينة حلب خريطة رقم (١٣)

المصدر أحمد البيك - الحفاظ على التراث الإسلامي بمدينة حلب - أبحاث ندوة التراث الإسلامي

٣. جهود الإنقاذ لمدينة حلب

منذ عام ١٩٧٣م تنبّهت المديرية العامة للآثار والمتاحف إلى أهمية الثروة الهائلة من المناطق والمنشآت الأثرية في مدينة حلب القديمة، حيث وجدت أن هذه الثروة مهملة بل هي موضع استهتار لا حدود له من جانب السلطة الإدارية التي تقوم بإزالة الأبنية والمناطق الأثرية وقطع أوصالها بحجة التوسع والتحسين. ولذلك قررت السلطات الأثرية تسجيل مدينة حلب القديمة تسجيلاً شاملاً للحفاظ على معالم المدينة وعلى نسيجها العمراني.

ولقد قامت السلطات باتخاذ عدة خطوات في هذا المجال منها إنشاء ورش للترميم يتجاوز عددها المائة، كما قامت بترميم القلعة والأسوار والبوابات والمباني الأثرية بالإضافة إلى منع المخالفات التي كانت قد انتشرت بسبب الأزمة السكنية والتطور

١- أحمد البيك - الحفاظ على التراث الإسلامي بمدينة حلب - أبحاث ندوة التراث الإسلامي - مرجع سابق.

الصناعي، فلقد كان سكان المدينة القديمة يسعون إلى هدم بيوتهم بغرض إقامة مساكن مرتفعة تستوعب المزيد من السكان، كما كانوا يستخدمون البيوت القديمة كمصانع ومحلات تجارية ومستودعات بعد تعديلها وتشويبهها. ولذلك قامت مديرية الآثار بوضع خطة لاستملاك بعض المنشآت الهامة وبخاصة في منطقة (الجديدة) التي تم تسجيلها بالكامل ومع ذلك فلقد نفذ مشروع (باب الفرج) وهدمت مئات البيوت وكانت الحجة هي نفسها ربط المدينة الحديثة بمركز المدينة القديمة.

على أن المشروع الأكثر خطورة والذي كان قد خطط له عام ١٩٨٠م هو شق ثلاث شوارع تقطع المدينة مختزقة نسيحها العمراني ولتساعد على تقليص المركز التاريخي، ويقترح هذا المشروع الاحتفاظ بالخانات والمساجد الصغيرة فقط بطابعها التقليدي الأصيل أما باقي المباني الأخرى الأكثر أهمية مثل المدارس والمساجد والبوابات فسوف يتم التفريغ من حولها بحجة التأكيد عليها. وإن كان أسوأ جانب في هذه الخطة يتعلق بالضاحية الشمالية في حي (الجديدة) وهو الحي المسيحي القديم الذي يرجع تاريخه إلى القرنين ١٧، ١٦ الميلاديين وتتميز مبانيه بحالتها الجيدة وهنا نجد اقتراح اختراق الطرق للمنطقة مفرع وغير منطقي بالنسبة لمدينة لا يزيد عرضها عن ١٥٠٠م ويمكن خدمتها بواسطة الطريق الدائري القائم^١.

ولقد كاد هذا المشروع لو نفذ أن يأتي على نصف المدينة القديمة، إذ قامت حركة مناهضة للمشروع الجديد بقيادة مديرية الآثار والجهات المؤمنة بأهمية المدينة القديمة^٢ واستطاعت أن تضع حداً لهذا المشروع ثم صدر قرار بإعادة تسجيل حلب القديمة مع منطقة (الجديدة) في قائمة الممتلكات الثقافية العالمية التي يجب حمايتها وقد تم هذا التسجيل عام ١٩٨٣م.

ولقد ساهمت المنظمات الدولية في هذه الأعمال بجهد كبير مثل منظمة (اليونسكو) و(الأيكوموس) و(الأيكروم).

٤. سياسات الحفاظ على مدينة حلب

لقد وضعت المديرية العامة للآثار عدة سياسات للحفاظ على المدينة القديمة وهي^٣:

- أ- صيانتها وإبراز معالمها وإعادة توظيفها.
 - ب- إزالة المنشآت الفضولية.
 - ت- إخلاء الأبنية من الوظائف غير المناسبة.
 - ث- نقل جميع مؤسسات الدولة إلى الجزء الحديث من المدينة.
 - ج- المحافظة على طراز العمارة التقليدي في كل ما له علاقة بالمدينة القديمة.
- وفي إطار هذه السياسات تم ترميم وإعادة بناء وتسقيف الأسواق القديمة وترميم وإصلاح المدارس (الظاهرية) و(الكاملية) ومشهد (الحسين) بالإضافة إلى توظيف قاعة العرض بالقلعة وتحويلها إلى قاعة للمؤتمرات وإعادة توظيف (المطبخ العجمي) و(خان الوزير) و(حمام اللبايدي).^٤

١- أحمد البيك - الحفاظ على التراث الإسلامي بمدينة حلب - أبحاث ندوة التراث الإسلامي - مرجع سابق.

٢- مجلة عالم البناء - الحفاظ على مدينة حلب - العدد ٤٠ ديسمبر ١٩٨٣م.

٣- مجلة عالم البناء - الحفاظ على مدينة حلب - العدد ٤٠ ديسمبر ١٩٨٣م.

٤- أحمد البيك - الحفاظ على التراث الإسلامي بمدينة حلب - أبحاث ندوة التراث الإسلامي - مرجع سابق.

وتعمل بلدية حلب بالتعاون مع نقابة المهندسين ومديرية الآثار وجمعية العاديات على تعميق الوعي وإشراك المواطن في المحافظة بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات الأجنبية في الحفاظ وإقامة ندوات يشارك فيها باحثون وعلماء . وتعمل البلدية على تأهيل حرفيين وصناع من ذوي المواهب على أعمال البناء والنحت التقليدية لتساهم في الحفاظ على هذا التراث .

وبلدية حلب انطلاقاً من أن الإنسان الذي يعيش في المدينة القديمة _ وهو العنصر الأساسي ويبلغ تعداد السكان فيها ٢٥٠ ألف نسمة أي ربع سكان المدينة - يتطلب تأمين حاجاته وخدماته العصرية الملائمة، وأن البناء الأثري وتوظيفه المعاصر دون تغيير هويته وأصالته ذات الجذور التاريخية هو أحد رسائل المحافظة على الطابع الإسلامي والنسيج العمراني الأصيل مع إبراز المعالم غير الظاهرة وهيئة الفرص لمواكبة التطور والاستمرارية في النشاط الاقتصادي والتجاري بحركته الدائمة في الأسواق القديمة والمعاصرة ورفض أن تكون هذه المعالم وهذه الحضارة والمنطق والفكر متاحف جامدة جاهزة لتلقي السائحين .

وضمن هذه المعادلة - الإنسان والتراث والجذور التاريخية للحضارة - تسير بلدية حلب وسكانها في موضوع الحفاظ والحماية وعملياً من خلال :

- أ- إعطاء أهمية للتخطيط الإقليمي وربطه عضويًا بالمخططات التنظيمية القائمة وبالتنسيق مع الجهات المعنية (آثار، سياحة، خدمات، الجامعة) للحفاظ على التراث .
- ب- تنشيط عملية التوثيق الميداني والمكتبي والمسح والتصوير الجوي والطوبوغرافي للوصول إلى دقة ووضوح في المعالم تكون مرجعاً في المستقبل .
- ت- تسجيل المدينة القديمة مع بعض الأحياء خارج السور في سجل الآثار وعالمياً كأحد المعالم الثقافية في اليونيسكو وكجزء من التراث الحضاري والإنساني .
- ث- إصدار القوانين والتشريعات لحماية التراث واستملاك وإعفاء الأبنية الأثرية المهمة من بعض الضرائب ومساعدة المواطن على الصيانة والترميم، وقررت منع دخول الآليات والشاحنات ووقف كل رخص الهدم بأمر قضائي إلا بترخيص من لجنة الحماية .

٥. تقييم التجربة

تفتقد التجربة إلى دراسة الواقع الفعلي للتحويلات الحضرية التي طرأت على المدينة ، كما أن الخطوات التي تم اتخاذها لا تتعدى كونها قرارات سياسية وليست منهج علمي مدروس يتعامل مع مفردات المدينة ويعي احتياجاتها ومتطلباتها الفعلية ، فمن الضروري دراسة المدينة وتحديد المشاكل المؤثرة في الهياكل المكونة لها و الناتجة عن التحويلات الحضرية .

٣-١-٥ التجربة اليمنية في الحفاظ على التراث

٣-١-٥-١ الحفاظ على مدينة صنعاء القديمة

احتلت مدينة صنعاء على مدى قرنين من الزمان مركزاً سياسياً واقتصادياً وتجارياً هاماً في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية، وهي مدينة أهلة بالسكان منذ ٢٥٠٠ عام، ويتضح تراثها الديني والثقافي فيما تملكه حيث تحتوي على ١٠٦ مسجد، ١٢ حماماً بالإضافة إلى ٦٥٠٠ منزل تم بناؤها قبل القرن الحادي عشر، كما تحتوي على ٨٠٠٠ برج طيني قديم من تراثها المعماري المتميز وتهتم الحكومة اليمنية بالحفاظ على العمارة اليمنية التقليدية وإحيائها لما تمثله من دلالة اجتماعية .

١. الموقع



موقع مدينة صنعاء خريطة رقم (١٤)

نظراً لموقع دولة اليمن المتميز في الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية فقد تعددت المستوطنات بها حيث ترجع بداية إقامة تلك المستوطنات إلى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد، كما ترجع إقامة المستوطنات الحضارية في الصحراء الشرقية بها إلى عام ١٢٠٠ قبل الميلاد. وتقع مدينة صنعاء في منطقة أرض خصبة ترتفع عن مستوى البحر حوالي ٢٠٠٠م، كما أنها تبعد عن ساحل البحر الأحمر حوالي ١٠٠ كم وتعتبر

ملتقى الطرق المؤدية إلى الجبال اليمنية وتقع على أطراف القارة الإفريقية حيث توجد عند ملتقى البحر الأحمر بالمحيط الهندي لذا توصف بأنها الأرض المركزية العتيقة لدى العرب

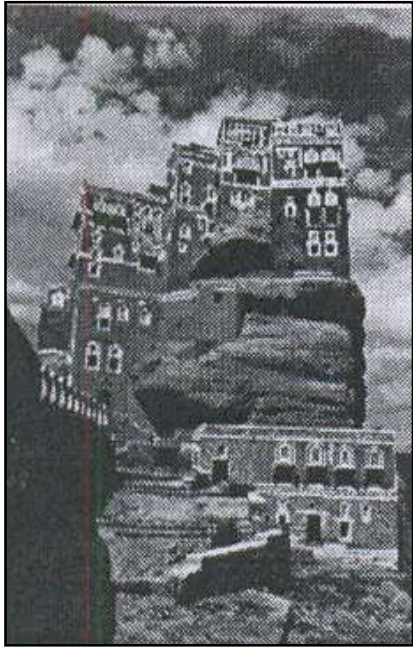
٢. الخلفية التاريخية

احتل العثمانيون الأتراك دولة اليمن في أوائل القرن السادس عشر ومن المعتقد أن الأتراك هم الذين أقاموا المنطقة التي تقع خارج البوابة الغربية حيث أقاموا الحدائق، وبالرغم من وجود بعض الأدلة إلا أنه يعتقد أنها نشأت في فترة سابقة للقرن السادس عشر، وعلى أية حال استوطن السكان المنطقة التي تقع خارج البوابة الغربية في القرن السادس عشر بالرغم من عدم وجود أسوار تحيطها حتى القرن الثامن عشر ولذا كانت المنازل القائمة بتلك المنطقة مختلفة في أسلوب تصميمها. ١ وقد أصبحت مدينة صنعاء مركزاً لطريق التجارة منذ القرن الأول قبل الميلاد، وبعد انسحاب الأتراك منها عام ١٦٣٠م أصبحت مركزاً للخلافة المستقلة ونتج عن ذلك ازدهار المدينة مدة قرنين تقريباً، ولا زال هذا الازدهار واضحاً حتى الآن. وقد ظلت المنطقة السكنية القديمة هي المنطقة المفضلة لدى جميع السكان حتى قيام الحرب الأهلية باليمن ومجيء المصريين لمساعدة اليمنيين في حل أزمتهم حيث اقترحوا إقامة مدينة بالقرب من المنطقة الغربية فتم بناء دور السينما والبنوك وفنادق حديثة على الشارع الرئيسي الذي يمتد على طول الجدار الغربي، كما قام المصريين القائلون باليمن بتشجيع عمل تصميمات لبناء طرق جديدة تمتد بمحاذاة البوابات القديمة وكذا إنشاء حدائق وشوارع ذات نمط إشعاعي من البوابة الغربية عبر الساحة

الرئيسية كذلك تم بناء سفارات ومكاتب حديثة وغيرها من المؤسسات على امتداد تلك الشوارع فظهر العديد من مظاهر التحديث على تلك الضاحية القديمة ١. وقد تعرضت البنية الأساسية للمدينة لخطر حقيقي عام ١٩٧٠م حيث كانت على وشك الاختفاء الكامل نتيجة بدء التدهور العمراني الذي هدد المدينة القديمة وتراثها العمراني الفريد وذلك نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي والنمو والتطور اللذان تبعا القرارات الخاصة يجعل



المنطقة القديمة بمدينة صنعاء شكل رقم (٣٠)



تميزت مدينة صنعاء القديمة بأبراجها الطينية المرتفعة شكل رقم (٣١)

مدينة صنعاء عاصمة الجمهورية العربية اليمنية الجديدة مما أدى إلى فرض تحديات جديدة أمام المدينة، كما أدت الزيادة في الكثافة السكانية إلى زيادة الضغط على المباني التاريخية والبنية التحتية بالمدينة القديمة ٢. لذلك اتخذت بعض الإجراءات الخاصة مع بداية الانفتاح البترولي في منطقة الخليج العربي فتم تشكيل هيئة عامة للحفاظ على صنعاء القديمة عام ١٩٨٤م والتي امتد نشاطها عام ١٩٨٧م ليغطي جميع أجزاء اليمن وقد تغير اسمها إلى الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية باليمن ٣. وبناءً على طلب الجمهورية اليمنية أرسلت منظمة اليونسكو فريق عمل دولي لترميم المدينة في أوائل عام ١٩٨٠م ٤. فتم وضع خطط للحفاظ على مدينة صنعاء بواسطة الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية بالتعاون مع اليونسكو والمعونات الفنية والتمويلية من إيطاليا وهولندا وكوريا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة ٥. وبعد بذل مجهودات كبيرة في الترميم وإعادة التأهيل أصبحت مدينة صنعاء تمثل موقعاً للتراث العالمي. منظمة اليونسكو عام ١٩٨٨م كما فازت بجائزة الأغاخان للعمارة عام ١٩٩٥م ٦.

٣. وصف المدينة

تميز مدينة صنعاء القديمة بطابعها المعماري التقليدي المتعدد عن الافتعال والتقليد ويعكس تخطيط المدينة الطريقة الهرمية المتدرجة من العام إلى الخاص فمن الحي المنظم عمرانياً حول المسجد والساحة الصغيرة إلى تتابعات الشوارع الصغيرة دون اختراق البساتين التي تعتبر من أهم الملامح المميزة لمدينة صنعاء حيث تعطي خصوصية كاملة لسكان المدينة ٧.

Serageldin, Ismail & Lewcock, Ronald, workshop2: conservation of the old city of Sanaa, p13, 83-١

Young, T. Luke, Conservation of the walled city of Sanaa Republic of Yemen -٢

C. Davidson, Cynthia & Serageldin, Ismail, Conservation of old Sanaa, p42, 1995 -٣

Young, T. Luke, Conservation of the walled city of Sanaa Republic of Yemen -٤

C. Davidson, Cynthia & Serageldin, Ismail, Conservation of old Sanaa, p42, 1995- ٥

Young, T. Luke, Conservation of the walled city of Sanaa Republic of Yemen -٦

٧- لبنى عبد العزيز أحمد - الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ٢٠٠١م

كما تتميز المدينة بتراث معماري فني يتكون من المباني متعددة الطوابق ذات الزخارف الهندسية والأشرطة المنفذة من الجبس وشوارعها الضيقة التي تتناثر حولها المنازل الريفية وحدائقها الحضرية ومآذمها والعديد من الآثار القيمة التي تترك أثراً عظيماً على كل من زارها .

وتتمتع الشوارع بالمباني المرتفعة التي يتراوح ارتفاعها إلى تسعة أدوار، وقد تم بناء هذه المنازل من الأحجار المربعة وترتفع عن سطح الشارع بمقدار ٦:١٠ م . ويعتمد الفن المعماري التقليدي على الأحجار والطوب بالإضافة إلى الجبس في عمليات البناء، وتأخذ المنازل هيئة الأبراج الدائرية أو المربعة وفي نهايتها توجد حجرات مستطيلة الشكل . وتتميز مباني صنعاء بالهيئة المنظمة إذ يوجد توازن بينها وبين حجم الشوارع، كما أن واجهات المباني تتبع النمط التقليدي القديم وتعكس الشخصية الفريدة للمدينة . ويتميز النسيج العمراني للمدينة بالشوارع الضيقة وانتشار المناطق الخضراء الموزعة بانتظام على المدينة في شكل بساتين والتي تعمل كثرات للمناطق السكنية ذات الكثافة العالية كما تعتبر أيضاً عنصراً جمالياً بالمدينة .

٤. أسباب التدهور والمشكلات التي تتعرض لها المدينة

- أ- زيادة الكثافة السكانية بالمدينة مما نتج عنه ضغط على المباني التاريخية والبنية التحتية .
- ب- دخول المركبات في الشوارع الضيقة التي لا تتلائم مع هذه الحركة مما أدى إلى حدوث اختناقات مرورية، كذلك تحدث الاختناقات بسبب انتظار السيارات بهذه الشوارع مما يعوق حركة المشاة والسيارات في كثير من الأماكن .
- ت- نقل العديد من الخدمات الأولية إلى خارج المدينة مما ترتب عليه انتقال السكان الأثرياء خارج المدينة نتيجة لنقص الخدمات وعدم النظافة في الشوارع مما جعلها تمثل بيئة سيئة غير صالحة .
- ث- سمح التطور الاقتصادي بدخول التكنولوجيا الحديثة في مجال البناء والتشييد فتم بناء مباني جديدة بجانب القديمة مما ساهم في تشويه بنية الشوارع كما تناقضت مواد بناؤها الحديثة مع مواد البناء التقليدية البسيطة .
- ج- سوء حالة الشوارع وخاصة في حالة سقوط الأمطار حيث تصبح الأرض طينية مما يمثل صعوبة في الانتقال لذا يجب رصف الشوارع مع عمل نظام لصرف مياه الأمطار .
- ح- ظهور العديد من الشروخ والانهيارات السريعة بسبب المياه الجوفية الناشئة عن رشح أنابيب المياه الذي ترتب على توفير المياه دون مراعاة تحديث شبكات الصرف الصحي مما أدى إلى انهيار عدد كبير من المباني التاريخية يصل عددها إلى ٣٠ مبنى ما بين عامي ١٩٧٨:١٩٧٩ م .

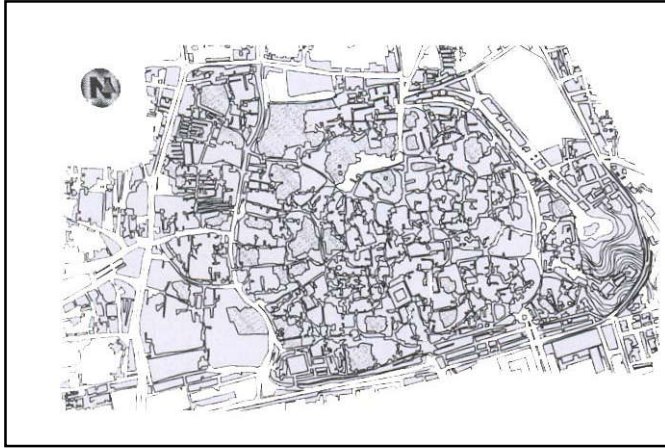
٥. أهداف المشروع

تتلخص أهداف المشروع في ما يأتي :

- أ- تحسين مستوى المعيشة بالمدينة مع عمل توازن بين متطلبات مشروعات التطوير .
- ب- ترميم البنية الخارجية للمباني بالمدينة وكذلك المباني الأثرية من أجل الحفاظ على شخصية المدينة الفريدة وتاريخها المجيد.

- ت- التأكيد على ضرورة تنفيذ مشروعات الترميم وإعادة التأهيل على النمط التقليدي للحياة الذي ساد المدينة في العصور الوسطى كلما أمكن دون إعاقة التطورات التي يتم تنفيذها في أسلوب الحياة الحضرية ودون التغاضي عن رغبة السكان في التغيير والتطور .
- ث- حل مشكلات المياه والشوارع المزدهمة وخطوط المرور المزدهمة ووصلات لكهرباء الغير مغطاة ونقص وسائل الراحة العامة والحد من مشروعات التحديث التي قد تكون بلا جدوى .

٦. برنامج المشروع



النسيج العمراني لمدينة صنعاء القديمة خريطة رقم (١٥)

المصدر: C.Davidson, Cynthia & Serageldin, Ismail, Conservation of old Sanaa

بدأ العمل في المشروع منذ بداية عام ١٩٨٧م وما زال العمل مستمراً وقد كان المساهمون الأساسيين في خطة ترميم وتجديد مدينة صنعاء كل من مكتب الرئيس و المنظمة العامة للحفاظ على المدن التاريخية بالجمهورية اليمنية والمواطنين في مدينة صنعاء والحرفيين المحليين ومنظمة اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للتخطيط والمستثمرين والمخططين الأجانب .

واشتمل المشروع على دراسة فنية لشبكات المرافق أعقبها تخصيص الحكومة اليمنية حوالي ١١ مليون دولار لتحسين شبكات المياه والصرف الصحي كما وافقت على رصف شوارع وأزقة المدينة بأحجار البازلت الأسود والأحجار الجيرية البيضاء . وتم بناء سور من الطين بالمدينة ولا يزال موجوداً حتى الآن ، وتم تشجيع الملاك في جميع أنحاء المدينة على تجديد منازلهم وذلك تحت رعاية المنظمة العامة للحفاظ على المدن التاريخية . كما ساهم السويسريون والإيطاليون وغيرهم في استكمال تجديد تلك المباني بهدف استخدامها ك فنادق أو مراكز ثقافية أو مساكن خاصة ، كما تم المزج بين أسلوب البناء التقليدي وأسلوب البناء العصري أثناء القيام بعمليات الترميم والتجديد .

وتم توفير وسائل المواصلات التي تخدم الزائرين إلى الأسواق الجديدة مما أدى إلى زيادة حجم الأموال بالمنطقة وازدهار اقتصادها بشكل كبير .

واشتمل برنامج المشروع على تحسين الحياة الثقافية بالمدينة وذلك بإقامة المعارض الفنية والمراكز الثقافية الحرفية التي شجعت بدورها الفنون ووفرت العديد من فرص العمل للحرفيين . كما اشتمل برنامج الحفاظ على ترميم العديد من المباني القديمة من بينها (الدار البيضاء) التي أصبحت مقراً للهيئة وغيرها من المباني التي تم ترميمها وإعادة استخدامها مثل (بيت مطهر) الذي تحول إلى مدرسة فنية للبنات ، و(سمسة المنصورية) الذي افتتح به معرض للفنون ، وكثير من المباني القديمة التي استغللت كمراكز حرفية ودور للضيافة .

تحسين الخدمات ووقف تدهور الظروف المعيشية والحد من ظاهرة هجرة السكان . كما تم تدريب المعمارين والحرفيين اليمنيين على أعمال الصيانة من خلال الأعمال المنجزة في بداية المشروع مما أتاح الفرصة لهم لمواصلة عملهم باقتدار .

٧. تقييم المشروع

- نجحت المنظمة العامة للحفاظ على المدن التاريخية على تحفيز التضافر بين الجهات الحكومية والمشروعات الثنائية والمشروعات الممتدة ، كما ساعدت على تحسين جودة الحياة في مدينة صنعاء القديمة ومن ثم رفع الروح المعنوية للسكان ١ .
- وقد شجعت الحكومة جمعيات التنمية المحلية وبرامجها الخاصة للمساهمة في شق الطرق وبناء الخدمات المختلفة إلا أن هذا الدور أصبح محدوداً نتيجة نقص التقنية والتدريب والمساعدة .
- وبالرغم من ذلك فقد أدت محدودية إمكانيات وزارة الأشغال العامة واهتمام الوزارات الأخرى بإعداد البنية التحتية إلى خلق نوع من الحرية في التصرف الشامل حيث تدخلت كل جهة من الحكومة في صناعة البناء وبدأت مشاريع ضخمة فغاب وجود التنسيق فيما بين هذه الجهات ٢ .

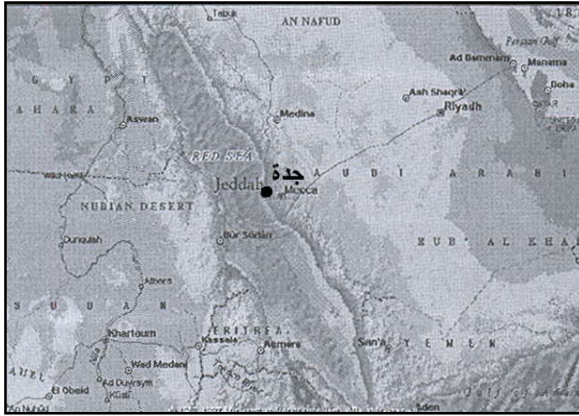
٣-١-٦ تجربة المملكة العربية السعودية في الحفاظ على التراث

٣-١-٦-١ الحفاظ على مدينة جدة القديمة

كانت مدينة جدة القديمة نموذجاً للمدينة الإسلامية ذات الطابع الخاص حيث أنها كانت البوابة البحرية والجوية إلى مكة المكرمة، فهي تعد ميناءً بحرياً سعودياً عربياً متطوراً على الشاطئ الشرقي للبحر الأحمر. وقد أدى تاريخها الواضح والعريق وتراثها إلى تسميتها بعروس البحر الأحمر. وقد وصلت الآن إلى مرحلة تحتاج فيها إلى جهود كبيرة للتجديد والعودة إلى وضعها السابق.

فمنظراً لضيق مساحة المدينة داخل الأسوار التي كانت تحيطها والتي ظهرت في العصور الوسطى فقد تعددت الأدوار رأسياً لتفي بالاحتياجات المعيشية للسكان، كما تعرضت مساحات واسعة من المدينة على الهدم والإزالة وعندما تبنت أمانة جدة لذلك أخذت المبادرة لحماية ما تبقى من تراثها من خلال صيانتها وترميمه. ويبلغ عدد سكان المدينة حوالي ٢٠٩ مليون طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٣ م، وتعتبر جدة مركزاً تجارياً هاماً كما أنها مركز هام لاستيراد الدواب وتمتلك مناجم للحديد والمعادن كما أنها بها مصادر للبتروول وإنتاج الطوب والأثاث ١.

١. الموقع



تقع مدينة جدة على الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية وبالتحديد على السهل الساحلي الذي يقع بين جبل الثروات الذي يمتد نحو الشرق والبحر الأحمر الذي يمتد نحو الغرب، كما تقع على بعد ٤٧ ميل من مدينة مكة، وتقع جدة في وادي يتراوح عرضه من ٥-١٢ كم يسوده المناخ الحار في معظم الأحيان مع سقوط أمطار قليلة ٢.

٢. الخلفية التاريخية

موقع مدينة جدة خريطة رقم (١٦)

ترجع نشأة مدينة جدة إلى قبيلة قضاة التي استقرت بهذه المنطقة منذ ٢٥٠٠ عام. وسميت

المدينة باسم أحد أبنائها وقد بدأت كمستوطنة مخصصة لصيد السمك، كما لعبت دوراً هاماً كميناء لنقل البضائع والمنتجات وخاصة التوابل من الشرق واستخدمت أيضاً كبوابة رئيسية يمر من خلالها الحجاج القادمين إلى مكة. وقد اهتم الخليفة عثمان بن عفان بالمدينة عام ٦٤٦ م كميناء للحجاج ومركز تجاري.

وقد مرت المدينة بعد ذلك بالعديد من التغيرات فأنشئت أول مجموعة من الأسوار في أوائل القرن العاشر بواسطة الفرس لحماية أنفسهم من البدو ٣. أما السور الثاني والذي أضاف حائطاً بحرياً للمدينة فقد اكتمل في عام ١٥١١ م، وكان الهدف من تشييده حماية المدينة من البرتغاليين، إلا أن المدينة وقعت فريسة في يد الأتراك العثمانيين في عام ١٥١٧ م. وفقدت المدينة دورها الرائد في تجارة التوابل عام ١٨٠٠ م ولكنها استعادت ريادتها

١ - www. Lexicorient.com

٢ - Eunice, M. Lin, Conservation of the old town of Jeddah

٣ - Eunice, M. Lin, Conservation of the old town of Jeddah

٤ - Bokhari, Abdulla Y., Conservation in the historic district of Jeddah

كميناء للحجاج، وقد بدأ التاريخ الحديث للمدينة عام ١٩٢٥م. وفي عام ١٩٤٧م تم هدم الأسوار المحيطة بالمدينة حيث أصبحت تلعب دور هام كميناء رئيسي في الشرق وفي منطقة البحر الأحمر بصفة عامة مما ساعد على زيادة الكثافة السكانية إلى تسعة أمثال خلال عقدين. وبعد هدم الأسوار نمت المدينة في جميع الاتجاهات ولكن يشكل أساسي عبر طريقي مكة والمدينة .

وفي الخمسينات من القرن العشرين بدأ الأهالي في ترك منازلهم الأصلية بالمدينة القديمة من أجل الأحياء الجديدة التي تم التخطيط لها، كما أدت الزيادة السكانية إلى الحاجة إلى مساكن جديدة فتم تدمير المباني القديمة حيث فضل السكان بناء مبان حديثة من الخرسانة والزجاج والحديد، كما تم إضافة الخرسانة إلى العمارات التقليدية كمادة رئيسية في البناء مما أدى إلى ضياع تراث المدينة .

٣. وصف المدينة

تتكون البنية الحضرية لمدينة جدة من شوارع ضيقة ومساحات فضاء قليلة وميادين صغيرة، وقد كان من النادر أن نجد أشجاراً بالمدينة القديمة حتى عهد قريب . وقد كانت الشوارع القديمة غير ممهدة . تكونت مدينة جدة من أربع حارات رئيسية هي حارة الشام والمظلوم واليمن والبحر، وقد أقيمت الخانات التجارية شمال وغرب الحارات وتجمعت مستودعات البضائع ومخازن الحبوب في الجنوب والغرب، كما أقيمت الأسواق على طريق القوافل والممرات المؤدية إليه والموازية له ٢ .

وتتكون المدينة من مساكن عالية الكثافة السكانية وتعكس تصميمات المنازل المناخ العام وأسلوب الحياة السائد حيث أن الشخصية الفريدة للمدينة وفنها المعماري المتميز كان نتاج المناخ السائد ودورها الرائد كميناء هام . وتميز الفن المعماري بأساليب الزخرفة الخشبية في زخرفة المباني من الخارج ويلاحظ ذلك في الشرفات والأسطح والأماكن الخارجية من المنازل كما تم تصميم الرواشن والنوافذ البابية والنسبة للمنازل التي تم بنائها في القرن التاسع عشر فتعكس مدى ثراء التجار في هذه الفترة ٣ .

٤. أسباب التدهور والمشكلات التي تتعرض لها المدينة

- أ- الضغط السكاني الهائل داخل المدينة عام ١٣٦٧ هجرية أدى إلى هدم الأسوار وبالتالي بدأ الزحف العمراني السريع على السهول المحيطة في أنماط وأشكال تعكس الثقافات والحضارات والقيم التي وردت من الخارج ومن ثم بدأت المدينة تفقد وجهها الحضاري .
- ب- هجرة السكان الأصليين من المدينة القديمة وانتقال التجار إلى الضواحي الجديدة مع ترك المباني دون ترميم أو تجديد مما ساعد على تدهورها وانهارها .
- ت- زحف الجزء الحديث على حدود المدينة القديمة مما هدد بتدمير النسيج العمراني والطابع المميز للمدينة، وقد رجع نقص الدمج بين القديم والحديث إلى سرعة عملية التحضر فلم يكن هناك وقت لتحقيق تجانس بين القديم والحديث أو الدمج بينهم فتم نقل الأجزاء التقليدية من المدينة أو تركها تنهار بينما تم بناء أحياء تجارية وسكنية بالأسلوب الغربي على الحدود الخارجية للمدينة القديمة ٤ .

١- Eunice, M. Lin, Conservation of the old town of Jeddah-

٢- جدة في التاريخ - مجلة البناء السعودي - العدد ٢٥ - أكتوبر، نوفمبر - ١٩٨٥ م .

٣- Eunice, M. Lin, Conservation of the old town of Jeddah-

٤- Bokhari, Abdulla Y., Conservation in the historic district of Jeddah-

- ث - لم يؤخذ دخول السيارات إلى المدينة في الاعتبار عند تصميمها وبالتالي لم يكن من السهل دخول سيارات الخدمة والطوارئ إليها فتم فتح طرق للسيارات هددت نسيج المدينة حيث أدى تطوير شبكات الطرق والمرافق والخدمات العامة إلى ضياع الوجه الحضاري للمدينة .
- ج - انخفاض أسعار الأراضي بسبب استخدام الخرسانة المسلحة مما جعل الفرصة متاحة أمام القطاع الخاص لامتلاك تلك الأراضي ، وبالتالي أصبح من الصعب أن تتحكم الحكومة في عمليات التطوير ، وأدى ذلك إلى ظهور مشكلات خاصة بالخدمات الأساسية اللازمة للسكان ١ .

٥. أهداف المشروع

- أ - الحفاظ على المباني المعمارية الهامة وترميمها وإعادة استخدامها لاستيعاب متطلبات الحياة الحديثة .
- ب - الحفاظ على النسيج العمراني التقليدي بالمدينة القديمة .
- ت - سن القوانين الخاصة بالمباني الجديدة بالمنطقة .
- ث - استعادة نشاط المنطقة كمركز تجاري .

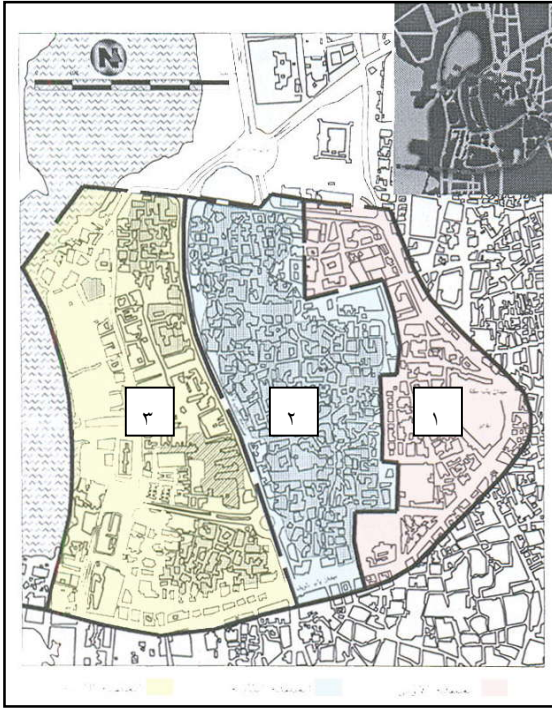
٦. برنامج المشروع

تمت دراسة الحفاظ العمراني على مدينة جدة القديمة في ظل التخطيط العام للمدينة فقسمت المدينة إلى ثلاثة مناطق لصياغة سياسات الحفاظ والتنمية العمرانية الملائمة لكل منها بحيث يسهل التنفيذ والمتابعة .

المنطقة الأولى : وتحتوي أغلب المباني التراثية وتحدد فيها الاستعمالات والاشتراطات البنائية للحفاظ على طابعها القديم .

المنطقة الثانية : تحتوي على الخدمات التجارية والإدارية في إطار نمط عمراني متوافق مع المدينة القديمة .

المنطقة الثالثة : فتم تحديد اشتراطات البناء والتنمية المستقبلية للاستعمالات السكنية القائمة بها ٢ .



خريطة تحدد منطقة مشروع الحفاظ على المدينة القديمة خريطة رقم (١٧)

المصدر - Bokhari, Abdulla Y., Conservation in the historic district of Jeddah

وقد قامت أمانة جدة بوضع مخطط الحفاظ على المنطقة الأولى، وتم تقسيم المشروع إلى مرحلتين :

- أ - **المرحلة الأولى :** تضمنت دراسة مفصلة عن المدينة القديمة ، ويجري تنفيذه تحت رعاية الشركة الهندسية البريطانية التابعة لـ (RMJM) فتم تصنيف ألف مترل ذات أهمية من بينهم ٥٨ مبنى ذو أهمية

١ - Eunice, M. Lin, Conservation of the old town of Jeddah

٢ - لبي عبد العزيز أحمد - الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة - مرجع سابق .

قومية في المنطقة التي تم بناؤه بها ، ٣٤٢ مبنى ذو أهمية محلية ، وقد تم تسجيل وتوثيق المعلومات الخاصة بأحوال المنازل التي تمثل قيمة تاريخية وأصبحت هذه الوثائق بمثابة المبادئ التي تم التخطيط على أساسها لعمليات إعادة التأهيل والتي شملت مبدئين هما استبدال المباني التي تم هدمها بأخرى جديدة وإعادة طلاء واجهات المباني والشرفات والأسطح ومساحات الفضاء المتواجدة أمام المنازل وكذا إدخال الخدمات الأساسية وتشجيع القطاعات الحكومية للانتهاء من الخدمات الأساسية بالمنطقة . كما تم في هذه المرحلة رصف الشوارع فقام المجلس المحلي بتغطية الشوارع المليئة بالأحجار والرمال والجرانيت فتغيرت هيئة الشوارع الرملية إلى شوارع مرصوفة ممهدة بالأحجار مما زاد من قيمتها وقيمة المناطق المجاورة على الرغم من أنها أدت إلى رفع أسعار العديد من السلع .

ب- **المرحلة الثانية :** شملت تعريف ثم تنفيذ القوانين الخاصة بمشروعات البناء وذلك لكي يتمكن المجلس المحلي من التحكم في هيئة وتطوير المباني ، كما تم تحديد المعايير المناسبة للمشروعات الخاصة بترميم مباني المدينة القديمة . وقد كانت التحديات والصعوبات التي تواجه تنفيذ المشروع تتمثل في نقص الاهتمام العام والوعي السكاني لذا تم بذل جهود عديدة لرفع الوعي السكاني بأهمية هذه المشروعات ، كذلك تم الانتهاء من مشروعات الترميم الفردية التي تتمثل في منازل التجار . أما بالنسبة لمناطق انتظار السيارات المتواجدة بالمناطق التي تم ترميمها فيمكن إقامة مناطق مثلها بجوار المباني ذات الأهمية المحلية ، وقد أخذ في الاعتبار المحافظة على النسيج العمراني التقليدي دون الإضرار به من خلال الطرق السريعة أو الشوارع الخاصة بالسيارات . ومن ثم تمت دراسة الأماكن الخاصة بانتظار السيارات بحيث لا يسمح بدخول السيارات العامة للمنطقة والسماح للأهالي بإدخال سياراتهم إلى أماكن محددة . وتم تقسيم المنطقة إلى أربعة أقسام خصص بكل قسم أماكن محددة لانتظار السيارات لها مداخل ومخارج خاصة تخضع للرقابة ١. كذلك تم التنقيب والبحث عن آثار وأعمال العصور القديمة التي كانت توجد أثناء القرن السادس عشر ، وأيضاً تم استعادة النظم الخاصة بشبكات المياه والتي كانت تصنع من القناطر الحجرية في تلك الفترة . تم أيضاً تشجيع أصحاب الدور القديمة لترميم دورهم وكذا تشجيع رجال الأعمال لشراء بعض هذه الدور وتحويلها إلى مواقع خدمات .

٧. تقييم التجربة

- وجهت القوانين الخاصة التي تم وضعها النمو حول المنطقة القديمة مما ضمن نجاح تنفيذ المشروع .
- نجح المشروع في إعادة الحياة التقليدية بالمدينة حيث عمل على استعادة الأنشطة التجارية والحرفية القديمة مع توفير أماكن التجمع والجلوس .
- شجعت استخدام سياسة إعادة الاستخدام رجال الأعمال لشراء بعض المباني القديمة وترميمها وإعادة استخدامها كمواقع خدمات عامة مع الحفاظ على طابعها المميز .
- لم يشترك المجتمع في المشروع بقدر كافي .

٣-٢ التجارب العالمية في الحفاظ على التراث

٣-٢-١ التجربة الباكستانية في الحفاظ على التراث

باكستان إحدى دول العالم الثالث الواقعة في وسط آسيا تعاني كسائر دول العالم الثالث من التدهور البيئي بخاصة المناطق ذات القيمة التاريخية ، مما استدعى تدخل الهيئات والمنظمات الدولية للمساعدة في وضع سياسة الحماية وإعادة التأهيل لمدينة لاهور التاريخية.

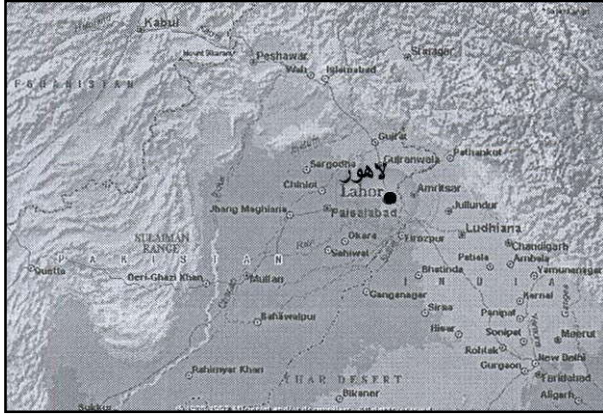
٣-٢-١-١ إعادة تأهيل مدينة لاهور التاريخية

١. الموقع

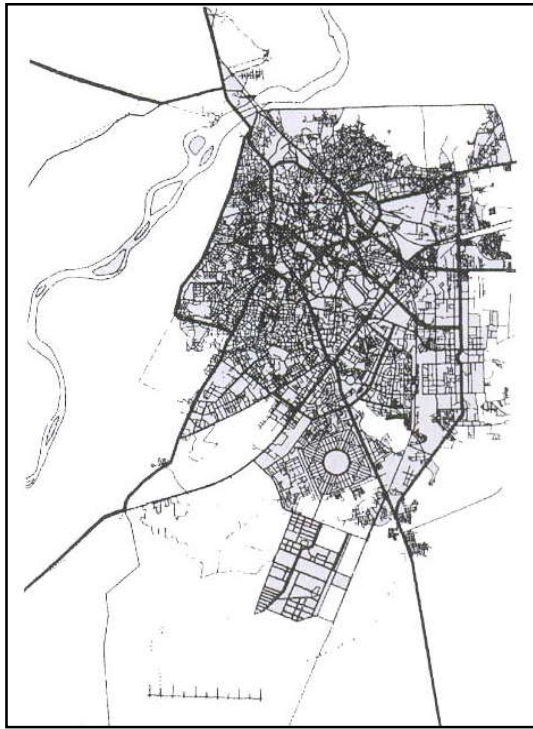
تقع مدينة لاهور التاريخية المسورة في الربع الشمالي الشرقي للاهور ، بين كابول - دلهي على الضفة الغربية لنهر رافي ، بمساحة حوالي ربع ميل مربع .

٢. الخلفية التاريخية

يرجع تاريخ نشأة مدينة كابول إلى أكثر من ألف عام ، حين أنشأها المسلمون واستمرت في الفترة من القرن الحادي عشر حتى الثالث عشر تحت حكم الأتراك ، حتى استولى عليها المغوليون ودمروها تماماً ، ثم أعاد بناؤها تيمور لانك حاكم دولة المغول المسلمة . ظلت المدينة تحت الحكم الإسلامي حتى مطلع القرن الثامن عشر ، حين كانت باكستان جزء من الهند ، تحكمها طائفة السيخ واستمر هذا الوضع لنصف قرن حتى استولى عليها الإنجليز . فقاموا عام ١٨٥٩م بدمر الأسوار وردم الخندق الخاص بالمياه وتحويلها إلى حديقة تحيط بالمدينة القديمة . بعد الانفصال بين الهند وباكستان دمرت أجزاء من المدينة وحاولت شركة استثمارية القيام بتجديد المدينة حيث أقامت مشروعين في منطقتين مختلفتين بالمدينة . يبلغ عدد السكان بالمنطقة حوالي ٢٦٠ ألف نسمة وإن كانت الزيادة السكانية في باقي المدينة تزيد بصورة أسرع من المنطقة التاريخية . كما تبلغ الكثافة السكانية بالمنطقة التاريخية إلى ١١٠٠ فرد/



موقع مدينة لاهور خريطة رقم (١٨)



النسيج العمراني لمدينة لاهور خريطة رقم (١٩)

المصدر Kamil Khan Mumtaz - The Walled city of Lahore- 1983- Up grading & conservation

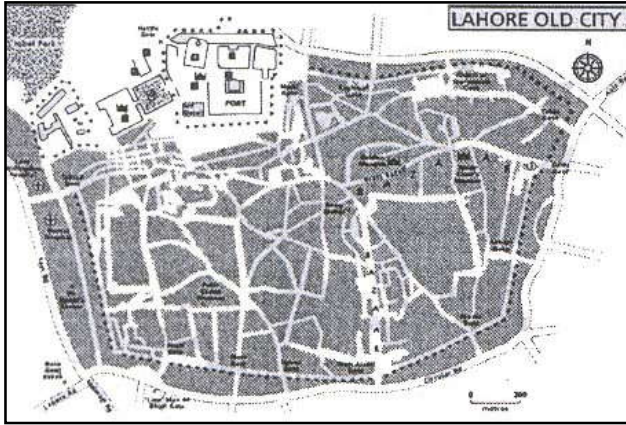
الهكتار بينما تصل إلى ١٦٠ فرد/الهكتار في باقي أنحاء المدينة^١.

٣. أسباب التدهور والمشكلات التي تتعرض لها المنطقة التاريخية

يمكن تلخيص مشاكل المنطقة التاريخية في الآتي :

- أ- تهالك الكتلة العمرانية بما في ذلك المباني الأثرية الهامة .
- ب- إهمال وتدهور المباني الأثرية القائمة لانعدام أعمال الصيانة .
- ت- تهالك البنية الأساسية وتأثيرها على شبكة الطرق وحالة التربة بالمنطقة بما يمثل خطراً للكتلة العمرانية.
- ث- ارتفاع نسبة التلوث نتيجة عدم التخلص من النفايات التي تعوق حركة المرور .

٤. أهداف المشروع



مدينة لاهور المسورة خريطة رقم (٢٠)

المصدر Kamil Khan Mumtaz -The Walled city of Lahore- 1983- Up grading & conservation

- أ- حماية وتأهيل المباني الأثرية وإعادة توظيفها بما يتلائم مع الحياة المعاصرة .
- ب- العمل على وقف تدهور الكتلة العمرانية لحماية الطابع العمراني المميز للمنطقة .
- ت- العمل على حل مشكلة التلوث البيئي الناجمة عن تكديس النفايات التي تعوق حركة المرور.
- ث- رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية.
- ج- وضع برنامج تمويل مناسب يتيح استعادة التكلفة واستغلالها في مناطق أخرى .

٥. برنامج المشروع

اعتمد برنامج المشروع على عدة مراحل متعاقبة لضمان تنفيذه، فقد تم تقسيم المشروع إلى عدة مراحل :

المرحلة الأولى: تشمل وضع المخطط الشامل لسياسات واستراتيجيات التنمية بالإضافة إلى توزيع مسئولية العمل الخاصة بالإشراف والتمويل والتنفيذ على الجهات المشتركة في البرنامج، مع وضع المخططات التفصيلية للارتقاء بالمنطقة والعمل على حل المشاكل ذات الأولوية. لذا فقد تم تأسيس هيئة تنمية لاهور من قبل الحكومة الباكستانية التي تولت تخطيط مدينة لاهور بالكامل إلى جانب التنسيق والإشراف والتوجيه للهيئات والشركات التابعة للقطاع العام المشاركة في البرنامج، كما تولى مجلس بلدية لاهور مهمة المشاركة في التنفيذ مع الجهات الدولية. لقد كان الاهتمام في تلك المرحلة ينصب على حل المشاكل المؤثرة في المنطقة التاريخية، لذا اعتمد إطار العمل في تلك المرحلة على الآتي :

- أ- حماية وإعادة تأهيل المباني الأثرية ذات القيمة التاريخية وذلك من خلال جمع البيانات الخاصة بالمباني الأثرية وتحديد احتياج كل مبنى لعمليات الحماية مع تصنيف المباني تبعاً للأولوية، العمل على منع المرور

- الآلي من الحركة داخل الأسواق الرئيسية ، إزالة التعديلات الواقعة على الحديقة المحيطة بالمدينة و إعادة تأهيل المنطقة من بوابة دهي على السوق الرئيسي حتى المسجد الذهبي والتي تحتوي على حمام عام وميدان تاريخي يضم مجموعة من المباني الأثرية .
- ب- خلخلة التكديس السكاني بالمنطقة التاريخية وذلك على مرحلتين الأولى هي إعادة بناء الأراضي الفضاء المسورة من خلال منح قروض لملاك الأراضي ودعمهم بالمعدات والخبرات الفنية مع تحصيل القروض الممنوحة في صورة أقساط شهرية ،والثانية هي إنشاء منطقة سكنية خارج المنطقة التاريخية بمساحة ٢٠٠ هكتار لاستيعاب الزيادة السكانية داخل المنطقة التاريخية .
- ت- إيقاف عملية تدهور الكتلة العمرانية القائمة باتباع الآتي :عمل مسح ميداني شامل للتعرف على حالة الكتلة العمرانية بالمنطقة والمشاكل المسيطرة عليها لتحديد الإمكانيات المتاحة وأولوية الاحتياجات لسكان المنطقة وتنمية وتطوير المباني بتقديم الدعم الفني والقروض ،ومن خلال مخطط له مرونة كافية للسماح بإشباع احتياجات السكان .
- ث- حل مشكلة البنية الأساسية وذلك عن طريق إنشاء شبكات التغذية بالمياه والصرف الصحي على أرصفة الشوارع وإعادة رصفها عن طريق : إنشاء شبكة صرف صحي جديدة فوق الأرض ،مع عمل بيارات تصريف من الخرسانة المسلحة على رؤوس الشوارع لتجميع عليها من المباني وإنشاء شبكة للتغذية بالمياه على أن يكون لكل منزل وصلة مستقلة يتحمل تكلفتها مالك العقار . وقد تم إنشاء الشبكة بنفس الأسلوب المستخدم في إنشاء شبكة الصرف الصحي .
- ج- العمل على حل مشكلة التكديس المروري لما يسببه من تلوث بالمنطقة ،وبدراسة المشكلة تبين أنها نابعة من تراكم النفايات على الطريق ،فكان الاتجاه لعلاج مشكلة النفايات الصلبة باستخدام الحاويات في مناطق خاصة للتجميع على محاور المرور الرئيسية .
- المرحلة الثانية : تعتمد تلك المرحلة على مخطط طويل المدى ٢٠ عام ،تخضع بموجبه المنطقة المحيطة بالمنطقة التاريخية لبرنامج ارتقاء سكني واستغلال المناطق الخالية شمال المنطقة التاريخية في مشروعات إعادة بناؤها بهدف استيعاب الأعداد الزائدة من السكان .

٦. تقييم المشروع^١

تعد أهم إيجابيات البرنامج :

- نجاحه في خلق روح المشاركة الشعبية أثناء عمليات إعادة التأهيل .
- تحقيق مبدأ استعادة التكلفة ببناء المساكن ذات المحلات التجارية بالأراضي الخالية بالمنطقة و طرحها للبيع بأسعار مناسبة بما يتيح الفرصة إلى خفض أسعار الوحدات السكنية لتلائم مع المستوى المعيشي للسكان ،بالإضافة إلى توافر الأموال للمساهمة في تأهيل المباني الأثرية بالمنطقة .
- القضاء على مشكلة التغذية بمياه الشرب ومشكلة الصرف الصحي .
- الإشراف على عمليات التأهيل التي يقوم بها الملاك من قبل الهيئات التنفيذية لتجنب الأضرار بالكتلة العمرانية القديمة .

^١ - مصطفى محمد الشناوي - التحولات الحضرية للمناطق ذات القيمة التاريخية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠١ م .

٣-٢-٢ التجربة الانجليزية في الحفاظ على التراث

٣-٢-٢-١ تجربة مدينة نوريتش^١

موقع مدينة نوريتش خريطة رقم (٢١)

تعد مدينة نوريتش من أهم المدن في إنجلترا التي تعاني بشدة من ضغط حركة المرور للسيارات، ومن ثم كان من الضروري منع هذه الحركة بداخل المركز التاريخي حفاظاً على تراثها المعماري والعمراني، وبالتالي أصبحت أول مدينة في إنجلترا منعت حركة المرور للسيارات بصفة دائمة في المركز التاريخي .

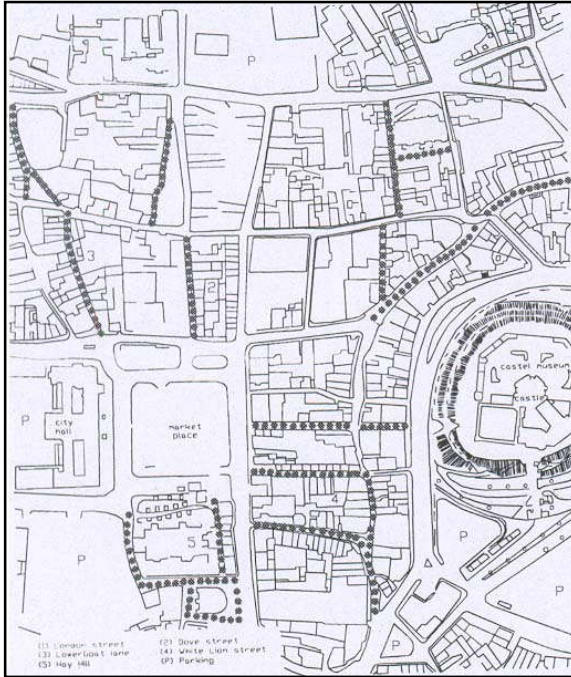
١. الموقع

وتعد مدينة نوريتش أكبر مدينة بأقليم إنجاليا الشرقي في أقصى شرق إنجلترا الذي يطل على بحر الشمال، وهي منطقة زراعية منبسطة تحمل أعلى معدل من السكان فتمثل أعلى زيادة سكانية في بريطانيا العظمى وهي تعد من أهم المدن في إنجلترا .

٢. الخلفية التاريخية

تأسست نوريتش عام ٧٧٧م وبحلول القرن الحادي عشر كانت إحدى أكبر مدن إنجلترا من خلال اقتصاد قائم على أسواقها . فكانت المدينة خير ممثل للميناء الداخلي لصناعة الأنسجة بالإضافة إلى أنها كانت تمثل إحدى المراكز الدينية الهامة .

وفي أوائل القرن التاسع عشر كانت نوريتش ثالث أكبر مدينة في إنجلترا إلا أنه بقدوم الثورة الصناعية تضاعفت شهرتها بسرعة فلم يكن من الممكن استخدام نهر وينسوم المتدفق خلال المدينة كمسار للنقل وبالتالي انتقلت الصناعات إلى مواقع ذات قوة مائية كافية . وتدمرت المدينة أثناء الثورة الصناعية بسبب حالات النهب التي حدثت بها . وتمتاز المدينة باحتوائها على العديد من المباني التاريخية التي ترجع إلى الفترة من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر . وتنتشر هذه المباني على شبكة طرق من العصور الوسطى تتميز بطابع فريد .



ممرات المشاة المقترحة بمركز مدينة نوريتش خريطة رقم (٢٢)

المصدر: Brambilla, Roberto & Longo, Gianni, For pedestrian only

٣. أسباب التدهور والمشكلات التي تتعرض لها المدينة

تعتبر مشكلة ضغط حركة مرور السيارات من أهم المشاكل في المدينة وكان من أسبابه ما يأتي :

- أ- التعارض بين ممرات المشاة والسيارات .
 - ب- تضاعف عدد السيارات منذ أواخر الخمسينيات .
 - ت- استخدمت سيارات النقل شوارع المدينة الضيقة كطريق مختصر للحركة خلال المدينة مما جعلها تمثل خطراً بالنسبة للمشاة .
 - ث- زيادة عدد السكان بالمدينة نتيجة للتقدم الصناعي مما زاد الضغط عليها .
- وقد كان لهذه المشكلة أثراً سيئاً على المركز التاريخي بالمدينة وتراثها المعماري والعمراني والذي وصل إلى حد تدمير بعض الأبنية التاريخية .

٤. أهداف مشروع

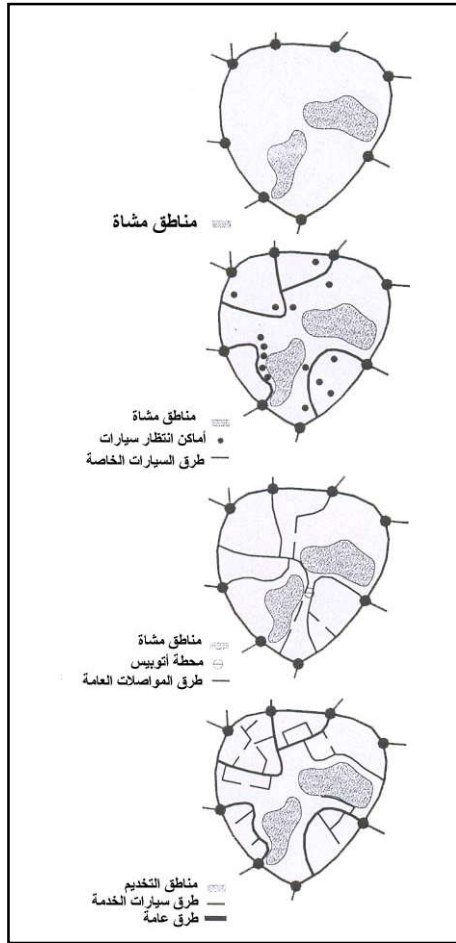
يمكن تلخيص أهداف المشروع فيما يأتي :

- أ- الحفاظ على التراث المعماري والعمراني من خلال الحفاظ على مباني المدينة .
- ب- تشجيع نمو المدينة في المركز التجاري الفعال والمتكافئ في إقليم إنجوليا .
- ت- تنفيذ مناطق مخصصة للمشاة في الأحياء التجارية والتاريخية بالمنطقة المركزية بالمدينة .
- ث- ابتكار شبكة طرق دائرية تتوافق مع أماكن انتظار السيارات المحددة .

٥. برنامج المشروع

حددت المنطقة التجارية والتاريخية كمرحلة أولى لتطبيق منطقة المشاة بالمنطقة المركزية على أن يتم تعميمها لتشمل مركز المدينة التاريخي بأكمله متمشياً مع مقترحات خطة التنمية المستقبلية حول الكاتدرائية .

فبالنسبة للمنطقة التجارية ففي عام ١٩٦٥م حدث انفجار لماسورة صرف صحي بشارع لندن فتم إغلاقه لحين الانتهاء من إصلاحها، واعتقد التجار أن ذلك سيسبب انخفاض حاد في المبيعات إلا أن حجم المبيعات قد زاد، لذا فقد تحمس السكان لمنع دخول السيارات للمنطقة . وقد قررت إدارة المدينة إغلاق الشارع أمام المرور الآلي وتخصيصه للمشاة



استخدام شبكة الطرق الداخلية مع الطريق الدائري

وممرات المشاة خريطة رقم (٢٣)

المصدر Brambilla, Roberto & Longo, Gianni, For pedestrian only

لمدة ثلاثة أشهر ثم مدتها إلى ستة أشهر أخرى . وقد كلفت هذه التجربة حوالي ستة آلاف دولار لإزالة العلامات واللافتات المرورية وإضافة أماكن للجلوس وزرع بعض الأشجار .

وقد كان يتم خدمة المحال التجارية من خلال مداخل خلفية ولم تضع إدارة المدينة ساعات محددة للخدمة بسبب وجود خمسة بنوك بالشارع طالب كل منهم بجدول زمني خاص به .

كما تم إغلاق قسمين من شارع لندن بشكل دائم في مايو ١٩٧٨م، وكان يتم نقل البضائع من خلال العربات التي تجر باليد بحد أقصى ٤٠م بين شوارع الخدمة والمحال التجارية، وقد كان لإغلاق الشارع أثره في تكوين قطاع من الشوارع الخاصة بالمشاة في المركز التجاري . كما تم إغلاق الممرات الجانبية المتعامدة على الشارع ذو الطراز الفيكتوري لمدة عام . وعندما أثبتت التجربة نجاحها تم تحويل اثنين من الشوارع الصغيرة المجاورة لشارع لندن إلى ممرات للمشاة وهما زقاق (لوورجوت) ، وشارع (دوف) .

وعند ملاحظة التجار لزيادة مبيعاتهم وعدم تعرض نوافذهم للتلوث من خلال عوادم السيارات شجعهم ذلك على تزيين وتنسيق محلاتهم وتم ذلك من خلال هيئة استشارية قامت بوضع ضوابط وخطوط ثابتة لشكل اللافئات والألوان المستخدمة وذلك لإعطاء شكل متجانس للواجهات ومن ثم أعيد تزيين حوالي ثلث المباني كل عام مما مد الشارع بمظهر متجدد بشكل مستمر .

وبالنسبة للمنطقة التاريخية فقد تم خلق شبكة ممرات المشاة بالمنطقة السكنية بهدف حماية هذه المنطقة القائمة حول الكاتدرائية والتي ترجع إلى القرن الثاني عشر، وكذا لحماية الكاتدرائية نفسها من التدمير وتلوث الهواء حيث تسبب حركة المرور لوسائل النقل الثقيل في تدهور الحالة الإنشائية للمباني التاريخية بالمنطقة . فتم حظر دخول أي مركبات بالمنطقة إلا السيارات المملوكة لسكان المنطقة التاريخية . وقد حققت هذه المنطقة الثانية نجاحاً مماثلاً للخطة التي تم تنفيذها بالمنطقة التجارية بالرغم من التواجد في ظروف مختلفة . وقد زاد عدد السائحين الزائرين للكاتدرائية حيث يشاهد السائح الحي السكني الذي يرجع إلى العهد الأليزابيثي بدون تواجد حركة السيارات . ومن خلال تمويل المشروع تم ترميم وإعادة استخدام مجموعة من المباني كالمباني السكنية للجامعة في شارع (مسبول) كما تم تنفيذ برنامج واسع النطاق في منطقة (كولجات) بالقرب من الكاتدرائية ونهر (وينسوم) ويضم المشروع الذي يقع في موقع المباني الصناعية المهجورة والتي أعيد استخدامها وترميم المباني التاريخية وإنشاء حوالي ٤٠ مبنى سكني أسسه مجلس المدينة وكذا تحسين واجهات المباني المطلة على النهر .

٦. تقييم التجربة

نجحت التجربة نتيجة التعاون الذي حدث في البداية بين أصحاب المتاجر والحكومة وذلك حينما لاحظوا الزيادة في معدل البيع نتيجة لإغلاق المنطقة علي السيارات واقتصارها على المشاة فساعد أصحاب المحلات على نجاح التجربة بل شاركوا إدارة المدينة في تزيين المحلات والممرات وتبع ذلك أن قامت إدارة المدينة بتحديد مهلة الثلاثة أشهر والستة أشهر إلى أن اقتنع السكان بالتجربة وكانوا عنصراً مساعداً على نجاحها فكان وضع القانون الذي يضبط حركة المرور ما هو إلا تحصيل حاصل وشارك السكان في الحفاظ على مبانيهم وترميمها .

٣-٢-٣ التجربة الفرنسية في الحفاظ على التراث

٣-٢-٣-١ الحفاظ على المنطقة التاريخية بمركز مدينة روا 'ROUEN'

كانت مدينة روا ROUEN أول مدينة فرنسية تبدأ نظام فعال لممرات المشاة كجزء من خطة تهدف إلى قلب الاتجاه الذي يحول المدينة إلى ضاحية اقتصادية في باريس تبعد عنها حوالي ٨٤ ميلاً . وقد طبقت الخطة الخاصة بنظم المشاة من أجل إحياء المنطقة وتحسين الشارع وترميم المباني التاريخية ذات الطابع المميز .

١. الموقع



تقع المدينة على بعد ٨٤ ميل شرق مدينة باريس ويمكن اعتبارها ضاحية من ضواحيها وانخفض تعداد سكان المدينة نتيجة للحرب العالمية ولكن بعد نهاية الحرب بدأ في الزيادة وبلغ عام ١٩٦٠ م ٤٠ ألف نسمة .

٢. الخلفية التاريخية

تأسست المدينة في العصر الروماني وامتدت عبر محورين يتقاطعان بالقرب من الموقع الذي تم به بناء كاتدرائية المدينة والتي تمثل المركز القديم

موقع مدينة روا خريطة رقم (٢٤)

للمدينة . وحيث أن روا عاصمة نورماندي فهي ثرية بالتاريخ . وقد عانت المدينة من القذف أثناء الحرب العالمية الثانية وبالتالي تم إعادة بناء جزء كبير من المركز ولذلك فإن المنطقة المركزية بالمدينة احتوت على شوارع واسعة حديثة وشوارع ضيقة مميزة تمثل عمارة العصور الوسطى .

ونتيجة للحرب العالمية الثانية انخفض عدد سكان المدينة بشكل واضح ونتيجة لذلك تم تحويل الفائض من الوحدات السكنية إلى مخازن ومبان إدارية تؤكد دور المدينة كمركز إداري وتجاري لهذه المنطقة ولكن بحلول عام ١٩٦٠ م كان تعداد سكان مدينة روا ٤٠ ألف نسمة . وبالرغم من التدمير الذي نشأ عن الحرب العالمية الثانية إلا أن المدينة ما زالت محتفظة بالعديد من المباني التاريخية ذات القيمة المعمارية وأصبحت السياحة تمثل جزء هام من اقتصاد المدينة .

٣. أسباب التدهور والمشكلات التي تتعرض لها المدينة

أ- أصبح عدد سكان المدينة في عام ١٩٦٠ م ٤٠ ألف نسمة مما أوجد ضرورة وضع ضوابط لنمو المدينة مع توفير وحدات سكنية جديدة ووسائل مواصلات عامة على مستوى جيد وكذا توفير إمكانيات التحول إلى الأفضل كما أن المدينة بحجمها الحالي لا تستطيع أن تستوعب الزيادة السكانية ولا يمكن أن تتطور المنطقة المتدهورة من مركز المدينة المطل على النهر عن طريق تجديد المناطق الحضرية بكثافة عالية وبالتالي فقد كان الحل هو تطور أربع مدن جديدة مرتبطة بمدينة روا بشبكة من الطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية .

ب- مشاكل ناجمة عن تواجد الأنشطة المختلفة وحركة المرور الآلي .

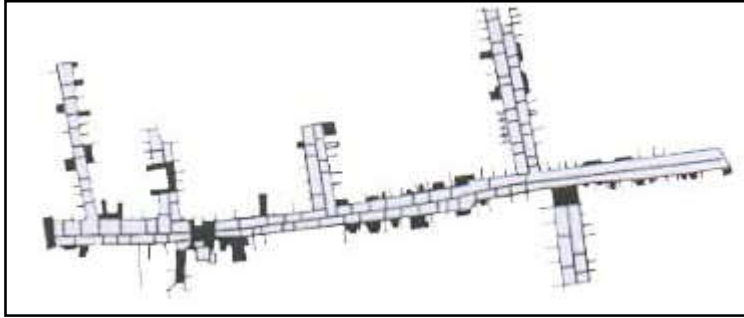
- ت- وجود سوق الجملة بقلب المدينة التاريخي .
- ث- التعديلات على المباني التاريخية بسبب الزيادة السكانية .
- ج- تغير استعمال الفراغات السكنية إلى تجارية وإدارية .

٤. أهداف مشروع التطوير للمدينة

- أ- إعادة إحياء المنطقة المركزية بالمدينة وتحسين جودة الحياة في الشارع واستعادة وترميم المباني التاريخية.
- ب- الحفاظ على المركز التاريخي .
- ت- نقل الأنشطة التجارية المثلة في تجارة الجملة وكذا الصناعية من مركز المدينة إلى أطرافها حيث تتعارض هذه العمليات مع الحفاظ على المباني وترميمها .
- ث- إزالة التعديلات والإضافات التي تعمل على تشويه واجهات المباني التاريخية والحال التجارية وإزالة اللافئات من أجل إظهار حقيقة المباني التاريخية .
- ج- تحويل بعض الشوارع إلى مسارات خاصة للمشاة فقط مع توفير أماكن انتظار للسيارات وشوارع للخدمة للمحلات التجارية .

٥. برنامج المشروع

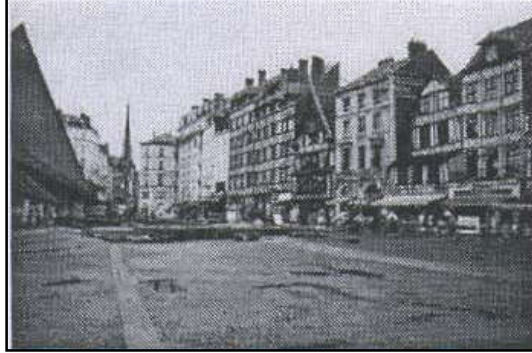
- أ- المرحلة الأولى: تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بتحويل بعض الأجزاء من مركز المدينة إلى مناطق خاصة للمشاة وإخلائها من حركة



شارع جروس هورلوج الذي يمثل عصب المنطقة التاريخية بمدينة روا خريطة رقم (٢٥)
المصدر: Brambilla, Roberto&Longo, Gianni, For pedestrians only

السيارات . وتم إنشاء مراكز تجارية جديدة على أطراف المدينة حيث تم نقل تجارة الجملة إليها وذلك لكي تنفذ مخططات التحسين والحفاظ على الطابع العام للمنطقة المركزية التاريخية بالمدينة . ففي أول مايو ١٩٧٠م تم حظر مرور السيارات في شارع (جروس هورلوج) بين شارعي (جان دارك) وميدان الكاتدرائية، فامتد شارع للمشاة بعرض ٨م وطول ٢٦٠م. وقد احتوى هذا الشارع على محال تجارية من العصور الوسطى نصف خشبية ومساكن وسط المدينة، ويشكل هذا الشارع منظراً بصرياً مفتوحاً محصوراً بين المباني على جانبيه ويؤدي إلى بوابة تعود إلى عصر النهضة ويظهر من خلالها طريق (جروس هورلوج) Grosse horologe في شكل منحني. وبعد عدة أشهر من إزالة الأرصفة الجانبية للشارع بدأ إعادة رصفه بأحجار ذات لون رمادي على شكل دوائر كما تم وضع أحواض للزهور عند مداخل الشارع وعند التقاطعات وتم أيضاً وضع بلاطات جرانيت على حافة الأحواض والتي كانت موضوعة على الرصيف، كما تم إعادة استخدام قطع الجرانيت التي نزع من الشارع كوحدة للجلوس عليها .

ب- المرحلة الثانية : بعد إتمام المرحلة الأولى بدأ العمل في ترميم معظم المباني التاريخية بالمنطقة المركزية والحفاظ عليها ، كذلك أضيف ٩٠٠ مكان لانتظار السيارات بالقرب من الشارع يمكن الوصول إليها بسهولة سيراً على الأقدام .



شارع حروس هورلوج وأحد بواباته القديمة
والساعة الشهيرة شكل رقم (٣٢)

٦. تقييم التجربة

نجحت الحكومة في إقناع التجار المعارضون للمشروع والسكان القاطنين بالمنطقة القديمة بأهميته حيث لم يكن الحفاظ على المركز التاريخي وإبراز أهميته التاريخية يمثل قيمة لدى تجار المنطقة المركزية التاريخية أو لدى القاطنين بها . وقد تم ذلك عن طريق عقد جلسات مع التجار والسكان لتوضيح المشروع واشتركت جريدة محلية في إقناع العامة بأهداف المخطط الجديد وكيفية تنفيذه والدور المطلوب منهم لنجاح المخطط ، مما غير من آراء التجار والسكان وحسن فرصة تنفيذ المشروع. كما قامت الحكومة باقتراح بدائل بإنشاء العديد من المراكز الخاصة بالتسوق وتجارة الجملة في الضواحي . وكذلك فقد نجح المشروع نتيجة تنفيذه بواسطة هيئات المدينة القائمة وبتكلفة محدودة .

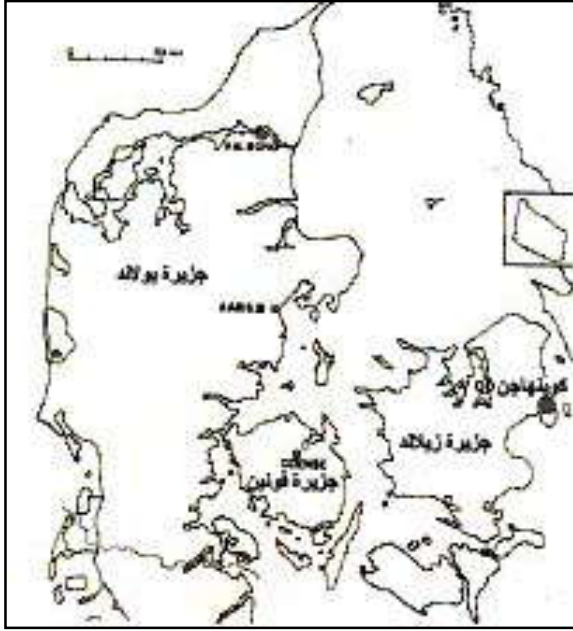
٣-٢-٤ التجربة الدانمركية في الحفاظ على التراث

في هذه التجربة سوف نتناول الحفاظ من وجهة نظر أخرى وهي وجهة النظر التخطيطية الشاملة بالنسبة لأقليم العاصمة كوبنهاجن والمحافظة على المركز التاريخي لها .

٣-٢-٤-١ تجربة مدينة كوبنهاجن (التحكم في العمران لأقليم المدينة والحفاظ عليها)

نتيجة للثورة الصناعية فإن تعداد سكان المدن في الدانمارك كان في تزايد مستمر وخاصة في العاصمة نتيجة للهجرات المستمرة للفلاحين وأسره من القرى إلى أقليم العاصمة كوبنهاجن بحثاً عن فرص عمل .

١. الموقع



تقع مدينة كوبنهاجن في شرق الدانمارك علي بحر الشمال وهي ميناء عالمي هام منذ القدم وهي مدينة جاذبة للسكان بصفة خاصة كمركز للاتصالات الدولية ومركز ثقل حضاري وعلمي وثقافي ومركز بحثي هام. ويضم الأقليم العاصمي في الدانمارك عدة مقاطعات هي : كوبنهاجن Copenhagen ، فريدريكسبورج Frediksborg وروسكيلد Roskilde.

وإقليم المدينة من حيث المساحة يمثل حوالي ٧% من مساحة الدانمارك (٣٣ آلاف كم مربع) ولكن به حوالي ثلث السكان (١.٧ مليون نسمة) .^١

موقع مدينة كوبنهاجن خريطة رقم (٢٦)

٢. التطور التاريخي لتخطيط المدينة

ظل مركز المدينة التاريخي Historical city core محتفظاً بتخطيطه فكان هناك جزء من المركز ذو تخطيط عضوي من العصور الوسطى وكان هناك مدينة عصر الباروك بتخطيطها الشطرنجي . وقد تسببت الهجرات إلى العاصمة في زيادة الكثافة السكانية بالمركز القديم إلى أن تشبع بالسكان وانتشرت الكوليرا وبدأ السكان في حركة هجرة من مركز المدينة واتجهوا إلى الأطراف حيث أحاط بهذا المركز المناطق الصناعية والإسكان العمالي عالي الكثافة السكانية (١٠٠٠ شخص/الهكتار ، ١٩٢٠م) وإسكان للطبقة الوسطى .^٢

وقد بدئ في تخطيط إقليم المدينة منذ ١٩٤٨م^٣ حيث أوصى المخطط أن مدينة كوبنهاجن لا بد أن تتطور كمجموعة مجتمعات صغيرة مستقلة متصلة بمركز المدينة بواسطة شبكة من الطرق والسكك الحديدية التي تخرج كأقطار مشعة من المركز وان يكون النمو العمراني دائماً مركز في تلك الأصابع التي تخرج من قلب المدينة Urban fingers وان يمثل قلب المدينة قلب اليد The palm of the hand .

^١ - Workshop report FSD1983,84, The Royal Academy of Art School of Architecture.Foreign Department

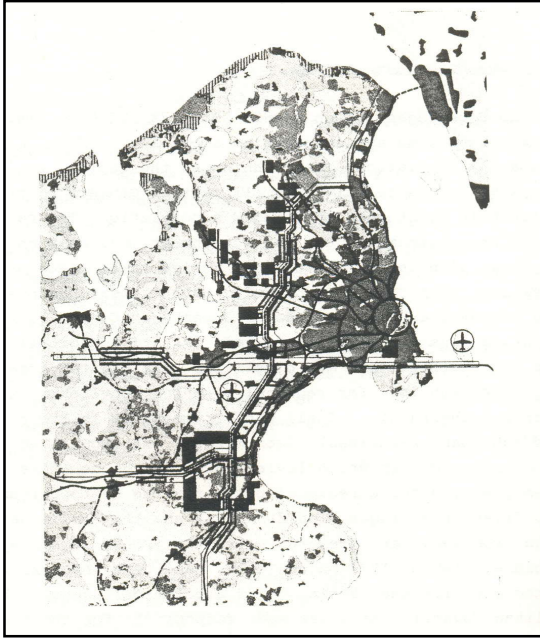
^٢ - Workshop report FSD1983,84, The Royal Academy of Art School of Architecture.Foreign Department

^٣ - The municipal Corporation in Copenhagen, Copenhagen Municipal plan,The Lord Mayor s Department,1993

وفي الخمسينات والستينات من القرن العشرين كان هناك اتجاه لتحويل المركز التاريخي City core والمحيط القريب منه Inner city ring area إلى ما يسمى بحي الأعمال المركزي Central business district، ولكن مع وضع سياسات التخطيط المستقبلي للمدينة وتبني سياسة عدم المركزية لم يتم ذلك وتم الحفاظ على عدد كبير من المباني السكنية في هذه الأحياء في المدينة القديمة مع احتفاظها بوظيفتها الأساسية .

وفي مخطط عام ١٩٦١ وجد زيادة كبيرة في استعمالات الأراضي مما جعل المخطط يقترح الامتداد في اتجاهين معينين من الاتجاهات الخارجة من المدينة .

وفي سنة ١٩٧٣م أوصى المخطط بالاتجاه في اتجاه كل الأصابع الخارجة من قلب المدينة حتى يتحقق التوازن بين شمال وجنوب الإقليم مع اتصال هذه الامتدادات عن طريق محور عرضي يقطع هذه الامتدادات في نقط حتى يخفف الضغط عن مركز المدينة .



المخطط الأقليمي لأقليم كوبنهاجن الكبير خريطة رقم (٢٧)
المصدر، The municipal Corporation in Copenhagen, Copenhagen Municipal plan,

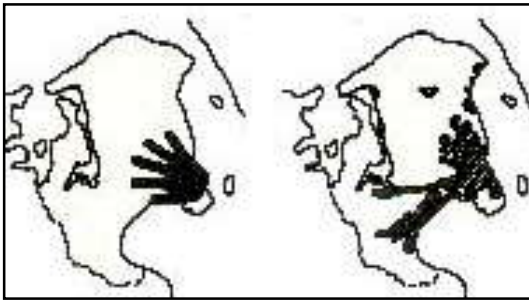
وفي مخطط عام ١٩٨٩م اقترح المخطط إن يكون مركز المدينة للأنشطة التي تتطلب المركزية أما باقي الأنشطة فقد أوصى بتوزيعها على باقي المحاور مع ربطها بعدة خطوط للمواصلات .

٣. النمط العمراني لإقليم العاصمة^١

النمط العمراني للمدينة يتمثل في قلب المدينة أو قلب اليد The palm of the hand وهي التي تمثل المنطقة المبنية داخل حلقات الطرق المختلفة أما الأصابع فتمثل المناطق العمرانية حول خطوط السكك الحديدية المشعة من المدينة والتي تتقاطع مع الشوارع الحلقية وقد أكد المخطط الجديد على هذا النمط العمراني وعلى أن مركز المدينة يتم فيه عمليات التجديد والحفاظ Urban renewel أما أصابع الامتداد فهي التي يتركز فيها النمو العمراني Urban growth .

وبصفة عامة فإن المدينة منقسمة إلى :

أ- منطقة المركز : وكل جزء فيها له خصائصه التي يجب المحافظة عليها تبعاً للوظيفة التي يؤديها، وللمحافظة عليه فقد تم استبعاد حركة المواصلات العامة والمرور العابر عن هذه المنطقة ، وكذلك تم الحفاظ على معظم المساكن في هذه المنطقة مع احتفاظها بوظيفتها الأساسية، كما تم كذلك تحويل



التخطيط الاستراتيجي تخطيط أصابع اليد
خريطة رقم (٢٨)
المصدر، The municipal Corporation in Copenhagen, Copenhagen Municipal plan,

كثير من الشوارع إلى طرق للمشاة .

- ب- المنطقة الملاصقة للمركز : بمبانيها ذات الخمس طوابق والتي تم بها تنفيذ عدة مشروعات إحلال وتجديد أو إزالة في بعض الأحيان لعشوائيات كانت تعتبر منطقة سوداء في داخل إقليم العاصمة .
- ت- المنطقة الخارجية (الضواحي) : وبها المنازل ذات الحدائق، والمباني ذات الارتفاع المنخفض .

٤ . تقييم التجربة

نجحت التجربة لأنه منذ بدأ التخطيط لمدينة كوبنهاجن في عام ١٩٤٨م والنظرة التخطيطية كانت تتسم بالشمول وبعد النظر وتضع في اعتبارها الامتدادات المستقبلية وزيادة كثافة استعمال الأراضي وقد وضعت خطة زمنية معينة لتحديث المخطط كل فترة زمنية وذلك لإعادة النظر في المتغيرات الاقتصادية والسكانية والتغيرات في نمط استخدامات الأراضي وإعادة تقييم المخطط على أساس الظروف المستحدثة وقد وضع المخطط في اعتباره أيضاً ارتفاع المباني واستخداماتها وطرق المواصلات ولم يترك أي شيء دون تحديد .

٣-٣ مقارنة بين تجارب المحافظة على التراث العربية والعالمية

جدول رقم (٣) ٣-٣-١ مقارنة بين التجارب العربية في الحفاظ على التراث

التجارب العربية	التجارب التونسية	التجارب الجزائرية	التجارب المغربية	التجارب السورية	التجارب اليمنية	التجارب السعودية	الجوانب العمرانية	
							الفكر التخطيطي	الفكر التصميمي
<ul style="list-style-type: none"> - يوجد إطار عام. - دراسات تخطيطية شاملة ممثلة في الإحراعات العامة والتفصيلية للمدن. - تم اتباع سياسات شاملة للتعامل مع مكونات المنطقة التاريخية كالصيانة والترميم والتحديد . 	<ul style="list-style-type: none"> - لم يتوافر إطار تخطيطي أو دراسات شاملة . - تم وضع سياسة عامة بالنسبة لمدينة الجزائر ولم يتوافر ذلك بالنسبة لوادي ميزاب - م تحديد سياسات التعامل كالوقاية والتهيئة. 	<ul style="list-style-type: none"> - يتوافر إطار عام للنهضة العمرانية الحضارية الشاملة. - حددت مجموعة من السياسات للحفاظ على المدن القديمة وتعمير المناطق المحيطة بنفس الطابع. 	<ul style="list-style-type: none"> - يتوافر إطار عام وللنهضة العمرانية الحضارية الشاملة. - حددت مجموعة من السياسات للحفاظ على المدن القديمة وتعمير المناطق المحيطة بنفس الطابع. 	<ul style="list-style-type: none"> - يتوافر إطار عام وتخطيط يراعي المناطق التاريخية - وجود سياسات لصيانة وإبراز المعالم الأثرية 	<ul style="list-style-type: none"> - وجود النظرة التخطيطية الشاملة للمناطق التاريخية 	<ul style="list-style-type: none"> - تمت الدراسة في ظل التخطيط العام لمدينة جدة فقسمت المدينة لثلاث مناطق - تم الحفاظ على النسيج العمراني التقليدي للمدينة ووضع أماكن انتظار للسيارات في أماكن مراقبة 	الفكر التخطيطي	الجوانب العمرانية
<ul style="list-style-type: none"> - تم اتخاذ سياسة الصيانة وإعادة الاستعمال - تحديد المحيط العمراني - الحفاظ على الطابع التاريخي للمنطقة . 	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام سياسات الترميم والإزالة للمباني المتدهورة - إعادة الاستعمال - إحياء الأنشطة القديمة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تم اتخاذ سياسات الإصلاح والتجديد وإعادة الاستعمال - إحياء الطابع والحفاظ على الأنشطة القديمة وإحيائها 	<ul style="list-style-type: none"> - تم اتخاذ سياسات الترميم وإحلاء المباني التراثية من الوظائف مع إعادة توظيفها - المحافظة على طرز العمارة التقليدية 	<ul style="list-style-type: none"> - تم اتخاذ سياسات الترميم وإحلاء المباني التراثية من الوظائف مع إعادة توظيفها - المحافظة على طرز العمارة التقليدية 	<ul style="list-style-type: none"> - تم المزج بين أسلوب البناء التقليدي والحديث أثناء عمليات الترميم للمساكن 	<ul style="list-style-type: none"> - تم الحفاظ على المباني التاريخية والتراثية وإعادة استخدامها - وتحويله إلى مواقع خدمات - الاهتمام بالفراغات العمرانية واستخدام النافورات والنباتات 	الفكر التصميمي	الجوانب العمرانية
<ul style="list-style-type: none"> - وعياً عاماً جماهيرياً - وتضافرت الجهود الشعبية للمجتمع خاصة في تجرية وادي ميزاب 	<ul style="list-style-type: none"> - الالتزام بالخطة كان نابعاً من المجتمع فهي تجرية رائدة في الوعي الرسمي والجماهيري والقناعة لدى المجتمع بأهمية التراث الحضاري والعائد الثقافي والاقتصادي من إحيائه 	<ul style="list-style-type: none"> - لم تغفل التجربة أهمية الإنسان ودوره في عملية الحفاظ - تعكس وعياً جماهيرياً وتجاوباً لخطة الحفاظ 	<ul style="list-style-type: none"> - لم تغفل التجربة أهمية الإنسان ودوره في عملية الحفاظ - تعكس وعياً جماهيرياً وتجاوباً لخطة الحفاظ 	<ul style="list-style-type: none"> - المشروع يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة بالمدينة - عمل توازن بين متطلبات مشروع التطوير وتحسين بنية المدينة ككل 	<ul style="list-style-type: none"> - لم تغفل التجربة العوامل الاجتماعية 	<ul style="list-style-type: none"> - وعي كامل بأهمية هذه المناطق - تجاوب جماهيري - الخطة التطبيقية لم تغفل الدور الاجتماعي 	الجوانب الاجتماعية	الجوانب الاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> - تتعاون الجهات الإدارية فيما بينها للعمل على إحياء التراث - القانون به تفاصيل هذه الجهات - وهياكلها ومهامها - كما يلاحظ تكامل التشريعات واحتوائها على أدق التفاصيل . 	<ul style="list-style-type: none"> - تمثلت الجوانب الإدارية في جهاز إنقاذ خاص بكل مدينة والتنسيق مع هيئة الآثار - كما أن الإطار القانوني العام يحوي أدق التفاصيل بما لا يدع مجالاً للتأويل. 	<ul style="list-style-type: none"> - حدد القانون الجهة الإدارية المختصة ودورها وعلاقتها بالجهات الأخرى - القانون شامل يحوي أدق التفاصيل وجميع الاحتمالات كما حوي سجلاً كاملاً للمباني والمناطق التاريخية 	<ul style="list-style-type: none"> - حدد القانون الجهة الإدارية المختصة ودورها وعلاقتها بالجهات الأخرى - القانون شامل يحوي أدق التفاصيل وجميع الاحتمالات كما حوي سجلاً كاملاً للمباني والمناطق التاريخية 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص التقنية اللازمة والتدريب والمساعدة مما أدى إلى محدودية دور الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية - كان الاهتمام كله منصب على إعداد البنية التحتية 	<ul style="list-style-type: none"> - وضعت بعض التشريعات ل يتم في إطارها المشروع - تم تحديد المعايير للشروعات الخاصة بترميم المباني القديم - وضع إطار إداري لعملية الحفاظ 	<ul style="list-style-type: none"> - تتوافر الجهات الإدارية المسؤولة المتعاونة - القانون قد حوى تفاصيل هذه الهياكل التنظيمية - اهتمام شديد بقانون الحفاظ على المناطق التاريخية وبه تفاصيل للبنود وأساليب التنفيذ. 	الجوانب الإدارية والتشريعية	الجوانب الإدارية والتشريعية

التجارب العربية البيان	التجربة التونسية	التجربة الجزائرية	التجربة المغربية	التجربة السورية	التجربة اليمنية	التجربة السعودية
الجوانب التنموية	- أموال المعهد القومي للآثار والمنح الدولية - الميزانية المخصصة من الدولة.	- لم تتوافر بيانات كافية عن التمويل لكن هناك إشادة بالجهود الذاتية.	- المصادر المحلية - ومساهمة القطاع الخاص والبنوك - المنظمات الدولية.	- المصادر المحلية في مجلس مدينة حلب - الصندوق العربي للإئتماء، - الوكالة الألمانية للتعاون التقني	- الجهات الممولة في الدولة - منظمة اليونسكو ومؤسسات أخرى خارجية - الدعم من السكان	أمانة جدة
تقسيم التجربة	- حققت التجربة التوازن في الطابع المعماري - حققت التكامل بين القديم والحديث - كما كان لإتباع أسلوب مرحلي أثره في نجاح التجربة.	- حوت التجربة على تجارب تطبيقية ناجحة بناءً على خطط تنفيذية محددة .	- ساعد وجود هيئة مستقلة مسؤولة في تأمين التسهيلات الإدارية والقانونية. - تم الحفاظ على الطابع العمراني للمدن . - لم تحقق التجربة النتائج المرجوة ويعتبر أهم الإنجازات مشروع توفير الخدمات في فاس والمهرجان المقام في مدينة أصيلة.	- كان الاهتمام الأكبر بإعداد الدراسات التي استغرقت وقت طويل ولكن حجم الإنجازات الفعلي لا يكاد يذكر . - تفتقد التجربة إلى دراسة الواقع الفعلي للتحويلات الحضرية التي طرأت على المدينة .	- تميز المشروع بالشمول والتعاش مع المدينة . - نجح في تحسين الخدمات والمرافق - نجح في توحيد جهود الأجهزة العامة والخاصة والجهات المحلية والأجنبية والسكان. - مازالت هناك بعض المشكلات .	- نجح المشروع في إعادة الحياة التقليدية بالمدينة والأنشطة التجارية والحرفية القديمة - شجعت السياسة رجال الأعمال لشراء بعض المباني وترميمها وإعادة استخدامها كمواقع خدمات عامة مع الحفاظ على طابعها - لم يشترك المجتمع في المشروع بقدر كافي.

٣-٣-٢ مقارنة بين التجارب العالمية في الحفاظ على التراث

جدول رقم (٤)

التجربة الدانمركية	التجربة الفرنسية	التجربة الإنجليزية	التجربة الباكستانية	التجارب العالمية	
				البيان	الجوانب العمرانية
تم التعامل مع المركز التاريخي كجزء متكامل مع المدينة وتم عمل تخطيط استراتيجي شامل للمدينة ككل يحدد اتجاهات النمو المستقبلية	تم التعامل مع المركز التاريخي كجزء متكامل مع المدينة وليس كمنطقة منفصلة عنها كما تم إنشاء شبكة من الطرق السريعة حول المنطقة التاريخية ومنع حركة المرور الآلية	تم التعامل مع المنطقة التاريخية كجزء متكامل مع باقي المدينة وليس كجزء منفصل أو مباني مستقلة كما تم تحويل حركة النقل الثقيل خارج المنطقة التاريخية وتحويل المركز إلى شبكة من ممرات المشاة والتخدم على المحال من الشوارع الخلفية	تم معالجة المشاكل التخطيطية على مستوى المدينة وعمل مخطط شامل لسياسات التنمية بما كما تم عمل بين مدينة لاهور والمناطق المحاورة لها ومشروعات الامتداد الحضري، عمل خلخلة للتكديس السكاني وذلك بإنشاء منطقة سكنية خارج المنطقة التاريخية لاستيعاب السكان	الفكر التخطيطي	الجوانب العمرانية
تم ترميم وتجديد المباني وإزالة التعديلات والحفاظ على الطابع العام للمنطقة التاريخية كما تم عمل شبكة من شوارع المشاة في بعض شوارع مركز المدينة.	تم ترميم وتجديد المباني وإزالة التعديلات والحفاظ على الطابع العام للمنطقة وعمل شبكة من شوارع المشاة في المركز ورفضها بالأحجار المتزوجة من الأرصفة .	ترميم المباني التاريخية وإعادة تأهيلها واستخدامها واستخدام الفراغات أمام المحال التجارية كمناطق ترفيهية ، كما تم تحسين واجهات المباني المطلة على النهر	تم إعداد قوائم للمباني ذات القيمة وإزالة التعديلات ومنع المرور الآلي في الشوارع الداخلية والأسواق وعمل مخطط طويل المدى للارتقاء بالمنطقة		
راعي التخطيط الجوانب الاجتماعية ولم يغفلها .	لم يغفل هذا الجانب وتمت مراعاته	تم مراعاتها مع إبراز دور المجتمع في مشروعات الحفاظ والتطوير	راعي المشروع الجوانب الاجتماعية فقام بعمل برنامج لتحسين البيئة وذلك بالتكامل مع المخطط والسياسات المقترحة لتنمية المدينة	الجوانب الاجتماعية	
قامت الحكومة بوضع مجموعة من السياسات والمخطط الخاصة بتخطيط المدينة ككل مع وضع سياسات التخطيط للمستقبل للمدينة وتبني سياسة عدم المركزية	تم تأسيس هيئة حكومية للتخطيط تعمل على تحسين المناطق العامة المفتوحة في المنطقة المركزية ووضع خطة لتحسين أنظمة المرور . كما أصدرت إدارة المدينة قانون مالرو من أجل الحفاظ على هذه المناطق .	قامت إدارة المدينة بوضع قوانين خاصة لضمان نجاح المشروع كما وضعت قانون لضبط حركة المرور كما قامت بإنشاء هيئة استشارية تقوم بوضع الضوابط والمخطوط الثابتة لتحسين وتطوير الواجهات	تم وضع مجموعة من السياسات والمخطط لحماية المنطقة وصيانتها وكذا السياسات التي تضمن توفير الإمدادات المالية لتنفيذ المشروع ، كما تم وضع السياسات التي يجب تنفيذها خارج نطاق المدينة المسورة	الجوانب الإدارية والتشريعية	
- الإقليم العاصمي - الجهود الذاتية	- هيئة المدينة . - السلطات المحلية	- أمانة مدينة نوريتهش - مبالغ مالية من بعض الأفراد - اتحاد الشركات الاستثمارية	هيئة التنمية والمجلس المحلي بقرض من البنك الدولي	الجواب	التنموية
نجحت التجربة لأنه منذ بدأ التخطيط لمدينة كوبنهاجن في عام ١٩٤٨ وهو يتسم بالشمول وبعد النظر وقد وضعت خطة زمنية معينة لتحديث المخطط كل فترة زمنية وذلك لإعادة النظر في المتغيرات وإعادة تقييم المخطط على أساس الظروف المستحدثة وقد وضع المخطط في اعتباره أيضاً ارتفاع المباني واستخدامها وطرق المواصلات ولم يترك شيء دون تحديد .	نجحت التجربة في الحفاظ على المركز التاريخي باستخدام استراتيجية ضئيلة التكلفة .	نجح المشروع في الحفاظ على طابع المنطقة التاريخية من خلال ترميم المباني وإعادة استخدامها وكذلك نجح في تحويل الشوارع إلى ممرات خاصة بالمشاة ونجح كذلك في تشجيع السكان على المشاركة الفعلية في مشروعات الحفاظ	نجحت في خلق روح المشاركة الشعبية وتحقيق مبدأ استعادة التكلفة ببناء المساكن ذات المخلات التجارية بالأراضي الخالية بالمنطقة وطرحها للبيع بأسعار مناسبة مما يتيح الفرصة إلى خفض أسعار الوحدات السكنية ، بالإضافة إلى توافر الأموال لتأهيل المباني الأثرية بالمنطقة . والقضاء على مشكلة التغذية بالمياه و الصرف . والإشراف على عمليات التأهيل التي يقوم بها الملاك من قبل الهيئات التنفيذية لتجنب الأضرار بالعمران .	تقييم التجربة	

الباب الرابع - أسباب وعوامل النمو في المدن المصرية ومدى تأثيره على المناطق التاريخية بها

١-٤ أسباب وعوامل النمو والتنمية العمرانية في المدن المصرية

١-١-٤ الأسباب السياسية

٢-١-٤ الأسباب الاقتصادية

٣-١-٤ الأسباب الاجتماعية

٤-١-٤ الأسباب البيئية

٥-١-٤ الأسباب العمرانية

٢-٤ تقسيم المناطق التاريخية داخل المدن

١-٢-٤ مناطق تاريخية في وسط المدن

٢-٢-٤ مباني تاريخية معشرة داخل المدن

٣-٢-٤ مناطق تاريخية على أطراف المدن

٤-٢-٤ مناطق تاريخية بعيدة عن عمران المدينة

٣-٤ مدى تأثير أسباب وعوامل النمو والتنمية على المناطق التاريخية بأنواعها المختلفة بالمدن المصرية

٤-٤ اختيار عينات المدن للدراسة التفصيلية

٤-١ أسباب وعوامل النمو والتنمية العمرانية في المدن المصرية

٤-١-١ الأسباب السياسية

الظروف السياسية ومراحل تغيرها المختلفة تلعب دوراً أساسياً في تحول الفكر العام وأسلوب التعامل مع الهيكل العمراني. بما يؤثر على تحول المناطق ذات القيمة التاريخية. فتلعب الظروف السياسية دوراً بارزاً ومؤثراً في عملية التنمية بوجه عام والتنمية العمرانية بوجه خاص. بما تطرحه من مفاهيم ومبادئ تعبر عن فكر وأسلوب عمل يتناسب مع تلك السياسة. وقد مرت المدن المصرية بعهود ومراحل سياسية مختلفة منذ نشأتها سواء من العصور الفرعونية أو الإغريقية والرومانية أو العصور الإسلامية والعصور الملكية التي تم القضاء عليها بقيام ثورة يوليو وإعلان الجمهورية ثم الانفتاح وقد كان لكل من هذه العصور انعكاساتها الواضحة على الكتلة العمرانية للمدن وعلى نمو المدن أو اضمحلالها وبالتالي على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي ولقد أفرزت كل مرحلة من تلك المراحل نمط عمراني حتى سارت الكتلة العمرانية خليط من الأنماط التي تعبر عن كل مرحلة ويمكن من خلالها قراءة تاريخ هذه المرحلة.

٤-١-١-٤ القوانين والتشريعات

كما جاء بالرسالة بالباب الثاني هناك ثلاثة أنواع من التشريعات والقوانين الحاكمة للعمران في مصر:

١. تشريعات منظمة للبناء بصورة أساسية.
٢. تشريعات منظمة للبناء بصورة ثانوية.
٣. تشريعات خاصة بالمناطق الأثرية.

وقد تم تناول هذه القوانين والتشريعات بالتفصيل في هذا الباب وما يهمنا هنا هو تناول ما يوجد في هذه القوانين ويعتبر مؤثراً في نمو المدن ويمكن في نفس الوقت التأثير على المناطق التاريخية والمباني الأثرية الموجودة بالمدن.

١. التشريعات المنظمة للبناء بصورة أساسية

أ- قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ م

يحدد هذا القانون كردونات المدن واتجاهات نموها وذلك بغرض حماية الأراضي الزراعية وعدم الامتداد العشوائي عليها وإن كان تطبيق هذا القانون به كثير من الثغرات جعلتنا نرى ما نراه من عشوائيات تحيط بالمدن. فيوجد حول القاهرة وحدها ١١ منطقة عشوائية وحول مدينة الجيزة ١٠ مناطق وحول القليوبية منطقتان مما يجعل حول القاهرة الكبرى ٢٣ منطقة عشوائية، منهم ٢٠ على أرض زراعية، ٣ فقط في أرض صحراوية.^١

ولقد حول القانون للمحليات القيام بالمخططات العامة والتفصيلية للمدن وتعدم فيه الإشارة بتحديد دراسات خاصة بالمناطق التاريخية بهذه المدن مما جعل المدن المصرية في الوادي والدلتا والتي تزخر بالمناطق التاريخية تتفاقم فيها مشاكل هذه المناطق وتعرضها لدمار تراثها الحضاري وتشويهه وكذا كثرة العشوائيات حولها لعدم وجود حزام حولها كحرم حمايتها.

يلاحظ أن القانون لم يشمل تخطيط يخص المناطق التاريخية بالتحديد إلا أنه يعتبر من القوانين التي تعمل على التحكم في

^١ - العشوائيات أولويات التطوير والبدائل - القاهرة - ١٥ إلى ١٧ مايو ١٩٩٤م - جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية - مؤسسة فريدريش ناومان.

العمران في هذه المناطق حتى أن الفصول الخاصة بتخطيط وسط المدينة أو تجديد الأحياء لم تحدد أساليب التعامل مع هذه المناطق التاريخية ولا الاشتراطات الواجب الالتزام بها للحفاظ على طابع وتراث هذه المناطق وإحيائها في المناطق المتاخمة لها . كذلك فإن القانون عند تعرضه لتجديد الأحياء المتدهورة فلم يتعرض إلا لسياستي الإزالة والتحسين رغم تنوع هذه السياسات^١ . ولكن كان للجزء الخاص بترع الملكيات للقرارات لغرض المنفعة العامة من أهم عوامل نجاح تنفيذ أي مشروع أو سياسة للحفاظ على المناطق التاريخية .

ب- القانون الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م

أدى التطبيق المطلق لهذا القانون إلى تدمير النسيج العمراني والطابع المعماري والعمراني المميز للمناطق التاريخية وسواء كانت مناطق تاريخية داخل المدن كما في مدينة القاهرة أو على أطرافها كما في مدينة الجيزة أو الزقازيق كذلك عرض الآثار المنتشرة للضياع داخل المدن حيث لم يحدد القانون إيجاد حرم لهذه الآثار ولم يحدد وجوب تحديد طابع خاص بالمباني المحيطة بالآثر ليتماشى مع هذا الأثر وما له من أهمية ولذا ظهرت أنماط مختلفة شوهت الآثار الموجودة كما في مدينتي رشيد وفوة . ولنأخذ مثلاً على هذا من قانون تحديد الارتفاعات في المدن مرة ونصف عرض الشارع وتطبيق ذلك دون العناية بوجود أثر فكان حين وجود مثذنة مسجد مثلاً وسط المدينة وبجواره مباشرة عمارة يصل ارتفاعها إلى ١١ دور غطت على المثذنة الأثرية بل وشوهت معالمها بصرياً تشويهاً كبيراً . كذلك قانون الردود الخاص بتوسيع الشوارع لتلائم مع وسائل النقل الحديثة فإنه أدى إلى انهيار النسيج العمراني المميز للمناطق التاريخية داخل المدن .

٢. التشريعات المنظمة للعمران بصورة ثانوية

وسوف نعرض لأمثلة فقط من هذه التشريعات حيث أنها كثيرة وكثير منها له تأثير على المناطق التاريخية .

أ- قانون تأجير وبيع الأماكن وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧م

كان لقانون تحديد الإيجارات الأثر البالغ على المناطق السكنية الموجودة داخل المناطق التاريخية إذ كان الملاك نظراً للقيمة الإيجارية المفروضة عليهم لا يقوموا بأي أعمال لصيانة المباني المالكين لها بل على العكس خربوها متمنين سقوطها للاستفادة من الأرض الفضاء والتي ترتفع أسعارها بصورة كبيرة أما عن السكان فنظراً لسوء الأحوال الاقتصادية لم يقوموا هم أيضاً بأعمال الصيانة المطلوبة فنتج عن ذلك تدهوراً كبيراً في الثروة العقارية . والأمثلة لذلك كثيرة في كل المدن المصرية بدءاً بالقاهرة إلى أصغر المدن .

ب- قانون حماية الرقعة الزراعية

كان لهذا القانون أهميته في زيادة الكثافة البنائية داخل المدن وكان له تأثير كبير على المناطق التاريخية والمباني الأثرية الموجودة داخل المدينة أو على أطرافها أو بعيدة عنها ، حيث كان الهدف هو عمل إحلال للمباني القديمة ذات الارتفاعات المنخفضة بأخرى بارتفاع كبير تشكل عبئاً على البنية التحتية الغير مصممة على ذلك وكذلك على الطرق بالإضافة إلى التلوث البصري والتغير في النسيج العمراني .

ت- قانون النقل والطرق

^١ - ملحوظة - انظر الجزء الخاص بذلك في الفصل الرابع من الباب الثاني .

نتيجة لتغير وسائل النقل في القرن الماضي من الدواب التي كانت تستخدم عند بناء المدن المصرية إلى وسائل حديثة فقد أصبحت الشوارع والطرق غير مناسبة لاستعمال هذه الوسائل وكان لزاماً عمل توسيع للطرق وتحديد حدود دنيا لعروضها مما نتج عنه تغير في النسيج العمراني القائم وخاصة في المناطق التاريخية. ومن أمثلة ذلك شق طرق تقطع النسيج العمراني في المناطق التاريخية مثل شوارع محمد علي والأزهر وبور سعيد وصلاح سالم .

٣. القوانين والتشريعات التي صدرت للحفاظ على الآثار

أ- القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بشأن حماية الآثار

حدد القانون أن الهيئة العامة للآثار هي المنوط بها حصر الآثار وتسجيلها سواء الثابتة أو المنقولة كما أنها هي المسؤولة عن الحفاظ على المواقع والمناطق الأثرية وحراستها وهي المسؤولة الوحيدة عن أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة وعلى وزارة الأوقاف أن تتحمل نفقات ترميم المباني والعقارات التي تملكها .

لم يحدد القانون الأسس والاشتراطات البنائية التي يجب الالتزام بها عند طلب ترخيص للبناء في المناطق التاريخية كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الالتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التاريخية بالإضافة إلى كونه أساساً لم يحدد الأسس الفنية التي يجب الالتزام بها عند صيانة وترميم المباني الأثرية ولم يحدد الشروط الخاصة بالمباني المستجدة بالمناطق التاريخية ولم يأخذ في اعتباره المدن التاريخية والإطارات الإقليمية والقومية ذات الخلفيات التاريخية ولم يعمل على تصنيفها وتسجيلها فلم يتعد التسجيل الأثر نفسه مما أدى إلى تدهور البيئة المحيطة بالآثر .

وقد كان لهذا القانون أثره في نمو المدن وحماية المناطق التاريخية إلى حد كبير من الامتدادات العشوائية عليها وإن كان قد تأخر طويلاً في صدوره حتى امتدت العشوائيات إلى هذه المناطق .

٤-١-١-٢ القرارات

إلى جانب القوانين والتشريعات توجد القرارات وهي كما ذكرنا في الباب الأول من الدراسة عدة درجات منها :

أ- قرارات نائب الحاكم العسكري.

ومن أمثلتها قرار حظر البناء على الأراضي الزراعية أو قرار حظر هدم المباني ذات الطابع .

ب- قرارات وزارية أو قرارات للمحافظين .

ومن أمثلتها قرار إنشاء مدينة أو حي ، قرار إنشاء طريق ، قرار نقل استعمالات ، قرار إنشاء أجهزة مختصة بالمناطق التاريخية، قرار إنشاء محميات الخ

وبلا شك فقد كان لتلك القرارات تأثير قوي (سليبي أو إيجابي) على المناطق التاريخية والأثرية بالمدن. وسوف نأخذ بالتفصيل عدة أنواع من القرارات لتحليلها وضرب أمثلة عليها لنبين مدى تأثيرها على المناطق التاريخية المختلفة الموجودة بالمدن .

١. قرار إنشاء مدينة أو حي

إن قرار إقامة تجمع عمراني أو مدينة أو حي جديد ليس قرار سياسي فقط ولكن يجب أن يشمل هدفاً اقتصادياً وسياسياً

معاً ولهذا نجد أن التفكير في إقامة حياة لطلب الرزق هي الخطوة الأولى في إقامة المدن ثم يليها هدف إقامة المأوى أو المسكن بعد أن تظهر معطيات المكان في التنمية الاقتصادية وإقبال الإنسان على المكان بما فيه من مقومات مادية ملموسة تؤكد أن هدف إقامة المدن على مر العصور كان وما زال هدف اقتصادي واجتماعي وسياسي¹. وكثير من المدن المصرية لا يعرف تاريخ إنشائها الأول فلم يكن هناك قرار بالمعنى المعروف لإنشائها وإنما نمت تلقائياً وزاد نموها على مر العصور أو اضمحلت واندثرت لاسباب معينة. ولكن قرار إنشاء مدن وأحياء جديدة لحل مشاكل المدن القائمة كان دائماً قرار مدروس من حيث موقع هذه المدن والأحياء وتخطيطها بطريقة سليمة وتحديد اعداد السكان بما مسبقاً وكذلك معرفة قاعدتها الاقتصادية وتوفير الخدمات بها وتحديد اتجاهات نموها المستقبلي وحدوده ونجد ذلك في كثير من محافظات الجمهورية في الوجهين القبلي والبحري في المنيا الجديدة وبنى سويف الجديدة والاقصر الجديدة ومدينة العامرية والسادات والعاشر والأمل وبدر والسادس من أكتوبر..... وسوف نأخذ بعض أمثلة من القرارات السياسية لإنشاء المدن المصرية وأهمها قرار إنشاء العاصمة أو اختيار موقعها على مر العصور ثم مثال لمدينتين من المدن التي تم إنشائها في عثور المختلفة .

أ- قرار إنشاء العاصمة

تغير موقع العاصمة المصرية خمسة وعشرين مرة منذ اختيار أونو(عين شمس - المطرية) عام ٤٢٤٠ ق. م. بالدلتا عاصمة لمصر الموحدة حتى استقرت نهائياً في القاهرة . وقد تنقلت العاصمة في عدة مناطق بمصر من الدلتا إلى مصر الوسطى إلى مصر العليا وكذلك مناطق متطرفة مثل(نباتا) في النوبة المصرية بأقصى الجنوب والأسكندرية في أقصى الشمال وكانت قد اتخذت عاصمة سياسية للبلاد وقت الاحتلال الإغريقي والروماني والبيزنطي لتسعة قرون ونصف قرن لوقوعها على الساحل الشمالي وسهولة اتصالها بالدول الاستعمارية التابعة لها كما كانت مدينة بابلون عاصمة دفاعية بدلاً من منف . وكان اختيار العاصمة في كل فترة من فترات التاريخ من أهم القرارات السياسية التي تتخذ .

ب- قرار إنشاء مدينة الإسكندرية



تخطيط مدينة الإسكندرية عند إنشائها خريطة رقم (٢٩)

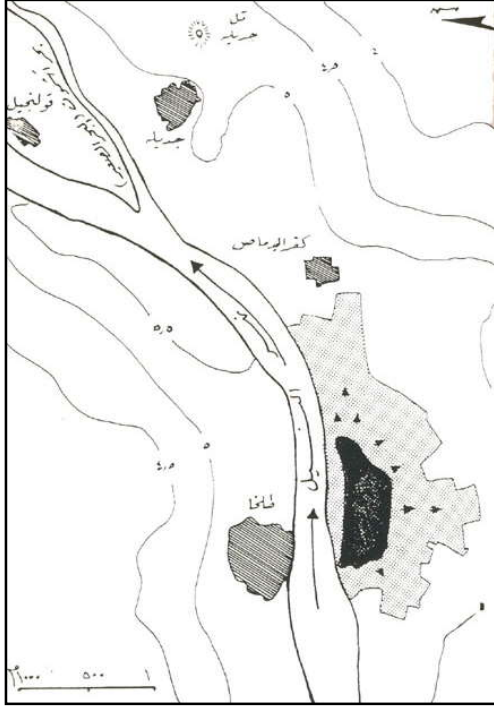
قرر الاسكندر الأكبر إنشاء مدينة على البحر المتوسط واختار الموقع مكان قرية قديمة تسمى راقودة لتكون عاصمة للملكة في مصر ولتكون عنواناً للحضارة الإغريقية وذلك عام ٣٣٣ ق.م. وكانت الإسكندرية منذ نشأتها مقراً لحكم الدولة الإغريقية إلا أن السبب الأساسي لازدهارها كان أهمية موقعها من الناحية العسكرية والتجارية ثم أصبحت بعد ذلك المركز الأول للديانة المسيحية وظلت محتفظة بمكانتها ولم تتأثر بتبعية البلاد للامبراطورية الرومانية ثم

البيزنطية . ولما جاء عمرو بن العاص وفتح مصر واستقر له الأمر في منف توجه إلى الإسكندرية ودخلها منتصراً بعد أن

¹ - مؤثرات التنمية على تخطيط المدينة الأم ومدن الأقاليم - د. م. سيد جابر عبد العال - مركز جابلان للتنمية العمرانية - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - ١٩٨٧ م .

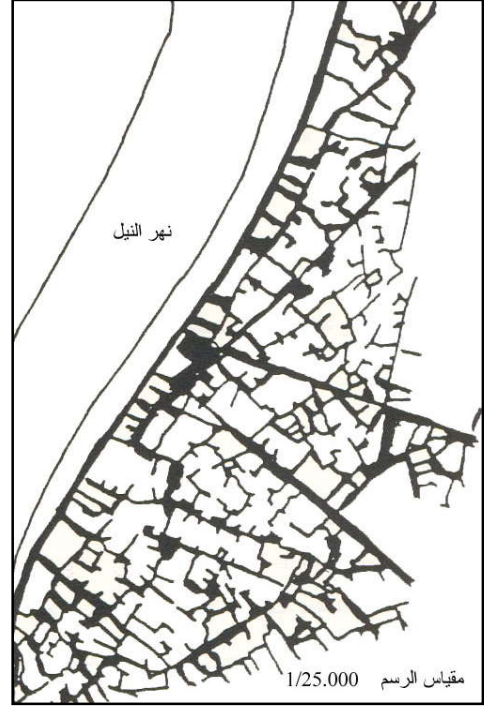
حاصرهما لمدة أربعة عشر شهراً ، وقد أمره عمر بن الخطاب بعدم اتخاذها عاصمة وأن يختار العاصمة في موقع لا يفصله ماء عن الجزيرة العربية ولذا إختار موقع الفسطاط في الجهة الشرقية للنيل .

ت- قرار إنشاء مدينة المنصورة



موقع مدينة المنصورة
خريطة رقم (٣١)

المصدر : مدن الدلتا في العصر العربي -
رسالة دكتوراة - عبد العال الشامي

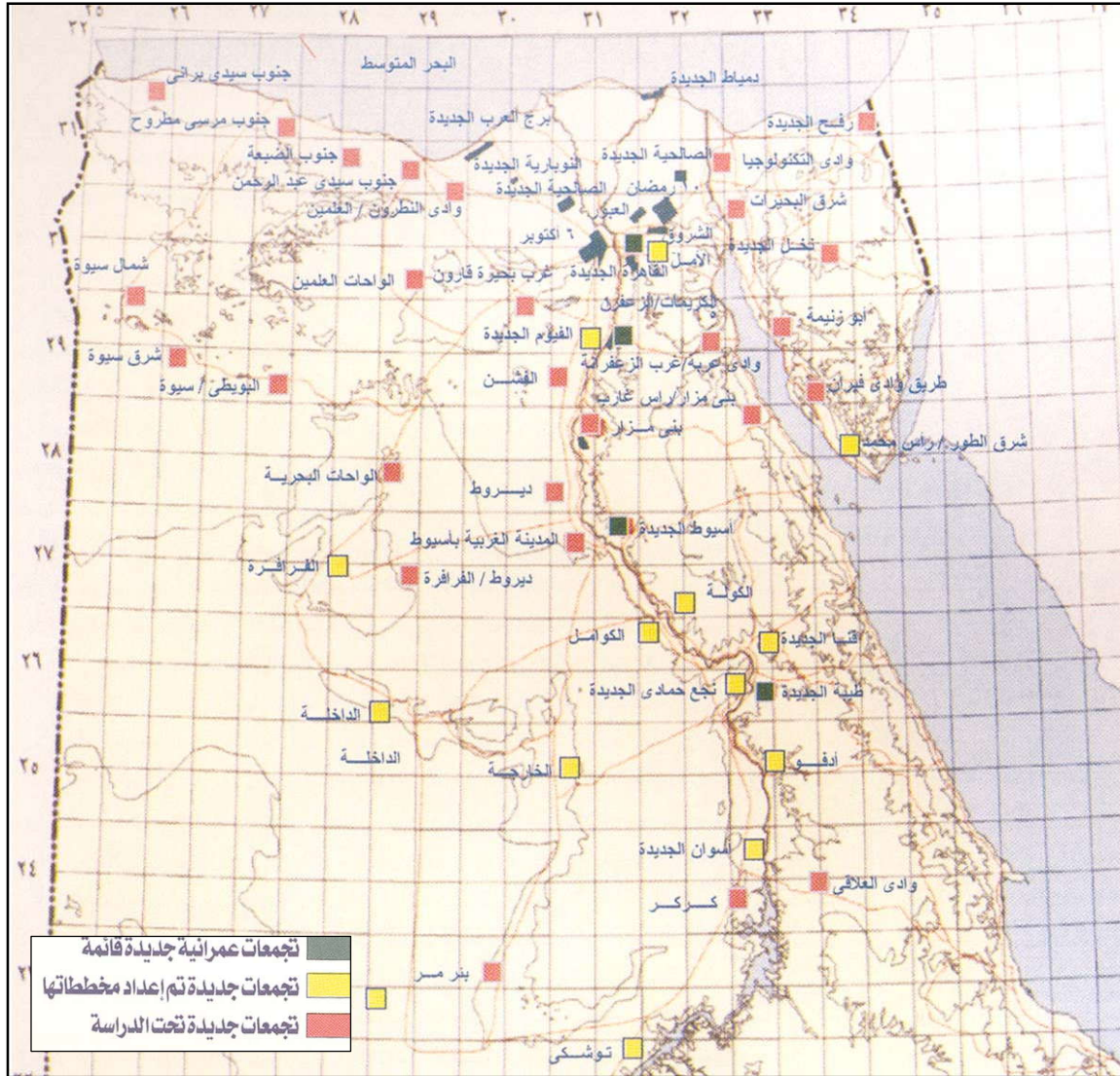


تخطيط مدينة المنصورة عند إنشائها
خريطة رقم (٣٠)

كان إنشاء مدينة المنصورة بقرار من الملك الكامل لإنقاذ مدينة دمياط التي سقطت في أيدي الصليبيين سنة ٥٦١٦ وتم اختيار الموقع كما تم بناء قصرًا لسكن السلطان . وخربت المنصورة أول الأمر بعد أن انتهى الغرض العسكري من بنائها وأصبحت مهجورة من السكان بعد رحيل السلطان إلى القاهرة وبعد نحو ٣٠ عاماً من إنشائها الأول تكررت الحملة الصليبية سنة ٥٦٤٧ وسقطت دمياط مرة أخرى في يد لويس التاسع مما استدعى الاعتناء بالمنصورة وبعث الحياة فيها ونزل السلطان بقصره فيها وجددت الأبنية ونصبت الأسواق مرة أخرى وأصلح السور الذي على البحر وزاد حجم المدينة نتيجة قدوم كثير من العوام والفلاحين والعربان للاشتراك في الجهاد واستمر بقائهم إلى ما بعد الحرب واستعادة دمياط وأسر ملك الفرنجة لويس التاسع . وقد اشتملت المدينة على كثير من المرافق كالحمامات والأسواق والدور والقصور واتسعت المدينة ونمت واتخذ امتداد المدينة ثلاثة اتجاهات هي الشرقى والغربى والجنوبى وكان أسبق الاتجاهات هو الاتجاه الشرقى حيث التحمت القرى المجاورة مع امتدادات المدينة لتكون الكتلة العمرانية الممتدة للمنصورة الحالية والتي يتخذ تخطيط طرقها إما الاتجاه الموازي للنهر أو الاتجاه المشع الذي يؤكد شكل المدينة على هيئة نصف دائرة مركزها هو قصر السلطان.

ث- قرار إنشاء مدن جديدة^١

ومع زيادة السكان في المدن والاختناقات المرورية وازمة الإسكان ظهرت الضرورة إلى وجود المدن الجديدة والتجمعات العمرانية المخططة لحل أزمة الأسكان على مستوى الدولة وكذلك للحفاظ على الأراضي الزراعية بتوجيه الإسكان صوب الصحراء والقضاء على العشوائيات التي انتشرت حول المدن القائمة وكذلك فإن هذه المدن الجديدة قد قللت لحد كبير من الكثافة السكانية العالية في المناطق التاريخية في المدن .



مواقع التجمعات العمرانية الجديدة خريطة رقم (٣٢)

المصدر : مبارك والعمران - إنجازات في الحاضر وأحلام في المستقبل.

١ - مبارك والعمران - إنجازات في الحاضر وأحلام للمستقبل - مطابع الشروق - ٢٠٠٠م

فهناك مجموعة من المدن قد تم إنشائها بالفعل منها (١٧ مدينة) : ٦ أكتوبر ، برج العرب الجديدة ، الصالحية الجديدة ، العاشر من رمضان ، ١٥ مايو ، السادات ، دمياط الجديدة ، النوبارية الجديدة ، العبور ، بدر ، الشيخ زايد ، بني سويف الجديدة ، المنيا الجديدة ، الشروق ، القاهرة الجديدة ، أسيوط الجديدة ، طيبة الجديدة .

- كما أن هناك مجموعة من المدن الجاري تخطيطها (١٤ مدينة) : الفرازة ، أحميم الجديدة سوهاج الجديدة ، شرق الطور /رأس محمد ، الأمل ، الفيوم الجديدة ، الخارجة ، الداخلة ، شرق العينات ، قنا الجديدة ، نجع الحمادي الجديدة ، أسوان الجديدة ، إدفو ، توشكى .

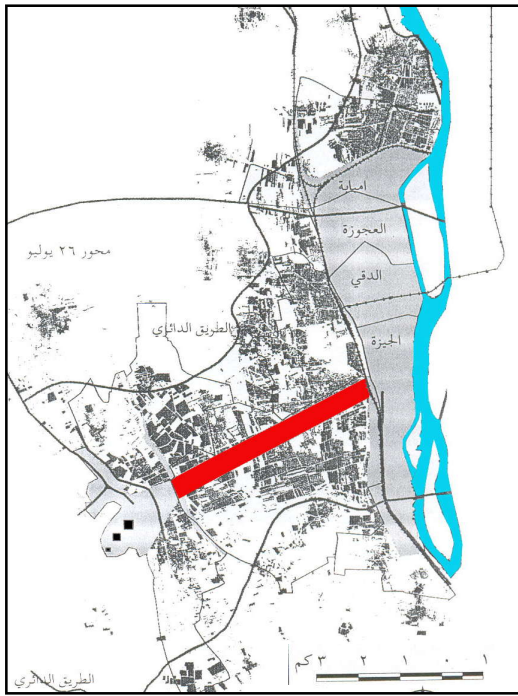
- كما أن هناك مجموعة من المدن تحت الدراسة : جنوب سيدي براني ، جنوب مرسى مطروح ، جنوب الضبعة ، جنوب سيدي عبد الرحمن ، وادي النطرون ، الواحات / العلمين ، شمال سيوة ، البويطي /سيوة ، وادي التكنولوجيا ، رفح الجديدة ، نخل الجديدة ، أبو زنيمة ، غرب الزعفرانة ، بني مزار /رأس غارب ، الكريمت الزعفرانة ، الفشن / بني مزار ، ديروط ، الواحات البحرية ، المدينة الغربية بأسيوط ، بئر مر ، وادي العلاقي ، كركر .

٢. قرار إنشاء طريق أو كوبري

قرارات شق طرق جديدة في المدن القائمة ظهرت منذ ظهور الثورة الصناعية وتحول وسائل النقل من الدواب إلى المركبات والسيارات فكان هناك احتياج شديد لتوسيع لطرق القائمة وشق طرق جديدة تقطع النسيج العمراني في المدن وكذلك إنشاء طرق دائرية تحيط بالمدن لتخدم عليها من الخارج ، كذلك تحويل بعض الطرق الداخلية الضيقة إلى طرق مشاة كنوع من الحلول للمخططات الموجودة بالمدن وحماية المناطق التاريخية بها . وهناك أمثلة كثيرة في المدن المصرية على إنشاء الطرق نذكر منها :

أ- طريق الهرم

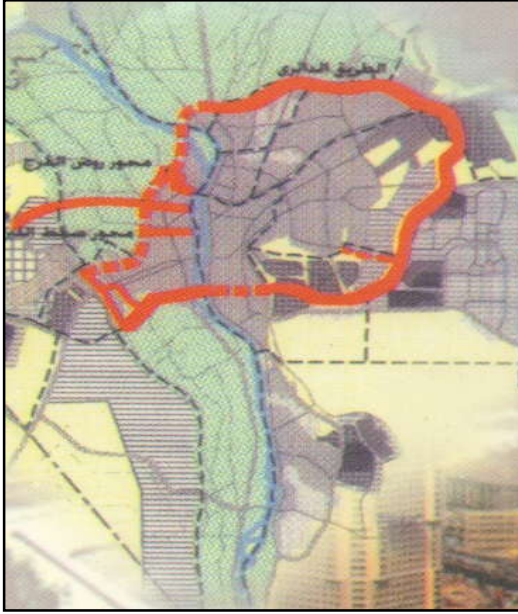
الطريق الذي أنشأه الخديوي إسماعيل للملكة أوجيبي عند زيارتها لمصر وقت افتتاح قناة السويس ليوصل إلى أهرام الجيزة . فكان هذا الطريق بمثابة نقطة انطلاق للعمران لتصبح منطقة الأهرام التي كانت بعيدة عن عمران المدينة ملاصقة له بصورة يخشى التأثير عليها نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية الذي زاد مع نمو القرى المجاورة والتي يعمل معظم سكانها في خدمة السياحة ودخولها في كردون المدينة لتصبح أحد أحيائها .



شارع الهرم السياحي خريطة رقم (٣٣)

المصدر: لمنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة .

ب- الطريق الدائري للقاهرة

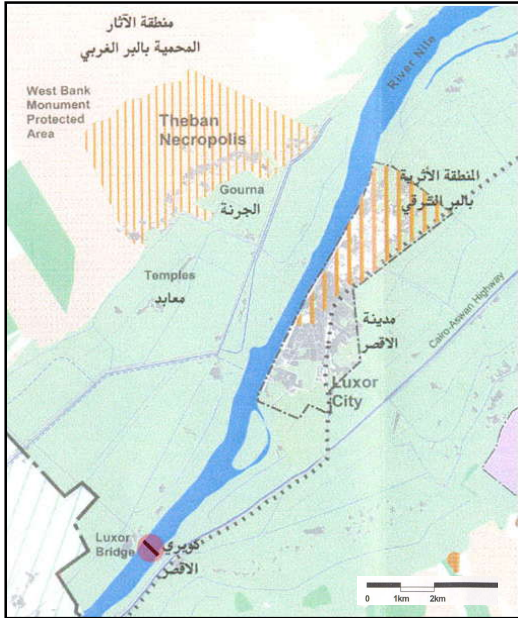


من الأمثلة كذلك الطريق الدائري الذي يحيط بالقاهرة والذي كان مخططاً له أن يمر بمنطقة هضبة الهرم والذي لولا الحملة الإعلامية التي أقامها المثقفين في مصر لما توقف إنشاء هذا الطريق واستمر بهذه المنطقة التي تحتوي على كنوز أثرية. وهكذا نرى أن القرارات السياسية قد تؤثر في المناطق التاريخية والأثرية الموجودة على أطراف المدينة فتقربها من العمران بصورة كبيرة .

الطريق الدائري للقاهرة خريطة رقم (٣٤)

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني

ت- كوبري مدينة الأقصر



ومن أهم الأمثلة على إنشاء الطرق ذلك الكوبري الذي أقيم بمدينة الأقصر ليربط الضفة الشرقية بالضفة الغربية للنهر حيث وادي الملوك والملكات ومعبد حتشبسوت الشهير والذي لم يكن من الممكن الوصول إليه إلا عن طريق النقل النهري فكان هذا الكوبري بمثابة نقطة انطلاق يخشى منها- إن لم نبادر بالتخطيط السليم- إلى امتداد العمران عشوائياً في هذه المناطق وخاصة المناطق الموجودة فعلاً في قرية الجرنه .

كوبري مدينة الأقصر خريطة رقم (٣٥)

المصدر : المخطط الهيكلية لمدينة الأقصر

ث - الشوارع التي قطعت النسيج العمراني للقاهرة التاريخية



ومن الشوارع التي قطعت النسيج العمراني للمدن المصرية هناك شوارع هامة قد تم شقها في مدينة القاهرة في أواخر القرن التاسع عشر مثل شارعي الأزهر ومحمد علي وشارع بور سعيد (في نفس مكان الخليج المصري بعد أن تم ردمه) كذلك شارع صلاح سالم الذي تم شقه في النصف الثاني من القرن الماضي وتم على أثره نقل منطقة مقابر إلى نطاق آخر بعيداً عن منطقة امتداد المدينة .

الشوارع التي تم شقها في النسيج العمراني للقاهرة

خريطة رقم (٣٦)

المصدر : التحولات الحضرية للمناطق ذات القيمة التاريخية - رسالة

دكتوراة - مصطفى الشناوى

٣. قرار نقل استعمالات

نقل وتغيير الاستعمالات والأنشطة من القرارات السياسية التي يمكن أن تؤثر على تخطيط المدن و النمو العمراني للمدن القائمة بصورة كبيرة ، وكذلك على المناطق التاريخية الموجودة بداخلها . واستعمالات الأراضي داخل المدن تختلف ما بين سكنية ، صناعية ، حرفية ، تجارية ، خدمات ، مقابر ، مرافق وطرق . وهي تعكس العديد من الاعتبارات التي توضح المشكلات العمرانية في المدن وكذلك الإمكانيات والاتجاهات العريضة للتنمية العمرانية لهذه المدن فهي تعكس الدور الإقليمي لكل مدينة ، و تفسر الهيكل الاقتصادي لها ، كما توضح مدى توافر شبكات البنية الأساسية والمرافق ومحاور الحركة كما أن دراسة الخلفية التاريخية للمدينة يمكن من خلاله معرفة تأثيره على استعمال الأراضي بها . ومن العوامل التي تحكم استعمالات الأراضي محاور الطرق الرئيسية وخاصة الطرق الإقليمية والسكك الحديدية ، الموقع والظروف الطبيعية والبيئية والمجاري المائية ، الارتباطات الإقليمية والتي تتحكم بصورة أساسية في توطن الأنشطة الخدمية خاصة الإقليمية منها وكذلك الأنشطة الصناعية ، عناصر الجذب السياحي بالمدن وخاصة المدن ذات البعد التاريخي والأثري ، شبكات المرافق الأساسية وهي تعتبر في نطاق محدود من العوامل التي تؤثر بصورة أساسية على توطن الأنشطة الصناعية والإنتاجية وأخيراً القرارات السياسية والجوانب الإدارية وخاصة بالنسبة للمشروعات الصناعية الكبرى والخدمات الإقليمية ذات المستوى العالي . ولكن ما يهمنا هنا ليس توطن الاستخدامات الأولى للأراضي ولكن محاولات

نقل استخدام موجود أدى وجوده هذا إلى مشاكل تخطيطية أو بيئية أو اجتماعية ومدى تأثير هذا النقل على المدينة التاريخية بها. وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن نضربها لنقرب المعنى المقصود :

أ- نقل المقابر

نقل المقابر بهدف شق طرق جديدة مثل طريق صلاح سالم وقد استلزم ذلك تحديد أماكن بعيدة عن المدينة لهذا الاستخدام. وكذلك نقل مقابر باب النصر عند إعادة تخطيط منطقة شمال الجمالية .

ب- نقل المدابغ

مثل آخر وهو قرار نقل المدابغ من منطقة مجرى العيون إلى مدينة بدر خارج القاهرة حيث كانت المنطقة تنتشر بها الروائح الكريهة والضوضاء والتلوث للمجاري والصرف الصحي وكل ذلك في منطقة من أغنى مناطق القاهرة تاريخياً .



نقل المذبج والمدابغ

خريطة رقم (٣٧)

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

ت- نقل الورش

الورش التي تواجدت بكثرة وحلت مكان استخدامات أخرى داخل القاهرة القديمة كان لقرار نقلها إلى منطقة الدويقة أثراً كبيراً على هذه المناطق من حيث تلوث الهواء والضوضاء الناتجة عنها وكذلك الازدحام الذي يسببه وجودها في هذه المناطق .

ث- نقل أسواق الجملة للخضار من روض الفرج

قرار نقل أسواق الجملة للخضار من روض الفرج حيث كانت تتسبب في الاختناقات المرورية إلى مدينة العبور بعيداً عن ازدحام القاهرة وقريبة من الطريق الدائري لسهولة النقل منها وإليها



نقل سوق جملة روض الفرج إلى مدينة العبور خريطة رقم (٣٨)

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني

٤. قرار إنشاء أجهزة مختصة بالمناطق التاريخية

اقتصرت الأجهزة المعنية بالآثار والمباني التاريخية على الهيئة العامة للآثار و ذلك كما نص القانون ولم يكن لهيئة الآثار علاقة بالمناطق والأحياء فكانت هذه هي مسئولية المحليات والوزارات المعنية بالخدمات . فكان هناك تداخل في الاختصاصات بصورة كبيرة تشكل عائقاً لأي مشروع من مشروعات التنمية العمرانية في المناطق التاريخية . فكان هناك احتياج ضروري لإنشاء جهات متخصصة بالمناطق التاريخية ذات الأهمية وكان بدايتها قرار إنشاء الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية .

١. مثال لأحد الأجهزة الخاصة بالمناطق التاريخية (الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية

والفاطمية)

أ- الهيكل التنفيذي للجهاز

يتكون الجهاز بصورته المبدئية من:^١

١. رئاسة الجهاز (برئاسة وكيل وزارة)
٢. قطاع المشروعات والشؤون الفنية (يقوم بمراجعة ما يتلقاه من المكاتب الاستشارية للمشروعات التي يقوم بتنفيذها)
٣. قطاع التخطيط والتنفيذ والمتابعة (برئاسة نائب رئيس الجهاز)
٤. قطاع الشؤون الإدارية والمالية ونزع الملكية .

^١ - مادة (٣) من القرار ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠م بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والإسلامية .

والهيكل التنظيمي المبدئي مطلوب تطويره بمذكرة مرفوعة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.^١ ونظراً لتداخل الاختصاصات بين الجهات الإدارية المختلفة فقد تم إنشاء لجنة تنفيذية^٢ للمشروع لتقوم بمتابعة الأعمال والمشروعات التي تدخل في اختصاصات الجهاز وتتصل بجهات أخرى لتعمل هذه اللجنة على اتخاذ القرارات اللازمة لحل المشكلات والمعوقات التي تعترض الأعمال ومقرر هذه اللجنة رئيس الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية وتتكون هذه اللجنة من: رئيس هيئة الآثار المصرية، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصرف الصحي، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة، رؤساء القطاعات بالجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية، سكرتير عام المحافظة، مدير مديرية الطرق والكباري بمحافظته القاهرة، ممثلو الوزارات والهيئات التي يرى رئيس الجهاز ضمهم للجنة. وبهذا يكون الجهاز قد ضم في هيكله التنظيمي ممثلين لجميع الجهات ذات العلاقة بالمنطقة ومن ثم أصبح من السهل التنسيق فيما بينهم لحل المشاكل في المنطقة التاريخية بالقاهرة.

ب- المهام الأساسية للجهاز

تتمثل مهام الجهاز الأساسية في الآتي:^٣

١. إجراء الدراسات والأبحاث الفنية والاقتصادية والمالية اللازمة للمشروع أو التعاقد مع بيوت الخبرة للقيام بها.
٢. وضع الشروط والمواصفات القياسية الفنية والتصميمات واعتمادها.
٣. إعداد العقود المتعلقة بالعمليات والمشروعات وفقاً للمواصفات والاشتراطات وطرحها وتحليل وفحص عطاءاتها وترسيبها.
٤. القيام بتنفيذ العمليات والمشروعات أو الإشراف على تنفيذها عند إسنادها للغير أو إسناد الإشراف إلى الجهة التي يراها بعد اعتماد رئيس مجلس إدارة الجهاز.
٥. متابعة التنفيذ طبقاً للمواصفات الفنية والبرامج الزمنية والتمويلية وتقييم ما تم إنجازه وحل المشاكل التي تعترض التنفيذ.
٦. تدير الموارد والمهمات والمعدات والآلات اللازمة للتنفيذ.
٧. وضع مشروعات الجهاز في إطار موازنة التعمير ووضع البرامج التمويلية لضمان توفيرها بما يتفق وبرامج التنفيذ.
٨. القيام بإجراءات نزع الملكية للعقارات وفقاً لاحتياجات المشروع.
٩. اتخاذ إجراءات تسليم المشروعات بعد إتمامها إلى وزارة الثقافة.

ت- مصادر تمويل الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية

وتتمثل ميزانية الجهاز في الآتي:

١. ميزانية الجهاز الموجهة لهذه المشروعات كجزء من ميزانية وزارة التعمير المدرجة بالخطة الخمسية ١٩٩٧/٩٢م.

٢- حسن محمود حسن أحمد - إحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها - مرجع سابق.

٣- مادة (٤) من القرار ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠م بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية.

٤- مادة (٢) من القرار ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠م بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية.

٢. الدعم الدولي ممثلاً في بعض التمويلات من الحكومة الفرنسية ، تمويل مؤسسة الأغاخان، تمويل من اليونسكو و تمويل من صندوق الإنماء العربي .

٤-١-٢ الأسباب الاقتصادية

٤-١-٢-١ الأنشطة الاقتصادية

يمثل الجانب الاقتصادي محوراً أساسياً من المحاور التي يركز عليها إيجاد ملامح عريضة للمدينة حيث أن هذا الجانب يسهم في تكوينه وبناءه ، كما يشترك في ممارسته لوظيفته وتحديد أدواره . وكذلك نجد أن للجانب الاقتصادي للمدينة تأثيراً قوياً على المناطق التراثية بها ولذا يجب دراسة الخصائص الاقتصادية للمدينة مثل الموارد الاقتصادية ووظائف المدن و تحليل القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي بها ، وأسعار الأراضي ، ومستوى الدخول بالإضافة إلى المنشآت الصناعية والتجارية بالمدن.....^١

وتختلف الظروف الاقتصادية بالمدن المتمثلة في القوى العاملة عن مثيلاتها السائدة في المناطق الريفية وهذا يعني أنه على الرغم من أن التعريف الحضري للمدن هو تعريف إداري إلا أن هذا الوضع الإداري له انعكاساته الاقتصادية . ومثلما تتصف المدن بتركز السكان تتميز أيضاً بتكدس في الأنشطة ويحدث هذا التكدس نتيجة توفر مجموعة من العوامل مثل حاجة المناطق المحيطة بالمدينة إلى الاستفادة بإنتاج السلع لوجود سوق قريبة في المدينة فضلاً عن تمتعها بموقع ذي أهمية نسبية .

ويؤثر الجانب الاقتصادي المتمثل في الأنشطة الاقتصادية السائدة والقوى العاملة بما بشكل واضح في تطور المدينة . كما تعتبر الأنشطة الاقتصادية ومدى التوسع بها عاملاً رئيسياً في ازدياد حجم المدن وتحويلها من النمط الريفي إلى النمط الحضري . فقد أدى تركز الأنشطة الاقتصادية وخاصة التجارة والصناعة إلى تطور المدن وتحضرها كماً وكيفاً، فمن الناحية الكمية تسببت الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر في ازدياد القوى العاملة بالأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المدن ،ومن الناحية الكيفية فقد أدت إلى تركز مجموعة من الخدمات والحرف المواكبة للتجارة والصناعة ورأينا عناصر في هذه المدن تميزها عن غيرها واختلف تخطيطها فالمدن التجارية كثرت بها المنشآت التجارية من خانات وأسواق ووكالات... والمدن الصناعية نجد بها المنشآت الصناعية والحرفية وكذلك الأسواق لتسويق هذه المنتجات وكلها في المدن القديمة كانت مرتبطة بالسكن وغير منفصلة عنه بل كان هناك تجمعات في صورة شوارع أو أحياء للتخصصات الحرفية المختلفة ثم بعد ذلك ظهرت المدن التي يمكن أن تصنف على أنها مدن خدمية .ومن هنا يمكن أن نحدد الوظائف الاقتصادية الهامة بالمدن منذ بداية نشأتها في : التجارة ،الصناعات الحرفية، الصناعة.

١. الوظيفة التجارية :

وقد كانت الوظيفة الأساسية للمدينة القديمة هي التجارة وهي الوظيفة التي كانت تميزها عن القرى التي كانت وظيفتها وقد كانت الوظيفة الأساسية للمدينة القديمة هي التجارة وهي الوظيفة التي كانت تميزها عن القرى التي كانت وظيفتها الأساسية الزراعة . وتعتمد التجارة بشكل عام على عاملين أساسيين وجود منتج زائد ووجود أسواق للتوزيع . ولذا فإن المدن التجارية يجب أن تتميز إما بقربها من مواقع الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو بكونها في موقع متميز تجارياً كأن

^١ - الملاحح العريضة للمدن المصرية عام ٢٠٠٠م - مركز التخطيط الأقليمي والعمراني .

تكون على مجرى نهر أو شاطئ بحر يسمح بسهولة نقل المنتجات وتسويقها إلى سائر البلاد مثل مدينة الفسطاط القديمة أو إيبار أو إلى الخارج كما في الموانئ المصرية القديمة مثل رشيد ودمياط والإسكندرية أو بورسعيد (الفرما) والسويس بعد حفر القناة. وقد تقع المدينة في موقع متميز يمكنها من المشاركة في التجارة العابرة على طريق معين كطريق الحج في العصور القديمة مثل مدينة قوص. ولقد احتوت هذه المدن على كثير من الاسواق والوكالات والخانات فيما مضى والتي تطورت إلى مولات وفنادق ومباني ادارية وتوكيلات تجارية وشركات وبنوك ومطارات.... والوظيفة التجارية أثرت بصورة كبيرة على المدن المصرية حيث نمت المدن الساحلية على البحر في العصور الأخرى والرومانية ونمت المدن على طريق الحج والهامش الشرقي في العصور العربية ونمت مدن القناة في العصر الحديث .

٢. الوظيفة الصناعية

المدن الصناعية هي مدن تعتمد في المقام الأول على وظيفة إنتاجية وتتمثل في قيام صناعات تعتمد على مواد خام سواء زراعية او معدنية أو حيوانية... وطاقة متمثلة في الإنسان (الصناعات اليدوية) قبل صناعة الآلات أو الطاقة المستخرجة من الفحم أو البترول أو الكهرباء.... وقد تميزت المدن الصناعية باهتمام الحكام بها وكان ذلك سبباً في تطورها ونموها وكانت من أهم المدن الصناعية في مصر في العصور العربية مدينتي دمياط والأسكندرية ولكنها تدهورت في أعقاب الحملات الصليبية وظهرت مدن صناعية جديدة في وسط الدلتا مثل إيبار والتحريرية وفارسكور ومدينة أحميم في الصعيد. وفي العصر العثماني تدهورت الصناعة إلى حد كبير حيث تم نقل العمال المهرة إلى الأستانة وبالتالي تدهورت المدن الصناعية وظل الحال كذلك إلى عهد التنوير ووصول محمد علي إلى الحكم واهتمامه بالبلاد من تعليم وصناعة وتجارة وطرق... وفي عهد اسماعيل تم افتتاح قناة السويس ونمو المدن التي تقع عليها وأصبحت تمثل ركيزة اقتصادية وبالتالي أصبحت مصر مطمع للاستعمار ومع الاحتلال البريطاني لمصر تدهورت الصناعة بصورة كبيرة إلى أن قام طلعت حرب بمشروعاته وإنشاء بنك مصر وإنشاء ركيزة صناعية في المحلة الكبرى لصناعة المنسوجات فازدهرت المدن الصناعية من جديد وبعد قيام ثورة يوليو واهتمامها بالصناعة فكان لقيام صروح صناعية كبيرة في المدن الكبرى أكبر الأثر في زيادة حجمها مثل ما حدث مع مدينة القاهرة في منطقتي شبرا الخيمة وحلوان . كذلك توطن بعض الصناعات في مدن صغيرة مثل صناعة الاسمدة في أسوان وصناعة السكر في الحوامدية وصناعة الألمونيوم في نجع حمادي وصناعة النسيج في كفر الدوار فزاد حجم هذه المدن بصورة كبيرة .

وقد جذبت هذه المدن الصناعية الأيدي العاملة وبالتالي توالى المهجرات من القرى حيث الأرض الزراعية المحدودة إلى حيث توافر فرص العمل في المدن فزاد حجم السكان بها بصورة كبيرة وزادت الكثافات السكانية في المدن مما دعا الطبقات القادرة على هجرة الأماكن والأحياء المزدهرة القديمة بأواسط المدن إلى الضواحي البعيدة فزاد حجم المدينة وبدأ المهاجرين الجدد في سكن هذه الأحياء التي هجرها أصحابها ونظراً للمستوى الاقتصادي المتدني لهؤلاء المهاجرين الجدد فقد اقتسموا المسكن الواحد لأكثر من أسرة وتدني مستوى هذه الأحياء نظراً لإهمال الملاك لصيانة المباني في هذه المناطق لانخفاض العائد منها وعدم قدرة القاطنين المادية على هذه الصيانة .

٣. وظائف اقتصادية جديدة للمدن

مع التطور الحادث في العالم ظهرت وظائف اقتصادية جديدة للمدن ويمكن تقسيم النشاطات المكونة للقاعدة الاقتصادية للمدن إلى ثلاث قطاعات رئيسية: أنشطة سلعية، أنشطة خدمية إنتاجية وأخرى خدمية اجتماعية وكل من هذه القطاعات الرئيسية تشمل قطاعات فرعية فالأنشطة السلعية يمكن تقسيمها إلى صناعات زراعية وحيوانية وصناعة تعدين

وبترول وكهرباء وتشبيد وبناء وخلافه وهذه قد تم تغطيتها في الحديث عن المدن الصناعية أما ما يهنا هنا هو الأنشطة الخدمية الانتاجية والخدمية الاجتماعية فالأنشطة الخدمية الانتاجية مثل المواصلات والتخزين والأعمال المالية كالبنوك والتأمين وغيرها وأما الأنشطة الخدمية الاجتماعية فيمكن تقسيمها إلى خدمات اجتماعية وشخصية وأمنية وحكومية وملكية عقارات وغير ذلك .

ولم تظهر هذه الوظائف في المدن المصرية القديمة بهذه الصورة التي نراها عليها الآن وإن كانت موجودة بصورة مبسطة وغالباً ما يكون ذلك في العاصمة أو على الأكثر في عواصم الأقاليم .

٤-١-٢-٢ أسعار الأراضي

الأرض في أي دولة لها خصائص ثابتة تتمثل في أنها سلعة غير منقولة، وسعرها يحدده مكانها ولا تنخفض قيمتها، وزيادة الطلب عليها، ولا يستتبعها زيادة في العروض حيث أنها محدودة المساحة، ونوع الملكية يؤثر على تنميتها .

وللأرض أهمية اقتصادية واجتماعية وسكنية وتنموية فهي محور النمو والتنمية وفيها المجال للنشاط الاقتصادي وكذلك هي مورد للغذاء وبدونها لا يوجد أي نشاط تنموي . ولذلك وجد أن هناك أهمية لدراسة سوق الأراضي لتساعد على تقييم السياسات والإجراءات الحكومية لتوفير المسكن والأرض نظراً لكون الحكومة ذات تأثير كبير على السوق من خلال استثماراتها في البنية الأساسية والشروط والإجراءات والقوانين الحاكمة لتنمية الأراضي والبناء عليها، وكذلك فإن سوق الأراضي يتغير في تحديث نظام الضرائب العقارية وتوفر المعلومات اللازمة لضبط وتوجيه استثمارات القطاع الخاص والقرار الائتماني كما تعطي وتوفر معلومات تساعد على حسن التخطيط واتخاذ القرار .

ويفسر الاقتصاديون تركيب المدينة من ناحية توزيع الاستعمالات فيها، ويرجعون هذا التركيب أساساً إلى ثمن الأرض. و ثمن الأرض في حالة الاتزان له علاقة بتكلفة إنتاجية الأرض والعائد الصناعي منها ، ولذلك فإن قرار البيع أو الشراء يتحدد باقتصاديات السوق وقدر العائد مما يجعل قطعة الأرض تستعمل الاستعمال الذي يجعل العائد منها أكبر ما يمكن، وكلما زاد العائد المتوقع من الأرض زاد التنافس عليها .

والأسباب الاقتصادية للنمو والتنمية العمرانية تناولها الاقتصاديون في كثير من النظريات - يمكن الرجوع إليها في الباب الأول من هذا البحث - ويمكن تلخيص نتائجها في الآتي :

١. تتحدد أماكن الاستعمالات طبقاً لإمكانية الوصول لها وقدرتها على الدفع ، فالاستعمالات المتشابهة تتنافس على الأماكن المتشابهة (السكن يتنافس على أرض السكن). كذلك فقد وجدنا في المدن المصرية شوارع وأحياء متخصصة في حرف معينة أو تجارة بعينها كما في أحياء الصاغة والنحاسين والعطارين والخيامية وسوق السلاح ...

٢. تجارة التجزئة تستغل أراضي عالية القيمة لاحتياجها إلى إمكانية الوصول .

٣. قيمة الأرض واستعمالها تتغير بتغير نظام النقل حيث أن شبكة المواصلات تؤثر على مرونة الامتداد في المناطق المحيطة حسب قربها أو بعدها من خطوط الحركة فتؤثر بالتالي على ثمن الأرض الذي يؤثر على نوع

الاستعمال. فبتغيير شبكة المواصلات (بشق طرق جديدة أو استعمال وسائل مواصلات مختلفة) فإن تركيب المدينة يتغير بالتبعية.

٤. تفسر النظريات الاقتصادية تغيير الاستعمالات مع الزمن حيث أنه بزيادة سعر الأرض مع الزمن تزيد درجة الاستثمار وبذلك نجد أنه بنمو المدينة وامتدادها أفقياً يزداد سعر الأرض في مركزها ويمتد المركز رأسياً لزيادة الاستثمار ثم يطغى على ما يجاورها من مناطق سكنية فيطرد الاستعمالات السكنية ليحل محلها الاستعمالات التجارية التي تحقق أكبر عائد من الأرض. وهذا يمكننا رؤيته بوضوح في كثير من المدن المصرية ذات الجذور القديمة و خاصة في المناطق التاريخية التي غالباً ما تتركز في وسط المدينة حيث بدأت الكثافة السكانية تقل في هذه المناطق وبدأت هجرة عكسية للسكان إلى خارج المدن بالامتدادات الجديدة والضواحي.
٥. التركيب الوظيفي للمدينة أو توزيع الاستعمالات هو التوزيع الذي يتحقق ويقلل من مجموع التكاليف للانتقال لكافة السكان والمنشآت إلى الحد الأدنى. فكل استعمال يحاول خفض مجموع التكاليف لثمن الأرض والنقل للحد الأدنى ليحصل على درجة من المرونة للوصول وهي اللازمة لبقائه وازدهاره. ولذلك فإن الاستعمالات التي تحتاج إلى درجة عالية من المحاور والمواصلات ومساحتها كبيرة (تجارة الجملة مثلاً) فلا تجدها في مركز المدينة حيث الأرض مرتفعة الثمن، بل توجد حول المنطقة المركزية حيث الأرض أقل ثمناً وفي المناطق المتدهورة حيث سهولة الوصول مناسبة لها. ولذا نجد أن المناطق القديمة والتي تحتوي على التراث تحاط دائماً بمناطق تجارة الجملة (كما في شارع الأزهر وبور سعيد في مدينة القاهرة).

٤-١-٣ الأسباب الاجتماعية

نتيجة لموقع مصر الجغرافي المتوسط فقد تعرضت على طول تاريخها لغزوات كثيرة كان لها تأثير كبير على السكان وأجناسهم وتركيبهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم وكان هذا التأثير لا يقل أهمية عن تأثير الهجرات الحقيقية في مناطق كثيرة من العالم القديم، وإن كان المصري قد احتفظ بمعتقداته الدينية وتشكلت بها مدنه ونجدها في تراثه الحضاري باقية على مر العصور. ومن أهم الغزوات التي أثرت في تكوين سكان مصر غزوات الهكسوس فالإسرائيليين فالإغريق فالعرب ثم الموجة المغولية (الأتراك، الأكراد، الشراكسة، الغز، الديلم). .

٤-١-٣-١ التركيب الاجتماعي ومستويات السكان

ففي العصور الفرعونية كان التأثير الاجتماعي مرتبط بالمعتقدات الدينية منذ العصر الفرعوني فنجد المدينة ذات الحجم الصغير^١ والسور الذي يفصل بين طبقات الشعب المختلفة وكان تخطيطها بسيط والمسكن مبنية من الطوب اللبن مع الاهتمام الشديد بالمعابد والمقابر مما يعكس معتقداتهم الدينية في البعث وخلود الروح. ويمكن أن نميز في هذا المجتمع ثلاث شرائح اجتماعية:^٢

١- د. ناريمان درويش - الجغرافيا التاريخية للمنيا.

٢- د. محمد عبد الله - تاريخ تخطيط المدن.

- أ- الملك أو الحاكم الذي يحكم الدولة كلها والذي كان مؤهلاً في بعض الفترات ولكن لا يمكننا التعميم في فكرة التأليه بالنسبة لجميع حكام المصريين القدماء بل يمكن القول بأن الملك كانت له مكانة دينية ومدنية كبيرة .
- ب- طبقة الصفوة ويقصد بها صفوة وظيفية ذات مسئولية محددة في المجتمع وليست صفوة حاكمة مسيطرة فهي طبقة كادحة لا بد من وجودها فعلياً يقع عبء القيادة والدفاع والتفكير ومن هذه الطبقة الكاهن الأعظم والكهنة الذين يقومون بالطقوس الدينية وحكام الأقاليم والوزراء وكبار الموظفين والمفكرين والمبدعين والمهندسينألخ .
- ت- طبقة العامة وكان منهم الفلاحون الذين يعمرون الأرض وكانت لكل منهم ملكيته الخاصة في الأرض والمسكن ، وكذلك العمال مثل عمال البناء وعمال المناجمألخ .

ويعتبر المؤرخون العصر الأغرقي والبطلمي امتداداً طبيعياً للعصور الفرعونية بالرغم من دخول عناصر جنسية غريبة عن التركيب الاجتماعي المصري فقد كانت البيئة المصرية لا تختلف كثيراً عن البيئة التي اعتادوا عليها إلا أن الإغريق أنشأوا بعض المراكز الحضرية الجديدة مثل مدينة الاسكندرية في الوجه البحري ومدينة أنطونوبوليس (الشيخ عبادة) ومدينة بطولوميس (بلدة المنشأة) في الوجه القبلي . وكانت هذه المدن الجديدة مختلفة تماماً عن المدن الفرعونية إذ كانت مبانيها السكنية من الفخامة بمكان واستخدموا في بناءها الأحجار وكانت مقسمة إلى أحياء يحيط بكل حي منها سور¹ وقد اهتم الإغريق بالامتزاج بالمصريين ومن مظاهر الاندماج بين الحضارة الفرعونية والإغريقية أهتمام الإغريق ببناء مدن الموتى وظهر هذا في مدينة هيرموبوليس (تونا الجبل) حيث أقيمت مدينة كاملة عبارة عن منازل نظمت في شوارع منتظمة يستخدم الجزء الأسفل منها كمدفن بينما يستخدم الجزء الأعلى كمتزل يصلح للإقامة عند زيارة الميت² . أما عن العصر الروماني فقد اهتم الرومان بالحياة الاجتماعية والدينية على حسب اعتقادهم ونجد ذلك في انتشار المباني والمنشآت العامة داخل المدن الموجودة فعلاً مثل المسارح والحمامات . وكان نتيجة ذلك أن أثقلوا الضرائب على المصريين واهتموا بجمع المال واعتمدوا على القوة الحربية ولم يهتموا بالامتزاج بالمصريين - كما فعل الإغريق - لتوطيد سلطتهم على مصر .

وقبل الفتح العربي لمصر - في العصر البيزنطي والقبطي - كانت أرض مصر مشحونة بالنصارى على قسمين متباينين في أجناسهم وعقائدهم أحدهما أهل الدولة وكاهن من الروم جند صاحب القسطنطينية وديانتهم أجمعين الديانة المسيحية الملكية وكان عددهم حوالي ٣٠٠٠ ألف رومي ، والقسم الثاني عامة أهل مصر ويقال لهم القبط وأجناسهم مختلفة لا يكاد يميز منهم القبطي من الحبشي من النوبي من الإسرائيلي ، وكان منهم كتاب المملكة ومنهم الفلاحين والمهنيين والعمال وكان بينهم وبين أهل الدولة عداوة تمنع زواجهم وتوجب قتل بعضهم بعضاً³ . وهذا يوضح الانقسام الشديد بين الشعب وظهور نظام الإقطاع ، مما تسبب في قيام الثورات وانتشارها وجعل الشعب المصري يرحب بالعرب الفاتحين للخلاص من مخالف البيزنطيين . وقد أفرز هذا الاضطهاد وجود منشآت ومباني خارج المدن كالأديرة والكنائس حيث

٣- إبراهيم نصحي - تاريخ مصر في عهد البطالمة

٤- د. ناريمان درويش - مرجع سابق .

١- المقرئزي - الخطط - الجزء الأول .

كان التبعدين يفرون من المدن .^١ وقد انعكست التأثيرات السلبية السابقة من الاضطهاد الديني ووجود الطبقات الاجتماعية والثورات على العمران في المدن المصرية في ذلك العصر وساءت مرافقها وتحولت بعض المدن إلى مجرد قرى صغيرة ومنها ما تحول إلى أماكن من مدرسة (مثل أتريب).^٢

عند فتح العرب لمصر كانوا يدعون جميع أهلها (قبلاً) دون أن يفرقوا قبل فتحهم لها بين مصريين أو أغريق أو رومان أو نوبيين . وقد ظلت السيادة العددية للقبط في مصر خلال القرون الأولى من الفتح . فقد بدأت الموجة العربية الإسلامية غزواً لا هجرة وكانت بأعداد محدودة كعملية فتح عسكري بحت تضم الجنود من الرجال فقط فأقامت في حاميات وقد كانت سياسة عمر بن الخطاب هي الحفاظ على التقليد العسكري للجنود بعيداً عن الحياة المدنية ولذلك اقتصر الجيوش في خروجها إلى الريف على وقت الربيع - نظام الارتباع - حفاظاً على تقاليد البدو والبدواة . وقد ظلت هذه السياسة سارية ونافاذة طوال السنوات الأولى بعد الفتح وفي عهد الخلفاء الراشدين وبداية عصر الولاة . فكان يأتي إلى مصر مع كل وال عدد من الجند العرب وظلت هذه الطريقة متبعة حتى خلافة المتوكل الذي كان آخر الولاة العرب على مصر إذ صار العباسيون بعد ذلك يولون عناصر غير عربية .^٣ وقد ظل العرب طوال قرنين من الهجرة إلى مصر ينتسبون إلى القبيلة التي ينتمون إليها .^٤ ثم بدأت مرحلة جديدة في تكوين الشعب المصري بعد أن نزل العرب إلى الريف بأعداد كبيرة في أعقاب ثورات القبط في الدولة الأموية وبدأوا في مزاوله حرفة الزراعة بعد أن كانت قاصرة على القبط وذلك كنتيجة حتمية للاستقرار وخاصة بعد إسقاط كثير من العرب من ديوان الجند وقطع العطاء لهم . وبعد الاستقرار بدأت قبائل عربية بأكملها رجالاً ونساءً وشيوخاً وأطفالاً في التزوح إلى مصر وأصبحت أسماء العرب تنسب تدريجياً إلى الجهة التي ينتسبون إليها . وفي خلال الحكم الفاطمي لمصر زادت حركة هذه القبائل العربية المهاجرة إلى مصر وكان في مطلع هذه القبائل المغاربة أنفسهم الذين جاءوا لفتح مصر والقرشيين . وفي العصر الأيوبي دخل مصر أيضاً كثير من القبائل العربية واستقرت في أطراف البلاد الشرقية . وفي عصر المماليك استقرت القبائل العربية في كثير من جهات مصر فأصبح توزيعها يشمل الوجهين القبلي والبحري وخالطوا السكان واختلطوا بهم ووصلت مرحلة الامتزاج ذروتها .^٥

وقد توافدت على مصر كذلك كثير من الهجرات غير العربية طوال العصور الوسطى كأتباع للدول المتعاقبة عن طريق التسلسل المجلوب أو الهجرة الخفيفة كأتراك الدولتين الطولونية والإحشيدية وأكراد الدولة الأيوبية ومعهم الغز والديلمك وأتراك وتركمان وشراكسة وقوقاز المماليك وبربر الدولة الفاطمية ومعهم بعض الصقليين والأندلسيين .^٦ ويمكن إضافة الرقيق إلى هذا النوع المتسرب حيث ظلت تجارة الرقيق قاعدة عامة خلال أغلب مراحل مصر الإسلامية وكان شديد التنوع في أصوله ما بين الرقيق الأبيض من شراكسة وأسبان وسلاف ورقيق أسود من أفريقية والسودان والحبيشة .

٢- تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي - مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر - جامعة الإسكندرية .

٣- د. عبد العال الشامي - رسالة دكتوراة - مرجع سابق .

٤- عبد العال الشامي- رسالة ماجستير - مرجع سابق .

٥- د. صلاح الدين البحيري - محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة .

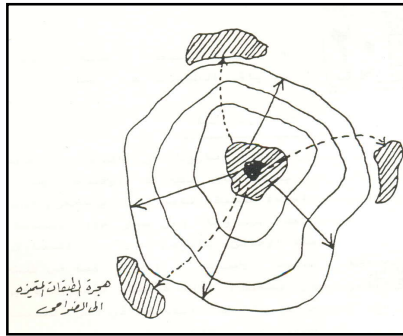
٦- عبد العال الشامي رسالة ماجستير - مرجع سابق .

١- د. جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الثالث .

وبعد أقل من قرنين من الفتح تحول العرب من طبقة أرستقراطية عسكرية حاكمة إلى مواطنين مدنيين يمارسون الأعمال المدنية السائدة في البيئة الجديدة وهي الزراعة وانتهوا إلى الذوبان التام في المصريين ذوباناً عبر عنه المقريري بقوله (أهم قد أبادهم الدهر)^١.

أما عن التدرج الاجتماعي والطبقي فلم يقسم الدين الإسلامي السكان إلى طبقات لأنه من أهم مبادئ الإسلام إرساء مبدأ المساواة بين الناس جميعاً فالمسلمون أخوة تربطهم رابطة الأخوة في الإسلام وكانت العلاقة بينهم تقوم على أساس احترام حق الحياة وحسن المعاملة وحسن الحوار وبناءً على هذا المبدأ اتسمت المدن التي بناها العرب الفاتحون لمصر بالبساطة والبعد عن التعقيد والوحدة في المباني كما في مدينتي الفسطاط والعسكر أما المدن المصرية التي كانت قائمة قبل الفتح فقد اكتفى العرب بإنشاء أحياء خاصة بهم تتميز بالبساطة ومع انتشار العرب في المدن المصرية وانتشار الدين الإسلامي والانصهار الذي حدث للسكان انقسم المجتمع إلى طبقات شأنه في ذلك شأن باقي المجتمعات واختلف هذا التقسيم من مرحلة إلى أخرى وإن تشابهت أحياناً .

ففي العصر العباسي انقسمت طبقات الشعب تبعاً للمهن وكان هذا التقسيم حاداً شديد الوضوح .^٢ فالمناطق التجارية والصناعية كانت غالباً تدار وتجري على نظام الطوائف المهنية والحرفية . فتجمع المعلمون والاسطوانات والصبية وأصحاب الأعمال في شوارع وحارات لكا مهنة أو حرفة شارع أو أكثر أو جزء من شارع . ولا يقل أهمية ولا بروزاً مبدأ التجاور الجغرافي للحرف والنشاطات المترابطة فنياً واقتصادياً فتخرج الصورة النهائية كما وصفها جمال حمدان



(كالملوزايك أو الفسيفساء المرصع برقع المهن المتعاقبة كالجزر المتلاصقة)^٣
أما المهن المقلقة أو الحرف الضارة أو التي ترتبط وظيفياً بمياه النيل فكانت تقع خارج المدن أو على هوامشها مثل المدايع ومضارب الطوب والجيارات... هذا بخلاف الطبقات الأخرى من الشعب والتي تعمل بمهن إدارية لها علاقة بالحكام مثل موظفي الدواوين المختلفة وطبقة الحسبة ورجال القضاء إلى خلاف ذلك .

أما ظهور الطبقة الأرستقراطية بمعناها المعروف - طبقة الأمراء والحكام والنبلاء - كان ملازماً لعصر أحمد بن طولون الذي بدأ ببناء القصور الفخمة في مدينة القطائع والتي كان لا يسكنها إلا الحاكم وكبار رجال

التدرج الاجتماعي مع التدرج الطبوغرافي
شكل رقم (٣٣)

الدولة أما باقي الشعب فظل يسكن في الفسطاط والعسكر . وقد كانت القاهرة الفاطمية أيضاً عند بداية إنشائها مقراً للحكام ورجال الجيش والأمراء ، ثم بدأت طبقات الشعب العادية في البناء حولها ثم بدأت دورتها التاريخية وقسمت حاراتها تبعاً للمهن أيضاً . وكانت طبقة الصفوة تلتف حول القصرين الكبيرين إلا أنه في مراحل لاحقة فقد كان الأغنياء يهجرون سكن القلب إلى الأطراف النائية حيث تبرعت ضواحي منفصلة متميزة . وقد تحولت هذه الطبقة بكل

٢- المقريري - الخطط والآثار - الجزء الثاني - مرجع سابق .

٣- علي إبراهيم نصر - مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني .

٤- د. جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الثالث .

١- د. عبد الباقي إبراهيم - تأهيل القيم الحضارية في بناء المدينة المعاصرة .

صورها إلى طبقة اقتصادية وكان لها انعكاسها على المدن . فكانت الطبقات الغنية متمثلة في التجار والأعيان وعلية القوم والحكام تتوسط قلب المدينة إلى أعلى الربوة أو التل حول المسجد الجامع ثم من حولها ينحدر الوزن الاجتماعي تدريجياً نحو الأطراف . ومعنى هذا أن نمط الطبوغرافية الاجتماعية كان حلقياً إلى حد كبير^١ . كما كان النيل كذلك بما له من مميزات في الموقع يتحكم في التوزيع الجغرافي للطبقات الاجتماعية داخل المدن . فكانت الطبقات الغنية المتميزة تسكن في مواجهة النهر بينما تدرجت باقي الطبقات بعيداً عنه .

٤-١-٣-٢ الدين والعادات والتقاليد وتأثيرهم على تخطيط المدن المصرية

كان للعقيدة المصرية القديمة تأثيراً قوياً على المدن المصرية وعلى المناطق التاريخية والأثرية المحتواة بداخلها فنجد المصري القديم لا يهتم اهتماماً كبيراً بالمدن الحياتية فقد كان تخطيطها بسيط ومبانيها من الطوب اللبن ولكن كان اهتمامه الأكبر بمدن الموتى والمعابد وهذه المنشآت هي الباقية تتحدى الزمن منذ أقدم العصور . وقد أثرت هذه المعتقدات الدينية في البعث وخلود الروح على نمط الحياة اليومية في المدينة والتي بدورها أثرت على تشكيل المدينة نفسه فهناك على سبيل المثال علاقة وثيقة بين أماكن دفن الموتى (المقابر) والمدن المصرية وذلك نتيجة العادات والتقاليد الموروثة والتي اعتبرت المقابر عنصراً هاماً من عناصر المدينة بل ويأتي في مدخل معظم المدن المصرية . كذلك بالنسبة للحجرات التي تعلو أماكن الدفن وهي لتلقي العزاء وتوزيع الرحمة على الميت وهي كلها من العادات الفرعونية الموروثة . وظل الأمر كذلك بعد الغزو الأغريقي وإن كانت المدن الأغريقية بما بعض مظاهر الترف الحياتية والأبهة المعمارية كما نجدها ويمكن أن نراها في تخطيط مدينة الإسكندرية الأولى . وزاد ذلك الترف في العصور الرومانية والبيزنطية فنجد المسارح والحمامات والقصور.. أما بالنسبة للديانة الإسلامية فإذا كان الفتح الإسلامي لمصر قد تم مرة واحدة فقد تطلب التحول الديني في مصر نحواً من قرنين إلى ثلاثة قرون والمقدر أنه اكتمل على عصر المماليك فأصبح الإسلام هو دين الأغلبية في مصر مما كان له أكبر الأثر على المدينة المصرية فالإسلام ليس عقيدة فقط وإنما هو نظام اجتماعي متكامل تغلغل في كل نواحي الحياة مما أعطى المدينة المصرية ملامح بارزة ومن هنا فإن المسجد الذي هو في ظاهره مكان لأداء الصلاة أصبح في الحقيقة المركز الذي يلتقى فيه المسلمون والذي يمارس فيه العديد من الأنشطة السياسية والإدارية والقضائية والتعليمية والصحية والتجارية . وبذلك تشكلت به المدينة المصرية الإسلامية وأصبح في أكثر الأحيان هو مركز المدينة النابض الذي تشع منه باقي الأحياء .

كان الفصل الديني عنصراً بارزاً في المدن المصرية العربية بعد استقرارها بحيث كان لطوائف الأقباط وسائر المسيحيين وكذا اليهود أحياء سكنية خاصة بهم يتجمعون فيها حول مؤسساتهم الدينية ومدارسهم وما زال بعض هذه التجمعات وبقاياها محفوظة في أسماء الأماكن بالمدن مثل درب النصارى وحارة اليهود شارع كنيسة الأقباط أو الروم كما في طنطا والمنصورة وكثير من مدن الصعيد وكذلك منطقة الديورة ودير أبو سيفين وكنيسة مار جرجس والكنيسة المعلقة في مصر القديمة بالقاهرة . ولأمر ما تجمعت الأقليات الدينية في القطاع الجنوبي من المدينة أكثر من أي قطاع آخر^٢ .

٢- د. جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الثالث .
١- جمال حمدان - شخصية مصر - الجزء الثالث ص. ٢٣٦

والطريف أن بعضها قد يلاصق أحياناً بعض التجمعات الإسلامية ففي طنطا مثلاً نجد درب النصرى الذي يؤدي إلى كنيسة ومدرسة الأقباط يتفرع من شارع المسجد وكلها تقع إلى الجنوب الغربي من المسجد الأحمدي غير بعيدة عنه . أما العلاقات الإنسانية فالمقصود بها ارتباط السكان بعضهم ببعض والعلاقات الجماعية بينهم سواء كانت هذه العلاقات تتم من خلال أنشطة دينية أو تجارية أو سياسية . وقد بدأت هذه العلاقات منذ الفتح العربي حيث رحب المصريون بالعرب لتخليصهم من جور الرومان وكانت هناك علاقات بين الفريقين كبيرة خاصة في وقت الربيع (نظام الارتباع) ففي هذا الوقت يتم التبادل التجاري بينهما . وقد زادت هذه العلاقة بعد استقرار العرب في مصر بعد الفتح وكانت دائماً علاقات طيبة والمؤرخين قد أسهبوا في وصف هذه العلاقات وكيف أن المصريين جميعاً سواء كانوا مسلمين أو أقباط يحتفلون بالمناسبات الدينية الإسلامية والمسيحية مثل أعياد النيروز ورأس السنة الميلادية أو المحجرة ومولد النبي . وكذا فإنه في كثير من الثورات التي كان يتزعمها القبط على الحكام كان العرب يشتركون معهم فيها لتخفيف أعباء الضرائب والمكوس وغير ذلك مما يؤكد حسن العلاقات الاجتماعية . واستمرت هذه الشخصية تميز المدينة المصرية في العصور التالية للفتح العربي وحتى وقتنا الحاضر . ولم يعد الفصل الديني أو القبلي يميز المدينة المصرية الحديثة ولكن من الممكن مشاهدة الجماعات المتشابهة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً تقطن أحياء سكنية واحدة .

٤-١-٣-٣ معدلات النمو السكاني في المدن

مما لا شك فيه ان أعداد السكان في المدن المصرية في زيادة مستمرة ليس فقط عن طريق الزيادة الطبيعية - وإن كانت معدلات النمو الطبيعية للسكان في مصر كبيرة - ولكن عن طريق الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن . وينعكس هذا النمو على المدن وتخطيطها وكذلك على المناطق التاريخية المحتواة بداخلها . ويمكن أن نرى كذلك الانتقال الجغرافي لسكان المدينة من منطقة إلى أخرى - كما تبينه نظرية الغزو والتتابع - في بعض الأحياء السكنية التي كانت حديثة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر وكان يسكنها الأثرياء والصفوة لتصبح مناطق شعبية فيحجرها هؤلاء الأغنياء إلى ضواحي جديدة يقيمونها على أطراف المدينة وهكذا في دورة متتابعة لا تنتهي . وإن كان في العصر الحديث وفي نهاية القرن العشرين بدأت تنتشر حول المدن وعلى أراضي زراعية - بدلاً من الضواحي التي كان يسكنها الصفوة - العشوائيات التي تمتد بلا تخطيط ويسكنها خليط من السكان لا تربطهم روابط اجتماعية ولكن يسكنوا هذه الأحياء لأسباب اقتصادية بحتة فمنهم الحرفيين والعمال والمهاجرين من الريف للبحث عن فرص عمل في المدن ومنهم المتعلمين من أصحاب الدخول المتوسطة الذين يبحثون عن أماكن للسكن بعيداً عن الغلاء وزيادة أسعار السكن داخل المدن وفي نفس الوقت قريبة من الخدمات الموجودة في تلك المدن . ولذلك نمت المدن نمواً عشوائياً غير مخطط أثر بالسلب على المناطق التاريخية والأثرية بما إلى أن ظهرت فكرة المدن الجديدة والتجمعات السكنية المخططة حول المدن الكبرى وعلى أراضي غير زراعية لتقليل مشكلة العشوائيات وإيجاد الحلول للتزايد السكاني والامتدادات على الأراضي الزراعية وحمايتها ، فنرى على سبيل المثال التجمعات العشرة حول القاهرة الكبرى في الشروق والعبور والتجمع الأول والتجمع الخامس إلخ . وكذلك المدن الجديدة مثل السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان والأمل ١٥ مايو وبدر والسادات والمنيا الجديدة وبنى سويف الجديدة إلخ .

٤-١-٤ الأسباب البيئية

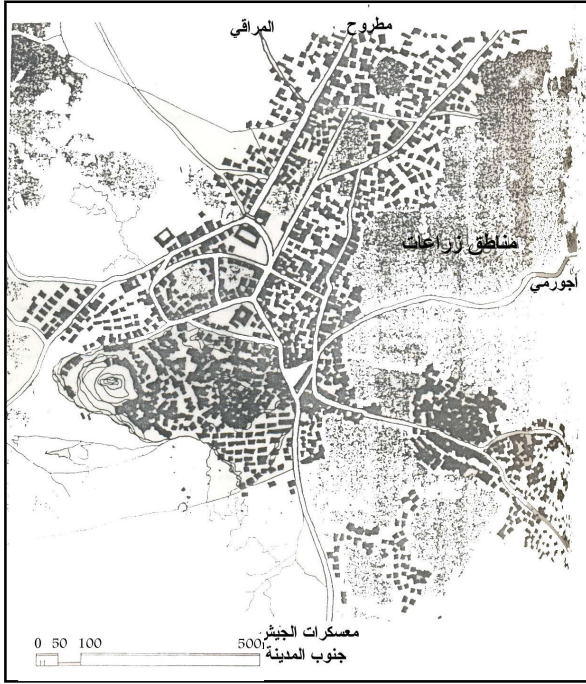
ويقصد بها البيئة الطبيعية من مناخ وعوامل جغرافية^١.

٤-١-٤-١ العوامل المناخية

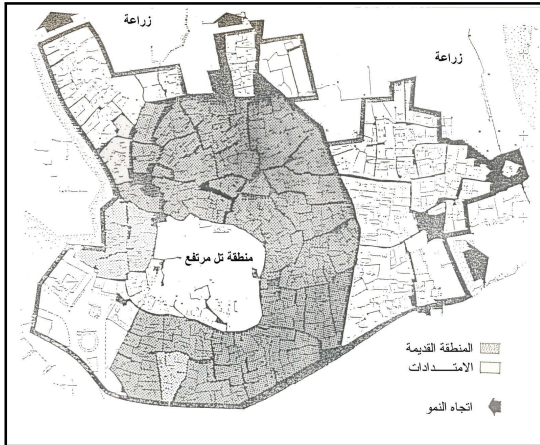
فأما بالنسبة للمناخ فيتناسب دور المناخ في عملية التشكيل العمراني تناسباً طردياً مع تطرف الظروف المناخية سواء بالسلب أو بالإيجاب . فإذا اعتدل المناخ نجد أن تأثير هذا العنصر يكاد يكون مخففي خاصة على اتجاه النمو العمراني للمدن . ولذا نجد أن معظم الكتلة العمرانية في مصر تقع في نطاق الأقاليم المعتدلة مناخياً والمتميزة بثبات المناخ وندرة الأمطار واستقرار نظام الرياح ولذلك يتراجع تأثير عنصر المناخ على التكوين العمراني للمدن المصرية .

وإن كان يتزايد هذا الدور كلما ابتعدنا عن الوادي واتجهنا نحو الأطراف باتجاه الصحراء بمناخها الحار الجاف فمن الممكن أن نرى تأثير هذا العنصر على الأقليم الصحراوي المتمثل في الواحات المنتشرة بالصحراء الغربية المصرية في سيوة والداخلية والخارجية والفرافرة... إلخ. فنلاحظ تزايد الكتلة المبنية وكذلك تميز التجمعات العمرانية بالمباني المتضامة المغلقة من الخارج والمنفتحة على أفنية داخلية وذلك لتعرضها للرياح المحملة بالرمال.

كذلك يعتبر عنصر توجيه المباني إلى الشمال والمسيطر على معظم المدن المصرية هو أوضح مظاهر التأثير المناخي وإن لم يظهر هذا التأثير على المدينة نفسها إلا في اختيار المناطق الجنوبية من المدينة لأقامة الاستعمالات الغير مرغوب فيها والملوثة مثل المصانع والمدابغ..... إلخ .



مدينة سيوة كمثال للتأثيرات المناخية على المدن خريطة رقم (٣٩)
المصدر : العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني - رسالة دكتوراة - مها سامي

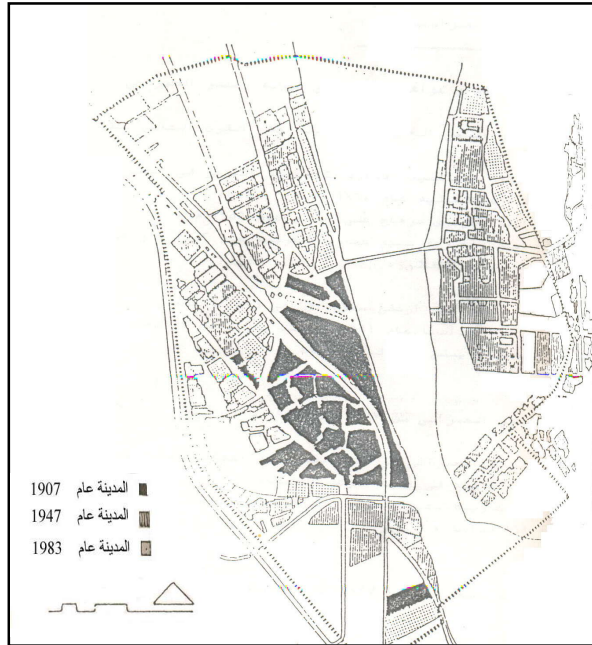


مدينة موط كمثال للمدن ذات الطبيعة الجبلية خريطة رقم (٤٠)
المصدر : العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني - رسالة دكتوراة - مها سامي

^١ - مها سامي كامل - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٩٣ م.

٤-١-٤ العوامل الجغرافية

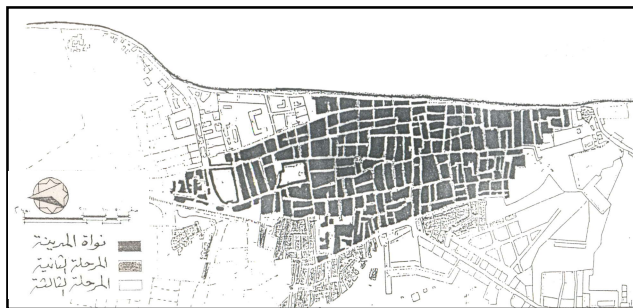
أما بالنسبة للعوامل الجغرافية المؤثرة في تشكيل العمران ونمو المدن فتتلخص هذه العوامل في العوامل الطبوغرافية والعوامل الطبيعية ويمكن التمثيل لذلك ببعض الأمثلة من المدن المصرية في الآتي :



مدينتي سوهاج وأسيوط كمثال للمدن التي يخترقها النهر
خريطة رقم (٤١) المصدر: تنمية وتخطيط إقليم سوهاج وأسيوط

- مثل وقوع المدينة على مجرى مائي يخترقها أو يحدها، ووجود مسطح مائي يحد اتجاه نمو المدينة (بحر). وقد كانت المدن المصرية منذ بداية نشأتها تقام فوق تل أو هضبة عالية خوفاً من خطر الفيضان في ذلك الوقت وكانت المدن غالباً ما تتخذ الشكل الدائري نتيجة لذلك ويكون امتدادها حلقياً في شكل الطريق المتجه إليها سواء كان حلقياً أو حلزونياً كما يمكن أن نراه في مدينة موط القديمة . ولكن مع التقدم التكنولوجي أمكن التغلب والتحكم في مياه

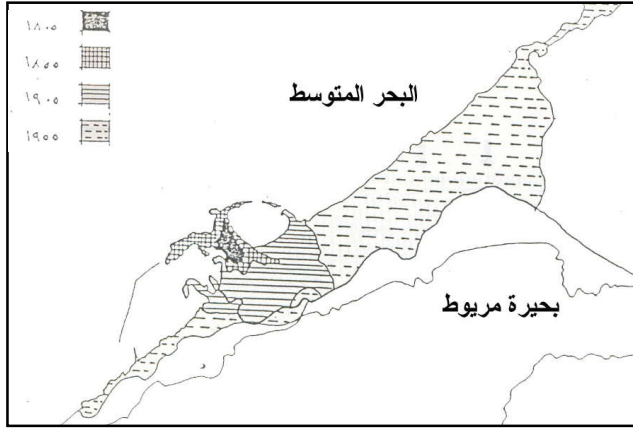
النهر ولم يعد وجود التلال والجبال مؤثراً في نشأة ونمو المدن. وأيضاً تؤثر المسطحات المائية على التشكيل العمراني للمدن ونمط النمو فيها وخاصة تلك الواقعة على نهر النيل حيث يمكن أن يكون النهر مخترقاً للمدينة ومتمحداً معها في التكوين العمراني كما في مدينة سوهاج ومدينة أسيوط. حيث ظلت المدينة خلال فترة طويلة من مراحل نموها تأخذ الشكل الخطي بمحاذاة نهر



مدينة رشيد كمثال للمدن التي مسها النهر خريطة رقم (٤٢)
المصدر: التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد

- النيل ومع اتجاه العمران نحو محاور جديدة أصبحت المدينة الحالية تأخذ شكل القطاعات المنتظمة . ومن الممكن أن يكون النهر ممثلاً لعائق في الامتداد بالنسبة للمدينة إن لم توجد معايير كافية أو كباري

على النيل مثل مدينة رشيد، التي تقع عند ملتقى نهر النيل بالبحر المتوسط على الضفة الغربية من فرع رشيد شرق مدينة الإسكندرية وقد بنيت في عصر الخليفة المتوكل في العصر العباسي على أطلال مدينة بولبتين الفرعونية .



مدينة الإسكندرية كمثال لمدينة ساحلية خريطة رقم (٤٣)
المصدر : مشروع التخطيط الشامل لمدينة الإسكندرية

● أما المدن الواقعة على شواطئ البحار فيتأثر تشكيلها العمراني نتيجة لذلك ونجدها تمتد أفقياً وتأخذ الشكل الشريطي . كما في مدينة الإسكندرية التي بناها الاسكندر الأكبر وخططها على شكل رقعة الشطرنج وربط بينها وبين جزيرة فاروس برصيف من الحجر .

٤-١-٥ الأسباب العمرانية

٤-١-٥-١ نمو المدن عمرانياً

لا يوجد نموذجاً بعينه يمكن أن نقيس من خلاله نمط الامتداد العمراني للمدينة المصرية . فقد تبدأ المدينة دائرية أو حلقيية ثم تمتد بشكل قطاعات في مرحلة لاحقة ، وخلال عملية نموها العمراني قد تظهر لها نويات متفرقة بصورة مستقلة . أما تفسير ذلك فيعود إلى الظروف التاريخية التي مرت بها هذه المدن فالجانب الأكبر من هذه المدن قد نما في غياب أية قوانين بلدية أو خطط حضرية محددة .

١. مراحل نمو المدن المصرية عمرانياً

وقد مرت المدن المصرية بعدة مراحل للنمو العمراني هي :

أ- **مرحلة النشأة** : والتي استغرقت معظم القرون الماضية، وقد لعب التاريخ دوراً هاماً في هذه المرحلة حيث مرت المدن المصرية بفترات انتعاش ونمو وفترات جمود أو اضمحلال ويتوقف هذا على عوامل كثيرة كان من أهمها :

١. **العامل السياسي** حيث لعبت السياسة دوراً كبيراً في نمو المدن أو اضمحلالها وينعكس ذلك ليس على العاصمة فحسب بل على باقي المدن أيضاً .

٢. كذلك كان **للعامل الحربي والغزوات** دوراً كبيراً في نمو المدن أو اضمحلالها وأقرب مثال لذلك ما حدث لمدن كانت مزدهرة وازدهرت بسبب الحروب كما في العصور الفرعونية وحروب الهكسوس أو في العصور الإسلامية والحروب الصليبية فمع سقوط مدينة (دمياط) في شمال مصر وتعرض العاصمة مقر الحكم للخطر فقد تم إنشاء مدينة المنصورة كموقع استراتيجي لحماية العاصمة وإدارة تلك الحروب . ومن أهم الملاحظات في تلك المرحلة أنه لم يكن هناك فرق بين نمو كل من المدن والقرى فقد نما السكان في كل من الريف والمدن معاً وظل نمو المدن وامتدادها رهن لقوة الدولة واستقرارها السياسي .

٣. ومن العوامل الهامة التي تتحكم في اتجاهات ومعدلات النمو في المدن في مرحلة النشأة **موقع المدينة الجغرافي وموضعها** . ويعتبر الموقع الجغرافي المحدد بخطوط الطول والعرض ويتضمن علاقة المدينة بمدن أخرى كوقوعها في مركز متوسط بين مدن أخرى أو وقوعها على مسطح مائي نهر أو بحراً وهو يعتبر دائماً عاملاً جاذباً للعمران فتمتد المدينة شريطياً بمحاذاته ، أي أنه الإطار الذي تحدده العلاقات المكانية التي تتعدى كثيراً الحدود المحلية للمدينة وقد تصل إلى أبعاد قارية ويمكن أن يوصف الموقع بالاستراتيجية أو المركزية أو التوسط الجغرافي ، والموقع يشمل عدد من المواضع ، حيث أن الموضع هو رقعة الأرض المحلية التي تقوم عليها الكتلة المبنية مباشرة ولها حدود وشكل وطبيعة ولا تتغير إلا بزوال جسم المدينة ذاته وانتقاله إلى رقعة أخرى وهو يرجع كذلك إلى البيئة الطبيعية التي نشأت عليها المدينة وتطورت ويعتبر البناء

الجيولوجي للمدينة مثل السطح وارتفاع الأرض ومنسوب المياه وغيرها¹. ويمكن أن نعتبر محاور الحركة ووسائل المواصلات والسكك الحديدية أو أسوار المدن من خصائص الموضع الغير طبيعية والمحددة لنمو المدن في فترة من الفترات .

- ب- **مرحلة التكوين** : وهي مرحلة انتقالية وامتازت بمعدلات النمو السكاني في المدن عنها في الريف ، وكذلك اتساع مساحة المدن على حساب الأراضي الزراعية في الشريط الضيق في الوادي والدلتا .
- ت- **مرحلة التضخم المديني** : وقد صاحبت عصر التصنيع حيث زاد عدد السكان في المدن زيادة كبيرة وخاصة المدن الكبيرة والإدارية (عواصم المحافظات) والعاصمة نفسها .

٢. عناصر الجذب و عوائق النمو في المدن المصرية

إن اتجاه النمو العمراني للمدن المصرية في مراحلها التاريخية قد تأثر بالعديد من العوامل التي شكلت سمة هذه الاتجاهات منها ما يتبع النواحي الاقتصادية ومنها ما يتبع المجالات الجغرافية أو أمنية ومنها ما نتج عن وجود تجمعات ريفية محيطة بتلك المدن إلخ. وتأتي أهمية الدراسة التاريخية لمراحل نمو المدن لتفهم مدى تأثير عناصر الجذب وعوائق النمو على الامتدادات العمرانية عبر التاريخ ومن ثم يمكن استنباط الإيجابيات والسلبيات الناتجة عن هذا التأثير حيث يمكن أخذ ذلك في الاعتبار خلال تحديد اتجاهات النمو العمراني للمدن في المراحل المستقبلية .

أ- عناصر جذب العمران

يمكن حصر العناصر الجاذبة للعمران في الآتي :

١. المجاري المائية ومشروعات الري والتي مثلت عنصراً أساسياً في استقرار أنوية المدن في المراحل التاريخية الأولى ومن أمثلة هذه المدن مدينة الفيوم حول بحر يوسف ومدينة الزقازيق حول قناطر الزقازيق على بحر مويس . وفي وقت لاحق يمكن اعتبار مدينة الاسماعيلية بعد حفر ترعة الاسماعيلية .
٢. الترع الخفيفة وخاصة بعد انتهاء عصر الفيضان فاستخدمت بلديات هذه المدن هذه المسطحات في مشروعات حكومية ومن أمثلة هذه المدن مدينة سوهاج (ترع السوهاجية والجرجاية والطهطاوية وباجا) .
٣. الكباري كان لهذا العنصر آثار كبيرة في توجيه النمو العمراني إلى مناطق جديدة كما يتضح في كثير من المدن المصرية مثل سوهاج وبني سويف وكفر الدوار وحتى في العاصمة نفسها ، فلم يعد نهر النيل عائقاً للنمو بل امتدت المدن على ضفتيه بعد إنشاء الكباري عليه والتي سهلت الانتقال من الضفة إلى أخرى .
٤. محطات السكك الحديدية حيث ارتبط وسط المدينة في معظم المدن بهذا العنصر للاستفادة من الحركة المنقولة عبر خطوط السكك الحديدية .
٥. الطرق الإقليمية والرئيسية والمداخل حيث تتوطن الأنشطة التي تستفيد من هذه المحاور مثل الصناعات والمخازن والخدمات الإقليمية والأسواق

¹ - نعمات أحمد نظمي - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة عين شمس - ٢٠٠٤م

٦. المناطق الصناعية وخاصة بعد توطن الصناعة في بعض المدن المصرية والتي جذبت إليها المناطق السكنية وخاصة للعاملين بهذه الصناعات ويتضح ذلك في كثير من المدن المصرية .
٧. مشروعات تقسيم الأراضي ومد المرافق وتمثل عنصراً خطيراً في جذب النمو العمراني ويظهر ذلك على سبيل المثال في مدن قنا، أشمون، كوم أمبو والفيوم .
٨. الخدمات وتشمل الإدارات والمصالح الحكومية والخدمات بجميع أنواعها ومحتوياتها .
٩. اتجاه الشمال وهو الاتجاه المرغوب فيه من السكان في جميع المدن المصرية حيث تأتي منه الرياح المستحبة والتي ترطب من درجة الحرارة صيفاً .
١٠. الملكيات العامة والخاصة ففي الوقت الذي تشجع فيه الملكيات العامة جذب المشاريع الحكومية فإن الملكيات الخاصة تتسبب في جذب المشروعات الاستثمارية السكنية .

ب- عوائق ومحددات النمو العمراني للمدن المصرية

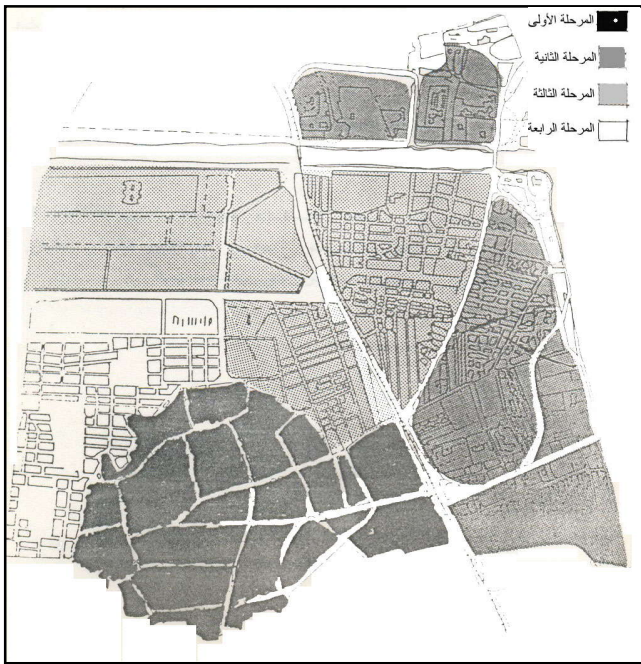
هناك مجموعة من المحددات القديمة للمدن لم تعد ذات أهمية في الوقت الحاضر وإن كانت قد أثرت على المدن المصرية في وقت سابق ونذكر منها :

١. وهناك بعض الرواسب التاريخية التي تحكم اتجاهات نمو المدن في مصر مثل المعتقدات الفرعونية ببناء المدن في إحدى ضفتي النهر والمقابر في الضفة الأخرى والتي رسبت في أزهار المصريين لسنين طويلة إلى أن تم إنشاء المعابر فوق النهر وتم تخطيط مناطق في الضفة الأخرى وإمدادها بالمرافق والخدمات مما سهل لانتقال العمران إلى الجهة الأخرى من النهر . وقد كان الحكم في ذلك للعوامل الاقتصادية والإدارية .
 ٢. حتى يومنا هذا نجد أن أقل اتجاهات النمو العمراني في أي مدينة مصرية هو الاتجاه الذي تقع به الجبانات والمقابر وذلك لنفور الأهالي الطبيعي من هذا الاتجاه .
 ٣. كما نجد أن وجود نظام الري الحوضي في فترة ما قبل بناء السد العالي قد كان يشكل محدداً رئيسياً في النمو العمراني للمدن المصرية حيث كانت تنشأ في مكان مرتفع بعيداً عن النهر تحاشياً لأخطار الفيضان . ولكن بعد انتهاء عصر الفيضان اتجهت المدن المصرية إلى النمو في اتجاه النهر والامتداد على ضفافه .
 ٤. كانت الأسوار في المدن المصرية ذات الجذور التاريخية من أكبر محدّدات نمو تلك المدن فقد ظلت المدينة تنمو داخل أسوارها بغرض الحماية وحتى فقدت هذه الأسوار الغرض من إنشائها .
- هناك عدة عناصر شكلت حدود الكتلة العمرانية في مرحلة متقدمة من مراحل التطور العمراني . ويمكن حصر هذه العوائق فيما يلي :

١. المجاري المائية ويقصد بها تلك التي يصعب عبورها .
٢. المناطق الأثرية حيث أن القوانين والتشريعات الخاصة بذلك تضع القيود للنمو العمراني على حساب هذه المناطق .
٣. السكك الحديدية وذلك في مرحلة بداية ظهور هذه الوسيلة للنقل والمواصلات .

٤. وذلك من تخوف الناس من احتمال حدوث سيول
٥. المقابر التي ظلت محددًا لنمو المدن مدة طويلة تم نقلها في بعض الأحيان نتيجة لامتداد المدن ولشق طرق وخلافه ولكن ما يمثل ظاهرة خطيرة غير موجودة بالعالم كله هو سكن هذه المقابر - نتيجة وجود حجرات مبنية بها كانت تستخدم فيما مضى عند زيارة الميت وتوزيع الرحمة - ومع استفحال مشكلة الإسكان وزيادة الكبيرة في السكان اضطر الناس للسكن في هذه المقابر فنجد المقابر لم تعد محددًا في بعض المدن ولكن أصبحت تشبه مناطق الإسكان العشوائي مما اضطر الحكومة لإدخال المرافق في هذه المقابر .
٦. كردون المدينة والذي لا يمثل عائقاً للنمو بنسبة ١٠٠% .
٧. التجمعات الريفية على حدود الكتلة العمرانية باعتبارها عائقاً اجتماعياً حيث تصطدم الأنشطة الحضرية بالأنشطة الريفية وأن كان هذا العامل من العوائق لم يعد له وجود بل أصبح من أهم عوامل النمو هو الالتحام بالمدن . فلم تكن الأراضي الزراعية في مرحلة ما عائقاً للنمو العمراني مما يحتم إحاطة المدن باستخدامات تحمي الأراضي الزراعية من زحف المناطق السكنية عليها .

٣. أنماط نمو المدن



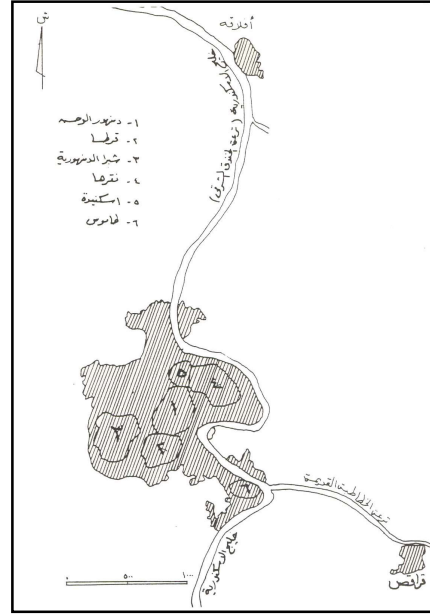
النمو العمراني الدائري لمدينة أسيوط خريطة رقم (٤٤)

المصدر : تأثير إنشاء جامعة على الهيكل العمراني للمدن المصرية - بحث غير منشور - كلية التخطيط العمراني

- ١- ونجد أن معظم المدن المصرية قد تشكلت من نمطين أساسيين : أولاهما هو وجود نواة واحدة قديمة تشكل القلب التجاري للمدينة وتتخذ المدينة في البداية الشكل الدائري نظراً لوقوعها على تلة عالية لتفادي خطر الفيضان ويكون النمو في هذه الحالة حلقيًا ويتمثل هذا في المدن التي تتسم بمواقع بعيدة نسبياً عن وجود أي تجمعات عمرانية قريبة منه ولم تنم بعد المدينة بحيث تلتحم مع بعض أو أحد هذه التجمعات ، وغالباً ما تشكل نواة المدينة القلب

التاريخي لها. وأحسن مثال على ذلك مدينة أسيوط . أما النمط الثاني فهي وجود أكثر من نواة واحدة قديمة

تشكل أكثر من قلب تجاري للمدينة وذلك قد يكون ناتجاً من نمو أكثر من قرية والتحامها بالمدينة أو نمو المدينة نفسها على مراحل. وأحسن مثال على ذلك مدينة دمنهور .

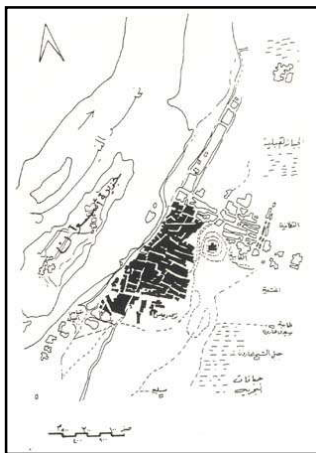


نمو النويات الثلاثة لمدينة دمنهور

خريطة رقم (٤٥)

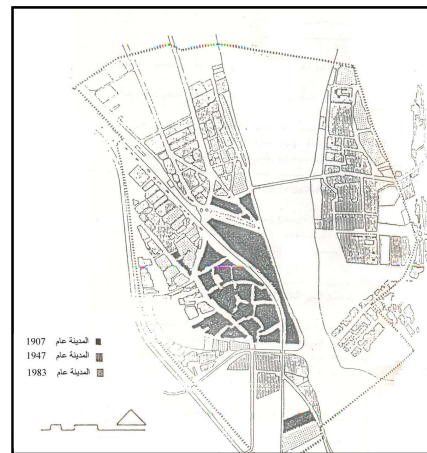
المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

ب- أما المدن الموجودة على النهر فقد اتخذت في نموها نمطين آخرين : النمط الأول مدن التماس مع النهر فقد اتخذت نموها بمحاذاة النهر وخاصة في الاتجاه الشمالي وخير مثال على ذلك مدينة أسوان. أما النمط الثاني للمدن التي يخترقها النهر فنجد أن المدينة تتكون من نواة تقع شرق النهر ونواة أخرى لتتجمع آخر يقع غرب النهر وباستمرار عمليات النمو عبر السنين تلتحم الكتلة العمرانية للتجمعين مكونة الكتلة العمرانية للمدينة التي يخترقها النهر ، وأبرز مثال على ذلك مدينة سوهاج وأخميم .



اتجاهات نمو مدينة أسوان خريطة رقم (٤٧)

المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

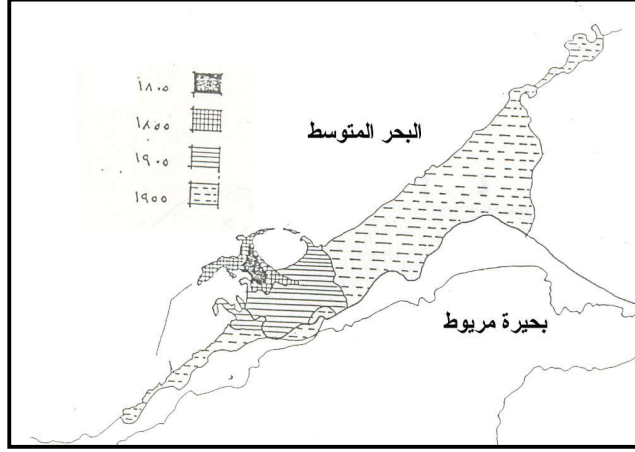


نمو مدينتي سوهاج وأخميم خريطة رقم (٤٦)

المصدر : تنمية وتخطيط إقليم مدينتي سوهاج وأخميم

ت- أما

المدن الساحلية فقد اتخذت الشكل الشريطي أيضاً. بمحاذاة ساحل البحر وكان امتدادها غالباً ما يكون طويلاً وخير مثال على ذلك مدينة الإسكندرية .



مدينة الإسكندرية كمثال للنمو الشريطي للمدن الساحلية خريطة رقم (٤٨)
المصدر : التخطيط الشامل لمدينة الإسكندرية

٤ . أسباب نمو المدن

ويمكن التمييز بين عدة قوى تؤثر في نمو المدن:

- أ- هناك عوامل طاردة من وسط المدينة تؤدي إلى نموها على الأطراف مثل ارتفاع سعر الأراضي والإيجارات ومعدلات الضرائب المرتفعة وارتفاع تكلفة النقل.
- ب- هذا إلى جانب الوظائف التي لا يناسبها المواقع المركزية فتنتقل مع الوقت إلى خارج المدن فتكون سبباً في النمو .
- ت- وأيضاً هناك عوامل جاذبة إلى الأطراف وهي وجود مسطحات أكبر من الأرض وسهولة النقل .
- ث- أما بالنسبة للسكن فيوجد متنفساً بعيداً عن الزحام وكثافة الحركة على أطراف المدينة وفي الضواحي.
- ج- كذلك فإن من أهم أسباب نمو المدن النمو السكاني الكبير سواء طبيعياً أو عن طريق الهجرة الداخلية للبحث عن فرص عمل كنتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية وعدم توافر فرص العمل في الريف .

٥ . تأثير النمو على المناطق التاريخية داخل المدن

وقد خلفت كل من الحضارات التي مرت على مصر آثاراً يمكن رؤيتها بالمدن المصرية القائمة سواء في قلب هذه المدن أو على أطرافها أو بعيدة عن عمراتها كذلك أثرت هذه الحضارات في تشكيل تلك المدن وفي تخطيطها. ومن ثم فإنه يمكن التمييز بين عنصرين أساسيين في المدن المصرية الأول هو النواة أو المدينة القديمة والتي نمت داخل الأسوار القديمة والثاني هو المدينة الأحدث أو التوسعات العمرانية بعد قلب المدينة وهذا هو الشكل الرئيسي لتركيب الهيكل العمراني للمدن المصرية وغالباً ما يتشكل الجزء الحديث من المدينة حول قلب جديد ليشكل ما يمكن تسميته بالقلب العصري الحديث - وإن كان استعمال كلمة حديثة فهي نسبية - والذي ينم عن عصر آخر من العصور التي مرت بالمدينة ثم يأتي

امتداد جديد أحدث منه وهكذا... وهو ما يبين الجذور التاريخية للمدينة المصرية وهي الصفة السائدة في معظم المدن المصرية بدرجات متفاوتة يمكن بدراستها معرفة تاريخ المدينة كله .

٤-١-٥-٢ استعمالات الأراضي

١. هيكل استعمالات الأراضي

تعتبر دراسة استعمالات الأراضي في المدن المصرية إحدى الدراسات الأساسية التي تعكس عدة اعتبارات ترتبط بالملامح الرئيسية للحضر على المستوى القومي والتي توضح المشكلات التي تعاني منها هذه المجتمعات في الوقت الحالي وأيضاً توضح الإمكانيات والاتجاهات العريضة للتنمية العمرانية للحضر مستقبلاً ومن أهم تلك الاعتبارات^١:

- أ- انما تعكس الدور الإقليمي لكل من هذه التجمعات .
 - ب- انما تعكس الجوانب الطبيعية والتأثير الجغرافي والبيئي (مورفولوجية المدينة) .
 - ت- تفسر الهيكل الاقتصادي لكل منها .
 - ث- تعكس الجوانب الاجتماعية والثقافية وأيضاً البعد السياسي والإداري .
 - ج- تعكس الخلفية التاريخية للمدينة ووضعها في هيكل استعمالات الأراضي بها .
 - ح- تعكس مدى توافر شبكات البنية الأساسية والمرافق وإمكانية الوصول .
- وقد اتسمت معظم المدن المصرية بخصائص وملامح رئيسية لهيكل استعمالات الأراضي بها وصنفت إلى نمطين: النواة أو المدينة القديمة والمدينة الحديثة .

وهناك تباين بين خصائص النواة القديمة (النمط القديم) وبين الاستعمالات الجديدة المحيطة بها . وبصفة عامة فإن قلب المدينة المصرية المعاصرة - والذي يحتوي غالباً على التراث القديم المراد المحافظة عليه - يخضع لعوامل حاكمة أهمها الموقع الاستراتيجي بين القطاعين القديم والحديث، القلب المزدوج للمدينة واتجاه النمو العمراني السائد .

٢. تركيب استعمالات الأراضي

أ- الاستعمال السكني

وهو الاستعمال الغالب وينقسم إلى نوعين النوع الأول هو المناطق المبنية في النواة أو قلب المدينة القديم ويتسم بالتكدس وقلة المناطق الفضاء ونقص الخدمات والكثافات العالية ، ولم يكن هناك فصل للاستعمالات في هذا الجزء من المدينة بل كانت الورش والصناعات اليدوية مرتبطة بالسكن فكان العامل يسكن فوق ورشته أو فوق محل تجارته ، والنوع الثاني هو المناطق السكنية في التوسعات العمرانية أو في المدينة الحديثة وهي في الغالب تتصف بأن الطرق بها أكثر اتساعاً وبها خدمات أكثر من النوع الأول ويتصف هذا النوع بالفصل للاستعمال السكني وكذلك الفصل السكني الطبقي الواضح إلى حد كبير بين مستويات الإسكان طبقاً للمستوى المادي للسكان بحيث يكون الأقل مستوى هو أقربها للمركز ويرتفع

^١ - إبراهيم السيد المسلمي- الامتداد العمراني للمدن المتوسطة وتأثير العوامل الإقليمية والاجتماعية على خصائصه - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

المستوى الاقتصادي للأحياء كلما ابتعدت عنه . وقد وجد أن الاستعمال السكني في المدن المصرية يمثل نسبة تتراوح بين ٧٥-٥٠% من مسطح الكتلة العمرانية لهذه المدن .

ب- الأنشطة الخدمية

وهي النشاط الثاني السائد بعد الاستعمال السكني في غالبية المدن المصرية وتشمل كل من: الخدمات التعليمية والصحية والإدارية والأمن والمرافق والخدمات الترفيهية والرياضية والثقافية والاجتماعية والتجارية والمالية والدينية والمناطق المفتوحة وانتظار السيارات. وبدراسة تركيب استعمالات الاراضي في المدن المصرية وجد أن هناك ظواهر عامة أهمها: أنه في أنوية هذه المدن أو الأجزاء القديمة منها تتركز معظم الأنشطة التجارية وبعض الخدمات الإدارية والقليل من الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الإقليمية من المجموعات الخدمية ترتبط بشرايين الحركة الرئيسية في المدن المختلفة إلى حد كبير والأنشطة الخدمية في معظم المدن المصرية تشغل نسبة تتراوح بين ١٥-٥% من مسطح المدينة والأنماط السائدة لتوزيع الخدمات في المدن المصرية تتمثل في الآتي :

١. الامتداد الطولي أو الشريطي للأنشطة الخدمية والتجارية



حيث تأخذ عناصر الخدمات المختلفة وبصفة خاصة الخدمات التجارية الامتداد الطولي على محاور الحركة الرئيسية بدءاً من وسط المدينة نحو الخارج حيث التوسعات العمرانية الجديدة على الطرق الرئيسية التي ترتبط المدينة بأقليمها . ويظهر هذا النمط بصورة واضحة في مدن كثيرة تقع في الوجه القبلي وفي الوجه البحري ومن أمثلتها مدينتي فوة وبلطيم .

٢. التوزيع المركزي الإشعاعي

حيث يكون مركز المدينة هو البؤرة الرئيسية لتركز الأنشطة الخدمية والتجارية والتي يبدأ منها امتداد هذه الأنشطة في صورة محاور نحو

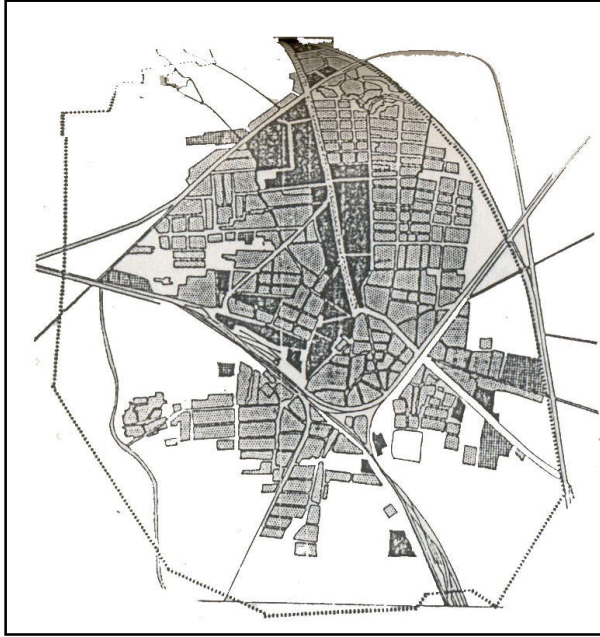
مدينة فوة كمثال للانتشار الشريطي للخدمات خريطة رقم (٤٩)

المصدر: الملامح العريضة للمدن المصرية -، سالة ماجستير -عابد جاد

أطراف المدينة . ويظهر هذا النمط في مدينة الوجه البحري أساساً وفي عدد قليل من مدن الوجه القبلي مثل كوم امبو وبيلا ومغاغة وأطسا أما في الوجه البحري فيوجد في مدينة سمندود وميت غمر وكفر الزيات وطنطا ودمنهور وكفر صقر وبلبيس وكفر الشيخ.

٣. الانتشار الحلقي

حيث تكاد تظهر أنشطة الخدمات في صورة حلقات تتسع باتساع ونمو الهيكل العمراني للمدينة . ومن أمثلة هذا النمط مدينة طما .



٣. التوزيع المشتت

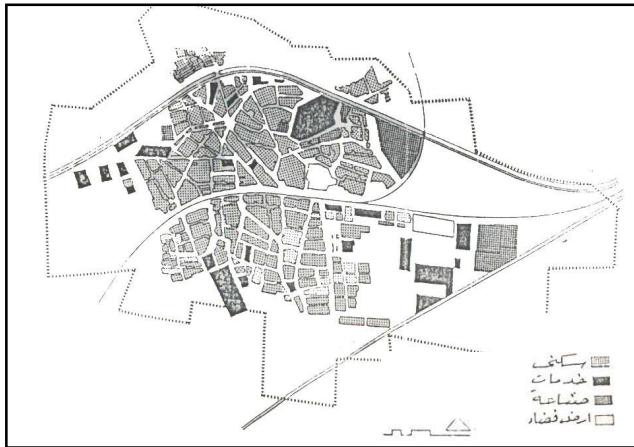
حيث يصعب تحديد نمط معين كما هو واضح في الأنماط المذكورة لتوزيع الأنشطة الخدمية . ويتواجد هذا النمط في عدد كبير من المدن المصرية مثل قويسنا وأسيوط وقنا والقنطرة وأبو تيج والاسماعيلية ودمنهور .

النمط الإشعاعي لتوزيع الخدمات خريطة رقم (٥٠)

المصدر: العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - مها سامي

٤. التوزيع متعدد الأنوية

حيث تتواجد الأنشطة الخدمية في صورة مواقع متفرقة طبقاً لتركز المناطق السكنية في مناطق التوسع العمراني، وبصفة خاصة في المدن ذات الحجم السكاني الكبير والمدن التوأمية مثل مدينة زفتى وميت غمر وطلخا والمنصورة وبنى سويف وشبين الكوم وديروط وشربين .



مدينة دمنهور كمثال للتوزيع متعدد الأنوية للخدمات خريطة رقم (٥١)

المصدر : العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - مها سامي

ت- الأنشطة الصناعية

بلستثناء عدد محدود من المدن المصرية فإن الصناعة في معظم المدن تقتصر على تواجد الصناعات الخفيفة والتي تتواجد إما في مركز المدينة مثل الورش الحرفية والتي كما قلنا كانت مرتبطة بالسكن أو الصناعات الصغيرة والتي تتواجد في أطراف المركز القديم أو في أطراف المدن على محاور الحركة الرئيسية أما الصناعات الكبيرة والتي يقتصر تواجدها على قليل من المدن فإنها تتخذ مواقع كاملة قائمة بذاتها خارج المدينة أو على أطرافها

ونجد أن الأنشطة الصناعية في معظم المدن المصرية لا يتعدى مسطحها حوالي ١٠% من المسطح الكتلة العمرانية .

ث- الأراضي الفضاء والجيوب الزراعية

الظاهرة العامة في المدن المصرية هي اختفاء الأراضي الفضاء من قلب المدينة القديم في معظم المدن بينما نجد أن مسطح الكردون لغالبية هذه المدن كبير مما ساعد على انتشار العمران داخل الكردون دون أي ضوابط تحمي الأراضي الزراعية من زحف العمران بصورة عشوائية . وقد ساعد على هذا التوسع العمراني السريع والغير مخطط عدة عوامل منها الزيادة السكانية في النمو السكاني خاصة لسكان الحضر وأيضاً انتهاء عصر الفيضان بعد بناء السد العالي مما شجع على عدم الخوف من أخطار الفيضان على التوسع العمراني . وقد أدى هذا التوسع العمراني الغير مخطط إلى ترك كثير من الجيوب الزراعية والأراضي الفضاء وتقع معظمها في الأجزاء البعيدة نسبياً عن محاور الحركة في مناطق التوسعات العمرانية الجديدة . وتشكل الأراضي الفضاء والجيوب الزراعية نسبة تأتي في الأهمية بعد النسبة التي تشغلها الاستعمالات السكنية في معظم المدن المصرية وإن كانت تفوقها في الأهمية في مدن أخرى وتصل إلى ٢٢.٨% من المسطح الكتلة العمرانية .

٣. العوامل التي تحكم توطن استعمالات الأراضي

هناك عدة عوامل تؤثر في توطن الأنشطة الرئيسية التي تشكل هيكل استعمالات الأراضي للمدن المصرية ، ويختلف أثر هذه العوامل من مدينة إلى أخرى ، ويمكن حصر الاعتبارات الأساسية التي تؤثر في هذه العوامل فيما يلي :

أ- محاور الحركة الرئيسية وخاصة الطرق الإقليمية والسكك الحديدية هي ذات أثر واضح في مختلف المدن المصرية.

ب- الموقع والظروف الطبيعية والبيئية والمخاري المائية ، ويعتبر نهر النيل وأفرعه الرئيسية أحد أهم عوامل الجذب الطبيعية للعمران كما أن طبيعة المناخ جعل اتجاه العمران نحو الشمال من أفضل اتجاهات النمو العمراني لمعظم المدن المصرية . وفي بعض المناطق تعتبر مناطق التعرض لأخطار السيول من أهم العوامل التي تحد من النمو العمراني في اتجاه هذه المناطق الخطرة .

ت- الارتباطات الإقليمية والتي تتحكم بصورة أساسية في توطن الأنشطة الخدمية وبصفة خاصة الخدمات الإقليمية وأيضاً الأنشطة الصناعية .

ث- عناصر الجذب السياحية بالمدينة وبصفة خاصة في المدن ذات البعد التاريخي أو الأثري وفيها تعتبر الأنشطة الخدمية والسياحية من أهم الأنشطة بالمدينة ، حيث تمثل هذه الأنشطة إلى التوطن بالقرب من المناطق التاريخية والأثرية .

ج- شبكات المرافق الأساسية وهي تعتبر في نطاق محدود من العوامل التي تؤثر بصورة أساسية في توطن الأنشطة الصناعية والإنتاجية وإن كان تأثيرها محدود على توطن الإسكان والأنشطة الخدمية .

ح- القرارات السياسية والجوانب الإدارية هي أيضاً تؤثر في نطاق محدود على توطن استعمالات الأراضي بالمدن المصرية وإن كان تأثيرها يظهر واضحاً في توطن الأنشطة الاقتصادية ذات التأثير القومي مثل المشروعات الصناعية الكبيرة والخدمات الإقليمية ذات المستوى العالي (جامعات - معاهد- مراكز تدريب .. إلخ .) ونجد أن توطن هذه الأنشطة في مدينة ما غالباً ما يتبعه تغيير شامل في توطن الأنشطة الخدمية والإسكان على المستوى المحلي لهذه المدن .

٤. العوامل المؤثرة في نسب استعمالات الأراضي

١. التناسب الطردي بين نسب الاستعمالات الخدمية وحجم السكان بالمدينة .
٢. توضيح العلاقة بين نسبة الاستعمال السكني وحجم السكان بالمدينة التكديس السكاني بالمدن الكبرى ووجود كثافة سكانية أقل في المدن المتوسطة وأقل معدل للكثافة السكانية في المدن الصغرى .
٣. العلاقة غير المستقيمة بين نسب الأراضي الفضاء وحجم السكان في المدينة .
٤. التناسب الطردي بين نسبة الاستعمال للأنشطة الصناعية والورش والمخازن وحجم السكان بالمدينة .

٤-١-٥-٣ شبكات الطرق وحركة المرور والنقل

شبكة الشوارع في المدينة هي العنصر الإنشائي الأساسي للتجمع الحضري ويشغل هذا العنصر حوالي ٣٠% من المساحة الكلية لأرض الحضر . وتشمل الدراسات العمرانية مباحث عن الطرق وشبكة الشوارع بالمدينة وحركة المرور عليها ووسائل النقل . وتعتبر الطرق من أهم عناصر جذب العمران والامتداد أو النمو الحضري في مصر . ويمكن من خلال شبكة الشوارع قراءة تاريخ المدينة في مصر حيث أن المناطق التاريخية يمكن تمييز شوارعها العضوية الضيقة حيث كانت وسائل المواصلات هي الدواب فلم يكن هناك احتياج لطرق واسعة وكذلك كانت المباني غير مرتفعة فلا تحتاج لطرق واسعة للإضاءة والتهوية بالإضافة إلى أن تلك المساكن كانت معظمها يفتح على أحواش ومناور داخلية لهذا الغرض فكانت الشوارع والطرق ووسائل للوصول والربط بين المساكن فقط . أما الامتدادات الأحدث فيمكننا معرفتها من شبكات شوارعها أيضاً الأوسع التي بدأت تصبح أكثر استقامة حيث بدأ استخدام العربات التي تجرها الخيول وبعض وسائل المواصلات الأخرى كالترام والقطار ثم التطور الأكبر مع بداية القرن العشرين واستخدام السيارات ، فكان هناك احتياج لوجود أماكن لانتظار هذه السيارات وخاصة مع الازدحام وزيادة السكان وزيادة حركة المرور واختلاف وسائل المواصلات .

١. الطرق والشوارع

ويمكن تقسيم شبكة الشوارع والطرق العامة حسب مستوياتها إلى أربعة مستويات هي : الشوارع المحلية ، الشوارع التجميعية ، الشوارع الرئيسية والطرق السريعة . وفي داخل كل مستوى يمكن تقسيم الشوارع إلى أكثر من نوع وكذلك هناك ما يسمى بحق الطريق المخصص أصلاً للنقل السريع كالمترو وسكك حديد الضواحي إلخ . وتشمل دراسة الطرق والشوارع كل ما يخص هذه الطرق سواء الدولية أو الإقليمية أو الطرق الرئيسية وكذلك الطرق الداخلية وحتى الطرق ذات النهايات المغلقة وكذلك كل ما يخص الفراغات من ميادين وتقاطعات وخلافه . وتشمل الآتي :

١. الشكل الطبيعي : من ناحية عروض الشوارع واستقامتها والاستعمالات المجاورة لهذه الشوارع والتقاطعات وكيفية الإشراف على مداخل ومخارج الطرق الرئيسية .

٢. الهيكل الطبيعي : ويشمل الرصف وقدرة تحمله والكباري وقدرة تحملها ومدى نعومة وخشونة السطح وتكاليف الصيانة .
 ٣. كيفية الإشراف على المرور الحالي مثل الطرق ذات الاتجاه الواحد والطرق الطولي ومنع وقوف السيارات على جانبي الطريق وإشارات المرور وطرق وممرات المشاة .
 ٤. بيانات إحصائية مالية تشمل مصادر التمويل والبرامج المالية وكيفية الصيانة والمسئول عنها .
- أما عن أشكال شبكات الشوارع في المدينة فيمكن تقسيمها إلى ثلاث أشكال رئيسية هي شبكة شوارع متعامدة مع بعضها على شكل الشطرنج ، شبكة شوارع قطرية أو حلقية - أو على شكل بيت العين كابوت وشبكة شوارع وظيفية أو كنتورية أو عضوية وهي ذات شكل غير هندسي وهي تتناسب مع خطوط الكنتور ومظاهر السطح وتسير مع الطبيعة في خطوط غير مستقيمة .
- وحتى يتم تخطيط شبكة طرق وشوارع داخلية في المدن يجب أن تشمل الدراسات الخاصة بالطرق تكوين السكان وتوزيعهم وحجم السكان في كل منطقة من المناطق التي تتكون منها المدينة. وكذلك بيانات عن ملكية السكان للسيارات واستعمالهم لها في كل منطقة ، استعمالات الأرض المختلفة وأسعارها وعمليات التنمية التي حدثت في الماضي والتي تحدث في الوقت الحاضر وتنبؤات المستقبل ، وأخيراً اتجاهات عمليات التنمية الاقتصادية بما في ذلك المواقع الصناعية و التجارية وإحصاءات القوى العاملة والرحلات اليومية للعمل .
- وتشمل الدراسات عن الطرق أيضاً بعض الدراسات القانونية التي يجب الأمام بها مثل خطوط التنظيم المعتمدة للشوارع ، التخطيط العام المعتمد لشبكة الشوارع واستعمالات الأراضي وخلافه ، التشريعات السارية في مجال تخطيط المدن مثل لوائح التنظيم وتخطيط المناطق وتقسيم الأراضي الخ .

٢. حركة المرور

وتشمل هذه الدراسات ما يلي :

١. حجم المرور الحالي على الطرق والشوارع الرئيسية والاتجاهات وساعات الذروة واتجاه المرور .
٢. حدود الكردون حول مناطق محددة داخل المدة كوسط البلد والاماكن التاريخية والأثرية .
٣. دراسة عن بدايات ونهايات الرحلات ووسائل النقل .
٤. قدرة الشوارع الرئيسية على حمل حركة المرور وقدرة إشارات التقاطع .
٥. دراسة السرعات والتأخير على شبكات الشوارع الرئيسية .
٦. دراسة عن مواقف انتظار السيارات من ناحية الاستعمال والمتطلبات .
٧. دراسة عن سيارات النقل ومحطات سيارات نقل البضائع .

٣. حركة النقل

وتشمل الدراسات التالية :

١. دراسات عن شركات ومؤسسات النقل .
٢. نقل الركاب واتجاهاتهم .
٣. التشغيل والبيانات المالية الخاصة بمؤسسات النقل .
٤. المحطات النهائية لوسائل النقل المائية والسكك الحديدية والمطارات وحجم البضاعة والركاب .

٤-١-٥-٤ شبكات المرافق

تنقسم المرافق العامة إلى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وصرف المياه السطحية والكهرباء والغاز والتلغراف ووسائل جمع القمامة والتخلص منها .

١. مياه الشرب

توفير ماء الشرب النقي بكميات كافية تصل إلى كل مسكن تحت ضغط مناسب مطلب أساسي لكل مسكن صحي. ويجب أن يكون مورد المياه نقياً صالحاً للشرب في كل الأوقات وتوجد مواصفات ماء الشرب من الناحية الطبيعية والكيميائية والبيولوجية . وتنقسم مصادر الماء عادة إلى مياه الأمطار والأنهار والبحيرات والماء الباطني وتحمية الماء المالح، وللحصول على الماء النقي الصالح للشرب تجرى أحد العمليات الآتية :

١. ترسيب وتعقيم وترشيح الماء السطحي - ماء الأنهار والبحيرات - في محطات ترشيح .
٢. دق آبار جوفية - إرتوازية - صالحة .
٣. تحلية الماء المالح - ماء البحار والمحيطات أو الماء الباطني المالح .

ومعظم المدن المصرية تعتمد أساساً على مياه النيل بعد مرورها على محطات الترشيح كمصدر لماء الشرب وقليل منها يعتمد على مياه الآبار الصالحة وسواء كان الماء النقي الصالح للشرب ناتج من محطات الترشيح أو من دق الآبار الجوفية فيحفظ في خزانات استعداداً لتوزيعه للاستهلاك . وهذه الخزانات إما أرضية أو عالية . وتشمل دراسات التغذية بالماء شبكات المواسير وأطوالها وأقطارها وحالتها وتوجد ثلاثة أنواع لشبكة التوزيع :

- أ- شبكة يسير فيها الماء بالجاذبية الأرضية حيث يكون مصدر الماء في مستوى أعلى من مستوى المدينة كجبل -خزان مقام على جبل-يخرج الماء من هذا الخزان إلى شبكة المواسير تحت ضغط مناسب .
- ب- شبكة خزانات عالية لحفظ الماء حيث يضخ الماء بطلمبات إلى خزانات عالية تجعل الماء يجري في شبكة المواسير بالمدينة بالجاذبية الأرضية نتيجة لارتفاع الخزانات .
- ت- شبكة الضغط المباشر ويضخ الماء مباشرة بطلمبات من الخزانات الأرضية إلى شبكة المواسير الرئيسية . وشبكة المواسير التي تحمل الماء من الخزانات العالية أو من محطات الضغط العالي إلى المستهلكين توضع تحت سطح الأرض وتمشي مع شوارع المدينة .ويجب أن تغطي شبكة المواسير كل مساحات أرض المدينة ويتجنب التخطيط السليم النهايات الميتة ويؤكد على الدوائر المغلقة وعلى وضع المحابس عند النقاط الهامة حتى لا يؤثر قطع الماء إلا في منطقة صغيرة في حالة انفجار ماسورة ماء . وأن تكون خطوط المواسير الرئيسية بأقطار كافية وعلى عمق كاف من سطح الأرض وبعيدة عن خطوط مواسير الصرف الصحي لمنع احتمال تلوث الماء . وتتراوح معدلات استهلاك الماء بين ٥٠-١٠٠٠ لتر /يوم لكل فرد من سكان المدينة فيتفاوت معدل الاستهلاك من ١٠٠ لتر / يوم في ضاحية سكنية إلى ١٠٠٠ لتر / يوم في مدينة صناعية كبيرة ويدخل في هذا المعدل الاستعمالات السكنية والتجارية والصناعية وإطفاء الحريق ونظافة الشوارع .

٢. الصرف الصحي وصرف ماء الأمطار

تستعمل شبكة الصرف الصحي لجمع الفضلات السائلة من المدينة لمعالجتها ثم التخلص منها أما شبكة صرف ماء الأمطار فتستعمل لجمع الماء السطحي ثم تنقل إلى المجاري المائية وفي بعض الأحيان تجمع الشبكتان في شبكة واحدة، إلا في المدن التي يتساقط عليها المطر بغزارة فيحتاج التخلص من ماء الأمطار والسيول إلى شبكة صرف مصممة تصميماً هندسياً سليماً ويفضل فصلها عن شبكة مجاري المدن وتشمل هذه الدراسات شبكات المواسير وأطوالها وأقطارها

وخنادق الصرف والوديان والمنشآت الصناعية المقامة عليها كالبرايخ والكباري . وتؤثر شبكة الصرف الصحي على شكل النمو الحضري تأثيراً قوياً كما تؤثر كذلك على المناطق القديمة داخل المدن وخاصة في المناطق التاريخية. وتشمل شبكة الصرف الصحي ما يلي : وصلات المباني ، خطوط الشوارع المحلية ، الخطوط الفرعية / الرئيسية وخطوط المجاري الرئيسية .

كما تشمل الدراسات شبكة المواسير وأطولها وأقطارها وحالتها وتحديد عمقها حتى لا تتأثر بالاهتزازات الناتجة من حركة المرور عليها وفي نفس الوقت بالميل الكافية التي تساعد على جريان المياه من الخطوط المتصلة بالمباني إلى الخطوط الرئيسية بالجاذبية الأرضية . وبعد تجميع ماء المجاري ينقل إلى محطات التنقية عن طريق محطات الرفع ويجب دراسة محطات الرفع وعددها ونوعها وقدرتها وتصرفها الفعلي ومحطات التنقية ونوعياتها وقدرتها الفعلية حيث يتم معالجته معالجة كاملة عن طريق الترسيب والتهوية وتنشيط الحمأة . وتكون هذه المحطات بعيداً عن المدينة بحوالي من ١٥-٣٠ كم. ويجب اختيار موقع هذه المحطات في الإطار الكامل لاستعمالات الأراضي في المدينة ويجب تجنب أي عمليات تنمية في المساحة المحيطة بمحطة تنقية ماء مجاري المدينة .

٣. شبكات توزيع الكهرباء والغاز

أ- شبكات توزيع الكهرباء

تعتبر الكهرباء مرفق عام حيوي لكل مساكن المدينة ومحلاتها التجارية ومبانيها العامة ومصانعها وشوارعها . وتولد القوى الكهربائية من ثلاثة مصادر رئيسية هي : مساقط المياه ومن محطات القوى الكهربائية التي تدار بالوقود كالفحم والبتروول ومن محطات القوى النووية. وتنقل الكهرباء من محطات القوى أياً كان نوعها إلى الاحتياجات المحلية القريبة من المحطة بشبكة ضغط منخفض أو إلى مسافات بعيدة بشبكة ضغط عالي ومحطات ومحولات. وتتكون شبكة القوى الكهربائية من ستة عناصر رئيسية هي :

- أ- محطات القوى الكهربائية التي تحول القوى الابتدائية إلى قوى كهربائية .
- ب- محولات لترفع الطاقة المولدة إلى ضغط عالي .
- ت- خطوط نقل ضغط عالي .
- ث- محولات لتحويل الضغط العالي لضغط ثانوي .
- ج- خطوط ضغط ثانوية .
- ح- محولات ثانوية لتحويل الضغط الثانوي إلى الضغط المستعمل بمعرفة المستهلك وغالباً ما تثبت هذه المحولات على الأعمدة الكهربائية .

كما تشمل الدراسات اشتراطات خاصة بمواقع محطات القوى الكهربائية وخطوط النقل والمحولات كما تشمل اشتراطات تحد من التلوث الناتج من محطات القوى الحرارية أو النووية .

ب- شبكات توزيع الغاز

يستعمل الغاز في أغراض التسخين ويمكن أن تتبع خطوط الغاز مظاهر سطح الأرض وغالباً ما توضع بميل خفيف لتسمح بصرف الماء الذي يحدث نتيجة التكاثف . والغاز نوعان غاز صناعي ينتج ويخزن محلياً كغاز الفحم وغاز طبيعي ينقل لمسافات طويلة تحت ضغط عالي وهو النوع المنتشر في المدن . والغاز الطبيعي يضغط في مواسير ذات أقطار كبيرة تحت ضغط عالي ثم يقلل الضغط بمعرفة الشركة المسؤولة قبل التوزيع وتخطط مواقع تنظيم الغاز وعمليات الإشراف .

٤. جمع القمامة

تسمى فضلات المجتمع الصلبة قمامة ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع رئيسية : فضلات مطابخ المكونة من بقايا حيوانية ونباتية، فضلات قابلة للاشتعال مثل الورق والحرق والمقشاة وجزوع الأشجار.....ألح فضلات غير قابلة للاشتعال مثل المعادن وعلب الصفيح والزجاجات الفارغة والأتربة.....ألح .

ويؤثر تناول هذه الفضلات بدون عناية على أناة ومظهر المعيشة لهذا يجب توفير مكان لتخزينها والتخلص منها حتى لا تصبح مصدر مضايقة أو خطراً على الصحة العامة وحتى لا تصبح محاضناً لتوالد وتربية الحشرات والديدان . وتشمل عملية جمع القمامة والتخلص منها الخطوات الآتية :

أ- نقل القمامة من داخل المسكن أو المبنى إلى مكان تخزين فيه مؤقتاً .

ب- تخزين القمامة مؤقتاً لحين جمعها ونقلها .

ت- جمع القمامة ونقلها إلى مكان التخلص منها نهائياً .

ث- التخلص منها نهائياً .

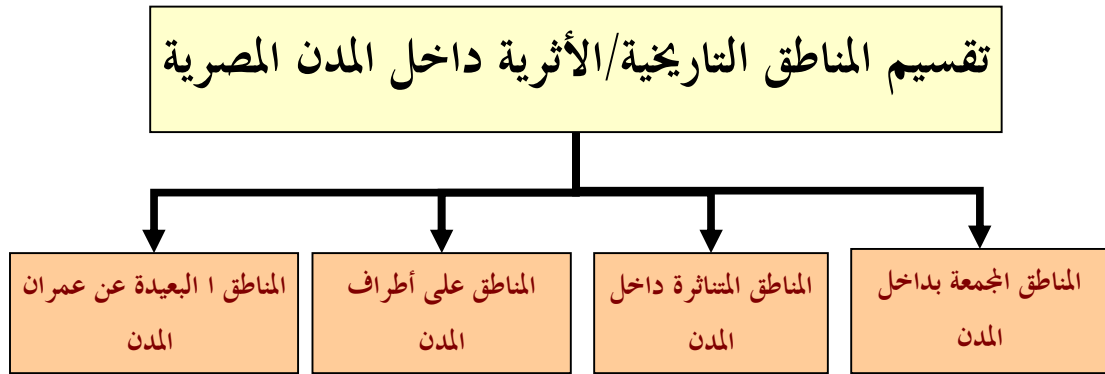
كما تشمل الدراسات الوسائل المختلفة لجمع القمامة وتخزينها والمقالب العامة وكيفية التخلص منها أو الاستفادة منها .

٤-١-٥ حالات المباني وارتفاعاتها ومواد بنائها

تشمل عملية نمو الحضرة عمليتين أساسيتين : الأولى عملية التوسع الطبيعي عن طريق الامتداد خارج حدود المدينة وذلك بزحف العمران على الأرض الموجودة حول المدينة بإقامة مباني عليها والثانية العملية المستمرة لتحديد المباني داخل المدينة نتيجة هدم الملاك لمسكنهم القديمة وإعادة بناءها مع مرور الزمن ولهذا يتغير شكل أو هيكل المدينة الطبيعي باستمرار ولهذا وجب دراسة حالات المباني ومستوى البيئة المحيطة وارتفاعاتها ومواد إنشائها وذلك في مشروعات تجديد الأحياء ومشروعات الارتقاء الحضري بأسلوب أخذت به الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية وهو عبارة عن إزالة أجزاء من المدينة المتهالكة وإعادة تعميمها وتخطيطها وكذا ترميم وإصلاح المباني ذات القيمة في بعض الأجزاء الأخرى ورفع مستوى الخدمات بتلك المناطق... (انظر الدراسة الباب الفصل الرابع من الباب الثاني) . أما المناطق العشوائية وهي تعتبر امتدادات عمرانية للمدن غير مخططة تحدث في أطراف المدن وهذه الامتدادات عبارة عن مباني جديدة في إنشائها ولكنها تحوي كل أنواع التخلف تزحف على الأرض الزراعية حيث تقل أسعار الأراضي كثيراً عن مثيلاتها داخل المدينة وتكون المساكن غير مستوفاة للشروط الصحية من تهوية وإضاءة وشمس ولا تطابق قوانين التنظيم من حيث الارتفاعات ومساحة الحجرات والأفنية ومواد الإنشاء كما لا تطابق قطع الأراضي قانون تقسيم الأراضي الفضاء من حيث ترك مساحات من الأرض للشوارع والمتزهات في حدود ثلث الأرض ولا يبني على أكثر من ٦٠% من مساحة القطعة ويترك الباقي للتهوية والإضاءة كما ينص القانون على ضرورة توفير المرافق العامة . والشوارع في هذه المناطق ضيقة غير مستقيمة يصعب تسيير وسائل النقل فيها وتفتقر المساكن للمرافق الأساسية والخدمات وكثيراً ما تنجر محاضر مخالفات لهذه التقسيمات أو تحكم المحاكم بإزالتها ولكن تحت الضغوط الشعبية والسياسية ترضخ الحكومة فتوقف أحكام الإزالة وتقوم بتوصيل المرافق إلى هذه المنشآت المخالفة لكل القوانين المنظمة للعمران .

٢-٤ تقسيم المناطق التاريخية داخل المدن

لا تخلو مدينة مصرية من مبنى تاريخي أو أثري ومناطق تاريخية تقع في أماكن مختلفة من المدن سواء في داخل هذه المدن بجمعة أو متناثرة أو على أطراف هذه المدن أو بعيدة لحد ما عن عمراتها وسوف نتناول كل من هذه الأنواع على حدى. كما نتناول أمثلة من المدن المصرية تمثل كل تقسيم من هذه التقسيمات .

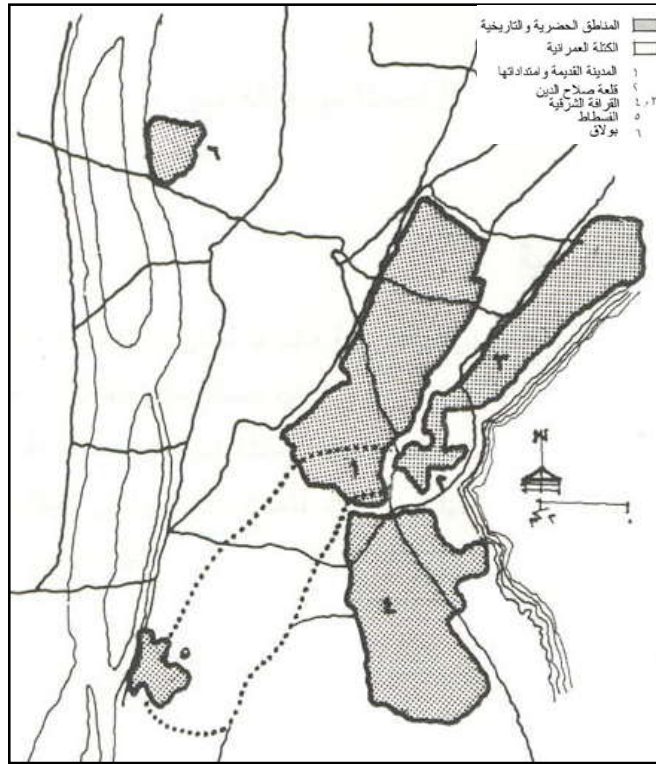


تقسيم المناطق التاريخية داخل المدن المصرية

شكل رقم (٣٤)

٤-٢-١ المناطق التاريخية/الأثرية المجمع داخل المدينة

تحتوي كثير من المدن المصرية على مناطق تاريخية في داخلها وهذه المناطق قد تحتل حي بأكمله أو جزء من حي وأحياناً تقع هذه المناطق داخل نطاق أكثر من حي بالمدينة. وأيضاً قد تكون هذه المنطقة شارع داخل المدينة له طابع خاص أو يحتوي على أكثر من أثر أو مبنى له طابع خاص بحيث تشكل في مجملها ما يمكن أن يكون متحف مفتوح يمكن من خلاله قراءة التاريخ. وفي أحيان أخرى قد يكون النسيج العمراني للحي داخل المدينة هو في حد ذاته ما يجب الحفاظ عليه حيث يمثل فكر تخطيطي للعصر الذي أنشئ فيه. وقد تحتوي المدينة الواحدة على أكثر من بؤرة تاريخية ليس بالضرورة تمثل عصر واحد من العصور التي مرت على المدينة ولكن عصور مختلفة وأحسن مثال على ذلك مدينة القاهرة حيث يوجد بها أكثر من بؤرة تاريخية داخل حيزها الكبير كما نرى من الخريطة.

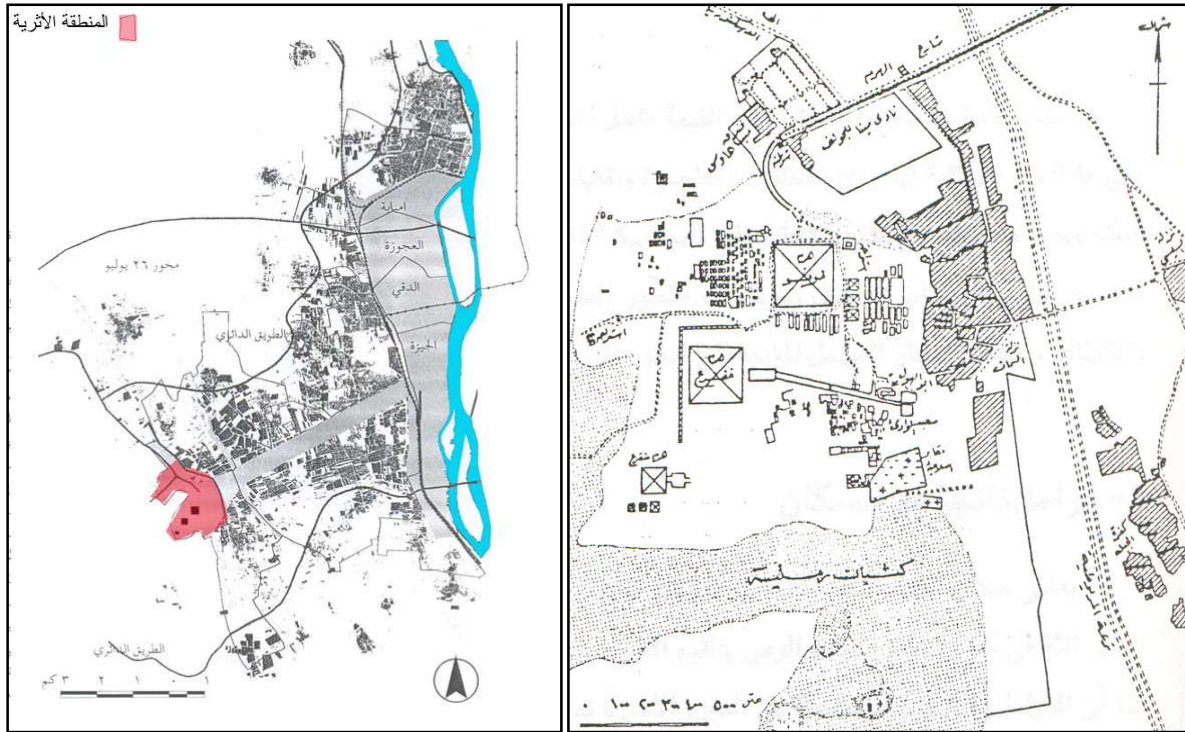


المناطق التاريخية/الأثرية المجمع داخل مدينة القاهرة خريطة رقم (٥٢)

المصدر: رصد التغيير في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية - رسالة ماجستير - محمد خيري

٤-٢-٣ المناطق التاريخية/الأثرية على أطراف المدينة

يمثل هذا النوع بعض المدن المصرية حيث نجد المناطق التاريخية موجودة على أطراف الحيز العمراني للمدينة وتتجمع على حوافه التجمعات العمرانية التي قد تكون في كثير من الأوقات عشوائية من الممكن أن تؤثر بالسلب على هذه المناطق التاريخية سواء لسوء تخطيطها وسوء أحوالها عموماً أو لقرابها من الآثار وتأثيرها السيء عليه نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية حيث أن هذه المناطق العشوائية تكون غير موصلة بالمرافق من صرف صحي وخلافه وإن كانت تخدم هذه المناطق وأقرب مثال لهذه المناطق ما يوجد بمدينة الجيزة ومنطقة الأهرامات الثلاث وأبي الهول وما يحيط بها من مناطق ريفية عشوائية في نزلة البطران والسमान



موقع المنطقة الأثرية على أطراف مدينة الجيزة خريطة رقم (٥٤)

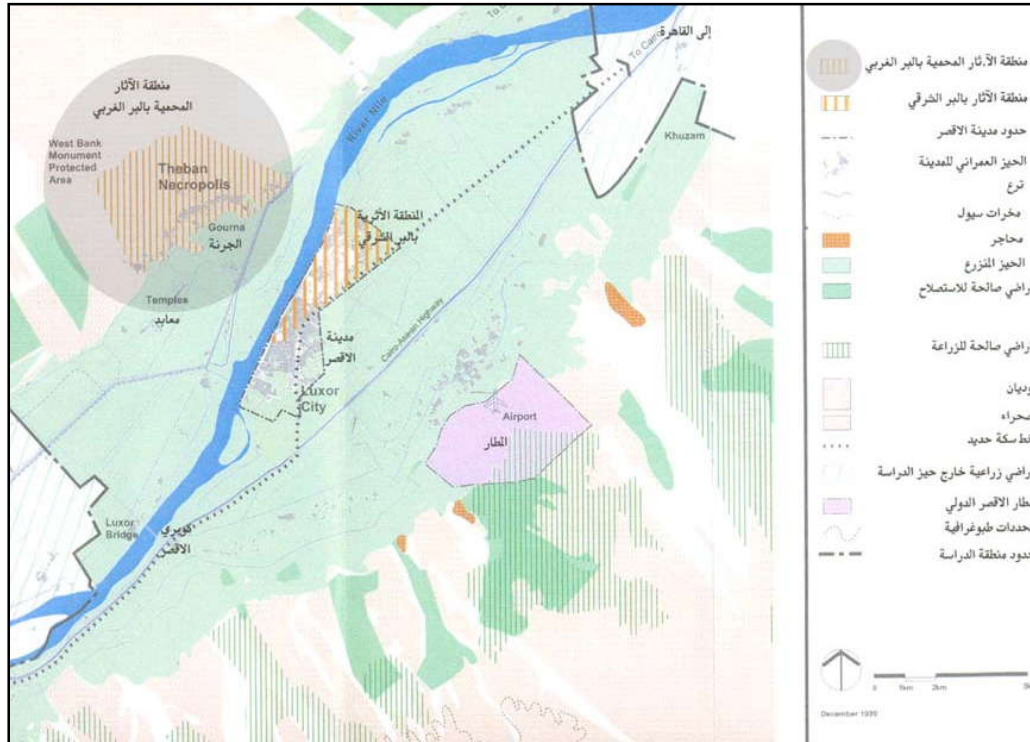
المصدر: المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة

تفاصيل المنطقة الأثرية بالجيزة خريطة رقم (٥٥)

المصدر: موسوعة مصر الحديثة - المجلد العاشر - الآثار

٤-٢-٤ المناطق التاريخية/ الأثرية بعيدة عن عمران المدينة

هذا النوع يمكن أن نشاهده أيضاً في المدن المصرية حيث المناطق التاريخية والأثرية تقع في مناطق بعيدة نوعاً عن عمران المدينة وفي هذه الحالة فهي تحتاج إلى خدمات وشق طرق جيدة للوصول إليها وتنميتها سياحياً وفي نفس الوقت حمايتها من الامتداد العشوائي حولها ومن أمثلة ذلك مدينة الفيوم ومنطقة البر الغربي في الأقصر .



المنطقة الأثرية بالبر الغربي لمدينة الأقصر خريطة رقم (٥٦)

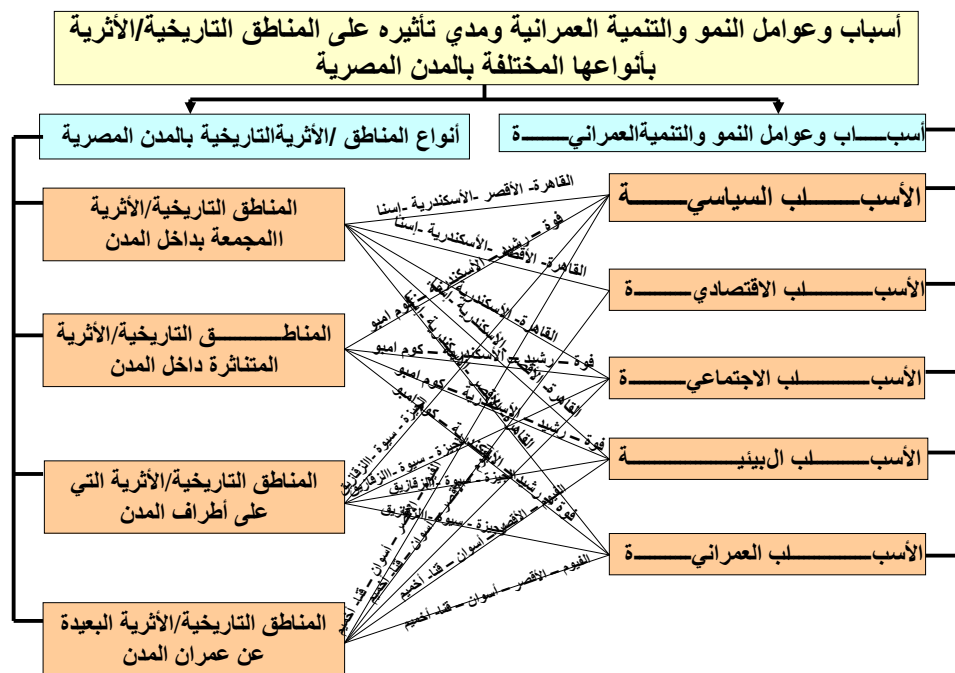
المصدر: المخطط الشامل لمدينة الأقصر - هيئة التخطيط العمراني

انظر ملف جدول رقم ٤

٤-٣ أسباب وعوامل النمو والتنمية العمرانية ومدى تأثيره على المناطق التاريخية بأنواعها المختلفة بالمدن المصرية جدول رقم (٤)

٤-٣ اختيار عينات المدن للدراسة التفصيلية والتحليلية

بعد الدراسة السابقة لعوامل النمو والتنمية العمرانية والتي تمثلت في العوامل السياسية بأبعادها المختلفة والعوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل البيئية والعوامل العمرانية وكذلك بعد تقسيم المدن المصرية لأربعة مناطق تبعاً للمناطق التاريخية / الأثرية الموجودة بها وكذلك من خلال المصفوفة التالية للمدن المصرية والتي تتناول مجموعة من المدن المصرية تختلف من حيث وجود المناطق التاريخية والأثرية بما أمكننا أن نختار المدن للدراسة التفصيلية والتحليلية تبعاً لمعايير محددة .



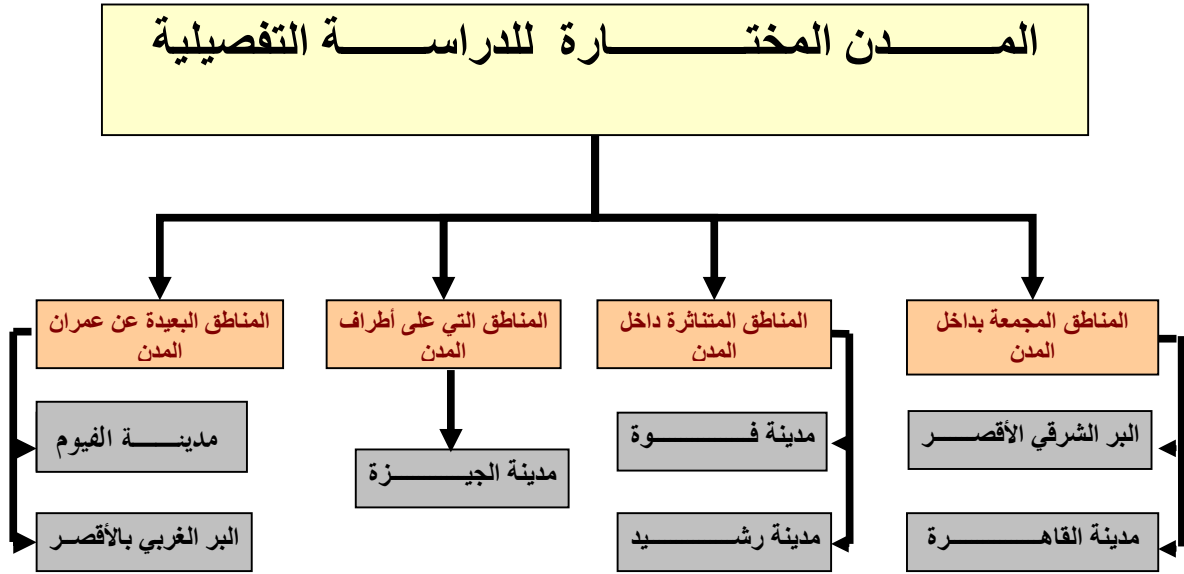
اختيار عينات المدن المصرية للدراسة التفصيلية

شكل رقم (٣٥)

٤-٤-١ معايير اختيار المدن

١. أن تمثل المدن المختارة للمواقع التاريخية والأثرية الأربعة سواء التي بداخل المدن مجمعة أو متناثرة أو على أطراف المدن أو بعيدة عن عمران المدينة.
٢. أن تكون هذه المدن قد تأثرت بشكل مباشر بأكثر من عامل من عوامل النمو العمراني.
٣. التي تم دراستها .
٤. أن تركز هذه المدن قد تم دراستها من قبل ومتوفر لها مراجع ومعلومات وخرائط لتساعد في دراستها .
٥. أن يكون بعض هذه المدن بها مشروعات أو تجارب للمحافظة على المناطق التاريخية والأثرية الموجودة بها .
٦. أن يشمل اختيارنا للمدن مواقع مختلفة بالدلتا والصعيد حتى يكون الاختيار يمثل جميع المدن المصرية .

٤-٤-٢ المدن المختارة للدراسة التفصيلية



المدن المختارة للدراسة التفصيلية

شكل رقم (٣٦)

- فمن حيث المناطق التاريخية التي بداخل المدن فلقد تم اختيار مدينة الأقصر - البر الشرقي ومدينة القاهرة .
- ومن حيث المناطق التاريخية المتناثرة فقد تم اختيار مدينتي فوة ورشيد
- ومن حيث المناطق التاريخية التي على أطراف المدن فلقد تم اختيار مدينة الجيزة كنموذج لها .
- ومن حيث المناطق التاريخية البعيدة عن عمران المدن فقد تم اختيار مدينة الفيوم ومدينة الأقصر - البر الغربي .

الباب الخامس - عينات وحالات الدراسات التفصيلية

١-٥ حالة المناطق التاريخية الموجودة مجمعة داخل المدن

١-١-٥ مدينة الأقصر - البر الشرقي

٢-١-٥ مدينة القاهرة

٢-٥ حالة المناطق التاريخية المتناثرة داخل المدن

١-٢-٥ مدينة فوة

٢-٢-٥ مدينة رشيد

٣-٥ حالة المناطق التاريخية الموجودة على أطراف المدينة

١-٣-٥ مدينة الجيزة

٤-٥ حالة المناطق التاريخية الموجودة بعيداً عن عمران المدينة

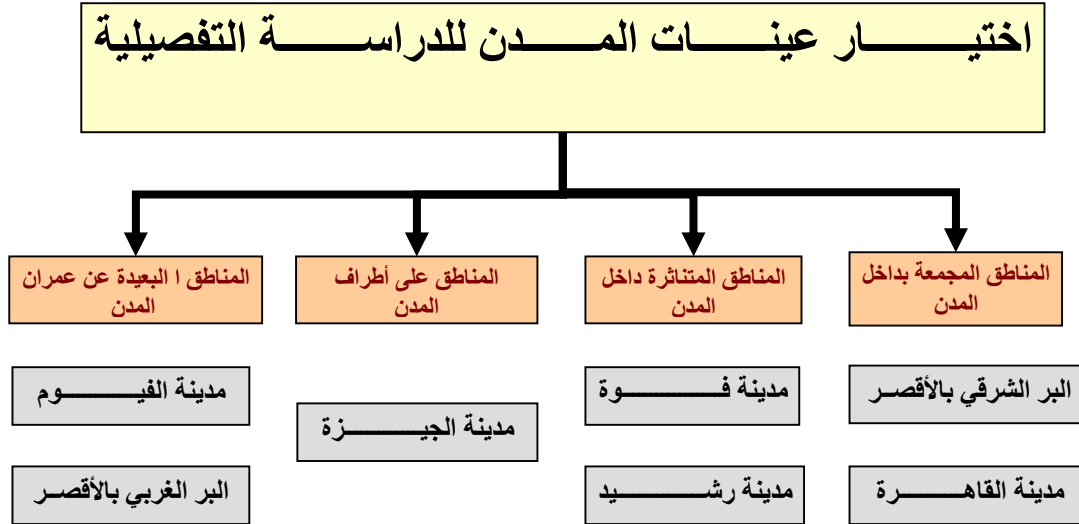
١-٤-٥ مدينة الفيوم

٢-٤-٥ مدينة الأقصر - البر الغربي

الباب الخامس - عينات وحالات الدراسات التفصيلية

مقدمة

تم في نهاية الباب الرابع اختيار عينات وحالات الدراسة التفصيلية من المدن المصرية وهي :
مدينة الأقصر بالبرين الشرقي والغربي، مدينة القاهرة ، مدينة فوة، مدينة رشيد ، مدينة الجيزة وأخيراً مدينة الفيوم .



عينات المدن المختارة للدراسة شكل رقم (٣٦)

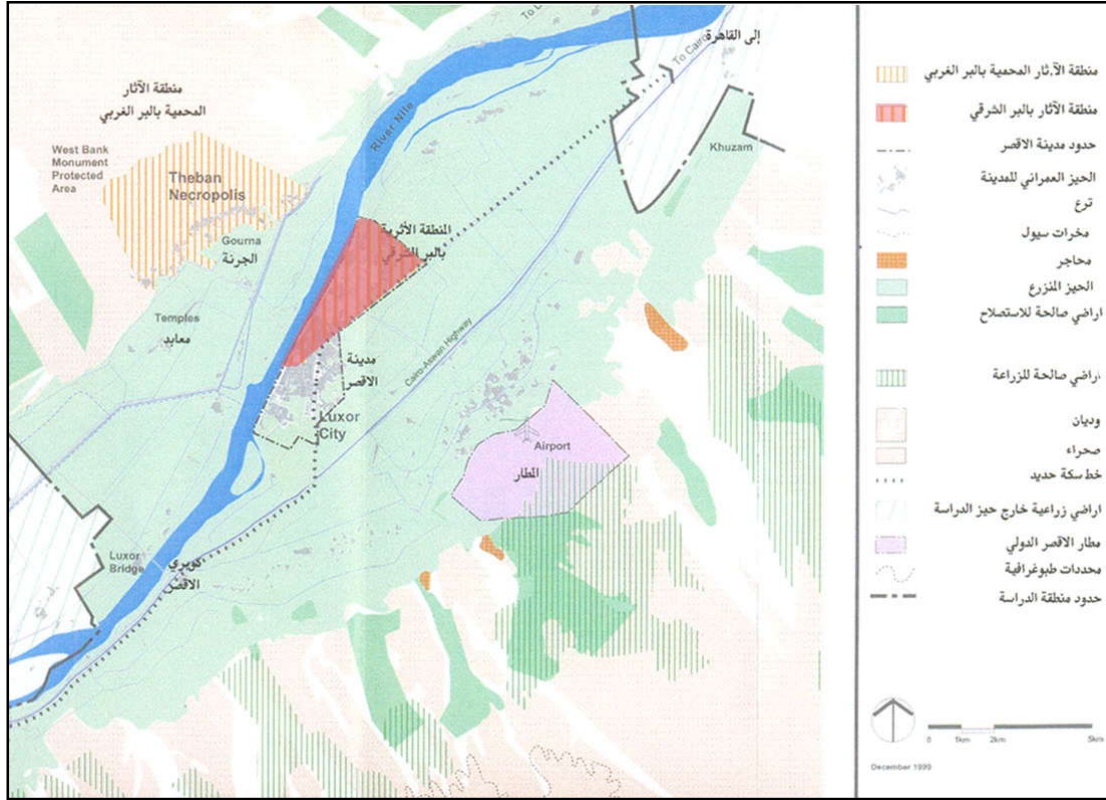
وسوف نتناول في هذا الباب دراسة هذه المدن من خلال المنهج التالي :

- ١- تعريف بالمدينة
 - أ- الموقع
 - ب- النشأة والتطور التاريخي
٢. القرارات السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة
٣. الدراسات الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة .
٤. الدراسات الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة.
٥. الدراسات البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة.
٦. الدراسات العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية والأثرية داخل المدينة.
٧. المشروعات أو المخططات التي تمت في المدينة للمناطق التاريخية والأثرية .
٨. الخلاصة

وفي نهاية الباب يتم عمل مقارنة بين المدن التي تمت دراستها لمحاولة الوصول إلى نتائج الدراسة التفصيلية

١-٥ حالة المناطق التاريخية الموجودة مجمعة داخل المدن

١-١-٥ مدينة الأقصر (البر الشرقي)



المنطقة التاريخية بالبر الشرقي لمدينة الأقصر خريطة رقم (٥٧)

المصدر التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان بالاشتراك مع الأمم المتحدة

مدينة الأقصر تعتبر حالة خاصة من المدن المصرية فهي تحتوي على نموذجين للمناطق الأثرية الموجودة بالمدن حيث تنقسم المناطق الأثرية بالأقصر إلى منطقتين أساسيتين الأولى تقع في وسط الحيز العمراني للمدينة في الجهة الشرقية للنيل حيث كانت تبنى المعابد والمدن السكنية (وهو الجزء الذي يهنا هنا) فنجد مجموعة معبد الأقصر ومجموعة معبد الكرنك بجماله وبمائه كأهم معبد فرعوني في مصر وطريق الكباش والثانية في البر الغربي بعيداً عن عمران المدينة حيث توجد المقابر والحياة الأبدية كما كان في عقيدة قدماء المصريين (وهو ما سنتناوله بالدراسة في جزء لاحق).

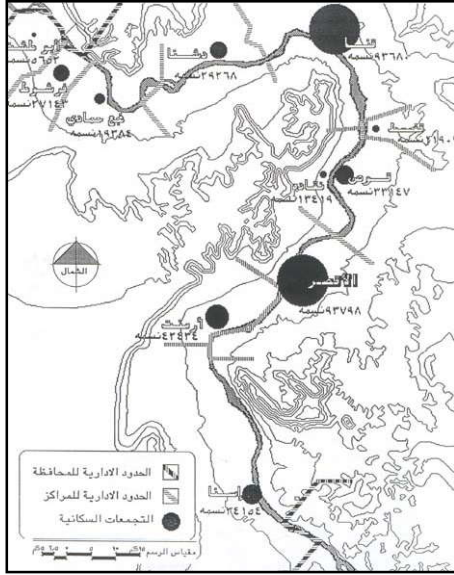
١-١-٥-١ تعريف بمدينة الأقصر^١

تعتبر الأقصر واحدة من أغنى مدن العالم بالآثار القيمة وهي بمواردها الثقافية لا يمكن مقارنتها بأية مدينة أخرى لما لآثارها والتي ترجع إلى ما يزيد عن أربعة آلاف عام من روعة وبهاء . وتحتل الأقصر مركزها في قائمة اليونسكو للتراث العالمي ، وذلك من بين ٥٦٠ موقعاً ثقافياً وطبيعياً على مستوى العالم، وما ذلك إلا إقراراً بأهمية الأقصر

^١ - مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الأقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار .

ومكانتها المرموقة في الثقافة العالمية . وما يزيد في سحر تلك الأماكن التي تضم هذه الآثار وجود النيل والأراضي الزراعية والصحراء والتجمعات السكنية الهائلة المنتشرة هنا وهناك .

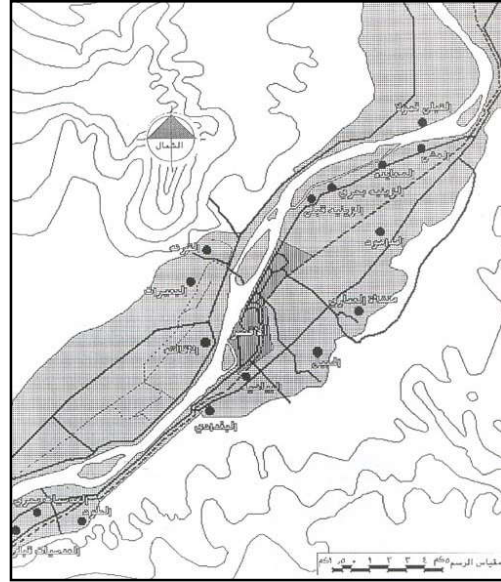
١- الموقع



أحجام التجمعات السكانية بمحافظة

خريطة رقم (٥٨)

المصدر مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني
لمدينة الأقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار:



التجمعات العمرانية في مركز الأقصر

خريطة رقم (٥٩)

المصدر مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد
العمراني لمدينة الأقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين

تقع مدينة الأقصر بمحافظة قنا ضمن حدود الأقليم الثامن من الأقاليم التخطيطية في مصر وهو إقليم جنوب الصعيد الذي يمتد من جنوب الصعيد وحتى حدود السودان . وتقع المحافظة بين خطي عرض ٢٥.١١ ، ٢٦.١٢ . وتتكون المحافظة من إحدى عشر مركزاً إدارياً من ضمنها مركز الأقصر الذي تبلغ مساحته ٢٠٩.٣ كم مربع وتقع مدينة الأقصر في النصف الجنوبي للمحافظة في شمال شرق مدينتي إسنا وأرمنت وجنوب باقي عواصم مراكز المحافظة . يضم المركز مدينة واحدة هي الأقصر و ١٥ قرية ومعظم هذه التجمعات تقع عند خطوط كنتور من ٧٥-٧٦ م ، ومن الخريطة يمكن ملاحظة وجود قرى في مجال الجاذبية الكبيرة لمدينة الأقصر أهمها قري الأقالمة والبعيرات والبياضة . وقد عمل على تحديد موقع مدينة الأقصر بصفة رئيسية عنصرين هما نهر النيل وطرق النقل والمواصلات التي تفاعلت مع موقع المدينة وأثرت على اتجاه نموها . ومن ناحية أخرى فالأقصر من المدن التي يسيطر عليها الموضع وتمثل أهم عناصره في الآثار والتجمعات السكنية والمحاري والجزر النيلية وأشكال سطح الأرض .

٢- النشأة والتطور التاريخي

مدينة الأقصر قد عرفت قديماً باسم (واست) أي الصولجان وكان رمزاً للأقليم الرابع من أقاليم الوجه القبلي الذي كانت هي عاصمته كما كانت تسمى أيضاً (توت) أي المدينة ومن هذا الاسم جاءت الكلمة العبرية (نو) التي تعني مدينة أيضاً كما أطلق عليها اسم (نو الجنوبية) تمييزاً لها عن (منف) المدينة الشمالية ، كذلك أطلق عليها

١ - مها سامي كامل،العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية- رسالة ماجستير،كلية الهندسة،جامعة القاهرة،٩٣

قدماء المصريين اسم (أبت الثنائية وذلك إشارة إلى قسيمي المدينة الذين تمثلهما أطلال معبدي الأقصر والكرنك . كما أطلق عليها في العصور القديمة اسم (طيبة) ولا يعرف ان كان أصل التسمية يرجع إلى مدينة طيبة اليونانية أو ان اسم طيبة هو مصري الأصل أو أن التشابه في الاسم قد جاء لمجرد التوافق في نطق الأسمين . وقد كانت المدينة تسمى في العصر الروماني (رواسقرون) وقد حرفت بعد ذلك في العربية إلى الأقصر .

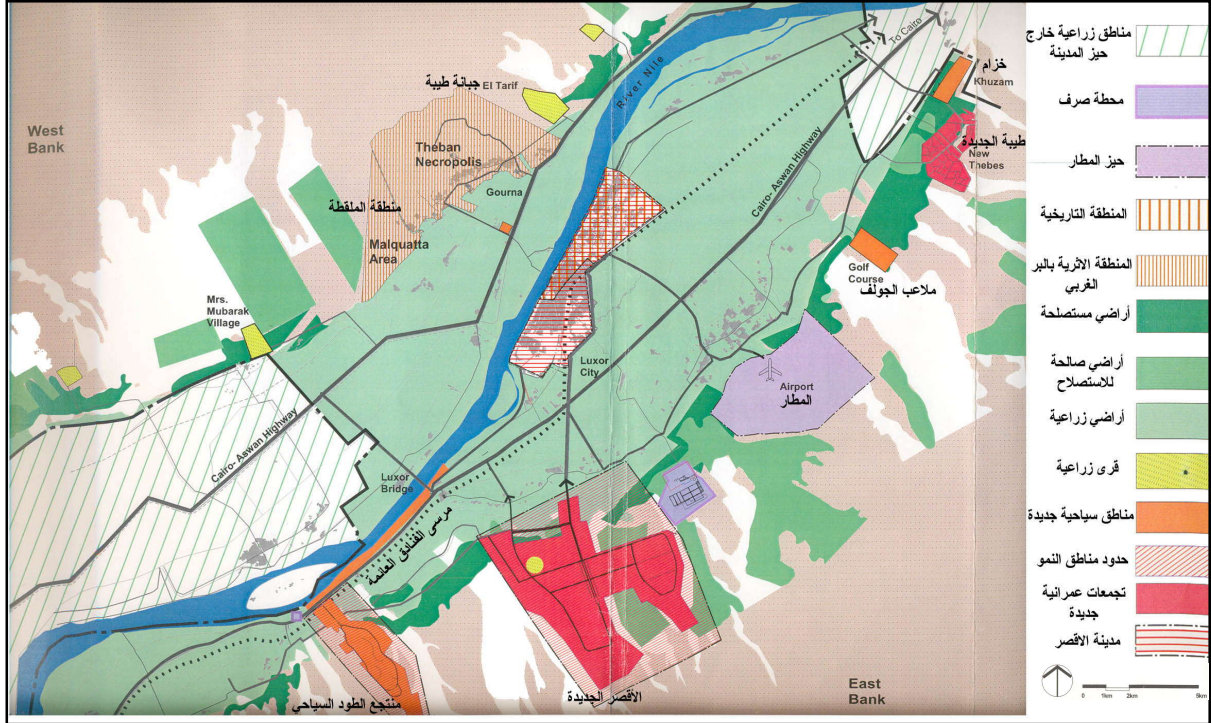
وقد ظهرت عظمة مدينة الأقصر عندما استطاع حاكمها من تحرير البلاد من حكم الهكسوس وأسس الدولة الحديثة في القرن السادس عشر قبل الميلاد ،ومن ثم أصبحت المدينة آنذاك من أهم مدن الدنيا ومركز الدائرة من العالم المتمدين واستمرت طيبة عاصمة للبلاد لبضعة قرون لينتقل بعدها الحكم إلى بعض مدن الوجه البحري ولكن تظل لها أهميتها السياسية والدينية إلى أن انتهى الحكم الفرعوني وبدأ حكم البطالسة في القرن الثالث قبل الميلاد ،وفي هذه الفترة تصبح البلاد فريسة للحكم الأجنبي وتعرض طيبة للتخريب والدمار وبوجه خاص في العهدين الآشوري والفارسي . وقد استمر البطالسة والرومان في إقامة المباني في طيبة تقريباً للمصريين ولكن قامت خلال عهد البطالسة بعض الثورات على الحكم الأجنبي تم إخمادها بعد أن نال الآثار في طيبة الكثير من التخريب . ويأتي حكم الرومان فتحبو حضارتها تدريجياً وبعد أن حلت المسيحية ثم الإسلام محل الديانة القديمة انطوت حضارة مصر القديمة وطويت في عالم النسيان ومعها رمز هذه الديانة وهي مدينة طيبة . وفي أوائل القرن الماضي بدأ الاهتمام بالآثار المصرية بعد أن نشر كتاب وصف مصر الذي ألفه العلماء الذين صاحبوا نابليون بونابرت في حملته على مصر وبعد النجاح الذي حققه شامبليون في فك رموز الكتابة الهيروغليفية .

٢-١-١-٥ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

١- قرار إنشاء مدن وقرى

ازداد عدد سكان مدينة الأقصر من ١٢٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦م إلى ١٧٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٦م بزيادة قدرها ٣٩% خلال ١٠ سنوات ،في حين زاد تعداد سكان المناطق الريفية بالأقصر ولكن بمعدل أقل حيث بلغت نسبة هذه الزيادة ٢٤% في نفس الفترة . وتؤدي الكثافة المتزايدة لمدينة الأقصر بهذا الشكل المثير إلى تغيير شخصية هذا المجتمع التاريخي وإلى الحاجة الماسة لزيادة نطاق الخدمات . ومع التوقعات السكانية التي تشير إلى أن الزيادة الطبيعية قد تصل بتعداد سكان الأقصر إلى مليون نسمة خلال عشرين عاماً فقد ظهرت الحاجة إلى توفير مناطق تنمية لدعم الزيادة السكانية ومنع الزحف العمراني الذي يؤدي إلى تآكل الأراضي الزراعية في جنوب وشرق المدينة . ويتم في الوقت الحالي تنمية بعض المدن بالبر الغربي مثل مدينة طيبة الجديدة وهي تقع شمال شرق مدينة الأقصر - وتبعد عنها بحوالي ١٥ كم وسوف تستوعب حسب الخطة الموضوعه ٣٥٠٠٠ نسمة وهذا أقل بكثير من النمو المتوقع للمدينة كما أن هذه المدينة تقع بعيداً عن الاتجاه الطبيعي لنمو المنطقة السكنية- مدينة الطود السياحية جنوب كوبري الأقصر بالقرب من مرسي الفنادق العائمة وكذلك مدينة الأقصر الجديدة جنوب شرق المدينة الحالية حيث تنقل المكاتب الحكومية والأنشطة التجارية المحلية إليها. هذا بخلاف قرية خزام السياحية والتي تحتوي على ٤ فنادق كبيرة بأجمالي ١٠٠٠ غرفة وقرية البياضية لتستوعب الأسر التي ستنقل إلى الأراضي الجديدة المستصلحة وكذا لتصبح مركزاً للصناعات الزراعية لتصنيع المحاصيل الزراعية عالية القيمة والشحن إلى الأسواق

الدولية من مطار الأقصر وإلى القاهرة عن طريق السكك الحديدية . وسوف نتناول بعض هذه المدن ببعض التفصيل .



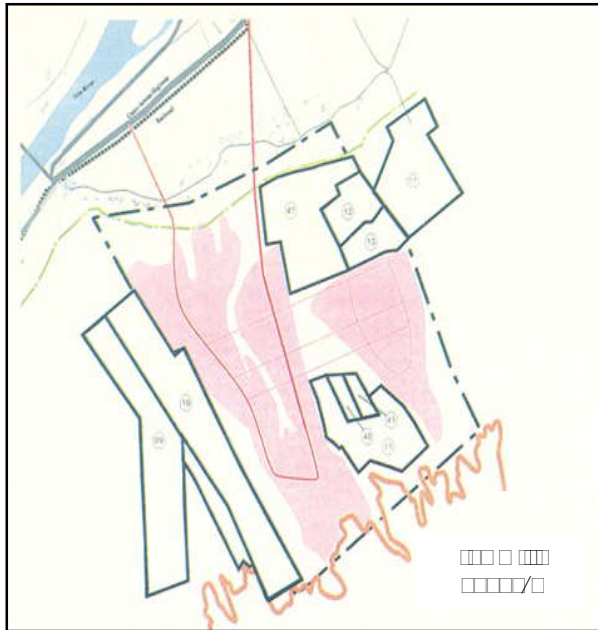
المدن والقرى الجديدة حول مدينة الأقصر باليرين الشرقي والغربي خريطة رقم (٦٠)
المصدر التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان بالاشتراك مع الأمم المتحدة

أ - مدينة طيبة الجديدة

تستوعب المخطط له من التعداد السكاني البالغ ٣٥٠٠٠ نسمة وكذلك يتم تطوير فندق ومجمع سكني بجانب أرض الجولف الملاصق للمدينة .

ب - مدينة الأقصر الجديدة

ستصبح الأقصر الجديدة مركزاً رئيسياً للنمو السكاني بما يزيد عن ٢٥٠٠٠٠ نسمة ولذلك سوف يتم تنمية ٢٥ قطاعاً سكنياً يضم كل منها نحو ١٠٠٠٠ نسمة وتنمية شبكة النقل من وإلى داخل الأقصر الجديدة فيتم إنشاء ٤٠ كم من الطرق الرئيسية و٧٥ كم من الطرق الفرعية وسوف يتم إنشاء خدمات تعليمية منها جامعة متعددة الكليات وكذا تشمل ٢٥ مدرسة إعدادية و١٥٣ مدرسة ابتدائية ومدرسة ثانوية . كما يوجد بها خدمات



مدينة الأقصر الجديدة خريطة رقم (٦١)

المصدر التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان بالاشتراك مع الأمم المتحدة

أخرى وتشمل مستشفى ومنتزهين بخدمات ترفيهية ومنطقة تجارية رئيسية وفندق ٢٠٠ غرفة لرجال الأعمال . وتتوسع قاعدتها الاقتصادية بسرعة كبيرة لتشمل دعم صناعة الفنادق العائمة والفنادق الصغيرة وكذلك بعض الخدمات الحكومية التي يتم نقلها من مدينة الأقصر .

ت- الطود السياحية

تتحول الطود إلى قرية سياحية رئيسية مع الخدمات الترفيهية والتسويقية المطلوبة . كما تربط منطقة الطود بمصر الفنادق العائمة الجديد من خلال الكورنيش الجديد . ويتم إنشاء ٢٤ فندقاً بالطود جنوب كوبري الأقصر بأجمالي ٨٥٠٠ حجرة ، وإنشاء ملعب جولف (١٨ حفرة) على هضبة الطود ، إنشاء ٥٠٠ وحدة سكنية ،



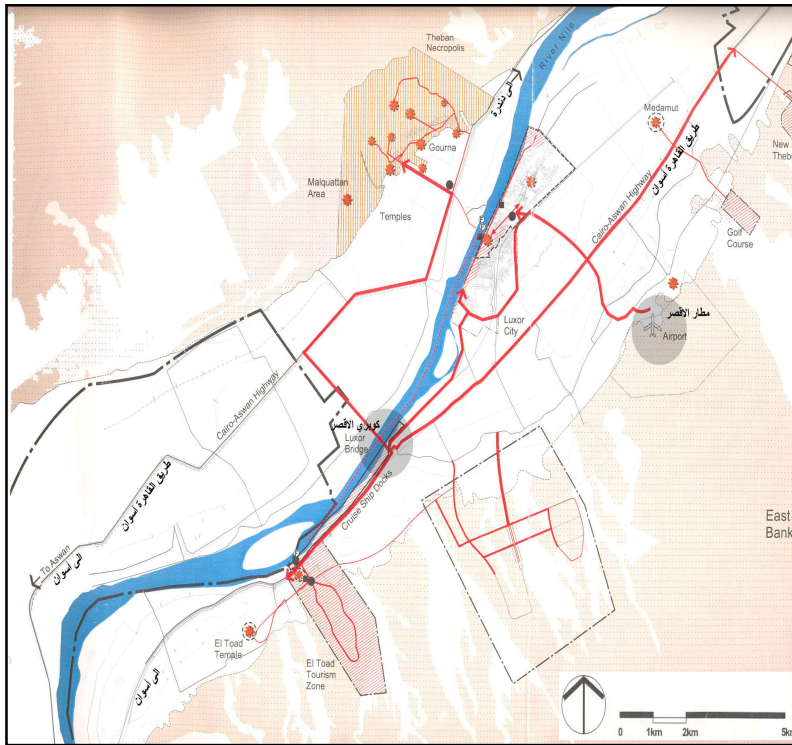
المخطط الهيكلي لمدينة الطود خريطة رقم (٦٢)

المصدر التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان بالاشتراك مع الأمم المتحدة

على هضبة الطود لإسكان مديري الفنادق و(المتزل الثاني) قرية المتقاعدين ، إنشاء حديقة نباتات بمنطقة الحجر بالطود وأخيراً إنشاء خدمات صحية على مستوى عالمي لمرضى الجهاز التنفسي والمفاصل والرعايا الصحية للسائحين .

٢. قرار إنشاء طريق أو كوبري

وقد تم مؤخراً افتتاح الكوبري الجديد الذي يربط شرق الأقصر بغيرها والذي يقع على بعد ٧ كم جنوب مدينة وقدم مؤخراً افتتاح الكوبري الجديد الذي يربط شرق الأقصر بغيرها والذي يقع على بعد ٧ كم جنوب مدينة الأقصر (انظر الخريطة) والذي سوف يساعد على زيادة النمو في اتجاه جنوب المدينة



كوبري الأقصر الجديد والطرق الإقليمية لمدينة الأقصر وموقع المطار خريطة رقم (٦٣)

المصدر التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان بالاشتراك مع الأمم المتحدة

بالإضافة إلى جذبها للعمران على الضفة الغربية نظراً لسهولة الوصول إليها وذلك في حالة عدم التخطيط لحماية آثار البر الغربي والمنطقة المحيطة بها. بالإضافة إلى ذلك هناك مخططات (في مراحل متقدمة بالفعل) لتطوير وتنمية مرسى جديد للفنادق العائمة جنوب الكوبريو هو قرار سياسي أيضاً وسوف يؤدي الجمع بين الكوبري الجديد ومرسى الفنادق العائمة الجديد إلى جعل المنطقة جنوب مدينة الأقصر قطب النمو الطبيعي لهذه المنطقة. وإذا لم يتم إنشاء مدينة جديدة جنوب الأقصر فسوف يتجه الزحف العمراني إلى الجنوب ليغزو مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وسوف يؤدي إلى تغيير النسق الثقافي والحضاري للأقصر ويقلل بشكل ملحوظ من جاذبية المشاهد الطبيعية الخلابة للمدينة.

٣. تأثير العوامل السياسية على المناطق الأثرية بالمدينة

كان تأثير القرارات السياسية بإنشاء مدن وقرى جديدة بمدينة الأقصر تأثيراً إيجابياً حيث وجه العمران في اتجاهات محددة ومخططة أدت إلى المحافظة على الأراضي الزراعية حول المدينة وفي نفس الوقت امتصاص الزيادة السكانية التي تؤثر بالسلب على المناطق الأثرية الواقعة وسط الحيز العمراني وتسمح بخلخلة هذه المناطق من المناطق السكنية الملاصقة لها وإيجاد حرم كافي لهذه المناطق. إما قرار إنشاء كوبري الأقصر فكان له إيجابياته على المناطق الأثرية البعيدة عن المدينة فلقد سهل الوصول إليها وزاد من أعداد الأفواج السياحية بالمدينة ولكنه في نفس الوقت ساعد على الامتداد العمراني العشوائي على الضفة الغربية والتي أمكن التغلب عليه عن طريق إقامة المدن والقرى الجديدة.

٥-١-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

١. السمات الاقتصادية للمدينة^١

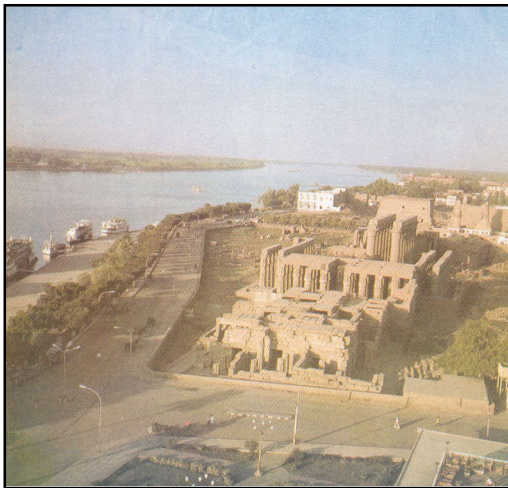
يتضح من التوزيع القطاعي للقوى العاملة على مستوى المدينة الأساسية أن الأنشطة الخدمية تستأثر في مجموعها بنحو ٨٠% من إجمالي القوى العاملة في حين أن الأنشطة الإنتاجية السلعية لا تتجاوز ١٨% من إجمالي القوى العاملة بالمدينة تعتمد على النشاط السياحي الذي يستوعب ما لا يقل عن ٣٠-٣٥% من العمالة المشتغلة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وقد ترتب على ذلك ارتباط اقتصاد المدينة بالموسمية متقلباً صعوداً وهبوطاً من سنة إلى أخرى وبالتالي ارتفعت نسبة العمالة الموسمية وسعى الأفراد إلى الجمع بين أكثر من عمل لضمان إنتظام الدخل.

٢. النشاط الزراعي

يبلغ جملة الزمام المتزرع بالمدينة حوالي ٩ آلاف فدان فدان ويمثل حملة العاملين بالزراعة في مدينة الأقصر حوالي ٢٩% من جملة السكان ذوي النشاط بها مما يوضح الدور الهام الذي يلعبه النشاط الزراعي في اقتصاديات المدينة.

٣. النشاط السياحي

تمثل السياحة النشاط الأساسي لمدينة الأقصر فهي تحتوي



المنطقة الأثرية بالبر الغربي شكل رقم (٣٧)

١ - مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان والمرافق بالاشتراك مع الأمم المتحدة - ٢٠٠٠

على أعظم وأهم الآثار في العالم بما يجعلها من المزارات العالمية حيث بلغ عدد زوار المدينة عام ١٩٨١ حوالي ٣٨٣ ألف سائح وهو ما يشكل نحو ٢٨% من جملة الزوار الأجانب لمصر . ولذلك فهناك اهتمام بهذا النشاط وطبقاً لتقارير هيئة التنمية السياحية فقد بلغ عدد الغرف الفندقية بالأقصر عام ١٩٩٦ م حوالي ٣٨٧٩ غرفة . أما عن الفنادق العائمة والتي تبخر بين الأقصر وأسوان فقد كان عددها عام ١٩٩٧ حوالي ٢١٦ فندقاً ، كذلك تم توسعة مطار الأقصر الدولي وتطويره ليستقبل بالفعل الطائرات القادمة من أوروبا والشرق الأوسط وهو مزود أيضاً بإمكانيات الشحن الجوي وهناك بالفعل رحلات من مطار الأقصر إلى القاهرة والبحر الأحمر وأسوان . يعتمد النشاط السياحي بالأقصر بصفة رئيسية على الآثار وبالتالي فهناك حاجة عاجلة إلى الحفاظ على هذه الآثار و تنفيذ سياسات هامة من أجل استيعاب النمو السياحي المتوقع حيث تسهم زيادة أعداد السائحين في تدهور حالة الآثار .

وقد تركزت معظم فرص العمل للمواطنين المحليين في قطاع السياحة، والحاجة ماسة إلى الإعداد والتأهيل الأفضل لأبناء المنطقة من أجل العمل في قطاع السياحة ولشغل المراكز الإدارية/الفنية في هذا القطاع . ويفتقر قطاع السياحة في الوقت الحاضر إلى الكوادر الممتازة والكفاءات العالية من أبناء الأقصر لشغل المراكز المرموقة . فمن الملاحظ أن غالبية المراكز الإدارية والفنية والإرشادية في مجال السياحة يشغلها أفراد من أماكن أخرى بمصر . وكذلك فإن أبناء المنطقة يعملون في وظائف ذات دخول منخفضة نسبياً ويفتقرون كثيراً إلى مهارات اللغات الأجنبية التي تساعدهم عند إجادتها على شغل المناصب الجيدة ذات الدخول المرتفعة وتساعد على تفاعلهم مع السائحين.

٤. النشاط الصناعي

لم تلعب الصناعة دوراً يذكر في اقتصاديات مدينة الأقصر فعدد العاملين في المنشآت الصناعية لا يزيد عن ١% من عدد السكان ذوي النشاط ومعظمهم يعمل في منشآت صناعية خدمية صغيرة ولعل السبب في ذلك هو الرغبة في الاحتفاظ للمدينة بطابعها الأثري والسياحي .

٥. تأثير العوامل الاقتصادية على المناطق الأثرية بالمدينة

هناك طفرة كبيرة في النشاط السياحي بالمدينة من حيث أعداد الفنادق المقامة وتجهيز المطار لاستقبال الرحلات من الخارج مباشرة وتجهيز ميناء للفنادق العائمة وإقامة القرى السياحية والقصور الوحيد في هذا المجال هو في توفير القوى العاملة المدربة المتعلمة من أهالي المدينة للعمل في هذا المجال لتقليل اعداد البطالة ورفع مستوى الدخل . كما أن هناك سياسة اقتصادية واضحة المعالم سواء للتنمية الزراعية أو التنمية الصناعية بالمدينة للمحافظة عليها من التلوث وذلك بتشجيع زراعة المنتجات ذات القيمة العالية وإنشاء الصناعات الغير ملوثة للبيئة القائمة على الإنتاج الزراعي مما يساعد على التنمية بالمدينة والمحافظة على المناطق الأثرية بها .

٥-١-١-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة^١

١. السكان

- يتوزع سكان مدينة الأقصر على الكتلة العمرانية الأساسية وخمس شياخات .
- لقد بلغ عدد السكان بالمدينة عام ١٩٨٦ م حوالي ١٢٦ ألف نسمة، عام ١٩٩٦ م حوالي ١٧٥ ألف نسمة

^١ - مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الأقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار .

- معدل الزيادة الطبيعية ٢.٧% سنوياً .
- نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة مرتفعة .
- حوالي ٩٧% من الإناث ليس لهم نشاط مما يوضح في النهاية إرتفاع نسبة الإعالة بالمدينة .
- الكثافة السكانية حسب تعداد ١٩٩٦م حوالي ٥٩ شخص / فدان .

٢. دراسة الخدمات

هناك حاجة ماسة إلى تحسين وتطوير المناطق السكنية وكذلك توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين من أجل تخفيف الامتعاض من جانب المواطنين وشعورهم بأن معظم الاستثمارات الحكومية توجه لخدمة النشاط السياحي ولا يتبقى منها شيئاً للمواطنين من أبناء المنطقة .

فبالنسبة للخدمات التعليمية هناك تسرب من التعليم الابتدائي والإعدادي وعدم توزيع سليم للمدارس الثانوية. ويعد تطوير التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية أمراً ضرورياً وأيضاً التعليم الجامعي من أجل تشجيع المرأة على الدراسة وكذلك المقيمين من أبناء المنطقة الذين لا يستطيعون الانتقال من المنطقة من أجل الالتحاق بالجامعات. أما بالنسبة للخدمات الصحية فهي تقدم من خلال مستشفى مركزي ومستشفيين متخصصين ومجموعة من العيادات الخارجية والوحدات الريفية الصحية وهي في مجموعها غير كافية .

أما الخدمات الثقافية والشبابية هناك نقصاً في منشآت هذه الخدمة من حيث العدد والتنوع.

٣. تأثير العوامل الاجتماعية على المناطق الأثرية بالمدينة

تم توجيه الزيادة السكانية بالمدينة سواء عن طريق الزيادة الطبيعية أو الهجرة إلى المدن والقرى الجديدة وهناك احتياج إلى توجيه التعليم بالمدينة ليوفر قوى عاملة تعمل بالنشاط السياحي وكذلك توفير الخدمات وخاصة الصحية بالمدينة لتلائم مع وضعها السياحي والمساعدة على تحسين باقي الخدمات بالمدينة من أجل تخفيف الامتعاض من جانب المواطنين وتقليل شعورهم بأن معظم الاستثمارات الحكومية توجه لخدمة النشاط السياحي ولا يتبقى منها شيئاً للمواطنين من أبناء المنطقة .

٥-١-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

١. الدراسات المناخية

أ- يصل متوسط أعلي درجات الحرارة اليومية في شهر يوليو إلى ٤١° و يبلغ متوسط أقل درجة حرارة في يناير ٨.٥° .

ب- يعتبر المناخ في مركز ومدينة الأقصر مناخ صحراوي جاف مع قلة الامطار ولكن أحياناً تسقط الأمطار بغزارة على التلال والجبال الموجودة بالصحراء الشرقية في أوقات عدم استقرار الجو (أكتوبر ونوفمبر ومارس وإبريل) وتكون هذه الأمطار السبب المباشر للسيول ويجب عمل دراسة لمخترات السيول بالمنطقة لتجنب تعرض المناطق الأثرية لأضرارها .

ت- ويختلف المناخ في فصول السنة الأربعة فالشتاء والصيف يتميزان باستقرار الأحوال الجوية أما الربيع والخريف فتكون الأحوال الجوية غير مستقرة وتشتد الرياح المحملة بالرمال وتتكون مناطق الضغط العالي أو المنخفض في بعض الأحيان .

ث- وتتأثر درجة الرطوبة ناحية وادي النيل بمياه الري على الأراضي الزراعية مما قد يؤثر في المناطق الأثرية بالمدينة .

٢. التلوث

أما من حيث التلوث تعتبر مدينة الأقصر من أقل مدن الجمهورية تلوثاً للهواء هذا بالرغم من أن متوسط سرعة الرياح السطحية التي تساعد على تشتت الملوثات في الهواء بالمدينة يعتبر من المتوسطات المنخفضة بالنسبة لباقي المدن بالجمهورية كذلك لا يوجد بالمدينة عامل صناعي ملوث للمياه وأهم الصناعات القريبة مثل مصانع السكر تقع بأرمنت وقوص . وبالنسبة للضوضاء الصادرة من المصادر الصناعية فهي لا تمثل تأثيراً قوياً على المدينة .

٣. تأثير العوامل البيئية على المناطق الأثرية بالمدينة

وتعتبر العوامل البيئية من أهم العوامل التي حافظت على مدينة الأقصر وآثارها التاريخية من التدهور حتى الآن سواء من حيث المناخ أو نسبة تلوث الهواء وإن كانت لارتفاع منسوب للمياه الجوفية الآن تأثير قوي على سوء حالة المناطق الأثرية في البر الشرقي نتيجة لسوء حالة شبكات الصرف الصحي في المدينة وإحاطة المناطق الأثرية بالمناطق العمرانية دون وجود حرم لها مما يستلزم معه سرعة التحرك لإنقاذ هذه المناطق وتحديد شبكات المرافق للمدينة وتفريغ المناطق التاريخية من المباني الملاصقة لها وخلق حرم لها .

٥-١-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

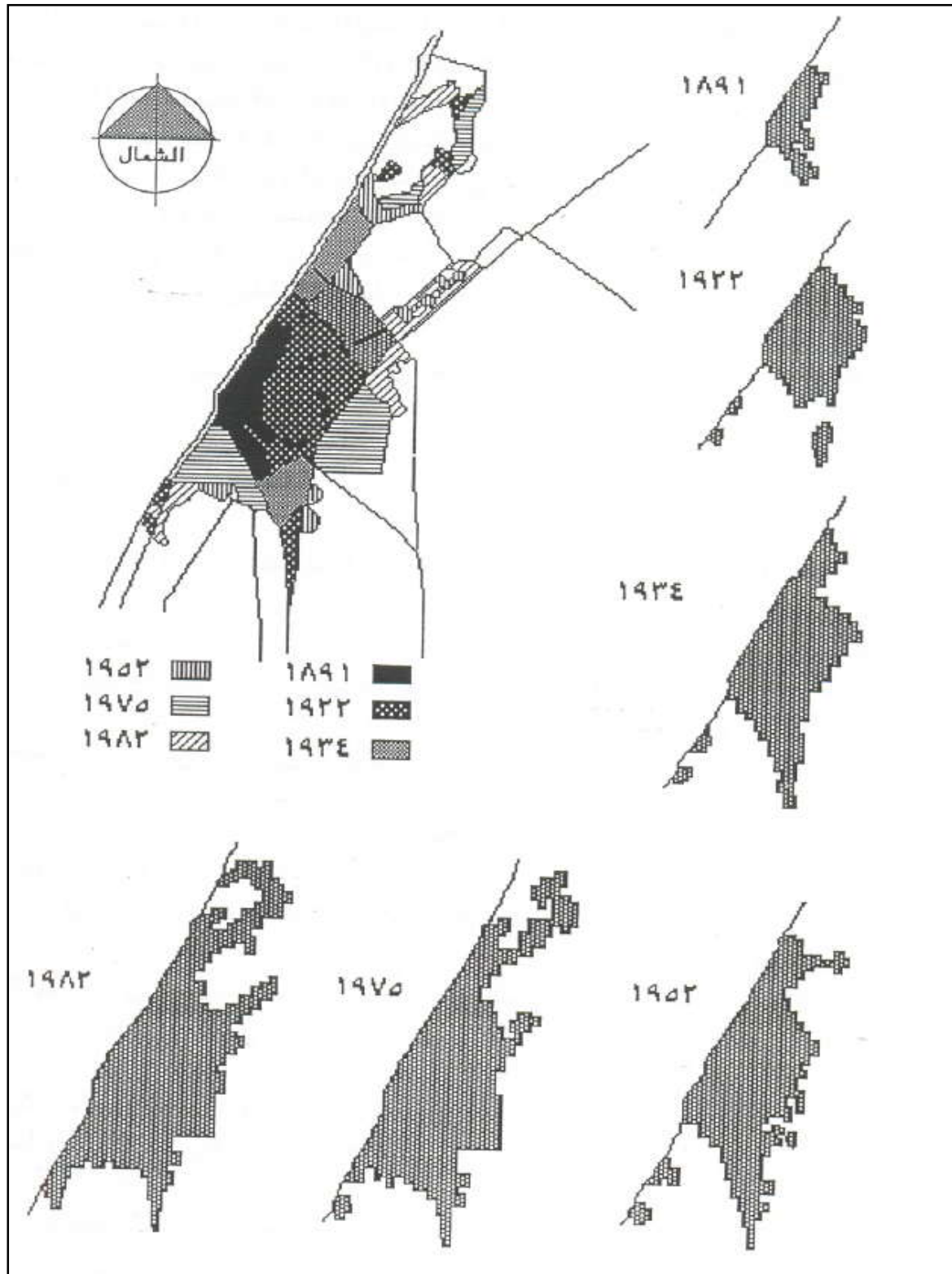
١. النمو العمراني للمدينة

ظلت مدينة الأقصر لا تنمو إلا في على البر الشرقي للنيل وبدراسة أسباب واتجاهات نمو مدينة الأقصر نلاحظ أنها بدأت بتجمع سكني صغير داخل منطقة آثار معبد الأقصر وفي المنطقة الصغيرة المحيطة به فيما بين عامي ١٨٩١ و١٩٢٢ وبعد اكتشاف معبد الكرنك بدأ تجمع ريفي آخر في الظهور في المنطقة الأثرية حول معبد الكرنك وبدأ التجمع السكني حول معبد الأقصر في النمو شرق النيل حتى خط السكة الحديد خلف معبد الأقصر . وفي عام ١٩٣٤ بدأ العمران في مدينة الأقصر في الزحف شمالاً نحو معبد الكرنك وحتى وقتنا هذا . وبعد ازدحام الجزء المحصور بين معبدي الأقصر والكرنك بدأ العمران في الزحف إلى خلف محطة السكة الحديد في المدينة وذلك عشوائياً وبدون تخطيط . ظل البر الغربي للمدينة لا يضم إلا المقابر والمعابد الجنائزية ولكن مع زيادة أعداد السكان بدأ العمران يزحف قليلاً على البر الغربي فوجدنا بعض التجمعات الزراعية والقري (كما سنرى عند دراسة البر الغربي للأقصر).

٢. معدلات النمو العمراني^١

ففي عام ١٨٩١ كانت المدينة متركزة حول معبد الأقصر وكان مجموع مسطح العمران في هذه الفترة لا يتجاوز ٣٠٠ فدان أي انه كان يمثل ٢٦% من المسطح الحالي للمدينة ومن الملاحظ ان هذه النسبة تكاد تكون كبيرة بالنسبة لمقارنتها بمدن أخرى في مثل هذا الوقت ولكن هذا الرقم كان مضاف له مساحة المنطقة الأثرية والذي يمثل مساحة كبيرة ويبلغ متوسط المعدل السنوي للزيادة في مساحة المدينة حوالي ١٤.٧% وذلك في الفترة من ١٨٩١ إلى سنة ١٩٨٦ حيث كانت مساحة المدينة ٧٥.٣ فدان بدون مساحة المناطق الأثرية واصبحت ٩٩٥.٨ فدان، أي بزيادة قدرها ٩٢٠ فدان خلال فترة ٩٥ سنة . وقد مرت المدينة خلال هذه الفترة بثلاث مراحل رئيسية :

١- مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الأقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار .



تطور الكتلة العمرانية لمدينة الأقصر خريطة رقم (٦٤)

المصدر : مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الاقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار

- المرحلة الأولى بطيئة النمو فكان معدل النمو يتراوح بين ١.٤% و ٦.١% وقد حدثت هذه المرحلة مرتين الأول من سنة ١٨٩١ إلى ١٩٢٢ حيث كان معدل النمو ٦.١% وزادت المساحة ١٩٠ فدان إضافة إلى مساحة المدينة في سنة الأساس . والثانية من عام ١٩٢٧م وحتى ١٩٥٤م حيث كان معدل الزيادة حوالي ١.٤% بزيادة قدرها ٣٦ فدان عن المساحة سنة ١٩٢٧ .
 - المرحلة الثانية فمتوسطة النمو وفيها يتراوح معدل النمو السنوي بين ١٤.٥% و ١٥.٥% حيث زادت مساحة المدينة من ٢٦٥.٣ فدان إلى ٣٣٧ فدان خلال الفترة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٢٧ أي حوالي ٣٦.٥ فدان ثم تضاعف حجم المدينة في الفترة من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٨٠ حيث بلغت مساحتها ٧٧٩ فدان بعد أن كانت ٣٧٤ فدان.
 - المرحلة الثالثة وهي سريعة النمو خلال الفترة من عام ١٩٨٠م وحتى ١٩٨٦ ، حيث بلغ معدل النمو السنوي ٣٦.١% وقد زادت مساحة المدينة خلال هذه الفترة بمقدار يساوي الزيادة التي حدثت لها خلال الفترة من ١٨٩١ وحتى ١٩٥٤ .
- والجدول التالي يوضح مساحة الاستعمال الحضري بالفدان اعتباراً من سنة ١٨٩١ وحتى سنة ١٩٨٦ والمعدل السنوي للزيادة خلال تلك الفترة .^١

السنة	مساحة المدينة بالفدان	الزيادة بالفدان	معدل النمو السنوي فدان/سنة
١٨٩١	٧٥.٣	-	-
١٩٢٢	٢٦٥.٣	١٩٠	٦.١
١٩٢٧	٣٣٧.٥	٧٢.٢	١٤.٤
١٩٥٤	٣٧٤	٣٦.٥	١.٤
١٩٨٠	٧٧٩	٤٠.٥	١٥.٥
١٩٨٦	٩٩٥.٨	٢١٦.٨	٣٦.١

جدول رقم (٦) معدل النمو العمراني لمدينة الأقصر

٣. اتجاهات النمو العمراني^٢

- ويرصد اتجاهات النمو العمراني خلال الفترة المشار إليها أمكن تمييز خمس فترات وهي:
- الفترة الأولى من ١٨٩١ إلى ١٩٢٢ وقد نما فيها العمران بمعدل ٦.١ فدان /سنة وامتلات الفراغات ما بين خط السكة الحديد ومعبد الاقصر وكان اتجاه الجنوب الشرقي هو اتجاه النمو الغالب واصبح خط السكة الحديد مانعاً للنمو في هذا الاتجاه . وبما أن هذا المعدل في الزيادة كان كبيراً نلاحظ انه نشأت في هذه الفترة قرية الكرنك حول معبد الكرنك وأصبح مسطح العمران في هذه الفترة ٢٦٥ فدان أي يمثل حوالي ٣٤% من المسطح الحالي للمدينة .
 - الفترة الثانية من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٧ ويلاحظ في هذه الفترة الزيادة الشديدة لنمو المدينة في اتجاه الشمال الشرقي بمحاذاة خط السكة الحديد وحتى منطقة سيالة بدوان حيث توقف النمو العمراني عند هذا الحد .

١- مها سامي كامل – العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية – رسالة ماجستير – كلية الهندسة – جامعة القاهرة
٢- مها سامي كامل – العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية – مرجع سابق .

- الفترة الثالثة من ١٩٢٧ إلى ١٩٥٤ حدث في هذه الفترة هبوط ملحوظ لنمو المدينة الحديثة الذي أخذ اتجاهين، الأول شمال شرقي في شكل شريطي موازي للنهر والثاني في اتجاه الشرق على الجانب الآخر من خط السكة الحديد وذلك في شكل شريطي أيضاً .

- الفترة الرابعة من ١٩٥٤ إلى ١٩٨٠ ويلاحظ في هذه الفترة الزيادة الشديدة لنمو المدينة بالمقارنة بالفترات السابقة وقد اتخذ هذا النمو ثلاث اتجاهات : الشمال الشرقي حتى منطقة الكرنك ، الجنوب الغربي بمحاذاة نهر النيل حتى العوامية والجنوب الشرقي شرق السكة الحديد .

- الفترة الخامسة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٦ واتخذ النمو في هذه الفترة ثلاث اتجاهات : الشمالي بمحاذاة نهر النيل، الشمالي الشرقي وهو الأهم حيث احتوى بداخله منطقة معبد الكرنك وبصورة ملحوظة والجنوب الغربي بمحاذاة نهر النيل .

ويلاحظ أن النمو في الاتجاهين الشمالي الشرقي والجنوبي الغربي نحو نجوع ذات طابع ريفي لم تلتحم كلية بعد وإنما هي في طريقها للالتحام .

وبتحليل هذا التطور العمراني يمكن استنتاج تأثير النمو العمراني للمدينة على المناطق التاريخية في البر الشرقي

- عند ظهور معبد الاقصر نشأت صلة التجمعات العمرانية به وبدأت التجمعات السكنية في أماكن متفرقة وبعد ذلك ظهر معبد الكرنك فنشأت صلة أيضاً مع بعض من التجمعات السكنية وظهرت أيضاً بعض التجمعات السكنية بجوار معبد الاقصر وخلف التجمعات السكنية القديمة وكان خط السكة الحديد في هذا الوقت يعتبر عائقاً للنمو العمراني .

- ثم في الفترة التي تلت ذلك نشأت التجمعات السكنية التي تكمل المسافة أو الفراغ بين معبد الاقصر ومعبد الكرنك ولكنها لم تصل إلى جوار معبد الكرنك أو بجوار التجمعات السكنية التي نشأت في الفترة السابقة لذلك لأن هذه المنطقة التي يوجد بها معبد الكرنك اعتبرت منطقة أثرية ولا يصرح بالبناء عليها ولكن هذه القرارات التي اتخذت لحماية الآثار كانت متأخرة بعد بناء قرية الكرنك القديمة .

- وفي الفترة التالية لذلك بدأت التجمعات السكنية تنتشر في الناحية الأخرى من معبد الاقصر وكان ذلك نابعاً من أهمية هذا المعبد كمناطق جذب سياحي . وبدأت أيضاً التجمعات تنتشر خلف خط السكة الحديد لأنه قد فقد أهميته كعائق للامتداد وذلك نظراً للزيادة الكبيرة في عدد السكان التي حدثت في هذه الفترة . وبدراسة تطور العمران نلاحظ أنه توجد زيادة كبيرة في النمو العمراني . وهذه الزيادة كانت فيما بين عامي ١٨٩١ و ١٩٢٢ حوالي ٦ فدان فقط كل سنة ولكن في الفترة الأخيرة ارتفعت هذه الزيادة إلى ١٦ ثم إلى ٣٦ فدان في السنة مع العلم أن معدلات المواليد في هذه الفترة لم تزد عن الفترات التي تسبقها ولكن يرجع السبب في ذلك إلى : وفود السائحين الكثيرة التي بدأت تغزو المدينة التي أصبحت من أهم المدن السياحية على مستوى العالم ووجود فرص متاحة للعمالة في المدينة وخاصة في المجال السياحي .

- ومن الملاحظ أن الفترة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٤ تميزت بإنشاء كثير من المباني العامة والخدمات أما الفترة ما بين ١٩٥٤ و ١٩٨٦ لم تميز بذلك فلم نري فيها أي مباني عامة أو إدارية أو مباني خدمات جديدة وإنما تميزت بشئ آخر وهو إنشاء الفنادق . وهذا يدل على مدى أهمية هذه المدينة سياحياً .

- وقد ظهرت الآن أزمة شديدة في الإسكان في مدينة الاقصر واتجه العمران إلى خلف السكة الحديد أو إلى أماكن متفرقة أخرى بدأ هذا العمران يزحف إلى منطقة الكرنك وكان لا بد من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع الزحف العمراني على المناطق الأثرية وتوجيهه الاتجاه الصحيح المخطط له من قبل .

٤. استعمال الأراضي في المدينة

عند دراسة استعمال الأراضي في المدينة تبين ان :

- الاستعمال الغالب للأراضي الزراعية (٤٥%) من مساحة المدينة
- ويليهما الإسكان (٢٢%)
- المسارات (١٠%)
- المناطق الأثرية (٩%)
- والباقي للخدمات والأراضي الفضاء والمرافق والاستعمالات المتداخلة .

٥. الارتفاعات والحالات ومواد الإنشاء للمباني بالمدينة

عند دراسة الارتفاعات والحالات الحالية للمباني تبين أن الارتفاع الغالب للمباني من دورين فحسب (٨٢%) وان (٧٧.٥%) من مباني المدينة بحالة رديئة .

٦. التشكيل البصري

عند دراسة التشكيل البصري وتصنيف أنماط العمران القائمة بالمدينة تبين أنها سيئة من الناحية البصرية لعدم وجود تشكيل واضح لها بالإضافة إلى عدم استغلال المقومات البصرية القائمة ووجود تلوث بصري مرتفع للمناطق الأثرية.

٧. البنية الأساسية

أ- شبكة الطرق

وهي تبدأ بمدخل المدينة التي تنقسم إلى مدخلين رئيسيين يتقاطعان مع خط السكة الحديد وهما طريق المطار وطريق صليبية الحليل ومدخلين أقل أهمية أحدهم من الشمال والآخر من الجنوب وشبكة الطرق بالمدينة بوضعها الراهن تؤدي إلى مشاكل مختلفة أهمها: اختراق المرور الطولي الرئيسي للمناطق السكنية بعد اجتيازه للمداخل الرئيسية للمدينة . وكذلك انعدام الاتصال والاستمرارية بين محاور الحركة الرئيسية مع غياب التدرج الهرمي الواضح أدى إلى تداخل مسارات مختلف أنواع وسائل النقل المختلفة . ولقد ظهرت هذه المشاكل بالرغم من أن ملكية السيارات بالمدينة لا زالت بمعدل يقل عن المعدل العام على مستوى الجمهورية .

ب- المرافق

كل المرافق بالمدينة من شبكات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والطاقة الكهربائية ومرفق الاتصالات تحتاج جميعاً إلى تدعيم لتلائم أولاً مع حجم الزيادة السكانية وثانياً مع أهمية المدينة السياحية فبالرغم من الاهتمام بهذه المرافق في السنوات الأخيرة إلا أنها مازالت تحتاج إلى دعم أكبر.

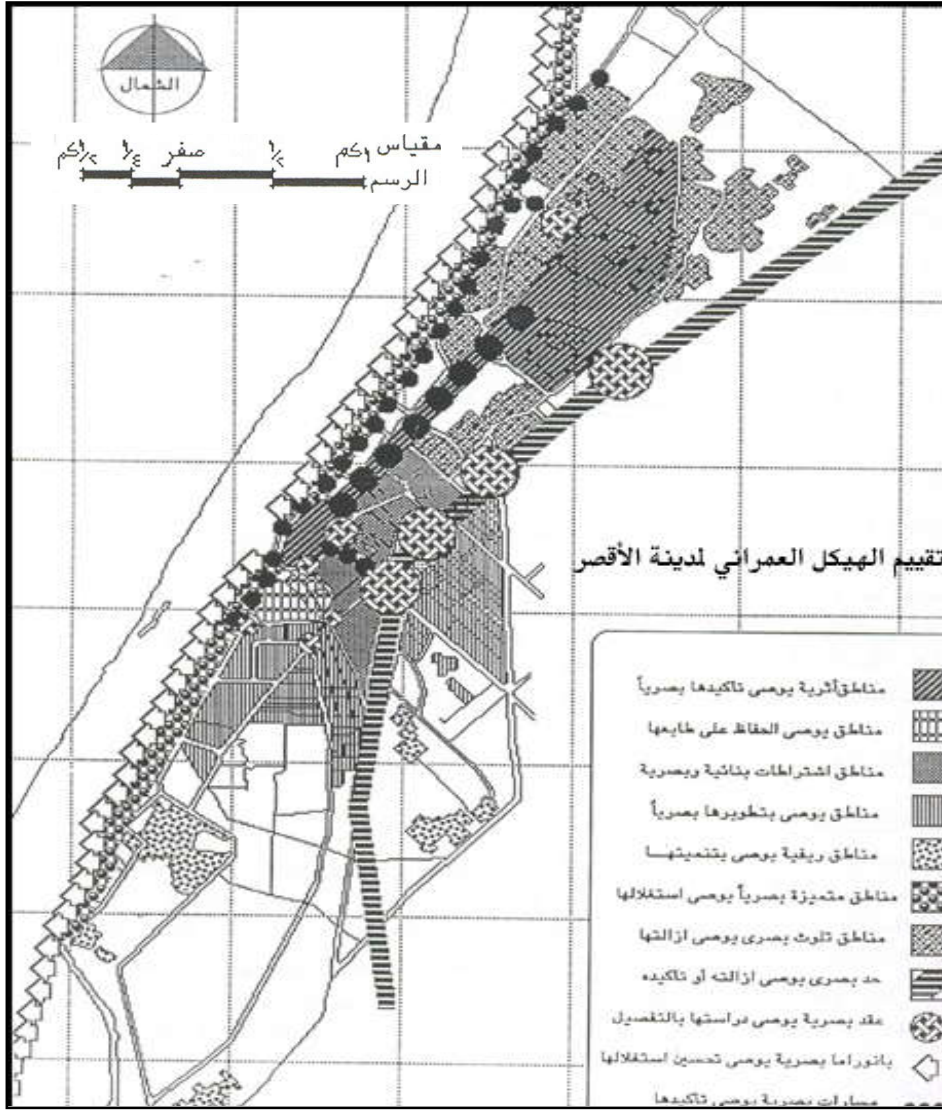
٨. تقييم الهيكل العمراني القائم للمدينة^١

بعد كل الدراسات السابقة للمدينة يمكننا تقييم الهيكل العمراني لها حيث أمكن تقسيمها إلى عدة مناطق كالاتي :

- أ- مناطق سكنية عشوائية يوصى بإزالتها .
- ب- مناطق سكنية بمستوى عمراني سيئ يوصى بإعادة تخطيطها مثل المنطقة شرق السكة الحديد .
- ت- مناطق ذات استخدامات متداخلة وحالتها العمرانية بنسبة كبيرة سيئة وتمثل في منطقة قلب

١- مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الاقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار .

- المدينة وهي أيضاً يوصى بإعادة تخطيطها.
- ث- مناطق تشغيلها استخدامات لا تناسب موقعها مثل الجبانة الواقعة على الكورنيش أو المخازن والمستودعات بقلب المدينة ويلزم دراسة نقلها إلى أماكن تناسب معها وظيفياً واستبدالها باستخدامات أخرى .
- ج- مناطق تتمتع بقيمة جمالية واقتصادية عالية مثل طريق الكورنيش. بمشآته السياحية ويوصى بالمحافظة عليه.



تقييم الهيكل العمراني لمدينة الأقصر خريطة رقم (٦٥)

المصدر مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الأقصر . مكتب أ. د. أحمد أمين مختار .

٥-١-١-٧ مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر

لقد تم وضع عدة مخططات لمدينة الأقصر كان آخرها مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر والذي أعدته الحكومة المصرية متمثلة في وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية كجهة منفذة بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP في يونيو ١٩٩٦ م . ويعتبر المشروع منهجاً شاملاً لتلبية متطلبات التنمية بالأقصر وسبل استيعاب الزيادة السكانية المتوقعة وكذلك النمو المتوقع في السياحة خلال السنوات المقبلة مع التركيز على الحفاظ على الآثار . وسوف نوجز هذا المشروع في الآتي :

تقوم وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP بإعداد مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر والذي يستهدف وضع خطط لتنمية المدينة في قطاعها المختلفة : العمرانية والاقتصادية والسكانية والسياحية من خلال المحافظة على بيئة المدينة كمتحف مفتوح للآثار الفرعونية والإسلامية والقبطية . كما يقدم المشروع المعونة الفنية للمجلس الأعلى لمدينة الأقصر لصياغة مخططات التنمية اللازمة للمدينة بما يراعي آليات السوق وإمكانية تمويل المشروعات في المجالات المختلفة من خلال القطاع الخاص والهيئات الدولية والعالمية المهتمة بتطوير بيئة المدينة والمحافظة على تراثها الحضارى بما يقلل من الاعتماد على تمويل الدولة لخطط التنمية المقترحة . ويتضمن المشروع وضع الآليات المناسبة لاستقطاب التمويل اللازم للمشروعات من جهات التمويل المختلفة .

ويهدف المشروع إلى وضع خطة طويلة المدى للتصور المستقبلي لمدينة الأقصر خلال العشرين سنة القادمة وذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية التالية :

١. إعداد مخطط هيكلية لتوجيه النمو الطبيعي لمدينة الأقصر .
 ٢. إعداد مخطط للتراث يضمن الحفاظ على ثروة المدينة الثقافية .
 ٣. إعداد دراسات تفصيلية لستة مشروعات استراتيجية للمدينة .
- كما تم تدريب الكوادر الفنية بالمجلس الأعلى بالمدينة لرفع كفاءتهم وذلك لضمان استمرارية المشروع.

١. المخطط الهيكلي

أ- عوامل المخطط الهيكلي

- إنشاء المدن والقرى الجديدة : ازداد عدد سكان مدينة الأقصر من ١٢٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٦ م إلى ١٧٥٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٦ م بزيادة قدرها ٣٩% خلال ١٠ سنوات ، في حين زاد تعداد سكان المناطق الريفية بالأقصر ولكن بمعدل أقل حيث بلغت نسبة هذه الزيادة ٢٤% في نفس الفترة . وتؤدي الكثافة المتزايدة لمدينة الأقصر بهذا الشكل المثير إلى تغيير شخصية هذا المجتمع التاريخي وإلى الحاجة الماسة لزيادة نطاق الخدمات . ومع التوقعات السكانية التي تشير إلى أن الزيادة الطبيعية قد تصل بتعداد سكان الأقصر إلى مليون نسمة خلال عشرين عاماً فقد ظهرت الحاجة إلى توفير مناطق تنمية لدعم الزيادة السكانية ومنع الزحف العمراني الذي يؤدي إلى تآكل الأراضي الزراعية في جنوب وشرق المدينة . ويتم في الوقت الحالي تنمية مجموعة من المدن والقرى الجديدة في أماكن مدروسة لأمتصاص هذا النمو وقد تم ذكرها .
- إنشاء كوبري الأقصر : وقد تم مؤخراً افتتاح الكوبري الجديد الذي يربط شرق الأقصر بغربها والذي يقع على بعد ٧ كم جنوب مدينة الأقصر والذي سوف يساعد على زيادة النمو في اتجاه جنوب المدينة .

- تنمية مرسى الفنادق العائمة : بالإضافة إلى ذلك هناك مخططات (في مراحل متقدمة بالفعل) لتطوير وتنمية مرسى جديد للفنادق العائمة جنوب الكوبري، وسوف يؤدي الجمع بين الكوبري الجديد ومرسى الفنادق العائمة الجديد إلى جعل المنطقة جنوب مدينة الأقصر قطب النمو الطبيعي لهذه المنطقة . وقد تم التخطيط لإنشاء مدينة جديدة جنوب الأقصر لجذب هذا النمو .
- وتحظر المنطقة المحمية بالبر الغربي من أي تنمية سكنية أو تجارية بالبر الغربي^١ .

ب- المفاهيم العامة للمخطط الهيكلي

تشمل الاستراتيجيات الأساسية للمخطط الهيكلي ما يلي :

١. الحفاظ على الآثار وفي ذات الوقت توفير المتطلبات العصرية للسكان المحليين ،هو أساس المخطط الهيكلي .
٢. الفرص التعليمية ،الخدمات ،سبل الرفاهية لسكان الأقصر سوف تنمو وتتوسع وتمول جزئياً من عائدات السياحة المتزايدة .
٣. توفير الموارد لمواجهة الزيادة في عدد السكان من أقل من ٤٠٠ ألف نسمة حالياً إلى مليون نسمة خلال ٢٠ عاماً .
٤. سيصبح مركز مدينة الأقصر متحفاً مفتوحاً عن طريق ترميم طريق الكباش ،إنشاء منطقة سياحية تمتد شرقاً وغرباً من الجزء القديم من المدينة إلى النيل وشمالاً وجنوباً من معبد الكرنك إلى معبد الأقصر ،الحفاظ على الجزء القديم من المدينة وأخيراً نقل المكاتب الحكومية والأنشطة التجارية المحلية إلى الأقصر الجديدة والتي ستقع جنوب مدينة الأقصر .
٥. استيعاب النمو السياحي والذي قد يزيد من مليون سائح الآن إلى ٤ ملايين سائح خلال ٢٠ عاماً .
٦. سيققى البر الغربي أساساً كمحمية تاريخية وكمنطقة زراعية ذات معدل نمو منخفض .
٧. سيتم استصلاح ٨٠ ألف فدان لزراعة المحاصيل عالية القيمة ،كما سيتم تطوير صناعات التصنيع الزراعي في الأقصر لخدمة صعيد مصر .
٨. لا يوصى بالتنمية الصناعية في الأقصر ما عدا تلك الأنشطة المتعلقة بالسياحة والزراعة .
٩. مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية الكبرى والمدن الجديدة والخدمات السياحية ضروري لتمويل تنمية الأقصر .
١٠. تطبيق الضوابط التنموية ضروري لتنفيذ الاستراتيجيات الأساسية في كل من المخطط الهيكلي ومخطط التراث.

ت- عناصر المخطط الهيكلي

المخطط الهيكلي الذي تم اختياره موضح بالخريطة وسوف توضح عناصره فيما يلي :

١. النمو السياحي لمدينة الأقصر الحالية

عمل تطوير فندقي محدود (فنادق صغيرة) داخل مدينة الأقصر وتحويل منطقة الكورنيش والمناطق الأثرية الواقعة في الجزء القديم من المدينة إلى متحف مفتوح وسوق سياحي ومنطقة ترفيهية مع عدم السماح بإرساء الفنادق العائمة.

٢. التنمية السكنية والسياحية في البر الشرقي

١- انظر مدينة الأقصر - البر الغربي.

تم اختيار تنمية : (طيبة الجديدة - خزام - الأقصر الجديدة - قرية البياضية - الطود) وذلك لعدة أسباب منها أن هذه المناطق ذات طوبوغرافية ملائمة بواجهة على النيل مع عدم وجود وديان بهذه المناطق لضمان عدم تعرضها للسيول التي تحدث كل عدة أعوام . كما أنه ستم التنمية على أراضي ذات تربة من الحجر الجيري حتى لا تأتي على حساب الأراضي التي يمكن استصلاحها للزراعة . كما سيتم ري المنتزهات وملاعب الجولف من مياه الصرف التي تم معالجتها بالمحطة المجاورة . وسوف تعمل الطرق الجديدة _ إلى أقصى حد ممكن - على تطوير شبكة الطرق والترع القائمة والتي تساعد على حماية المدينة من أخطار السيول . كما أن تنمية هذه المدن الجديدة سيقبل إلى حد كبير من الضغوط الواقعة على شبكات البنية الأساسية بالأقصر .



المخطط الهيكلي لمدينة الأقصر خريطة رقم (٦٦)

المصدر: التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان والأمم المتحدة

٣. تطوير البنية الأساسية

- أ- بناء مرسى المراكب العائمة جنوب كوبري الأقصر وتوسعته حتى ٦ كم طولاً ليستوعب أكثر من ٣٠٠ فندقاً بحلول عام ٢٠١٧ م .
- ب- تحسين وتوسعة طرق القاهرة أسوان .
- ت- تحسين طرق الربط بين الأقصر الجديدة والأقصر وبين طيبة الجديدة والأقصر .
- ث- تحسين الطريق الذي يربط بين المطار والأقصر وإنشاء طريق جديد بين المطار والأقصر الجديدة والطود وميناء الفنادق العائمة .

- ج- المحافظة على سيولة المرور وذلك عن طريق : تصميم مسارات حركة الأتوبيسات السياحية ، تحويل حركة زوار البر الغربي خارج مدينة الأقصر ،خلق قاعدة اقتصادية في المدن الجديدة لتخفيف ضغط المرور المحلي على الأقصر وأخيراً تخصيص بعض الشوارع للمشاة في المناطق الأثرية والأسواق .
- ح- إنشاء شبكة مواصلات إقليمية متنوعة تشمل السكك الحديدية والمراكب النيلية وطريق القاهرة أسوان على البر الغربي .
- خ- إنشاء محطات قطارات بالأقصر الجديدة لخدمة السكان والصناعة .
- د- استكمال توسعات مطار الأقصر الدولي ليخدم مزيد من الرحلات الدولية المباشرة ويستوعب المطار ما يصل إلى ٤ آلاف مسافراً في الساعة،بالإضافة لشحن المنتجات الزراعية عالية القيمة إلى أوروبا والشرق الأوسط .
- ذ- تحديث الستراتالات لتسهيل الاتصالات الدولية .
- ر- تحديث شبكات الكهرباء لخدمة النمو السكاني والسياحي والصناعي .
- ز- شبكات مياه وصرف صحي تخدم مدينة الأقصر ومعدلات النمو السكاني المعتدل بها .
- س- إنشاء العديد من المدارس الجديدة وخدمات الرعاية الصحية والملاعب الرياضية والحدائق العامة والخدمات الاجتماعية الأخرى في المدن الجديدة وذلك لتشجيع السكان للانتقال إلى هذه المدن .

٤. التنمية الزراعية

تم تحديد مساحة ١٣٠٤٣ فدان من الأراضي القابلة للاستصلاح بالبر الشرقي من خلال المسح الجيولوجي الذي أعدته الهيئة المصرية للمساحة الجيولوجية والتعدين وسوف تخصص هذه الأراضي لإنتاج المحاصيل ذات القيمة العالية والتي تشكل قاعدة لنمو الصناعات الزراعية في التجمعات الزراعية المركزية المقترحة . وتهدف الحكومة إلى زيادة المساحة المستصلحة في الأقصر إلى ٨٠ ألف فدان . كما يبدأ وادي مبارك الجديد في الإنتاج الزراعي على مساحة ٥٠٠ ألف فدان من الأراضي المستصلحة ، وتشجع المحاصيل عالية القيمة في الأقصر بمجالات التصنيع والشحن . كما يتم تعزيز الصناعات الزراعية في البياضية وزيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل عالية القيمة مع الحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بالأقصر وذلك باعتبارها مناطق عدم تنمية عدا مشروعات التنمية الرئيسية.

٥. المزارات التاريخية

الترميم الشامل لطريق الكباش / منطقة معبد الكرنك ، لتصبح مزاراً ثقافياً متفرداً . وتحويل المناطق الأثرية والمزارات الثقافية المحيطة بمعبد الكرنك / معبد الأقصر / الكورنيش (ما بين معبد الكرنك ومعبد الأقصر) / الجزء القديم من مدينة الأقصر إلى متحف مفتوح .

كما يتم إنشاء قرية فرعونية لإعادة توطين الأهالي وكمزار سياحي وكذلك ترميم مناطق ثقافية وأثرية جديدة ، تمثل طبقات التاريخ المصري لتصبح مزارات سياحية ويتم الترويج للمزارات الثقافية الإقليمية الواقعة ما بين سوهاج وأسوان وفي الواحات الصحراوية وذلك لتجذب جزء من السياحة مما يخفف الضغط على الآثار التي في الأقصر التي ستحول إلى مركز ونقطة انطلاق للسائحين إلى المزارات الإقليمية .

٢. مخطط التراث

أ- مفهوم مخطط التراث

ويشمل مفهوم مخطط التراث الاستراتيجيات الأساسية التالية :

١. إن الحفاظ على الآثار سيحمي المناطق والمواقع الأثرية الأساسية والتي تجعل الأقصر مكاناً فريداً .
٢. إن عملية الشرح والتفسير ستحدد الوسائل والمناهج المناسبة لنقل أهمية الأقصر إلى الزائرين .

٣. التنمية والاستغلال الأمثل سوف تشمل تحسين حالة المواقع والمناطق المجاورة لإثراء تجربة السائحين والحفاظ على الآثار بشكل أفضل .
٤. تخصيص مركز مدينة الأقصر كمتحف مفتوح ، سيخلق منطقة تاريخية مترابطة يمكنها من استيعاب أعداد إضافية من السائحين .
٥. الحفاظ على الطابع التاريخي والنسق الحضاري للأقصر، والذي يشمل نهر النيل، الأراضي الزراعية، الصحراء، والتجمعات السكنية الصغيرة .
٦. إن مركز الزائرين في البر الشرقي من شأنه أن يحسن شرح قصة الأقصر ويحل قضايا الأتوبيسات وأماكن الانتظار والمرور حول الآثار بالإضافة إلى مساعدة الزائرين وتسهيل التحكم في أعدادهم .
٧. تنوع السياحة لإثراء التجربة السياحية ورفع الضغط السياحي على الآثار .

ب- عناصر مخطط التراث

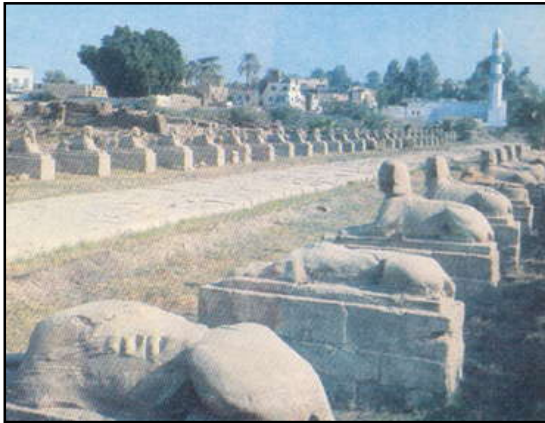
١. مركز الأقصر والبر الشرقي للزائرين والتراث

من المقترح أن يكون هناك مركز جديد للزائرين في البر الشرقي ليكون مركز للتوجيه والمعلومات وتفسير عام للموارد الإقليمية للأقصر ويكون حجم المبنى لمركز الزائرين يتراوح ما بين ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف متر مربع بحيث يكون ملائماً لاستيعاب مساحات واسعة لإقامة معرض ضخم وكذلك مركز إعلامي .

والمبادئ الأساسية التي تحكم هذا الغرض تتضمن الآتي : مركز الزائرين سوف يمثل مركز توجيه ونقطة جذب في نفس الوقت نظراً لأنه سيكون في موقع استراتيجي وكذلك يمكن أن يمثل مركز لتنظيم أنشطة تدعيم السياحة والموقع المثالي للمركز يكون على مقربة من الطريق المؤدي إلى المطار ملاصقاً للأراضي الزراعية وفي حدود المدينة ويمكن دراسة بعض البدائل والعمل بها ويمكن تمويل وإدارة المركز بالجهود العامة وكذلك يمكن التعاقد مع قطاع خاص لإدارتها ولكن تحت رقابة صارمة. أما العناصر الرئيسية للمركز يجب أن تتضمن الآتي : مكان محدد لانتظار العربات والأتوبيسات للمجموعات السياحية والزائرين الذين يستخدمون الأتوبيسات في تنقلاتهم ، إصدار التذاكر لزيارة الأماكن الأثرية وكذلك جواز سفر الأقصر ، توفير المعلومات عن الآثار ، توفير خدمات الإرشاد المرخصة ، تقديم العروض التوضيحية من خلال وسائل الإعلام وكذلك المعارض والمتاحف وأخيراً توفير أماكن للراحة ومراكز البيع وأماكن تقديم الطعام للزائرين .

٢. طريق الكباش

طريق الكباش هو طريق المواكب الموصل بين معبدي الأقصر والكرنك - وفي خلال فترة تقرب من خمسون عاماً تم كشف أجزاء من الطريق الموصل بين المعبدتين فأظهرت بقايا الكباش ونهر الطريق وهناك مناطق بالقرب من كل معبد تم حفرها تماماً وهي الآن جزء مكمل للتركيبية الأثرية - وهناك عمليات تنقيب استكشافية لبعض القطاعات على طول مسافة ٢.٥ كم للطريق أكدت مدى أهميته الأثرية الكامنة وسوف يخلق



طريق الكباش شكل (٣٨)

هذا المشروع مجال آخر للسياحة والذي يمكن إضافته للأنشطة الأخرى المتاحة للسياحة وسوف يتطلب المشروع هدم بعض البنايات القائمة على عرض الطريق بمساحة ٧٦م وبناء منازل بديلة وإصلاح نهر لطريق وبقايا تماثيل الكباش المصطفة على جانبيه، كذلك سوف يتطلب ذلك تطوير شبكات الحركة في المدينة لضمان توفير الخدمة الملائمة والمستمرة للزائرين وكذلك أماكن لراحة وضوابط التنمية الملائمة للمناطق التي تم ترميمها، والخطوط الرئيسية لهذا الغرض تتضمن أن يتلائم التصميم مع مسارات الحركة في المدينة - والتصور العام هو إتاحة الحركة المستمرة على الحافة الشرقية والموصلة إلى معبد الأقصر من خلال نقط عبور الكورنيش ويجب أن تخدم شبكة الحركة كل من متطلبات المرور وفي نفس الوقت الحفاظ على الجانب الأثري وإتاحة ارتياده كما يجب أن يضم الطريق شريط من الحدائق المزروعة على الجانبين الشرقي والغربي بعرض ٢٠م كفاصل عن المدينة الحديثة ويعكس ما كان عليه طريق الكباش من قبل كجزء من منطقة حدائق موصلة بين المعبدتين، وكذلك يجب تحديد عدة مناطق عبور لكل من المشاة والعربات ويقع الطريق على مسافة مترين أسفل مستوى شوارع المدينة ويعرض ٧٦م . وشريط الحدائق الملحقة به يتيح إقامة كباري صغيرة تمكن المشاة من المرور أعلى الطريق مما يوفر سهولة الحركة بالنسبة للمشاة. وأن يكون تصميم الشوارع عمودياً على طريق الكباش مما يجعل رؤية كل من النهر والبر الغربي متاحة من المدينة وعلى طول ممرات خضراء . كما يتضمن المشروع وجوب هدم البنايات الواقعة على الطريق بما سوف يكون له أبلغ الأثر على طول الحافة الشرقية من الطريق حيث هناك تركيز عال من البنايات ويجب إيجاد فرصة التعمير والإحلال على طول هاتين الحافتين - ويمكن تشجيع البناء على حافتي الطرق الملاصقة وذلك لخدمة أغراض البيع وتنمية السياحة وخدمات الزائرين .

وأخيراً فإن مشروع الطريق سوف يخلق الفرصة للربط بين المناطق التقليدية وامتدادها، وكذلك توسيع المناطق المختصة بالأنشطة السياحية .

٣. تخطيط حرم معبد الكرنك

يشغل معبد الكرنك مساحة تزيد كثيراً عن مساحة معبد الأقصر . ومعظم تلك المنطقة يمتلكها المجلس الأعلى للآثار أو تخضع لإشراف المجلس، إلا أن هناك عدة تعديلات وتجاوزات من التنمية العشوائية وكذلك مظاهر تنمية أخرى داخل حرم معبد الكرنك مما يتطلب إجراءات لحماية المظهر العام للموقع والموارد التاريخية به . والأساسيات التي يجب اتباعها لحماية هذا الحرم هي وجوب أن يحاط المعبد والمنطقة المحيطة به بطريق يحدد الحدود الفاصلة بين المدينة والموقع وتعرف هذه الحدود من خلال تنسيق الموقع إلا أن التشجير الكثيف أو تنسيق الموقع المبالغ فيه أمر غير ملائم . يجب أن يكون هناك تراجع بحد أدنى من حافة الموقع ويعتمد مدى هذا التراجع على مدى الأهمية التاريخية لهذا الموقع . كما يجب مراعاة تطوير المنطقة الواقعة بين معبد الكرنك والنهر حتى تتاح رؤية النهر، وكذلك نقل أماكن الانتظار وأية أبنية تعترض الرؤية مع تحديد الأماكن المخصصة لخدمات السائحين .

٤. الخدمات المكوّنة السياحية (البر الشرقي)

المسافة الواقعة بين معبدي الأقصر والكرنك كبيرة جداً وتتطلب إما عربة أو يقطع السائح هذه المسافة سيراً في الجو الحار لذا يجب تزويد المنطقة بدورة أنوبيسات سياحية مكوّنة لخدمة السائحين الفرادى كما تسمح للزائرين الراغبين في قطع مسافة من الطريق سيراً أن يعودوا إلى نقطة البداية . ويجب أن تتوقف الأنوبيسات عند معبد الأقصر ومعبد الكرنك ومركز زائري البر الشرقي ومواقع أخرى بطول الطريق والكورنيش . وهي تمثل كذلك

وسيلة مهمة للسائحين لزيارة المواقع الأثرية والمنشآت ومواقع الخدمات في المدينة سواء ليلاً أو نهاراً . ومن الممكن استعمال عربات الخنطور- التي تضيف على الأقصر سحراً خاصاً - إلى جانب وسائل النقل الآلية .

٥. مناطق الإدارة

إن ترميم طريق الكباش بالإضافة للإجراءات الأخرى الموصى بها عليه سوف تخلق فرصة عظيمة لتحسين المنطقة الواقعة بين المعدين والنهر . وهناك اقتراح بالتنمية الجزئية في المنطقة المحدودة بين الكورنيش ومعبد الأقصر وطريق الكباش والجبانات (على مدخل طريق المطار) وبما يتضمن الآتي : الإبقاء على المتاحف الكبرى والفنادق الرئيسية وكذلك الأبنية التاريخية وفي بعض الأحوال دراسة مدى إمكانية تعديل استعمالها . كما أنه يجب تحديد المواقع التي سوف يعاد بناءها والتي يمكنها احتواء متاحف إضافية أو خدمات سياحية وتكمن الفرصة الرئيسية لخلق مثل هذه المواقع في الأراضي الغير مستغلة والمواقع العامة والتي يمكن نقلها إلى مواقع أخرى على حجم ومستوى مناسب لتنميتها مثل طيبة الجديدة أو الأقصر الجديدة والتي يمكن أن تصبح مراكز تجمع سكاني كبير في المستقبل . ويجب تصميم المنطقة بوجه عام بما يتلائم مع مظهر مشروع طريق الكباش وحدوده وكذلك مع ضمان ربطه بمناطق المدينة الموجودة ومنشآتها . وإلى الشمال من هذه المنطقة فيما بين الجبانات وطريق الكباش ومعبد الكرنك يمكن القيام ببعض التغييرات وإعادة البناء بما يتناسب مع الإطار العام لحرم معبد الكرنك والمناطق المجاورة له كذلك يجب أن يكون هناك دراسة لآليات التمويل في هذه المنطقة والمنطقة الجنوبية لتمكين ملاك الأراضي المضطرين للانتقال إلى مواقع أخرى وتحفيزهم للاشتراك في العمل لإنجاح المشروع . وإلى الشرق من الطريق يجب تطوير وتوسعة المناطق التجارية القديمة بالمدينة (الأسواق) وتحسين وزيادة المناطق المخصصة للمشاة في داخل المدينة .

٣. إعداد دراسات تفصيلية لستة مشروعات استراتيجية للمدينة

تتناول مجموعات الاستثمار الاحتياجات والمتطلبات الرئيسية للأقصر خلال العشرين عاما القادمة وسوف تحتاج هذه المجموعات إلى خطة عمل مشتركة بين الحكومة والجهات المانحة وكذلك القطاع الخاص والهدف من المشروعات الاستثمارية هو تنفيذ السياسات الهامة الرئيسية المقترحة في المخطط الهيكلي وخطة التراث والتي تم إعدادهم وفقاً لمشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر .

أ- المشروع الأول : إعادة تنمية مركز مدينة الأقصر إلى متحف مفتوح

إن المتحف المفتوح يمثل الاستراتيجية الأساسية في كل من المخطط الهيكلي وخطة التراث ويشمل عاملاً أساسياً هو ترميم طريق الكباش بالإضافة لعدة عوامل أخرى للمحافظة على منطقة المتحف المفتوح وتطويرها منها حياة الأراضي وترميم مسافة ٢.٤ والتي تمثل طريق الكباش المهيب وإعادة توطين السكان و أصحاب المباني الزاحفة على المناطق الأثرية ، وكذلك إنشاء وتطوير مواقف انتظار ، متاحف ، نماذج طبق الأصل للآثار ومركز الزوار وذلك بشكل ملائم وعلى منطقة واسعة مع إكمال عمليات الترميم في المواقع الثقافية والحفاظ على وتطوير الجزء القديم من مدينة الأقصر .

ب- المشروع الثاني : إعادة توطين القرنة القديمة

موجود بالتفصيل في الجزء الخاص بمدينة الأقصر - البر الغربي

ت- المشروع الثالث : الأقصر - المنطقة السياحية الجديدة

يجب أن يكون تخطيط الأقصر على أساس أن تستوعب الزيادة المتوقعة في السياحة من حوالي مليون سائح سنوياً عام ١٩٩٦م إلى حوالي ٤ ملايين سائح في العشرين عاماً المقبلة ومن شأن هذا الاستثمار أن يدعم عملية التنمية

الخاصة بالخدمات السياحية الجديدة لتقع بعيدة عن مدينة الأقصر وذلك لاستيعاب النمو المتوقع في السباحة خلال العشرين سنة المقبلة بالإضافة لدعم إنشاء مدينة جديدة (الأقصر الجديدة) وذلك لاستيعاب النمو السكاني المتوقع وتستوعب ٢٥٠٠٠٠ نسمة ولتصبح مركزاً للمصالح الحكومية والتجارية لمنطقة الأقصر. إن هذا الاستثمار يشمل المرسى الجديد الخاص بالفنادق العائمة والواقع جنوب مدينة الأقصر ومنطقة للفنادق توفر ٨٥٠٠ غرفة فندقية ووسائل ترفيهية متعددة .

ث- المشروع الرابع : الحفاظ على المقابر الفرعونية

موجود بالتفصيل في الجزء الخاص بمدينة الأقصر - البر الغربي

ج- المشروع الخامس - زراعة محاصيل عالية القيمة وإنشاء صناعات قائمة على المنتجات الزراعية

هناك ضرورة ملحة لتوفير فرص النمو الاقتصادي للمزارعين في الأقصر وتقديم الفرص الزراعية للأجيال القادمة. وتقوم الحكومة بالتخطيط لاستصلاح ٨٠٠٠٠ فدان بهدف تشجيع إنتاج المحاصيل الزراعية عالية القيمة. ومن شأن هذا المشروع أن يمول ٢٦٠٠٠ فداناً من الأراضي التي تم تحديدها للاستصلاح بهدف الإنتاج الزراعي من المحاصيل عالية القيمة وتوفير الدعم الفني الضروري للمزارعين المحليين للعمل في هذا المجال. كما أنه يسعى لتوفير التمويل اللازم للصناعات الزراعية في الأقصر لخدمة الأقصر وصعيد مصر وبخاصة قطاعات الوادي الجديد الأقرب للأقصر منه لأسوان .

ح- المشروع السادس : الصندوق الدولي للحفاظ على الآثار

ليس بوسع الحكومة تمويل كل عمليات ترميم الآثار ومتطلبات الحفاظ على الآثار المرتبطة بالمواقع الأثرية العديدة وبالتالي فإن المساهمات الدولية مطلوبة لتدعم المصروفات الحكومية وتقدر المبالغ الممنوحة للقضايا ذات الأهمية على مستوى العالم بأكثر من ٥٠ بليون دولار أمريكي سنوياً ولكن لا يوجد في مصر في الوقت الحالي أي نظام أو آلية تكفل الحصول على هذه المنح وحصد قدر من المنح من أجل الآثار من المؤسسات والشركات والأفراد الذين قد يرغبون في دعم عملية الحفاظ على الآثار في مصر. ومن شأن هذا الاستثمار أن يعمل على الحصول على رأس المال الكافي لإنشاء منظمة خيرية دولية خاصة لرعاية الآثار المصرية .

٥-١-١-٨ الخلاصة

- كانت للعوامل السياسية من قوانين وقرارات أكبر الأثر على المناطق التاريخية والأثرية بالمدينة وكذلك على نمو المدينة. فلقد ظلت المدينة تمتد بدون تخطيط وبدون احترام لقانون طيلة القرن الماضي مما أثر بالسلب على المناطق الأثرية نتيجة إحصائها بالمناطق السكنية ولكن قرارات إنشاء المدن الجديدة حول مدينة الأقصر سوف تحد من الامتداد العشوائي الغير مخطط حول المدينة وتجذب الزيادة السكانية في اتجاهات هذه المدن وبذلك تقلل من الكثافات السكانية بالمدينة وتبتعد بالعمران عن المناطق الأثرية الموجودة بها ويصبح من السهل تنفيذ أي مخططات لانقاذ هذه المناطق والارتقاء بالمدينة ككل.
- أما العوامل الاقتصادية من أنشطة سكانية فقد ساعدت على الاهتمام بالمناطق الأثرية نتيجة ارتباط السكان بعملهم في نشاط السياحة القائم على هذه المناطق الأثرية. كذلك كان قرار ابتعاد المدينة عن النشاط

- الصناعي الملوث للبيئة أهم ما يميز هذه المدينة حيث حافظ عليها من تلوث الهواء وأصبحت أقل المدن تلوثاً في الجمهورية . كما تضمن مشروع تنمية مدينة الأقصر استصلاح آلاف الأفدنة لزراعة محاصيل عالية القيمة وتطوير التصنيع الزراعي الغير ملوث للبيئة مما سيوفر آلاف من فرص العمل بالمدينة .
- أما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فإن تنفيذ مشروع تنمية مدينة الأقصر سيقلل الامتعاض الذي يشعر به السكان نتيجة تجاهل الدولة لهم وعدم اهتمامها إلا بالآثار طوال سنوات عديدة .
 - كما تعتبر العوامل البيئية الطبيعية كالمناخ والبيئة الصحراوية الجافة معظم أوقات السنة وقلة التلوث الجوي من أهم العوامل التي حافظت على المدينة وآثارها التاريخية من التدهور حتى الآن .
 - ولكن كان للعوامل الأنسانية تأثير سيئ على المناطق الأثرية بالمدينة مثل المياه الجوفية الناتجة عن سوء حالة شبكات الصرف الصحي في المدينة وإحاطة المناطق الأثرية بالمناطق العمرانية مما استدعى سرعة التحرك لإنقاذ هذه المناطق فكان وضع مشروع التنمية الشاملة للمدينة بمثابة عامل إنقاذ سريع لها وهو يشمل كما ذكر إعداد مخطط هيكلي لتوجيه النمو الطبيعي للمدينة ويتضمن كذلك تفريغ المناطق التاريخية من المباني الملاصقة لها وخلق حرم لها وتحديد شبكات المرافق للمدينة، كما يتضمن إعداد مخطط للتراث ليضمن الحفاظ على ثروة المدينة الثقافية وأخيراً إعداد دراسات تفصيلية لستة مشروعات استثمارية استراتيجية للمدينة وتدريب كوادر فنية بالمجلس الأعلى بالمدينة لضمان استمرارية المشاريع.
 - وبالرغم من وجود مشروع تنمية مدينة الأقصر ومع وجود جهة واحدة مسئولة عن المدينة ككل وهي جهاز مدينة الأقصر فإنه يصعب الحكم على هذه التجربة الآن ولكنها تحتاج لوقت حتى تكتمل المشروعات المقترحة ويشعر السكان بعائدها عليهم ولكي تعتبر هذه المدينة نموذجاً ناجحاً من نماذج الحفاظ والتنمية والتحكم العمراني.

٥-١-٢ مدينة القاهرة

مدينة القاهرة مدينة ذات طبيعة خاصة جداً تختلف عن باقي المدن المصرية فهي العاصمة للدولة وبها تركز الإدارة والخدمات وكذا فهي مدينة عريقة ذات تاريخ طويل فيها كذلك مناطق تاريخية هامة مازالت الحياة تنبض فيها وأن كان قد شابهها كثير من التغيير والسلبيات ولكنها بما تزخر به من آثار شاهدة على هذا التاريخ، ولذا فقد حازت كذلك باهتمام الحكومة للحفاظ على هذا التراث الإنساني وتقديمه للعالم في أحسن صورة وتقليل السلبيات التي تخفي الوجه المشرق للقاهرة. ولذلك فسوف نتناول هذه المدينة بصورة مختلفة عن باقي المدن ونبدأ بتعريف المدينة موقعها ونشأتها وتطورها ثم نتناول التعريف بالمناطق التاريخية التي تزخر بها ثم بالمشاكل التي تتعرض لها هذه المناطق وبعض المشروعات التي تناولت هذه المشاكل لحلها والدروس المستفادة من هذه المشروعات.

٥-١-٢-١ تعريف بالمدينة

أ- الموقع

تغير موقع العاصمة المصرية خمسة وعشرين مرة منذ اختيار أونو(عين شمس - المطرية) عام ٤٢٤٠ ق. م. بالدلتا عاصمة لمصر الموحدة حتى استقرت نهائياً في القاهرة^١. وقد توالى على منطقة القاهرة الكبرى عواصم كثيرة. وتؤكد أول وآخر دورة في حركة العواصم المصرية عبر التاريخ حقيقة هامة جداً وهي أن منطقة القاهرة الكبرى أكثر المناطق مناسبة لقيام عاصمة تحكم البلاد المصرية، فقد اختارت تسعة أنظمة سياسية سبعة عواصم في منطقة جغرافية واحدة هي رأس الدلتا لكن في مواضع منفصلة ولكن متقاربة إلى حد كبير في: أونو، منف، اللشت ثم العواصم الإسلامية الأربعة الفسطاط، العسكر، القطائع والقاهرة.

فقد اكتشفت النظم المتعاقبة على مصر أهمية موقع رأس الدلتا لما يتيح هذا الموقع من مزايا بأقل مجهود ويمكن تلخيص هذه المزايا في الآتي:

١. الموقع الجغرافي المتوسط للمعمور المصري (الوادي والدلتا) فالتوسط الهندسي لمحافظة المنيا لا يتيح توسط المعمور المصري الذي نجده في موقع القاهرة الكبرى، ثم بدأت في الاتجاه والنمو في الشمال لتحقيق التوسط الجغرافي للمعمور.
٢. يتمتع موقع القاهرة بأماكن ذات حماية طبيعية لا تتوفر في مواقع أخرى في قلب الدولة.
٣. مركز عبور وحركة.
٤. مركز تفرع هيدروغرافي (فلقد تحكمت القاهرة عن طريق القناطر في مقدرات الزراعة في الوادي والدلتا).

ب- النشأة والتطور التاريخي^٢

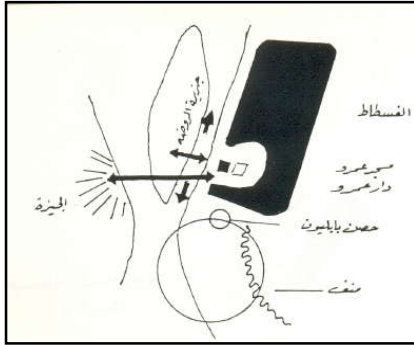
تبدأ المرحلة النووية في عمر مدينة القاهرة منذ الفتح العربي لمصر وإنشاء العاصمة الأولى في الفسطاط في عام ٢٠ هجرية ٦٤٠م والتي أعقبها قيام عواصم إسلامية في نفس الموضع مثل العسكر والقطائع والقاهرة المعزية وتنتهي هذه المرحلة بتسوير هذه النويات الأربع في مجمع مديني واحد هو القاهرة (مصر) في بداية العهد الأيوبي في سنة ٦١٤ هجرية

^١ - فتحي مصيلحي - تطور العاصمة المصرية - الجزء الأول.

^٢ - فتحي مصيلحي - تطور العاصمة المصرية - الجزء الأول.

١٢٠٧م. وكان موضع القاهرة الفاطمية قبل عصر الفاطميين رملة بمر بها الناس في طريقهم من الفسطاط إلى عين شمس على الشاطئ الأيمن للخليج وقد سارت فيه عائلة المسيح عيسى المقدسة حيث كانت تحمله صبياً ، ولم يكن بهذا الموضع منشآت سوي خمسة هي: **بستان الإخشيد** وكان مطلاً على الخليج المصري وقد أنشأه الإخشيد بن بكر بن طغج أمير مصر وكانت مساحته ٥٠ فدان ، **دير العذراء** ومكانه الآن بحارة زويلة وقد اختطت قبيلة زويلة المغربية مساكنها حول الكنيسة الرئيسية لهذا الدير وذلك عند تأسيس المدينة الجديدة (مدينة القاهرة) ، **دير جرجيوس** ويقوم مكانه حالياً الجامع الأقمر بشارع المعز ويوجد بئر عند الجامع ، **حصن قصر الشوك** وكان يتزله بنو عذرة في الجاهلية ثم صار موضعه عند بناء الضاحية الجديدة يعرف بقصر الشوق من جملة قصور الخلفاء الفاطميين ، **دير الأمير تادرس** ومكانه اليوم بحارة الروم بقسم درب الأحمر وقد اختط الروم مساكنهم حول الكنيسة الرئيسية للدير عند تأسيس المدينة وتعرف حالياً باسم كنيسة العذراء^١.

١. الفسطاط

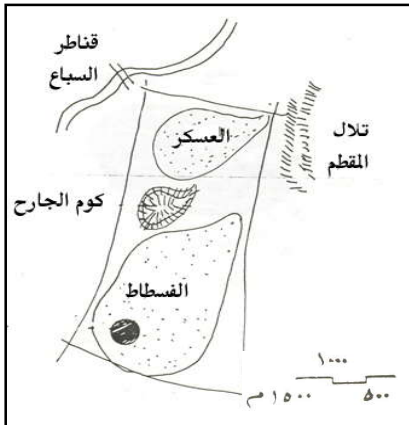


الفسطاط عند إنشائها خريطة رقم (٦٧)
المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

أنشأها عمرو بن العاص وكانت مقرراً للحكم العربي في مصر بعد الفتح عام ٦٢١م وكانت شمال مدينة بابليون الدفاعية مباشرة ويجدها جبل المقطم من الشرق ونهر النيل من الغرب . وقد اتخذت شوارعها الشكل العضوي وقسمت إلى خطوط وأحياء وسكنت كل قبيلة حياً وقد تميز مركزها باتساعه وضخامته وتكون من الجامع ودار الإمارة أما السوق فقد كانت تلتف حول المسجد ودار الإمارة . وقد ظلت عاصمة سياسية لمصر أثناء حكم الخلفاء الراشدين والأمويين حتى شيد العباسيون مدينة العسكر وتلاها القطائع ولكن رجعت العاصمة إلى الفسطاط مرة أخرى وحتى بناء القاهرة الفاطمية . كما كان لها وظيفة اقتصادية هامة تجارية كما كانت مركزاً نشطاً للصناعات الحرفية . وقد استمرت القاعدة الاقتصادية والصناعية والخدمية حتى بعد انتقال العاصمة السياسية منها إلى العواصم الثلاث التي ظهرت بعدها وقد تعرضت لحريق متعمد عام ١١٦٨م قرب نهاية العصر الفاطمي وأعيد تعمير الجزء الغربي منها الواقع بين جامع عمرو والنيل بينما أصبح الجزء الشرقي خراباً ثم تعرضت لعدة أزمات مما أدى إلى واندثارها تدريجياً .

٢. العسكر

أنشأها أبو العون العباسي عام ٧٥٠م شمال الفسطاط وقد حكمت مصر ١٢٠ عاماً والتحمت مع الفسطاط كمدينة واحدة دون أسوار

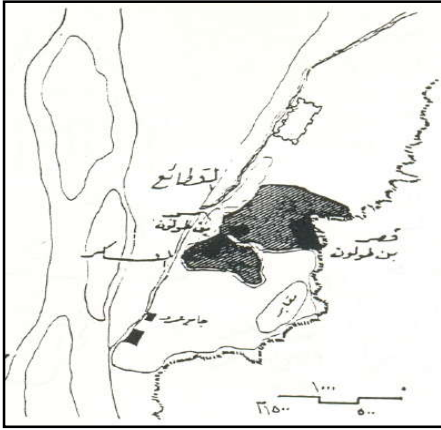


مدينة العسكر في العصر العباسي
خريطة رقم (٦٨)
المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

١ - دراسات في مدينة القاهرة - منطقة قسيمي الجمالية ومنشأة ناصر بين الحاضر والمستقبل - فتحي حافظ أحمد الحديدي - معهد البحوث والدراسات العربية العالية .

وعاشت بعد انقضاء فترة حكمها كمدينة حوالي ٢٠٢ عاماً حتى خربت بسبب المجاعة التي حدثت أيام المستنصر في العصر الفاطمي عام ١٠٧٢م وتحولت إلى كيمان وخرائب . أما عن تخطيطها فقد اتخذت شوارعها الشكل العضوي وقسمت إلى خطط أو أحياء تبعاً لجنسية العسكر العباسي وقد تكون مركزها من مسجد العسكر ودار الإمارة . وقد اقتصر على الوظيفة السياسية والإدارية وسكنها الوالي وعسكر العباسيين بينما الفسطاط سكنها الشعب وكانت تقدم الوظائف الاقتصادية والخدمية . ولم يسمح لعامة الشعب بالبناء في المدينة الجديدة إلا في ولاية السري بن الحكم بعد حوالي ٦٧ عاماً من بنائها .

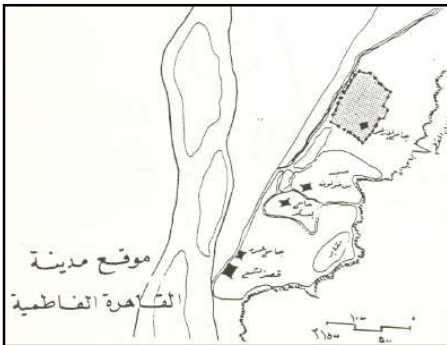
٣. القطائع



موقع مدينة القطائع خريطة رقم (٦٩)
المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

أنشأها أحمد بن طولون عام ٨٧٠م بعد أن استقل بحكم مصر عن الدولة العباسية في أواخر عهدها وتقع في الشمال الشرقي من العسكر بالقرب من الفسطاط في بقعة كانت تشغل مدافن المسيحيين واليهود وانتقلت الوظيفة السياسية إليها ، وظلت عاصمة لمصر خلال الحكم الطولوني حوالي ٣٤ عاماً والتحمت مع العسكر والفسطاط إلى أن استعاد العباسيون الخلافة وأحرقوها عام ٩٠٤م وحولوها إلى خرائب وعادت العاصمة إلى الفسطاط وحتى إنشاء القاهرة الفاطمية . أما عن تخطيطها فكان به ملامح التخطيط الشبكي وقسمت إلى قطع أو أحياء وسمي كل حي تبعاً لجنسية سكانه ، وقد توسط المدينة ميدان فسيح حيث يقع قصر بن طولون في الناحية الشرقية منه ويقع المسجد ودار الإمارة في الناحية الغربية . كما كان يخترق المدينة شارع كبير يصل بين القصر والجامع سمي الشارع الأعظم . أما عن وظيفتها فقد كانت مدينة ملكية عسكرية ذات وظيفة سياسية وإدارية ، سكنها الأمير وحاشيته ورجال دولته وانتقلت إليها العاصمة السياسية بعد ست سنوات من بنائها ولم يكن مسموحاً للعامة من عمال وتجار وغيرهم بالسكن فيها وظلت الفسطاط تمثل القاعدة الاقتصادية والخدمية الرئيسية .

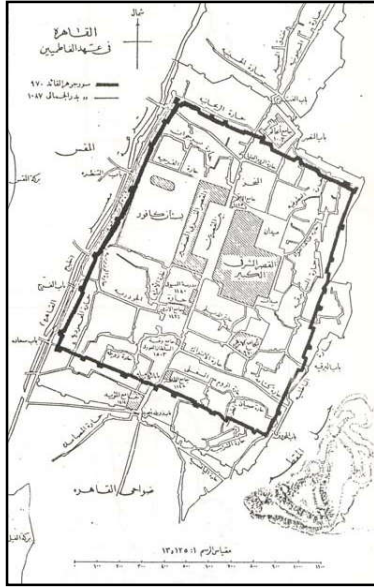
٤. القاهرة



موقع مدينة القاهرة خريطة رقم (٧٠)
المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

أنشأها جوهر الصقلي عام ٩٦٩م شمال القطائع ، ويجدها تلال المقطم شرقاً والخليج المصري غرباً وكانت في بدايتها متواضعة فقد اتخذت كمعقل حصين لرد القرامطة واستمرت كمدينة عسكرية تشتمل على قصور الخلفاء ومساكن الأمراء ثم أصبحت بعد إنشائها بأربعة أعوام عاصمة موطن الخلافة الفاطمية بينما سكن عامة الشعب العاصمة التجارية الصناعية وهي الفسطاط . وقد حكمت مصر قرابة قرنين من الزمان وبضع سنوات ٢١٢ عاماً . أما عن تخطيطها فقد خططت على نحو مشابه للمدن الرومانية من حيث تعامد الشوارع

وارتباط المدينة في تخطيطها بمخارجها فكان يتوسط المدينة طريق رئيسي للحركة بعرض ١٥م تتعامد عليه محاور عرضية تؤدي إلى الحارات والأحياء التي تتكون منها المدينة ويقسمها إلى قسمين متساويين

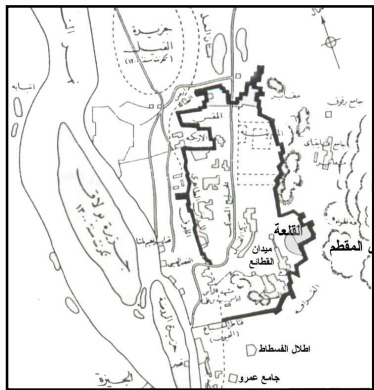


مدينة القاهرة في العصر الفاطمي

خريطة رقم (٧١)

المصدر : رسالة دكتوراة - نعمات

ويخترق المدينة من شمالها إلى جنوبها مبتدئاً ومنتهداً بالبوابات وهو شارع المعز لدين الله الذي سمي بالشارع الأعظم أو قسبة القاهرة وقد تركزت عليه الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية بكامل طولها فأقيمت عليه المدارس والفنادق والوكالات والأسواق وجوامع القاهرة الرئيسية عدا الجامع الأزهر. وكانت القسبة أيضاً هي قلب القاهرة الذي يربطها بالطرق البرية التي تربطها بمختلف الأقاليم . وقد سكنت كل قبيلة في حارة (حي) عرفت باسمها واحتوت كل منها على مركز فرعي يتكون من السوق (السوق الصغير) وزاوية للصلاة وحمام عام . أما مركز المدينة فكان يتكون من القصرين الخاصين بالخليفة والساحة التي تقع بينهم . وقد ظل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي والحرفي بالفسطاط وهي مدينة مصر الرئيسية أو النوية الجنوبية وأصبحت قسبة القاهرة هي مركز الحياة الاقتصادية والتجارية في العصور التالية وخاصة بعد أن تدهورت أوضاع الفسطاط ، ولما كانت المدينة تعتمد على النشاط التجاري فقد تأثرت بالأزمات الاقتصادية وبهذا انتهت هذه المرحلة بوجود نوية واحدة هي القاهرة في الشمال .



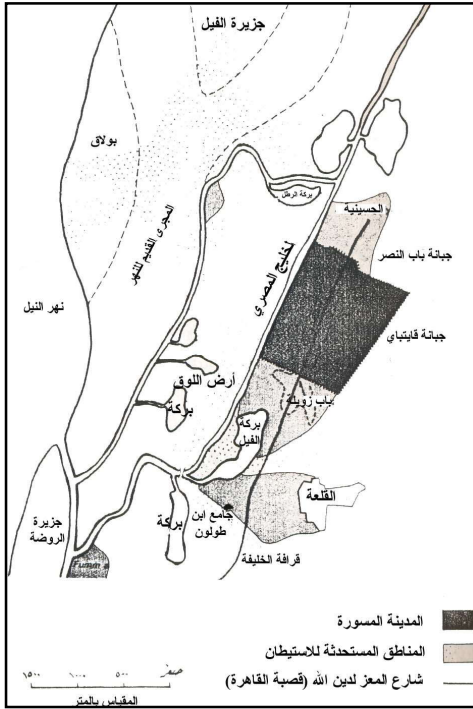
القاهرة في عصر صلاح الدين الأيوبي

خريطة رقم (٧٢)

المصدر : رسالة دكتوراة - نعمات نظمي

وفي العصر الأيوبي قام صلاح الدين الأيوبي ببناء قلعة الجبل لتكون مقر الحكم في مصر وتسوير القاهرة وما تبقى من الفسطاط في سور واحد وسمي هذا المجمع المسور بمدينة مصر القاهرة .

وظلت القاهرة هي عاصمة دولة المماليك والتي انقسمت إلى فترتين هما المماليك البحرية ١٢٥٠-١٣٨٢م والمماليك الجراكسة ١٣٨٢-١٥١٧م . ففي الفترة الأولى ظهرت مجموعة من الأحياء مثل الصليبية ،بركة الفيل (الحلمية الجديدة) ، التبانة، سوق السلاح ، المغربلين ، باب الخلق ، تحت الربع والدرج الأحمر. كما أن تحول شاطئ النيل إلى الغرب قد



القاهرة في عصر المماليك خريطة رقم (٧٣)

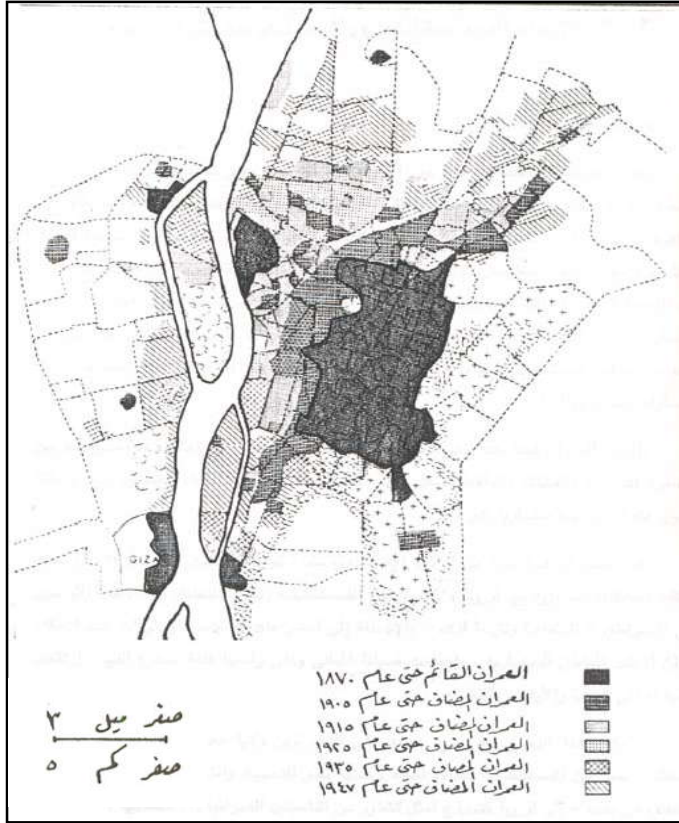
المصدر رصد التغيير في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية -
رسالة ماجستير - محمد خيرى

أدى إلى زيادة رقعة القاهرة وامتدادها تجاه الشمال والشمال الغربي وظهرت جزيرة بولاق (الزمالك حالياً) وجزيرة الفيول (أحياء شبرا وروض الفرج حالياً)، وأرض اللوق. أما الفترة الثانية فقد تركز فيها العمران على تزويد قبة القاهرة بمختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية كدور العبادة والمدارس كما تركزت الخانات والفنادق والأسواق والوكالات والصناعات الحرفية على طول القبة وامتدت خارج أسوار القاهرة من حي الحسينية شمالاً حتى القطائع جنوباً. ومنذ عام ١٥١٧م أصبحت مصر ولاية عثمانية ضمن ٣٠ ولاية أخرى مع الفتح العثماني لمصر وانتقلت العاصمة من القاهرة عاصمة دولة المماليك إلى الأستانة (استانبول) بتركيا. وقد تدهورت المدينة ولم تشهد القاهرة أي تطور أو اتساع عما كانت عليه في عصر المماليك وساءت أحوال المعيشة بها وانعدم الأمن وقل الارتقاء بالمدينة وتدهورت حالة أحيائها العمرانية ومبانيها، كما اهتم الولاة العثمانيون والأمراء ببناء القصور وإضافة مباني معمارية مثل التكايا والأسبله. وقد أدى انتشار العمران في المنطقة الواقعة بين باب زويلة والقلعة إلى انتقال الطبقة الغنية من

الأمراء ورجال الطبقة الحاكمة من المماليك التي ظلت حتى نهاية العصر المملوكي متمركزة بشكل واضح في القاهرة بحدودها الفاطمية وحول القلعة إلى مناطق أخرى بعيدة عن الازدحام والضوضاء فتمركزت حول بركة الفيول (الحمية الجديدة حالياً) وتوقع جنوب القاهرة الفاطمية وأصبحت هي الحي الرئيسي لسكن الأرسطراطية في العصر العثماني المبكر حيث وجد بها أكثر من خمس منازل عظماء المدينة. وقد أدى الازدحام المتزايد لمركز القاهرة الاقتصادي وهو قبة القاهرة الذي تمت فيه الأنشطة التجارية للمدينة بشكل مطرد إلى استقرار صغار التجار والحرفيين به وترتب على ذلك انتقال الطبقة المتوسطة وهم العلماء وكبار التجار إلى المناطق المفتوحة تدريجياً خارج أسوار القاهرة. وقد ترتب على خروج الطبقتين الغنية والمتوسطة من القاهرة الفاطمية إلى خارج الأسوار في العصر العثماني إلى تدهور مبانيها وخدماتها تدريجياً من مساجد وحمامات ومدارس والتي تركز بشكل كبير حول قبة القاهرة وقلبها مما أدى إلى تدهورها.

وقد أثرت الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨-١٨٠١م تأثيراً سلبياً على القاهرة ومركزها (قبة القاهرة) فقد أحدثوا كثيراً من التدمير وإحراق أحياء بأكملها مثل الرويعي والأزبكية والفوالة وكان أكثرها تدميراً حي بولاق كما هدموا الكثير من المباني لتيسير حركة المرور وتهوية المدينة وقد هدموا أيضاً كثير من المساجد والحمامات ونزعوا أبواب الحارات التي تغلق ليلاً للسيطرة على المدينة كما أحدث الفرنسيون بدخولهم القاهرة تعديلات إدارية وعمرانية أهمها: تقسيم القاهرة إلى ثماني أقسام إدارية سمي كل قسم منها ثمن ليسهل إدارتها والسيطرة عليها، منع الدفن في المقابر القريبة من

المساكن كمقابر الأزبكية والرويعي خوفاً من انتشار الطاعون وإزالة بعضاً منها واتخاذ منطقة الأزبكية مركزاً للمدينة ومقرّاً لقيادة الجيش لقيادة الجيش وتم ربطها بالميناء النهري الذي يقع غرب القاهرة بشارع بولاق وذلك لمرور الجيش .



النمو العمراني لمدينة القاهرة منذ عهد إسماعيل وحتى سنة ١٩٤٧م خريطة رقم (٧٤)

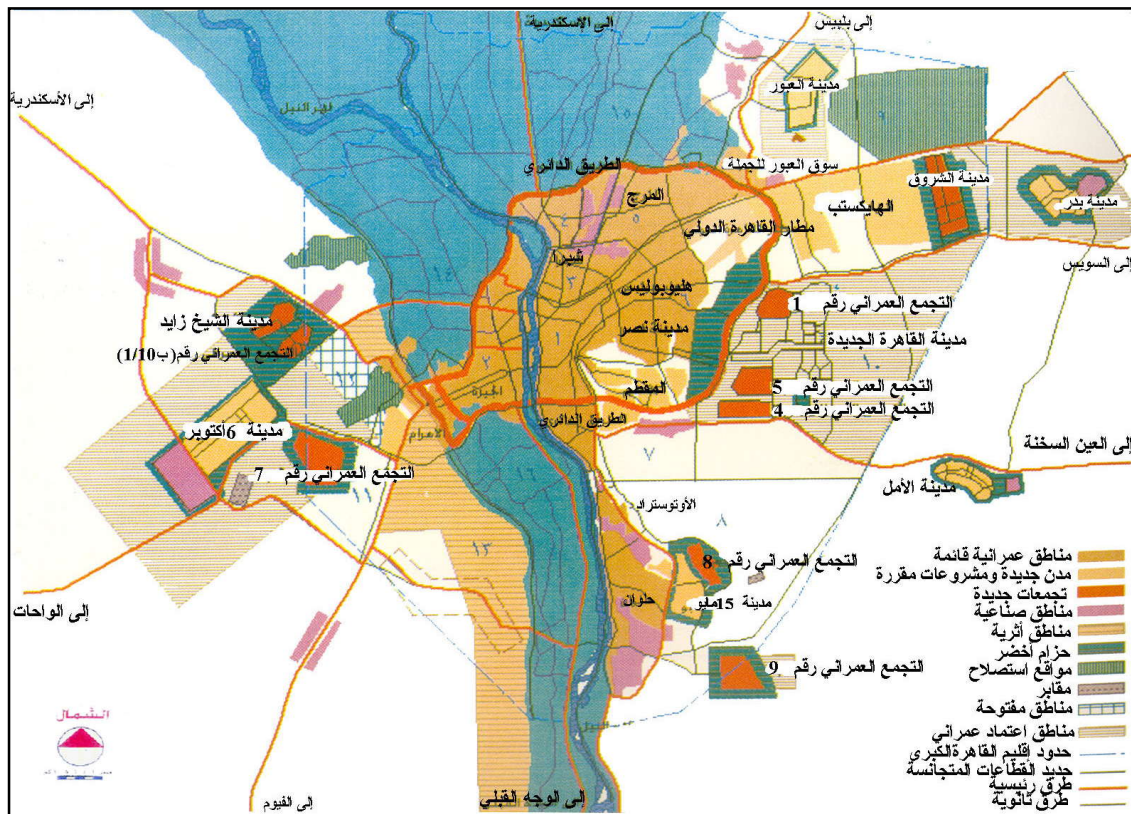
المصدر رصد التغيير في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية - رسالة ماجستير - محمد خيرى

وبعد أن غادر الفرنسيون البلاد بعد ثلاث سنوات من احتلالهم لمصر حدثت حالة من الفوضى وكان من بين أفراد الحملة التي وجهتها الدولة العثمانية عام ١٨٠١م لإخراج الفرنسيين من مصر محمد على قائد فرقة الألبانيين الذي نجح في الوصول إلى الحكم مستعيناً بالمصريين بالتقرب إلى زعمائهم مما أدى إلى إجماع الشعب على انتخابه والياً وهنا تبدأ مرحلة جديدة لمدينة القاهرة مع تولى محمد علي ١٨٠٥م وتشمل بناء المدينة الحديثة ومركزها والتغير الذي طرأ على القاهرة الفاطمية وعادت القلعة هي مقر الحكم في القاهرة وكان كل حاكم يضيف في القلعة مبني أو أكثر وحتى عصر الخديوي إسماعيل ابن محمد علي الذي بنى قصره خارج أسوار القاهرة حيث تم التخطيط لامتداد جديد للقاهرة يحاكي المدن الأوروبية وحدث تطوير سريع لمنطقة الأزبكية من منطقة تحتوي على القنصليات

الأجنبية وأماكن سكن التجار الأوربيين والأثرياء إلى أن تكون نواة لمدينة القاهرة الحديثة وتم إنشاء أحياء جديدة كالإسماعيلية والتوفيقية كما امتد العمران إلى الجهة الأخرى من النيل بجزيرتي الزمالك والروضة وكذلك في الجزيرة وفي مناطق الصحراء القريبة في العباسية . وفي القرن التاسع عشر تم شق طريقين جديدين داخل النسيج العمراني للقاهرة القديمة في محاولة من المسئولين من أجل تحسين المرور بالمدينة وربط المدينة القديمة بالأحياء الجديدة هما شارعي الأزهر شمال منطقة الدرب الأحمر والقلعة (محمد علي) ليوصل بين الأزبكية وقلعة صلاح الدين . وبحلول القرن العشرين تضاعفت المساحة المبنية بالقاهرة وارتفع عدد السكان وتم إنشاء أحياء جديدة كانت سكناً للأجانب في بادئ الأمر في مصر الجديدة والمعادي والزمالك وجاردن سيتي ثم انتقل عدداً من المثقفين المصريين من المناطق القديمة والتراثية إلى خارجها كما بدأت الطبقة العليا في سكن المناطق التي تركز بها الأجانب واحتلقت مع الطبقة المتوسطة في العباسية

والقبة والمنشئة وتأثرت المناطق القديمة بذلك وبدأ طابعها القديم في التغير التدريجي كما احتفت بعض الأنشطة الحرفية بها وفقدت تميزها المهني .

إلى أن قامت الثورة ١٩٥٢م حيث أصبح أسلوب المباني هو الأسلوب النمطي الذي يعكس مبدأ المساواة . ومع الزيادة في عدد السكان ظهرت الأبراج الشاهقة وكذلك المناطق العشوائية لحل المشكلة السكنية خلال انشغال الدولة بالحرب مع إسرائيل وتوجيه كافة الاستثمارات للمعركة . مما يشير إلى أن أسلوب ونمط عمران القاهرة وامتداداتها يعكس الحالة الاجتماعية والسياسية والمستوى الاقتصادي الذي مرت به المدينة . حتى كانت مرحلة الانفتاح ووجود الفوارق الاجتماعية ومع زيادة السكان في المدينة والاختناقات المرورية وأزمة الإسكان وبعد انتهاء الحرب بدأ التفكير في بناء المدن الجديدة والتجمعات المخططة لحل أزمة الإسكان على مستوى الدولة وكذلك للحفاظ على الأراضي الزراعية بتوجيه الإسكان صوب الصحراء. وتوضح لنا الخريطة التالية المخطط الهيكلى لأقليم القاهرة الكبرى موضحاً عليها المناطق العمرانية الجديدة (المدن الجديدة والتجمعات حول القاهرة) والمناطق التاريخية وكذلك الطريق الدائري حول القاهرة والطرق الرئيسية التي تربطها بالأقاليم المختلفة .

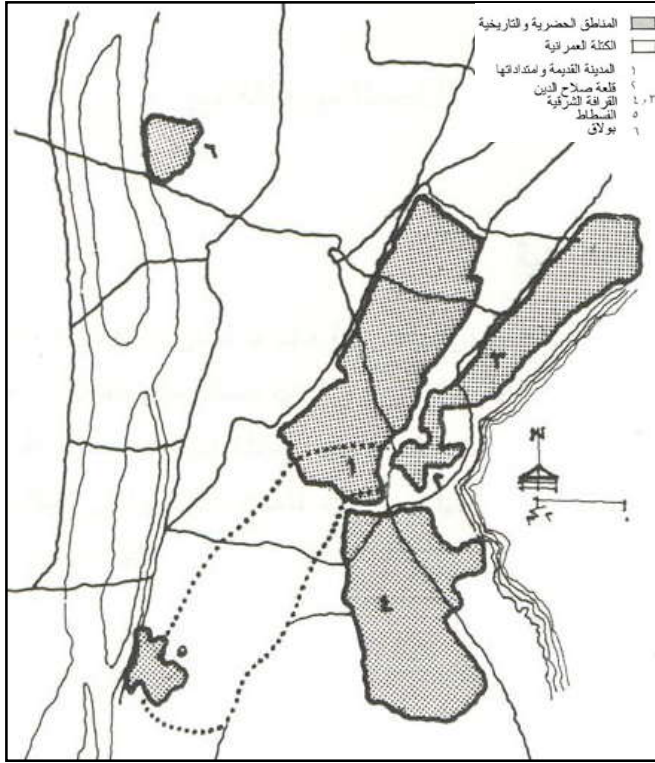


التخطيط العمراني للقاهرة الكبرى سنة ٢٠٠٢م

خريطة رقم (٧٥)

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني - مخطط القاهرة الكبرى

ت- تعريف بالمناطق التاريخية الموجودة داخل المدينة



المناطق التاريخية داخل مدينة القاهرة خريطة رقم (٧٦)

المصدر: رصد التغيير في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية - رسالة ماجستير - محمد خيري

١- المدينة القديمة وامتداداتها

المنطقة التاريخية القديمة هي منطقة في قلب الكتلة العمرانية للقاهرة التي تعتبر واحدة من أكبر عشر مدن في العالم . وقد تم اعتبار القاهرة التاريخية ضمن قائمة التراث العالمي الموجود في قائمة منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة UNESCO منذ عام ١٩٧٩ م . والمنطقة تحتوي على أضخم تركيز من الآثار الإسلامية كما ووصفاً والتي أنشأت جميعاً ما بين القرنين ٧-١٩ م . وتتنوع هذه الآثار ما بين مساجد وبيوت إسلامية وقصور ومدارس وحمامات عامة وبوابات ووكالات وأسئلة .

وقد حددت القاهرة التاريخية بأسوار القاهرة القديمة وبواباتها وتبلغ مساحتها ٣.٨٧ كم مربع ويقطن بها ٣١٠٥٠٠ نسمة وتقع ضمن نطاق اثنين من الأحياء حي وسط وحي جنوب يدير كل منها إدارة محلية منفصلة وموزعين على خمسة أقسام إدارية هي^١:

باب الشعيرية	٠.٠٩ كم مربع	٣٧٠٠ نسمة
السيدة زينب	٠.٦٨ كم مربع	٦٢٩٠٠ نسمة
الخليفة	٠.٧٨ كم مربع	٦٤٣٥٠ نسمة
الجمالية	٠.٩٧ كم مربع	٧٤٥٥٠ نسمة
الدرب الأحمر	١.٢٧ كم مربع	١٠٥٠٠٠ نسمة

١- م. شريف كامل - إعادة تأهيل المنطقة التاريخية بالقاهرة - ندوة القاهرة والتراث - جمعية المهندسين المصرية ١٩٩١ م .



المنطقة التاريخية بالقاهرة وأقسامها المختلفة

خريطة رقم (٧٧)

المصدر: مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز



مسجد محمد علي بالقلعة شكل رقم (٣٩)

وتحتوي المنطقة على ما يقرب من ٢٥٠ أثراً مسجلاً يمثل فترات الحضارة الإسلامية في العصور المختلفة وتتركز الآثار على امتداد طول الشريان الرئيسي (القصبية) في شارع المعز لدين الله والذي يمثل العصب الرئيسي لتجمع الآثار والأنشطة بالمنطقة كلها وهو بعرض ٨-١٥ م ويتكامل هذا العصب مع شارعين تاريخيين هما شارع الجمالية وشارع باب الوزير بعرض من ٨-١٠ م، كما تتقاطع شبكة النسيج العمراني مع شارعين رئيسيين من القرن الـ١٩ م هما شارع الأزهر بعرض حوالي ٢٠-٣٠ م وشارع القلعة . كما أن المحافظة في محاولة منها لتيسير حركة المرور في النصف الثاني من القرن السابق فتحت محاور حركة جديدة فأحيطت المنطقة بطرق صلاح سالم في الشرق وشارع بور سعيد في الغرب إضافة إلى شارعين من أوائل القرن الماضي شارع الموسكي الممتد من الشرق إلى الغرب للربط بين المنطقة المركزية لمدينة القاهرة في ميدان العتبة ومنطقة القاهرة التاريخية وشارع جوهر القائد وهما بعرض حوالي ١٠ م.

٢- قلعة صلاح الدين الأيوبي

ظلت القلعة هي مقر الحكم في القاهرة منذ بناها صلاح الدين الأيوبي لتكون مقراً للحكم وللعسكر وكانت مجري العيون تغزي مبان القلعة بالمياه من النيل مباشرة وكان كل حاكم يضيف في القلعة مبني أو أكثر وظل هذا هو الحال طوال عصر المماليك ثم العثمانيين ثم أسرة محمد علي وحتى عصر الخديوي إسماعيل الذي نقل مقر الحكم إلى قصر عابدين خارج حدود سور القاهرة . ويوجد في القلعة عدة مبان ومنشآت هامة منها قصر الجوهرة وجامع محمد علي.....^١

٣- ٤- منطقة القرافة الشرقية

وهذه المنطقة ظلت بعيدة عن عمران المدينة طوال العصور الإسلامية والعثمانية وحكم أسرة محمد علي وهي تنقسم إلى: القرافة الكبرى (مقابر الفسطاط) القرافة الصغرى (الإمام الشافعي والإمام الليثي)

١- العمارة الإسلامية في مصر - د. كمال الدين سامح - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٧٠ م .

جبانة قايتباي والغفيرة والمجاورين وباب الوزير ، وجبانة باب النصر^١ . ولم يعرف طوال التاريخ أن أصبحت هذه المقابر مسكونة إلا في العصر الحاضر حين زادت مشكلة الإسكان وزاد النمو السكاني بصورة كبيرة فلم يجد الناس إلا أحواش المقابر ليسكنوها كحراس لها ولخدمتها في أول الأمر ثم أصبحت الحجرات العلوية تؤجر للسكنى وخاصة للطلاب الوافدين للتعليم في الأزهر الشريف كما بنيت بها بعض المساكن والدكاكين البسيطة وبعد ذلك انتشر الإسكان فيها ومدت إليها مواسير المياه وأسلاك الكهرباء وأنشئ بها مدرسة ابتدائية ونقطة بوليس كانت تتبع قسم الجمالية وامتد العمران إلى أقصى الشرق عند سفح جبل المقطم (منشية ناصر) بل وفوقه أيضاً (الدويقة) ولذا فقد تم فصل هذه المنطقة إدارياً لتصبح قسماً جديداً من أقسام القاهرة هو منشية ناصر^٢. ويوجد في هذه القرافات عدد غير قليل من المقابر والمساجد ذات القباب والأقبية الجميلة والتي تعتبر بدعة في عالم العمارة الإسلامية وآثاراً ليس لها مثيل ومن أشهرها جامع قايتباي وجامع وضريح برفوق وجامع وخانقاه السلطان الأشرف برسباي

٥- الفسطاط

وهي المنطقة المسماة حالياً بمنطقة مجمع الأديان وذلك لأنها تحتوي على خليط من المناطق الأثرية القبطية واليهودية والإسلامية فيوجد في هذه المنطقة حصن بابلون القديم ومجموعة من الكنائس والأديرة القبطية منها الكنيسة المعلقة وكنيسة أبوسرجة ودير سانت بربرة والمتحف القبطي.... وكذلك يوجد كيما مدينة الفسطاط الإسلامية ومسجد عمرو بن العاص وهو أول مسجد بني في مصر بالإضافة لمنطقة المقابر اليهودية الموجودة بالمنطقة . ومن هنا نرى أهمية الموقع على الخريطة السياحية لمصر وقد تم الاهتمام بالمنطقة مؤخراً لتكون مزاراً سياحياً ولأحياء الفنون القديمة والحرف وتنمية المجتمع المحلي في الحي وقد تم افتتاح مركز الفسطاط لمصنوعات الحرف ومركز ثقافي وسوق تجاري لعرض المنتجات البيئية .

٦- بولاق

تتميز منطقة بولاق بوجودها قرب نهر النيل وميناء روض الفرج وهو من أهم الموانئ النيلية للعاصمة المصرية وقد زاد العمران بها منذ العصر العثماني الخديوي اسماعيل وقد بني بها أول متحف للآثار المصرية القديمة وهي تحتوي على مجموعة كبيرة من المساجد الأثرية ومن أهمها مسجد سنان باشا الذي بني سنة ١٥٧٤ م.^٣

ملحوظة :

- لقد تم تجاهل منطقة عين شمس في أحياء المطرية والحلمية والزيتون كمنطقة من المناطق التاريخية والأثرية بمدينة القاهرة حيث لا يوجد بها من الآثار القديمة التي تزخر بها النصوص إلا مسلة واحدة - توجد متروية في إحدى الحدائق المتحفية الصغيرة - وعلى مقربة منها توجد شجرة جميز عتيقة تسمى شجرة العزراء- ربط الناس بينها وبين زيارة العائلة المقدسة لمصر - حيث أنه في العصور الوسطى أخذت الكتل الحجرية من جدران معابد عين شمس القديمة واستخدمت في بناء الكثير من المنشآت في مدينة القاهرة وإن كانت هذه الأحياء بالتأكيد تعوم على نفائس الآثار المدفونة .
- المسلتين القائمتين الآن في كل من لندن ونيويورك كانوا من آثار الملك تحتمس الثالث في هليوبوليس بالإضافة إلى بعض المسلات الموجودة بالعاصمة الإيطالية روما والتي كانت موجودة أصلاً في هليوبوليس .

١- دراسات في مدينة القاهرة -منطقة قسمي الجمالية ومنشأة ناصر بين الحاضر والمستقبل -فتحي حافظ أحمد الحديدي -معهد البحوث والدراسات العربية العالية .

٢- دراسات في مدينة القاهرة -منطقة قسمي الجمالية ومنشأة ناصر بين الحاضر والمستقبل -فتحي حافظ أحمد الحديدي -معهد البحوث والدراسات العربية العالية .

٣- العمارة الإسلامية في مصر - الدكتور كمال الدين سامح - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٧٠ م .

٥-٢-٢-١ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. القوانين والتشريعات



إهمال صيانة الملاك للمباني السكنية أدى إلى تدهورها
شكل رقم (٤٠)

تضارب الاشتراطات البنائية والتشريعات المنظمة للعمران التي تعتمد عليها المنطقة التاريخية بالقاهرة حيث تعتمد على أكثر من مصدر فهناك مناطق تخضع لقانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦م والذي أدى التطبيق المطلق له إلى تدمير النسيج العمراني والطابع المعماري والعمراني المميز للمناطق التاريخية في مدينة القاهرة حيث لم يحدد القانون وجوب تحديد طابع خاص بالمباني المحيطة بالأثر ليتماشى مع هذا الأثر وما له من أهمية ولذا ظهرت أنماط مختلفة شوهت الآثار الموجودة والمنطقة ككل وكذلك لم يحدد القانون إيجاد حرم لهذه الآثار أما بالنسبة

لتحديد الارتفاعات في المدينة وهي كما حددها القانون مرة ونصف عرض الشارع وتطبيق ذلك دون العناية بوجود أثر فكان حين وجود مئذنة مسجد مثلاً وسط المدينة وبجواره مباشرة عمارة يصل ارتفاعها إلى ١١ دور غطت على المئذنة الأثرية بل وشوهت معالمها بصرياً تشويهاً كبيراً. كذلك قانون الردود الخاص بتوسيع الشوارع لتتلائم مع وسائل النقل الحديثة فإنه أدى إلى انهيار النسيج العمراني المميز للمناطق التاريخية داخل المدينة. وهناك مناطق تخضع إلى اشتراطات خاصة تحكم وتحدد الارتفاع بها، وقد تم الموافقة والعمل بتعديلها الصادر في مارس ٢٠٠١م بعد اعتمادها من رئيس الوزراء ومحافظ القاهرة والتي تقضي بالسماح للأراضي الواقعة على شوارع وحارات تقل في عرضها عن ٦ أمتار بالبناء دور أرضي ودورين فوق الأرضي بحد أقصى للارتفاع ١١م، الشوارع التي يزيد عرضها عن ٦ أمتار بالبناء دور أرضي و٣ أدوار فوق الأرضي بحد أقصى للارتفاع ١٤م مع الأخذ في الاعتبار ألا يزيد الارتفاع عن الأثر المجاور له إن وجد. أما بالنسبة لقانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٣م فهو المسئول عن تحديد كردونات المدن واتجاهات نموها



استعمال المباني والفراغات لتجارة الجملة وكمخازن شكل رقم (٤١)

بغرض حماية الأراضي الزراعية وعدم الامتداد العشوائي عليها - وإن كان تطبيق هذا القانون به كثير من الثغرات جعلتنا نرى ما نراه من عشوائيات تحيط بالمدن حيث يوجد حول القاهرة وحدها ١١ منطقة عشوائية- فكان من نتيجة ذلك ارتفاع اسعار الأراضي

بالمدينة وخاصة في مناطق الوسط حيث توجد المناطق التاريخية مما أدى إلى زيادة الارتفاعات وتغيير الأنشطة واستعمالات الأراضي لتتفق مع سعر الأرض الجديد مما كان له آثاره السلبية على هذه المناطق. كذلك فإن هذا القانون قد حول للمحليات القيام بالمخططات العامة والتفصيلية للمدن وتعدم فيه الإشارة بتحديد دراسات خاصة بالمناطق

التاريخية بهذه المدن حتى أن الفصول الخاصة بتخطيط وسط المدينة أو تجديد الأحياء لم تحدد أساليب التعامل مع هذه المناطق التاريخية ولا الاشتراطات الواجب الالتزام بها للحفاظ على طابع وتراث هذه المناطق وإحيائها في المناطق المتاخمة لها. كذلك فإن هناك بعض القوانين والتشريعات المنظمة لل عمران بصورة ثانوية قد أثرت بصورة كبيرة على المناطق التاريخية والأثرية في مدينة القاهرة ولناخذ مثلاً واضحاً لها في مدينة القاهرة وهو قانون تأجير وبيع الأماكن وتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧م حيث تم تحديد الإيجارات مما جعل أصحاب المساكن لا يهتموا بأعمال الصيانة لها بل وأصبحوا يتمنون أن يصبح المبنى آيلاً للسقوط ليستطيعوا هدمه والاستفادة من الأرض بصورة أفضل فأصبحت المباني معظمها متهالك وتحولت الأحياء والمناطق التاريخية إلى مناطق تشبه العشوائيات .



إهمال صيانة المباني التاريخية شكل رقم (٤٢)

هناك أيضاً القوانين والتشريعات التي صدرت للحفاظ على الآثار وأهمها القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بشأن حماية الآثار الذي لم يحدد الأسس والاشتراطات البنائية التي يجب الالتزام بها عند طلب ترخيص للبناء في المناطق التاريخية كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الالتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التاريخية بالإضافة إلى كونه أساساً لم يحدد الأسس الفنية التي يجب الالتزام بها عند صيانة وترميم المباني الأثرية ولم يحدد الشروط الخاصة بالمباني المستجدة بالمناطق التاريخية ولم يأخذ في اعتباره المدن التاريخية والإطارات الإقليمية والقومية ذات الخلفيات التاريخية ولم يعمل على تصنيفها

وتسجيلها فلم يتعد التسجيل الأثر نفسه مما أدى إلى تدهور البيئة المحيطة بالآثر. وعلى الرغم من ذلك فقد كان لهذا القانون أثره في حماية المناطق التاريخية إلى حد كبير من الامتدادات العشوائية عليها وإن كان قد تأخر طويلاً في صدوره حتى امتدت العشوائيات إلى هذه المناطق .

٢. القرارات

إلى جانب القوانين والتشريعات توجد القرارات ومن أهم القرارات التي تتخذ في هذا المجال ولها تأثير على المناطق التاريخية ما يأتي :

أ- قرار إنشاء أحياء جديدة بالعاصمة

ولا توجد مدينة أفضل من القاهرة يمكن أن تكون مثلاً على القرارات السياسية وتأثيرها على نمو المدينة والمناطق التاريخية بما ويمكن اعتبار إن مدينة القاهرة بدأت مع بداية الفتح الإسلامي و اختيار موقع مدينة الفسطاط ثم العسكر والقطائع على مسافات متقاربة ثم موقع القاهرة في الشمال منهم والتي كانت في أول إنشائها بقرار سياسي مع الفتح الفاطمي لمصر مدينة ملكية لأقامة الخليفة وأفراد حاشيته والجيش الفاتح ثم امتد العمران من مدينة الفسطاط والعسكر والقطائع في اتجاهها طلباً للرزق والعمل إلى أن ضم صلاح الدين كل العواصم الإسلامية السابقة مع القاهرة في سور واحد وبني قلعته الشهيرة - كما رأينا بالتفصيل في التطور التاريخي - ولم يكن حتى ذلك الحين للمناطق التاريخية والأثرية من أهمية تذكر بل على العكس كان عند إنشاء أي مدينة جديدة أو دولة جديدة يقوم الحكام والصفوة بتحطيم

معالم الدولة القديمة بل أكثر من ذلك يمكن استعمال الأحجار الأثرية - التي كانت مستخدمة في مباني أثرية للدولة السابقة- مرة أخرى في بناء المدينة الجديدة وعناصرها. وطوال هذه القرون ظلت القلعة هي مقر الحكم في القاهرة وكان كل حاكم يضيف في القلعة مبني أو أكثر وحتى عصر الخديوي إسماعيل ابن محمد علي الذي بنى قصره خارج أسوار القاهرة بقرار سياسي حيث تم التخطيط لامتداد جديد للقاهرة وبدأ تخطيط أحياء مثل عابدين وبولاق وامتد العمران إلى الجهة الأخرى من النيل في جزيرتي الزمالك والروضة وكذلك في الجزيرة ثم امتد العمران في مناطق الصحراء القريبة في العباسية ثم في مصر الجديدة. وامتد أكثر ليصل القاهرة بالجزيرة والقليوبية ونرى القاهرة الكبرى التي نراها اليوم .

ومدينة القاهرة عبارة عن مناطق مجمعة وأحياء وجزر داخل المدينة الممتدة يمكن أن نراها بوضوح فجدد منطقة الآثار الرومانية والقبطية في مصر القديمة حيث حصن بابليون ومجموعة الكنائس والأديرة القبطية وقريباً منها كيما الفسطاط ومسجد عمرو بن العاص ثم القاهرة القديمة في الأحياء الخمسة باب الشعرية ،الدرب الأحمر،السيدة زينب، الخليفة والجمالية .وكذلك منطقة القلعة ثم وسط البلد حيث قاهرة إسماعيل والعباسية وشبرا وبولاق ، مصر الجديدة حيث الضاحية التي شيدها البارون إمبان منذ حوالي مائة عام وكلها مناطق يمكن ملاحظتها وملاحظة الفرق بين تخطيطها .

ب- قرار إنشاء مدن جديدة

ومع زيادة السكان في المدينة والاختناقات المرورية وازمة الإسكان ظهرت الضرورة إلى وجود المدن الجديدة لحل أزمة الأسكان على مستوى الدولة وكذلك للحفاظ على الأراضي الزراعية بتوجيه الإسكان صوب الصحراء بعد تزايد المناطق العشوائية حول المدينة فكان قرار إنشاء مدن جديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر والسادات وبدر والأمل و ١٥ مايو وكذلك ظهرت التجمعات العشرة حول القاهرة لحل مشكلة العاصمة بصفة خاصة منها التجمع الأول والخامس والشروق والعبور .

ت- قرار إنشاء طريق

ومن القرارات الهامة التي تؤثر على المناطق التاريخية في المدينة قرار إنشاء طريق جديد ومن أهم الأمثلة على ذلك في العصر الحديث الشوارع التي قطعت النسيج العمراني لمدينة القاهرة وقد تم شقها في أواخر القرن التاسع عشر مثل شارعي الأزهر ومحمد علي لربط القاهرة الإسلامية بقاهرة إسماعيل ثم شارع بور سعيد (في نفس مكان الخليج المصري بعد أن تم ردمه) كذلك شارع صلاح سالم الذي تم شقه في النصف الثاني من القرن الماضي وتم على أثره نقل جزء من منطقة المقابر إلى نطاق آخر بعيداً عن منطقة امتداد المدينة .

وكل هذه الطرق بالرغم من أهميتها فقد ساعدت على تغيير الأجواء داخل المدينة وقطعت النسيج العمراني للمنطقة التاريخية وأقيمت عليها المباني الحديثة المرتفعة وساعدت على تغيير استعمالات الأراضي داخل المناطق التاريخية وعدم احتفاظها بجوهرها القديم .

ث- قرار نقل استعمالات ملوثة للبيئة

وقد تم نقل كثير من الاستعمالات الملوثة للبيئة من مدينة القاهرة وكان لها أكبر الأثر في الحفاظ على المناطق التاريخية بالقاهرة ونذكر منها :

١. نقل المقابر بهدف شق طرق جديدة مثل طريق صلاح سالم وقد استلزم ذلك تحديد أماكن بعيدة عن المدينة لهذا الاستخدام. وكذلك نقل مقابر باب النصر عند إعادة تخطيط منطقة شمال الجمالية .
٢. مثل آخر وهو قرار نقل المدايع من منطقة مجرى العيون إلى مدينة بدر خارج القاهرة حيث كانت المنطقة تنتشر بها الروائح الكريهة والضوضاء والتلوث للمجاري والصرف الصحي وكل ذلك في منطقة من أغنى مناطق القاهرة تاريخياً .
٣. الورش التي تواجدت بكثرة وحلت مكان استخدامات أخرى داخل القاهرة القديمة كان لقرار نقلها إلى منطقة الدويقة أثراً كبيراً على هذه المناطق من حيث تلوث الهواء والضوضاء الناتجة عنها وكذلك الازدحام الذي يسببه وجودها في هذه المناطق .
٤. قرار نقل أسواق الجملة للخضار من روض الفرج حيث كانت تتسبب في الاختناقات المرورية إلى مدينة العبور بعيداً عن ازدحام القاهرة وقريبة من الطريق الدائري لسهولة النقل منها وإليها .

٣. تأثير العوامل السياسية على المناطق التاريخية بالمدينة

ويمكننا أن نلاحظ مما سبق أن هناك قصوراً في القوانين الخاصة بالمناطق التاريخية بشكل عام مما أثر بالسلب على هذه المناطق سواء على النسيج العمراني لها أو الطابع العام لهذه المناطق أو استعمالات الأراضي فيها وكثافتها السكان ولكن أمكن تفادي بعض هذه السلبيات بالقرارات التي صدرت للمحافظة على هذه المناطق وتقليل الكثافات السكانية-كإقامة المدن الجديدة والتجمعات العمرانية المخططة _ واستبعاد الاستعمالات الملوثة للبيئة والضارة بهذه المناطق ولكن بالرغم من ذلك كان هناك بعض القرارات التي ساعدت على تدمير النسيج العمراني للمناطق التاريخية بصورة أكبر مثل إنشاء بعض الطرق داخل هذه المناطق لربطها مع مناطق امتداد المدينة .

٥-٢-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

أ- أسعار الأراضي

- تغيرت أسعار الأراضي كثيراً بمدينة القاهرة مما كان له تأثير سلبي كبير على المناطق التاريخية بها .
- فمثلاً زيادة سعر الأرض في المناطق التاريخية - والتي تعتبر واقعة في قلب المدينة - نتيجة زيادة الطلب عليها غير كثيراً من استعمالات الأراضي بهذه المناطق .
 - زيادة سعر الأراضي في هذه المناطق جعل مالك أي مبنى يتمنى الهياره -حيث أنه لا يأتي بعائد يذكر نتيجة لقانون تحديد الإيجارات- وأهمل الملاك صيانة هذه المباني وتحولت المناطق التاريخية إلى مناطق تشبه العشوائيات نتيجة لسوء حالة هذه المباني.
 - أي مبنى يتم هدمه أو أي قطعة أرض فضاء في هذه المناطق يتم استغلالها بأقصى درجة ويتم التحايل على القانون للارتفاع بالمباني الجديدة المقامة لأقصى ارتفاع ممكن وتم إنشاء كثير من المباني لا تمت لطابع هذه المناطق بصله بل كان كل ما يهم هو الاستفادة القصوى من سعر الأرض .
 - كذلك فإن ارتفاع أسعار الأراضي في المناطق المخططة بالمدينة دفع إلى ظهور العشوائيات بصورة كبيرة في المناطق الملاصقة لها- منطقة منشية ناصر على سبيل المثال - وكذلك ظهور ظاهرة سكني المقابر وهي المناطق

التي كانت مكروه السكن بجوارها في المراحل التاريخية السابقة . (انظر الباب الرابع - الأسباب الاقتصادية - من هذه الدراسة) .

ب- الأنشطة الاقتصادية

١. النشاط الإداري

ظلت الوظيفة الإدارية هي الوظيفة الأولى لمدينة القاهرة طوال العصور التي مرت بها وحتى العصر الحديث حيث يتركز بها الحكام والحكومات والوزارات والهيئات والخدمات الرئيسية وكان لهذا التركيز أكبر الأثر في التكديس السكاني لمدينة القاهرة والمجرة المستمرة إليها للبحث عن فرص عمل وكذا للازدحام الشديد في خلال فترات النهار نظراً لاضطرار الناس للسفر إليها من المحافظات الأخرى لقضاء مصالحهم فنرى المشكلات تظهر بوضوح من مشاكل في الإسكان أو ازدحام المواصلات أو اختناق الشوارع والطرق وكل ذلك كان له أثراً سيئاً على المناطق التاريخية بالمدينة التي تأثرت بدورها خاصة مع وجودها في وسط المدينة وهي أكثر المناطق ازدحاماً بها .

٢. النشاط الزراعي

محافظة القاهرة ليست من المحافظات الزراعية وإن كان مازال يوجد بها بعض الأراضي الزراعية ونسبة ضئيلة من سكانها يعملون بهذا النشاط .

- تطورت مساحة الأرض المزروعة القديمة ١٠.٨٧ ألف فدان عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ٣.٨ ألف فدان عام ١٩٩٨ .
- مساحة الأرض المزروعة الجديدة ٠.٠٢ .
- نسبة مساحة الأراضي المزروعة إلى المساحة الكلية ١.٥% .
- إجمالي المساحة المحصولية ١٥.١٩ ألف فدان .

٣. النشاط الصناعي

لم يكن هناك فصل في الأنشطة عند التخطيط الأول للقاهرة فكان هناك خلط بين المناطق السكنية والمحلات التجارية والورش وكانت كلها ورش للصناعات اليدوية الغير ملوثة للبيئة ونرى ذلك بوضوح في المناطق التاريخية ولكن كان الفصل الحقيقي في الاستعمالات الملوثة للبيئة فكان من الطبيعي وضعها في مناطق بعيدة عن المناطق السكنية كالمسابك والمدابغ والمقابر ومع الامتداد الكبير الذي حدث للمدينة أصبحت هذه الاستعمالات في وسط المناطق السكنية وكذلك تغيرت الاستعمالات وانتشرت الورش الآلية مثل ورش إصلاح السيارات وورش اللحام وورش صناعة الألمنيوم وورش تصنيع الصاج بدون اعتبار لتأثيرها الضار على الآثار والمباني والسكان لما ينتج عنها من ملوثات للهواء وضوضاء شديدة . أما المناطق الصناعية الجديدة والتي تم تكديسها في القاهرة لتصبح قريية من مناطق اتخاذ القرارات والطرق ووسائل المواصلات السريعة والأسواق الكبيرة (نظراً لتعداد القاهرة الذي يبلغ حوالي ربع سكان مصر) فقد تم إنشاؤها في منطقتي شبرا الخيمة وحلوان فقد كانت هذه المناطق أيضاً في بداية الأمر تعتبر ضواحي للمدينة ولكن بسرعة امتد العمران إليها وأصبحت من الأحياء المزدهمة بالسكان والتي تعاني من التلوث الشديد وتحتاج لحلول كثيرة للسيطرة على هذا التلوث نظراً لتأثيره الضار على صحة السكان .

وقد تم في محاولة للسيطرة على الصحة العامة لسكان المدينة إصدار كثير من القرارات بنقل الورش والاستعمالات الملوثة إلى مناطق بعيدة نسبياً مثل منطقة الدويقة وكذا نقل المدايع إلى مدينة بدر وهي من المدن الجديدة التي تم إنشاؤها على الطريق الصحراوي القاهرة/السويس .

إجمالي المنشآت الصناعية بالقاهرة ٨٤٢٩ منشأة ما بين مصانع للمواد الغذائية والغزل والنسيج والخشب ومنتجاته والكيماويات ومواد البناء والخزف والصيني والحراريات والصناعات المعدنية الأساسية ومنتجات معدنية وآلات ومعدات نقل وصناعات تحويلية . ويعمل بها حوالي ٣٣١١٠٣ عامل .

أما الصناعات الحرفية فإجمالي الورش الحرفية بالقاهرة حوالي ٢٦٢ ٧٨ ورشة يعمل بها حوالي ٤٨٧٢٢ عامل .

٤. النشاط التجاري

تعتبر القاهرة من أكبر الأسواق على مستوى الجمهورية في العصر الحديث نظراً لأنها العاصمة ويسكنها حوالي ربع سكان مصر . وتنتشر بها الأسواق التجارية سواء المتخصصة أو أسواق الجملة .

٥. نشاط السياحة

إن تاريخ مدينة القاهرة الذي وصل إلى ما يقرب من ١٤ قرناً وما شهدته تلك الفترة الزمنية من تحولات حضرية للمدينة أثرت في هيكلها وأسفرت عن مدينة ضخمة تتكون من مدن متباينة تتضح من خلال النسيج المكون لها والذي يعبر عن فترات زمنية مختلفة عبر تاريخها الطويل .

ومن خلال دراسة تطور المدينة حضرياً ومراحلها المختلفة أمكن التعرف على عدة مناطق تعتبر مزارات سياحية هامة على الخريطة منها منطقة مصر القديمة والتي تعتبر بمثابة منطقة تجمع للأديان الثلاثة حيث يوجد بها (حصن بابليون والكنائس القبطية القديمة) والتي تعبر عن مصر القبطية كما يوجد بها منطقة المعبد اليهودي والمقابر اليهودية وكذلك مسجد عمرو بن العاص أول مسجد في مصر الإسلامية، منطقة القاهرة الإسلامية تلك المنطقة التي تكونت خلال اثني عشر قرناً منذ عام ٦٤١م حتى عام ١٨٦٣م وتمثل نواة أساسية صغيرة ضمن المدينة المتضخمة، وهي كذلك تعتبر بمثابة متحفاً تاريخياً مفتوحاً عبر قطاعاً طويلاً في تاريخ الدولة الإسلامية بدءاً من الخلفاء الراشدين مروراً بالدولة الأموية فالعباسية فالفاطمية فالمماليك فالعثمانيين وحتى العصر الحديث، مما يبرز أهميتها سواء الإسلامية أو الأثرية أو العمرانية أو التاريخية . وهناك مناطق أقل في الأهمية التاريخية وإن كانت تعتبر تراثاً حضرياً بالقاهرة مثل منطقة المطرية (حيث يوجد المسلة الفرعونية وشجرة مريم العذراء) ، وسط البلد المتميزة بتخطيطها الأوروبي وميادينها ومبانيها المختلفة الطرز وكذلك منطقة مصر الجديدة ذات المباني على طراز العصور الوسطى الأوروبية . وكذا يوجد المتاحف التي يقبلوا عليها ومن أهمها المتحف المصري والمتحف القبطي والمتحف الإسلامي .

كما توجد بالقاهرة الخدمات السياحية فإجمالي عدد الفنادق والقرى السياحية بالقاهرة ٨٩ فندق وقرية وتختلف ما بين فنادق ٥ نجوم حتى فنادق ٢ نجمة^١ وكذلك المطاعم والمناطق الترفيهية والملاهي والمسارح ودار الأوبرا .

ت- تأثير العوامل الاقتصادية على المناطق التاريخية بالمدينة

ومن الدراسات الاقتصادية لمدينة القاهرة نجد أن ارتفاع أسعار الأراضي بالمدينة كان له الأثر السلبي الكبير على المناطق التاريخية بما أما بالنسبة للأنشطة الاقتصادية فإن نشاط الصناعة كان أكثر الأنشطة ذات التأثير السلبي على المناطق التاريخية بالمدينة سواء من ناحية جذب القوي العاملة للسكن في هذه المناطق -حيث سعر السكن منخفض ووجود أكثر

١- وزارة السياحة .

من أسرة في المسكن الواحد _ لتكون قريبة من المناطق الصناعية التي انتشرت بالمدينة . فزادت أعداد السكان والكثافات في هذه المناطق وكذلك من ناحية التلوث البيئي الذي تعرضت له هذه المناطق من الصناعات المختلفة خاصة تلك التي تركزت قريبة من هذه المناطق (صناعة دبغ الجلود والمسابك وورش السيارات ...). أما النشاط التجاري فبالرغم من أنه أنعش النشاط السياحي وساعد على رواجه في المدينة إلا أنه قد أثر بالسلب على المناطق التاريخية حيث تحولت كثير من مباني هذه المناطق لتجارة الجملة ومحازن لها مما أثر بالسلب . ولكن تظل القاهرة بثقلها كعاصمة للدولة وتوافر الخدمات فيها تزيد فيها نسبة السياحة عن غيرها من مدن الجمهورية ويظل نشاط السياحة من أهم الأنشطة في هذه المدينة بالرغم من مشاكل المرور والمواصلات بها .

٥-١-٢-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. السكان^١

- يبلغ تعداد سكان مدينة القاهرة سنة ٢٠٠١ تقديراً ٧٢٨٣ ألف نسمة .
- نسبة الإناث ٤٨.٨% من إجمالي عدد السكان .
- معدل المواليد عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٣.٨١ مولود حي /ألف نسمة .
- معدل الوفيات عام ٢٠٠٠ حوالي ٧.٠٥ متوفي /ألف نسمة .
- معدل الزيادة الطبيعية عام ٢٠٠٠ حوالي ١٦.٧٦ في الألف .
- بالنسبة للكثافات السكانية فهي تختلف من حي لآخر من أحياء القاهرة ولكن بصورة عامة فإن أحياء القاهرة القديمة والتي تحتوي على المناطق التاريخية بالمدينة مثل حي باب الشعرية والدرب الأحمر والسيدة زينب وبولاق من أعلى الأحياء في المدينة من حيث الكثافة السكانية .
- الكثافة السكانية للمساحة المأهولة في مدينة القاهرة تبلغ حوالي ٣٨.٢٥ ألف نسمة /كم المربع .

٢. قوة العمل والبطالة^٢

- قوة العمل ٢١٧٥ ألف نسمة
- المشتغلون ٢٠٠١ ألف نسمة
- المتعطلون ١٧٤ ألف نسمة
- نسبة قوة العمل إلى السكان ٢٩.٩%
- نسبة البطالة إلى قوة العمل ٨.٠%
- وذلك حسب تقدير ٩٩/٩/١

٣. الخدمات

تتوافر الخدمات بمدينة القاهرة أكثر من غيرها من المدن المصرية بصفتها العاصمة فتوجد بها أحسن الخدمات الصحية من مستشفيات عامة وخاصة ومتخصصة وكذلك الخدمات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات وكل الخدمات

٢- وصف الجمهورية بالمعلومات - مركز المعلومات برئاسة الوزراء - ٢٠٠٢ م .

٣- وصف الجمهورية بالمعلومات - مركز المعلومات برئاسة الوزراء - ٢٠٠٢ م .

الأخري من ثقافية وشبابية ورياضية واجتماعية ودينية .

٤ . تأثير العوامل الاجتماعية على المناطق التاريخية بالمدينة

كان لتوافر الخدمات بمدينة القاهرة وتوافر فرص العمل أكبر الأثر في توافد المهجرات الداخلية إلى المدينة مما زاد من كثافات السكان بها خاصة في المناطق التاريخية التي هجرها سكانها الأصليون والتي حل محلهم المهاجرون الجدد والذين لهم صفات محددة فهم من ذوات الدخول المحدودة وغير منتمين لهذه المناطق ولهم أصول ريفية مما أثر سلبياً على المباني والمنشآت في المناطق التاريخية بل على التكوين العام لتلك المناطق . كما كان من نتيجة زيادة الكثافات السكانية بالمناطق التاريخية أن زاد الحمل على شبكات المرافق المتهاكلة أصلاً بهذه المناطق وتأثرت كثيراً المباني والمنشآت التاريخية نتيجة انهيار هذه الشبكات . (أنظر الباب الرابع من الدراسة - الدراسات الاجتماعية) .

٥-٢-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

العوامل البيئية لمدينة القاهرة قد تم تناولها في دراسات عديدة وهي دراسة تحتاج لبحث كامل لتناولها بالتفصيل ولذا سوف يتم الإشارة إليها فقط أثناء تناول التجارب التي تمت على المناطق التاريخية بالقاهرة .

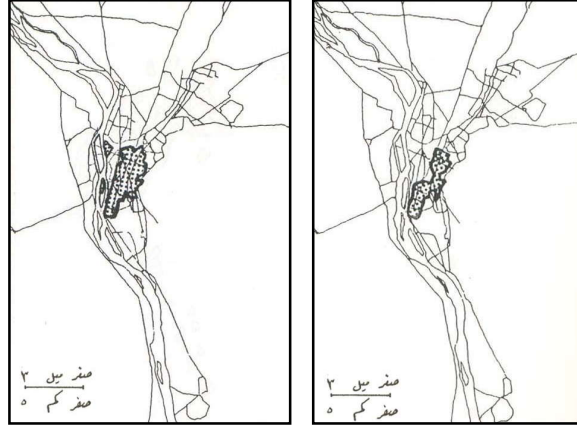
٥-٢-١-٥ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

الدراسات العمرانية لمدينة القاهرة تحتاج إلى دراسة منفصلة نظراً لكبير حجم المدينة وأهميتها لكونها العاصمة ولكن سوف نقتصر فيها على دراسة اتجاهات نمو مدينة القاهرة وكذا استخدامات الأراضي فيها .

١ . النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته

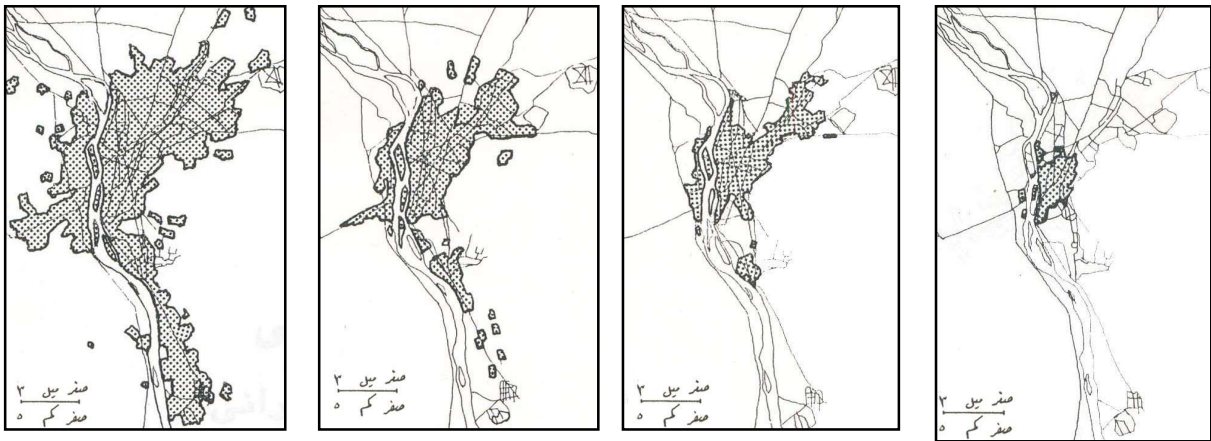
بدأت مدينة القاهرة في النمو العمراني ناحية الشمال الشرقي موازية لنهر النيل ومحدودة من الناحية الشرقية بتلال المقطم ومنطقة الجبانة الشرقية ويظهر ذلك من خريطة عام ١١٨٠م حيث ظهرت القاهرة الموحدة التي جمعها صلاح الدين في سور واحد وخلال عصر المماليك بدولتيه أصبحت القاهرة عبارة عن وحدة واحدة ذات نسيج عمري متضام وبدأ العمران يمتد بصورة بسيطة خارج أسوار القاهرة خريطة عام ١٧٨٠ . وفي منتصف القرن الثامن عشر خريطة ١٨٥٠ بدأت اتجاهات النمو تتجه إلى الناحية الشمالية والشمال الغربي حتى امتد العمران إلى الضفة الغربية لنهر النيل وبدأت بعض الضواحي والأحياء الجديدة في الظهور . وقد امتدت المدينة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على ثلاث محاور رئيسية وهي المحور الغربي حيث اكتمل عمران الضفة الغربية من النيل والمحور الجنوبي ناحية ضاحية المعادي وحلوان والمحور الشمالي ناحية هليوبوليس ومصر الجديدة خريطة عام ١٩٥٠ . وبدأت حركة واسعة لتعمير تلك المناطق وقد ساعد تفاقم بعض المشاكل في القرن العشرين وعلى رأسها مشكلة الإسكان في انتشار بعض التغيرات الغير مرشدة وزحفها في مختلف الاتجاهات والمحاور بمدينة القاهرة واهمها ظاهرة الإسكان العشوائي . ومنذ نهاية حرب أكتوبر

بدأت الدولة في التفكير في حل مشاكل العشوائيات والحد منها عن طريق التفكير في إنشاء المدن الجديدة والتجمعات العمرانية المخططة حول القاهرة - أنظر الخريطة رقم (٧٧) .



القاهرة ١٧٨٠

القاهرة ١٨٨٠



القاهرة ١٩٨٦

القاهرة ١٩٦٨

القاهرة ١٩٥٠

القاهرة ١٨٥٠

خرائط توضح النمو العمراني لمدينة القاهرة واتجاهاته خريطة رقم (٧٨)

المصدر : رصد التغيير في عمارة وعمران المناطق ذات القيمة الحضارية - رسالة ماجستير - محمدخيري

٢. استعمالات الأراضي بمدينة القاهرة



كروكي لخريطة توضح استعمالات الأراضي في مدينة القاهرة خريطة رقم (٧٩)

المصدر : من عمل الباحث

وكما هو واضح من الخريطة فإن مدينة القاهرة امتدت حول المدينة القديمة في جميع الاتجاهات وعلى الأخص الاتجاه الشمالي الشرقي والاتجاه الجنوبي. بمحاذاة نهر النيل .

كل المناطق العشوائية التي ظهرت حول مدينة القاهرة كانت على الأراضي الزراعية المحيطة بها إلا منطقة واحدة في أسفل تلال المقطم وهي منشية ناصر .

القلب التجاري للمدينة يقع خارج أسوار المدينة القديمة ويتدحى النيل ويحيط به أماكن التكدس ذات الكثافات السكانية العالية .

تحتل استعمالات الأراضي بمدينة القاهرة بشكل كبير ما بين السكني والتجاري والحرفي والإداري فلا يخلو حي من الأحياء السكنية من النشاط التجاري والحرفي ورغم القوانين التي تمنع ذلك . تتركز المناطق الصناعية الجديدة في منطقة حلوان .

٥-٢-٧ المخططات والمشروعات التي تمت بالمناطق التاريخية بالمدينة

وسوف نتناول بالدراسة بعض هذه المشروعات التي توافرت بياناتها ومنها ما لم يتم تنفيذه ومنها ما دخل في حيز التنفيذ

١. مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية (منظمة اليونيسكو)^١

أ- وصف المشروع

قدمت منظمة اليونيسكو في عام ١٩٨٠ بناءً على طلب هيئة الآثار خطة عاجلة للحفاظ على المنطقة وحماية آثارها بأشراف (رونالد ليوكوك)

ب- أهداف المشروع

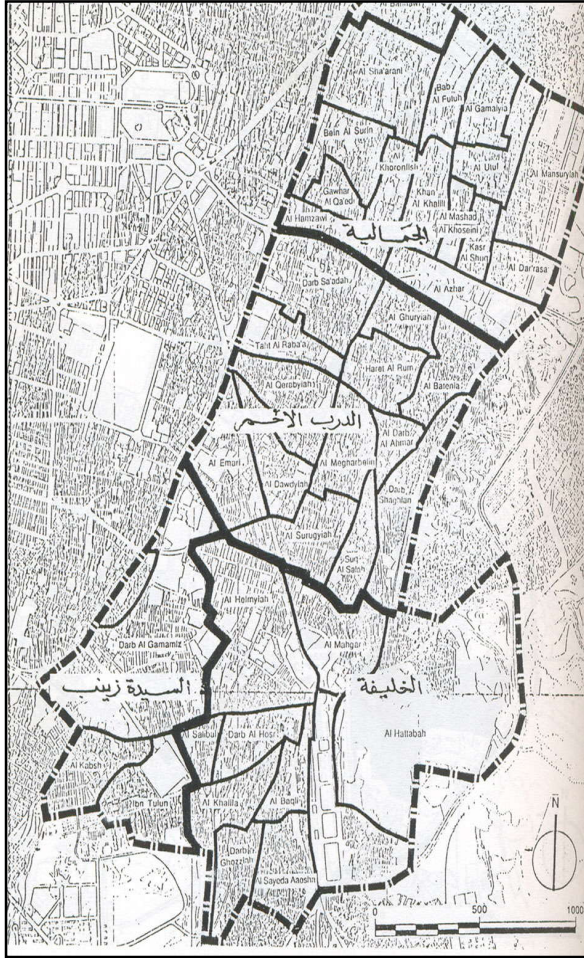
يهدف المشروع إلى إنقاذ التراث العمراني والمعماري للمنطقة والحفاظ على الطابع المعماري وتاريخ المنطقة وأسلوب الحياة العمرانية التقليدي لها مع وضع آلية تضمن التنفيذ. تبني المشروع عند التعامل مع منطقة الدراسة فلسفة الحفاظ والتي تستهدف اللجوء إلى أقل قدر من التحول للمباني الأثرية مع تجنب استبدال الصفات البصرية المميزة للمبنى الأثري بصفات أخرى حديثة.

أ- منهج المشروع

وقد اعتمد منهج الدراسة في تناول المنطقة على عدة محاور هي :

١. دراسة الوضع الراهن للمنطقة

من خلال مجموعة من الدراسات على المستوى العمراني والاجتماعي والاقتصادي الخاصة بالمنطقة فتم تحديد معدل النمو السنوي للسكان ، حصر المباني الأثرية بالمنطقة ، معرفة أهم الأنشطة الاقتصادية وتصنيفها وتوزيعها ، حالات المباني وارتفاعها ، دراسة شبكات الطرق ومسارات الحركة الآلية و أخيراً دراسة حالات شبكات البنية الأساسية .



المنطقة التاريخية بالقاهرة وأقسامها الإدارية خريطة رقم (٨٠)
المصدر : مشروع الحفاظ على القاهرة التاريخية (منظمة اليونيسكو)

^١ - منظمة اليونيسكو - مشروع رونالد ليوكوك للحفاظ على القاهرة التاريخية- ١٩٨٠م

٢. مواجهة مشاكل المنطقة

باستخلاص بعض التوصيات التي من شأنها العمل على مواجهة المشاكل القائمة بالمنطقة مثل السعي إلى عكس الأوضاع المؤدية لهجرة السكان من المنطقة وتحسين أحوال السكان ، الحد من توسع النشاط الصناعي والتجاري الغير مرغوب فيه ، تطوير برامج استمرارية الحرف والأعمال التجارية المحدودة التي تنسجم مع الطابع العام المميز للمنطقة ، وضع برنامج عاجل لإنقاذ المباني الأثرية ، مواصلة برامج الإصلاح والتحسين لشبكات البنية الأساسية مع تدعيم الدراسات والبحوث المتعلقة بخفض منسوب المياه الجوفية وأخيراً تحديد سلطة قوية تتولى عملية التنسيق والإشراف .

ب- أولويات العمل

اقترحت الدراسة تحديد أولويات العمل بالمنطقة التاريخية إلى مستويين أساسيين الأول لمنطقة الدراسة بالكامل وذلك باتباع التوصيات التالية:

١. الشروع في برنامج لتحسين نوعية الإسكان بالمنطقة على أن يدمج ضمن السياسات المتبعة بالمنطقة للحفاظ والصيانة .
٢. العمل على اتخاذ إجراءات خاصة بحركة المرور من حيث السرعة القصوى وأقصى حمولة.

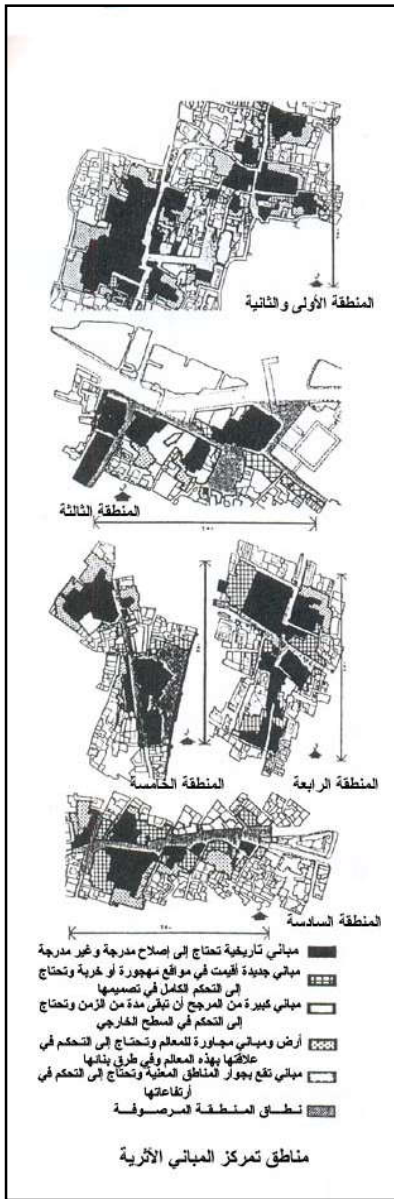
٣. حماية الشوارع التقليدية (المعز ، الجمالية ، الدرب الأحمر) .

٤. سرعة تنفيذ برامج تحسين وتنظيف الشوارع وجمع النفايات .

٥. إعداد برامج إعلامية وتعليمية لتوعية المواطنين القاطنين والمترددين على المنطقة لتوعيتهم وحثهم على المشاركة الشعبية.

أما المستوى الثاني فهو لبعض المناطق الخاصة داخل منطقة الدراسة حيث تم تحديد عدد ٦ مناطق طبقاً لمجموعة الدراسات التي شملت المنطقة تضم مجموعة من المعالم الأثرية للتعامل معها على النحو التالي:

١. إعداد برنامج عاجل يهتم بأعمال الترميم للمعالم الأثرية بكل منطقة .
٢. مراقبة أعمال التصميم والإنشاء للمباني الجديدة بتلك المناطق .
٣. تحسين المباني القائمة بها .
٤. تحديد استخدامات جديدة للمعالم الأثرية تتلائم معها .
٥. تحديد سلطة عليا تتولى مهام الإشراف والتنسيق الفني لجميع الأعمال .



المناطق الستة التي تم اختيارها خريطة رقم (٨١)

ت - أسلوب إدارة العمل بالمنطقة

حتى يمكن تحقيق المهدف المنشودة لها تم تحديد ثلاثة بدائل لكيفية إدارة المنطقة :

- ١ . توجيه أكبر قدر من الجهود لتفعيل النظام الحالي ضمن برنامج سريع ذات متطلبات كبيرة .
- ٢ . تطوير جهاز تنظيمي لديه القدرة على التنسيق بين المؤسسات القائمة بمنطقة الدراسة بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على المناطق المختارة .
- ٣ . تشكيل هيئة مستقلة لها كل السلطات لتولي الحفاظ والإصلاح للمناطق الستة المختارة . تتولى الجهة المسؤولة عن المنطقة التاريخية كمنسق بالإضافة إلى المهام التالية وهي تطبيق سياسات الحفاظ للمنطقة وتحديثها ، تولى أعمال الحفاظ والترميم للمباني الواقعة ضمن المناطق ذات الأولوية ، إصدار تراخيص البناء بمناطق الأولويات بعد مراجعتها ومطابقتها لاشتراطات المنطقة بما إلى جانب تولى عملية الإشراف الخاصة بها ، تطوير أساليب البناء للمناطق المختارة وأخيراً توثيق وفهرسة المباني القائمة بالمنطقة التاريخية .

ث - تحديد المسئوليات

حتى يمكن توفير قوة دفع للاقتراحات الخاصة بعملية الحفاظ لا بد من توفر برنامج إعلامي وتعليمي تتولى تنفيذه وزارات (الإعلام ، التعليم ، السياحة) من خلال مجموعة من الوسائل مثل برامج التوعية عبر شبكات الإذاعة والتلفزيون، المقالات والبيانات الخاصة عن القاهرة التاريخية عبر المجالات والصحف بالإضافة إلى المحاضرات والمؤتمرات للمؤسسات المهتمة بالمنطقة وكذلك إعداد المعارض والأفلام إلى جانب استصدار المطبوعات التي تبرز معالم القاهرة التاريخية .

ج - تقييم التجربة

تناول المشروع دراسة القاهرة التاريخية (عمرانياً ، اجتماعياً ، اقتصادياً) ، إلا أنه اهتم بالجانب العمراني وتم إدراجه ضمن أولوياته سواء على مستوى منطقة الدراسة بالكامل أو على مستوى المناطق المختارة التي تمثل مناطق تركز للمباني الأثرية والموروث المعماري بالمنطقة إلا أن المشروع لم يقترح مصادر التمويل لتنفيذ المشروع واعتمد على المنح المالية سواء من منظمة اليونسكو أو غيرها من المنظمات ، إلا أن ذلك لا يضمن الاستمرارية لبرنامج المحافظة والإحياء على المنطقة لارتباطه بتمويل خارجي دون أن يكون هناك تمويل ذاتي يضمن للمشروع الاستمرارية لمواجهة التحولات الحضرية الطارئة على المنطقة .

٢. مشروع تحسين حي الجمالية^١

أ- وصف المشروع

قدم المكتب العربي التابع لوزارة الإسكان بالاشتراك مع مجموعة من الخبراء دراسة عن أحياء القاهرة التاريخية اقترح فيها عدداً من السياسات التي تتبنى إعادة إحياء المنطقة التاريخية بالإضافة إلى بعض المخططات التفصيلية لتحديد المجموعات التاريخية الواقعة داخلها مع ربطها بدراسة حركة المرور على مستوى المدينة القديمة ، مثل المخطط التفصيلي لتحسين حي الجمالية . حيث تناولت تلك الدراسة تحديد الإطار العام والمهيكل التنفيذي لتحسين حي الجمالية ، الهيكل التنظيمي للإدارة كوحدة مستقلة .

ب- منهج العمل

أسفرت الدراسات المتخصصة التي أجريت على المنطقة عن سبع مجالات تتركز عليهم استراتيجية العمل المقترح وهي:

١. تحسين البنية الاجتماعية والاقتصادية للجمالية لإحدى المناطق المختارة كخطة عمل أولية في إطار منهجية طويلة الأجل .
٢. عملية تجديد المنطقة كنموذج يمكن تطبيقه على نطاق أوسع مع التركيز على تحسين قيمة الأرض والنهوض بالبنية الأساسية لتحسين الإمكانيات السياحية والتجارية والحصول على القيمة الناتجة عن التحسين لاستخدامها في توفير قروض للإصلاح وذلك لدعم القاعدة الاقتصادية للجمالية .
٣. تعزيز الوضع المتميز للجمالية في إطار الاقتصاد الحضري والوطني الأوسع مدى مع المحافظة على طابع الجمالية الفريد .
٤. تشجيع برنامج إصلاحي لتعزيز وضع الجمالية باعتبارها مورداً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في إطار القاهرة الكبرى .
٥. تحديد نوع من الإسكان يلي الاحتياجات الحالية لسكان الجمالية .
٦. بناء المؤسسات وكافة النظم الإدارية من خلال هيئة تتولى برنامج للتنمية تشكل بقرار جمهوري ، لها كافة الاختصاصات ومن أهمها نزع ملكية الأراضي للمنفعة العامة إلى جانب الصلاحية اللازمة للتنمية .
٧. تحقيق التكامل بين كل العناصر السابقة من خلال استراتيجية اقتصادية ومالية موضوعة بعناية .

ت- مراحل المشروع

نظراً للوقت الذي يمكن أن يستغرقه إعداد تقرير نهائي وتوفير التمويل اللازم للدراسات التفصيلية وتنفيذها من خلال التمويل الأولي المناسب للمشروع والذي يستغرق وقتاً طويلاً لتطبيقه على منطقة الجمالية بالكامل ، فقد اقترحت الدراسة تقسيم مراحل التنفيذ إلى ثلاث مراحل ، كل مرحلة تستغرق خمس سنوات.

المرحلة الأولى : تحسين البنية الأساسية لمنطقة الجمالية بالكامل تبدأ بمنطقة مستهدفة يجري تحسينها كنموذج للمستثمرين

المرحلة الثانية : استكمال ما تم في المرحلة الأولى من خلال النهوض بالتسهيلات السياحية والتطبيق التدريجي لنظام

^١ - المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية - وزارة الإسكان - مشروع تطوير حي الجمالية - ١٩٨٠م

مروري متكامل .

المرحلة الثالثة : استكمال المرحلتين الأولى والثانية مع الحصول على القيمة المضافة الناجمة عن الاستثمارات الأولية بما يؤدي إلى تعزيز عملية التنمية الاقتصادية القائمة على الدعم الذاتي .

ث- فلسفة المشروع

اعتمدت فلسفة الدراسة على وضع تصور شامل للتطوير من خلال رسم إطار لسياسات وبرامج التجديد لمجموعة العناصر بحيث يعد كل عنصر فكرة قائمة بذاتها يمكن تطويعها وتطويرها بما يلائم الظروف الفعلية للمشروع ، وتتكون هذه العناصر من اثني عشر عنصراً ابتداءً بالمستوى الكلي للطابع العام للجمالية وتنتهي إلى المستوى النوعي لطبيعة المساكن والورش والتسهيلات السياحية ، وهذه العناصر هي :

١. **روح الجمالية :** التي تتمثل في التنوع والتشابه في الثقافات الفرعية ، لتكامل كل منها مع الآخر ، تناثر أماكن العمل على نطاق الحي كله مع وجود شبكة خدمات ونقل تكفل استمرار العمل والتباين البالغ بين الأنشطة فحاراً ومساءً وبين كثافة الأنشطة العملية والمعيشية في مختلف المواسم على مدار السنة .
٢. **المجتمعات المحلية :** بالعمل على مستويين من المجتمعات المحلية المكونة لحي الجمالية ويمكن دعمها عبر خطة التجديد وهما **الحي المحلي** حيث يتكون حي الجمالية من أحياء محلية تختلف أحجامها وأنشطتها باختلاف مواقعها ولكل حي محلي طابع منفرد و**الحارات** والتي توجد ضمن البنية التقليدية وتنشأ نتيجة لحجمها وأنشطتها علاقات ، ويمكن استخدامها كأساس لخطة التنمية سواء كعينة للتحليل أو كوحدة للتخطيط والتنفيذ .
٣. **الطابع المادي :** ضرورة وضع سياسة للأحياء والحارات لتنظيم البنية المادية والسيطرة عليها وفقاً لأسس أهمها ألا يزيد ارتفاع المباني الجديدة عن أربعة طوابق ، تخصيص نسبة خمسة بالمائة لأماكن انتظار السيارات من خلال توفير قطع صغيرة متناثرة لهذا الغرض ، إنشاء طرق موازية وتعديل مسار الشوارع الفرعية لإيجاد شوارع موازية لشارع المعز والجمالية لتخفيف الضغط عليها ، تجديد الأسبلة الموجودة بالحي وأخيراً تطوير الأماكن الدينية والتاريخية وإدارتها بشكل يضيف إلى قيمة وإمكانات هذه الأماكن كجزء من الحي .
٤. **مراكز الأنشطة :** ضرورة أن تعمل خطة التجديد على إقامة مراكز محلية للأنشطة في الأحياء المحلية والحارات وذلك بهدف توفير مناطق لا مركزية للتنمية موجهة نحو المراكز الرئيسية للجمالية ، حلقات كثافة تنظم السكان في الحي لتوفير جيوب للمعيشة والأنشطة المكثفة وأنواع من الأنشطة لتجديد نشاط مختلف القطاعات والفئات في الحي
٥. **مجموعات المساكن :** حيث يمكن تجديد النسيج التقليدي حول هذه المراكز بالعمل على إقامة مساكن على غرار المجموعات السكنية التقليدية (الوكالات) أو دراسة شكل آخر منها يتناسب مع الاتجاهات الجديدة .
٦. **مجتمعات العمل :** يراعى في خطة التجديد التشجيع على تكوين مجتمعات للعمل بين مجموعات المساكن وحول مراكز الأنشطة وفي المناطق الواقعة بين الأحياء والحارات لإنعاش الورش الموجودة بالحي .
٧. **الشوارع المحلية :** أن تسعى الخطة في التوسع في شبكات الشوارع المحلية والممرات بين مجموعات المساكن وتطويرها بالتدرج لاستعادة نمط الشارع التقليدي .

٨. **الأماكن العامة** : حيث لا غنى للمنطقة عنها حتى يتسنى لسكان المنطقة ممارسة أنشطتهم الاجتماعية بمختلف صورها ، وعلى الخطة مراعاة توفير تلك الأماكن ليتم فيها ممارسة الحياة الثقافية الفنية سواء كانت للممارسة اليومية أو الموسمية المرتبطة بالمناسبات .
٩. **مجموعات العمل** : ينبغي إقامة مجموعات عمل تشمل مختلف الحال والورش والمكاتب ومختلف الأنشطة بما يتناسب مع مستوى التنمية التي سيتحقق من خلال الخطة .
١٠. **السياح** : حيث يمكن للطابع الذي تتميز به الجمالية أن يعود على كافة المستويات المحلية باعتبارها رصيد المنطقة الحقيقي وذلك إذا أعطت خطة التجديد عنايتها بالعناصر السابقة .
١١. **البنية الاجتماعية** : ضرورة تشجيع التطور الذي تشهده الجمالية في تركيب الأسر والمؤسسات الاجتماعية مع توفير مساكن بمستويات مختلفة .

ج- أسلوب إدارة

اقترحت الدراسة حتى يمكن تحقيق البرنامج المستهدف ضرورة تشكيل هيئة تنشأ خصيصاً تتولى الإشراف والمتابعة على العملية الإنمائية المستهدفة للمنطقة على أن تكون من عدة إدارات .

ح- تقييم المشروع

إذا كان المشروع قد تناول كافة العناصر المؤثرة إلا أن ذلك يقتصر على منطقة محددة النطاق طبقاً لحدود إدارية تمثل إحدى المجموعات المكونة للمنطقة التاريخية . أي أن المشروع يقتصر على مشروع استرشادي وعلى الرغم من ذلك فهو لم يصل إلى حيز التنفيذ .

٣. مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز - الهيئة العامة للتخطيط العمراني^١

أ- وصف المشروع

وقد وضع هذا المشروع الهيئة العامة للتخطيط العمراني- مركز التخطيط العمراني لاقليم القاهرة الكبرى ويتناول هذا المشروع تطوير منطقة القاهرة الفاطمية وتناول شارع المعز لدين الله على حدة كمشروع مستقل .

أولاً - مشروع تطوير القاهرة الفاطمية

أ- تحديد المنطقة التاريخية بالقاهرة

بناءً على أسس ومعايير دقيقة فقد حددت القاهرة التاريخية بأسوار القاهرة القديمة وبواباتها وتبلغ مساحتها ٣.٨٧ كم مربع ويقطن بها ٣١٠٥٠٠ نسمة وتقع ضمن نطاق اثنين من الأحياء حي وسط وحي جنوب يدير كل منها إدارة محلية منفصلة وموزعين على خمسة أقسام وقد جاء وصفها بالتفصيل في ص ٢١٨ من نفس البحث .



خريطة تحدد منطقة الدراسة للمشروع خريطة رقم (٨٢)

المصدر : مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

ب- تحليل الوضع القائم لمنطقة

القاهرة التاريخية

١. الحالة العمرانية العامة للمنطقة

تعتبر المنطقة من المناطق المتدهورة عمرانياً بما تحويه من شبكات مرافق وطرق ومسارات للمشاة في حالة رديئة والقليل منها في حالة متوسطة هذا إلى جانب عدم توافر الخدمات والتداخل الكبير في الأنشطة والاستعمالات والتزايد المستمر في الأنشطة الصناعية الملوثة للبيئة مما يشكل في مجموعه هدم لقيم المنطقة .

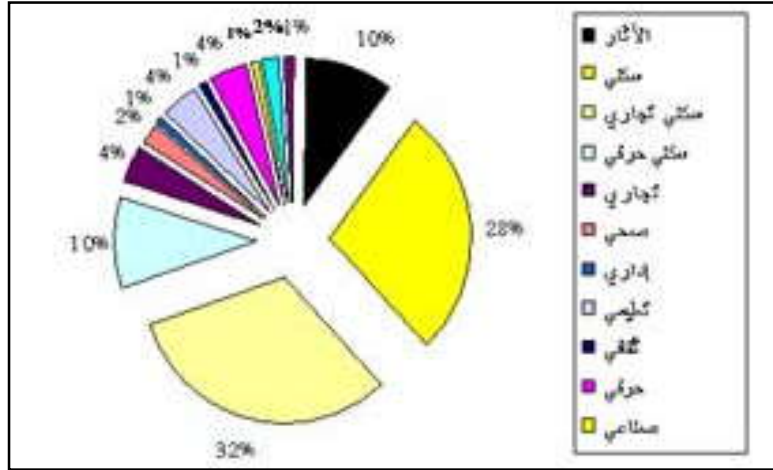
٢. استعمالات الأراضي

تتركز في الجزء الشمالي للمنطقة النحاسيين وصانعي الألومنيوم - خان الخليلي - الصاغة - المقاهي - المحلات التجارية

١- مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٨٥م

مختلفة الأنشطة من بازارات ومحلات لبيع الأقمشة ، كما تتناثر المدارس في المنطقة ككل من شمالها إلى جنوبها. وتنحصر المستشفيات في مستشفى الحسين الجامعي في الشرق خلف جامع الأزهر - مستشفى أحمد ماهر في الغرب - مستشفى الخليفة في الجزء الأوسط من المنطقة - مستشفى الحوض المرصود في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة. ولقد حددت الاستعمالات الرئيسية بالمنطقة في الآتي :

أ- مناطق تجارية تاريخية :



دياجرام يوضح نسب استخدامات الأراضي بالمنطقة شكل رقم (٤٣)

وتتركز في قلب المنطقة التاريخية وعلى جوانب محورها الرئيسي (شارع المعز) وتشمل ما يقرب من ٧٢% من المساحة الكلية وتشمل معظم مناطق الآثار الإسلامية إلى جانب مناطق المركز التجاري الحرفي والتراثي داخل المنطقة التاريخية .

ب- مناطق سكنية : وتمثل تلك

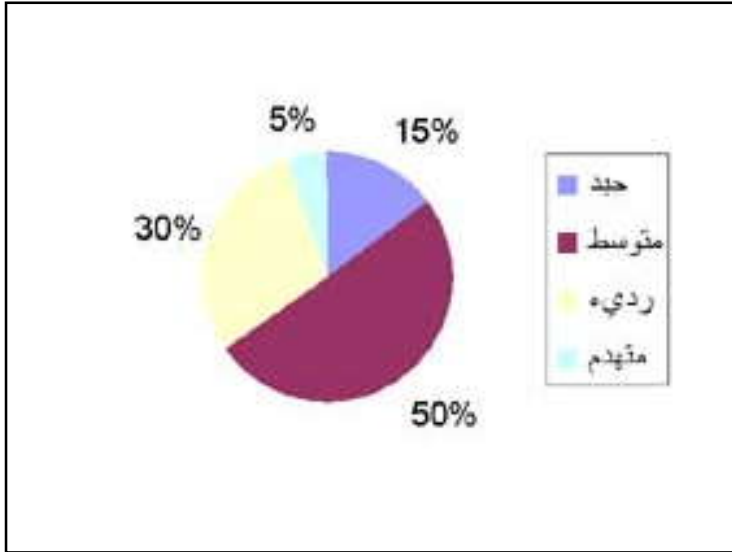
المناطق التكوين الغالب لطابع القلب التاريخي وتحيط بمنطقة المركز وهي قد تكون مباني سكنية فقط أو سكنية مختلطة مع الاستعمال التجاري أو الصناعي وتتركز على المحاور العرضية المتفرعة من شارع المعز والجمالية وتمثل ما يقرب من ٦٠% من مساحة المنطقة التاريخية ككل وتتميز بالتهدير لمستواها العمراني والمعماري وافتقادها إلى الخدمات والمناطق المفتوحة داخل تكوينها العمراني .

ت- مناطق الخدمات العامة : وتمثل في المناطق الواقعة على امتداد محور شارع الأزهر وهي إما مباني تعليمية كجامعة الأزهر أو مباني صحية (مستشفى الحسين الجامعي ومستشفى قلاوون ومستشفى أحمد ماهر) ، ومباني إدارية في منطقة باب الخلق وشارع أحمد ماهر (محكمة الاستئناف ومديرية أمن القاهرة) ، وحديقة الخالدين كمنطقة ترفيهية ، ومجموعة المدارس بالمنطقة (٥١ مدرسة ابتدائي ، ٩ مدارس إعدادي ، مدرسة ثانوي واحدة)

ث- مناطق تجارية : وتتركز في المنطقة من خلال التجارة الحرفية أو تجارة الجملة (منسوجات ، أخشاب ، مواد غذائية) وتخدمها مجموعة من الورش الصناعية والمخازن تبلغ المساحة المشغولة بها ١٢.٢% من جملة مساحة المنطقة وتتميز بالتخصص النوعي فيما بينها .

ج- مناطق خربة : وتنتشر داخل المنطقة المساحات الخربة التي تؤثر على الصحة العامة وتزيد من معدلات التلوث وتبلغ نسبتها ٠.٤% من المساحة الكلية .

٣. حالات المباني



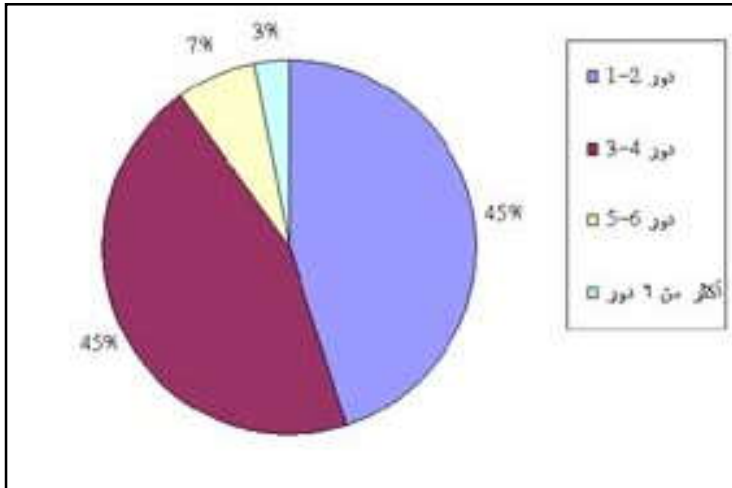
دياجرام يوضح نسب حالات المباني بالمنطقة شكل رقم (٤٤)

لقد تم تصنيف مباني المنطقة إلى مباني أثرية وتاريخية ومباني غير أثرية ، والمباني الغير أثرية أمكن تصنيفها إلى :

ب- مباني رديئة جداً: وتتميز بضعف مواد إنشائها إلى جانب عدم وجود طابع لها وتتركز معظمها في شياخة الباطنية والمنطقة الممتدة إلى القلعة ، كما تظهر بعض المباني بطابع متدهور وتظهر العرش والأراضي الفضاء والخربة في الحدود الشرقية للمنطقة .

ت- مباني أقل من المتوسط : وتشكل النسبة الغالبة للحالات وتتركز معظمها في شياخة الغوري والدرب الأحمر وحرارة الروم .

ث- مباني متوسطة : وهي المباني التي يرجع إنشاؤها إلى العصر الحديث وأواخر القرن الماضي ويتناثر طابعها مع الطابع التراثي للمنطقة وتتركز على شارعي الأزهر ومحمد علي ويتراوح الارتفاع الغالب للمباني من دورين إلى أربعة أدوار .



دياجرام يوضح نسب ارتفاعات المباني بالمنطقة شكل رقم (٤٥)

٤. ارتفاعات المباني

أمكن تحديد ارتفاعات المباني بالمنطقة كما يلي :

أ- ٢-١ دور : تشكل النسبة الغالبة بالمنطقة حوالي ٤٥%

ب- ٣-٤ دور : تشكل نسبة ٤٥% أيضاً

ت- ٥-٦ دور : تشكل نسبة ٧%

ث- أكثر من ٦ أدوار وهي النسبة القليلة حيث أن شوارع المنطقة معظمها ضيقة تشكل نسبة ٣%

٥. مظاهر التدهور المعماري والعمراني بالمنطقة

- أ- تدهور حالات معظم المباني الموجودة في المنطقة
- ب- وجود بعض الأنشطة التي لا تتناسب مع طبيعة المكان مثل تجارة البصل والليمون عند مدخل المنطقة من الجزء الشمالي
- ت- عدم احترام حرم المباني الأثرية في المنطقة
- ث- شق بعض الطرق لخدمة العمارات السكنية الموجودة في الجزء الشمالي الشرقي والتي لا تتناسب مع النسق الموجود في المنطقة
- ج- وجود بعض المباني ذات الارتفاعات العالية حول بعض الآثار
- ح- سوء حالة شبكات الصرف الصحي في المنطقة
- خ- لا يوجد نظام لجمع القمامة في المنطقة كما لا توجد صناديق كافية لجمع القمامة
- د- التعدي علي الأرصفة العامة في القاهرة الفاطمية فهي تستخدم كامتداد طبيعي للمساكن الموجودة في الدور الأرضي أو كمساحات إضافية يستغلها أصحاب المتاجر لعرض وبيع بضاعتهم مما يعيق حركة المارة.
- ذ- سوء حالة الأرصفة والتغير الحاد في المناسبات.
- ر- تدهور شبكة الطرق ونقص في أماكن انتظار السيارات واحتناقات مرورية
- ز- تلوث سمعي ناتج عن وجود صناعات مزعجة ومقلقة وغير مناسبة في المنطقة مثل (صناعات الألومنيوم).
- س- تلوث سمعي / بصري ناتج عن استعمالات غير مرغوبة (ورش - محال جزارة - تجارة بصل وليمون).
- ش- تلوث بيئي (هوائي) من بعض الورش الموجودة في شرق المنطقة.
- ص- تلوث بصري من حالات المباني الرديئة.

ت- الاستراتيجيات العامة للمشروع

١. استراتيجية اقتصادية

تبنى هذه الاستراتيجية ترك المنطقة كما هي بشيختها المختلفة مع تفرغها من الاستعمالات السكنية وتحويلها إلى منطقة ذات طابع أثري سياحي ذو قاعدة اقتصادية تتخذ من النشاط التجاري السياحي أساساً لها .

٢. استراتيجية عمرانية

وفي هذه الاستراتيجية يتم العمل علي تنمية الخدمات وتحسينها في المنطقة بما يحقق مستوى معيشي ملائم للسكان ، وفي نفس الوقت يعطي الزائر للمنطقة انطباعاً جيداً عن الحياة اليومية في المناطق الشعبية من خلال تواجد السكان في المنطقة.

وبمقارنة الاستراتيجيتين السابقتين وجد أن الاستراتيجية الثانية (الاستراتيجية العمرانية) هي الأنسب وتم العمل في إطارها للوصول إلى الأهداف والسياسات العمرانية للمنطقة

ث- البدائل التخطيطية المقترحة للمنطقة

- وقد تم وضع مجموعة من البدائل التخطيطية للمنطقة وسوف نعرض للبدائل المختار للتنفيذ وهو البديل الخامس وتعتمد فكرة هذا البديل بأنه بديل مركب يحتوي على كل المميزات التي في البدائل السابقة ويمكن تلخيصها في الآتي :
١. الربط بين البيئة الداخلية للمنطقة (منطقة الآثار والسياحة) ، والتنمية الخارجية والتي تتمثل بالخدمات التي تقع علي المحاور بالمنطقة وذلك بوضع مواقع الخدمات للوحدات الأساسية علي اتجاه الحركة الرابطة بين الطرق المحيطة بالمنطقة ومنطقة الوسط والتي تحتوي علي الخدمات السياحية الأثرية والحرفية.
 ٢. ويحقق هذا البديل سهولة الحركة بين منطقة الوسط الأثرية السياحية والشريانين الرئيسيين المحيطين بالمنطقة الدراسة وهذا البديل يؤمن الربط الاجتماعي بين سكان منطقة الدراسة.

٣. التوصيات والسياسات العمرانية المقترحة في هذا البديل

- تخصيص شارع المعز لدين الله الفاطمي للمشاة فقط وتنفيذ المخطط الخاص به .
- خلخلة المناطق المحيطة بشارع المعز والآثار من السكان وتطويرها واستعمالها لخلق منطقة سياحية تراثية من خلال المحافظة علي النسق المميز لها ووضع الحرف التي تشتهر بها المنطقة والوكالات التي تجذب السائح إليها.
- احترام حرم الآثار الموجودة بالمنطقة .
- الحفاظ علي الممرات الأثرية والطرق ذات البعد التاريخي الموجودة في المنطقة وتطويرها (شارع المعز - شارع الجمالية - جوهر القائد (الموسكي) - محمد علي - الدرب الأحمر) .
- الارتقاء بالمباني القائمة التي تسمح حالتها بالارتقاء بمشاركة المستأجرين والملاك.
- تحديد ارتفاعات المباني في المنطقة بأربعة أدوار علي الأكثر .
- توفير الخدمات اللازمة للجذب السياحي كأحد المقومات الرئيسية للمنطقة .
- الحفاظ علي النسيج العمراني وشبكة الطرق والممرات القائمة بالمنطقة .
- تحسين حالة الأرصفة والمسارات في المنطقة .
- الاهتمام بالمحيط الخارجي للمنطقة لتغيير الصورة الخارجية والعمل علي جذب الزائرين للمنطقة.
- تطوير وتجميل مداخل المنطقة .
- ترميم أسوار المدينة التاريخية والآثار الموجودة بها وتحسين حالتها .
- نقل الأنشطة الغير مناسبة للمنطقة والغير مرغوب فيها في مناطق أخرى خارج المنطقة.
- توزيع الخدمات في المنطقة بنظام يسمح للجميع الحصول علي الخدمة بقدر متساوي .
- توفير أماكن انتظار لسيارات البضائع خارج المنطقة وتفرغ البضائع خارج المنطقة .
- توفير فرص الاستثمارات المناسبة بمشاركة كافة القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والدولية في عمليات الارتقاء والتحسين .

- إيجاد أماكن انتظار للسيارات علي حدود المنطقة وفي أماكن محدده بدقة داخلها لتقليل اختراق السيارات للمنطقة.
- تحسين حالة المرافق بالمنطقة وخاصة الصرف الصحي .
- عمل نظام لجمع القمامة بالمنطقة .
- عمل جمعيات أهلية من السكان وتوعيتهم بأهمية المشروع والعائد الذي سوف يعود علي المنطقة منه وتشجيعهم علي المشاركة .

ثانياً - مشروع تطوير شارع المعز

أ- وصف الشارع

والذي يعتبر عصب المدينة منذ نشأتها ، والى جانب ارتباطه بمدخل ومخارج المدينة فهو يحتوى على مجموعة هامة من المباني الأثرية عددها ٢٩ أثر وهي : باب الفتوح - جامع الحاكم - زاوية أبو الخير الكليباتي - مسجد وسبيل وكتاب سليمان أغا السلحدار - منزل وقف مصطفى جعفر السلحدار- جامع الأقمري- سبيل وكتاب عبد الرحمن كنتخدا - قصر الأمير بشتاك - حمام إينال - المدرسة الكاملية - مسجد السلطان برفوق - سبيل محمد علي (بالنحاسين) - قبة وسبيل الناصر محمد - مدرسة ويمارستان وقبة السلطان قلاوون - سبيل الناصر محمد - مدرسة الظاهر بيبرس البندقدارى - سبيل وكتاب خسرو باشا - مدرسة وقبة نجم الدين أيوب - سبيل وكتاب الشيخ مطهر - المدرسة الأشرفية - مجموعة الغورى (مدرسة السلطان الغورى) - منزل ومقعد وقبة وسبيل وكتاب قانصوة الغورى - جامع الفكهان - سبيل محمد علي (العقادين) - حمام السكرية - واجهة وكالة نفيسة البيضا - سبيل نفيسة البيضا - جامع السلطان المؤيد - باب زويلة .

هذا بالإضافة إلى المباني الأثرية التي تقع في محيط شارع المعز وخاصة تلك التي تمتد على مسار شارع الجمالية وغيرها من الحارات والأزقة والتي سوف تتضمنها المعالجات المقترحة .

ب- أهداف المشروع

- تأكيد شارع المعز كمسار مميز يعكس ثلاث قيم رئيسية وهي القيمة التاريخية لما يحتويه من مباني أثرية تعتبر ثروة قومية وتراث عريق يحكى جزء من تاريخ الحضارة في مصر عامة والقاهرة خاصة ، القيمة التجارية لما يحتويه من أنشطة وحرف تقليدية طالما تميزت بها المنطقة كالنحاسين ، والطارين والصاغة وغيرها . وعدم استحداث أي أنشطة دخيلة قد تؤثر على الطابع وأخيراً القيمة الثقافية والتي تعكس وظيفة هذه المجموعات الأثرية والتي تساهم في إحياء المسار اجتماعياً وسياحياً .
- محاولة خلق مراكز أثرية سياحية و ترفيهية والاستفادة من التجمعات الأثرية الهامة بالمنطقة التاريخية كنواة لهذه المراكز والتي يجب أن تضم متاحف ومعارض ودور عرض ومكتبات وحدائق وأماكن مفتوحة ومطاعم ومقاهي وغيرها .
- تأكيد و تحديد الاستعمالات المختلفة بالمنطقة ومراعاة نقل الاستعمالات الدخيلة والغير متجانسة مع المنطقة التاريخية ، مع تغيير الاستعمالات القابلة لذلك .
- إظهار و تأكيد المباني و المنشآت الأثرية وعلاقتها بعضها ببعض على طول المسار تأكيداً لأهميته التاريخية

- تحقيق نوع من التجانس بين القدم والحديثين طريق إضفاء اللمسات المعمارية المناسبة ووضع اشتراطات خاصة بالارتفاعات / النسب / الملمس / الألوان .٠٠ للمباني الحديثة بحيث تظهر بشكل بسيط يبرز ما حوله من مفردات وتفاصيل معمارية للمباني الأثرية
- وقف تمالك المنطقة و معالجة الأجزاء الرديئة و تجديدها
- توفير كافة الخدمات و المرافق اللازمة للمنطقة والتي تحدم سكان المنطقة وقاصدي السياحة وذلك بقصد تشجيع وتنمية السياحة .
- تكامل شارع المعز كمسار مشاه مع كامل شبكة الطرق بالمنطقة (أليه و مشاة) و هو ما يوضحه تقرير الجزء الثاني من دراسات هذا المشروع ، و كذا مع مخطط استعمالات الأراضي للمنطقة و هو ما يوضحه تقرير الجزء الأول من دراسات هذا المشروع .

ت- منهج العمل في المسار

اعتمدت منهجية العمل على محورين متوازيين ومكملين لبعضهما البعض وهما الدراسات النظرية التوثيقية والدراسات الميدانية .

المحور الأول - وتم من خلاله دراسة وتحليل معظم الدراسات والمشروعات المختلفة التي تعرضت بالبحث لشارع المعز وذلك لاستخلاص المعلومات والبيانات الأساسية للشارع التي يمكن اعتبارها الأساس للتحليلات المختلفة التالية خاصة فيما يتعلق بالتطور التاريخي للمنطقة وخاصة للشارع وكذلك لتحديد المباني الأثرية وذات القيمة.

المحور الثاني وهو للدراسة الميدانية فقد اعتمد العمل في هذه المرحلة على :

- تكييف أعمال الرفع الميداني للمسار للمباني الواقعة على امتداده لتجميع البيانات التخطيطية اللازمة
- القيام بالتصوير الفوتوغرافي لتوثيق الوضع الراهن خاصة بالنسبة للمباني الأثرية ، مع دراسة المحاور البصرية الهامة
- تجميع الدراسات المختلفة لتحديد معايير تقييم الوضع الراهن للشارع ككل
- رصد القطاعات المتجانسة عمرانياً أو التي تعكس أنشطة محددة بالشارع وأي ظواهر عمرانية تتفق فيما بينها .
- تحديد المشاكل المختلفة بالشارع وتصنيفها كمشاكل عمرانية وبيئية ومرورية ومعمارية
- تحديد الإمكانيات المختلفة بالشارع التي يمكن الاستفادة منها عند وضع محططات التطوير للشارع .
- رصد الشوارع الفرعية لربطها و شارع المعز وإعطائه مزيد من الأهمية
- اختيار طرق التعامل مع العمران القائم بناء على معايير تم من خلالها تحديد أولويات للهدم وأولويات للتطوير
- تحديد الإجراءات الفورية التي يقترح القيام بها من قبل الجهات المعنية للحفاظ على محيط المناطق الأثرية .

ث- دراسات الوضع الراهن للمسار

١. استعمالات الأراضي في المسار

توضح هذه الدراسة المؤشرات الأساسية للاستعمالات في المسار وتنقسم هذه الاستعمالات إلى جزأين استعمالات الدور الأرضي وتشمل محلات تجارية ، وورش ومخازن وذلك في معظم المباني غير الأثرية ، مع تواجد البعض منها بالمباني الأثرية ، استعمالات الدور المتكرر وأغلبها استعمالات سكنية ، مع تواجد بعض الورش والمحلات بالدور المتكرر .

ونجد أن المحلات التجارية تنقسم إلى ٥ قطاعات يمثل كل قطاع نوع أو نوعين من السلع .
وتكمن أهمية هذا المسار في وجود المباني التاريخية الأثرية المختلفة كالمساجد ، والأضرحة ، والأسبلة ، والحمامات ،
والمدارس ، والوكالات ، فنجد أن هناك بؤر معينة تتركز بها هذه المباني التاريخية مثل : بوابة الفتوح وبجوارها مسجد
الحاكم ، مجموعة قلاوون بجوارها ضريح الصالح نجم الدين أيوب وسبيل محمد على ، مجموعة الغورى (المدرسة
والضريح والسبيل) ، مجموعة المؤيد و بجوارها باب زويلة ووكالة نفيسة البيضاء . بالإضافة إلى المباني الأثرية المنتشرة
بطول الشارع ويعتبر وجود هذه المناطق المميزة أحد المعايير الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند معالجة هذا
الشارع .

٢. ارتفاعات المباني

ارتفاعات المباني يغلب عليها ارتفاع ما بين دور إلى دورين بنسبة ٣٥.٩٥% من مجموع المباني المطلة على المسار ومن
ثلاثة أدوار إلى أربعة بنسبة ٢٤.٦٥% وخمسة أدوار فأكثر بنسبة ٥.٢٥% وهى نسبة ضئيلة تؤكد خط السماء السائد
في المسار . أما المباني الأثرية فتبلغ نسبتها ٣٤.١٥% ، ويتراوح ارتفاعها ما بين دور إلى دورين آخذين في الاعتبار
أن الدور في المبنى الأثرى يعادل دورين وأكثر في المبنى العادى . مع ارتفاع المآذن والقباب لتشكيل عناصر بصرية هامة
وعلامات مميزة على طول المسار .

٣. حالات المباني

١١.٨٦% من مجموع المباني المطلة على المسار حالتها جيدة ومباني سكنية جديدة مخالفة للطابع ، ٢١.٤٦% حالتها
متوسطة ، بينما ٣٢.٥٣% حالتها رديئة . أما بالنسبة للمباني الأثرية نسبتها حوالي ٣٤.١٥% ، ونجد أن هناك جزء
منها جارى ترميمه الآن . والجزء الآخر تم ترميمه .

ج- الدراسات التحليلية للمسار

وتتناول هذه المرحلة تحليل كل المعلومات السابق عرضها مع التركيز على الآتي :

- التحليلات البصرية (تحليل التتابع البصري تحليل الواجهات وخط السماء)

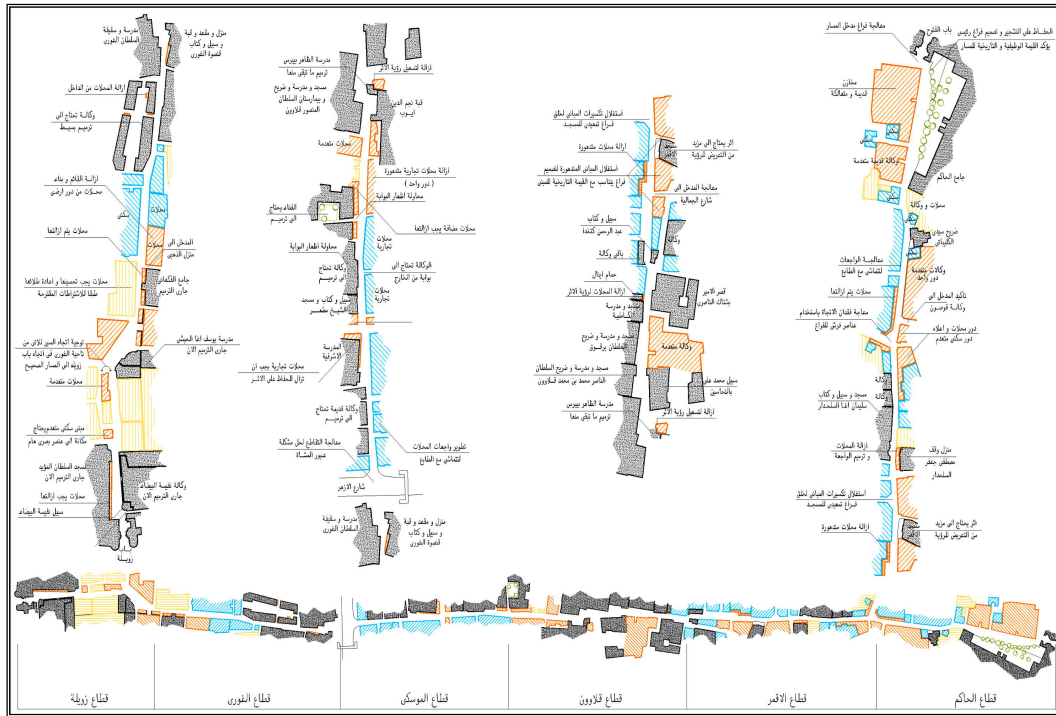
- رصد أهم المشاكل التي تؤثر على كفاءة المسار والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

– **المشاكل العمرانية** وتمثل في التدهور العمراني وفقدان الطابع العمراني للمنطقة ، التعدي على المباني
الأثرية مما يهدد سلامتها ويقلل من قيمتها التاريخية والبصرية والسياحية ، انتشار الاستعمالات الغير مرغوب
فيها التي تتعارض مع البيئة السكنية والقيمة التاريخية للمنطقة ، انعدام الرؤية للمباني الأثرية والتي تسببها
المباني الملاصقة للمباني الأثرية مما يضعف عملية الإدراك البصري في المسار ، انقسام شارع المعز لجزأين عن
طريق شارع الأزهر مما يتسبب في ضعف الصورة البصرية للمنطقة ، تداخل المسئوليات وتدخل جهات
متعددة ممن لهم الحق في التعديل أو التغيير أو الإضافة وأخيراً عدم تناسب حجم الأنشطة مع القدرة
الاستيعابية للمسار

- المشاكل المرورية وتمثل في مشاكل المرور الآلي في المسار ،عدم تواجد مناطق لانتظار السيارات ،عدم تواجد نقاط إنزال وتحميل ، تدى حالة الحارات والأرصفة المتفرعة من شارع المعز بيئياً وعمراً وضيقها الشديد.
- المشاكل البيئية وتمثل في مشاكل التلوث البصري ، مشاكل التلوث السمعي ، مشاكل التلوث الهواء .
- المشاكل الثقافية والاجتماعية وتمثل في التديني الثقافي والتعليمي والوعي العام بقيمة الموروث الثقافي للمنطقة ومشاكل سوء المعاملة والاستخدام السيئ للأثر سواء للسكن أو التجارة أو التخزين أو عمل بعض الأفران والورش ملاصقة للمباني الأثرية

• قد تم تقسيم المسار إلى ستة قطاعات ليسهل للتعامل معها هي :

قطاع الحاكم ، قطاع الأقمر ، قطاع قلاوون ، قطاع الموسيقى ، قطاع الغوري ، قطاع زويلة .



خريطة توضح القطاعات الستة المقترحة بشوارع المعز خريطة رقم (٨٣)

المصدر : مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز - الهيئة العامة للتخطيط العمراني

ح- أولويات العمل في المسار

المرحلة الأولى : التنفيذ الفوري

- إزالة الأنشطة التجارية المتاخمة للمباني الأثرية على طول المسار
- البدء في أعمال ترميم المباني الأثرية التي مازالت تحتاج إلى تدخل

- نقل الاستعمالات التي لا تتناسب مع طابع المسار (المخازن مثلاً)
- البدء في عمل تكلفة تقديرية للأعمال المقترحة في كل قطاع على حدة وأعداد رسومات تفصيلية تمهيداً لأعمال الطرح والإسناد.
- تكليف المكاتب المتخصصة بإعداد التصميمات الهندسية للمنشآت المقترحة سواء وكالات ، فنادق

المرحلة الثانية : تطوير القطاعات

يوجد أكثر من سيناريو لتطوير القطاعات المقترحة على طول المسار، و هي إما تطوير كل قطاع على حدى مع البدء بالقطاعات الأكثر تميزاً من حيث عدد المباني الأثرية أو تطوير الفراغات باعتبارها أنويه تطوير وتنمية للمسار مع مراعاة أن تبدأ الأعمال التنفيذية بفراغين متتاليين في نفس الوقت ، حيث أن باستكمال الجزء الرابط بين الفراغين يكون لدينا تجربة استرشادية لإيجابيات ومعوقات تنفيذ البرنامج المقترح .

المرحلة الثالثة : تكامل المسار مع المنطقة

يكتمل تطوير المسار في هذه المرحلة من خلال تنفيذ كل المنشآت الجديدة المقترحة ومعالجة المسارات الفرعية وترميم المباني الأثرية التي تقع على هذه المسارات (الفرعية) .

ب- أسلوب إدارة العمل في مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز

كان لإنشاء جهاز القاهرة الفاطمية أكبر الأثر في إنجاح هذا المشروع .

ت- تقييم التجربة

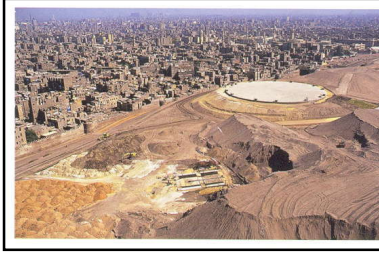
المشروع مازال تحت التنفيذ على الرغم من اكتمال بعض مراحله ولكي يكتمل تنفيذه يتطلب هذا مشاركة كل الأطراف المعنية فعلى الرغم من وجود جهاز القاهرة الفاطمية إلا ان هناك جهات أخرى يجب تحديد دورها بوضوح وهذا يحتم وجود إدارة فعالة ومتابعة مستمرة مع وضع في الاعتبار دور الجمعيات الأهلية والصندوق الاجتماعي والمستثمرين . وقد تم إغفال المشاركة الشعبية بالرغم من أن تفهم السكان أهمية تطوير هذا المسار هو ضمان نجاح هذا المشروع والارتقاء به في إطار تشريعي وقانوني متفق عليه من جميع الأطراف .

٤. مشروعات تنمية حي الدرب الأحمر (مؤسسة الأغاخان للثقافة)^١

وصف المشروعات

تم عمل مجموعة من المشروعات وهي مشروع حديقة الأزهر ، ترميم الجدار الأيوبي الشرقي لمدينة القاهرة ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحي الدرب الأحمر ، ترميم المباني المميزة في الحي ، إصلاح المنازل وبرامج للتدريب .

أ- مشروع حديقة الأزهر



خزانات المياه التي كانت موجودة بالموقع
شكل رقم (٤٦)



تجهيز الممر الرئيسي بالحديقة
شكل رقم (٤٧)



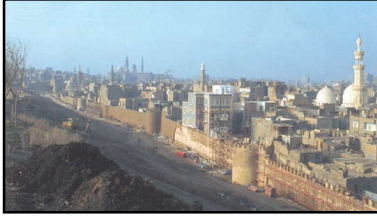
العمود الفقري الرئيسي بالحديقة
شكل رقم (٤٨)

لقد تم اختيار موقع الحديقة في المكان المحدد بالنلال المتاخمة لطريق صلاح سالم بالقرب من قلعة صلاح الدين وسور القاهرة الأيوبي الذي تم اكتشافه حديثاً المجاور لحي الدرب الأحمر . وبالرغم من الشكوك فقد وافقت السلطات المحلية على اختيار الموقع وتم وضع الخطط الأولى . وقد تأخر العمل نتيجة ضم ثلاث خزانات للمياه العذبة إلى موقع الحديقة ويبلغ قطر كل منها ٨٠ م وعمقها ١٤ م وفي عام ١٩٩٠م تم توقيع بروتوكول بين كل من مؤسسة الأغاخان للثقافة ومحافظة القاهرة أدى إلى وضع خطط جديدة تأخذ في اعتبارها وجود خزانات المياه المذكورة . وقد أثار الموقع نفسه عدة تحديات فنية فقد ظل مكاناً تدفن فيه المخلفات لمدة خمسمائة عام مما اقتضى عمليات حفر وتسوية وردم ملائمة ومعالجة للتربة . وتقوم معظم خصائص الحديقة على أساس الاستخدام التقليدي للأماكن العامة في الإطار الإسلامي ويظهر ذلك على المساحات المعدة على نسق البستان التقليدي وأماكن الجلوس المظللة (التختبوش) أو الطرق المغطاة (البواكي) ذات النمط الفاطمي والمستخدمة في مباني الحديقة الثلاث ، (مطعم ، ومقهى ومدخل الحديقة) وغيرها من العناصر ، كما تنعكس العناصر الفارسية والتميمورية في قنوات المياه والنافورات وهناك خصائص معينة في الحديقة تشمل :

العمود الفقري الرئيسي للحديقة (صف من النخيل) ، الحديقة الرسمية ، كشك للمشاهدة في أعلى التل ،مساحة مبنية مخصصة للعب الأطفال ،مدرج ومسرح مخصصان للأطفال ،ساحة عامة للمشاهدة ،شلالات ومجرى للمياه، بحيرة صناعية ، بستان حقول للعب وممر للتزه بجوار الجدار التاريخي .

كما يشمل المتزه كل أسباب الراحة اللازمة مثل الطرق المنحدرة ودورات المياه والتسهيلات الخاصة بالمعوقين . وقد صممت الأرائك الرخامية وطرق الإضاءة خصيصاً للحديقة بواسطة حرفيين محليين مستخدمين في ذلك المواد المحلية . وتستخدم الحديقة شبكة ري توفر المياه عن طريق التنقيط والرش ويتم

١ - مؤسسة الأغاخان للثقافة- مشروع المحافظة والتنمية لحي الدرب الأحمر بالقاهرة- ١٩٩٠م



ممر التزه بجوار الجدار التاريخي
شكل رقم (٤٩)

تنظيم الري عن طريق محطة خاصة بالأحوال الجوية تحسب الاحتياجات من المياه على أساس درجات الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح .

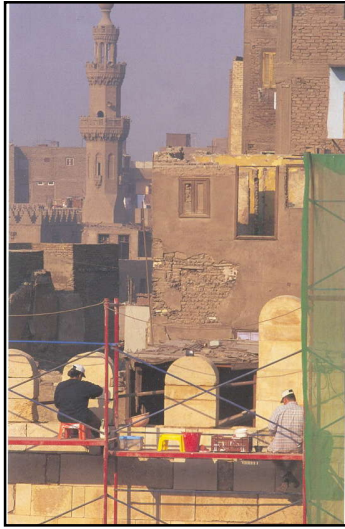
وقد كانت المباني الثلاث في الحديقة موضوع مسابقة اشتركت فيها سبع شركات معمارية مصرية ودولية وفاز بتصميم اثنان منها معماريون مصريون والثالث معماري من باريس .

وقد بدأ العمل حديثاً في بناء فندق وساحة حضرية عامة تشمل مواقف واسعة للسيارات على الحافة الشمالية للموقع مما يشكل قوة دافعة للتنمية الاقتصادية للحى .

ب- ترميم الجدار الأيوبي الشرقي لمدينة القاهرة

عندما بدأ مشروع الحديقة في منتصف التسعينات كانت فتحات الجدار المدفون

هي الجزء الوحيد الظاهر منه فقط، وعندما تم التنقيب عن الجدار على عمق ١٥م ظهر منه جزء طوله ١.٥ كم وظهرت أبراجه بكامل روعتها . ومن ثم بدأت مهمة هائلة لصيانة هذا الأثر طبقاً للمعايير الدولية . فقد بدأ العمل في سنة ١٩٩٩م لترميم ١٠٥ كم من الجزء الشرقي للجدار الأيوبي وسيستمر ذلك حتى نهاية ٢٠٠٧م . وقد قامت مؤسسة الأغاخان للثقافة بقيادة العمل لترميم هذا الجدار المتاحم للحديقة بالتنسيق والتعاون مع المجلس الأعلى للآثار في مصر وهناك أجزاء أخرى من الجدار الأيوبي تقع شمال الحديقة وغربها يتولى المجلس الأعلى للآثار ترميمها .

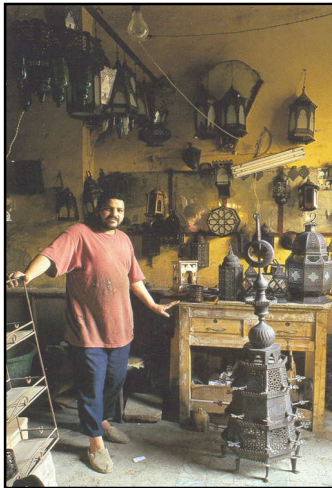


ترميم الجزء الشرقي من السور القديم
شكل رقم (٥٠)

ويشارك في مشروع الجدار الأيوبي أكثر من ٢٠٠ عامل ومتدرب ينتمون أساساً إلى المجتمع المحلي بالدرب الأحمر بالإضافة إلى ذلك فإن أغلب المواد المستخدمة في ترميم الجدار التاريخي جاءت من السوق المحلي .

ت- التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحى الدرب الأحمر

يعتبر حى الدرب الأحمر من أفقر أحياء القاهرة وأكثرها اكتظاظاً بالسكان ويفتقر إلى الخدمات الصحية الملائمة وإلى خدمات جمع القمامة، وكثيراً ما تتراكم فيه النفايات في الشوارع والأفنية . ونظراً لانخفاض الإيجارات فإن ملاك العقارات الغائبين لا يكادون يستثمرون شيئاً في إصلاح عقاراتهم مما يؤدي إلى انهيار الأسقف والحوائط ، الأمر الذي يخلق ضغوطاً كثيرة على الأبنية التاريخية . وقد اقترن تدهور الجانب المادي بتضاؤل الأمل في نوعية أفضل للحياة . ومع ذلك فإن العلاقات داخل المجتمع المحلي وبين أفراد الأسرة ظلت قوية ،



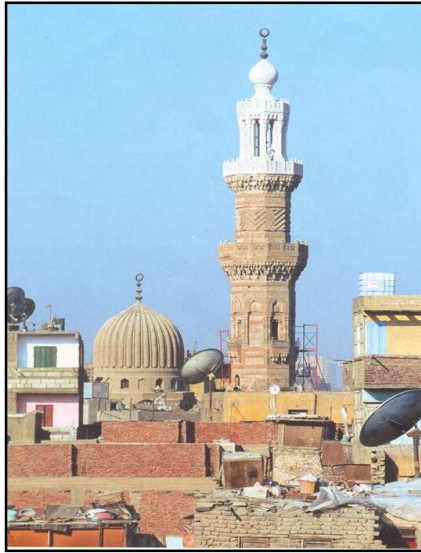
إحياء الحرف القديمة
شكل رقم (٥١)

واستمرت مشروعات الأعمال الأسرية الصغيرة بما في ذلك أعمال النجارة وصناعة البلاط وغيرها من الحرف الصغيرة في توفير مصدر للرزق بالنسبة لشريحة من السكان المحليين .

ويقوم مشروع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحى على فكرة أن إزالة مقلب النفايات السابق وتحويله إلى حديقة عامة سيكون له أثراً محفزاً على تحسين المنطقة بشكل عام ، ولكن لضمان تحقيق هذه النتيجة كان لا بد أن يمتد نطاق المشروع ليشمل الأبنية التاريخية الثقافية في الحى وسكان المنطقة . واتخذ هذا المنهج شكل خطة متكاملة لتنمية هذه المنطقة الحضرية بما في ذلك سلسلة من الأعمال الرائدة التي لا تهدف فقط إلى ترميم المباني المميزة له ولكن إلى التوسع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية أيضاً . اشتركت مؤسسة الأغاخان للثقافة مع مؤسسات أخرى ومنظمات محلية غير حكومية وهيئات تابعة للمحافظة وممثلين عن الحى ورجال أعمال محليين وأفراد يعيشون ويعملون في المنطقة . وأجريت عملية مسح للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان المحليين وعقدت عدة اجتماعات لتحديد أولويات التنمية كما يراها المجتمع المحلي نفسه وعن طريق المشاورات مع المقيمين في الحى وضعت قائمة بالأولويات بما في ذلك التدريب والخدمات الصحية وإعادة هيكلة المنازل والاحتياجات المالية للمشروعات متناهية الصغر وجمع القمامة والرعايا الصحية الأولية ومركز للمجتمع المحلي وغير ذلك.

وقدم تم إنفاق مبلغ ٢٠ مليون جنيه على مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدرب الأحمر أثناء عام ٢٠٠٣ م قدم نصفها على سبيل المنحة صندوق التنمية المصري السويسري و ٣٠% منها من مؤسسة الأغاخان و ٢٠% كمساهمة من مؤسسة فورد والصندوق العالمي للأبنية التاريخية .

ج- ترميم المباني التاريخية في الحى



ترميم المباني التاريخية
شكل رقم (٥٢)

تشمل المباني التاريخية في حى الدرب الأحمر بعضاً من أفضل الأبنية التاريخية في القاهرة التي يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى وهناك ٦٥ بناء تاريخي سجلها المجلس الأعلى للآثار في تلك المنطقة وبضع مئات لم تسجل ولكنها ذات قيمة معمارية كبيرة (وهي أساساً شقق سكنية) . وقد اختارت مؤسسة الأغاخان للثقافة ثلاث مشروعات يعتبرها نموذجاً لغيرها : وهي صون مسجد أم السلطان شعبان ، وترميم مجمع خير بك (ويتكون من مجموعة مباني مترابطة)، وإصلاح مدرسة درب شعلان القديمة وتعديلها لإعادة استخدامها. وتتم هذه المبادرات عن طريق اتفاقيات خاصة تبرم بين المؤسسة والمجلس الأعلى للآثار ووزارة الأوقاف . ويشمل مشروع ترميم مسجد أم السلطان شعبان ومئذنته والذي يرجع إلى القرن الرابع عشر تثبيت السقف وإعادة بناء قمة المئذنة وإصلاح ما أتلفه الزلزال الذي وقع عام ١٩٩٢ م . أما التثبيت والترميم الجزئي لمجمع خاير بك (الذي سمي باسم أول حاكم مصر بعد الفتح العثماني) يشمل قصر ألين أق ، ومسجد خير بك ، وسبيل الكتاب وهو

مزل عثماني مهدم يرجع إلى القرن الثالث عشر وحوله مساحة خالية تحيط به ومن المتوقع أن يوفر هذا المجمع مكاناً للمناسبات الترفيهية والثقافية وأن يكون مكاناً يلتقي عنده سكان الحي وزائروه. ويتضمن إصلاح مدرسة درب شغلان القديمة التي ترجع إلى أوائل القرن العشرين وتقع بجوار الجدار التاريخي تجديداً واسع النطاق للبناء الذي أصابه التلف، ويوفر المبنى مكاناً كمركز للمجتمع المحلي، والتي ستكون مقراً لمجموعة من البرامج الاجتماعية المحلية وستنتقل إليه مكاتب الصندوق في الحي، في إطار يفتقر بشدة إلى الخدمات العامة.

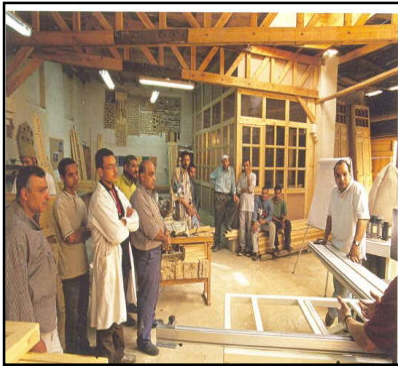
ح- إصلاح المنازل



إصلاح بعض المنازل كنماذج
شكل رقم (٥٣)

في شهر مايو ٢٠٠٤م انتهى العمل في ترميم ١٩ منزلاً يملكها السكان المحليين (٧٠ أسرة تقريباً) ومركز للخدمات الصحية وجاري إصلاح ١١ منزلاً آخر عن طريق أنشطة مؤسسة الأخاخان المباشرة و عن طريق برنامج الائتمان . ومن بين مشروعات الإسكان التسعة عشر التي سيتم الانتهاء منها في صيف ٢٠٠٤م كانت هناك ٧ منازل تدخل في مشروع برنامج الائتمان الأصلي ، ومن المتوقع أن يدخل مائتا منزل (بمعدل ٥٠ منزلاً في السنة) ضمن إطار برنامج الائتمان للإسكان بحلول عام ٢٠٠٧م.

ح - برامج التدريب



برامج التدريب على أعمال البناء
شكل رقم (٥٤)

تم تنفيذ كثير من برامج التدريب لاكتساب مهارات مختلفة بالتزامن مع الأعمال التي تمت لترميم وإحياء الجدار الأيوبي أو مع مشروعات الترميم في الحي وقد حصل العاملون في صناعة البناء بوجه خاص (عمال البناء ، والنجارة ، والسباكة ، والكهرباء) على تدريب رفيع المستوى . كما قدمت منح لتدريب الحرفيين من شباب المنطقة على أعمال البناء بالأحجار والنجارة وغيرها من الحرف .. وهناك منح تدريب على أعمال أخرى لدى المشروعات المحلية تتمثل في توفير مرتبات العاملين في مجال الكمبيوتر وخدمات الهاتف المحمول وإلكترونيات السيارات والمهارات المكتبية وصناعة الأثاث وبيع السوق السياحية. ويتم التدريب بواسطة حرفيين محليين مهرة وكذلك عدد محدود من الخبراء الأجانب . وقدم المشروع تدريباً لأكثر من ١٢٠ متدرباً على أنشطة تتضمن نحت الأحجار وأعمال البناء ومواد الصيانة. كما شجع تشييد الحديقة على

إعادة اكتشاف المهارات المندثرة مثل ترميم المشربيات . وأثناء ترميم مدرسة درب شغلان التي كان بناؤها متداعياً ، أدت ضرورة وضع بلاط للأرضيات يلائم البلاط الأصلي إلى إعادة اكتشاف أساليب عمل كانت قد اندثرت . ولقد تم إحياء هذا الأسلوب مما أدى إلى رفع جودة البلاط إلى المستويات المطلوبة وشجع على الاهتمام بتصديره إلى أوروبا .

خ- ضمان الاستمرارية للمشروعات

ونظراً لأن معظم العاملين بالمشروع ينتمون إلى حي درب الأحمر فإنهم سيكونون قادرين في نهاية المشروع من الناحية

الفنية والإدارية على الاضطلاع بأنشطة المشروع وإدارته ، وقد صممت الخدمات الائتمانية التي تتم في نطاق المشروع بحيث تستطيع الاستمرار بالتمويل الذاتي بعد القرض الأول ، ويتم استرداد قيمة الاستثمارات المقدمة لهذا الغرض خلال مراحل المشروع . أما الخدمات الاجتماعية الأخرى مثل الصحة والتعليم فهي بطبيعتها لا تمول ذاتياً إلا في حالة فرض رسوم مقابل الخدمة . وفي أغسطس ٢٠٠٧م ستولى محافظة القاهرة إدارة الحديقة إلا إذا تم تمديد الاتفاقية الحالية لمدة ٥ سنوات أخرى . والمصادر الرئيسية لدخل الحديقة تتمثل في رسم الدخول ، العائد من المطعم والمقهى ، العائد من بيع الأطعمة في الأكشاك المختلفة ، المناسبات الخاصة (الحفلات ، الاستعراضات .. إلخ) ، رسوم مواقف السيارات وبيع النباتات . ومن المتوقع أن يحدث عجز في إيرادات الحديقة أثناء السنتين أو السنوات الثلاث الأولى من تشغيلها ومن المنتظر أن تغطي مؤسسة الأغاخان هذا العجز . ومن المتوقع أن يزور الحديقة حوالي ٢٠٠٠ زائر يومياً ، وسيكون رسم الدخول بالنسبة للأجانب أكبر منه بالنسبة للمصريين وسيكون هناك خصم خاص لسكان الدرب الأحمر .

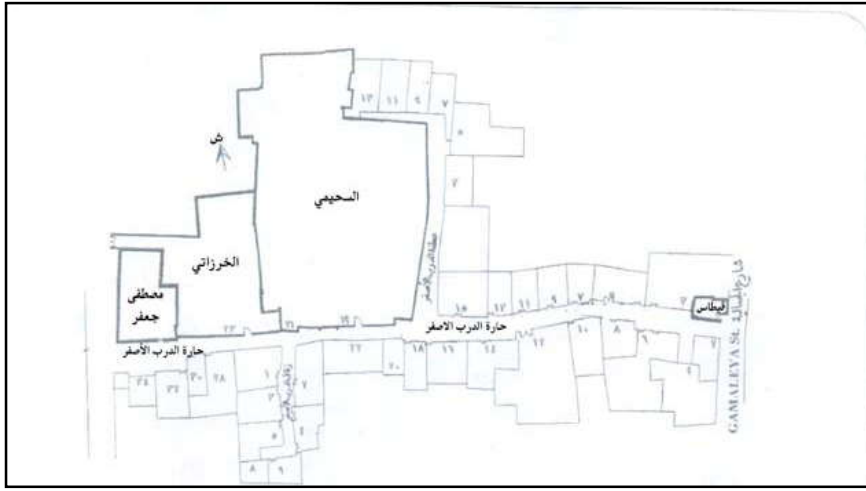
تقييم التجربة

١. أن أسلوب التنمية الذي يتجه من أعلى إلى أسفل أسلوب غير مجد ، فالتنمية يجب أن تبدأ من القاعدة وتنبع من احتياجات المجتمع وأولوياته . وقد لاحظت مؤسسة الأغاخان للثقافة أن أفضل الأفكار في هذا المجال تنبع من المقيمين بالحى أنفسهم وأن دور المؤسسات الخارجية هو مساعدة المقيمين على تحديد احتياجاتهم وتقديم بعض الموارد والخبرة العملية لوضع الحلول اللازمة للتنمية ، ولكن إذا تم ذلك دون موافقة المعنيين بالأمر واشترائهم فيه فإن المشروعات الإنمائية محكوم عليها بالفشل .
٢. هناك بديل للأسلوب التقليدي في معالجة تدهور الأحياء التاريخية ويشمل هذا الأسلوب الذي يعزل الأبنية التاريخية بنقل السكان من بيئاتهم المحيطة أو القبول بأسلوب سياسة عدم التدخل الذي يسمح للمشغلين بالتنمية بتحديد الأولويات على أسس تجارية وفي كلتا الحالتين يضطر المقيمون إلى الزواج من ديارهم إلا أن المنهج الذي تتبعه مؤسسة الأغاخان للثقافة يشجع على النهوض بالحى دون نزوح سكانه بالتأكيد على ما لهم من مصلحة في النهوض بالحى ومجتمعه المحلي وذلك بمساعدتهم على إقامة مشروعات أعمال قابلة للاستمرار عن طريق توفير القروض الصغيرة لهم ومساعدة ملاك المساكن على ترميم مساكنهم . كما تتم مواجهة المشكلات الأولوية في المجتمع المحلي مثل الصحة والتعليم والتخلص من المخلفات الصلبة والتدريب على الأعمال وخلق فرص العمل .
٣. لا يمكن معالجة جانب من جوانب التنمية بمعزل عن الجوانب الأخرى ، كما لا يمكن معالجة مشكلة من مشاكل البيئة بمعزل عن القضايا البيئية المحيطة بها . ولكي تكفل عمليات الإصلاح بالنجاح وتصبح قادرة على الاستمرار فلا بد من التنسيق بينها وبين البرامج الاجتماعية . ولا بد من مواجهة القضايا الكبرى بأسلوب شامل
٤. هناك حاجة إلى وجود وسيط بين المجتمع المحلي والسلطات الحكومية بالنسبة للقضايا التي هم المقيمون بالحى . وقد يتخذ ذلك عدة أشكال مثل اتفاقيات الوساطة بشأن طرق الترميم أو تضيق الفجوة بين المجتمع المحلي والحكومة .
٥. إن تقديم أمثلة ناجحة مثل إصلاح مجموعة من المنازل مثلاً يمكن أن يغير من توقعات المشائمين عندما يرون ما يمكن إنجازه . وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية في الأحياء التي يتقبل فيها الأهالي التدهور على أنه أمر حتمي .
٦. يمكن أن تكون الآثار التاريخية جزءاً هاماً وحيوياً في حياة المجتمع المحلي بدلاً من أن تكون عبئاً يؤدي إلى نضوب الموارد . وفي بعض الأحيان يتم ترميم كثير من الآثار ثم تقف تماماً عمليات الترميم نظراً لعدم توافر الأموال للتكملة أو لتعيين الموظفين للصيانة والحراسة ، ولكن يمكن عن طريق التخطيط والاختيار السليم ، استخدام هذه

الأبنية التاريخية بأساليب حديثة لإدماجها بالبيئة المحيطة للمجتمع المحلي وإعادة هذه الأصول الثقافية إلى وظيفتها الأصلية باعتبارها جزءاً مكملاً للحياة اليومية .

٥. تجديد حارة الدرب الأصفر بالجمالية وترميم بيت السحيمي (الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي)^١

وصف المشروع



منطقة بيت السحيمي بحارة الدرب الأصفر بالجمالية خريطة رقم (٨٤)

المصدر : تجديد حارة الدرب الأصفر بالجمالية وترميم بيت السحيمي

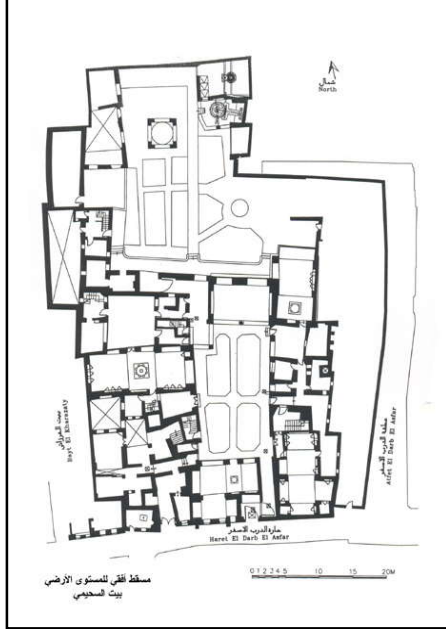
وتعد حارة الدرب الأصفر واحدة من أقدم الأمثلة التاريخية للنسيج العمراني للقاهرة الفاطمية وتطوراته في العصور اللاحقة والتي مازالت تتمتع بالحياة العمرانية التقليدية حتى اليوم . ويوجد بالحارة أكثر من أثر أهمها بيت السحيمي الذي يرجع تاريخ بناؤه للقرن السابع

عشر ، وبيت مصطفى جعفر على ناصية الدرب الأصفر وشارع المعز والذي أنشئ في أوائل القرن الثامن عشر، وسبيل وكتاب قيطاس بك الذي يقع عند ناصية الدرب الأصفر وشارع الجمالية ويعود إنشاؤه للقرن السابع عشر . وقد استهدف المشروع من البداية ترميم بيت السحيمي وإعادة استخدامه للإغراض الثقافية بتمويل مقدم من الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي ، وبعد قرب الانتهاء من أعمال الترميم لبيت السحيمي وجد أنه من الضروري للمحافظة على البيت في المستقبل _ بعد الانتهاء من ترميمه _ إصلاح وتحسين البيئة المحيطة به . وبالتالي تمت توسعة نطاق المشروع ليشمل ترميم الآثار التي تحتويها الحارة بأكملها بالإضافة إلى ترميم المنزل الملاصق لبيت السحيمي والمسمى بيت الخزازي على الرغم من كونه ليس أثراً مسجلاً ضمن فهرس الآثار إلى جانب تحسين شبكات المرافق الأساسية بالحارة وتحميل المحيط العام بما سيكون ترميماً لمنطقة بيت السحيمي بدلاً من اقتصره على ترميم البيت التاريخي فقط .

١ - أسعد نديم - مشروع توثيق وترميم وتنمية منطقة بيت السحيمي - حارة الدرب الأصفر بالجمالية - ١٩٩٦م

أ- وصف المباني التاريخية بالحارة

ويعد **بيت السحيمي** الذي بني سنة ١٦٤٨م - ثم أضاف إليه ساكنوه المتتاليين عدة إضافات متعاقبة أهمها في عام ١٧٩٦م - من أهم نماذج البيوت الخاصة القاهرية التي بقي القليل منها حتى اليوم شاهداً على تاريخ اجتماعي وثقافي



مسقط أفقي للدور الأرضي وقطاع رأسي عرضي في

بيت السحيمي

شكل رقم (٥٥)

عريق للقرنين السابع عشر والثامن عشر . ويتميز بيت السحيمي - الذي يشغل مساحة أكثر من ٢٠٠٠ متر مربع ويحتوي على ١١٥ فراغاً موزعة على خمسة مستويات - بتصميمه الذي يتوسطه الفناء وتطل عليه الغرف ، كما يتصف بالأجنحة المستقلة والقاعات المتميزة بتصميمها الداخلي وبالزخارف النادرة ، ويوجد التختبوش (فراغ مغطى ملحق بالفناء لاستقبال الضيوف ولجلوس الرجال صيفاً) . كما يحتوي البيت أيضاً على المقعد (شرفة كبيرة مغطاة تطل على الفناء وتستقبل الرياح البحرية) وملقف الهواء (عنصر معماري ذو سقف مائل مرتفع موجه ليستقبل الرياح البحرية ويدفع بها إلى الداخل لتلطيف الحرارة) . كما يعتبر البيت الذي تم ترميم أجزاء كثيرة منه بواسطة لجنة حفظ الآثار العربية في عام ١٩٣١م ، نموذجاً حياً لفنون النجارة التقليدية التي تتمثل في المشربيات والأسقف والأبواب والدواليب ذات التعشيقات ، ولفنون الرخام والنافورات بالإضافة إلى تميزه بأساليب البناء بالأحجار والنحت الحجري .

ويجاور بيت السحيمي من ناحية الغرب بيت الخوازيقي وهو نموذج حي للكثير من القيم المعمارية المميزة لعماره المنازل في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر . وقد جاء ترميم وتجديد بيت الخوازيقي الذي لا يعتبر كأثر ضمن فهرس الآثار ليسلط الضوء على مئات من النماذج المعمارية الفريدة المشابهة له والتي تقع في مناطق كثيرة داخل وخارج منطقة القاهرة التاريخية . ويتكون بيت الخوازيقي من مدخل منكسر يقود إلى فناء داخلي مربع الشكل، قاعتين كبيرتين بالدور الأرضي بالإضافة إلى بعض الغرف الجانبية . ويقود السلم

الكبير المطل على الفناء الداخلي إلى الأدوار العليا والتي تضم بعض القاعات المختلفة المساحة بالإضافة إلى الغرف الثانوية والخدمات . ويضم البيت الذي تبلغ مساحته حوالي ٤٠٠ متر مربع ، والعديد من العناصر المعمارية والتفاصيل الداخلية والزخارف البسيطة والتي تمثل اللغة المعمارية للطابع الانتقالي في العمارة السكنية القاهرية وتمثل أيضاً إحدى صور تطور تصميم عمارة الوكالات ومباني الربع وغيرها من أنماط السكن الجماعي التقليدي بالقاهرة .

أما **بيت مصطفى جعفر** والذي يتميز بموقعه المهم على ناصية درب الأصفر وشارع المعز لدين الله الفاطمي فقد ظل لفترة طويلة مقراً لمكاتب تفتيش آثار شمال القاهرة . وقد أنشئ البيت في عام ١٧١٣م ليكون سكناً خاصاً لأحد كبار

تجار الغلال . ويحوي البيت الذي يتكون من ثلاثة أدوار قاعة كبيرة يتوسطها إيوان رئيسي وبعض الغرف والفراغات الصغيرة والخدمات تطل على فناءين داخليين يقع أكبرهما جهة الشمال . ويحوي البيت عدداً من العناصر المعمارية كالعقود والأكتاف والمشربيات والشبابيك الخشبية والأرضيات الرخامية والأسقف المزخرفة تمثل جميعها التعبير المعماري لفترة أواخر العصر التركي .

ويقع سبيل وكتاب قيطاس بك عند ناصية شارع الجمالية والدرب الأصفر في مواجهة مسجد وخانقاه بيبرس الجاشنكير ، ويعود إنشاؤه إلى عام ١٦٣٠م في بدايات الاحتلال التركي لمصر . ومبنى السبيل والكتاب ذو عناصر معمارية بسيطة تمثل نموذجاً نمطياً لمباني الأسيلة التركية التي كانت منتشرة في ذلك الوقت وهو غير مستخدم حالياً .

ب- ترميم المباني التاريخية بالحارة

وقد استلزم عملية ترميم الآثار الأربعة إجراء دراسات توثيقية دقيقة لعناصر المباني بحيث أمكن الرجوع إلى كل التفاصيل اللازمة مع وضع وثائق كاملة للمباني في وضعها الذي وجدت عليه قبل بدء المشروع مع التوصيات الخاصة بتسجيل جميع الخطوات التنفيذية للترميم . وقد تكافتت مجموعة من الخبراء والهيئات العلمية للقيام بالدراسات والأبحاث المطلوبة ووضعت تقارير تفصيلية دقيقة توثق الوضع القائم وتقييم الموقف وتوضح كيفية مواجهته . وقد كانت حالات المباني الأربعة متفاوتة في التداعي تحت تأثير التدهور البيئي وافتقاد أساليب التعامل الملائمة للمباني الأثرية على مرور السنين . وقد كان من أسباب التدهور البيئي مجموعة من العوامل المختلفة أهمها : سوء الاستخدام الوظيفي للمباني والمؤثرات البيئية الضارة الناتجة من البيئة المحيطة ، الزلازل والتحركات الأرضية خاصة زلزال ١٩٩٢ ، ارتفاع منسوب المياه الجوفية وتدهور شبكات الصرف الصحي وتسربها إلى الأساسات وأخيراً الآثار السلبية الناتجة عن بعض الأعمال الهندسية الحافظة للترميمات السابقة .

وقد كانت أهم مشكلات ترميم المباني تتلخص في وجود العديد من الشروخ (زادت على ٦٠٠ شرخ في بيت السحيمي فقط) وظهرت هذه الشروخ كنتيجة لسوء استخدام المبنى وبعضها كنتيجة لعمليات البناء والهدم دون دراسة مناسبة كما أن بعض منها نتج بسبب ظروف طبيعية مثل تأثير قوى الرياح والزلازل وبسبب حركة الأساسات وهبوطها . وقد أصاب الكثير من الأسقف والأسطح الخشبية التعفن والتسوس والشروخ والتشققات الطولية والعرضية كما تدهورت حالة معظم الأسطح النهائية نتيجة عدم وجود نظام لصرف مياه الأمطار وعزل الرطوبة بالإضافة إلى تعرضها المباشر للعوامل الجوية مما أثر على حالة الأسقف المزخرفة أسفلها . وقد تفاوتت نسبة تآكل الأحجار حسب مواقعها ، فعانت معظم الحوائط الحجرية من تأثيرات المياه الجوفية التي ظهرت على شكل أملاح متسربة على سطحها . وظهرت تأثيرات العوامل الجوية في الأجزاء العلوية من المباني وتمثلت في تآكل أحرف وأسطح الأحجار والطوب وتفكك المونة . وقد عانى بيت الخرازاتي والذي كانت تسكنه أكثر من ثلاثين أسرة قبل إخلائه من عوامل تدهور نتيجة سوء الاستعمال والهدم لبعض الحوائط الأساسية وإعادة التقسيم المتكررة للفراغات بالأدوار العليا بواسطة حوائط أخرى مع التدهور المستمر لشبكات الصرف الصحي والتغذية بالمياه جعلته في حالة خطيرة وأيلاً للسقوط في أية لحظة كما نتج عنه رشح أملاح وتآكل في الحوائط وأساسات بيت السحيمي المحاور له .

وقد تضمن المشروع تنفيذ العديد من أعمال الترميم الإنشائي والمعماري الدقيق بدأت في عام ١٩٩٦م بالإضافة إلى إحلال وتجديد بعض العناصر الزخرفية والفنية . ومن أهم هذه الأعمال معالجة الشروخ في الحوائط التي تمت باستخدام

الطوب والمونة وأجريت عليها تجارب عديدة للوصول إلى تركيبة مضاهية للقديمة تكون خالية من الأسمنت، مع استخدام عروق خشبية وأسياخ من الصلب الذي لا يصدأ كبديل لربط الطوب القديم بالطوب الجديد.

وقد رمت أساسات المباني والحوائط والأسقف وتم تدعيمها وعملت دراوي جديدة مع ضبط ميول الأسطح النهائية لصرف مياه الأمطار باستخدام مونة خفيفة الوزن. كما تضمنت الأعمال معالجة الأخشاب بمواد مقاومة للتسوس والفطريات عن طريق الدهان بالفرشاة والرش والتبخير والحقن. وسحب الأملاح من الحوائط تم عمل كمادات طمي ورمل للأحجار وتركزت هذه الكمادات لفترة وصلت إلى خمسة شهور حتى جفت وظهر الملح على وجه الطين. وتكررت العملية حتى تم سحب أملاح الحوائط بالكامل.

ت- إعادة استخدام المباني التاريخية بالحارة بعد الترميم

أما عن استخدام المباني الأثرية بعد ترميمها فقد استقر الرأي بعد مناقشات طويلة على إعادة استخدام بيت السحيمي للأغراض الثقافية العامة، حيث سيتم استخدام الدور الأرضي للندوات الثقافية والمؤتمرات والحفلات الموسيقية (يتسع الحوش البحري لحوالي ١٥٠ فرد بينما يتسع الحوش القبلي والتختبوش لحوالي ٦٠ فرد). ويستخدم الدور الأول فوق الأرضي كمتحف للحياة السكنية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، حيث أنه قد فرشت قاعاته بقطع أثاث مناسبة (نماذج مستنسخة) تضاهي مفروشات تلك العصور وسيتم رؤيتها من خلال مسار حركة محدد بحيث تعطي لمحة عن الجو العام للبيت السكني والحياة في ذلك الوقت، بينما يقتصر استعمال المنسوب الأعلى لإجراء الدراسات والأبحاث لأساتذة وطلبة العمارة والآثار والترميم.

في الوقت نفسه فإنه من المقترح إعادة استخدام بيت مصطفى جعفر كمركز خدمات اجتماعية وثقافية لأهل المنطقة وقد خصص الدور الأرضي للبيت والذي يحتوي على قاعة واحدة كقاعة للاستماع للموسيقى العربية ويستخدم الدور العلوي لتعليم الكمبيوتر وكذلك فصول نحو الأمية لأهل الحي.

أما بيت الخرازاتي فسوف يحتوي على بعض الأنشطة الخدمية التي يحتاجها البيتان وقد تكون في ذاتها عوامل جذب سياحي للمنطقة مثل عمل مقهى سياحي وأماكن للجلوس والراحة.

ث- التنمية البيئية والاجتماعية بحارة الدرب الأصفر

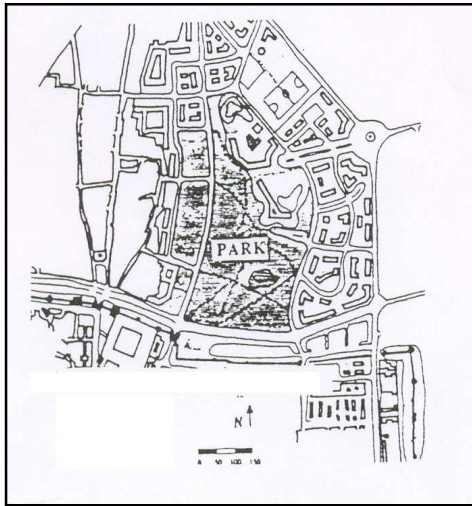
١. تضمن تحسين البيئة بالحارة تحسين شبكات المرافق الرئيسية بالحارة من شبكات كهرباء وتغذية بالمياه وصرف صحي وصرف أمطار.
٢. كما تم بالاتفاق مع محافظة القاهرة جعل الحارة مخصصة للمشاة فقط ومنع دخول الآليات إليها.
٣. وشمل المشروع أيضاً تحسين المظهر العام للحارة عن طريق تبييض أرضيتها بالحجر الجيري وعمل أنماط زخرفية مميزة لمناطق الحارة.
٤. كما هدف التحسين أيضاً إلى دهان واجهات المساكن الرئيسية المطلّة على الحارة والزقاق المتفرع منه بلون موحد فاتح، كما تم تجديد أبواب المحلات بها وعمل إطارات زخرفية أعلى أبوابها مع دهانها بلون موحد وعمل مظلات خشبية أعلى واجهاتها.
٥. تصميم مصابيح إضاءة للحارة بأسلوب مناسب يتمشى مع الطابع التاريخي.

٦. ولعل من أبرز الاهتمامات الاهتمام بتحسين الظروف الاجتماعية والبيئية للحارة والذي تمثل في التوعية الدائمة للنواحي الصحية والبيئية ووضع أسلوب بسيط لجمع القمامة بالحارة، وعمل علامات إرشادية للتوعية ضد التلوث ورمي القمامة .
٧. تم عمل بعض المطبات الصناعية ورفع الحارة عدة درجات عن مستوى الشوارع المحيطة لمنع مرور الموتوسيكلات خلال منطقة المشاة بالحارة وذلك لتفادي خطورتها بالإضافة إلى منع التلوث السمعي والحد من الإزعاج .
٨. وقد شملت جهود التنمية الاجتماعية للمنطقة أيضاً عقد اجتماعات دورية مع الأهالي (أكثر من ١٠٠ أسرة) بغرض التوعية الدائمة لجوانب مشروع الترميم مع مناقشة الاحتياجات المختلفة للحارة ومتابعة خطوات التنفيذ مع بحث ومناقشة أساليب الحفاظ على إنجازات المشروع وصيانتها مستقبلاً . وقد نتج عن هذه الاجتماعات تأسيس جمعية أهلية من سكان الحارة باسم (جمعية تنمية منطقة الدرب الأصفر) تتولى متابعة تنفيذ هذه الأعمال في المستقبل .

تقييم المشروع

- ولعل من أبرز إنجازات المشروع إعادة روح المشاركة الشعبية للمجتمع المحيط بالمباني عن طريق التعريف الواضح بالمشروع وأهميته للمكان والتوعية المستمرة وتحفيز الأهالي على المشاركة الفعالة في كيفية صيانة الحارة وتنميتها المستمرة بعد انتهائه .
- كما يبرهن نجاح المشروع على قدرة القطاع الخاص على القيام بمهام عمليات الترميم والتحديد بجدارة مما يساهم في تخفيف العبء عن الأجهزة الحكومية المختصة وذلك في حالة توافر التمويل اللازم والتنسيق المناسب بين الأطراف المشاركة .

٦. مشروع شمال الجمالية (الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية)^١



مخطط إرشادي لمشروع شمال الجمالية خريطة رقم (٨٥)

المصدر : مشروع شمال الجمالية

١- وزارة التعمير - الجهاز التنفيذي لتجديد أحياء القاهرة الإسلامية والإسلامية- تقرير متابعه الخطه حتى ١٦٦٥/٨/٢١ م .

العمل الذي تقوم به مؤسسة الأغاخان للصور في الجزء الواقع بحي الدرب الأحمر وذلك بعد إزالة التعديلات المحيطة به ،كذلك تم الانتهاء من شق محور هام موازي لهذا السور يربط بين طريق صلاح سالم عند الدراسة ويصل إلى شارع الجيش بجوار السور التاريخي وبوابتي الفتوح والنصر ليسهل الحركة السياحية للمنطقة .

٧. مشروعات مختلفة

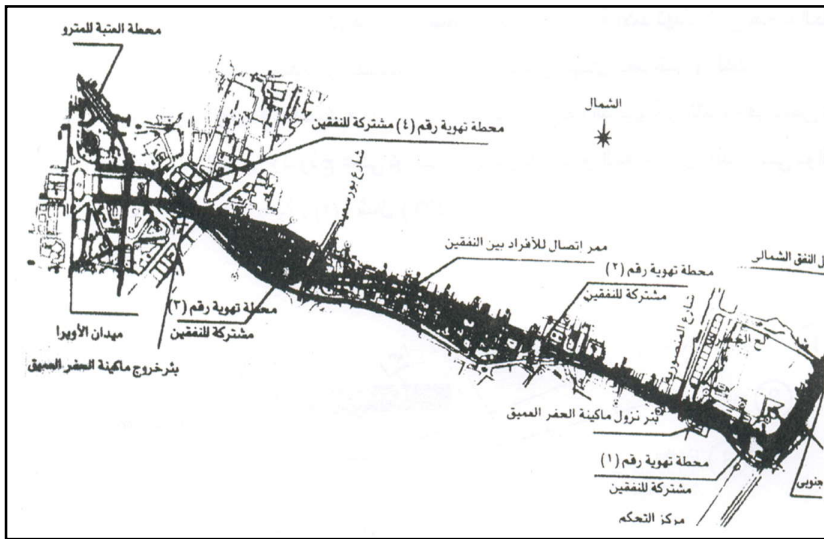


المخطط العام لتطوير قلب القاهرة ميدان الأزهر والحسين

خريطة رقم (٨٦)

المصدر : مشروع تطوير ميدان الأزهر والحسين- المكتب العربي

بعد الانتهاء من ترميم الجامع الأزهر في عام ١٩٩٣م والذي تم من خلال هيئة التخطيط العمراني والمكتب العربي تم عمل مشروع تخطيط شامل للطابق المحيط بالجامع الأزهر خلال الفترة من ١٩٩٦-١٩٩٨م حيث تم اقتراح ساحة كبيرة تربط بين جامعي الأزهر والحسين وتخصيص شارع الأزهر والمنطقة المحيطة للمشاة . كما تبنت وزارة الثقافة مشروع لتطوير القاهرة التاريخية يستهدف توطين الفاعليات الثقافية المرتبطة بالموروث الحضاري للمجتمع المتمثلة في الأنشطة الثقافية الدائمة والمتمركزة داخل المنطقة سواء كانت للمتفردين أو المقيمين وذلك بإحياء الأنشطة الثقافية الموسمية والاحتفالات التي عاشتها المنطقة مع استحداث أنشطة جديدة ومعاصرة تتلائم



المخطط العام لمشروع نفق الأزهر خريطة رقم (٨٧)

المصدر: الهيئة العامة للأنفاق

مع تاريخ المنطقة ،ويقترح المشروع لتحقيق ذلك مستويين متوازيين للتطوير والتنمية وهما إعداد التخطيط الشامل للمنطقة بالكامل مع البدء في إعداد مشروع نموذجي لنقطة التقاء شارع المعز بمنطقة حرم الأزهر متضمناً تخطيط الشارع كمسار للمشاة مع إعداد الساحة الرئيسية بين جامع الأزهر والحسين . وهنا نرى تطابق الاقتراحين المقدمين

من وزارة الثقافة وهيئة التخطيط العمراني والمكتب العربي في جعل شارع الأزهر شارعاً للمشاة وتطوير الساحة بين مسجدي الأزهر والحسين. وبناءً عليه تم عمل مشروع نفق الأزهر لنقل الحركة العابرة من منطقة العتبة ووسط القاهرة إلى طريق صلاح سالم واستكمالاً للمشروع كان يجب عمل إحلالاً لكوبري الأزهر ولكن تم تأجيل هذه الخطوة نظراً لمشكلات في المرور في المنطقة وحتى يتم حلها.

٥-٢-٦ الخلاصة

مدينة القاهرة من المدن الفريدة على مستوى العالم كله حيث يوجد بها أكثر من منطقة تاريخية ومناطق ذات قيمة يجب المحافظة عليها وإحياء تراثها وإعادة تخطيطها لتلائم مع غيرها من مناطق الامتداد التي لا تتوقف وتظل شاهدة على تطور المدينة وديناميكيته وملائمتها للحياة العصرية الحديثة .

وقد تأثرت المناطق التاريخية بالنمو العمراني للمدينة وخاصة بسبب القرارات السياسية حيث يوجد قصوراً في القوانين بشكل عام مما أثر على النسيج العمراني و الطابع العام وتغيرت استعمالات الأراضي لهذه المناطق وكذلك أثرت العوامل الاجتماعية من زيادة في الكثافات السكانية واحتلال التركيب الاجتماعي وانخفاض مستوى الدخول للسكان في هذه المناطق وأيضاً العوامل الاقتصادية حيث انتشرت البطالة بين سكان هذه المناطق وتغيرت الأنشطة الاقتصادية فيها نتيجة ارتفاع سعر الأراضي بالمناطق القديمة لتوسطها للمدينة ككل وقربها من المواصلات والمنطقة المركزية التجارية . ولكن أمكن تفادي بعض هذه السلبيات بالقرارات التي صدرت للمحافظة على هذه المناطق ومحاوله تقليل الكثافات السكانية بإقامة المدن الجديدة والتجمعات العمرانية المخططة وكذلك استبعاد الاستعمالات الملوثة للبيئة والضارة بهذه المناطق ولكن بالرغم من ذلك كان هناك بعض القرارات التي ساعدت على تدمير النسيج العمراني للمناطق التاريخية بصورة أكبر مثل إنشاء بعض الطرق داخل هذه المناطق لربطها مع مناطق امتداد المدينة .

وكان من الضروري وجود كثير من المشروعات والتجارب للوصول إلى الارتقاء بالمناطق التاريخية وتنميتها عمرانياً واجتماعياً واقتصادياً ولكن لم تكن كل هذه التجارب ناجحة بصورة كبيرة . فالمشروعات الحالية لم تضع الاستراتيجيات المقترحة للعمل على مستوى مدينة القاهرة ككل ولا حتى على مستوى منطقة تاريخية بعينها ككل ولكنها تعرضت لمشاكل منطقة تفصيلية ثم حددت مناطق عمل تطبيقية حددت في إطارها السياسات والاستراتيجيات المقترحة - وبهذا خرجت هذه المشروعات والدراسات عن شموليتها فلا يمكن تعميمها على كل المناطق التاريخية بالقاهرة أو المدن الأخرى - فهي تعالج مشاكل محددة لمنطقة معينة في زمن معين . ولقد تم وضع المناطق التطبيقية تحت التحكم الكلي أو الجزئي وذلك بتزج الملكيات للعقارات والمناطق المتاخمة للآثار أو بتنفيذ اشتراطات محددة للتحكم الجزئي وهذا يتطلب جهاز إداري وتنفيذي قوي يتصرف في إطار صلاحيات قانونية وإدارية وتشريعية قوية وهذا الجهاز قد تم تجربته عند إنشاء جهاز القاهرة الفاطمية ولكن هيكله التنظيمي والإداري والتشريعات والقوانين التي يتعامل في إطارها مازالت تحتاج إلى تطوير ، كذلك فإن هذا الجهاز يتعامل مع منطقة بعينها وبالرغم من ذلك فهناك كثير من الجهات تتعامل مع هذه المنطقة ولا يشترط وجود تنسيق فيما بينها وبين هذا الجهاز وبالرغم من نقاط القصور والضعف في ذلك فهناك احتياج لإنشاء أجهزة مماثلة لكل منطقة من المناطق التاريخية .

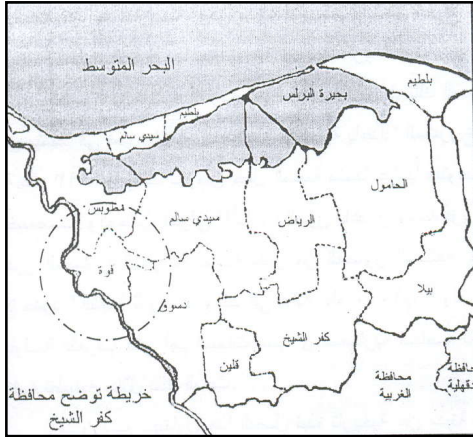
ويلاحظ أن المشكلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد تؤثر تأثيراً كبيراً على توفير التمويل اللازم لعمليات الحفاظ على المناطق التاريخية حيث تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونات الدولية والتي تعتمد على العوامل السياسية والعلاقات بين الدول ولا يتم هذا التمويل غالباً بدون مقابل و توجه معظم هذه الإعانات إلى الترميم للمباني الأثرية والتاريخية معتمدة على بيوت خبرة أجنبية . أما دور المنظمات الدولية فهو وإن كان موجوداً ممثلاً في منظمة اليونسكو ومؤسسة الأغاخان وصندوق الإنماء العربي فهو دور ضعيف جداً بالقياس بحجم الأعمال والمناطق التي يجب إعادة تخطيطها والحفاظ عليها . وكان من الواجب تفعيل دور المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في هذه المشروعات حتى نضمن استمراريتها والحفاظة عليها .

٢-٥ حالة المناطق التاريخية المبعثرة داخل المدن

١-٢-٥ مدينة فوة

١-١-٢-٥ تعريف بمدينة فوة

١. الموقع



موقع مركز فوة بالنسبة لمحافظة كفر الشيخ

خريطة رقم (٨٨)

المصدر: خريطة مساحية - مصلحة المساحة

تقع مدينة فوة على الشاطئ الشرقي لفرع رشيد في شمال دلتا النيل عندما يأخذ فرع رشيد اتجاهاً غربياً حيث يصنع على بعد ٣٥ كيلو متراً منذ دخوله أراضي محافظة كفر الشيخ ثنية كبيرة تقع مدينة فوة في بدايتها، وهي ممتدة على ساحل النيل بطول ٣ كيلو متر وتبعد المدينة عن مدينة مطوبس بمسافة ٦ كيلو متر وتبعد عن مدينة دسوق بمسافة ١٢ كيلو متر نحو الشمال^٢. ويجدها شمالاً ترعة القضاة وخط سكة حديد دسوق - مطوبس. ويجدها غرباً قناة الطرد لطلحات الري ومصرف فوة ومن الشرق والجنوب نهر النيل. أما بالنسبة للتقسيم الإداري لمحافظة كفر الشيخ فإن مركز فوة يتكون من قريمتي فوة وسنديون ويحده من الشرق مركز مدينة سيدي سالم ومن الغرب نهر النيل ومن الشمال مركز مطوبس ومن الجنوب مركز دسوق^٣.

٢. الشكل الطبيعي^٤

وتأخذ المدينة شكلاً كمثرياً لانحصارها بين عدة عوائق طبيعية وتأخذ شكلاً طويلاً على نهر النيل ويظهر بها طريق دائري الناحية بوضوح وتنقسم المدينة إلى عدة مناطق غير منتظمة الشكل وبشبكة طرق متعرجة.

وموقع المدينة وسط هذه المحددات الطبيعية جعلها تتضخم حول نفسها لتأخذ هذا الشكل الكمثري ولكن تمتاز المدينة بطول تعرضها لنهر النيل وانتشار معظم الخدمات العامة والمصانع على هذا المحور الحيوي.

٣. النشأة والتطور التاريخي

وتعتبر مدينة فوة من أقدم مدن دلتا النيل ومن أهم المدن التاريخية في مصر لما لها من تاريخ عريق منذ أقدم العصور.



مركز ومدينة فوة خريطة رقم (٨٩)

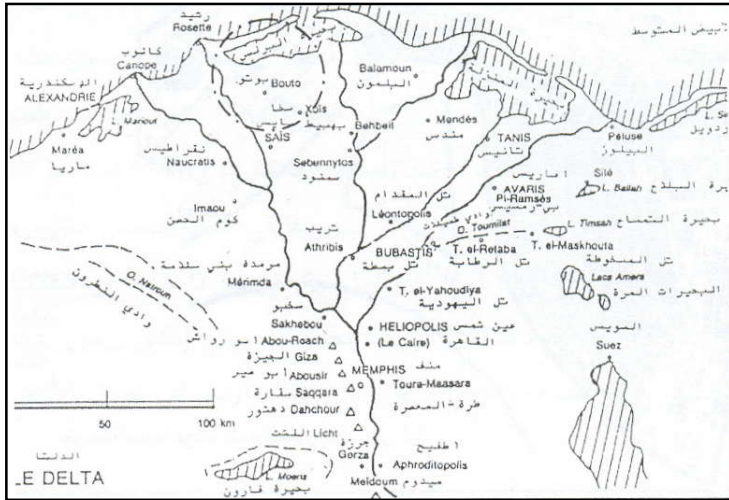
المصدر: خريطة مساحية - مصلحة المساحة

١-د. عمر الفاروق السيد رجب - جغرافيا السكن في محافظة كفر الشيخ - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧٦م.

٢- خالد محمد عزب - الخصائص العمرانية والفنية لمساجد مدينة فوة - أبحاث ندوة عمارة المساجد - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود - ١٩٩٩م.

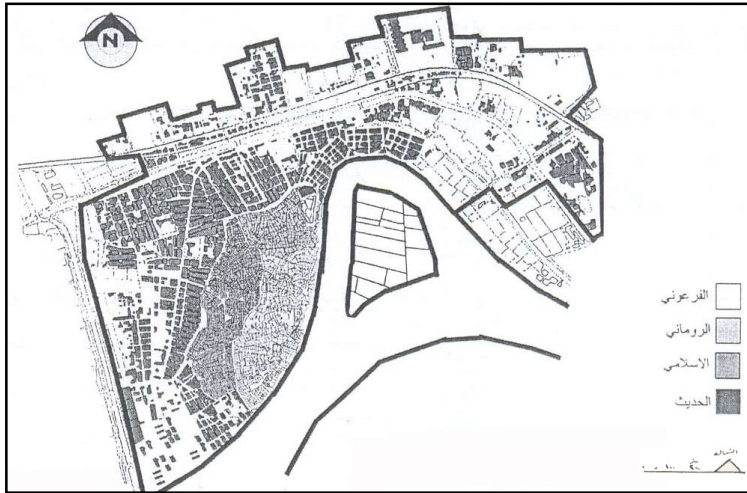
٣- محافظة كفر الشيخ - السياحة في مدينة المساجد فوة - الوحدة المحلية لمركز مدينة فوة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - ١٩٩٨م.

٤- عابد محمود أحمد جاد - الملامح العريضة للمدن المصرية حتى عام ٢٠٠٠م - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ١٩٩٠م.



موقع مملكة بوتو في العصر الفرعوني والتي كانت فوة عاصمتها خريطة رقم (٩٠)

المصدر : مشروع مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا) - معهد التخطيط الإقليمي والعمراني



التطور التاريخي لمدينة فوة خريطة رقم (٩١)

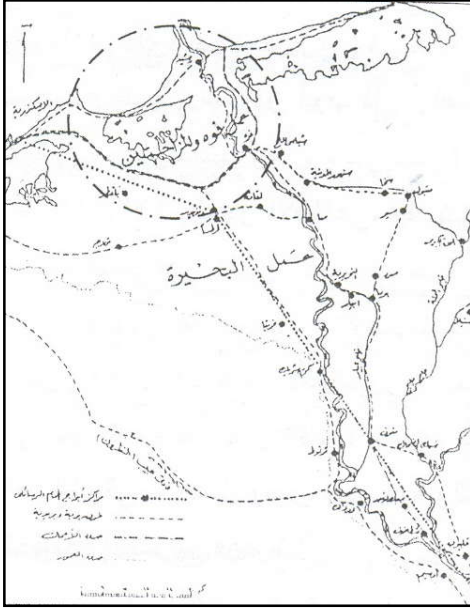
المصدر : رسالة ماجستير - عابد محمود عابد

فمنذ العصور الفرعونية الأولى كانت المدينة عاصمة للأقليم السابع بمصر وهو الأقليم الشمالي الغربي لمملكة الشمال بوتو وكانت عاصمته تسمى (برحانت أمني) بمعنى بيت الإله وهي مدينة فوة قديماً، كما أطلق عليها فيما بعد الإغريق مدينة الأجنب (ميتليس Metleis) وفي ذلك إشارة إلى الهيلينيين المهاجرين إلى شمال غرب الدلتا، ولأن موقع المدينة جعلها مقراً للقناصل والتجار اليونانيين الذين وفدوا لاستيراد القمح وفي ذلك العصر صارت مدينة فوة مستقبل الواردات من الزيتون والخمور والنبذ اليوناني الذي تشتهر به المدن اليونانية . وعندما احتل الرومان مصر وأصبحت مصر ولاية رومانية فقد أختيرت مدينة ميتليس لتكون الميناء الثاني لمصر بعد ميناء الإسكندرية وأطلق عليها اسم مدينة (بوي Poi) . ولقد ذكر الاستاذ محمد رمزي في كتابه القاموس الجغرافي للبلاد المصرية أن بوي المذكورة هي الاسم القديم لمدينة فوة وقد قلبت الباء فاء كما قلبت في (فاو، الفيوم ،إدفو، وغيرها من المدن المصرية القديمة)^٢.

وبعد الفتح الإسلامي لمصر على يد القائد عمرو بن العاص ٦٤١م فتحت مدينة فوة كغيرها من المدن الأخرى في الدلتا ونظراً لأهمية موقع مدينة فوة فقد وفد إليها الكثير من الصحابة وأرسو قواعد الإسلام بها وتم هدم المعابد الوثنية

٢- محمد محمود زيتون - إقليم البحيرة - دار المعارف - ١٩٦٦م.

٣- محمد رمزي القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - ج. ٢ - ١٩٨٩م.



عمل فوة والمزاحمتين في العصر المملوكي خريطة رقم (٩٢)
المصدر : مشروء مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا)

وبنيت ببعض أجزائها المباني الحديثة فنرى أن بعض المساجد التي أنشئت في مدينة فوة قد اعتمدت في تشييدها على بعض أجزاء من هذه المعابد مثل الأعمدة أو الأحجار وغيرها والدليل على ذلك هو وجود بعض هذه القطع بداخل بعض مساجد المدينة حتى الآن . وقد ذكر الكاتب والرحالة ياقوت الحموي أن كلمة فوة معناها السوردة الحمراء وهي إحدى زهور نبات الفاو الأحمر الذي كان الفراعنة يستخلصون منه الصبغة الحمراء التي كانوا يستعملونها في تلوين الأواني والتمائيل والنقوش الفرعونية^١. وفي العصر الفاطمي والمملوكي كثر عدد المتصوفين والدعاة وكان نصيب فوة الكثير منهم حتى بلغ عددهم ٣٦٠ متصوف وكلهم قاموا ببناء مزارات ومساجد لهم . ولقد كانت فوة في العصر الفاطمي مركز إداري وذلك نتيجة للتغيرات الإدارية التي طرأت في زمن المستنصر واستعادت فوة مجدها كمدينة إدارية هامة . ولقد تأثرت فوة في العصر الأيوبي بالحروب الصليبية حيث اتخذ فرع



التقسيم الإداري للدلتا في أواخر القرن التاسع عشر خريطة رقم (٩٣)

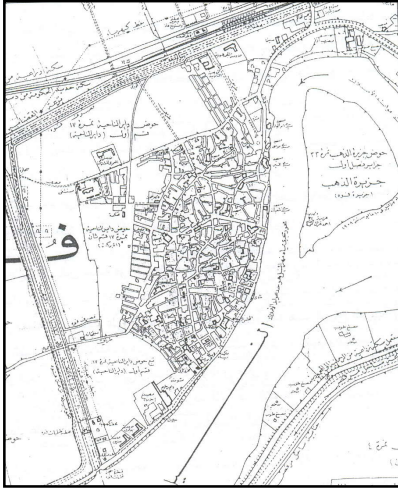
المصدر : مشروء مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا) :

رشيد طريقاً لإحدى الحملات الصليبية الحربية التي سلكته حتى وصلت إلى مدينة فوة سنة ٦٠٠ هجرية حيث قامت تلك الحملة عدة أيام تنهب في المدينة^٢. وفي هذا العصر أيضاً كانت البداية لعملية تقسيم الأراضي وتقطيعها تلك العملية التي عرفت بروك الأراضي^٣.

١- ياقوت الحموي - معجم البلدان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ج. ٤ - ١٩٦٣ م .

٢- ر الوثائق القومية - محكمة فوة الشرعية - سجلات محكمة فوة برشيد - سجل ٤ - مؤرخ بعام ٩٩٤ هجرية .

٣- الروك : يقول استرابون (لقد قامت الحاجة إلى تقسيم الأراضي لفدادين من جراء الاضطراب المستمر الذي يحدثه النيل أثناء فيضانه إذ أنه يزيل ويضيف ويغير من المظاهر الخارجية ويخفي سائر العلامات التي تحدد بها الأرض فكان من الضروري أن يعاد مسح الأرض مرة بعد مرة ومن هنا نشأ علم المساحة . محمد حمدي المناوي - بحر النيل - المكتبة العربية .



التقسيم الإداري لمدينة فوة عندما كانت تابعة لمديرية

الغربية خريطة رقم (٩٤)

المصدر: مشروع مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا)

وقد تلى عملية تقسيم الأراضي أيام صلاح الدين عملية تقسيم أخرى في العصر المملوكي في سلطنة حسام الدين لاجين سنة ٦١٧ هجرية وكذلك في زمن الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧١٥ هجرية وفي عهد السلطان شعبان سنة ٧٧٧ هجرية وقد أفرد له ابن الجيعان كتاباً خاصاً أسماه التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية وذكر فيه إقليم فوة والمزاحمتين^١.

وقد لعب العامل التجاري دوراً هاماً في ازدهار فوة في العصر المملوكي خاصة بعد حفر خليج الاسكندرية وصارت حركة التجارة من الإسكندرية إلى فوة^٢.

وقد استمرت مدينة فوة في العصر العثماني كمركز إداري هام وأخذ دورها يتصاعد حتى أصبحت في عام ١٨٢٦م عاصمة لأقليم كبير يقع شمال غرب الدلتا يعرف بأقليم الأرز وجعلت مدينة فوة مقراً له^٣. وفي عصر محمد علي نالت فوة عناية فائقة، وخاصة بعد حفر ترعة للملاحة على نفس مجرى خليج الاسكندرية مع بعض التعديلات

الطفيفة وسميت باسم المحمودية، حتى أصبحت مدينة صناعية لها شهرتها وامتألت بالعديد من المساجد والعمائر والمنشآت الصناعية وفي العصر الحديث تضاءلت أهمية فوة حتى صارت في نهاية القرن التاسع عشر مركزاً إدارياً صغيراً يتبع مديرية الغربية، وعندما أنشئت محافظة كفر الشيخ صارت إحدى مدنها. ومدينة فوة حالياً تعتبر ثالث المدن التراثية الإسلامية في مصر بعد مدينتي القاهرة ورشيد حيث تميزت بأهميتها كبرى من الآثار الممثلة للعصور الإسلامية المختلفة والمتمثلة في وجود العديد من المساجد والزوايا والأضرحة والتكايا ذات القيمة التاريخية ففي مدينة فوة لا يكاد يخلو شارع أو حارة من وجود مسجد أثري بها حيث يبلغ عدد المساجد الأثرية بها حوالي ٣٦٥ مسجداً أثرياً^٤.

٢-١-٢-٥ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

منذ نشأة المدينة في العصور الفرعونية حيث كانت عاصمة للأقليم السابع في مصر السفلى ثم مقراً للقناصل والتجار اليونانيين في العصر اليوناني ومروراً بالعصور المختلفة للدولة الإسلامية في مصر حيث كانت تنمو وتزدهر مع ازدهار الدول أو تضمحل وتخبو وتفقد أهميتها في أثناء الحروب، وكذلك في العصر العثماني وعصر محمد علي وحتى العصر الحديث والقرارات السياسية تلعب دوراً كبيراً في أهمية المدينة والدور الذي تلعبه سواء إدارياً أو اقتصادياً.

٣- ابن الجيعان - التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨ م.

٤- د. محمد مصطفى - حركة البناء والتعمير في عصر الناصر - مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - المجلدان ١٠، ٩ لسنة ١٩٨٨م.

٥- محمد رمزي القاموس الجغرافي - مرجع سابق.

١- السيد محمد حنفي - رئيس مركز ومدينة فوة - فوة آثار بلا سياج - مقال بجريدة الأهرام - ١٨ مايو ٢٠٠١م.

١. القرارات الخاصة بالتبعية الإدارية

كانت مدينة فوة تتأرجح خلال الفترات التاريخية بين أن تكون عاصمة لأقليمها منذ العصور الفرعونية أو مجرد قرية صغيرة في ذلك الأقليم. وفي العصور الإسلامية ازدهرت مدينة فوة نتيجة للعامل الإداري وخاصة في العصر الفاطمي حيث كانت مدينة فوة مركزاً إدارياً نتيجة للتغيرات التي حدثت في زمن المستنصر بالله من خلال دمج القرى الصغيرة في عدد أقل من القرى الكبيرة مما نتج عنه ظهور مدن جديدة متطورة عن سابق أصلها كقرية صغيرة ولعلها كانت من قبل الفتح العربي مدناً ثم استعادت سابق عهدها ومثال ذلك مدينة فوة ودمنهو^١. أما في العصر العثماني فقد استمرت مدينة فوة كمركز إداري هام - بعد أن كانت فقدت هذه الأهمية في العصرين الأيوبي والمملوكي نتيجة للحروب الصليبية - كما أخذ دورها يتصاعد حتى أصبحت في عام ١٨٢٦م عاصمة لأقليم كبير يقع شمال غرب دلتا النيل يعرف بأقليم بلاد الأرز وجعلت مدينة فوة مقراً له لأنها أكبر قرأه وأعمرها وفي سنة ١٨٧١م سمي بمركز بلاد الأرز ثم عرف بعد ذلك بمركز فوة سنة ١٨٩٦م لوجود المركز بها^٢. وفي العصر الحديث تضاءلت أهمية فوة حتى صارت في نهاية القرن التاسع عشر مركزاً إدارياً صغيراً تتبع مديرية الغربية وبعد ذلك تحولت مديرية الغربية وانقسمت إلى محافظتي الغربية وكفر الشيخ وصارت مدينة فوة تتبع محافظة كفر الشيخ إدارياً. وقد انفصلت مدينة فوة عن مركز فوة سنة ١٩٧٤م بالقرار الجمهوري رقم ١١٩٦ وتولت للمدينة بعد أن كانت قرية تابعة^٣. وقد أثر بالضرورة هذا القرار في معدلات النمو العمراني في المدينة نظراً لأنها تصبح جاذبة لمن حولها من سكان أقليمها التابع وتنشأ فيها محاور خدمة جديدة تجذب في اتجاهها الامتدادات العمرانية المستحدثة.

٢. قرار إنشاء طريق

أ - إنشاء خليج الإسكندرية

كان لحفر خليج الإسكندرية أثراً كبيراً في ازدهار المدينة وزيادة العمران بها وذلك في العصر المملوكي في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون حيث كان له منافع كثيرة يذكر منها المقريري ما يلي :

- حمل الغلال وأصناف المتجر إلى الإسكندرية في المراكب وفي ذلك توفير للكلف وزيادة في مال الديوان .
- عمارة ما على جانبي الخليج من الأرض بإنشاء الضياع والسواقي فينمو الخراج بهذا نمواً كبيراً .
- انتفاع الناس به في عمارة بساتينهم وشرب ماءه .

ولعل من أهم الأسباب التي دفعت الناصر محمد بن قلاوون إلى حفر خليج الإسكندرية بالإضافة إلى ما ذكره المقريري ما يلي :

- العيوب الملاحية لمصب رشيد في البحر وهو ما أكده الجغرافيين المسلمين مما عزز ضرورة حفر خليج جانبي من الإسكندرية إلى فرع النيل الغربي لنقل البضائع عن طريق السفن فيه إلى العاصمة .

٢- د. محمد عبد العال الشامي - مدن الدلتا في العصر العربي - رسالة دكتوراة - مكتبة جامعة القاهرة - ١٩٧٠م .

٣- محمد رمزي القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - ١٩٨٩م .

٤- سلسلة المدن المصرية وتطوراتها مع العصور - د. فؤاد فرج - الهيئة المصرية العامة للكتاب .

- فضلاً عن ذلك فقد اتخذت مدينة رشيد في العصر الأيوبي والمملوكي صفة حربية وذلك نتيجة للحروب الصليبية وتعرض السواحل الشمالية لمصر لهجمات القراصنة أما فوة فهي تبعد عن الساحل بمقدار يجعلها في مأمن من الهجمات الحربية إلا فيما ندر .
- إمداد مدينة الإسكندرية بالمياه العذبة من النيل وخاصة أن الخليج القديم الذي بناه الاسكندر قد أهمل وردد قبل عهد الناصر .

ب- إنشاء ترعة المحمودية

لم تزل فوة تتقلب في الحوادث تتقدم مرة وتتأخر مرات حتى جاء عصر محمد علي وخلفاؤه فازدهرت مدينة فوة مرة أخرى وخاصة بعد أن قام محمد علي بإنشاء ترعة للملاحة تسير بها السفن المشحونة بالغالل من منتجات البلاد إلى الإسكندرية عن طريق فرع النيل الغربي دون أن تمر على بوغاز رشيد لكثرة ما يقع به من حوادث الغرق ولقد حفرت تلك الترعة على نفس مجرى خليج الاسكندرية مع بعض التعديلات الطفيفة وسميت باسم المحمودية.

٣. قرارات سياسية أخرى

نظراً للأهمية التاريخية والحضارية لتراث مدينة فوة فلقد قامت وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للآثار متمثلاً في قطاع الآثار الإسلامية والقبطية بإعداد (المشروع القومي لإنقاذ وتطوير آثار مدينة فوة) وذلك منذ بداية عام ١٩٩٣م وذلك بغرض جعل المدينة متحفاً عالمياً مفتوحاً لزيارة آثارها . كما أوصت المجالس القومية المتخصصة والمجلس الدولي للآداب والفنون باعتبار مدينة فوة محمية أثرية نظراً للمجموعات الأثرية والطرز المعمارية المتنوعة الممثلة لكثير من العصور المختلفة ، كما تم ضم مدينة فوة ضمن منظمة متاحف بلا حدود التابعة لليونسكو سنة ٢٠٠٠م .

٤. تأثير العوامل السياسية على المناطق التاريخية

تأثرت المناطق التاريخية والأثرية بالمدينة بالقرارات السياسية فكان لتذبذب أهمية المدينة عبر العصور المختلفة أثره الكبير على العمران بالمدينة والاهتمام به وكان كذلك الاهتمام بالمدينة وشق الترع التي تعتبر ممرات هامة للتجارة والصناعة من العوامل التي تأثر بها العمران فنجد معظم الآثار الباقية بالمدينة والتي تشكل تراثها العمراني من المنشآت التي تمت في تلك العصور .

كذلك فإن الاهتمام بتسجيل آثار المدينة ومحاولة إعتبارها من التراث العالمي واعتبارها محمية أثرية من أهم القرارات السياسية التي يجب أن تسعى إليها الجهات المعنية حتى تتم .

٣-١-٢-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. النشاط الزراعي

نظراً لموقع مدينة فوة على الشاطئ الشرقي لفرع رشيد في شمال دلتا النيل عندما يأخذ فرع رشيد اتجاهاً غربياً حيث يصنع ثنية كبيرة تقع مدينة فوة في بدايتها فإن نشاط الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية بالمدينة حيث يعتبر ثاني نشاط اقتصادي في المدينة . وتشغل الأرض الزراعية في المدينة الآن حوالي ١٥٦ فدان وتمثل نسبة العمالة في قطاع الزراعة ١٦% من جملة عدد المشتغلين في المدينة .

٢. النشاط التجاري

لعب العامل التجاري دوراً هاماً في ازدهار مدينة فوة في العصور المختلفة والذي شجع على ذلك موقع المدينة المتميز وخاصة بعد حفر خليج الإسكندرية الذي كان يستعمل في نقل الغلال والسلع إلى الإسكندرية . فقد كانت فوة بمثابة مستودعاً للتجارة التي كانت بين القاهرة والإسكندرية حيث تأتي القوافل التجارية من داخل إفريقيا وبلاد العرب^١، ويمكن اعتبار موقع فوة من مواقع المعابر الهامة باعتبار وجود جزيرتها (جزيرة الذهب) والتي تقرب المسافة بين ضفتي النهر بالإضافة إلى وجود المعديّة التي تربط بين الطريق البري في وسط الدلتا وغربها^٢، مما أظفر عن أن فوة كانت تعد من أعظم المدن المصرية بعد القاهرة . كما يذكر أنه كان بالمدينة عدة قناصل للدول الأجنبية وكان ميناء فوة مجمعاً للمراكب القادمة والمقلعة بأنواع البضائع في النيل وفي خليج الاسكندرية مما خلف لنا عدداً من الخانات بالمدينة^٣ . وفي عصر محمد علي فازدهرت المدينة مرة أخرى بعد حفر ترعة المحمودية في نفس مجرى خليج الاسكندرية . وتمثل العمالة في قطاع التجارة الآن حوالي ٩% من جملة عدد المشتغلين في المدينة ولذا نرى أن قطاع التجارة لم يعد بالأهمية التي كان عليها فيما مضى .

٣. النشاط الصناعي والحرفي

اشتهرت مدينة فوة عبر العصور بأهمها إلى جانب كونها مدينة تجارية فهي مدينة صناعية كبيرة لقد انتشرت بمدينة فوة في العصر المملوكي معاصر الزيوت وطواحين الغلال كما اشتهرت المدينة بإنتاج الورق الذي عرف بالورق الفوي كما كان بها داراً لضرب الفلوس النحاسية^٤. وفي عصر محمد علي نالت مدينة فوة عناية فائقة حتى أصبحت مدينة لها شهرتها فامتلات بالعديد من المنشآت الصناعية ومنها مضرب الأرز ومضرب لغزل القطن ومصنع للطرايش في جودة الطربوش المغربي، وكذلك انتشرت صناعة الكليم والسجاد وهي الحرفة التي مازالت متوارثة بين أبناء فوة حتى الآن . كما اشتهرت مدينة فوة بالحرف الخشبية كصناعة المنابر والمشربيات وكذلك بحرفة صيد السمك وصناعة المراكب ونظراً لأهمية المدينة الصناعية في الفترات التاريخية المختلفة فقد بدأت المدينة في الوقت الحالي تستعيد مكانتها الصناعية حيث يتم تصدير منتجاتها. وهي تعتبر مدينة من المدن الصناعية تبعاً لعدد المشتغلين بقطاع الصناعة فيها والذين يمثلون نسبة ٣٩% من جملة عدد المشتغلين. كما تمثل مساحة الاستعمال الصناعي ٩% من جملة مساحة الكتلة العمرانية للمدينة .

٤. النشاط السياحي :

بدأت وزارة الثقافة مؤخراً بالاشتراك مع المجلس الأعلى للآثار متمثلاً في قطاع الآثار الإسلامية والقبطية بإعداد المشروع القومي لإنقاذ وتطوير آثار مدينة فوة وذلك منذ بداية عام ١٩٩٣م وذلك بغرض جعل المدينة متحفاً عالمياً مفتوحاً لزيارة آثارها حيث تمثل مدينة فوة ثالث أهم المدن التراثية الإسلامية في مصر بعد القاهرة ورشيد لما تمثله مساجدها من

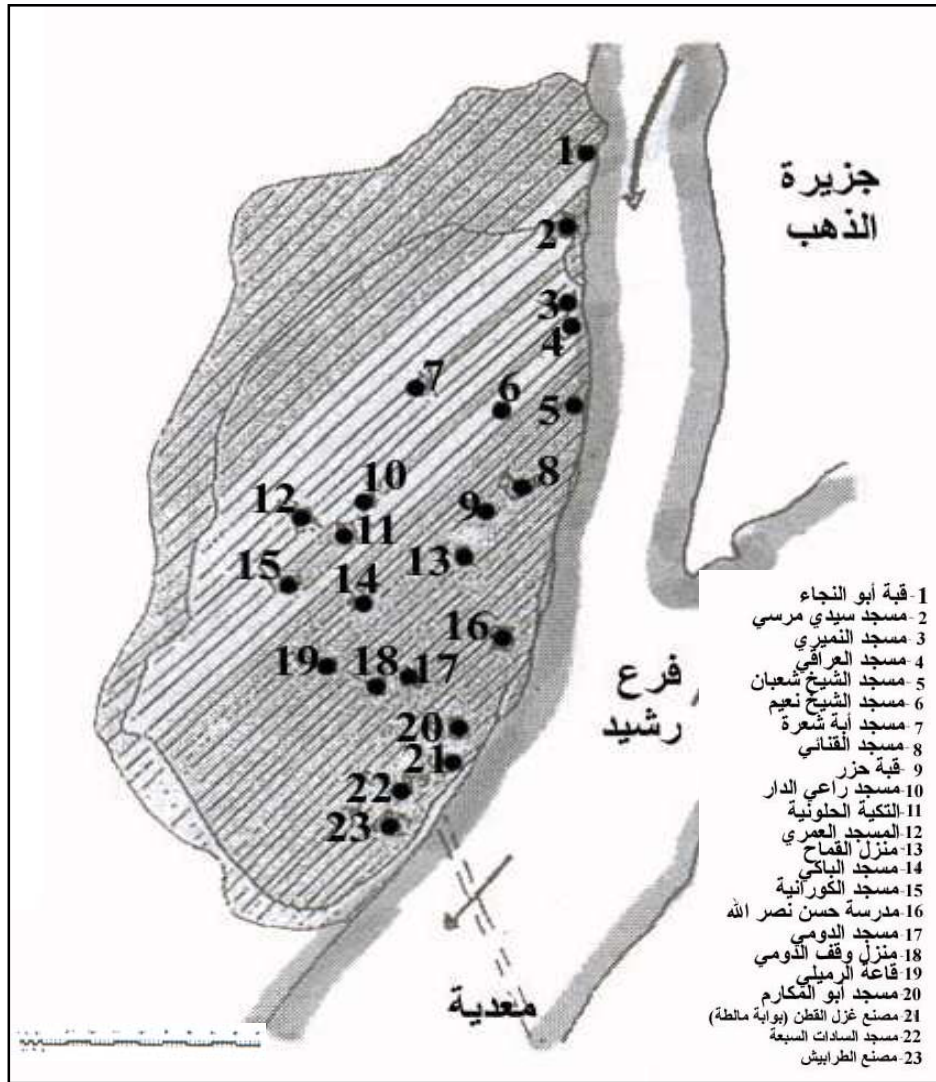
٤- دي.بو.إيميه جولوا - وصف مصر - المدن والأقاليم المصرية - المجلد الثالث - ١٩٦٤م .

٥- د. محمد عبد الغال الشامي - مدن الدلتا في العصر العربي - رسالة دكتوراة - مكتبة جامعة القاهرة - ١٩٧٠م

٦- دار الوثائق القومية - محكمة فوة الشرعية - سجلات محكمة فوة برشيد - سجل ٤ - عام ٩٩٤ هجرية .

١- المقريري- السلوك في معرفة دول الملوك مكتبة الثقافة الجديدة - ١٩٦٥م .

خصائص معمارية وفنية مختلفة عن مساجد القاهرة ومكملة لمدينة رشيد من حيث الطراز والخصائص المعمارية . وقد اشتهرت فوة بكثرة عدد مساجدها التراثية بحيث يقال أنه لا يخلو شارع أو حارة من المنطقة القديمة في فوة إلا وبها مسجد أو زاوية أثرية . وقد ارتبطت المساجد الرئيسية بشاطئ النيل الذي كان محور العديد من الأنشطة الاقتصادية وبالتالي نشأت الحاجة إلى توافر المساجد على طول الشاطئ مما جعل المآذن البيضاء بفوة حين تعانق السماء على شاطئ النيل تعطي منظراً رائعاً . وقد اعتمدت العمارة الإسلامية في فوة على معطيات البيئة ومن هذا المنطق صيغت الأشكال المعمارية فقد كان من الطبيعي أن يعتمد سكان المدن في تشييد منشآتهم على البيئة المحلية ومن هنا فهناك ارتباط واضح



المباني التاريخية المبعثرة داخل مدينة فوة خريطة رقم (٩٥)

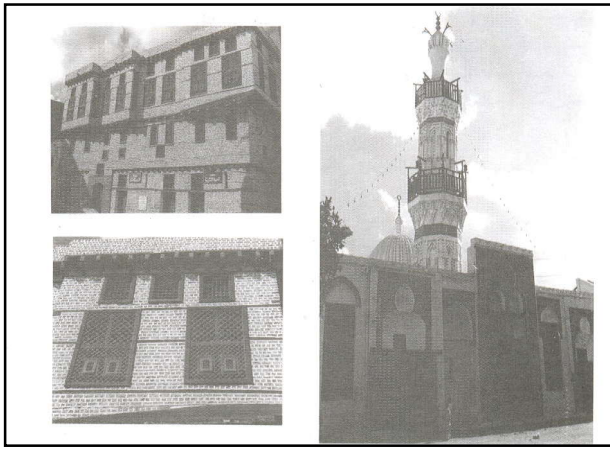
المصدر : الحفاظ على التراث المعماري والعمراني كأساس للحفاظ على الهوية دراسة لمدينة فوة - المجلة المعمارية

بين مادة البناء والتكوين الجيولوجي فنجد البيئة الفيضية لنهر النيل قد أتاحت في فوة الطوب اللبن والآجر والطوب المنجور . كما تتميز مساحد فوة بأنها شيدت من قبل أثرياء المدينة من التجار وملاك الأراضي الزراعية وقد يشارك في بناء المسجد أكثر من شخص مما يعكس تضامن المجتمع في إقامة بيت من بيوت الله وهناك عدة ملحقات بالمسجد من أهمها الأسبلة والكتاتيب والمكتبات .

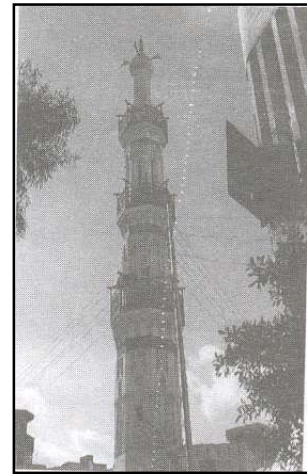
٥. تأثير العوامل الاقتصادية على المناطق التاريخية بالمدينة

ونظراً لمحدودية الأرض الزراعية ووجود الحيز العمراني للمدينة في وسطها ونظراً لسياسة الدولة في الحفاظ عليها فإنه مع زيادة عدد السكان يلجأ الناس إلى التكتيف البنائي وهدم القديم ليحل محله مباني عالية مما يضر أكبر الضرر بالمناطق التاريخية والمنشآت التاريخية حيث يغير من الطابع والنسيج العمراني ويؤثر بصرياً على الآثار خاصة إذا تم ذلك عشوائياً دون دراسة مسبقة للمحافظة على هذه المنشآت ووجود حرم لها . ويمكننا ملاحظة أن النشاط التجاري والصناعي وازدهار المدينة في الفترات التاريخية المختلفة قد أفرز لنا كثير من المنشآت التي تميز المدينة حتى الآن وتعتبر مباني تاريخية ذات طابع مميز .

ونأمل أن نفعل ما أوصت المجالس القومية المتخصصة والمجلس الدولي للآداب والفنون بالسعي لاعتبار مدينة فوة محمية أثرية نظراً للمجموعات الأثرية والطرز المعمارية المتنوعة الممثلة لكثير من العصور المختلفة . وكذلك نأمل أنه في المستقبل القريب أن تدخل مدينة فوة ضمن المدن السياحية المصرية وينال نشاط السياحة مكانه على الخريطة الاقتصادية في المدينة.



الطوب الأحمر والطوب المنجور مع استعمال الخشب في واجهة مسجد سيدي أبو المكارم (يمين) وواجهة ربع الخطاطبة (يسار) (شكل رقم ٥٧)



منذنة مسجد القنائي
شكا, رقم (٥٦)

٥-٢-١-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. السكان

ازداد تعداد سكان مدينة فوة في فترة من الفترات التاريخية زيادة كبيرة وذلك نتيجة لانتقال أهالي مدينة رشيد إليها بسبب العوامل الطبيعية حيث أن مدينة رشيد تقع على كتيب رملي عظيم يتهيل خاصة مع هبوب الرياح الغربية

(الشمالية الغربية) وهي الرياح السائدة في المنطقة . ومن هنا نجد أن المدينة بالإضافة إلى الزيادة السكانية الطبيعية بها يزداد عدد سكانها نتيجة للهجرات الداخلية إليها .

- بلغ تعداد سكان مدينة فوة سنة ١٩٩٦م حوالي ٥٤ ألف نسمة منهم ٢٧.٩٦٥ ذكور ، ٢٦.٤٥٥ إناث.
- بينما كان عدد سكان المدينة سنة ١٩٨٦م ٤٦ ألف نسمة .
- معدل النمو السكاني من ٨٦-٩٦ هو ١.٨% سنوياً .
- الكثافة السكانية داخل الكتلة العمرانية ١٤٨٤ فرد / فدان .

٢. الخدمات بالمدينة

مساحة الخدمات ٣١ فدان تمثل نسبة ١٠% من جملة مساحة الكتلة العمرانية وهي في مجموعها غير كافية للزيادة السكانية بالمدينة ولحدودية الأرض بها .

٣. تأثير العوامل الاجتماعية على المناطق التاريخية بالمدينة

ونظراً للزيادة السكانية لمدينة فوة ولحدودية مساحة الأراضي المخصصة للبناء لوقوع فوة وسط الأراضي الزراعية ونظراً لاحتياج السكان لخدمات فإن الإنشاءات الجديدة - مع غياب دور التخطيط والرقابة بالمدينة- قد أثرت بالسلب على المناطق والمنشآت التاريخية بالمدينة فتأتي عليها في كثير من الأحيان بالهدم للاستفادة من الأرض في التكتيف الرأسي بغض النظر عن الحسارة الكبيرة لهذه المنشآت التي تعتبر ثروة قومية أو بالبناء ملاصقين للمباني الأثرية مما أفقدها كثيراً من جمالها وروعيتها .

٥-٢-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المباني التاريخية

١. المناخ

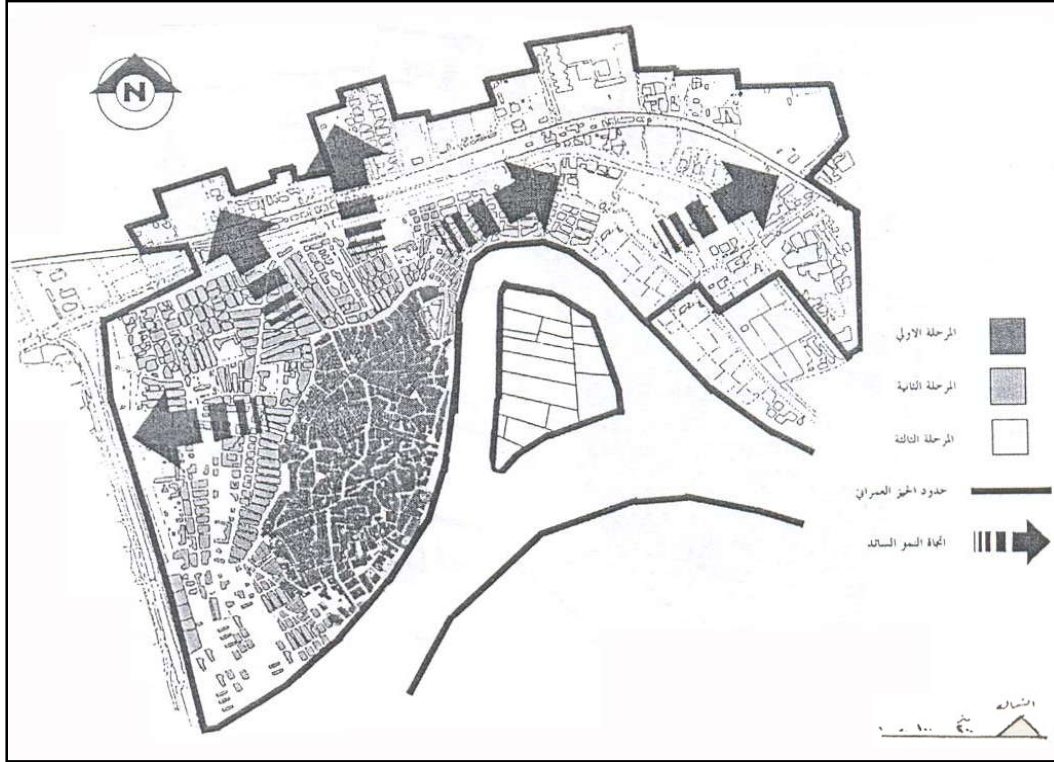
- درجات الحرارة تتراوح بين ١٨- ١١ درجة مئوية شتاءً وبين ٣٠- ٢٣ درجة مئوية صيفاً .
- الرطوبة النسبية يعتبر المحتوى المائي للمدينة مرتفع نسبياً بالمقارنة بالمناطق الأخرى بالجمهورية فيتراوح الحد الأدنى للرطوبة ٢٤% صيفاً ، ٤٥% شتاءً . بينما يرتفع الحد الأقصى قبل الشروق مباشرة ليزيد عن ٧٠% في معظم فترات العام .
- نظام الرياح تسود الرياح الشمالية الغربية الرطبة معظم فترات العام عدا الفترة من ديسمبر وحتى فبراير فتسود الرياح الجنوبية .
- الأمطار متوسط سقوط الأمطار ٣٠ مم/شهر في الفترة من ديسمبر وحتى فبراير .
- الإشعاع الشمسي ترتفع معظم فترات العام وفي المتوسط يزيد عن ٤٥ وات/المتر المربع وخاصة في الفترة من مارس وحتى سبتمبر .

٢. التأثير البيئي على المباني التاريخية

ولقد كان لموقع مدينة فوة والبيئة الفيضية لنهر النيل والتكوين الجيولوجي لأرضها أثره على المباني التاريخية الموجودة بها وأعطاها طابع يميزها عن غيرها من المدن وخاصة من حيث المواد الخام المستعملة في بنائها من الطوب اللبن والآجر والطوب المنجور (ذو اللونين الأحمر الغامق والأسود بعد حرقه بدرجات متفاوتة) مع استعمال الخشب وكلها عناصر متوفرة في البيئة التي توجد المدينة في نطاقها . أما بالنسبة لتأثير البيئة على التصميم المعماري للمباني التاريخية في المدينة فإنه نظراً لوجود المدينة وسط الأرض الزراعية وفي إطار المحافظة عليها فقد كانت بعض مساجد المدينة معلقة لاستغلال

الطابق الأرضي في نشاط آخر تجاري كالحوانيت وكانت هذه الحوانيت توجر ويتم الصرف منها على المسجد أو المبنى (مثال لذلك مسجد البكي) .

٥-٢-١ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية في المدينة



النمو العمراني واتجاهاته لمدينة فوة خريطة رقم (٩٦)

المصدر : رسالة ماجستير - عابد محمود عابد

لقد حدث تغيراً كبيراً في شكل التكوين العمراني لمدينة فوة وذلك في خلال فترة الخمسين عام الماضية حيث اتسعت المدينة بصورة واضحة وأخذ شكل العمران فيها يتطور بصورة كبيرة حيث ظهرت ملامح عمرانية جديدة تختلف في طبيعتها عن الملامح القديمة للمدينة إلا أنه على الرغم من هذه التغيرات التي حدثت للمدينة القديمة لا تزال محتفظة بطبيعتها وخصائصها الجغرافية والتاريخية والأثرية والفنية والصناعية والتجارية التي تميزت بها من فترات زمنية طويلة فلقد تحولت آثارها وخاصة المساجد منذ فترة زمنية طويلة إلى أماكن مهملة معرضة لجميع أنواع التعديلات بالإضافة إلى تطويقها بالمباني الحديثة والتي أوشكت أن تفقد طابعها التاريخي المتميز . كما أنها أضرت بالنواحي الجمالية والفنية لمعالم هذه الآثار . وإن كانت المنازل القديمة لا تزال محتفظة بميبتها القديمة التي بنيت وصممت على أساسها كذلك فإن جميع المساجد الأثرية بالمدينة لا تزال محتفظة بأغلب عناصرها الأساسية الأصلية وإن كانت في أشد الحاجة لحدوث عملية ترميم شاملة لها .

١. النمو العمراني لمدينة فوة

من خلال التطور العمراني الذي حدث للمدينة ومن خلال رصد التغير الذي حدث في الشكل العام للمدينة وفي نسق

النمو بما تم إظهار ذلك على ثلاث مراحل زمنية :

- أ- **المرحلة الأولى** والتي تمثل مدينة فوة الأثرية وحتى عام ١٩٤٥م.
 ب- **المرحلة الثانية** والتي تمثل مدينة فوة حتى سنة ١٩٦٠م. وفي هذه المرحلة انتشرت الخدمات الرئيسية بالمدينة .
 ت- **المرحلة الثالثة** والتي تمثل المدينة من سنة ١٩٦٠ وحتى الآن . وتتميز هذه المرحلة بكثرة الامتدادات العشوائية على الأراضي الزراعية .

وقد تطورت مساحة الكتلة العمرانية بالمدينة ففي سنة ١٩٢٠م كان مسطح مسطح المدينة ٤٠ فدان وفي سنة ١٩٦٠م أصبح المسطح ٩٥ فدان وفي سنة ١٩٨٠م كان ٣١٠ فدان .

• اتجاهات النمو العمراني

كما يبدو من الخريطة أن النمو العمراني للمدينة يأخذ اتجاه المنطقة الزراعية المحيطة بها أي في عكس اتجاه نهر النيل الذي كان بمثابة عائق طبيعي للنمو العمراني ومحدداً رئيسياً بصيغ طبيعة الأنساق الثقافية والبنائية والعلاقات التبادلية بينهما في كثير من المواضع العمرانية بوادي النيل إضافة إلى ارتباط النهر بالشبكة الرئيسية لمحاور الحركة وما يتبع ذلك من تحديد مدى طبيعة العزلة المكانية للمجتمعات البشرية الواقعة حول النهر تبعاً للبعد المكاني عنه حيث يمكن رصد بعض الملامح الأساسية لتأثير النهر على الأنساق الثقافية والبنائية لتلك المجتمعات فالنهر يعتبر فاصلاً طبيعياً يحدد التمايز الثقافي والبنائي في بعض مناطق الوادي .

• محددات النمو العمراني

يعتبر نهر النيل المحدد الرئيسي لنمو المدينة تليه ترعة القضاية ثم خط السكة الحديد والطريق الإقليمي وأخيراً الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة . وإن كانت هذه المحددات تعتبر مؤثرة لفترة من الزمان إلا أنه لم تعد ذات أهمية بالنسبة للنمو العشوائي المستمر نتيجة الزيادة السكانية . فنلاحظ من الخريطة النمو على الأراضي الزراعية حيث لم تعد الأرض الزراعية محدداً كما كانت وكذلك نمت المدينة خلف خط السكة الحديد والترعة فلم تعد هي أيضاً من محددات النمو .

٢. النسيج العمراني بمدينة فوة

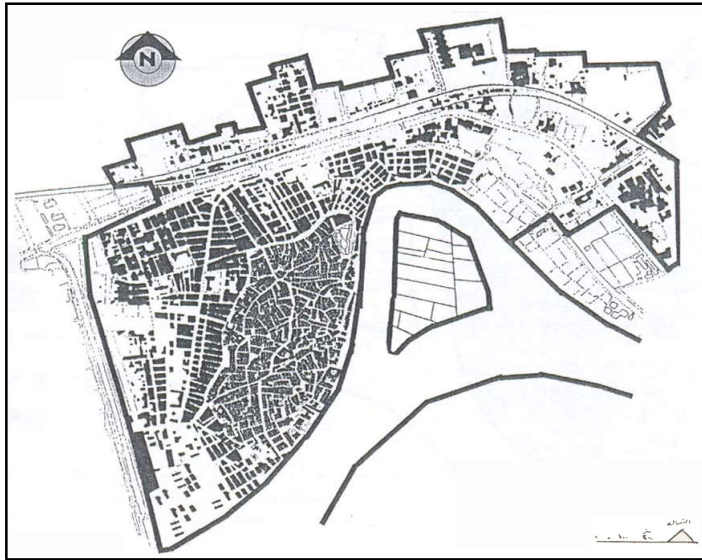
ويمكن ملاحظة بوضوح نوعين رئيسيين من النسيج العمراني داخل المدينة هما :

أ- النمط التلقائي الريفي

وهو النمط السائد في منطقة القلب أو المنطقة التاريخية وهو ممتد على طول نهر النيل . ومستوي المباني به ردي حيث أنه لم يحدث به أي تطوير .

ب- النمط الشبكي الحضري

وهو النمط السائد في الامتدادات



اختلاف النسيج العمراني بين المنطقة التاريخية والامتدادات الحديثة خريطة رقم (٩٧)

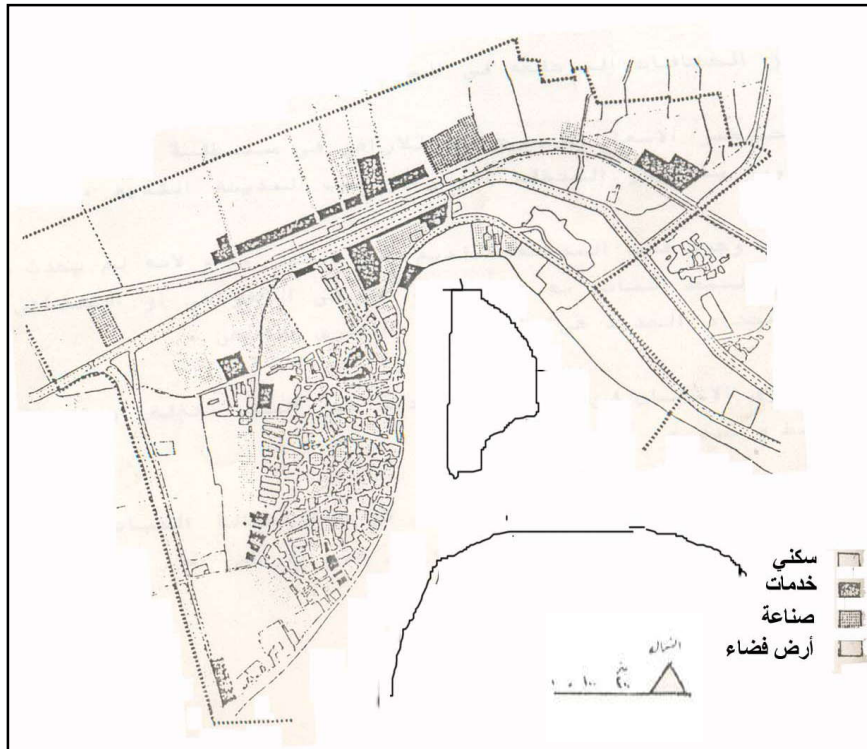
المصدر : رسالة ماجستير عابد محمود عابد

١- مها سامي كامل - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٩٣م.

الجديدة ومستوى المباني به ما بين متوسط وجيد .

٣. استعمالات الأراضي في المدينة^١

- مساحة كردون المدينة ٤٦٩ فدان.
- مساحة الكتلة العمرانية ٣١٠ فدان.
- مساحة الأراضي الزراعية ١٥٦ فدان تمثل نسبة ٣٣.٢% من جملة مساحة كردون المدينة.
- ومسطح استعمالات الأراضي بالمدينة كالتالي :
- الاستعمال السكني ١٨٣ فدان يمثل نسبة ٥٩% من جملة مساحة الكتلة العمرانية .
- مساحة الخدمات ٣١ فدان تمثل نسبة ١٠% من جملة مساحة الكتلة العمرانية.
- مساحة الاستعمال الصناعي ٩ فدان تمثل نسبة ٣% من جملة مساحة الكتلة العمرانية.
- مساحة الطـسرق ٦٠ فدان تمثل نسبة ١٩% من جملة مساحة الكتلة العمرانية.
- مساحة الأرض الفضاء ٢٨ فدان تمثل نسبة ٩% من جملة مساحة الكتلة العمرانية.
- مساحة المباني التاريخية حوالي ٦ فدان تمثل نسبة ٢% من جملة مساحة الكتلة العمرانية.



استعمالات الأراضي بمدينة فوة خريطة رقم (٩٨)

المصدر: رسالة ماجستير - عابد جاد

١- عابد محمود أحمد جاد - الملامح العريضة للمدن المصرية حتى عام ٢٠٠٠م - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ١٩٩٠م .

٥-٢-١-٧ الخلاصة

وفي النهاية يمكن أن نلاحظ تأثير القرارات السياسية على نمو المدينة وعلى زيادة أعداد المباني التاريخية بالمدينة في فترات ازدهارها كذلك تأثير العوامل الاقتصادية من أنشطة اقتصادية وأسعار أراضي فيمكن أن نلاحظ أن النشاط التجاري وازدهار المدينة في الفترات التاريخية المختلفة قد أفرز لنا كثير من المنشآت التي تميز المدينة حتى الآن وتعتبر مباني تاريخية ذات طابع مميز . وكذلك فظراً لوجود المدينة وسط الأرض الزراعية وفي إطار المحافظة عليها وارتفاع أسعارها ونظراً لمحدودية الأرض الزراعية ووجود الحيز العمراني للمدينة في وسطها وكذلك سياسة الدولة في الحفاظ على هذه الأراضي فإنه مع زيادة عدد السكان يلجأ الناس إلى التكتيف البنائي وهدم القديم ليحل محله مباني عالية مما يضر أكبر الضرر بالمناطق التاريخية والمنشآت التاريخية حيث يغير من الطابع والنسيج العمراني ويؤثر بصرياً على الآثار خاصة إذا تم ذلك عشوائياً دون دراسة مسبقة للمحافظة على هذه المنشآت ووجود حرم لها . كما تأثر التصميم المعماري للمباني التاريخية بذلك فقد كانت بعض مساجد المدينة معلقة لاستغلال الطابق الأرضي في نشاط آخر تجاري كالحوانيت وكانت هذه الحوانيت توجر ويتم الصرف منها على المسجد أو المبنى (مثال لذلك مسجد الباكي) . أما بالنسبة للعوامل البيئية فقد كان للبيئة الفيضية لنهر النيل والتكوين الجيولوجي لأرض في مدينة رشيد أثره على المباني التاريخية الموجودة بها وأعطاه طابع يميزها عن غيرها من المدن وخاصة من حيث المواد الخام المستعملة في بنائها من الطوب اللبن والآجر والطوب المنجور (ذو اللونين الأحمر الغامق والأسود بعد حرقه بدرجات متفاوتة) مع استعمال الخشب وكلها عناصر متوفرة في البيئة التي توجد المدينة في نطاقها .

ونأمل أنه في المستقبل القريب أن تدخل مدينة فوة ضمن المدن السياحية المصرية وينال نشاط السياحة مكانه

على الخريطة

الاقتصادية في المدينة .

٢-٢-٥ مدينة رشيد

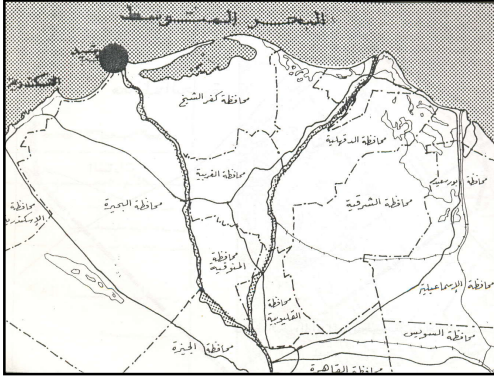
١-٢-٢-٥ تعريف بمدينة رشيد^١

١. الموقع

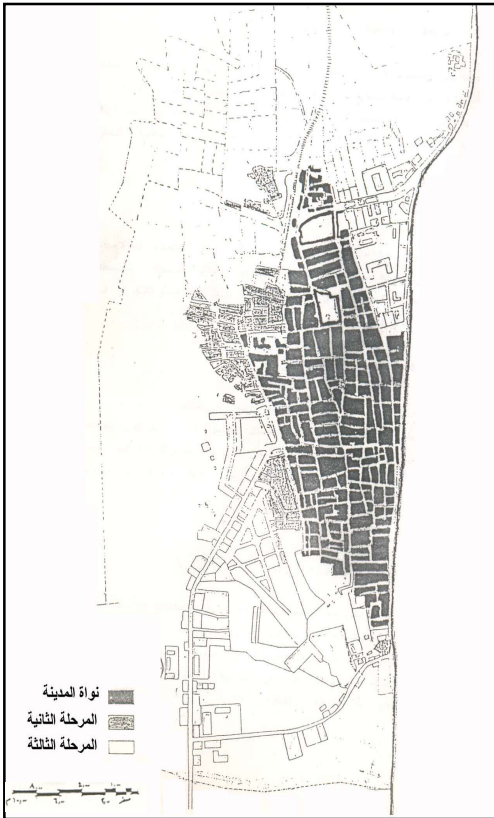
تقع مدينة رشيد على مقربة من ملتقى النيل بالبحر المتوسط على الضفة الغربية من فرع رشيد شرق مدينة الإسكندرية فلا تبعد عن البحر المتوسط بأكثر من ١٥ كم . وقد أتاح لها هذا الموقع أن تكون من مخارج الدلتا الرئيسية حيث كان فرع رشيد من سبل المواصلات الهامة وخاصة في العصر الوسيط . والمدينة تقع في نطاق الإقليم الشمالي الساحلي لمصر ولذا فهي تتميز بوجودها ضمن البيئة الساحلية الشمالية والبيئة الزراعية والبيئة الصحراوية. وتقع مدينة رشيد حالياً ضمن نطاق محافظة البحيرة التي تعتبر من أكبر محافظات الجمهورية من حيث المساحة وتتكون من ١٥ مركز إداري تعتبر رشيد واحداً منهم ومركز رشيد يتكون من مدينة واحدة هي رشيد و١٦ قرية .

٢. النشأة والتطور التاريخي

كانت رقعة مركز رشيد ضمن المقاطعة السابعة من مقاطعات مصر في العصر الفرعوني وكانت تسمى (رع أمني) أي المقاطعة الأولى غرباً وظهرت في هذه المقاطعة العديد من المدن الفرعونية القديمة التي اندثرت وحل محلها أو بالقرب منها مدناً أخرى . أما مدينة رشيد الحالية فإنها ترجع إلى ما قبل الأسرة الأولى الفرعونية وذلك في بعض الآراء التي تذكر أن الملك نارمر أثناء زحفه على الصعيد لتحقيق الوحدة بين الوجهين أصطدم بأهل هذه المنطقة وهم طائفة من المواطنين يسمون Rekhitou ومما يلفت النظر أن هذه التسمية قريبة من الأسم القبلي لمدينة رشيد (راشيت) Raschit ولكن المدينة المشهورة التي قامت رشيد مكانها أو بالقرب منها هي بولبتين Bolbetine التي نسب إليها هيروdot فرع النيل البولبتيني .^٢ ويوجد في مدينة رشيد الحالية كثير من الأعمدة التي تعد بالتأكيد من آثار المعابد الفرعونية والرومانية. وقد أخذت بولبتين (رشيد) في التدهور بعد بناء



موقع مدينة رشيد خريطة رقم (٩٩)
المصدر : خريطة مساحية



التطور التاريخي لرشيد خريطة رقم (١٠٠)
المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

٢- جغرافيا العمران الريفي - دراسة تطبيقية على مركز رشيد - د. صلاح عبد الجابر عيسى .

مدينة الإسكندرية والتي أصبحت عاصمة للبلاد المصرية وثنغراً رئيسياً لها في العصر الأغرقي . ومنذ دخول المسيحية إلى مصر أهملت تسمية بولبتين وأصبح أسمها (راشيت) Raschit ومنه اشتق اسمها العربي . وكان من الطبيعي أيضاً أن يتراجع العمران عن رشيد بعد الفتح العربي نتيجة لانتقال العاصمة إلى الفسطاط ومع ذلك استطاب للبعض سكني رشيد فعمروها وأقاموا بها البيوت والمساجد . وقد بدأ الاهتمام بتحديد ثغر رشيد وتحصينه لصد الهجمات التي وقعت على مصر من الروم في عهد الخليفة المتوكل . وبعد الفتح الفاطمي لمصر وتأسيس مدينة القاهرة نشطت التجارة الداخلية ولم تعد الإسكندرية الميناء الأول بل بدأ الاهتمام بمديني رشيد ودمياط فانتعشت رشيد في هذه الفترة ٣٥٩هجرية/ ٩٦٩م واغتني تجارها وامتدت أطرافها وعمرت مساجدها بالمصلين وقاصدي العلم. أما في العصر الأيوبي فقد أصبحت رشيد بلدة صغيرة بعد أن كانت مدينة نظراً لشدة الاهتمام بمدن الثغور الشرقية. أما في ختام الحكم العربي وفي عصر المماليك فقد نالت رشيد كثيراً من الاهتمام وتمت بها إصلاحات في عصر بيبرس ، كما أنشأ السلطان قايتباي برجاً وبنى السلطان الغوري حولها سوراً في عام ٩٢٢هجرية/ ١٥١٦م للحماية وأصبحت مدينة رشيد من جديد ثغراً حروباً له أهميته . إلا أن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في القرن التاسع الهجري كان سبباً في تحول التجارة عنها إلى جنوب إفريقيا . وبعد فتح العثمانيين لمصر في أوائل القرن السادس عشر الميلادي استردت رشيد مكانتها وازدهارها العمراني بما يشيد بها من مساجد ومنازل وحمامات وطواحين وبوابات لازالت آثارها موجودة حتى يومنا هذا . وقد نالت رشيد شهرة كبيرة أيام الحملة الفرنسية على مصر بعد العثور على حجر رشيد داخل قلعة قايتباي . وكذلك تتميز المدينة بتاريخها الوطني حيث شهدت عدة معارك أهمها حملة فريزر عام ١٢٢٢هجرية/ ١٨٠٧م والتي كان لأهلها دوراً عظيماً في الدفاع عنها ببسالة . كما تتميز أيضاً بتراتها المعماري والزخرفي الذي يتجلى في منازلها ومساجدها الأثرية والتي يرجع تاريخ معظمها إلى العصر العثماني إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر باستثناء قلعتها الشهيرة وبقايا السور التي ترجع إلى العصر المملوكي . وبالرغم من وجود هذه المجموعات الأثرية التي تشتهر بها المدينة إلا أن معظمها لم تنل حظها من العناية لفترة طويلة من الزمن وأصبحت أماكن مهملة تمثل في حقيقة الأمر إهداراً كبيراً لثرواتنا التاريخية والثقافية والقومية خاصة وأن المباني الحديثة أوشكت أن تطوقها من كل جانب مما يفقدها طابعها التاريخي الجميل .

٥-٢-٢-٢-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. القوانين وتأثيرها على المدينة

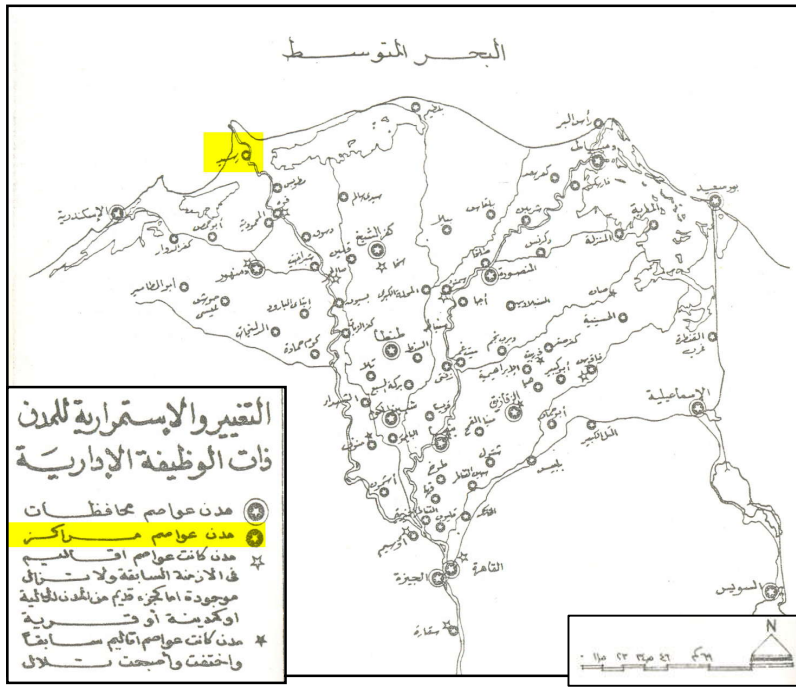
أدى تطبيق قانون حماية الآثار والذي يقضي بعدم تطويق المناطق الأثرية بالمباني الجديدة وتحديد ارتفاعاتها إلى التوسع العمراني الأفقي للمدينة على حساب الأراضي الزراعية المتاحة لها وذلك نظراً لكثرة هذه المناطق والمباني التاريخية في المدينة مما جعل الأراضي الزراعية تشهد تناقصاً كبيراً وزاد نمو المدينة العمراني سنة تلو الأخرى ولكن تم بشكل كبير الحفاظ على الثروة العمرانية التاريخية بالمدينة من التدهور .

٢. القرارات الإدارية وتأثيرها على المدينة

أ- قرار التبعية الإدارية^١

منذ نشأة المدينة في العصور الفرعونية وضمحلها في العصر الأغرقي ومروراً بالعصور القبطية كانت المدينة تنمو وتزدهر أو تضمحل وتخبو وتنكمش عمراً تبعاً لقرارات التبعية الإدارية للمدينة .

١ - مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا) - التقرير المرحلي الأول - جامعة القاهرة معهد التخطيط الأقليمي والعمراني والمعهد الفرنسي لأبحاث التنمية والتعاون - ١٩٨٨م



استمرارية رشيد كعاصمة لمركزها في العصر العربي خريطة رقم (١٠١)

المصدر: مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا) - معهد التخطيط الإقليمي والعمران - جامعة القاهرة :

وأصبحت مدينة ضمن عمل
النستراوية والذي كان قاعدته
نستراوة فلم تخلف هذه الفترة أية مباني أو منشآت باقية . وفي الدولة المملوكية وبعد الاهتمام برشيد كثغر حربي إبان الحروب الصليبية أصبحت المدينة وحدة إدارية منفصلة وكانت آنذاك - من الناحية المالية - تتبع ديوان الخواص شأنها في ذلك شأن باقي الثغور . فازدهرت المدينة وكان هناك اهتمام عمراني كبير بما فظهرت معظم المنشآت الموجودة حالياً من وقلاع وأسوار وتحصينات حربية وخلافه وزاد الاهتمام بها . واستعادت مكانتها مع الفتح العثماني لمصر وازدهر عمرائها بما شيد بها من مساجد ومنازل وحمامات وطواحين وبوابات لازالت باقية حتى يومنا هذا . ورشيد حالياً ضمن نطاق محافظة البحيرة وهي مدينة ومركز من مراكز المحافظة .

ب- قرار اعتبار رشيد منطقة سياحية^١

من منطلق الحفاظ على القيمة الأثرية والتاريخية للمدن المصرية صدر قرار اللجنة العليا للسياسات في اجتماعها بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢م باعتبار منطقة ادفينا ورشيد وادكو من المناطق السياحية ولكن المقصود بهذا القرار منطقة مصيف سياحي أي يخدم السياحة الداخلية والمطلوب تفعيل وتعديل هذا القرار فيما يخص مدينة رشيد لتكون ضمن نطاق المدن السياحية العالمية لما تحتويه من منشآت تاريخية وليس للسياحة الداخلية كمصيف فقط .

ت- قرار إدراج رشيد ضمن مجموعة المدن التي تغطيها خطة ترميم الآثار

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠-وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

كان قرار هيئة الآثار المصرية بإدراج رشيد ضمن مجموعة المدن التي تغطيها خطة ترميم الآثار في مصر من أهم القرارات التي تم بها الحفاظ على المباني التاريخية بالمدينة والتي كانت المدينة في حاجة شديدة له .

٣. تأثير العوامل السياسية على المناطق التاريخية بالمدينة

كان للقوانين وخاصة قانون حماية الآثار تأثير كبير في الحفاظ على المباني التاريخية بالمدينة بالرغم من الآثار السلبية على النمو العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية .

أما القرارات فقد كان لقرارات التبعية الإدارية تأثير كبير على نمو المدينة وحجمها وحجم العمران بها طوال العصور المختلفة خاصة حينما كان هناك اهتمام بمدن الثغور وقت الحروب الصليبية فزاد حجم العمران بالمدينة وتم بناء الأسوار والحصون والقلاع والتي من أشهرها قلعة قايتباي التي تم بناءها في العصر المملوكي عام ١٤٧٢م كما سورت المدينة على شاطئ البحر عام ١٥١٦م وبعد فتح العثمانيين لمصر ازدهرت رشيد وتم تشييد كثير من المساكن والمساجد والحمامات والطواحين والبوابات التي لازالت آثارها باقية حتى الآن وقد نالت رشيد شهرة كبيرة مع الحملة الفرنسية على مصر والعثور على حجر رشيد داخل قلعة قايتباي .

كما كان لقرار اللجنة العليا للسياسات سنة ١٩٨٦م باعتبار منطقة ادفينا ورشيد وادكو من المناطق السياحية أهمية وإن كان هذا القرار يحتاج إلى تفعيل خاصة بالنسبة لمدينة رشيد لتدخل ضمن نطاق المدن السياحية العالمية لما تحتويه من منشآت تاريخية وليس للسياحة الداخلية كمصيف فقط .

أما قرار هيئة الآثار المصرية بإدراج رشيد ضمن مجموعة المدن التي تغطيها خطة ترميم الآثار في مصر فهو من أهم القرارات التي تم بها الحفاظ على المباني التاريخية بالمدينة وإن كان هناك احتياج للاهتمام بالنطاق العمراني بالمباني التاريخية أيضاً للمحافظة على الشكل الخارجي للمبني وعلى المناطق القديمة التاريخية ككل . كذلك هناك اقتراح بتسجيل الآثار الباقية بمدينة رشيد تسجيلاً دقيقاً وذلك كخطوة أولى لإدراجها ضمن التراث العالمي لما لها من أهمية .

٣-٢-٢-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. نشاط الزراعة والصيد

تبلغ مساحة الزمام المترع في المركز ٤٢.٥ ألف فدان وهي تساوي ٦٧.٨% من مساحة الزمام الكلي البالغ مساحته ٦٢.٧ ألف فدان . ويلاحظ أن مساحة الأرض القابلة للاستصلاح حوالي ١٦ ألف فدان تشكل ٢٦% من الزمام الكلي . ويمثل العاملين بقطاع الزراعة والصيد في مدينة رشيد ٢٠.٣% من جملة عدد العاملين . ويأتي محصول الخضر في المقدمة من حيث المساحة المزروعة وتليه الحاصلات الزراعية والفاكهة والمواخ أما النخيل فيعتبر مركز رشيد غني بالثروة النخيلية ويعتبر فائض الإنتاج الزراعي خاصة من الخضر والفاكهة والمواخ مصدر الثروة الغذائية بإقليم الإسكندرية .

أما بالنسبة لنشاط الصيد فقد ظل الصيد من بحيرة إدكو من الأنشطة الرئيسية برشيد لمدة طويلة فقد كان يساهم بحوالي ٧٠% من إجمالي الدخل الكلي لرشيد إلا أنه يلاحظ بعد إنشاء السد العالي تدهور هذا النشاط بشكل ملحوظ وتناقص عدد العاملين به وهجرة معظمهم إلى مراكز أخرى .

١- مها سامي كامل - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٩٣م .

ونظراً لتوفر المقومات الأساسية لنشاط الصيد بمدينة رشيد فإنه يتعين إعطاء أولوية عاجلة لتنمية هذا النشاط وإبرازه مرة أخرى على الخريطة الاقتصادية لرشيد وذلك بحل المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع حيث أن هذا لنشاط يعتبر من الأنشطة غير الملوثة للبيئة في المدينة ويساعد على الحفاظ على طابع المدينة التاريخي .

٢. نشاط الصناعة

بدأت الوظيفة الصناعية في رشيد في أواخر عصر المماليك حيث أصبحت رشيد مركزاً هاماً لصناعة السفن بحكم موقعها وقربها من مصدر استيراد الأخشاب وكذلك لحصانة موقعها الحربي فضلاً عن قربها من الاسكندرية . أما الآن يعد النشاط الصناعي هو النشاط الرئيسي بمدينة رشيد والذي يوظف أكثر من ثلث إجمالي القوى العاملة بالمدينة وتتركز الأنشطة الصناعية أساساً في مجموعة الصناعات الغذائية التي تقوم على ضرب الأرز وطحن الغلال وصناعة المكرونة والبسكويت وإنتاج الملح وحفظ الأغذية ومصانع الثلج .

أما الأنشطة الحرفية فتشمل صناعة الحبال والأقفاص وورش النجارة والبلاط وإصلاح المراكب وإصلاح السيارات والمعدات الزراعية^١ .

وينصح بتنمية النشاط الصناعي في المدينة ولكن ليظل في هيكل الصناعات الغذائية والتي تعتمد على خامات زراعية متوفرة بالمركز والتي يمكن أن تشكل صناعات تصديرية وكذلك الصناعات التي تقوم على خدمة نشاط الصيد كصناعة الدوبار والحبال والشباك وصناعة القوارب وصناعات تجهيز الأسماك وثلاجات التخزين والتجميد.....الخ.

٣. نشاط السياحة

رشيد هي عروس البحيرة وأجمل مدنها وهي بالإضافة لكونها تتمتع بإمكانات تنمية السياحة الشاطئية الداخلية - من خلال استغلال موقع رشيد وإطلاله على كل من فرع رشيد وساحل البحر المتوسط حيث يمكن إقامة مناطق ترفيهية ومراكز اصطياف على كورنيش النيل وامتداد الساحل شمال غرب رشيد - فهي غنية بالآثار الإسلامية ومنها قلعة قايتباي والتي اكتشف فيها حجر رشيد وبوابة أبو الريش ومتحف رشيد الوطني وحديقة متحفية إسلامية ويبلغ عدد الآثار برشيد ٤٤ أثراً منها ٢٢ متراً، ١٢ مسجداً . وكذلك توجد قرية ديبى وبها مجموعة كبيرة من الآثار . ولرشيد أهمية تاريخية إذ شهدت انتصار المصريين على الحملة الإنجليزية كذلك بما برج سيدي أبي مندور الذي راقب منه أحد مؤرخي الحملة الفرنسية على مصر معركة أبي قير البحرية . كذلك تحظى رشيد بمقومات سياحية يمكن أن تجعل من قطاع السياحة قطاع له دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية برشيد . وبرغم هذه الثروات السياحية إلا أن المثير للدهشة هو خلو رشيد من أية معالم سياحية تدل على هذه الأهمية وحسنا الإشارة إلى خلو المدينة حتى من الخدمات الفندقية الملائمة لاستقبال الزوار حيث لا يوجد بها سوى أربعة فنادق ثلاثة نجوم بطاقة إيوائية متواضعة. ولذلك يقتضي الأمر اتخاذ خطوات إيجابية وفعالة لإبراز الأهمية السياحية والتاريخية والأثرية لرشيد .

٤. تأثير العوامل الاقتصادية على المناطق التاريخية بالمدينة

تتنوع موارد التنمية الاقتصادية بمركز ومدينة رشيد حيث تتوافر إمكانية الأرض القابلة للاستصلاح ، والمسطحات المائية وفرص تنمية الإنتاج السمكي ، ويوصي بأن يتعد قطاع الصناعة في تنميته عن الصناعات الملوثة للبيئة وذلك

٢- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠



أهم المباني التاريخية في مدينة رشيد خريطة رقم (١٠٢)

المصدر : التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - هيئة التخطيط العمراني

للمحافظة على المدينة بما تحويه من مقومات سياحية سواء سياحة الشواطئ أو سياحة الآثار الإسلامية والتاريخية وتتضمن أهم المقترحات للتنمية السياحية في المدينة ما يلي^١:

أ- توفير البنية الأساسي اللازمة للسياحة من طرق ووسائل انتقال ومياه وكهرباء بما يسهل الوصول للمزارات .

ب- العرض والترويج الجيد للمنتج السياحي برشيد وهو ما يقتضي إنشاء المتاحف وخلافه .

ت- توفير طاقة إيوائية بالكم والكيف المناسب لتشجيع حركة التردد على هذه المزارات والإقامة بالمدينة .

ث- وضع منطقة رشيد على الخريطة السياحية لمصر باعتبارها من المزارات الهامة في نطاق إقليم الإسكندرية .

ج- تحميل المناطق الأثرية وترميمها وصيانتها مع اتخاذ إجراءات كفيلة بعدم الاعتداء عليها بالزحف العمراني .

ونأمل أنه في المستقبل القريب أن تدخل مدينة رشيد ضمن المدن السياحية المصرية وينال نشاط السياحة مكانه على الخريطة الاقتصادية في المدينة حيث أن هذا سيساعد في نفس الوقت على الحفاظ على المناطق الأثرية والتاريخية بالمدينة.

٤-٢-٢-٥ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة^٢

١. الدراسات السكانية

كان لتحول قرية إدكو إلى مدينة ثم إلى مركز أثراً في جذب أعداد من السكان ولاسيما من مركز ومدينة رشيد باعتبار أن إدكو تجمع حضري ناشئ تتركز فيه بعض الأنشطة الحضرية والإدارية الحديثة وهو ما يعني أن التعديلات الإدارية التي طرأت على مركز رشيد أثر على سكان المدينة . وقد بلغ عدد سكان مدينة رشيد ٣٢ ألف نسمة عام ١٩٦٠ وارتفع إلى ٦٦ ألف نسمة عام ١٩٩٦، وقد اتسمت معدلات النمو بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال هذه الفترة .

والجدول التالي يوضح عدد سكان مركز ومدينة رشيد ومعدلات النمو السنوية (١٩٦٠-١٩٩٦).

جدول (٧) يوضح عدد سكان مركز ومدينة رشيد ومعدلات النمو السنوية (١٩٦٠-١٩٩٦)

السنة	مدينة رشيد		مركز رشيد	
	عدد السكان بالألف	معدل النمو	عدد السكان بالألف	معدل النمو
١٩٦٠	٣٢	-	٧٧	-
١٩٦٦	٣٦	٢.٢٣	٩٠	٢.٨١
١٩٧٦	٣٩	٠.٦١	١٠٢	١.١٩
١٩٨٦	٥٢	٢.٨٩	١٣٨	٣.٠٥
١٩٩٦	٦٦	٢.٧	١٧٣	٢.٥

٢. دراسة الخدمات

بالنسبة للخدمات التعليمية ونتيجة للدراسة اتضح ان هناك عجز في عدد المدارس كما أن كثافة التلاميذ في الفصل

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

مرتفعة وخاصة في المرحلة الابتدائية . أما الخدمات الصحية فمعدل الخدمة قدره ٢.٨ سرير لكل ألف نسمة على مستوى المدينة وهو معدل منخفض . ولذا يوصى بالتوسع في الخدمات الصحية على المستوى الريفي مع التركيز على مدينة رشيد، وكذلك رفع مستوى الأداء للخدمات الصحية من الناحية الكيفية والكمية .

أما خدمات الشئون الاجتماعية فمايزال هناك عجز في هذا المجال وبالنسبة للخدمات الثقافية وخدمات الشباب فهناك العديد من المنشآت الثقافية والمكتبات العامة ومراكز الشباب بمدينة رشيد وهي تغطي احتياجات المدينة في الوقت الحالي .

٣. تأثير العوامل الاجتماعية على المناطق التاريخية بالمدينة

الزيادة السكانية المعتدلة في السكان بمدينة رشيد سوف يكون له أكبر الأثر في التنمية في المدينة بشكل عام وإمكانية المحافظة على الطابع العمراني للمدينة والمحافظة على المناطق التاريخية بها . و يوصى بالعمل على التوسع في التعليم الفني وربطه بالبيئة واحتياجات المدينة وكذلك تنمية قدرات التلاميذ الثقافية والسياحية والاهتمام بالتعليم الذي يخدم قطاع السياحة في المدينة لتلائم مع الدور الذي سوف تلعبه على الخريطة السياحية في مصر وحتى يكون هناك كوادر مؤهلة من سكان المدينة لخدمة هذا القطاع. وكل ذلك مع الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية حتى تتناسب مع الدور السياحي الجديد للمدينة .

٥-٢-٢-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة^١

١. التكوين الجيولوجي للتربة

أ- نوع التربة يوجد أربعة أنواع من التربة المحيطة بالمدينة :

١. تربة ذات قوام ثقيل (من الطين الخفيف) في شمال المدينة وهي صالحة للزراعة .
٢. تربة ذات قوام خفيف (طميية رملية - رملية طينية) وهي توجد في أقصى حدود غرب المدينة .
٣. تربة ذات قوام خفيف جداً (سريعة النفاذية للمياه) وهي عبارة عن رمال ناعمة خشنة وتوجد في الغرب والجنوب من المدينة ويمكن استغلالها في الامتداد العمراني وذلك لعدم صلاحيتها للزراعة .
٤. كثبان رملية (متحركة بفعل الرياح) وهي عبارة عن رمال مفككة ناعمة وخشنة ، ويجب حماية المدينة منها تبعاً لاتجاهات الرياح السائدة، وتوجد في الغرب والجنوب من المدينة ويمكن استغلالها في الامتداد العمراني وذلك لعدم صلاحيتها للزراعة .

ب- المد والجزر حيث أن جزء النيل الواقع أمام المدينة تابع للبحر المتوسط فهو يتأثر بالمد والجزر حيث يصل أعلى منسوب للمياه ٧٤سم فوق سطح البحر بينما يصل أقل منسوب إلى -٤٠سم تحت سطح البحر . ويجب مراعاة ذلك عند عمل مراسي للسفن ومواني للصيد بالمدينة حيث يتحدد بذلك ارتفاع الأرصفة اللازمة .

٢. المناخ

أ- درجات الحرارة وهي تتراوح درجات الحرارة بين ١٨.١ - ١١.٣ درجة مئوية شتاءً وبين ٣٠.٢ - ٢٣.٩ درجة مئوية صيفاً .

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

ب- الرطوبة النسبية يعتبر المحتوى المائي للمدينة مرتفعاً بالمقارنة بالمناطق الأخرى بالجمهورية فيتراوح الحد الأدنى للرطوبة ٢٤% صيفاً ٤٥% شتاء . بينما يرتفع الحد الأقصى قبل الشروق مباشرة ليزيد عن ٧٠% في معظم فترات العام .

ت- نظام الرياح حيث تتراوح سرعة الرياح بين ١.٨ متر/ث في أكتوبر، ٣.٢٦ متر/ث في يوليو وتسود الرياح الشمالية الغربية الرطبة معظم فترات العام عدا الفترة من ديسمبر وحتى فبراير فتسود الرياح الجنوبية .

ث- الأمطار فيزيد متوسط سقوط الأمطار في رشيد عن ٣٠ مم/شهر في الفترة من ديسمبر وحتى فبراير ويبلغ أعلى متوسط في يناير ٤٤.٤ مم/شهر .

ج- الإشعاع الشمسي ترتفع معظم فترات العام وخاصة في الفترة من مارس وحتى سبتمبر .

٣. تأثير العوامل البيئية على المناطق التاريخية بالمدينة

وبتحليل وتقييم البيانات السابقة وتأثيرها على التجمعات العمرانية في رشيد وخاصة المناطق والمباني التاريخية يمكن استنباط المؤثرات والمحددات والتوصيات المناخية المؤثرة على البيئة كذلك التعرف على المشاكل البيئية وأفضل الطرق لمعالجتها .

أ- المشاكل البيئية الحالية

تتمثل المشاكل البيئية في الآتية :

- المناطق الواقعة إلى شمال المدينة تتميز بانخفاض جزء كبير منها عن منسوب سطح البحر كذلك فإن الشواطئ تتعرض لعوامل التعرية والنحر مما يشكل خطورة على الامتداد العمراني في الشمال .
- تلوث الهواء نتيجة وجود مصانع للطوب شمال المدينة.
- وضع القمامة على النيل جنوب المدينة لعدم وجود أماكن مخصصة لها مما يشوه المنظر الجمالي للمدينة .
- عدم وجود صرف صحي بالمدينة مما أدى إلى تلوث مياه النيل نتيجة الصرف به كذلك غمر بعض المساجد التاريخية بمياه الصرف وكذا المنطقة الشمالية لانخفاض منسوبها .
- تلوث المنطقة المحيطة بالمجازر الكائنة بغرب المدينة .
- الإضرار بالرؤية الجمالية والفنية نتيجة التعديلات على المباني الأثرية وتطويرها بالمباني الحديثة.

ب- التوصيات البيئية

- يجب تخصيص أماكن لتجميع القمامة .
- يجب حماية المنطقة الشمالية .
- يجب حماية وصيانة المناطق والمباني الأثرية .
- يجب ترك حرم بين المباني التاريخية والأثرية والمناطق السكنية الحديثة المحيطة بها .
- يجب حماية منطقة الحفريات الكائنة جنوب المدينة ومنطقة طابية أبو مندور .
- يجب توجيه الفراغات الرئيسية بحيث تتعامد مع المحور الشمالي الشرقي - الجنوبي الغربي وان تمتد بعمق كبير بالكتلة.

- يجب أن تمتد الفراغات الثانوية بمحاذاة المحور الشمالي الشرقي - الجنوبي الغربي لتحقيق التوجيه الأمثل بالنسبة للأشعاع الشمسي للوحدات البنائية .
- يجب توفير الحماية من الأمطار ومعالجتها بنظام الصرف المناسب على مستوى التخطيط العام وذلك لتخفيض مستوى المياه الجوفية التي تؤثر بالسلب على المباني و المناطق التاريخية .
- تنمية المدينة في ملء الفراغات الأساسية الواقعة في إطار الكتلة المبنية للمدينة وفي المناطق الغربية من إقليم المدينة على الأسس البيئية الموصى بها وحتى لا تمتد المدينة عشوائياً .
- يجب أن تمتد شبكة الطرق الرئيسية باتجاه الشمال الغربي للاستفادة من التأثير الملطف للرياح في فترات الإظهار الحراري الزائد .
- تحسين وتطوير شبكة الصرف الصحي الحالية لتخفيض مستوى المياه الجوفية التي تؤثر بالسلب على المباني وخاصة في المناطق التاريخية .

٥-٢-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية بالمدينة

١. اتجاهات النمو العمراني للمدينة

الاتجاه السائد للامتداد العمراني للمدينة القديمة يتركز ناحية الشمال الشرقي والجنوب الغربي والغرب أي بمحاذاة نهر النيل.

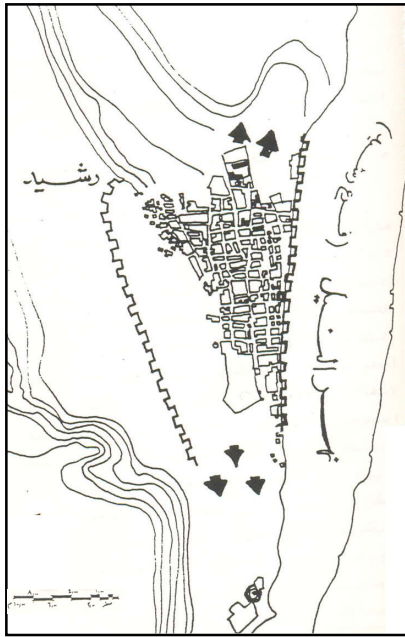
٢. التطور العمراني لمدينة رشيد^١

وقد قسمت المدينة إلى ستة مناطق تختلف في أنماطها العمرانية واستعمالاتها المختلفة ومراحل نموها وهي^٢:

أ- المنطقة القديمة

وهي النواة الأولى للمدينة وتأخذ الشكل الشريطي على نهر النيل وتتميز بالأسكان القديم التقليدي المميز حيث يتكون من عمارات بارتفاع ثلاثة إلى أربعة أدوار والاستعمالات فيها مختلطة حيث الاستعمال السكني والسكني التجاري وكذلك الورش الحرفية كما يوجد به المركز التجاري للمدينة ويوجد به كذلك معظم المباني التاريخية وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ١١٠.٦ فدان وكثافته السكانية ٢٠٠ شخص/فدان .

ب- منطقة المقابر

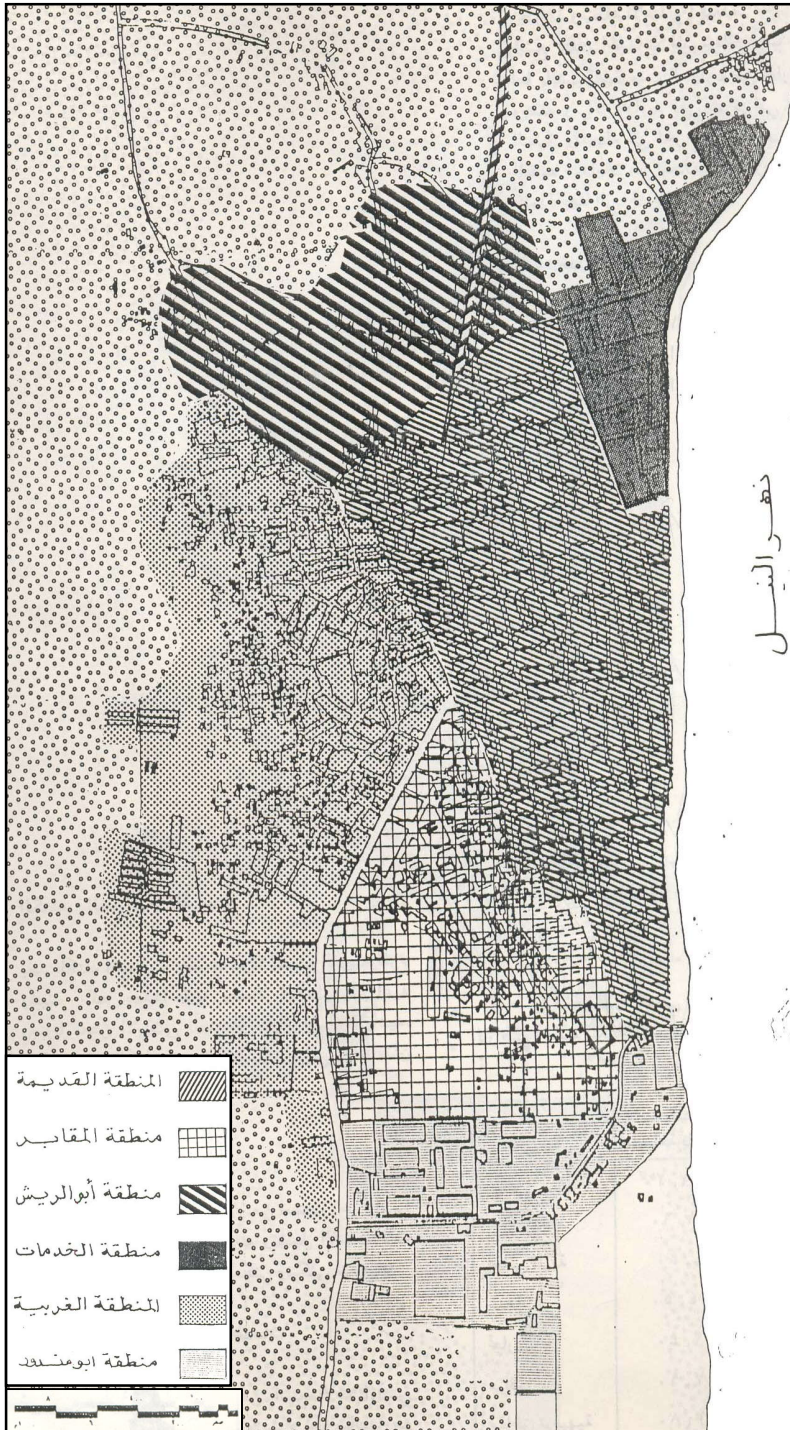


اتجاهات النمو لمدينة رشيد خريطة رقم (١٠٣)

المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

١- عبد العال الشامي - مدن الدلتا في العصر العربي - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

٢- التخطيط الهيكلية لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠



الهيكـل العـمراني للمدينة رشيد خريطة رقم (١٠٤)

المصدر : التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - هيئة التخطيط العمراني

وتقع هذه المنطقة جنوب المدينة ونظراً للزحف العمراني فقد تم استقطاع مساحات كبيرة منها مما استوجب بناء سور حولها لمنع الزحف العمراني عليها . وهي تفتقر للخدمات والمرافق وتتميز بارتفاع الكثافة السكانية ٢١٥ شخص / فدان وسوء حالة الطرق وتبلغ مساحتها حوالي ٦٥ فدان .

ت- منطقة المقابر

وتقع هذه المنطقة جنوب المدينة ونظراً للزحف العمراني فقد تم استقطاع مساحات كبيرة منها مما استوجب بناء سور حولها لمنع الزحف العمراني عليها . وهي تفتقر للخدمات والمرافق وتتميز بارتفاع الكثافة السكانية ٢١٥ شخص / فدان وسوء حالة الطرق وتبلغ مساحتها حوالي ٦٥ فدان .

ث- منطقة أبو الريش

(الإسكان الريفي)

وتقع في شمال المدينة وتأخذ الطابع الريفي في معظم مبانيها، حيث المباني من الطوب اللبن بارتفاع دور واحد في أغلب الأحيان وتأخذ الشكل الشريطي على الطريق محاطة بالأراضي الزراعية وقد أقيم

بها عدد من وحدات المساكن الشعبية الحديثة وبعض المساكن التقليدية . وتعتبر بوابة أبو الريش من الآثار الإسلامية الهامة بهذه المنطقة وتعتمد هذه المنطقة في احتياجاتها من الخدمات على مركز المدينة وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ٢٥.٥ فدان بكثافة ١٧٠ شخص/فدان .

ج- منطقة الخدمات

تقع في شمال شرق المدينة وتتركز بها معظم خدمات المدينة من تعليمية وصحية وإدارية والإسكان فيها قدم بني بخامات مختلفة نتيجة لتزايد عدد السكان وقد ظهرت في مرحلة متأخرة من تطور المدينة وتبلغ مساحتها حوالي ٣٠ فدان وتتميز بكثافة سكانية عالية ٣٥٠ شخص/فدان .

ح- المنطقة الغربية (منطقة الإسكان العشوائي)

وتقع في غرب المدينة وهي امتداد عشوائي نتيجة للزيادة السكانية وتنقسم هذه المنطقة إلى قسمين الجزء الشرقي مرتفع المنسوب مما يسبب مشاكل في شبكات البنية الأساسية من مرافق وطرق والجزء الغربي منخفض حيث المباني الحديثة ويعتبر الامتداد الجديد للمدينة ويوجد بها بعض الأراضى الفضاء وتندم الخدمات بكافة أنواعها من تعليمية وصحية وإجتماعية . وينقسم الإسكان إلى قسمين مختلفين في هذه المنطقة فتوجد المباني التقليدية القديمة في لجزء الشرقي والمكونة من ٣-٤ أدوار كما توجد المباني الحديثة ذات الدور الواحد في الجزء الغربي . وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ٦٠ فدان وكثافتها ٧٠ شخص/فدان .

خ- منطقة أبو مندور

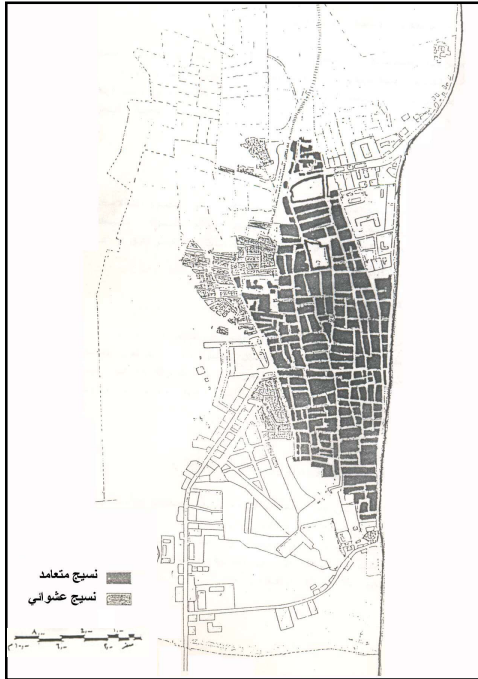
وتقع هذه المنطقة جنوب المدينة وقد صنف كإسكان خاص يتبع بنك التعمير والمساكن الشعبية وقد بنيت بمواد حديثة وتعتبر من المناطق المخططة حيث بدأت بشق الطريق الذي بني عليه مصنع العلف ومضارب الأرز . وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي ٤١.٦ فدان بكثافة ٦٠ شخص/فدان .

٣. النسيج العمراني

يمكننا تمييز نوعين من النسيج العمراني في مدينة رشيد وهما :

أ- **النسيج العمراني المتعامد** ويظهر في المناطق الساحلية على نهر النيل وبالرغم من أن هذه المنطقة تعتبر نواة المدينة الأولى إلا أن هذه المنطقة قد حدث لها عملية إحلال تدريجي مما أخرج لنا منطقة حالتها العمرانية جيدة وتظهر مخططة إلى حد ما . وكذلك في الامتداد الجنوبي للمدينة في منطقة أبو مندور .

ب- **النسيج العشوائي** ويظهر هذا النوع من النسيج في مناطق الامتداد العمراني الحديث والغير مخطط والذي يقع في غرب المدينة . وكذا في مناطق الامتداد الشمالية في منطقة أبو الريش حيث الإسكان الريفي التلقائي.



النسيج العمراني للمدينة خريطة رقم (١٠٥)

المصدر : رسالة الماجستير للباحثة

٤. محددات النمو العمراني

ويمكن تلخيص محددات النمو في مدينة رشيد فيما يلي :

أ- المناطق الخضراء

وتتمثل في الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة وكذلك المناطق المفتوحة بالمدينة وتتمثل في حديقة مجلس المدينة ونادي رشيد الرياضي ومركز شباب المدينة ويجب حمايتها من أي نمو عمراني.

ب- المباني التاريخية

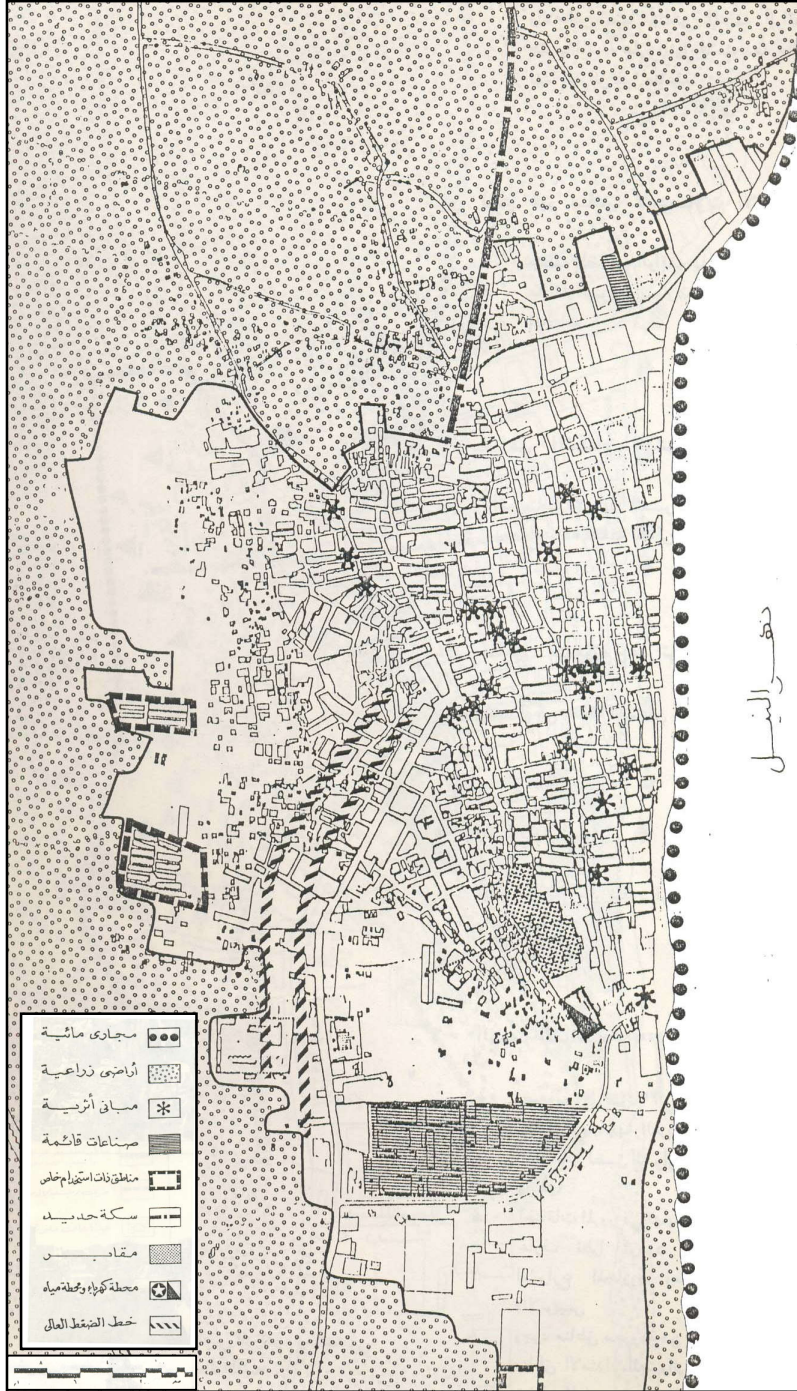
وتتمثل في المباني المدنية والدينية من منازل ومساجد ويرجع تاريخ معظمها إلى العصر العثماني فيما عدا القلعة الشهيرة وبقايا السور فهي ترجع إلى العصر المملوكي ولذلك يجب الحفاظ على طابعها التاريخي وفي إطار خطة هيئة الآثار المصرية لترميم الآثار تم إعداد مشروع علمي كامل لترميم آثار رشيد. أما منطقة طابية أبو مندور ومنطقة الحفريات المجاورة لها فهي بمثابة محمية يمنع الامتداد عليها.

ت- المناطق الصناعية

وتتمثل في مصانع الأعلاف ومضرب الأرز ومصنع إدفينا

ث- المقابر

والتي تقع جنوب المدينة وبالرغم



المحددات العمرانية لمدينة رشيد خريطة رقم (١٠٦)

المصدر : التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - هيئة التخطيط العمراني

من أنها أصبحت حالياً تقع داخل الكتلة العمرانية إلا أنه من الصعب تغيير استعمالها حالياً .

ج- خط السكة الحديد

وهو الخط الذي يربط المدينة بباقي أجزاء المحافظة ويتجه إلى القاهرة والاسكندرية .

٥. استعمالات الأراضي الحالية للمدينة

يحد الكتلة العمرانية للمدينة شرقاً الضفة الغربية لفرع رشيد كما يحدها غرباً وشمالاً الأراضي الزراعية وجنوباً بعض الأراضي الصحراوية والأراضي الزراعية . وتبلغ الكتلة العمرانية للمدينة حوالي ٤٨٩ فدان موزعة كالآتي :

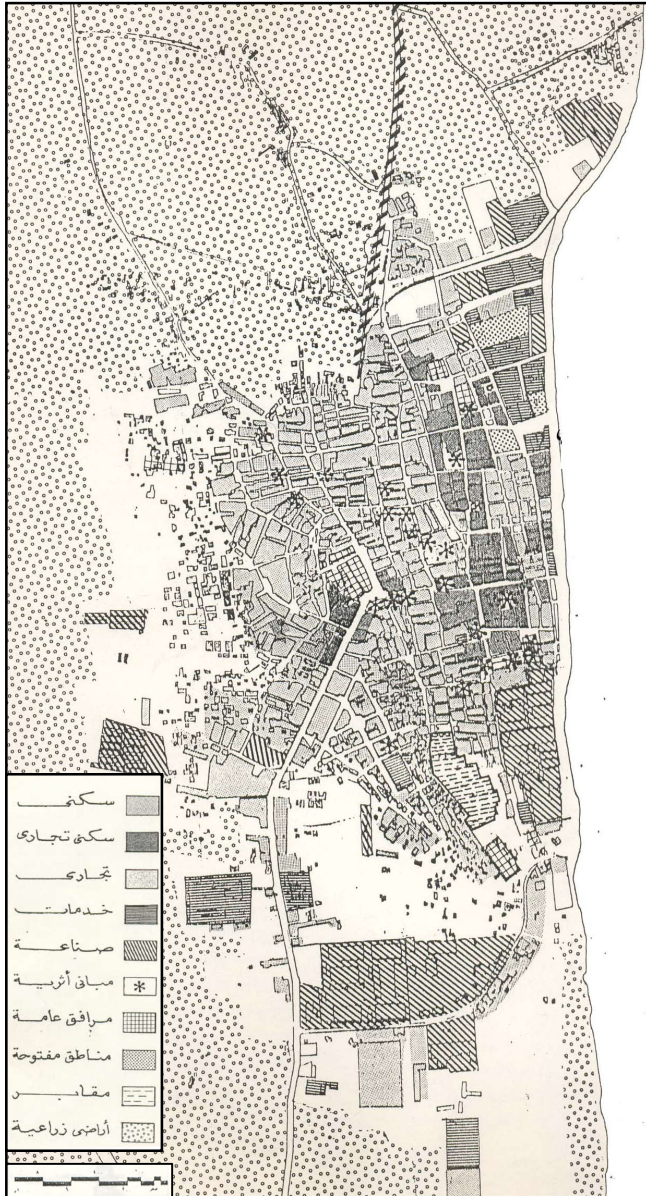
أ- الاستخدام السكني يشكل حوالي ٥٩.٣% من استعمالات الأراضي في الكتلة العمرانية وتشمل الاستعمالات السكنية المختلفة من سكني و سكني تجاري .

ب- المباني التاريخية وتشكل حوالي ١% من استعمالات الأراضي في الكتلة العمرانية وهي منتشرة بين مبانيها مع تركيز واضح في الجزء الشرقي فيها .

ت- الخدمات وتشكل حوالي ٥% من استعمالات الأراضي في المدينة وتشمل الخدمات الثقافية والترفيهية والصحية والتعليمية والإدارية والتجارية ، حيث تتركز معظمها في شمال المدينة . أما الخدمات التعليمية من مدارس بأنواعها المختلفة فتوجد في شمال شرق المدينة وجنوبها ومنطقة الامتداد الجديدة مع غياب واضح لتلك الخدمات في شمال غرب المدينة . أما بالنسبة للخدمات التجارية من تجارة

تجزئة وحجلة فهي تتركز في شارع السوق والمحطة في الجزء الشمالي من المنطقة القديمة

متداخلاً مع المحلات التجارية والحرفية كلما اتجهنا إلى الجنوب .



استعمالات الأراضي في مدينة رشيد الحالية خريطة رقم (١٠٧)

المصدر : التخطيط الهيكل للمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- هيئة التخطيط العمراني

- ث- الاستخدام الصناعي ويشكل حوالي ١١.٥% من استعمالات أراضي الكتلة العمرانية وتتركز في المدينة القديمة وجنوبها وعلى امتداد طريق الكورنيش .
- ج- الطرق الرئيسية وتشكل حوالي ٧.٥% من جملة استعمالات الكتلة العمرانية.
- ح- المقابر وتشكل حوالي ١.١% من جملة استعمالات الكتلة العمرانية .
- خ- الفراغات وتشكل حوالي ١٢% من جملة استعمالات الكتلة العمرانية وتقع جنوب شرق المدينة وهي عبارة عن الاراضي الفضاء والأراضي الزراعية .

جدول (٨) يوضح النسب المئوية لاستعمالات الأراضي الحالية للكتلة العمرانية لمدينة رشيد

النسبة المئوية %	المساحة بالفدان	الاستعمال
٥٩.٤	٢٨٩.٨	سكني
١.٠٠	٤.٥٠	مباني أثرية
٥.٠٠	٢٤.٥٠	خدمات
٠.٢٠	١.٤٠	تجاري
١.٦٠	٧.٩٠	مرافق
٠.٦٠	٣.٨٠	مناطق ترفيهية
١١.٥٠	٥٦.٤٠	صناعة
٧.٥٠	٣٦.٧٠	طرق
١.١٠	٥.٥٠	مقابر
١٢.٠٠	٥٨.٥٠	فراغات وزراعة
١٠٠.٠٠	٤٨٩.٠٠	جملة

٦. شبكات الطرق وحركة المرور والنقل^١

تنقسم دراسة شبكة الطرق والنقل لمدينة رشيد إلى دراسة إقليمية ودراسة للنقل داخل المدينة وأثر كل منهم على المدينة والمناطق الأثرية الموجودة بها والقريبة منها حيث أن هذه الشبكات أهمية كبرى في تنمية المدينة سياحياً ذلك كما يأتي :

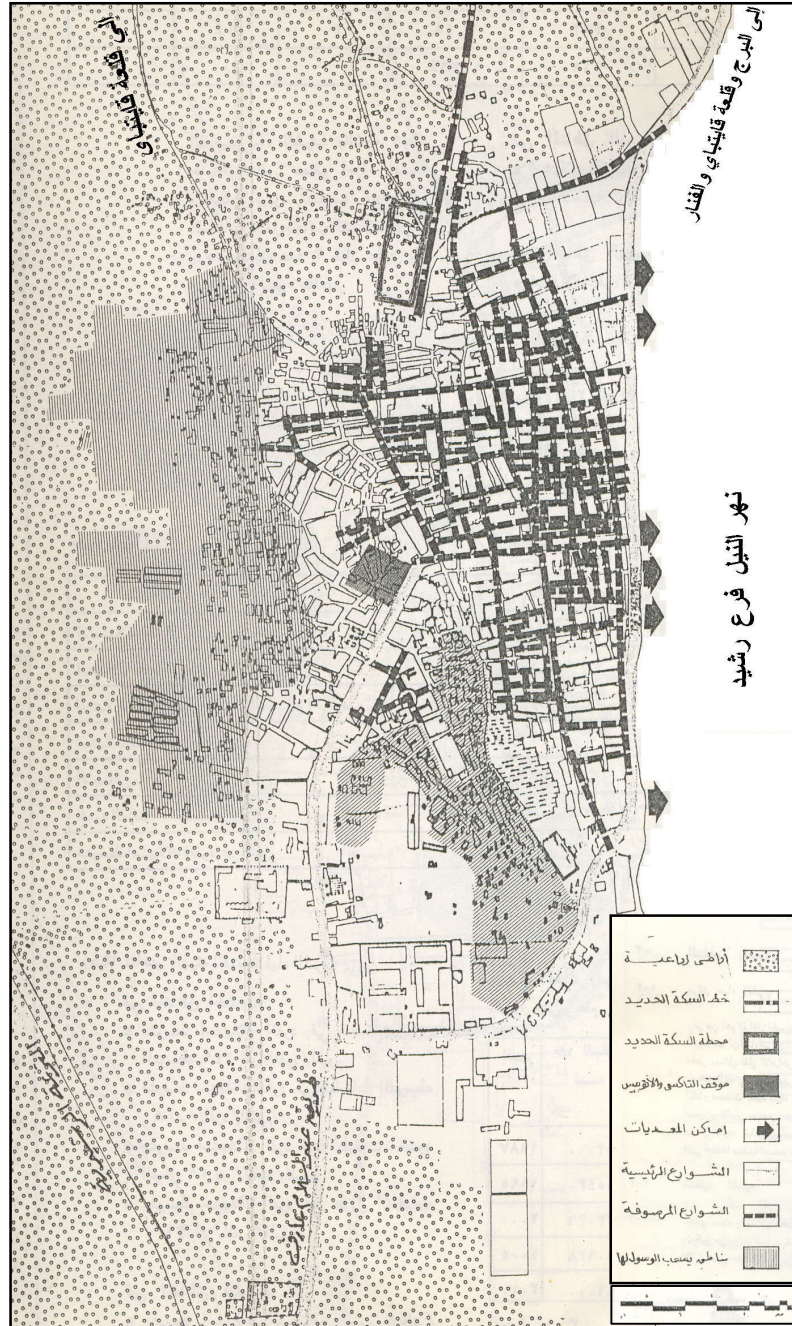
أ- شبكة الطرق الإقليمية والنقل الإقليمي

ترتبط مدينة رشيد بمدن محافظة البحيرة عن طريقين الأول دمنهور - أدفينا - رشيد وهو طريق يعرض حارتين في الاتجاهين مرصوف ولكنه رديء الرصف في بعض أجزائه . والثاني رشيد - أدكو - الإسكندرية يعرض حارتين في كلا الاتجاهين أيضاً. وهذان الطريقان تشرف عليهما الهيئة العامة للطرق والكباري والطريقان يلتقيان عند مدخل المدينة . وحيث أن المدينة تقع على البر الغربي لنهر النيل فرع رشيد فإنها تبعد من فنار رشيد حوالي ١٤ كم ويعتبر الطريق الذي يبدأ من شمال المدينة إلى الفنار ماراً بالعديد من التجمعات السكنية والعزب ونقط خفر السواحل وبعض الآثار مثل قلعة سان جوليان (قايتباي) يمكن اعتباره مدخلاً شمالياً للمدينة . أما النقل الإقليمي فالمدينة تعتمد على الآتي :

- سيارات الأجرة بين المدينة وبرج رشيد - أدفينا- ادكو - دمنهور - الاسكندرية اعتماداً رئيسياً .
- خطوط أتوبيس النقل العام بين رشيد - اسكندرية ، رشيد - دمنهور .
- السكة الحديد وهو خط يربط بين مدينة رشيد وادكو والاسكندرية سواء لنقل الأفراد أو البضائع .
- النقل النهري وهو لم يستغل الاستغلال الأمثل في النقل حيث تعمل ثمانية معديات لنقل الأفراد بين رشيد

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

وكفر الشيخ بالإضافة إلى معدية لنقل السيارات .



شبكة الطرق في مدينة رشيد حالياً خريطة رقم (١٠٨)

المصدر : التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - هيئة التخطيط العمراني

ب- شبكة الطرق والنقل داخل المدينة

بدراسة الوضع الحالي لشبكة الطرق الداخلية للمدينة وجد أنها تتسم بعدم وضوح النمط التخطيطي حيث تنمو المدينة عشوائياً ولا يحكمها تخطيط هندسي. وأهم الشوارع الرئيسية في المدينة هو شارع عبد السلام عارف بعرض ٢٠م وشارع البحر الأعظم (الجمهورية) بعرض ١٥م شارع مضرب التحرير بعرض ٢٠م. أما الشوارع الثانوية خاصة في المنطقة القديمة والعشوائية فعرضها لا يزيد عن ٣-٥م بالإضافة إلى عدم انتظام المحور الطولي للطريق هندسياً. أما النقل الداخلي فيعتمد الركاب على خطين أتوبيس تابعة للوحدة المحلية وكذلك عربات الحنطور في الشوارع الثانوية.

٧. شبكات المرافق في المدينة^١

بالنسبة للتغذية بالمياه تغذى مدينة رشيد من محطة مياه رشيد وتتكون من جزئين الأول قديم والجزء الثاني حديث مضاف إلى المحطة القديمة وتمتد المدينة بالمياه عن طريق خطوط مواسير قديمة مع شبكة خطوط جديدة قامت الهيئة العامة لمياه الشرب بإنشائها لتغطي معظم أجزاء المدينة وبأقطار كبيرة تتناسب مع الزيادة السكانية. أما الصرف الصحي فالنظام الحالي للصرف في المدينة لا يستوعب التصرفات المنتظرة ولا يمثل نظام يمكن القول بأنه صرف صحي حيث تصب الشبكة مباشرة في النيل في عدة أماكن مختلفة. وبالنسبة للكهرباء فيتم تغذية مدينة رشيد من محطة محولات رشيد ويتم توزيع الكهرباء داخل المدينة على ٥٠ محول منتشرة وموزعة بالمدينة. ويوجد حالياً فائض في الطاقة الكهربائية كما أنها تكفي احتياجات المدينة. وكذلك بالنسبة لخدمة الاتصالات فالخدمة كافية ويمكنها أن تستوعب الزيادة السكانية المتوقعة.

٥-٢-٢-٧ الخلاصة

وفي النهاية يمكننا القول بأن أسباب وعوامل النمو والتنمية العمرانية سواء كانت عوامل سياسية من قوانين وقرارات أو عوامل اقتصادية أو عوامل اجتماعية وسكانية أو عوامل بيئية كلها أثرت بصورة أو بأخرى على المنطقة القديمة بالمدينة وكذلك على المباني التاريخية المنتشرة بها وعلى الامتداد العمراني للمدينة.

فالعوامل السياسية مثل قرارات التبعية الإدارية قد أثرت على النمو العمراني للمدينة وخلفت لنا على مر التاريخ المناطق والمنشآت التاريخية التي تزخر بها المدينة كذلك فإن القوانين والقرارات قد ساعدت على الحفاظ على المباني والمنشآت الموجودة بالمدينة وترميمها ولكن لم تسطع التحكم في النمو العمراني للمدينة الذي زاد بصورة عشوائية على الأراضي الزراعية.

أما العوامل الاقتصادية فإن المدينة بها إمكانيات هائلة في مجال الزراعة والصيد ويعتبر مجال السياحة أهم المجالات التي يمكن الاستفادة منها في تنمية المدينة بما تزخر به من إمكانيات.

١- التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠- وزارة وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- ١٩٩٠

أما **العوامل الاجتماعية** فتعتبر الزيادة السكانية في رشيد غير كبيرة نتيجة الهجرات الداخلية لمركز إدكو مما يساعد على الاستفادة من هذا العامل في تنمية المدينة وتنمية سكانها عن طريق التدريب والتعليم ليتمكنهم العمل بالمجالات المختلفة وخاصة مجال السياحة .

أما **العوامل العمرانية** كان النمو العمراني في البداية موازياً للنهر في المنطقة القديمة من المدينة وامتداداتها ثم اتخذ الاتجاه الشمالي الغربي ثم الاتجاه الغربي حيث الامتدادات العشوائية . وقد ساعد النمو العمراني للمدينة سواء كان عمران مخطط أو عشوائي في المحافظة على النمط والنسيج القديم للمنطقة القديمة من المدينة بصورة كبيرة وإن كان هناك بعض التجاوزات في تطبيق القوانين عند البناء داخل المنطقة القديمة والاقتراب بصورة كبيرة من المباني التاريخية دون ترك حرم لها أو مراعاة الطابع القديم لهذه المباني عند البناء الحديث ولكنها كلها تجاوزات يمكن التحكم فيها إذا خلصت النوايا في إحياء المدينة تاريخياً وخاصة إذا أحس سكان المدينة بالمزايا التي يمكن أن تعود عليهم عند دخول مدينتهم للخريطة السياحية في مصر والعالم وذلك لما لها من أهمية عظمى .

٣-٥ المناطق التاريخية على حدود المدينة

١-٣-٥ مدينة الجيزة

١-١-٣-٥ تعريف بمدينة الجيزة

أ- الموقع



موقع محافظة الجيزة خريطة رقم (١١٠)

المصدر وصف الجيزة بالمعلومات - محافظة الجيزة



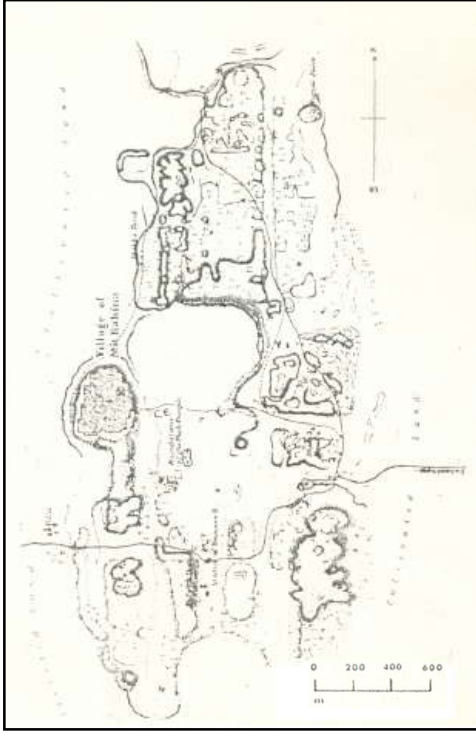
موقع مدينة الجيزة وأقسامها خريطة رقم (١٠٩)

المصدر خريطة المساحة العسكرية رقم ٩٣/١٦١ عام ٩٥م

تقع محافظة الجيزة في الجزء الشمالي من وادي النيل وتمتد من حدود محافظة بني سويف جنوباً إلى حدود محافظة البحيرة شمالاً ويفصلها فرع رشيد عن محافظة المنوفية غرباً ويحدها شرقاً محافظة القاهرة حيث تقع مدينة الجيزة على الضفة الغربية للنيل وفي مواجهة مدينة القاهرة والتي تكون معها مع أجزاء من محافظة القليوبية منطقة القاهرة الكبرى. وتأتي الجيزة كثالث أكبر المدن المصرية بعد القاهرة والاسكندرية. أما محافظة الجيزة والتي تعتبر مدينة الجيزة عاصمتها فهي تعتبر بداية محافظات الصعيد وتتكون المحافظة إدارياً من ٩ مراكز، ١١ مدينة، ٧ أحياء، ٥٢ وحدة محلية، ١٥٨ قرية، ٦٥٥ كفر ونجع. مدينة الجيزة تقع في وسط المحافظة وتتكون من ٧ أحياء هم: حي شمال، العجوزة، الدقي، جنوب، بولاق الدكرور، العمراية، الهرم.

وتشتهر مدينة الجيزة بتراتها الحضارية المتمثل في منطقة الآثار الواقعة على أطرافها والتي تسمى جبانة منف وهي تمتد أكثر من عشرين كيلو متر بعرض متوسط أربعة كيلومترات ومحتوياتها: مدينة منف - جبانة دهشور - منطقة سقارة - أبو صير - زاوية العريان - منطقة هضبة الأهرام - منطقة أبو رواش.

١- وصف محافظة الجيزة بالمعلومات - بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء- يوليو ١٩٩٩م

ب- التطور التاريخي^١

أطلال مدينة منف (مفيس) خريطة رقم (١١١)

المصدر : رسالة ماجستير - ماجد عزيز بطرس ،

تعتبر محافظة الجيزة من أقدم المدن التاريخية ليس في مصر وحدها ولكن في العالم كله فتاريخه يرجع إلى ٣٢٠٠ ق.م. عندما اختارها أول ملك لمصر الموحدة لتكون مقراً لعاصمة البلاد وأطلق عليها اسم مدينة الجدار الأبيض والتي عرفها العرب باسم منف ومكانها الحالي بلدة ميت رهينة وتتجلى عظمة الفكر المصري القديم في اختيار هذا الموقع ليكون مقراً لأول حكومة مركزية في العالم القديم كحلقة وصل بين الشمال والجنوب. وقد ظلت منف مدة طويلة مدينة حصينة أهلة بالسكان ولكن يبدو أن أصابها الاضمحلال في نهاية العصر الفرعوني ولم يبق من آثار هذه المدينة العظيمة غير بقايا المنازل القديمة من الطوب اللبن وبقايا تماثيلها الجرانيتية منتشرة قرب قرية ميت رهينة الحالية^٢. إلا أن الشهرة العريضة للجيزة جاءت نتيجة ارتباطها بالأهرامات وهي من عجائب الدنيا السبع القديمة والوحيدة الباقية منها حتى الآن . أما في العصر الأغريقي والبطلمي فقد تحولت العاصمة إلى الاسكندرية وأصبحت منف مدينة ضمن المقاطعة الثانية والعشرين التي عاصمتها أطيح. وفي العصر الروماني لم يتغير الحال عما كان

عليه في العصر الأغريقي والبطلمي . أما في العصر البيزنطي و القبطي فقد وجدت حفريات كويل بسقارة بعض بقايا لمدينة قبطية حول كنيسة رئيسية تتوسط مجموعة المساكن والتي تتكون من ثلاث وأربع أدوار من الطوب وسقفت بالأخشاب.

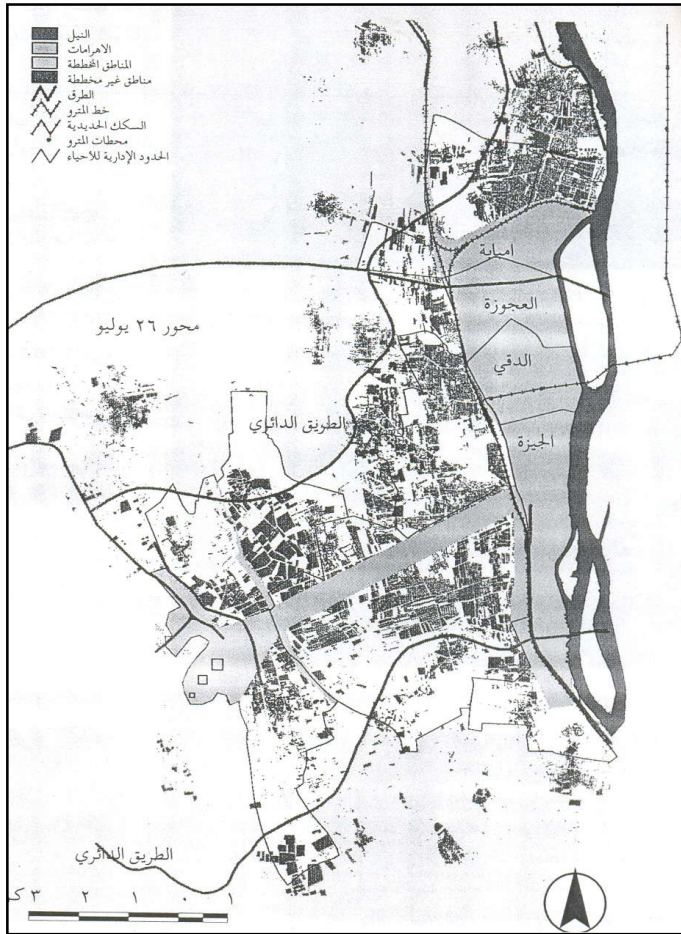
أما في العصر العربي كانت الجيزة قرية صغيرة وكان يسكنها قبيلتي يافع وهمدان وكانت بمثابة حصن يحمي القبائل العربية في الفسطاط عند بداية فتح العرب لمصر . وظلت الجيزة خلال العصر العربي فيما بعد بمثابة ضاحية من ضواحي العاصمة الإسلامية في العسكر ثم القطائع ثم القاهرة . ولقد ظل الجزء المأهول بالسكان في المنطقة التي تحتلها الآن مدينة الجيزة وحتى القرن التاسع عشر لا يتجاوز بعض التجمعات الريفية والقرى الصغيرة والقصور الريفية الخاصة بالإضافة إلى المدينة الصغيرة التي تعرف بالجيزة والتي كانت تقع في الجزء الجنوبي من مدينة الجيزة الحالية . وكان أول كوبري للربط بين شرق وغرب النيل هو كوبري قصر النيل وقد انتهى العمل فيه وتم افتتاحه عام ١٨٧٢م. غير أن هذا الاتصال لم ينتج عنه توسع عمراني فوري حيث اقتصر الأمر على مجموعة من القصور التي بناها أفراد الأسرة المالكة . وفي الواقع فإن التوسع العمراني لم يبدأ بشكل ملموس إلا بعد إنشاء خط السكك الحديدية- والذي كان ينتهي في المنيا - الذي يربط

١- المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة .

١- ماجد عزيز بطرس - دراسة تخطيطية لمدينة العصور الوسطى بصعيد مصر - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٨٦م .

٢- عبد العال عبد المنعم الشامي - مصر عند الجغرافيين العرب - رسالة ماجستير - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧٣م .

القاهرة والجيزة بالصعيد، فقد شكل **كوبري إمبابة** لعبور السكك الحديدية نقطة البداية لأول التجمعات الحضرية في المنطقة. أما طريق الهرم الشهير فقد تم إنشاؤه في عام ١٨٦٨م أثناء الاحتفالات بافتتاح قناة السويس . ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت قرى إمبابة وميت عقبة تمتد سريعاً على الأراضي الزراعية الملاصقة لها على البر الغربي للنيل . وفي الجنوب منهم كانت توجد أرض تابعة لوزارة الأوقاف وكان يسكنها مجموعة من الصيادين . وبين أرض الأوقاف ومدينة الجيزة القديمة أنشأ الخديوي إسماعيل حديقة الأورمان وبعدها حديقة الحيوان في عام ١٨٩١م وكذلك تم إنشاء الحرم الجامعي جامعة فؤاد (جامعة القاهرة) كنواة للجامعة المصرية الأولى وقد بدأ العمل بها سنة ١٩٠٢م وتم الانتهاء من بنائها في سنة ١٩٢٠م . وفي جنوب حديقة الأورمان أنشأ الخديوي إسماعيل قصر الجيزة . وقد تم ترويض نهر النيل والتحكم فيه بعد بناء سد أسوان عام ١٩٠٢م والذي تم تحسينه عام ١٩١٢م . واستقرت ضفتي النهر وتم بناء ثلاثة كباري للربط بين الضفتين والمساعدة على النمو العمراني ، وقد انتهى العمل فيهم في عام ١٩١٢م .



المناطق المخططة والمناطق العشوائية و المناطق الأثرية بمدينة الجيزة خريطة رقم (١١٢)
المصدر: المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة.

وقد اتصلت حدود مدينة الجيزة بعد ذلك بحدود مدينة القاهرة وفي خلال نفس الحقبة تم مد خط الترام الذي يعبر كوبري سعيد ويصل إلى أهرامات الجيزة وفندق مينا هاوس الجديد . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من المنشآت ذات المستوى الفاخر والفيلات أو القصور على طول شاطئ النيل وطريق الأهرام . وحتى بداية الستينات من القرن العشرين اقتصرت المنطقة المبنية في الجيزة على عدد من القرى بالإضافة إلى شريط ضيق على ضفة النهر .

الفترة من بداية الستينيات وحتى الآن
لقد شهدت بداية الستينيات توسعاً غير مسبوق في النمو العمراني في الجيزة فقد تم إنشاء كوبري الجامعة سنة ١٩٦٠م كما بدأ عمل مخطط على الأرض التابعة لوزارة الأوقاف تم إعداده من خلال الوزارة في أوائل هذه الفترة وقسمت الأرض التابعة لوزارة الأوقاف وتم إعداده

من خلال الوزارة في أوائل هذه الفترة وقسمت الأراضي وتم بيعها وأقيمت أحياء الدقي والمهندسين والصحفيين

والأعلام والعجوزة والتي تضم مناطق كثيرة مخصصة لفئات مختلفة من المهنيين . كما تم إنشاء كوبري ٦ أكتوبر والذي افتتح المرحلة الأولى منه في عام ١٩٧٣م. وفي بداية الثمانينيات تم بناء طريق الملك فيصل بمتد موازياً لطريق الهرم وأعيد تخطيط المنطقة بين الطريقتين كمنطقة سكنية . وفي نفس الفترة بدأ امتداد المناطق العشوائية بمعدلات كبيرة في غياب مخطط شامل للمنطقة وزحف الامتداد الكبير غير المنظم جنوباً وشمالاً نحو الأراضي الزراعية المجاورة ، وفي الوقت الحالي تشكل المناطق العشوائية ما يقرب من ٧٠% من المساحة المبنية لمدينة الجيزة وقد ساعد على هذا النمو العشوائي عدة عوامل هي^١:

- ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان.
 - هجرة السكان من القاهرة إلى الجيزة بحثاً عن السكن المناسب .
 - الهجرة إلى الجيزة من مناطق الجمهورية الأخرى بسبب الانجذاب إلى العاصمة وعدم استيعاب الريف للسكان .
 - توفر المال لدى قطاعات من المواطنين نتيجة لعملها في دول الخليج .
 - الاستثمارات الكبرى من جانب الدولة في مجالات الطرق والمواصلات مما أدى إلى سهولة الانتقال .
- وقد زادت مدينة الجيزة ٧ مرات عن حجمها في الفترة من عام ١٩٤٥م وحتى ١٩٨٩م وذلك على حساب الأرض الزراعية حيث نقصت الأرض ١٨٠ فدان كل سنة وزاد عدد السكان ٨ أضعاف خلال نفس الفترة^٢ .
- وفي عام ١٩٨٣م قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الهيكلي للقاهرة الكبرى ثم المخططات الخاصة بمدينة الجيزة وقد شملت هذه المخططات عدد من العناصر الهامة مثل محور ٢٦ يوليو والذي يصل المركز التجاري بوسط المدينة مع المدن الجديدة (مثل مدينة السادس من أكتوبر الضخمة التي تقع على بعد ٤٠ كم في الصحراء غرب الجيزة ومدينة الشيخ زايد ومدينة الزهور) وذلك لجذب النمو العمراني بعيداً عن الأراضي الزراعية ويتصل بالطريق الدائري للقاهرة الكبرى . وكذلك مد خط مترو الأنفاق من ميدان التحرير في وسط القاهرة إلى محطة الجيزة للسكك الحديدية. وعلى الرغم من أن الطرق الرئيسية الجديدة مثل محور ٢٦ يوليو والطريق الدائري قد بنيت على جسور مرتفعة بحيث تحدد مداخل ومخارج محكومة للطريق فإنه من الملاحظ تزايد الضغوط التنموية على الأراضي المتاحة لهذه الطرق وارتفاع أسعارها وخاصة في المناطق الزراعية مما يشير إلى احتمال نشوء مناطق عشوائية جديدة حول هذه الطرق .

٥-٣-١-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

أ- قرار إنشاء طريق

١. كوبري قصر النيل

بداية النمو العمراني لمدينة الجيزة كان مع قرار إنشاء أول كوبري للربط بين شرق وغرب النيل هو كوبري قصر النيل وقد انتهى العمل فيه وتم افتتاحه عام ١٨٧٢م. غير أن هذا الاتصال لم ينتج عنه توسع عمراني فوري حيث اقتصر الأمر على مجموعة من القصور التي بناها أفراد الأسرة المالكة .

١- المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة.

٢- مشروع تخطيط عام لمدينة الجيزة ١٩٨٢م

٢. خط السكك الحديدية وكوبري إمبابة

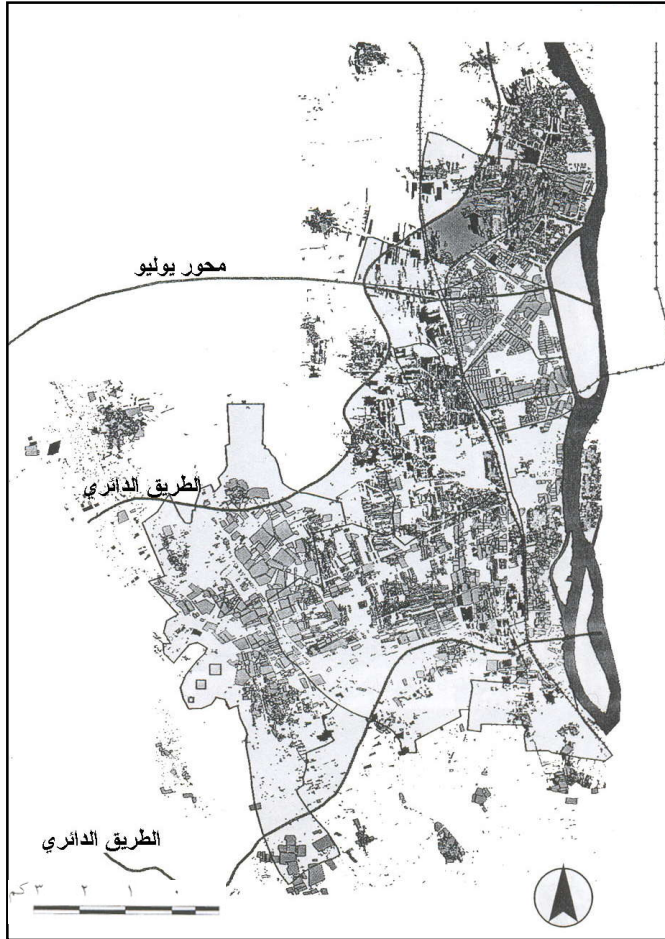
وفي الواقع فإن التوسع العمراني لم يبدأ بشكل ملموس إلا بعد إنشاء خط السكك الحديدية - والذي كان ينتهي في المنيا - الذي يربط القاهرة والجيزة بالصعيد، فقد شكل كوبري إمبابة لعبور السكك الحديدية نقطة البداية لأول التجمعات الحضرية في المنطقة .

٣. طريق الهرم

أما طريق الهرم الشهير فقد تم إنشاؤه في عام ١٨٦٨م أثناء الاحتفالات بافتتاح قناة السويس وكان له أكبر الأثر في التعريف بالمنطقة الأثرية وسهولة الوصول إليها واستغلالها سياحياً وكذا التعريف بالمناطق الأثرية الأخرى كمنطقة سقارة ودهشور وميت رهينة .

٤. محور ٢٦ يوليو والطريق الدائري

قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الهيكلي للقاهرة الكبرى ثم المخططات الخاصة بمدينة الجيزة وقد شملت هذه المخططات عدد من العناصر الهامة مثل محور ٢٦ يوليو والذي يصل المركز التجاري بوسط المدينة مع المدن الجديدة (مثل مدينة السادس من أكتوبر الضخمة التي تقع على بعد ٤٠ كم في الصحراء غرب الجيزة ومدينة الشيخ زايد ومدينة الزهور) وذلك لجذب النمو العمراني بعيداً عن الأراضي الزراعية ويتصل بالطريق الدائري الذي يلتف حول القاهرة الكبرى فقد كانت هناك ضجة كبيرة بين المثقفين والأعلاميين في مصر بما عرف بمشكلة هضبة الهرم وذلك أثناء إعداد المخططات للطريق الدائري والذي كان من المفترض أن يمر بالمنطقة الأثرية بهضبة الأهرام ، وقد حسم الموضوع بعد تدخل لجنة التراث العالمي واليونسكو عام ١٩٩٥م وقتم تغيير مسار الطريق واستكمالها بعد منطقة الهضبة وذلك للمحافظة على حرم منطقة الأهرامات الأثرية ومنع الاهتزازات الناتجة من السيارات والتي



محور ٢٦ يوليو والطريق الدائري خريطة رقم (١١٣)

المصدر : المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة.

كان من الممكن أن تؤثر بالسلب على هذه الآثار وسجل ذلك نجاحاً للمثقفين والأعلاميين في مصر، وبالرغم من منع التنفيذ إلا أن الجزء من الطريق الدائري الذي لم يرصف وهو حوالي أربعة كيلومترات والتي تجتاز الهضبة فإن الدبش الذي يجهز به الطريق للرصيف ما زال موجود هناك والطريق برغم عدم سفلته متاح لسائقي الشاحنات لاستخدامه كطريق مختصر ممهد مما يعرض معه الآثار لخطر الاهتزازات^١.

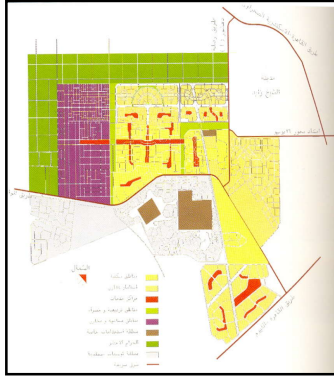
٥. خط مترو الأنفاق

لقد تم مد خط مترو الأنفاق من ميدان التحرير في وسط القاهرة إلى محطة الجيزة للسكك الحديدية وبذلك تم ربط مدينة الجيزة بطريق مواصلات سريع ومباشر بمدينة القاهرة.

ب- قرار إنشاء مدينة جديدة

وقد أقيمت في الصحراء غرب مدينة الجيزة سلسلة من المجتمعات العمرانية الجديدة هي مدينة السادس من أكتوبر ومدينة الشيخ زايد وتجمع الزهور وقد وضعت مخططات هذه المناطق لتستوعب عدد ضخم من السكان وتخفف الضغط الحالي على المناطق السكنية في مدينة الجيزة.

١- مدينة السادس من أكتوبر



المخطط العام لمدينة ٦ أكتوبر خريطة رقم (١١٤)
المصدر: مبارك والعمران

تمتع المدينة بموقع متميز من الناحيتين الطبيعية والبيئية وهذا الموقع ذو ارتباط وثيق الصلة بمنطقة الأهرام السياحية وتقع على بعد ٣٨ كم من وسط مدينة القاهرة ومدخلها الرئيسي بالكيلو ٢٥ طريق مصر /الاسكندرية الصحراوي. وتبلغ المساحة الكلية لمدينة السادس من أكتوبر ٤٠٨ كم مربع تمثل الكتلة العمرانية الحالية منها ٢٩٥ كم مربع لتستوعب مليون و٥٠٠ ألف نسمة وقد تم تخطيطها على هيئة شريط يمتد من الشرق إلى الغرب يتوسطه المحور المركزي للمدينة الذي تتركز فيه

الخدمات المركزية (المستشفى المركزي - المنطقة التجارية - الإدارية - المناطق الترفيهية) بينما تتوزع الأحياء السكنية الأثنى عشر بشكل عمودي على المحور المركزي.

٢- مدينة الشيخ زايد

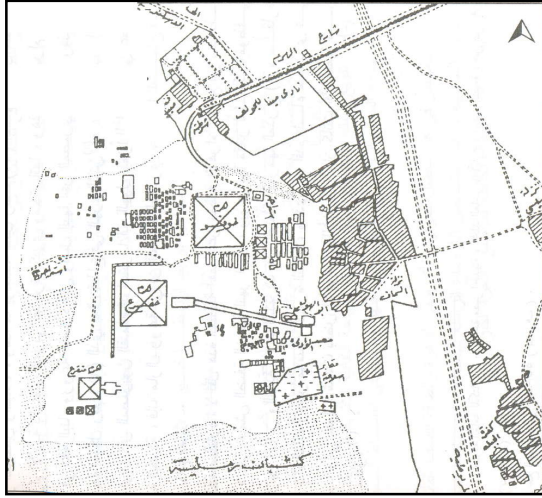


المخطط العام لمدينة الشيخ زايد خريطة رقم (١١٥)
المصدر: مبارك والعمران

تقع المدينة في منطقة متميزة من الناحيتين الطبيعية والبيئية حيث أنها قريبة من هضبة الأهرام وترتفع عن سطح البحر ٢٢٦ م وتبعد عن وسط القاهرة ٣٨ كم بالمنطقة الواقعة بين طريق القاهرة/الاسكندرية الصحراوي ومدينة ٦ أكتوبر وتطل على محور ٢٦ يوليو. وتبلغ المساحة الكلية للمدينة حوالي ٤٠ كم مربع، وتبلغ

١- م. مهجة إمام إمامي-اشكالية تحديد وتقسيم النطاقات التراثية ذات القيمة الطبيعية والثقافية-رسالة دكتوراة- كلية الهندسة- جامعة القاهرة - ٢٠٠٠ م

مساحة الحزام الاخضر ١ كم مربع . كما تبلغ مساحة الكتلة العمرانية للمدينة حوالي ٢٩ كم مربع وتستوعب



٤٥٠ ألف نسمة . وتتكون المدينة من منطقة سكنية ومناطق خدمات موزعة على مستوى المجاورة والحى .

ت- قرار اعتبار المنطقة منطقة محمية أثرية

يحتوي التراث الحضاري بجمانة منف - و والتي تطل على موقع مدينة منف القديمة - على منطقتين تحتل كل منهما أهمية عالمية للتراث الثقافي العالمي هما سقارة وهضبة أهرامات الجيزة . ويلى هاتين المنطقتين في الأهمية مناطق زاوية العريان و أبو صير ودهشور في الجنوب وأبو رواش في الشمال.

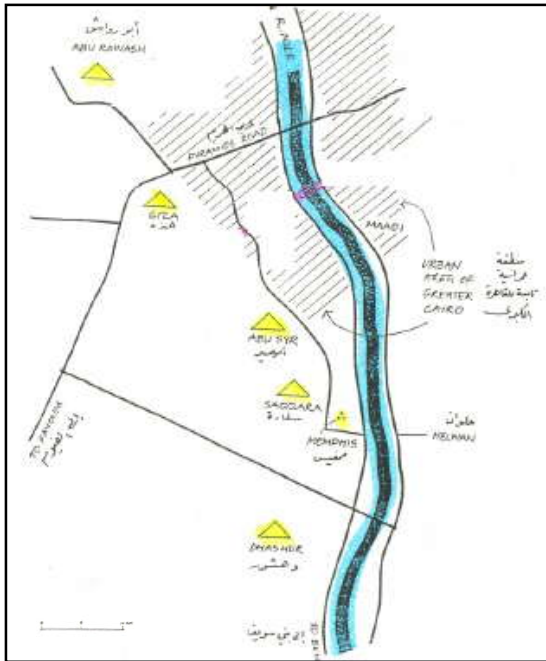
ومنطقة هضبة الأهرام تنحصر بين طريق الفيوم من الغرب والشمال الغربي وترعة المنصورية شرقاً وتقاطع طريق القاهرة / الاسكندرية الصحراوي على طريق الفيوم جهة الشمال وتمتد جنوب الأهرامات الثلاثة بحوالي ٤ كم وتحتوي على مجموعات الأهرامات (المقابر الملكية) مصاطب النبلاء والتي تقع حول الأهرامات في صفوف منتظمة أشبه بالتخطيط الشبكي المنتظم^١، آثار مدن العمال التي قامت ببناء الأهرام ومصاطب النبلاء بالإضافة إلى مجموعة المعابد الجنائزية وتمثال أبو الهول والمراكب الشمسية المقدسة.

أما منطقة سقارة فيوجد بها مقابر ملوك وموظفي الأسرتين الأولى والثانية وكذلك الهرم المدرج الذي بناه زوير مؤسس الأسرة الثالثة وهو أقدم بناء حجري في العالم وإلى جواره بعض الأهرامات الأخرى .^٢

ونظراً لأن منطقة أهرامات الجيزة وسقارة محاطة بكثير من التعديلات وخاصة في منطقة الشرق التي يقع عليها بعض القرى وأهمها نزلة السمان فقد صدرت عدة قرارات وزارية سواء من السيد وزير الثقافة أو من

منطقة الأهرام الأثرية بالهاشم الغربي لمدينة الجيزة خريطة رقم (١١٦)

المصدر : رسالة ماجستير - ماجد عزيز بطرس



مواقع المناطق الأثرية بجمانة منف خريطة رقم (١١٧)

المصدر : تأثير شبكات الطرق على استعمالات الأراضي - دراسة للطريق الدائري حول القاهرة الكبرى

١- م. مهجة إمام إمامي- اشكالية تحديد وتقسيم النطاقات التراثية ذات القيمة الطبيعية والثقافية-رسالة دكتوراة- كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ٢٠٠٠ م

٢- موسوعة مصر الحديثة - المجلد العاشر- الآثار- الهيئة المصرية العامة للكتاب .

السيد وزير السياحة لهذه المناطق محددة لعلاج هذه التعديلات والزحف السكاني الذي يعيق أي مشروعات تنموية أو علاجية للمنطقة ومن أهم هذه القرارات :

قرار رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٥م لوزير الثقافة
 قرار رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٨م لوزير الثقافة
 قرار رقم ٤٢ لعام ١٩٧٥م لوزير السياحة
 قرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٨م لوزير الثقافة
 قرار رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٧٨م لوزير الثقافة
 قرار رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٨٤م لوزير الثقافة
 قرار رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩م لوزير الثقافة

وهذه القرارات يتلخص مضمونها ومحتواها في إطار تجنيب المناطق الأثرية والمناطق ذات الشواهد الأثرية وحرم هذه المناطق من التعديلات ، الحفاظ الإيجابي للنطاق المباشر والمحيط بالهضبة ، التطوير وإعادة التخطيط والإحلال والإزالة للاستخدامات العمرانية غير المخططة المتداخلة مع الهضبة والمؤثرة عليها. وكذلك اعتبار منطقة شارع الأهرام من المناطق السياحية.

ث- تأثير العوامل السياسية على المناطق التاريخية بالمدينة

كان للقرارات السياسية تأثيراً قوياً على المنطقة الأثرية بالمدينة وعلى إتحاد امتدادها ، فعلى الرغم من أن قرار إنشاء بعض الطرق كشارع الهرم أفاد المنطقة حيث سهل الوصول إليها والتعرف على مكوناتها ولكنه أضر بها كثيراً حيث جذب العمران في هذا الاتجاه فكان اتجاه المنطقة الأثرية هو أكثر الاتجاهات جذباً للعمران والنمو للمدينة وجعل المناطق العشوائية تقترب من الهضبة الأثرية مما كان له تأثيره الضار بها . كما كان للضجة الكبرى التي أحدثتها إنشاء الطريق الدائري حول القاهرة الكبرى من الأهمية بمكان حيث توقف هذا الطريق في المنطقة التي تمر بالمنطقة الأثرية ولم يكتمل للحفاظ على حرمة هذه المنطقة . كما كان لقرار اعتبار منطقة هضبة الأهرام منطقة محمية أكبر الأثر في الحفاظ عليها من الامتدادات العشوائية .

كذلك كان لقرار إنشاء المدن الجديدة حول مدينة الجيزة في مناطق بعينها من الأهمية بمكان لجذب الزيادة السكانية المستمرة بعيداً عن العشوائيات الملاصقة لحرم المنطقة الأثرية وتوجيهها لأماكن مخططة مسبقاً .

٣-١-٣-٥ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة^١

أ- نشاط الصناعة

ويعتبر قطاع الصناعة أكبر القطاعات الاقتصادية استخداماً للعمالة حيث يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع ٧٧٠٠٠ يعملون في ٨٠٠٠ مؤسسة صناعية في مدينة الجيزة . وتوجد أكبر كثافة لهذه المؤسسات الصناعية في إمبابة وبولاق الدكرور. ويوجد الجزء الأكبر من الصناعات المتوسطة والكبيرة في المناطق المخصصة للأنشطة الصناعية، وتشمل هذه المناطق الصناعية مدينة ٦ أكتوبر- أبو رواش- وعلى الضفة الغربية للنيل في المناطق الريفية بحى إمبابة . وتضم هذه

١- المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة .

المؤسسات الصناعية مجموعة متنوعة من الأنشطة الصناعية تشمل الصناعات الغذائية - الكيماويات - المنسوجات - الورق - تصنيع الأخشاب - مواد البناء . وتتفاوت القدرات الإنتاجية ومستويات التشغيل لهذه المصانع إلى حد كبير . وقد أوضحت إحدى الدراسات التي أجريت في سنة ١٩٩٥م على مدينة ٦ أكتوبر أن نسبة المصانع العاملة في ذلك الوقت لا تتعدى ٣٠% . بينما بلغت هذه النسبة ٣٦.٧% سنة ١٩٩٩م . وقد بلغت القيمة الإجمالية لإنتاجية المؤسسات الصناعية المتوسطة والكبيرة في محافظة الجيزة ٥٥٧٤ مليون جنيه في عام ١٩٩١-١٩٩٢ أو ٨.٣% من الناتج الصناعي القومي للجمهورية . وبالتالي تعتبر محافظة الجيزة من حيث الإنتاج الصناعي من المحافظات الهامة حيث تأتي في المرتبة الثالثة بعد القاهرة والاسكندرية . كذلك تشكل **الصناعات الصغيرة** أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في مدينة الجيزة غير أن العدد الفعلي لهذه الصناعات غير معروف على وجه الدقة . وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة الصغيرة مسجلة جميعها لدى المحافظة إلا أن البيانات المتوفرة عنها في معظم الأحوال قليلة ويعوزها الكثير من التفاصيل بما في ذلك نوعية النشاط الصناعي .

وهناك أيضاً ١٥٠٠٠ مؤسسة إنتاجية غير رسمية في مدينة الجيزة ، ومن الصعب تحديد حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي في مدينة الجيزة على وجه الدقة لعدم توفر أي إحصاءات دقيقة بهذا الخصوص .

ب- نشاط التجارة

وفقاً لتعداد ١٩٨٦م هناك ٥٧٠٠٠ مؤسسة اقتصادية للقطاعين العام والخاص يعمل بها ٢٢٦٠٠٠ عامل ١٤% منهم من النساء . والجزء الأكبر من هذه المؤسسات يندرج تحت المؤسسات التجارية الصغيرة أو الصغيرة جداً .

ت- نشاط السياحة



هرم سقارة المدرج شكل رقم (٦٠)



أهرامات الجيزة شكل رقم (٥٩)



تمثال أبو الهول شكل رقم (٥٨)

وبخلاف النشاط الصناعي فمدينة الجيزة من أوائل المدن جذباً للسياح حيث تعتبر المدينة الثانية بعد مدينة الأقصر من حيث الآثار الفرعونية وأهمها أهرامات الجيزة وأبو الهول ومشروع الصوت والضوء وأهرامات سقارة ومركب خوفو الجنائزى ومنطقة ميت رهينة ومنطقة آثار دهشور . وكذلك يوجد بها مقومات النشاط السياحي فإنه يقع في المدينة كثير من المتاحف والحدائق مثل :

متحف ناجي والمتحف الزراعي و متحف الفن الحديث وحديقة الاورمان وحديقة الحيوان .. وكذلك يوجد بها ٥٧ فندقاً (تحتوي على ٧٥٠٧ غرفة) - ٦٠٠٠ مطعم ومقهى ومنازل لبيع الأطعمة - ٥٦٠٠٠ متجر جملة وتجزئة .

ث- نشاط الزراعة

على الرغم من الامتداد العمراني الكبير على الأراضي الزراعية في مدينة الجيزة إلا أن الاراضي الزراعية مازالت

تشغل ٤٣% من مساحة المدينة الكلية حيث تشغل الأراضي الزراعية مساحة ٣٣.٠٣ كم مربع ومساحة المدينة المأهولة ٧٦.١١ كم مربع .

ج- نشاط الخدمات

كذلك يوفر قطاع الخدمات في المدينة عدد كبير من فرص العمل. وتشكل حجم القوة العاملة الحالية في مدينة الجيزة مالا يزيد عن ٣٣% من القوى العاملة المتاحة في المدينة والتي تبلغ ٤٦٨٠٠٠ شخص . وتبلغ نسبة البطالة في مدينة الجيزة ٩% أو ما يساوي ٤٢٠٠٠ شخص .

ح- تأثير العوامل الاقتصادية على المناطق الأثرية بالمدينة

كان للعوامل الاقتصادية تأثير كبير على المناطق الأثرية بمدينة الجيزة فنظراً لقرب المدينة من القاهرة وتوافر فرص العمل بها كان هناك أعداد كبيرة من المهجرات الداخلية إلى المدينة وخاصة من مدن الصعيد مما أحدث زيادة كبيرة في السكان طلباً للعمل فزادت الكثافات في الأحياء الموجودة ونشأت مناطق عشوائية كثيرة - وكان أخطرها تلك القريبة من المناطق الأثرية في نزلة السمان ونزلة البطران - كذلك حدث أمتداد كبير ونمو للمدينة على حساب الأراضي الزراعية الملاصقة لها بطريقة عشوائية في بولاق الدكرور والهرم وامبابة نتيجة لارتفاع سعر الأراضي للبناء وأصبحت تلك المناطق بؤر تلوث شديدة الكثافة السكانية وبدون مرافق مما نتج عنه ارتفاع في منسوب المياه الجوفية وأصبح من الخطورة بمكان على المناطق الأثرية وبدأت الحكومات المتعاقبة في حل هذه المشكلة بإنشاء المدن والأحياء الجديدة والمخططة في المناطق الصحراوية في السادس من أكتوبر والشيخ زايد وميكت تكون كاملة المرافق وتكون بعيدة عنها بعداً كافياً فلا تؤثر على المناطق الأثرية الموجودة على أطراف المدينة .

أما بالنسبة للنشاط الصناعي فبالرغم من تلوينه للبيئة في مدينة الجيزة ولكن تظل المنطقة الأثرية بعيدة عن هذا التلوث حيث أن مناطق الصناعة كانت بعيدة عنه .

٥-٣-١-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

أ- الدراسات السكانية^١

بناءً على نتائج تعداد ١٩٩٦م يبلغ عدد سكان مدينة الجيزة ٢٢٢١٨٦٨ نسمة . وقد وصل عدد سكان مدينة الجيزة سنة ١٩٩٩م - حسب ما جاء في كتاب وصف الجيزة بالمعلومات الصادر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار من مجلس الوزراء - ٢٣٧٦.٢٥ نسمة . ويعتبر أحياء العمرانية وامبابة وبولاق الدكرور الأحياء الأكبر في المدينة من حيث عدد السكان ، وحي امبابة هو أكثر الأحياء اكتظاظاً بالسكان حيث تبلغ الكثافة السكانية ٨٣٤٠٠ نسمة /كم يليه حي بولاق الدكرور حيث تصل الكثافة السكانية إلى ٤٩٦٠٠ نسمة /كم .

ومعدل النمو السكاني لمدينة الجيزة من أعلى المعدلات في مصر حيث يزيد بشكل كبير عن معدلات محافظة القاهرة وكذا محافظة الجيزة ككل . وقد ظل معدل النمو السكاني لمدينة الجيزة مرتفعاً بهذه الصورة الملمفة منذ بداية الستينات . ففي خلال ٣٦ عاماً زاد عدد السكان في مدينة الجيزة من ٢٥١٠٠٠ نسمة في عام ١٩٦٠م إلى أكثر من مليوني نسمة في عام ١٩٩٦م . وقد وصل معدل النمو السكاني إلى أقصاه في نهاية الستينات وبداية السبعينات لينخفض بعد ذلك

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان - محافظة الجيزة - ١٩٩٦م.

بشكل تدريجي وكان ذلك لأسباب عديدة . والجدول التالي يوضح تطور تعداد السكان بمدينة الجيزة ومعدل الزيادة السكانية.

جدول (٩) يوضح تطور تعداد السكان بمدينة الجيزة ومعدل الزيادة السكانية

السنة	تعداد سكان مدينة الجيزة بالألف	معدل الزيادة السنوية %
١٩٦٠	٢٥١	-
١٩٧٦	١٢٣٠	٢٤.٣٨
١٩٨٦	١٨٠٠	٤.٦٣
١٩٩٦	٢٢٢١	٢.٣٤
١٩٩٩	٢٣٧٦.٢٥	٢.٣٣

ب- الخدمات^١

بالنسبة للخدمات التعليمية هناك مدارس تعمل لفترتين لتغطية العجز في عدد المدارس كما أن كثافة التلاميذ في الفصل مرتفعة . ومدينة الجيزة بما أقدم الجامعات المصرية وهي جامعة القاهرة وبها جميع التخصصات بالكليات المختلفة الأدبية والعلمية. وبالنسبة للخدمات الصحية فإن نصيب السكان من الأسرة ٧١٢.٧٣ نسمة/سرير ، نصيب السكان من الأطباء ١٠٥٣.٧٧ نسمة/طبيب. أما الخدمات الاجتماعية يوجد العديد من الجمعيات التي تقدم خدماتها في مجال الضمان الاجتماعي ولكن ما يزال هناك عجز. وعموماً فإن الخدمات في مدينة الجيزة تختلف من حي لآخر سواء شعبية أو متوسطة أو ذات المستوى العالي أو حتى الأحياء العشوائية وذلك بالنسبة لنوعية الخدمة ومدى كفايتها .

ت- تأثير العوامل الاجتماعية على المناطق الأثرية بالمدينة

كان تأثير الزيادة السكانية الكبيرة سبباً على المناطق الأثرية حيث خلق المناطق العشوائية الملاصقة للمناطق الأثرية والشديدة الكثافة والحالية من المرافق والخدمات والتلوث مما أثر بالسلب على هذه المناطق .

٥-١-٣-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

أ- الخصائص الطبوغرافية

تقع محافظة الجيزة في الجزء الشمالي من وادي النيل وتضم منطقة الواحات البحرية التي تتميز بإمكانيات طبيعية منها المناخ المعتدل والجو المشمس البديع صيفاً وشتاءً وبها جبال تتخللها وديان ومناظر طبيعية خلابة بالإضافة إلى عيون المياه المتوفرة . وتمتد محافظة الجيزة بمحاذاة نهر النيل بطول ١٦٥ كم وتقع على الجانب الغربي من النيل فيما عدا مركزي الصف وأطفيح على البر الشرقي . وتبلغ مساحتها الكلية ١٣١٤٠ كم مربع أما مدينة الجيزة فتبلغ مساحتها ٧٧.٥٢ كم مربع وتمثل ٠.٥٩ % من المساحة الكلية للمحافظة .

ب- المناخ

يسود الجيزة مناخ صحراوي لقرها من الصحراء الغربية الممتدة حتى حافة المدينة .

١- وصف محافظة الجيزة بالمعلومات - بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء- يوليو ١٩٩٩م

١. درجات الحرارة ويتراوح المتوسط الشهري لدرجة الحرارة بين ١٤ درجة مئوية في يناير إلى ٢٩ درجة مئوية في يوليو .

٢. الأمطار يقتصر تساقط الأمطار على فصل الشتاء حيث يبلغ المتوسط السنوي ٢٢ مم.

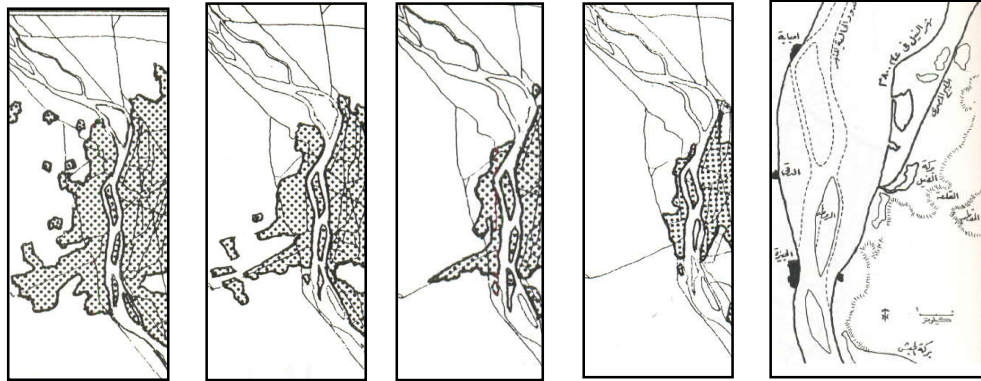
٣. الرطوبة يتراوح متوسط الرطوبة النسبية ما بين ٥٥ % في شهر مايو و ٧٠ % في شهر ديسمبر .

ت- تأثير العوامل البيئية على المناطق الأثرية بالمدينة

كان للعوامل البيئية الطبيعية التأثير الجيد في حماية المنطقة الأثرية بمدينة الجيزة حيث تقع هذه المنطقة في الصحراء الغربية على هضبة عالية بعيداً عن تأثير مياه النيل والفيضانات المتتالية .
ولكن التأثير الضار للعوامل البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنسانية هو الذي يخشى على المنطقة الأثرية منه وقد أوضحنا ذلك من قبل .

٥-٣-١-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

أ- التطور العمراني للمدينة



مدينة الجيزة
عام ١٩٨٦

مدينة الجيزة
عام ١٩٧٧

مدينة الجيزة
عام ١٩٦٨

مدينة الجيزة
عام ١٩٥٠

مدينة الجيزة في اوائل
القرن العشرين

-٥-

-٤-

-٣-

-٢-

-١-

التطور العمراني لمدينة الجيزة خريطة رقم (١١٨)

١. ظل الجزء المأهول بالسكان في المنطقة التي تحتلها الآن مدينة الجيزة وحتى القرن التاسع عشر لا يتجاوز بعض التجمعات الريفية والقرى الصغيرة والقصور الريفية الخاصة بالإضافة إلى المدينة الصغيرة التي تعرف بالجيزة والتي كانت تقع في الجزء الجنوبي من مدينة الجيزة الحالية. وفي الواقع فإن التوسع العمراني لم يبدأ بشكل ملموس إلا بعد إنشاء أول الكباري على النيل وهو كوبري قصر النيل وكذلك خط السكك الحديدية- والذي كان ينتهي في المنيا - الذي يربط القاهرة والجيزة بالصعيد، فقد شكل كوبري إمبابة لعبور السكك الحديدية نقطة البداية لأول

- التجمعات الحضرية في المنطقة . ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت قرى إمبابة وميت عقبة تمتد سريعاً على الأراضي الزراعية الملاصقة لها على الير الغربي للنيل. وبين أرض الأوقاف ومدينة الجيزة القديمة أنشأ الخديوي إسماعيل **حديقة الأورمان** وبعدها **حديقة الحيوان** في عام ١٨٩١م وفي جنوب حديقة الأورمان أنشأ الخديوي إسماعيل **قصر الجيزة** وكذلك تم إنشاء **الحرم الجامعي** جامعة فؤاد (جامعة القاهرة) كنواة للجامعة المصرية الأولى وقد بدأ العمل بها سنة ١٩٠٢م وتم الانتهاء من بنائها في سنة ١٩٢٠م .. وقد تم ترويض نهر النيل والتحكم فيه بعد بناء سد أسوان عام ١٩٠٢م والذي تم تحسينه عام ١٩١٢م . واستقرت ضفتي النهر وتم بناء **ثلاثة كباري** للربط بين الضفتين والمساعدة على النمو العمراني ، وقد انتهى العمل فيهم في عام ١٩١٢م .
٢. اتصل العمران في القرى في إمبابة وميت عقبة بالعمران في الجيزة وقد اتصلت حدود مدينة الجيزة بعد ذلك بحدود مدينة القاهرة وفي خلال نفس الحقبة تم مد **خط الترام** الذي يعبر كوبري سعيد ويصل إلى أهرامات الجيزة وفندق مينا هاوس الجديد . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من المنشآت ذات المستوى الفاخر والفيلات أو القصور على طول شاطئ النيل وطريق الأهرام . وحتى بداية الستينات من القرن العشرين اقتصرت المنطقة المبنية في الجيزة على عدد من القرى بالإضافة إلى شريط ضيق على ضفة النهر .
٣. لقد شهدت بداية الستينيات توسعاً غير مسبوق في النمو العمراني في الجيزة فقد تم إنشاء كوبري الجامعة سنة ١٩٦٠م كمابداً عمل مخطط على الأرض التابعة لوزارة الأوقاف تم إعداده من خلال الوزارة في أوائل هذه الفترة وقسمت الأرض التابعة لوزارة الأوقاف وتم إعداده من خلال الوزارة في أوائل هذه الفترة وقسمت الأراضي وتم بيعها وأقيمت أحياء الدقي والمهندسين والصحفيين والأعلام والعجوزة والتي تضم مناطق كثيرة مخصصة لفئات مختلفة من المهنيين .
٤. ومع زيادة النمو في المدينة تم إنشاء **كوبري ٦ أكتوبر** والذي افتتح المرحلة الأولى منه في عام ١٩٧٣م. وفي بداية الثمانينيات تم بناء طريق الملك فيصل يمتد موازياً لطريق الهرم وأعيد تخطيط المنطقة بين الطريقين كمنطقة سكنية . وفي نفس الفترة بدأ امتداد المناطق العشوائية بمعدلات كبيرة في غياب مخطط شامل للمنطقة وزحف الامتداد الكبير غير المنظم جنوباً وشمالاً نحو الأراضي الزراعية المجاورة.
٥. وقد زادت مدينة الجيزة ٧ مرات عن حجمها في الفترة من عام ١٩٤٥م وحتى ١٩٨٩م وذلك على حساب الأرض الزراعية حيث نقصت الأرض ١٨٠ فدان كل سنة وزاد عدد السكان ٨ أضعاف خلال نفس الفترة . وفي عام ١٩٨٣م قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد المخطط الهيكلي للقاهرة الكبرى ثم المخططات الخاصة بمدينة الجيزة وقد شملت هذه المخططات عدد من العناصر الهامة مثل **محور ٢٦ يوليو** والذي يصل المركز التجاري بوسط المدينة مع المدن الجديدة (مثل مدينة السادس من أكتوبر الضخمة التي تقع على بعد ٤٠ كم في الصحراء غرب الجيزة ومدينة الشيخ زايد ومدينة الزهور) وذلك لجذب النمو العمراني بعيداً عن الأراضي الزراعية ويتصل بالطريق الدائري للقاهرة الكبرى . وكذلك مد خط **مترو الأنفاق** من ميدان التحرير في وسط القاهرة إلى محطة الجيزة للسكك الحديدية.

ب- اتجاهات النمو العمراني ومحدداته

لم تكن الأرض الزراعية تعتبر كمحدد للامتداد العمراني لمدينة الجيزة طوال القرن التاسع عشر ومعظم حقب القرن العشرين . فوجدنا النمو العمراني للمدينة يأخذ اتجاه الشمال الجنوب بمحاذاة النهر ثم اتجه إلى الغرب وكان ملاصقاً للطرق كطريق الهرم . ثم بدأ النمو العشوائي على الأراضي الزراعية والتي كانت تمد المدينة بالخضراوات والفاكهة. ومع تزايد تآكل الأرض الزراعية بدأت الحكومات المصرية للتنبه بخطورة الموقف وبدأت تنظر للأرض الزراعية بمنظور آخر كمحدد هام للنمو العمراني وبدأ اتجاه النمو يأخذ اتجاه الصحراء الغربية كما حدث في اختيار مواقع المدن الجديدة في السادس من أكتوبر والشيخ زايد . وفي التجمعات العمرانية عند بداية طريق الفيوم والطريق الصحراوي القاهرة/ الاسكندرية . كما اعتبرت منطقة هضبة الهرم مؤخراً محدد أساسي للعمران باعتبارها منطقة محمية خاصة لما تحتويه من كنوز ولكن تم ذلك بعد أن اقترب العمران منها بصورة كبيرة في نزلة السمان والبطران ...

ت- استعمالات الأراضي في المدينة

الاستعمال السكني يشغل ٢٩.٤٣ كم مربع و يمثل ٣٩ % من مساحة المدينة
المنافع والحيوانات تشغل ١١.٥٨ كم مربع من مساحة المدينة
أراضي زراعية تشغل مساحة ٣٣.٠٣ كم مربع بنسبة ٤٣ % من مساحة المدينة

ث- شبكات الطرق وحركة المرور والنقل

هناك تطور كبير بالنسبة للطرق في محافظة الجيزة فقد تم إنشاء مجموعة من الكباري والطرق الإقليمية لتخفيف الضغط المروري وخاصة في ساعات الذروة في المدينة مما كان يشكل عائقاً كبيراً في التنمية السياحية فقد تم ربط المحافظة عن طريق الطريق الدائري بطرق خارجية لسرعة الوصول لمرافق هامة مثل مطار القاهرة أو لربطها بالطرق الإقليمية كطريق مصر اسكندرية وطريق السويس والاسماعيلية و الصعيد وبيانها كالتالي :

١- الطرق الإقليمية

- وأهم هذه الطرق طريق مصر اسكندرية الصحراوي وهو طريق رئيسي من ٤ حارات بجزيرة في الوسط ويصل طوله إلى ٢٢٠ كم ويبدأ من مدينة الجيزة ليصل إلى الاسكندرية ماراً بمدينة السادات والعامرية .
- طريق القاهرة / الفيوم وهو طريق رئيسي مزدوج من أربع حارات بجزيرة وطوله ٨٩ كم ويبدأ بمدينة الجيزة وينتهي بمدينة الفيوم ماراً بمركز سنورس .
- طريق الصعيد الزراعي الذي يبدأ من شارع البحر الأعظم الموازي للنهر بمدينة الجيزة والذي يتقاطع مع الطريق الدائري عند محور المنيب .
- خط قطار الصعيد الذي يربط الدلتا بالوادي ويصل إلى أسوان ويوجد محطة رئيسية بمدينة الجيزة .
- الطريق الدائري للقاهرة الكبرى والذي يقطع النيل في نقطتين الأولى بكوبري المنيب العلوي والثانية عند كوبري الوراق .
- محور ١٥ مايو والذي يقطع النيل بكوبري ١٥ مايو ويتصل بكوبري أكتوبر وكذلك يلتقي بالطريق الدائري للقاهرة الكبرى .

٢- الطرق المحلية

ومدينة الجيزة مربوطة بمحافظة القاهرة عن طريق ٧ كباري (بخلاف ٢ كوبري للطريق الدائري). وشبكة الطرق في المدينة تعتمد أساساً على شبكة من الطرق تتجه من الشمال إلى الجنوب موازية للنهر أو من الشرق إلى الغرب لتتعامد عليه . ومن أهم الطرق في مدينة الجيزة طريقي الهرم والملك فيصل المتجهين إلى الغرب . وهناك مجموعة من الكباري العلوية في مدينة الجيزة أنشأت مؤخراً لتخدم حركة المرور في المدينة منها كوبري ثروت الذي يعبر خط السكة الحديد ، كوبري الجيزة ، كوبري فيصل الذي يربط شارع فيصل بشارع السودان وميدان الجيزة ، كوبري أحمد عرابي ، كوبري بولاق الدكرور (الذين يربطان شارع أحمد عرابي وجامعة الدول العربية بالمنطقتين العشوائيتين في امبابة وبولاق الدكرور) ، كوبري الدقي .

ويعتبر مشروع مترو الأنفاق الذي يربط أجزاء القاهرة الكبرى في القاهرة والقليوبية ويصل إلى ضواحي مدينة الجيزة من أهم المشروعات في السنوات الأخيرة كما أن هناك شبكة من الطرق المحلية تربط بين مراكز وقرى المحافظة وبين مدينة الجيزة وأهمها طريق سقارة ، الطريق الموازي للنهر إلى الخطاطبة والطريق الموازي لترعة المربوطية .

٣- حركة المرور والنقل^١

المرور في مدينة الجيزة يتميز بتنوع مستوياته فهناك الحركة السريعة ذات المسافات الطويلة تختلط مع المرور المحلي ومع حركة الدراجات وعربات الكارو والمشاة . وهذه التشكيلة من نوعيات المرور المختلفة تعطل الحركة الحرة للمرور السريع ذو المسافات الطويلة ويجعل في نفس الوقت المرور المحلي غير آمن . والسبب في ذلك يرجع إلى عدم وجود تقسيم عملي لشبكة الطرق وفي نفس الوقت انخفاض المستوى الهندسي للطرق الثانوية .

في الفترة الأخيرة حركة مرور السيارات زادت بصورة كبيرة في إقليم القاهرة الكبرى وهذا لا يرجع فقط بسبب الزيادة السكانية ولكن بسبب الزيادة في أعداد مالكي وسائل النقل المختلفة فأعداد ملاك السيارات قد تضاعف في الفترة من ١٩٧٣-١٩٨٠ وأن معدل الزيادة السنوية من ١٩٧٥-١٩٨٠ كان ١٣% سنوياً وهذا يفسر تفاقم مشكلة المرور . كذلك فإن رحلات العمل اليومية على الطرق الرئيسية كثيفة جداً وخاصة في ساعات الذروة وتصبح سعة الطرق وخاصة في نقط الالتقاء غير كافية للطلب المروري عليها وتحدث الاختناقات اليومية .

نسبة الحوادث في مدينة الجيزة مرتفعة جداً وترجع أسباب ذلك للآتي : التنوع في مستويات المرور من مرور سريع ومرور بطيء وحركة مشاة ، عدم وجود أرصفة وتسهيلات للمشاة عند عبور الطرق ، أسلوب السائقين أنفسهم الذي يتسم بالامبالاة وعدم الالتزام بقواعد المرور ، تصميم الطرق وخاصة للتقاطعات ومنازل الكباري وكذلك عدم وجود علامات على الطرق تدل السائقين . أما أماكن الانتظار فهي غير موجودة تقريباً وغير متوفرة في مدينة الجيزة والانتظار على جانبي الطريق أصبح غير كافي خاصة مع الزيادة المرورية الهائلة .

ج- المرافق^٢

١- مشروع تخطيط عام الجيزة - ١٩٨٢ م .
٢- المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة .

بالنسبة لمياه الشرب فقد تحسنت أحوال خدمات مياه الشرب بشكل كبير خلال العقد الماضي وذلك من حيث الكمية والتنوعية حتى في المناطق العشوائية بينما تحصل القلة الباقية من السكان على مياه الشرب النقية من الصنابير العمومية المتوفرة بالقرب من منازلهم أو من آبار خاصة . وتعتبر خدمات المياه في مدينة الجيزة أفضل منها في محافظة الجيزة ككل أو في مدن الجمهورية بشكل عام .

أما الصرف الصحي فتصل خدمات شبكة الصرف الصحي إلى ٩٢% من منازل مدينة الجيزة غير أن حالة الخدمة المتوفرة أفضل مما هو متوفر في مدن الصعيد أو سائر مدن الجمهورية بشكل عام . ويعتمد سكان المناطق المتبقية والتي يعد معظمها مناطق عشوائية على بيارات وخزانات التحليل الأرضية للتخلص من الصرف الصحي . وتنقسم شبكة الصرف الصحي في مدينة الجيزة إلى ثلاث قطاعات وتتم معالجة مياه الصرف الصحي في محطتين للمعالجة وترمي المياه المعالجة في مصرف ناهيا ومصرف كمرة .

أما المخلفات الصلبة فيقوم بجمع مخلفات مدينة الجيزة أربعة جهات هي : الهيئة العامة للنظافة والتجميل لمدينة الجيزة وتقوم بجمع حوالي ٧٠% من المخلفات الصلبة للمدينة - جامعي القمامة التقليديين (الزبالين) والشركات الخاصة بجمع القمامة - مقاولي القمامة - أو عن طريق الخدمات الذاتية ويقوموا بجمع حوالي ٢٠% من المخلفات الصلبة للمدينة . مما يعني أن حوالي ١٠% من المخلفات الصلبة للمدينة لا تجمع لتتراكم في الشوارع والأماكن الخالية أو على ضفاف المصارف والترع .

أما شبكات الكهرباء والاتصالات فهي تعتبر كافية وتتلائم مع الزيادة السكانية والتنمية للمدينة

ح- تأثير العوامل العمرانية على المناطق الأثرية بالمدينة

اتجه النمو العمراني بالمدينة موازياً لنهر النيل في البداية ثم مع شق طريق الهرم في نهاية القرن التاسع عشر اتجه العمران في اتجاه المنطقة الأثرية مما سبب لها أكبر الضرر نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية الذي أثر بالسلب على تلك المنطقة. وقد تآكلت الأرض الزراعية نتيجة النمو العمراني السريع والغير مخطط للمدينة منذ منتصف القرن العشرين وحتى بداية إنشاء المدن الجديدة في الصحراء الغربية . كما كان لسوء حالة المرافق من تأثير سئ على المناطق الأثرية مما استوجب إمداد المناطق العشوائية الملاصقة بالآثار بالصرف الصحي للتخفيف من ضررها . كما كان لازدحام الطرق وسوء حالة النقل وعدم وجود أماكن انتظار للسيارات والأتوبيسات السياحية تأثيراً ضاراً على حركة السياحة في المدينة مما استوجب حل هذه المشاكل عن طريق الأنفاق والطريق الدائري المحيط بالمدينة والذي انقطع في الجزء الخاص بالهضبة الأثرية المحمية .

٥-٣-١-٧ المشروعات والتقارير الخاصة بتنمية المنطقة الأثرية بالمدينة

وقد تناولت مجموعة من الدراسات هذه المنطقة نظراً لأهميتها المحلية والعالمية ويمكن أن نلخصها في الآتي^١:

أ- تقرير منظمة اليونسكو

أشارت منظمة اليونسكو من خلال مبعوث لها إلى الأخطار المحدقة بالمنطقة الأثرية التي توجد على أطراف مدينة الجيزة

١- د. أسامة أحمد إبراهيم مسعود - بحث عن تفعيل عملية الحفاظ في المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لحالة القاهرة الكبرى - كلية الهندسة - جامعة طنطا .

أشارت منظمة اليونسكو من خلال مبعوث لها إلى الأخطار المحدقة بالمنطقة الأثرية التي توجد على أطراف مدينة الجيزة وأوجزتها في التالي:

١. التعديلات العمرانية العشوائية القريبة من المنطقة في نزلة السمان وكفر الجبل والتي تشغل الحدود الشرقية والشمالية والجنوبية الشرقية للمحتوى الأثري للهضبة وهي عبارة عن تجمعات قروية زحفت على الأراضي الزراعية ونمت وتلاحمت وأصبحت جزءاً من النسيج العمراني وأحد أهمك أنماط البناء العشوائي بمدينة الجيزة . وقد ابتلع النمو العمراني العشوائي في زحفه قرى كثيرة مثل الطالبية (قبلي وبجري)، كفر نصر، الكوم الأخضر، غطاطي، نزلة السمان، نزلة البطران، منشأة البكري، الكنيسة..... وغيرها وتبدأ التلاحم بضم زمام هذه القرى إلى المدينة وكردونها مما يعتبر تصريحاً لتقسيم أراضيها والبناء عليها. ثم تأتي عمليات التلاحم بين المدينة وتلك القرى لتتضخم المدينة في نموها العمراني وتصحح القرى جزءاً من النسيج العمراني الحضري للمدينة. وقد بدأ الزحف العمراني على هضبة الأهرام منذ أوائل القرن العشرين حتى اتصل بحواف الهضبة الشرقية عند مصاطب النبلاء والمهرم الأكبر وتمثال أبو الهول وهرم خفرع .
٢. الاستخدامات السياحية المحيطة بالهضبة من الجهة الشمالية والتي تتمثل في نوادي الجولف والرماية وفندق مينا هاوس وفندق ميريديان، فضلاً عن مجموعة البازارات والمحلات التجارية السياحية والتي ترتبط مباشرة بحواف الهضبة الشمالية عند نهاية شارع الهرم وعند نهاية طريق أبو الهول .
٣. الاستخدامات العامة المحيطة بالهضبة من الجهة الشمالية والتي تتمثل في العديد من المدارس والمخازن ومواقف السيارات ومصنع للنسيج وقسم الشرطة ومدينة تحسين الصحة والتي ترتبط أيضاً بحواف الهضبة الشمالية الغربية .
٤. التجمعات العمرانية الرسمية وأهمها مشروع إسكان الضباط المرتبط بنادي الرماية على الحدود الغربية للهضبة وكذلك إسكان حدائق الأهرام في أقصى الشمال من الهضبة وصحارى سيبي بالجنوب .
٥. الطرق المخترقة للهضبة وأهمها شارع الهرم والذي يخترق قلب هضبة الهرم حتى هرم خوفو والمقابر الأثرية المرتبطة به ويمثله طريق أبو الهول والذي يخترقها عند تمثال أبو الهول بين هرمي خفرع وخوفو وطريق صحارى سيبي الذي يصل حتى هرم منقرع أما الطرق المحيطة بالهضبة فهي شارع أبو الهول السياحي شرقاً وطريق المنصورية شمالاً وطريق القاهرة/ الفيوم الصحراوي غرباً والطريق الدائري للقاهرة الكبرى جنوباً .
٦. المباني المقامة فوق الهضبة بين مواقع الأهرام ومصاطب النبلاء وهي مكاتب تفتيش آثار الهرم، مبنى متحف مراكب الشمس، قسم شرطة، استراحة الرئيس، مخازن مصلحة الآثار، مكاتب بيع التذاكر..... وغيرها .

ب- تقرير لجنة تحكيم مسابقة مدينة الهرم السياحية وهضبة الأهرام فبراير ١٩٦٥م

وترى اللجنة استبعاد إقامة بعض نوعيات المنشآت بالمشروع نظراً لأهمية الهضبة ولعدم الاعتداء عليها .

ت- تقرير ولبانك عن تخطيط هضبة الأهرام

وهو التقرير المقدم من الخبير ميشيل ولبانك وهو أحد خبراء هيئة اليونسكو الذي أوفدته الهيئة خلال عام ١٩٦٨م وقد

تضمن هذا التقرير تقسيمات أربعة للمنطقة . المنطقة الأولى الأهرامات والمصاطب والمقابر وتبدأ المنطقة من أبو رواش شمالاً وحتى سقارة جنوباً ، المنطقة الثانية هي الوادي الأخضر، والمنطقة الثالثة هي طريق الهرم وأخيراً المنطقة الرابعة وهي منطقة صحارى سيبي . وترتكز أهم توصياته على الآتي :

١. ضرورة هدم جميع المباني الواقعة فوق هضبة الهرم مع إخفاء المنشآت الضرورية بما بالقدر الذي يمنع تشويه جمالها وقيمتها .
٢. ضرورة الحفاظ على وحدة التآلف بين الآثار والوادي الأخضر والصحراء .
٣. إقامة بعض المنشآت الهامة والضرورية كالخدمات الخاصة بالزائرين أو العاملين بحقل الآثار في مواقع مختارة بحيث تخدم المنطقة الأثرية وتزيد من قيمتها ولا يؤثر عليها طابعها أو تشويه جمالها .
٤. خلق أماكن ترويجية مفتوحة للزائرين المصريين ولتكون متنفساً لسكان الجيزة .
٥. ضرورة تحديد أبواب (مداخل ومخارج) للمنطقة عند مينا هاوس وأبو الهول .
٦. عدم اختراق المنطقة الأثرية بطرق آلية .
٧. ضرورة تنمية المناطق الأثرية المحاورة للأهرامات وإظهارها بالمظهر الأثري اللائق بها .
٨. إنشاء متحف للآثار في منطقة مختفية وبعيداً عن الآثار مع الحفاظ على متحف مراكب الشمس .

ث - مشروع تنسيق منطقة الأهرامات

وقد قام به المكتب الاستشاري الهندسي صبور . وقد درس المشروع مراكز الخدمات وشبكة الطرق للسيارات والمشاة والمداخل لمنطقة الأهرامات وأبو الهول بهدف الحفاظ على المنطقة وتنميتها سياحياً وهو يشكل أساساً لأهداف أساسية للمنطقة . وقد أتاح المشروع قدراً كبيراً من الدراسات والأفكار والقرارات .

ج - برنامج أعمال مشروعات الترميم والتطوير للمنطقة الأثرية بالأهرام

وقد أعدته هيئة الآثار المصرية عام ١٩٧٧م ثم برنامج آخر أعدته عام ١٩٨٧م ويهدف كلا البرنامجين إلى تطوير المنطقة ولقد انصرفا في جانب كبير منهما إلى أعمال تتعلق بالجوانب الأثرية البحتة كما تضمن في جانب منهما التوصية بعدد من التسهيلات السياحية وذلك على النحو التالي :

١. تحرير المنطقة من التراكمات القديمة .
٢. أعمال الترميم المعماري الدقيق .
٣. تحديد مداخل المنطقة ومسارات الزيارة بالداخل .
٤. أعمال التطوير داخل المنطقة .
٥. الخدمات الثقافية والسياحية .
٦. التحميل العام للموقع .

ح- اللجنة العليا لدراسة مشروع تطوير هضبة الأهرامات

وقد تشكلت هذه اللجنة بقرار من السيد وزير الثقافة سنة ١٩٨٨م وقد راجعت الدراسات والتقارير التي تمت للمنطقة في الفترة السابقة ثم اقترحت تخطيط عام لتطوير المنطقة وأسلوب العمل لذلك .

خ- مشروع الحفاظ على هضبة الأهرامات

وقام به مركز هندسة الآثار بكلية الهندسة جامعة القاهرة في سنة ١٩٩٤م ويغني المشروع توفير مراكز ثقافية سياحية حول المنطقة توفر للسائحين تجربة ثقافية /سياحية / ترويجية متكاملة وبحيث تفي نسبة كبيرة من المترددين عن الحركة إلى أعلى الهضبة والتحرك في النطاق المباشر للأهرام والآثار القائمة حولها وذلك بهدف :

- ١ . دعم التجربة الثقافية /السياحية للزائرين (السياحة المحلية والإقليمية والدولية) .
- ٢ . حماية للهضبة من خلال اجتذاب نسبة كبيرة من الزائرين إليها والإقلال من الحركة الآلية أعلى الهضبة وحول الآثار القائمة .
- ٣ . توفير المعلومات السياحية والأثرية والثقافية للزائرين .
- ٤ . عرض بغض المقتنيات الأثرية المرتبطة بالهضبة وتاريخها وآثارها الرئيسية .
- ٥ . خدمة السائحين والزوار وتوفير المطاعم ووسائل الراحة .
- ٦ . توفير مسطحات انتظار السيارات العامة والخاصة والتاكسي .
- ٧ . حل مشكلة الدواب والخيول والجمال وتوفير المجال المناسب لاستخدامها (مراكز الصحراء فقط) .
- ٨ . دعم أنشطة إدارة الهضبة وحمايتها .

ويمكن تصنيف المكونات والمقترحات للمشروع إلى أربعة مجموعات حاكمة من منظور مقترحات تنفيذ المخطط على النحو التالي :

- المجموعة الأولى : تحديد وإعلان نطاقات وحدود المشروع للحفاظ وحماية الهضبة من العمران المحيط .
- المجموعة الثانية : القدرات والمشروعات العمرانية والمعمارية والبيئية .
- المجموعة الثالثة : المشروعات والأعمال الأثرية .
- المجموعة الرابعة : المحاور التنظيمية والإدارية والإعلامية والثقافية .

٥-٣-٨ الخلاصة

ومن هنا نرى أن المنطقة منذ تركها الفراغة وحتى اليوم تعرضت للكثير من صنوف الاقتراب العفوي والسئ بحيث أصبح من المحتم التصدي لها بالتنظيم . وقد أدى هذا الاقتراب العفوي بما أفرزه ويفرزه من ظواهر غير مرغوبة يتضاعف تأثيره السلبي بزيادة حركة السياحة إلى مصر ومنها إلى تلك المنطقة بما ينعكس على كلا المستويين الدولة والأقليم ويجعل المنطقة تواجه حلاً تاماً في تأدية دورها العظيم (الأثري والسياحي) في فترة منظورة قريبة . ولعل مرجع الكثير من

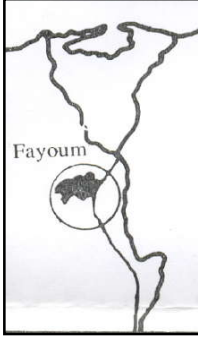
الظواهر السيئة القائمة بما يعود إلى الاتصال الطبيعي بين المنطقة الأثرية والإطار المحيط بها ذلك الاتصال العضوي بحيث جعل كلاً من المنطقتين جزءاً من إطار عام يضمهما في الوقت الذي يختلف فيه دور كل منهما بل يتعارض مع الآخر بل لعل ذلك متحقق أيضاً داخل المنطقة ذاتها .

ومن الملاحظ إن هناك عدة دراسات للمنطقة قد تمت في فترات مختلفة ولتحقيق أغراض متباينة كما تناولت المنطقة من وجهات نظر متباعدة وبالتالي فهي أعمال لم يجمعها إطار واحد وكذلك لم تذهب إلى هدف واحد . ولذلك فهناك بعض التوصيات الخاصة بالمنطقة والتي يجب الإشارة إليها وهي :

- ١ . الحفاظ على المنطقة أثرياً وكذلك وبنفس القدر تنمية وتطوير التسهيلات السياحية بالمنطقة بما يحفظها أثرياً ولا يجور عليها .
- ٢ . أن يراعى أن يمتد هذا الإعداد ليراجع متطلبات المنطقة لفترة زمنية طويلة مقبلة وليس بإجراءات لمواجهة مواقف مرحلية فحسب .
- ٣ . أن تراعى السياسات الإطار الخارجي للمنطقة والطرق المؤدية إليها ونقط الاقتراب منها والخدمات والتسهيلات المفترض أن تتم لها .
- ٤ . ان يتم تشكيل جهة واحدة لها كافة السلطات على هذه المنطقة وتكون جميع الوزارات والتخصصات ممثلة داخل هذه الهيئة أو الجهة ولكن يكون قرارها سيادي وتعاملها مباشرة مع المشاكل وبحيث تقوم هذه الجهة بكافة النواحي والمجالات التي يتطلبها المشروع وخاصة الجانب الإداري .
- ٥ . دراسة الخدمات المطلوبة لتواكب حركة السياحة بحيث تتواءم القدرة الاستيعابية للمنشآت والمواقع والخدمات مع الدور المقدر لها القيام به ومع العائد الاقتصادي منها .
- ٦ . دراسة الطرق المؤدية للنطاق والمداخل ونعني طرق الوصول إليها من مدينة الجيزة والقاهرة الكبرى وذلك لعدم توافق إعداد تلك الطرق والمداخل من حيث التوجيه والمنشآت المقامة على حدودها التي تدخل في المجال البصري للهضبة مع دراسة حجم الحركة على هذه الطرق ونوعية المرور والرصف خاصة في الأجزاء التي تقترب من الهضبة .
- ٧ . أن تكون الطرق الداخلية بطريقة وخامات تعطي الإحساس بعدم التغيير في داخل المنطقة مع عدم استعمال الطرق الداخلية لوسائل النقل الآلية ورفع القائم منها حالياً . تحديد مواقف للدواب ضمن مناطق الخدمات منعاً من الجور على النطاق الحميم والانتشار العشوائي الذي يتم الآن .
- ٨ . تتداخل منطقة أبو الهول مع منطقة نزلة السمان ويحتاج هذا الجانب فعلاً إلى معالجة واعية ترفع عن المنطقة هذا التداخل غير المرغوب فيه . ويمكن إنشاء حاجز يفصل بين المنطقتين بطريقة يتم دراستها أثرياً ومعمارياً وتخطيطياً بحيث لا يؤثر على المنطقة وكذلك حل مشكلة الصرف الصحي في المناطق القريبة من الآثار حتى لا تؤثر عليها وخاصة مع وجود ارتفاع في مستوى المياه الجوفية .

٤-٥ حالة المناطق التاريخية خارج حدود المدينة

١-٤-٥ مدينة الفيوم



موقع محافظة الفيوم

خريطة رقم (١١٩)

المصدر : خريطة مساحية

وتتميز محافظة ومدينة الفيوم بمميزات طبيعية هائلة وتحفلا بمعلم أثرية فرعونية ويونانية ورومانية وقبطية وإسلامية وتزدانا بمناطقها التاريخية وعبوئهما المعدنية ومعالمهما التي انفردتا بها منذ القدم مما جعلهما جديرتان بأن تكونا مقصداً للزائرين من كل بلاد العالم بحثاً عن الهدوء والطبيعة الخلابة والتاريخ القديم، وإلى جانب قربهما من العاصمة واعتدال مناخهما طول العام ووجود مقومات سياحية فيهما إلا أنهما لم يلقيا نصيبهما الذي تستحقاه كأهم محافظات ومدن الجذب السياحي في مصر .

١-٤-٥-١ تعريف بمدينة الفيوم

أ- الموقع

محافظة الفيوم هي إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد وتقع في قلب الصحراء في اتجاه الجنوب الغربي لمحافظة القاهرة وعلى بعد ٩٠ كم منها، وإلى الشمال مباشرة من محافظة بني سويف وعلى بعد ٤٥ كم منها^١. ويحد المحافظة شمالاً وشرقاً محافظة الجيزة وجنوباً محافظة بني سويف وغرباً الصحراء الغربية. ومركز الفيوم هو أحد المراكز الخمسة التي تتكون منها المحافظة ويقع في اتجاه الشرق منها ويعتبر أهم مركز حيث توجد به مدينة الفيوم عاصمة المحافظة والتي تتمركز بها الخدمات الإدارية والتعليمية والصحية .

ب- النشأة والتطور التاريخي

لمحافظة الفيوم تاريخ ضارب في القدم عندما عاش

إنسان العصر الحجري القديم الأسفل على شاطئ بحيرة مويس وكانت هناك حضارة قديمة وفي العصر الحجري القديم الأوسط ٥٠-٢٠ آلاف سنة ق.م. عاش الإنسان على مدرجات المنخفض بعد هبوط مستوى مياه البحيرة القديمة وفي العصر الحجري القديم الأعلى ٢٠-٨ آلاف سنة ق.م. واصل مستوى البحيرة انخفاضه حتى وصل إلى خمسة أمتار

١- دراسة للتخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧ م.

تحت مستوى سطح البحر عندما ساد المناخ الصحراوي مما أدى إلى انتقال الإنسان من هذه المنطقة إلى وادي النيل . ولقد أبحر انحسار مياه البحيرة وتحولها من بحيرة عذبة إلى مالحة إلى التحول من حرفة الزراعة إلى صيد الأسماك فقامت قري الصيادين على الشاطئ البحيري الذي انحسرت عنه مياه البحيرة وتنوعت حرف الأهالي بعد ذلك فعملوا بالزراعة وصناعة السلال والفخار ، ولقد شهدت الفيوم حضارة الفيوم الأولى. وفي عصر ما قبل الأسرات من ٤٥٠٠ - ٣٤٠٠ سنة ق. م. قامت حضارة الفيوم الثانية وعاش الصيادون عند اللاهون وحول البحيرة واحترفوا الرعي والزراعة وصيد الأسماك . أما في العصر العتيق الذي ساد منذ حوالي ٣٢٠٠ ق.م. فقد كانت الفيوم إحدى مقاطعات مصر وكانت تتصل بالوادي ، فقام الملك مينا بعمل سد ترابي أمام فتحة اللاهون فوق القاع الحجري لبحر يوسف الذي عمقته مياه النيل . وكان ملوك الأسرة الثالثة يحصلون على الأحجار من جبل قطران واستخدموها في تبليط معبد الهرم الأكبر عام ٢٦٠٠ ق.م. وظهرت بعض القرى شرق المنخفض في بداية عصر الأسرات حيث استوطن الإنسان ضفاف بحيرة مورييس وعمل بالزراعة وصيد الأسماك لاهتمام الدولة القديمة بهذه الأنشطة .

أما في عهد الدولة الوسطى فقد اهتم الملوك بمشروعات الري واستصلاح الأراضي ويعتقد أن امنمحات الأول ١٩٩١ - ١٩٧١ ق.م. هو الذي بدأ عملية استصلاح الأراضي في موضع مدينة الفيوم فأقام السدود للتحكم في تصرف المياه إلى البحيرة وتم استصلاح مساحات كبيرة من الأراضي واختار موقعا قامت به مدينة شدت التي شيد فيها قصر الملك وانتشر العمران في الأراضي المستصلحة جنوب وشرق الإقليم . وفي وادي بحر يوسف قام امنمحات الثالث باستكمال مشروعات الري واستصلاح الأراضي التي كانت تغمرها بحيرة مورييس وبنى القناطر عند هوارة لتنظيم مياه الفيضان في البحيرة ثم شيد معبده في مدينة ماضي .

وفي العصر البطلمي تشبه الملوك البطالمة بملوك مصر القديمة حيث أقاموا المزارع والضياح التي زرعت بأشجار الزيتون وفي العصر اليوناني عمل بطليموس الثاني على إصلاح الأراضي الزراعية وكلف المهندسين الإغريق بتجفيف مياه بحيرة مورييس ونفذوا عدة مشروعات للري وحفروا القنوات وأطلقوا اسم أخته (أرسينوي) على مدينة الفيوم .. ولقد استغل بطليموس الثاني انحسار مياه البحيرة القديمة عن بقاع كثيرة من الأراضي وأقام بأصلحها وقامت قري جديدة مثل ديمية السباع وكوم أو شيم وسنورس وترسا ووطن اهرت وقصر البنات وقصر قارون كما قامت مدينة كرانيس التي زحرت بالمعابد والتماثيل فكان إقليم الفيوم بذلك من أكثر أقاليم مصر رخاء حيث نجحت زراعة الزيتون والفاكهة والغلل والخضر آنذاك .

أما في العصر الروماني فقد شهد إقليم الفيوم حالة مكن الرخاء استمرت أكثر من قرنين من الزمان مما أدى إلى ازدهار مدينة أرسينوي (الفيوم الحالية) فكانت السوق التجاري للإقليم ومركزه الإداري وكان سكانه يقدسون التمساح . وقامت قري جديدة . وفي نهاية القرن الثالث الميلادي أصاب التدهور إقليم الفيوم وتعرضت مساحات كثيرة من أرضه للتصحّر خاصة في شمال وشمال غرب البحيرة مما أدى إلى اندثار بعض المدن . وقد دخلت المسيحية الفيوم في أواخر القرن الأول الميلادي ولقي المسيحيون كثيراً من الاضطهاد على أيدي الحكام الرومانيين فلجأ الكثير منهم إلى حياة الرهينة في الأديرة طوال العصر القبطي .

و في العصر الإسلامي سادت الطمأنينة بين السكان ووصلت القبائل العربية إلى إقليم الفيوم واختلطت بأهلها مما أدى

إلى انتشار اللغة العربية والدين الإسلامي وساد الأمن بالإقليم وازدهرت الزراعة وتقدمت الفيوم في عهد صلاح الدين الأيوبي والسلطان نجم الدين أيوب واستقر بها عدد من المماليك والأتراك^١.

٥-٤-١-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق التاريخية / الأثرية بالمدينة

أ- قرار التبعية الإدارية

في العصر العتيق الذي ساد منذ حوالي ٣٢٠٠ سنة ق.م. كانت الفيوم إحدى مقاطعات مصر وكانت تتصل بالوادي وظلت هكذا طوال العصور التالية الفرعونية إلى أن اختيرت إهناسيا التي تقع في مدخل منخفض الفيوم عاصمة للبلاد المصرية فكان هناك اهتمام كبير بالفيوم حيث قام امنمحات الثالث باستكمال مشروعات الري واستصلاح الأراضي التي كانت تغمرها بحيرة موريث وبنى القناطر عند هوارة لتنظيم تخزين مياه الفيضان في البحيرة وشيد معبده في مدينة ماضي. وفي العصر البطلمي والروماني أطلقوا على الفيوم اسم ارسينوي وأنشأت كثير من القرى الجديدة في هذا الأقليم وكذلك أنشأوا مدينة كرانيس التي زحرت بالمعابد والتماثيل فكان إقليم الفيوم من أكثر أقاليم مصر رخاءً. وفي العصر الروماني استمرت حالة الرخاء في إقليم الفيوم وكانت أرسينوي (مدينة الفيوم) السوق التجاري للأقليم ومركزه الإداري وفي نهاية ذلك العصر أصاب التدهور إقليم الفيوم واندثرت بعض مدنه مثل كرانيس وفيلادلفيا. وفي العصور الإسلامية وبعد استقرار العرب في مصر ساد الأمن بالأقليم ووصلت القبائل العربية إلى إقليم الفيوم وفي عهد صلاح الدين سكنها عدد

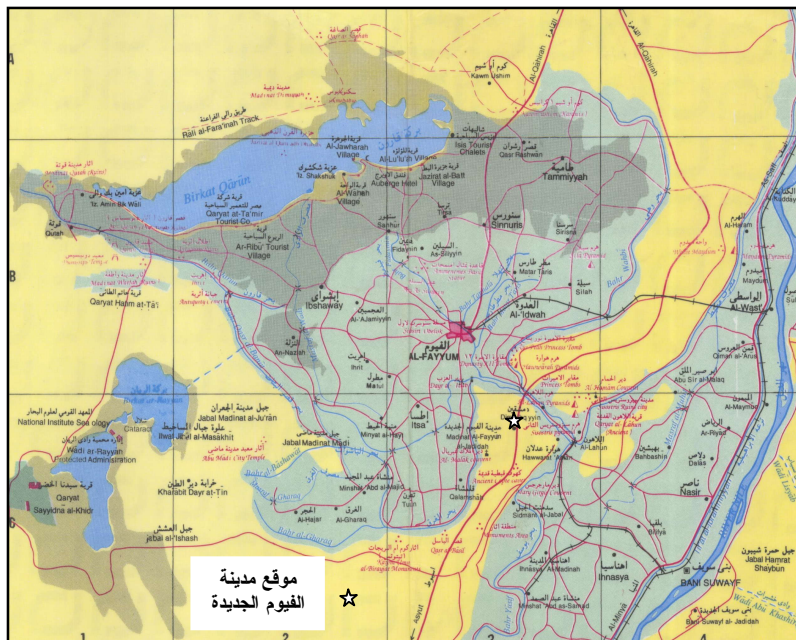
من المماليك والأتراك. وفي العصر الحديث هي إحدى محافظات إقليم شمال الصعيد.

ب- إقامة مدن جديدة

١. مدينة الفيوم الجديدة^٢

نشأت فكرة إقامة مدينة الفيوم الجديدة لحل المشاكل الرئيسية لمدينة الفيوم القائمة (سكانية واجتماعية وعمرانية واقتصادية) ولتكون متنفساً لها لاستيعاب الفائض السكاني وهذه المشاكل هي:

أ- مشاكل سكانية وتتمثل في أنه يرتفع نصيب مدينة الفيوم من



موقع مدينة الفيوم الجديدة بالنسبة للمحافظة خريطة رقم (١٢١)

المصدر : خريطة مساحية - مصالحة المساحة - مقياس ٢٥٠٠٠/١

١- آفاق التنمية في محافظة الفيوم - إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - ٩٨ م.

٢- دراسة التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧ م.

جملة سكان المحافظة فيصل إلى ١٣.١% عام ١٩٩٦ كما يرتفع نصيب المدينة من حضر

محافظة الفيوم فيصل إلى ٥٨.٤% عام ١٩٩٦ م .

ب- مشاكل اجتماعية وتمثل في زيادة الطلب على الإسكان وارتفاع معدل التزاحم وقصور خدمات المرافق والخدمات الاجتماعية وعجزها عن ملاحقة الطلب المتزايد عليها .

ت- مشاكل عمرانية وتمثل في الزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية المتاخمة نتيجة عدم وجود أراضي فضاء تصلح للامتدادات العمرانية .

ث- مشاكل اقتصادية وتمثل في النقص الشديد في فرص العمل الحالية لعدم وجود أنشطة تستوعب هذه الفرص والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي انخفاض مستوى دخل الأسرة .

ولعلاج هذه المشاكل نبعث فكرة إقامة مدينة الفيوم الجديدة كتجمع عمراني جديد يتحكم في المسار العمراني مستقبلاً دون الاعتداء على الأراضي الزراعية . وقد تم اختيار موقع المدينة بناءً على مجموعة من الأسس وهي :

أ- الموقع في أراضي صحراوية بعيداً عن الأراضي الزراعية وعلى حدود مركز الفيوم .

ب- القرب من شبكة الطرق الإقليمية بين المحافظات لسهولة التخديم عليه أثناء وبعد التنفيذ .

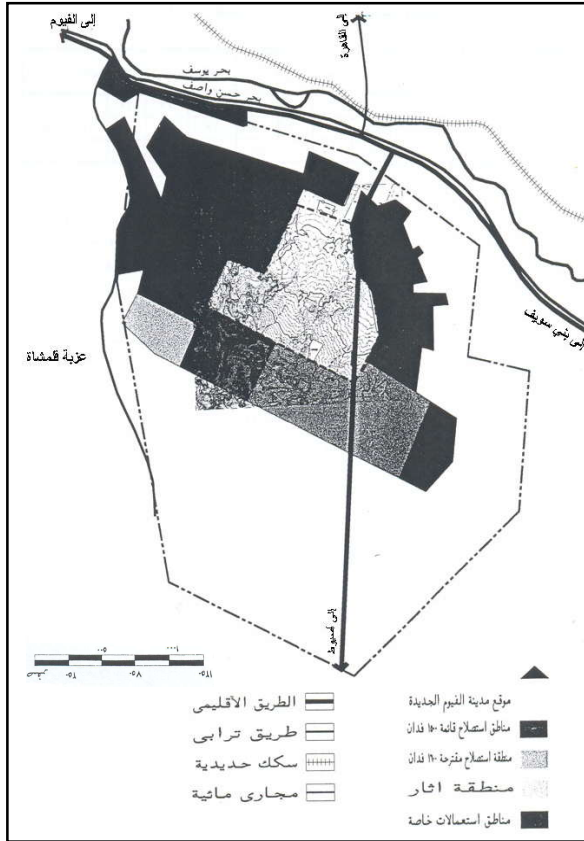
ت- القرب النسبي من التجمعات العمرانية الحضرية والريفية لمركز الفيوم .

ث- الموقع قريب من مصادر التغذية بالمياه والكهرباء ولتقليل التكلفة في التنفيذ .

ج- الموقع متميز في إمكانية الامتداد في المستقبل على المدى الطويل .

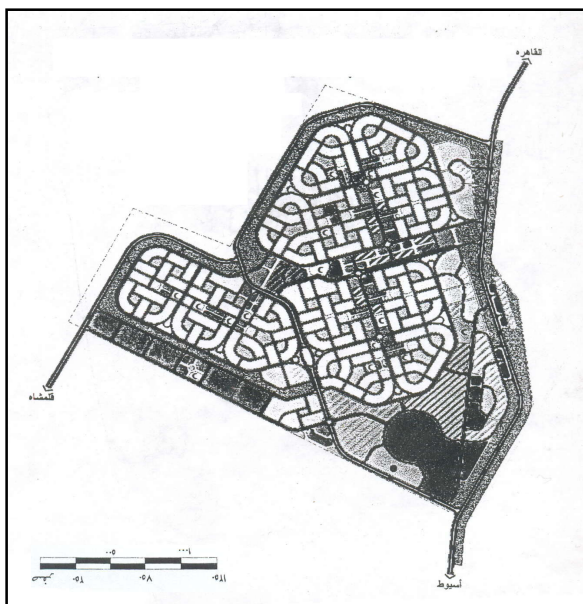
ح- توافر مساحات من الأراضي المستصلحة كظهير زراعي وصناعي مستقبلاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمدينة الجديدة .

خ- طوبوغرافية الموقع مناسبة للاستفادة منها بأقصى قدر ممكن لاستيعاب جميع عناصر المدينة واستغلالها



موقع مدينة الفيوم الجديدة خريطة رقم (١٢٢)

المصدر : التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة



التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧م خريطة رقم (١٢٣)

المصدر : التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة

الاستغلال الأمثل في توجيه العمران والتشكيل البصري للمدينة .

وبناءً على ما سبق تم اختيار منطقة صحراء جبل النعالون في الاتجاه الشرقي لمدينة الفيوم الحالية والذي يبلغ أقصى طول لها من الشمال إلى الجنوب ٢٠.٥ كم ومتوسط عرضها ٢.٣ كم وذلك بالقرب من طريق الفيوم /بني سويف ويحدها الطريق الإقليمي القاهرة /أسيوط وتبلغ مساحتها ١٣٠٠ فدان تقريباً . وسوف يبلغ حجم سكان المدينة في عام ٢٠١٧ حوالي مائة ألف نسمة لتكون المدينة الثالثة بالمحافظة بعد كل من مدينتي الفيوم وسنورس .

٢. التطوير العمراني المتكامل لمنطقة كوم أو شيم الصناعية^١

تقع المنطقة الصناعية بكوم أو شيم شمال محافظة الفيوم وعلى طريق الفيوم /القاهرة المزدوج وتبعد عن مدينة الفيوم ٣٥ كم وعن القاهرة ٦٥ كم وتم اختيار هذا الموقع كمنطقة صناعية جديدة للأسباب الآتية :

- أ- قربها من المنطقة السكنية وتوفير العمالة لها .
- ب- قرب الموقع من المرافق (الكهرباء ومياه الشرب والطرق والصرف الصحي) .
- ت- وجود بعض المصانع القائمة بالفعل في المنطقة .
- ث- الموقع يمتاز بتوفر المواد الخام كالطفلة والمواد الخام الزراعية كالفاكهة والخضروات الزيادة عن استهلاك المحافظة والتي تقوم وزارة الزراعة باستصلاح الأراضي بالموقع على مساحة ٩ آلاف فدان شمال بحر وهى وترعة الجمهورية مما يوفر المنتجات الزراعية التي تستخدم في التصنيع .

وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة الصناعية ١١٠٠ فدان وقد صدر بها قرار لرئيس مجلس الوزراء . وقد تم الانتهاء من معظم خدمات البنية الأساسية للمرحلة الأولى كما تم إعداد واعتماد مخططات إستخدامات الأراضي للمرحلة الثانية كما تم تقسيم المجاورات الصناعية داخل المنطقة الصناعية إلى مجموعات لها صفات متشابهة من حيث الطبيعة وروعي بعد الصناعات الملوثة عن المناطق السكنية وذلك بغرض خلق مجتمع صناعي سكاني متكامل في هذه المنطقة .

ومما لا شك فيه أن إنشاء مدينة جديدة وتطوير منطقة صناعية سكنية جديدة في أماكن محددة في نطاق محافظة الفيوم وبالقرب من مركز الفيوم سوف يساعد على امتصاص الزيادة السكانية ويعمل على إيجاد فرص عمل للسكان وفي نفس الوقت سوف يساعد على إيجاد استثمارات للعمل على المحافظة والترميم وإحياء المناطق التاريخية المهملة سوف يضع الفيوم على أولوية الخريطة السياحية المصرية وهذا إلى جانب إبعاد الامتدادات العمرانية من الاعتداء المستمر على الأراضي الزراعية والمناطق التي تزخر بالآثار والمطلوب حمايتها وإصدار قرارات بشأنها ومعاملتها كمحميات شأنها في ذلك شأن مناطق كثيرة في مصر حتى نضمن عدم التنقيب غير الرسمي الذي يعرض الآثار للخطر والسرقات .

ت- تأثير العوامل السياسية على المناطق التاريخية /الأثرية بالمدينة

كان للقرارات السياسية مؤخرًا تأثيراً فعالاً لحل مشاكل مدينة الفيوم ومركز الفيوم ككل وذلك عن طريق توجيه الزيادة السكانية إلى المناطق الجديدة في الصحراء بعيداً عن الأراضي الزراعية المتناقصة بشكل كبير وفي نفس الوقت للحفاظ على المناطق الأثرية من الاعتداء على حرمةا . وفي نفس الوقت كانت هذه القرارات بمثابة الأمل في توفير الخدمات التي

^١ - دراسة التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧م .

تعاني كل المحافظة من نقصها مما يساعد على التنمية السياحية للمركز والمدينة . وكذلك توفر المناطق الصناعية الجديدة فرص العمل للسكان دون اللجوء للهجرة .

٥-٤-١-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق التاريخية/الأثرية بالمدينة^١

أ- نشاط الزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي

تشير الدراسات الخاصة بأوجه النشاط الاقتصادية وأهميتها النسبية أن النشاط الزراعي بمحافظة الفيوم يأتي في مقدمة المهن التي يمارسها السكان كنشاط اقتصادي رئيسي لسكان مراكز المحافظة بنسبة تزيد على ٨٠% حتى منتصف القرن الحالي إلا أن الأهمية النسبية للنشاط الزراعي قد تناقصت في العقود الأخيرة حيث انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٦١.١% عام ١٩٩٥م. كما أنه بدراسة إجمالي سكان مركز الفيوم وتوزيع هؤلاء السكان يتضح أن نحو ٥٣% من السكان يقطنون الريف مما يشير إلى الطبيعة الريفية الزراعية حيث يعمل بنشاط الزراعة نحو ١٨ ألف عامل زراعة يقطن منهم ٨.٣ ألف بمدينة الفيوم . ويعتمد الري في مركز ومدينة الفيوم على الترع والأمطار ويتم زراعة الأرز والقطن والقمح والخضراوات والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية كما تم إدخال زراعة البنجر بعد بناء مصنع سكر البنجر وزراعة عباد الشمس بعد إنشاء مصنع لصناعة الزيت من عباد الشمس .

أما الإنتاج الحيواني والداجني يحتل مركز الفيوم المرتبة الأولى إنتاجاً للحوم الحمراء والبيضاء على مستوى المحافظة ويعمل بالانتاج الحيواني والداجني نحو ٥٠٠ عامل في مركز الفيوم منهم ٢٠٠ عامل في مدينة الفيوم . ويعد الإنتاج السمكي بمركز ومدينة الفيوم ضعيف للغاية نظراً لاعتماده على المزارع السمكية . إجمالي عمالة الإنتاج الحيواني والسمكي تبلغ حوال ٥١٥ عامل في المحافظة يقطن منهم ٢٠٠ عامل في مدينة الفيوم .

ب- النشاط الصناعي والتعدين

تتميز مدينة الفيوم بتوطن صناعات متوسطة وصغيرة بما غير ملوثة للبيئة مثل الصناعات النسيجية (حلج، غزل، نسيج) صناعة الثلج، صناعة حفظ وتعبئة اللحوم والأسماك، المياه الغازية، الدخان وبعض الصناعات الغذائية . وتتركز الصناعة بمدينة الفيوم حيث يوجد بها نحو ٩١ منشأة صناعية يعمل بها ٧.٧ ألف عامل بالإضافة إلى نحو ٢٠٠ عامل حرفي، أي أن إجمالي العمالة الصناعية بمدينة الفيوم نحو ٧.٩ ألف عامل عام ١٩٩٨م. أما الثروة التعدينية فيوجد بمركز ومدينة الفيوم العديد من الثروات التعدينية كما يوجد بالمركز حقل بتروك ويعمل بهذا النشاط نحو ٢٠٠ عامل .

ت- النشاط السياحي

تتوفر في محافظة الفيوم عناصر الجذب السياحي والمتمثلة بالتحديد في مركز الفيوم حيث تمثل المناطق الأثرية والسياحية بمركز الفيوم أكثر من ٤٠% من المناطق السياحية على مستوى المحافظة وهي كالتالي : (خريطة رقم ١٢٧، ١٢٨ - ص ٣٢٠، ٣١٩) .

١. مناطق أثرية فرعونية : هرم دمو، هرم هوارة ، هرم اللاهون، مسلة سنوسرت .
٢. سياحة علاجية : العيون الجوفية المتمثلة في عين السيليين ، عين الشاعر ، عين المندره .

١- آفاق التنمية في محافظة الفيوم -إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء- ٩٨م.

٣. آثار قبطية وإسلامية : دير العزب ، دير مار جرجس ، قنطرة اللاهون ، مسجد قايتباي .

وعلى الرغم من كل هذه المقومات السياحية.مركز الفيوم إلا أن هذا النشاط لم يحتل سوى أهمية نسبية محدودة من إجمالي أنشطة المركز حيث بلغ إجمالي العمالة السياحية بالمركز عام ١٩٩٨م نحو ١٠٠٠ عامل سياحي ويقطن منهم نحو ٧٠٠ عامل بمدينة الفيوم . كما أنه لا يوجد في مدينة الفيوم سوى ٦ منشآت سياحية يبلغ عدد الغرف بها حوالي ٨٤ غرفة بطاقة ٢٩٥ سرير فقط . أما عن أعداد السائحين لمحافظة الفيوم ككل فقد بلغ ٢٢٢٧٣ سائح عام ١٩٩٦م منهم نحو ٤٣% مصريين ونحو ٣١% من الجنسيات الأجنبية أما السياح العرب فقد بلغت نسبتهم ٢٦% . كما بلغ إجمالي عدد الليالي السياحية نحو ٦٦٨١٩ ليلة وقد بلغ متوسط الإقامة لهؤلاء السائحين ٣ ليلة /سائح عام ١٩٩٦م وهي تدخل في نوعية عطلة نهاية الأسبوع والأجازات .

ولذلك يجب الاهتمام بالنشاط السياحي وزيادة الاستثمارات به وإقامة المنشآت السياحية والخدمات التي تجذب السياح والترويج للمنطقة لتحتل المكانة اللائقة بها وبمقوماتها السياحية .

ث- تأثير العوامل الاقتصادية على المناطق التاريخية /الأثرية بالمدينة

تناقص الأرض الزراعية وسوء حالتها أدى إلى كثرة البطالة بالمركز بالرغم من الطبيعة الريفية الزراعية له ، ومن أهم المشاكل الاقتصادية في مركز ومدينة الفيوم النقص الشديد في فرص العمل الحالية لعدم وجود أنشطة تستوعب هذه الفرص والذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وبالتالي انخفاض مستوى دخل الأسرة وذلك على الرغم من ثراء المنطقة بالمقومات السياحية وعناصر الجذب السياحي والهدوء والطبيعة المتميزة الجميلة والآثار المتنوعة الفرعونية والدينية والتي تفتقر إلى الاهتمام بها ووجود الخدمات والمنشآت لخدمتها والترويج لها والتي يمكن أن تحل المشكلة الاقتصادية للمدينة وللمركز بل تجذب السياحة للمحافظة كلها وتوفر فرص عمل كثيرة في هذا المجال . وقد كان لإنشاء المنطقة الصناعية الجديدة بالفيوم أثره في إيجاد بعض فرص العمل للسكان بالمركز والمدينة ورفع مستوى المعيشة وإعطاء الأمل في إمكانية التنمية الاقتصادية بالمدينة .

٥-٤-١-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق التاريخية /الأثرية بالمدينة

أ- الدراسات السكانية^١

تستأثر مدينة الفيوم على حوالي ٥٨.٤ % من جملة سكان حضر المحافظة حيث تمثل المدينة مركز النقل الحضاري والثقافي والإداري بالمحافظة ويرجع ذلك إلى توفر الخدمات التعليمية والصحية والثقافية بها ويبلغ تعداد سكان مدينة الفيوم حوالي ٢٦١ ألف نسمة سنة ١٩٩٦م بعد أن كان ٢١٣ ألف نسمة سنة ١٩٨٦م- كما يوضحه الجدول التالي- وذلك بمعدل نمو سنوي ٢.١% مما يدل على المركزية الشديدة للمدينة.

١- التقرير العام للتعبئة العامة والإحصاء - السكان في محافظة الفيوم - ١٩٩٦م .

جدول (١٠) يبين تطور أعداد السكان في مركز ومدينة الفيوم ومعدلات النمو السنوية

البيان السنة	معدلات النمو السنوي (%)			عدد السكان بالألف		
	(٩٦/٧٦)	(٩٦/٨٦)	(٨٦/٧٦)	١٩٩٦	١٩٨٦	١٩٧٦
مدينة الفيوم	٢.٣	٢.١	٢.٥	٢٦١.٠	٢١٣.٠	١٦٧.٠
مركز الفيوم	٣.٠	٢.٧	٣.٢	٣٠٥.٠	٢٣٤.٠	١٧٠.٠

وقد انخفض متوسط حجم الأسرة لسكان مدينة الفيوم من (٤.٨ فرد/الأسرة) إلى (٤.٥ فرد/الأسرة) خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٦) ويرجع ذلك لارتفاع الوعي الثقافي والاجتماعي ونجاح برامج تنظيم الأسرة .

ب- الهجرة الداخلية لسكان محافظة ومدينة الفيوم^١

وتعتبر محافظة الفيوم بما فيها مدينة الفيوم العاصمة إحدى المحافظات الطاردة للسكان وذلك وفقاً لنتائج تعداد ١٩٨٦م حيث بلغت نسبة السكان المهاجرين إلى المحافظة ١.٩% من جملة سكان المحافظة بينما تمثل نسبة السكان النازحة من المحافظة ٦.١% من نفس الجملة، وعليه فقد فقدت المحافظة ٤.٢% من جملة سكانها خلال حياة السكان المقيمين بها. ومن أهم المحافظات الطاردة لسكانها إلى محافظة الفيوم هي الشرقية والمنوفية من محافظات الوجه البحري وأسيوط وسوهاج وقنا والوادي الجديد من محافظات الوجه القبلي . وأهم المحافظات المستقبلية لسكان محافظة الفيوم هي القاهرة والجيزة والقليوبية وذلك للقرب المكاني بالإضافة إلى محافظات السويس وبور سعيد والإسكندرية .

ت- الخدمات^٢

بالنسبة للخدمات التعليمية فإن الزيادة السنوية في عدد المدارس لمختلف مراحل التعليم قبل الجامعي في محافظة الفيوم يفوق نسبة الزيادة السكانية وذلك طبقاً لإحصاءات عام ١٩٩٦م . كما أنه هناك زيادة مضطردة في أعداد التلاميذ المتحقيين بمراحل التعليم ما قبل الجامعي وأن هذه الزيادة تفوق معدل الزيادة السكانية ولذا يمكن القول ان الجهود المبذولة في مجال الخدمات التعليمية قد واكبت إلى حد كبير ما طرأ من زيادة أعداد الطلاب في المراحل التعليمية الثلاث بنسب تزيد عن معدل النمو السكاني وذلك بالنسبة لمحافظة الفيوم ككل ومدينة الفيوم على وجه الخصوص . وتضم مدينة الفيوم كذلك فرعاً من جامعة القاهرة يضم عدداً من الكليات تتمثل في : التربية، الزراعة، الهندسة، الخدمة الاجتماعية، الدراسات الإسلامية والعربية، العلوم، السياحة، الطب، الآثار، التربية النوعية .

أما بالنسبة للخدمات الصحية فيتضح المعدل الحالي المنخفض والعجز في الخدمة الصحية بالمدينة ولذا يوصى بالتوسع في الخدمات الصحية على المستوى الريفي وكذلك رفع مستوى الأداء للخدمات الصحية من الناحية الكيفية والكمية . أما الخدمات الاجتماعية فلا يزال هناك عجز في هذا المجال حيث تحتاج المدينة إلى توفير عدد من الوحدات الاجتماعية وجمعيات تنمية المجتمع ودور الحضارة .

ث- تأثير العوامل الاجتماعية على المناطق التاريخية / الأثرية بالمدينة

١- دراسة التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧م .

٢- آفاق التنمية في محافظة الفيوم- إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء- ٩٨

بالرغم من أن الفيوم تعتبر من المحافظات الطاردة للسكان إلا أن هناك زيادة سكانية طبيعية خاصة في مدينة الفيوم التي يتركز بها السكان بحثاً عن فرصة عمل ولتوافر الخدمات لحد كبير بما عن غيرها من المدن بالمحافظة . وهذه الزيادة السكانية يمكن استثمارها في التدريب على العمل السياحي الذي يتوافر مقوماته بالمدينة ولهذا يجب توجيه التعليم إلى هذا الاتجاه لخدمة مجال السياحة والآثار وتنميتها في المدينة وتوعية السكان بأهمية هذا المجال . وفي نفس الوقت يجب تحسين الخدمات الصحية والاجتماعية بالمدينة لأن ذلك له تأثير كبير على توجيه المدينة للوجهة السياحية .

٥-٤-١-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق التاريخية / الأثرية بالمدينة

أ- الخصائص الطبوغرافية



شلالات وادي الريان شكل رقم (٦١)

ويعد منخفض الفيوم بمثابة إقليم فيزيوغرافي متميز وهو بمثابة تجويف غائر في تكوينات العصر الميوسيني الذي يختفي تحت تكوينات جيولوجية أحدث ويتصل هذا المنخفض بالنيل عن طريق فتحة اللاهون ويعتبر بمثابة حوض للصرف الداخلي حيث يقع الجزء الأكبر منه دون مستوى سطح البحر متجهاً إلى انحدار عام من الجنوب إلى الشمال ويختلف هذا المنخفض عن سائر منخفضات مصر في أن تربته من الغرين الخصب الذي انتقل مع مياه النيل إلى المنخفض عن طريق بحر يوسف وتعد مياه النيل إضافة للموارد المائية في المنخفض الذي يحظى بقدر من المياه الباطنية ولقد أعطى هذا الاختلاف تميزاً واضحاً للمنخفض كأقليم له خصائصه الطبيعية بين أقاليم مصر الطبيعية . وهذا المظهر الحوضي محاط بالصحراء من جميع الجهات .

ب- المناخ

شهد منخفض الفيوم تغيرات مناخية واسعة المدى عبر العصور الجيولوجية المختلفة حيث تعرض لعصور مطيرة تركت بصماتها واضحة فوق معالم السطح حتى الوقت الراهن . ولكن مناخ الفيوم الحالي يتميز بالجفاف وقلة الأمطار مع ارتفاع درجة الحرارة وكبر المدى الحراري سواء اليومي أو الفصلي وعلاوة على وجود المسطحات المائية الدائمة وانخفاض السطح إلى ما دون الصفر بكثير ، فإن هذا بلا شك قد أثر في عناصر المناخ المختلفة وجعل من مناخ الفيوم ما يميزه عما سواه من أقاليم حتى ولو كانت تشاركه في نفس درجة العرض .

١ . درجة الحرارة تعتبر درجة الحرارة من أهم عوامل تحقيق الراحة وتتراوح درجة الحرارة العظمى بين ٢٠ درجة مئوية في يناير ، ٣٧ درجة في يوليو وأغسطس . وتتراوح درجة الحرارة الصغرى بين ٦ درجات في يناير ، ٢١ درجة في يوليو وأغسطس . وهذا يشير إلى قارية المناخ كما هو سائد بالمناطق الصحراوية المدارية .

٢. **الرطوبة النسبية** مرتفعة بسبب بحيرة قارون واتساع مساحة الأراضي الزراعية وتبلغ نسبتها القصوى في شهور الشتاء حيث تصل إلى ٦٤% ، ٦٢% ، ٥٢% في شهور ديسمبر ويناير وفبراير على التوالي في حين تنخفض هذه النسبة في شهور الصيف حيث تبلغ ٤٠% ، ٤٧% ، ٥١% في شهر يونيو ويوليو وأغسطس . وتقل إلى أدنى نسبة لها خلال شهور الربيع بسبب رياح الخماسين . واقتران الحرارة العالية بالرطوبة المرتفعة يزيد من الإحساس بالحرارة
٣. **الرياح السائدة** تهدف دراسة الرياح تحديد كيفية استغلال الرياح المرغوبة في التهوية الصحية وتحسين المناخ السائد في المدينة بصفة عامة. فتسود المدينة الرياح الشمالية والشمالية الشرقية والشمالية الغربية. وتتراوح سرعة الرياح بين ٢-٦ عقدة في الساعة.
٤. **الإشعاع الشمسي** من المعروف أن الإشعاع يأتي في المرتبة الثانية بعد درجة الحرارة وتتميز المدينة بارتفاع ساعات الإشعاع الشمسي وتخلو السماء من السحب معظم شهور السنة وعلى ذلك يمكن استغلال الإشعاع الشمسي في استغلال الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة الغير ملوثة والأمنة .
٥. **الأمطار** قليلة ويتركز سقوط الأمطار في فصل الشتاء ويبلغ متوسط كمية الأمطار المتساقطة في السنة حوالي ١١مم وينعدم سقوط الأمطار في شهور الصيف .
٦. **البخار** من المعروف أن معدل البخر يتناسب عكسياً مع كمية الأمطار وطردياً مع كثافة الإشعاع الشمسي ويبلغ متوسط البخر السنوي حوالي (٨مم) .

ت- تأثير العوامل البيئية على المناطق التاريخية/ الأثرية بالمدينة

أقليم الفيوم له خصائصه الطبيعية بين أقاليم مصر الطبيعية وهو حوض زراعي ذو أرض خصبة محاط بالصحراء من جميع الجهات ، و مناخ الفيوم الحالي يتميز بالجفاف وقلة الأمطار مع ارتفاع درجة الحرارة وكبير المدى الحراري طول العام وهذا المناخ الصحراوي قد ساعد إلى حد كبير في الحفاظ على المناطق الأثرية الموجودة في الصحراء القريبة والبعيدة عن العمران ولكن في نفس الوقت فإن المناطق والمباني الأثرية الموجودة داخل العمران قد أثر عليها بالنسب العالي للرطوبة بالسلب وتحتاج إلى عناية وترميم .

٥-٤-١-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق التاريخية/الأثرية بالمدينة

أ- التطور العمراني للمدينة^١

وقد تطور عمران المدينة منذ نشأتها الأولى على مراحل كثيرة نذكر أهمها :

١. النمو العمراني قبل عام ١٨٠٠م

بلغ مسطح المدينة من واقع خريطة للحملة الفرنسية حوالي ٩٦ فداناً وقد تركز العمران على جانبي بحر يوسف . وأدت كثرة تفرعات بحر يوسف إلى تقسيم الموقع إلى شرائح مما شكل عائقاً للنمو العمراني في هذا الاتجاه . كما أن وجود مدافن للمسلمين وتلال مدينة أرسنوي القديمة في شمال بحريوسف قد شكلت عائقاً للامتداد العمراني في هذا الاتجاه.

٢. النمو العمراني من عام ١٨٠٠م إلى عام ١٨٩٠م

١- مها سامي كامل - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية- رسالة ماجستير- كلية الهندسة -جامعة القاهرة - ٩٣م.

بلغ مسطح المدينة عام ١٨٩٠ حوالي ١٧٠ فدان وتركز العمران في جنوب بحر يوسف وبلغت الكثافة السكانية حوالي ١٨٠ نسمة/فدان وهي تعتبر من المعدلات المرتفعة ومن أهم أسباب نمو المدينة في هذه الفترة مد خط السكة الحديد من الوسطى إلى المدينة عام ١٨٧٤م، الاهتمام بإنشاء الإدارات والمصالح الحكومية في ذلك الوقت وخاصة قسم أول الذي تركزت فيه مكاتب ومخازن السكة الحديد وأخيراً حفر ترعة عرفت بأسم بحر أبيحج وكانت تمهيداً لردم بحر عتر الذي كان يشكل عائقاً للامتداد العمراني في الاتجاه الجنوبي .

٣. النمو العمراني من عام ١٨٩٠م إلى عام ١٩٣١م

وتمثل فترة هامة في تاريخ النمو العمراني للمدينة حيث ظهرت محاور جديدة للنمو. وقد بلغ مسطح الكتلة العمرانية عام ١٩٣١م حوالي ٦٠٧ فدان وبلغت الكثافة السكانية حوالي ٩٨ نسمة/فدان وتتمثل أهم أسباب النمو العمراني في هذه الفترة في مد خط السكة الحديد الذي يصل المدينة بمدينة سنورس وإنشاء شبكة خطوط السكة الحديد الضيقة لتنتشر حول المدينة وتربط أجزائها وكذلك إنشاء طريق السيارات الصحراوي الذي يربط المدينة بالقاهرة عام ١٩٣١م، وإنشاء بعض الإدارات الحكومية والخدمات والبنوك في أطراف المدينة مما ساعد على جذب العمران حولها وكذلك تشغيل مرفق المياه ومرفق الكهرباء عام ١٩٢٦م، ردم أربعة فروع لبحر يوسف وهي بحر عتر في الجنوب وثلاثة فروع في دلتا بحر يوسف مما ساعد على زحف العمران في الاتجاه الجنوبي والاتجاه الشمالي الغربي وأخيراً كان لبناء أربعة محال في جنوب المدينة عام ١٩٠٥م بعد ردم بحر عتر أكبر الأثر على جذب السكان بالقرب منهم.

٤. النمو العمراني من عام ١٩٣١م إلى ١٩٦٢م

بلغ مسطح المدينة عام ١٩٥٢م حوالي ٧٣٨ فدان وانخفض معدل النمو العمراني وارتفعت الكثافة السكانية عن معدلها في الفترة السابقة لها حيث بلغت ١٢٠ نسمة/فدان نتيجة للركود الاقتصادي الذي أصاب العالم في الثلاثينات ولعل التغيير

الوحيد الذي حدث في أعقاب الحرب العالمية

الثانية هو ردم بحر أبيحج الذي كان يشكل

عائقاً للنمو في الاتجاه الجنوبي. ثم

قفز مسطح العمران بعد سنة ١٩٥٢م بالمدينة

ليصل إلى ٨٦٧ فدان كما ارتفعت الكثافة

السكانية إلى ١٣٨ نسمة/فدان ومن أسباب

ذلك انضمام قريتي دار الرماد وقحافة للكتلة

العمرانية للمدينة عام ١٩٦٠م وكذلك رفع

جميع خطوط

السكك الحديدية الضيقة عام ١٩٥٦م وازدياد

الاهتمام بشق الطرق والكباري . وكان أهم

اتجاهات النمو في هذه

المرحلة هو الاتجاه الشمالي .



النمو العمراني لمدينة الفيوم خريطة رقم (١٢٤)

٥. النمو العمراني من عام ١٩٦٢م إلى عام ١٩٨٠م

حدثت طفرة عمرانية كبيرة خلال هذه الفترة حيث بلغ مسطح المدينة العمراني حوالي ٤١٦ فدان. بمتوسط نمو سنوي قدره ٣٠.٥ فدان/سنة كما بلغت الكثافة حوالي ١٣٠ نسمة/فدان ومن أهم أسباب تزايد النمو العمراني في هذه الفترة الإضافات الجديدة للخدمات والمنشآت الحكومية مثل مديرية الزراعة ومبنى المحافظة والاستاد والمستشفى العام والمضرب



اتجاهات نمو مدينة الفيوم خريطة رقم (١٢٥) المصدر: عمل الباحث



استعمالات الأراضي في المدينة خريطة رقم (١٢٦)

المصدر: رسالة ماجستير - عابد جاد

الآلي وبعض المصانع مثل مصانع الغزل والنسيج على طريق بني سويف. كما شهدت هذه الفترة بداية تطبيق نظام الحكم المحلي حيث اهتمت المحليات بتخطيط وتنظيم الأراضي وتنظيم البناء ومد المرافق والاهتمام ببناء المساكن الشعبية. كما تم إنشاء كليتي الزراعة والتربية كنواة للجامعة الفيوم. وألتحمت جميع العزب التي كانت تحيط بالعمران ألتحاماً كاملاً ونمت المدينة في محاور كثيرة خاصة في الاتجاه الشمالي والشمالي الشرقي.

ب- اتجاهات النمو العمراني للمدينة

تركز اتجاه النمو في المدينة وخاصة في الفترة الأخيرة على الاتجاه الشمالي سواء الشمالي الغربي أو الشمالي الشرقي. أما في الاتجاه الجنوبي فقد أقتصر النمو على التحام القرى المجاورة بعمران المدينة ودخولها في كردونها.

ت- استعمالات الأراضي في المدينة^١

١. الاستخدام السكني

يمتد الاستخدام السكني من منطقة القلب القديم للمدينة ويمثل حوالي ٧٠% من استعمالات الأراضي في المدينة.

٢. الخدمات

تتوزع الخدمات في المدينة ولا تتركز في مكان واحد ولكنها ترتبط بالطرق الرئيسية وخاصة مباني الجامعة في المنطقة الشمالية الغربية. أما الخدمات التجارية فتتركز في المنطقة الوسطى من المدينة.

٣. الاستخدامات الصناعية

تتركز المناطق الصناعية في مناطق الامتداد الجديدة في الشمال الشرقي والجنوب وعلى أطراف المدينة مثل مصانع

١- عابد محمود جاد - الملامح العريضة للمدن المصرية حتى عام ٢٠٠٠ - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٩٠م.

الغزل والنسيج والمضرب الآلي بالإضافة إلى المحالج الموجودة في جنوب المدينة .

ث- شبكات الطرق وحركة المرور والنقل^١

١. الطرق الإقليمية

- وأهم هذه الطرق طريق القاهرة/ الفيوم وهو طريق رئيسي مزدوج من أربع حارات بجزيرة وطوله ٨٩ كم ويبدأ من مدينة الجيزة ويمر بمركز سنورس وينتهي بمدينة الفيوم وقد تم الانتهاء من أعمال توسعته في ١٩٩٢ م.
- طريق الفيوم /بني سويف ويربط مدينة الفيوم بوادي النيل عند مدينة بني سويف ويعرض ٧.٥ م وهو من حارتين وبحالة جيدة جداً وطوله ٤٥ كم وتحيط به الأراضي الزراعية من الناحيتين وكذلك المجاري المائية والقرى في محافظات الفيوم وبني سويف . ويجب زيادة عرضه ليتناسب مع حجم المرور المستقبلي.

٢. طرق رئيسية

- طريق الفيوم /السليين /قارون ويربط مدينة الفيوم بشاطئ بحيرة قارون في الشمال الغربي من المحافظة وهو طريق من حارتين تحيط به الأراضي الزراعية من الجانبين .
- هناك مجموعة من الطرق تصل مدينة ومركز الفيوم بالمدن والمراكز الأخرى في المحافظة والمحافظات المجاورة وهي طريق ميدوم الفيوم بعرض ٦ م وبحالة جيدة وطريق الفيوم أطسا بعرض ٦ م وحالته متوسطة .

٣. سكك حديدية

وهي خطوط تصل مركز ومدينة الفيوم بمراكز المحافظة الأخرى في أبشواي وسنورس بخطوط داخلية .

٤. الطرق الداخلية

ومعظمها يحتاج إلى صيانة وتجديد ليحافظ على مستوى أداء الشبكة وتقع تبعيتها على مجلس محلي مدينة الفيوم .

ج- شبكات المرافق^٢

بالنسبة لمياه الشرب فيتم إنتاج مياه الشرب في محافظة الفيوم عن طريق محطات تنقية للمياه وكذلك مجموعة من الوحدات المرشحة كما يتم تنفيذ مشروعات للمياه في إطار برنامج تطوير البنية الأساسية بجميع مدن وقرى مصر . ويتم تغذية محافظة الفيوم بمياه الشرب من ترع وقنوات الري المختلفة حيث يتم تنقيتها وهي ذات سعة كافية لتوفير الاحتياجات المستقبلية .

أما الصرف الصحي فهناك ثلاث محطات للصرف الصحي بمدينة الفيوم ولكنها كلها لا تستوعب مخلفات المدينة وقد بدأت بالفعل دراسات لأماكن إنشاء محطات أخرى فهناك محطة لتنقية مياه الصرف الصحي جاري إنشاؤها حالياً .

٥-٤-١-٧ أهم المناطق التاريخية والأثرية الموجودة بمحافظة الفيوم

وتضم هذه المناطق آثاراً من كافة العصور التي مرت على مصر فهناك الآثار الفرعونية والآثار الرومانية والآثار القبطية ثم الآثار الإسلامية . (أنظر خريطة المحافظة للتعرف على مواقع هذه المناطق والآثار) ويمكن حصر أهم هذه المناطق في الآتي:

٢ - آفاق التنمية في محافظة الفيوم - إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - ٩٨ م
١ - آفاق التنمية في محافظة الفيوم - إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - ٩٨ م

أ- مناطق الآثار المصرية القديمة^١

١. هرم سيلا : ويقع على الحافة الشرقية للفيوم وهو هرم يختلف في تصميمه عن الأهرامات التقليدية وهو مبني فوق



هرم اللاهون شكل رقم (٦٢)

إحدى المرتفعات الصحراوية وهو مدرج ومن الأسرة الثالثة.
٢. جبانة اللاهون : وبها هرم اللاهون الذي بناه سنوسرت الثاني ويتميز بأن نواته كلها عبارة عن كتلة من الصخر وأكثر أجزاء الهرم مبنية من اللبن وكسائه الخارجي من الحجر الجيري غير السميك ويبلغ ارتفاعه ٣٨ م. كذلك تضم الجبانة مقبرة مهندس الهرم (انبي) وفي جنوبها تسع مصاطب وكانت مقابر لأفراد العائلة المالكة من بينها مقبرة (سات حتحور ايونت) . كذلك تقع مدينة عمال اللاهون حول الهرم وترجع أهميتها إلى أنها أقدم البلاد المصرية الواضحة المعالم .



هرم هواره شكل رقم (٦٣)

٣. هواره : تقع على بعد ٩ كم جنوب شرق الفيوم وتضم آثاراً هامة هي هرم امنمحات الثالث ومعبد اللايرون و مقبرة نفروبتاح و جبانة صخرية من العصر المتأخر وتضم معها مقابر التماسيح .

٤. مدينة ماضي : تقع على مسافة ٣٥ كم جنوب غرب الفيوم وتأسست في عهد الأسرة الثانية عشرة واستمرت حتى القرن الرابع الميلادي ويوجد بها المعبد الوحيد الكامل من أيام الدولة الوسطى وهو معبد مدينة ماضي من الحجر الجيري .

٥. كيمان فارس (أرسينوي) : تقع إلى الشمال من مدينة الفيوم وتنتشر في مساحة ٢٠٠ فدان ولذا تعد أطلالها من أوسع ما عرف من بقايا المدن المصرية وإلى الشمال من هذه المدينة يقع المعبد الرئيسي من عصر الدولة



مدينة كرانيس الأثرية شكل رقم (٦٤)

الوسطى وعثر فيها على آثار كثيرة منها تمثال لأنمحات الثالث من الجرانيت الأسود وعثر فيها على برديات و عملات برونزية وتمثيل فخارية وحمائم من العصر اليوناني والروماني وبها زخارف جميلة وفسيفساء رائعة .

٦. كوم مدينة غراب : تقع أقصى جنوب مدخل مدينة الفيوم في مواجهة اللاهون وقد أسسها تحتمس الثالث وبها معبد و آثار هامة من آثار امنحتب الثالث وأخناتون وتوت عنخ آمون

٢ - موسوعة مصر الحديثة - المجلد العاشر - الآثار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - وزارة الثقافة - مصر.

وبعض آثار من عهد رمسيس الثاني. كما يوجد بالمنطقة جبانات تشمل عصور ما قبل التاريخ وحتى العصر البطلمي أكبرها جبانات الدولة الحديثة .

ب- مناطق الآثار اليونانية الرومانية

٢. كرانيس (كوم أو شيم) :تقع عند مدخل محافظة الفيوم جهة الشرق على طريق القاهرة / الفيوم ، ويرجع تاريخها إلى العصر اليوناني الروماني في القرن الثالث قبل الميلاد واستمرت حتى القرن الخامس الميلادي وفي وسط المدينة يوجد معبد روماني شيده الامبراطور نيرون وتم العثور فيها على تحف عديدة .

٣. ديميه السباع :تقع على بعد ٣ كم من الشاطئ الشمالي لبركة قارون وعلى بعد ٩ كم جنوب غرب معبد الصاغة وتضم معبداً من العصر البطلمي وبقايا منازل وأسوار المدينة القديمة .

٤. أم البريجات (تبتينوس) : منطقة أثرية تقع على بعد حوالي ٣٠ كم جنوب الفيوم وهي قرية من بلدة تطون وكانت على شاطئ البحيرة القديمة (بحيرة مورييس) وتم الكشف فيها على معبد بطلمي .



منظر عام لمدخل دير الملاك شكل رقم (٦٥)

٥. معبد قصر قارون : يقع إلى أقصى الغرب من منخفض الفيوم قريباً من الطرف الجنوبي لبحيرة قارون وهو من الحجر الجيري ويرجع إلى العصر اليوناني الروماني ويحتفظ بكامل تفاصيله .

ت- الآثار القبطية^١

يوجد مجموعة من الأديرة والكنائس القديمة مثل: دير الملاك غبريال ولم يتبقى منه سوى كنيسة ترجع إلى القرن السابع الميلادي - دير الحمام من القرن الثامن الميلادي على بعد ٩ كم من بلدة اللاهون

وبالقرب من هرم اللاهون وقد أعيد تجديد كنيسته مؤخراً - دير العزب ويقع على بعد ٦ كم جنوب مدينة الفيوم ويتبقى منه كنيسة قديمة تعرف باسم السيدة العذراء وكنيسة أخرى هي للقديس أبي سيفين - دير سنورس على مسافة ٠.٥ كم غرب طريق مصر/ الفيوم ولم يتبقى منه سوى جزء من كنيسة قديمة وتلاصقها كنيسة حديثة من سنة ١٨٩٠م - دير أبي السيفين بفيديمين وهو على مسافة ١٢ كم من الفيوم في طريق عين السيليين وتقع الكنيسة في نهاية الشارع الرئيسي الذي يخترق البلد وسط مقابر المسيحيين وهي من كنائس القرن الثامن عشر ذات الأثني عشر قبة.



مدخل كنيسة العذراء بدير العزب شكل رقم (٦٦)

١- موسوعة مصر الحديثة - المجلد العاشر - الآثار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - وزارة الثقافة - مصر

ث- الآثار الإسلامية



جامع خوند أصلباي شكل رقم (٦٧)

هناك مجموعة من المساجد والقناطر التي تمثل العصور الإسلامية وهي غالباً موجودة داخل حدود المدينة وأهمها **جامع خوند أصلباي** ويقع في أقصى الطرف الشمالي الغربي من مدينة الفيوم وقد أنشأته السيدة خوند أصلباي زوجة السلطان قايتباي سنة ٩٠٣ هجرية ويحتوي على نقوش وكتابات وتحف أصلية كالمنبر ودكة المقرئ والباب - **مسجد وقبة الشيخ علي الروبي** ويقع بشارع سوق

الصوفي بالقرب من جامع خوند أصلباي وشيده السلطان الظاهر برقوق سنة ٧٩٣ هجرية - **الجامع المعلق** وتطل واجهته على أكبر شوارع مدينة الفيوم الذي يخترقها من الشمال إلى الجنوب في شرق المدينة وشيده الأمير سليمان بن حاتم بن قصروه كاشف سنة ٩٩٦ هجرية ويعرف بالمعلق لارتفاعه عن سطح الأرض فوق خمس حوانيت ويصعد إليه بعدد من الدرجات - **قنطرة وسد اللاهون** وشيدها الظاهر بيبرس وهي مكونة من قنطرتين منفصلتين يبلغ طول واجهتهما ٢١م وأصلحها السلطان الغوري وسجلتها الحملة لفرنسية في وصف مصر - **قنطرة خوند أصلباي** ترجع إلى منتصف القرن التاسع الهجري وقد شيدها السيدة خوند أصلباي وأعيد بناء القنطرة سنة ١٨٩٤م وعرفت بقنطرة الوداع لوقوعها في أطراف المدينة حيث تؤدي إلى قرافتها .



قنطرة اللاهون شكل رقم (٦٨)

٥-٤-١-٨ الخلاصة

لا يمكن دراسة مدينة الفيوم منفصلة عن أقليمها وهو محافظة الفيوم حيث تعتبر المحافظة بما فيها مركز ومدينة الفيوم وحدة واحدة لها خصائص تميزها عن سائر الوحدات الإقليمية في مصر . ويمكن اعتبار مدينة الفيوم عاصمة المحافظة هي نقطة الانطلاق للتعرف على المناطق التاريخية والأثرية الموجودة بالمحافظة (انظر خريطة محافظة الفيوم) والتي يمكن إدخالها على الخريطة السياحية لمصر خاصة أنها توجد إما على أطراف المدينة أو قريبة منها ويسهل الوصول إليها ومازال العمران لا يصلها فهي تعتبر مناطق بعيدة نسبياً عن العمران حتى الآن ولكن لا يمكن أن نأمن من امتداد العمران العشوائي إلى تلك المناطق إلا بتأمينها واعتبارها محميات. كما أنه توجد بعض المناطق الأثرية والآثار داخل مدينة الفيوم نفسها أحاط بها العمران ولكنها لحد كبير معروفة عن غيرها من مناطق منطلق وجودها داخل حدود المدينة وإن كان من الواجب رعايتها بالصيانة والترميم لما لها من أهمية (انظر خريطة مدينة الفيوم) . ولتنمية دور الآثار والمناطق التاريخية في الجذب السياحي لمدينة ومحافظة الفيوم هناك عدة عناصر يجب الاهتمام بها وهي :

أ- العناية بأبواب الآثار للجذب السياحي

ويشمل ذلك تنظيف المناطق الأثرية الموجودة حالياً والأماكن المحيطة بكل أثر مع وضع اللوحات الإرشادية الكافية للوصول إلى أماكن هذه الآثار وبذلك سوف تكون هي نفسها دعاية عن هذه الآثار مع الاهتمام بالإضاءة الكافية للآثار والعناية بالطرق المؤدية إليها ووضع اللوحات التوضيحية على كل أثر يكتب فيها نبذة عن اسم وتاريخ الأثر وإسم منشأه

وتاريخ إنشائه مع وضع تخطيط عام له يوضح الأجزاء الأثرية القديمة من الأجزاء الحديثة وخاصة في الآثار القبطية التي تحتوي على قدر كبير من الإضافات والتجديدات التي ترجع إلى عصور متعاقبة .

ب- إقامة المنشآت السياحية والأثرية وسبل الوصول إليها

وذلك بالتوسع في إقامة المنشآت السياحية بجوار مناطق الآثار المعروفة حتى يجد السائح من وسائل الراحة ومن المطاعم المناسبة وأدوات التصوير والكتب والخرائط ما يشجعه على زيادة فترة إقامته في هذه الأماكن . كذلك يجب توفير المنشآت السياحية بأنواعها المختلفة ومستوياتها المتعددة داخل مدينة الفيوم وبالقرب من المناطق الأثرية لإقامة السياح والترفيه عنهم لأنه وحسب ما استعرضناه من نوعية وأماكن الآثار في الفيوم من العصور المختلفة ووجودها في أماكن متفرقة يجعل من الصعب على الزائر أو السائح لهذه الآثار أن يراها جميعاً في يوم واحد . كذلك يجب توفير خطوط مواصلات عادية تربط مدينة الفيوم بالمناطق الأثرية وكذلك الاهتمام بالطرق المؤدية إليها سواء من حيث توسيعها أو رصفها أو إضاءتها أو وضع اللوحات الإرشادية الموضحة لكل الطرق الرئيسية والفرعية مع وضع الحراسة الكافية لتأمين المواطنين والسياح نظراً لوقوع أكثر المناطق الأثرية وخاصة المصرية القديمة والرومانية في أماكن نائية نسبياً .

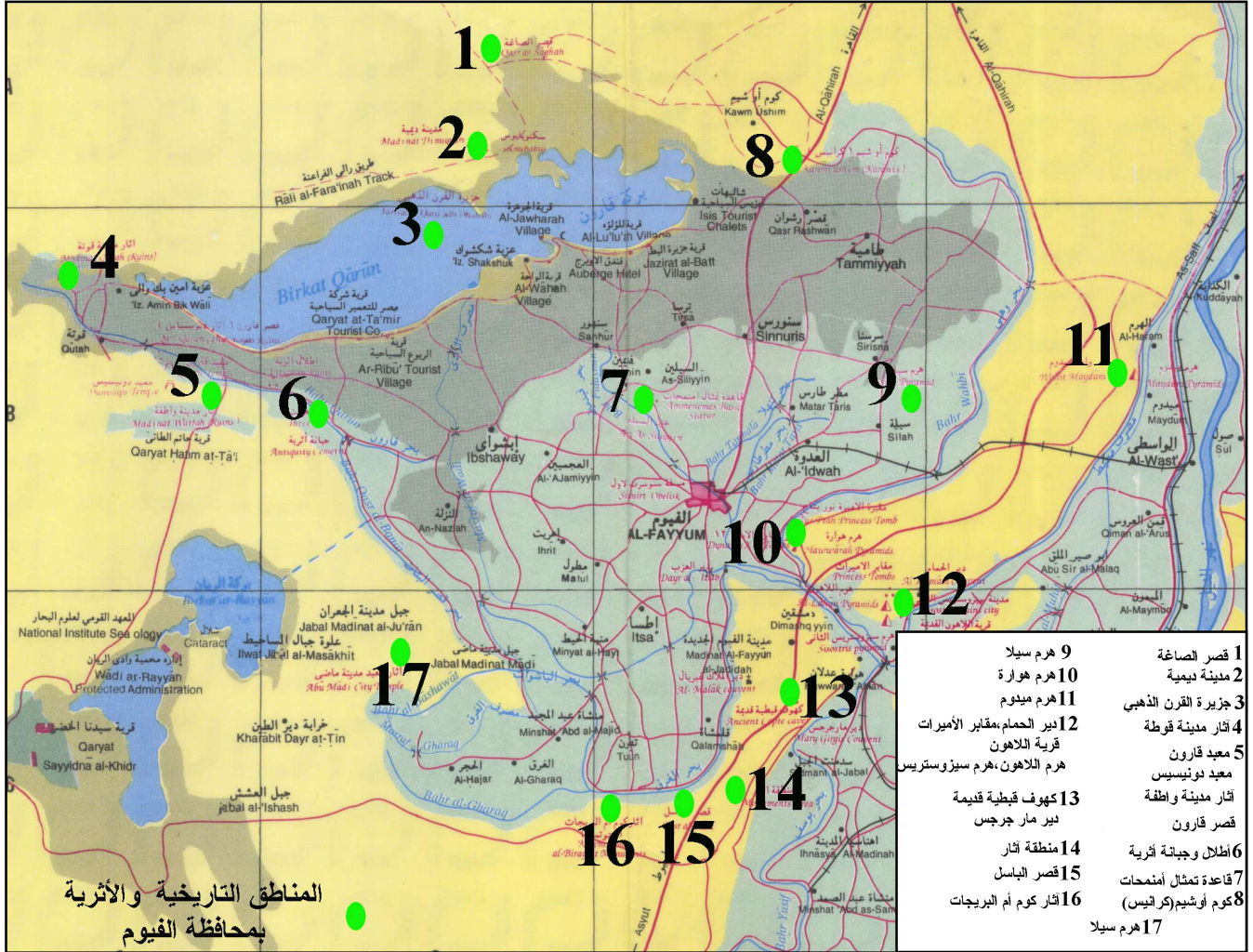
ت- تنمية الوعي الأثري

ويتم ذلك عن طريق :

١. عمل الندوات الخاصة بوسائل الإعلام المتنوعة وتنظيم الرحلات المخفضة لزيارة المواقع الأثرية سواء من قبل أجهزة المحافظة أو المدارس أو الجامعات .
٢. تخصيص عدد من وسائل النقل تنتهي عند هذه المواقع بأسعار مخفضة .
٣. طبع كتيبات تتضمن معلومات عن الآثار بالفيوم مع صورة لكل أثر وتحديد مواقع هذه الآثار على خرائط .
٤. توفير المرشدين السياحيين من خريجي كليات الآثار والسياحة في المواقع الأثرية ذات الجذب الأثري والسياحي لإرشاد السياح وتقديم المعلومات والخرائط المناسبة لراغبي زيارة هذه الآثار وتوضيح كيفية الوصول إليها .

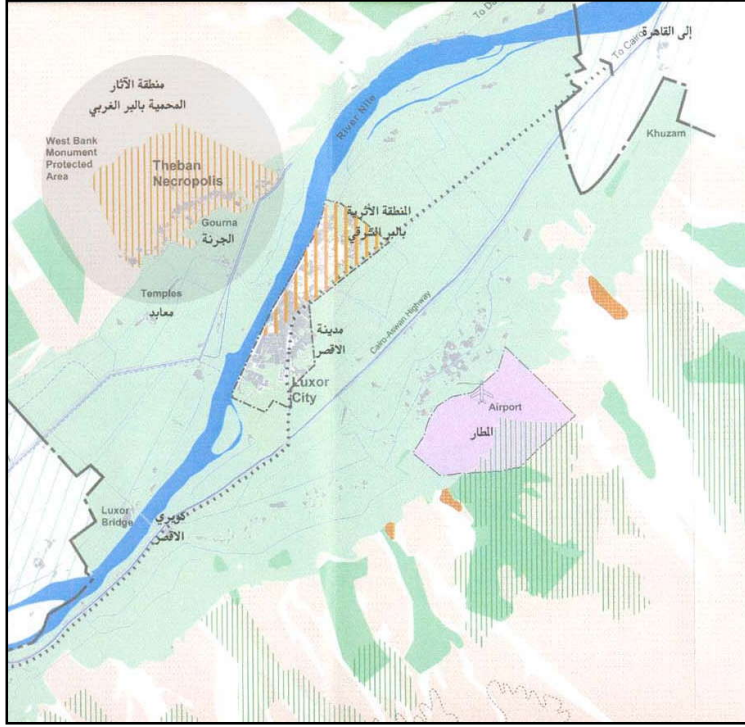


المناطق الأثرية والآثار الهامة الموجودة داخل مدينة الفيوم خريطة رقم (١٢٧) المصدر خريطة مساحية من عمل الباحثة



المناطق الأثرية الموجودة بمحافظة الفيوم خريطة رقم (١٢٨) المصدر : خرائط مساحية من عمل الباحث .

٥-٤-٢ مدينة الأقصر (البر الغربي)



المنطقة الأثرية بمدينة الأقصر - البر الغربي خريطة رقم (١٢٩)

تعتبر مدينة الأقصر حالة خاصة من المدن المصرية فهي تحتوي على نموذجين للمناطق الأثرية الموجودة بالمدن حيث تنقسم المناطق الأثرية بالأقصر إلى منطقتين أساسيتين الأولى تقع في وسط الحيز العمراني للمدينة في الجهة الشرقية للنيل حيث كانت تبنى المعابد والمدن السكنية (وقد تم دراستها في الجزء الخاص بالمناطق التاريخية الموجودة داخل الحيز العمراني ص) والثانية في البر الغربي حيث توجد المقابر والحياة الأبدية كما كان في عقيدة قدماء المصريين (وهو الجزء الذي يهتما هنا) .

٥-٤-٢-١ تعريف بالمدينة

١. الموقع

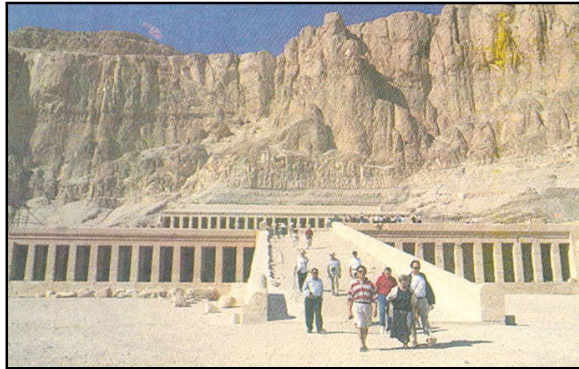
يقع البر الغربي كما يتضح من اسمه في الجهة الغربية من نهر النيل في مقابلة مدينة الأقصر وظلت وسيلة الوصول إليه هي المراكب النيلية حتى وقت قريب حيث تم إنشاء كوبري يربط بين الضفتين في الجنوب من المدينة .

٢. النشأة والتطور التاريخي

ظل البر الغربي للمدينة لا يضم إلا المقابر والمعابد الجنائزية ولكن مع زيادة أعداد السكان بدأ العمران يزحف قليلاً على البر الغربي فوجدنا بعض التجمعات الزراعية والقرية كما يظهر في خريطة التجمعات العمرانية بالمركز وهي القرنة والبعيرات والأقالمة.

٣. أهمية المنطقة التاريخية بالبر الغربي

يزخر البر الغربي بالأقصر بنفائس الآثار وتمثل مقبرة توت عنخ آمون للعالم ما كانت عليه مصر الفرعونية، كما تشهد مقبرة الملكة نفرتاري ووادي الملوك ووادي الملكات ومقابر النبلاء ودير المدينة وتمثالي ممنون ومعبد حتشبسوت بالدير البحري ومناطق المقابر الجديدة... ألخ على حضارة الجنس



معبد الدير البحري بالبر الغربي شكل رقم (٦٩)

البشري منذ القدم وتمثل بعضاً من إنجازاته وآثاره الثقافية العظيمة الخالدة. وهناك العديد من الآثار التي لم يتم ترميمها (هناك ما يزيد عن ٥٠٠ مقبرة بالبر الغربي وحده تم ترميم ٤٠ مقبرة فقط) . وتعاني مناطق الآثار الحالية بالأقصر بالبر الغربي من ظروف الازدحام والذي تزداد حدته أثناء مواسم الذروة السياحية. وتقدر إحدى الدراسات أن عدد السائحين الذين يدخلون المقابر الفرعونية في الوقت الحالي يزيد عن الأرقام الموصى بها بحوالي ٥٠٠%. مع الأخذ في الاعتبار الزيادة المتوقعة في أعداد السائحين بحوالي ٣ إلى ٤ أمثال الأعداد الحالية خلال العشرين عاماً القادمة ولذا تبرز الحاجة الملحة لتنفيذ سياسات هامة من أجل استيعاب النمو السياحي المتوقع. ويقتصر التحكم في أعداد السائحين على إغلاق بعض المواقع الأكثر شهرة (بسبب تدهور حالتها) والتي تسهم زيادة أعداد السائحين في تدهور حالتها . وقد تبأ بعض علماء المصريات بتدهور مقابر الفراعنة وتحطمتها خلال ٣٥ عام بسبب ضغوط السياحة وبالتالي فهناك حاجة عاجلة إلى التخلص من الرطوبة وإلى التحكم في تسرب مياه الأمطار إلى المقابر، وذلك من أجل الحفاظ عليها. وقد نجح معهد جي تي للحفاظ على الآثار في تحديد مقبرة الملكة نفرتاري مع التهوية الملائمة وكذلك التحكم في الرطوبة وهذا في حد ذاته يعتبر مثلاً لكيفية الحفاظ على الآثار ولكنه في الوقت نفسه يكلف مبالغ طائلة لا قبل للدولة على تحملها إلا على مراحل ومع تبني استراتيجيات جديدة لحماية المنطقة .

٥-٢-٢-٤-٢ العوامل السياسية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

١. إنشاء مدن وقري

وهناك خطة لإنشاء مدينة جديدة الطارف الجديدة شمال المنطقة المحمية لتستوعب السكان المعاد توطينهم من المناطق الأثرية الأساسية ولتمتص النمو السكاني بالبر الغربي . وهي مدينة مركزية تخدم النمو السكاني في البر الغربي والسكان القادمين من القرنة القديمة كما تشمل أيضاً تنمية فندقية ٢٥٠ غرفة فندقية ومنتزه لجذب نوعية منتقاة من السائحين إلى البر الغربي ولخلق نشاط اقتصادي لسكان الطارف وتشمل القاعدة الاقتصادية للمدينة مركز التصنيع الزراعي للمناطق الشمالية من البر الغربي حيث تستصلح الأراضي الزراعية في شمال المدينة . كذلك إنشاء قرية سوزان مبارك والتي تقع جنوب المنطقة المحمية بالبر الغربي وتخدم النمو السكاني في الجزء الجنوبي من المحمية . هناك عدة عناصر جذب جديدة مقترحة يمكن تنفيذها بكفاءة في قرى البر الغربي والتي سوف ينقل أهلها خارج المنطقة المحمية وتتضمن مناطق الجذب هذه قرية إسلامية تبين تطور الثقافة والعادات المحلية وقرية الحرفيين والتي يمكن أن تصبح مركزاً لإنتاج وبيع المنتجات المحلية المميزة (مثل الألباستر والحجر والمنسوجات والبردي.... الخ). وهناك حاجة للتأكد من أن إنشاء هذه العناصر لن يؤثر سلباً على الجو والمناخ التاريخي للمنطقة الأثرية .

٢. قرار إنشاء طريق أو كوبري

وقد تم مؤخراً افتتاح الكوبري الجديد الذي يربط شرق الأقصر بغيرها والذي يقع على بعد ٧ كم جنوب مدينة الأقصر والذي سوف يساعد على زيادة النمو في اتجاه جنوب المدينة كما ساعد على زيادة النمو في البر الغربي من المدينة .

٣. قرار اعتبار المنطقة الأثرية بالبر الغربي منطقة محمية

تحظر المنطقة المحمية بالبر الغربي من أي تنمية سكنية أو تجارية به وعلى الرغم من أهمية المنطقة المحمية وضرورتها من

أجل الحفاظ على النسق الثقافي والحضري لمنطقة الآثار إلا أنها تقيد من النمو الاقتصادي اللازم لدعم عدد المواطنين المتزايد في المناطق المحيطة بالمنطقة المحمية ولكنه في نفس الوقت حافظ على هذه المنطقة بشكل ملحوظ.

٥-٤-٢-٣ العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

تم تناولها بالتفصيل عند دراسة مدينة الأقصر البر الشرقي .

٥-٤-٢-٤ العوامل الاجتماعية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

تم تناولها بالتفصيل عند دراسة مدينة الأقصر البر الشرقي

٥-٤-٢-٥ العوامل البيئية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

تم تناولها بالتفصيل عند دراسة مدينة الأقصر البر الشرقي

٥-٤-٢-٦ العوامل العمرانية وتأثيرها على المناطق الأثرية بالمدينة

تم تناولها بالتفصيل عند دراسة مدينة الأقصر البر الشرقي.

٥-٤-٢-٧ مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر

أ- استراتيجيات حماية المنطقة التاريخية بالبر الغربي

أقر المشروع بأهمية البر الغربي لمدينة الأقصر كمنطقة أثرية وسياحية وتشمل عدة استراتيجيات - سواء في المخطط الهيكلي أو في مخطط التراث - لحماية هذه المنطقة نلخصها في الآتي :

١. ومع إنشاء كوبري الأقصر لتسهيل وصول أفواج السياح لزيارة المناطق السياحية بالبر الغربي أصبح هناك خشية الامتداد العمراني العشوائي بالبر الغربي خاصة مع ظهور زيادة في حجم القرى الموجودة فكان لا بد من وجود حل فظهر هذا الحل في القرار السياسي بإنشاء مدينة جديدة هي **الطارف الجديدة** شمال المنطقة المحمية لتستوعب السكان المعاد توطينهم من المناطق الأثرية الأساسية ولتمتص النمو السكاني بالبر الغربي . وكذلك قرية **سوزان مبارك** والتي تقع جنوب المنطقة المحمية بالبر الغربي وتخدم النمو السكاني في المنطقة الجنوبية من المحمية وتشمل القاعدة الاقتصادية للقرية الجديدة إعادة تسكين سكان القرنة القديمة .
٢. تنمية وتطوير عناصر الجذب الأخرى (مثل النسخ المقلدة للآثار والمنتجعات الترفيهية) لتستوعب الزيادة المتوقعة في أعداد السائحين .
٣. سيبقى البر الغربي أساساً كمحمية تاريخية وكمنطقة زراعية ذات معدل نمو منخفض.
٤. مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية الكبرى والمدن الجديدة والخدمات السياحية ضروري لتمويل تنمية الأقصر .
٥. إنشاء شبكة مواصلات إقليمية متنوعة تشمل السكك الحديدية والمراكب النيلية وطريق القاهرة أسوان على البر الغربي .
٦. إنشاء قرية فرعونية لإعادة توطين الأهالي وكمزار سياحي .
٧. ترميم مناطق ثقافية وأثرية جديدة ، تمثل طبقات التاريخ المصري لتصبح مزارات سياحية ويتم الترويج للمزارات الثقافية الإقليمية الواقعة ما بين سوهاج وأسوان وفي الواحات الصحراوية وذلك لتحتذب جزء من السياحة مما يخفف الضغط على الآثار التي في الأقصر التي ستتحول إلى مركز ونقطة انطلاق للسائحين إلى المزارات الإقليمية .

٨. افتتاح ٤٨ مقبرة إضافية في البر الغربي وذلك لزيادة الآثار المفتوحة للسائحين .
٩. الحفاظ على أجزاء من القرنة القديمة وتحويلها إلى مراكز للفن والحرف وقرية تاريخية وأسواق سياحية .
١٠. على الرغم من أن مركز الزائرين والمعلومات المقترح للبر الشرقي يوفي باحتياجات هامة من خدمات السياحة التفسير إلا أنه لا يفى باحتياجات البر الغربي في نفس المجالات فالبر الغربي أكثر انعزالاً من البر الشرقي - والمدينة المحيطة وتنوع به المناطق الأثرية، وتتحرك به الأفواج السياحية بسرعة نسبية بين أنحاء المواقع الأثرية دون الحصول على صورة شاملة عن وظيفة وتاريخ البر الغربي مما يولد الحاجة إلى مركز معلومات خاص بالبر الغربي لتزويدهم بهذه الصورة الشاملة وتقديم الخدمات السياحية وتسويق المواقع غير المستغلة وتقديم خدمات تفسيرية متميزة . كذلك يمكن لهذا المركز أن يصبح نقطة لتنظيم الحركة إلى المواقع الحساسة في البر الغربي . ويجب أن يتضمن الموقع ما يلي :منطقة انتظار للسيارات والأتوبيسات محجوب عن الرؤية ،أماكن بيع التذاكر وحواز سفر الأقصر ،معلومات للسائحين ،معلومات عن المواقع المتاح زيارتها والفترة التي يجب انتظارها قبل الزيارة ،خدمات إرشادية مرخصة ،خدمات التفسير والمعارض لتوضيح دور البر الغربي وتنوع المواقع وخدمات الزائرين وأخيراً محلات تجارية وأماكن مخصصة للمأكولات . ومن الممكن أن يحتوي المركز على نموذج أو اثنين للمقابر بحجم ضخم وهوية مناسبة لاستيعاب أعداد كبيرة من الزائرين مما يمثل أهمية كبرى في التفسير وتصبح عامل جذب للزائرين حيث أنها تبين كيفية بناء المقابر وتحميلها وتعطي الإحساس بمقبرة أصلية ولكن يجب مراعاة إظهارها أنها ليست أصلية.
١١. يجب توفير وسائل سهلة ولا تؤثر على البيئة- مثل عربات تدار بالكهرباء أو عربات منخفضة العادم - لاستعمالها بأجر رمزي للانتقال بين المواقع الأثرية الثلاث في البر الغربي وهي وادي الملوك ووادي الملكات ومقابر النبلاء ، دير المدينة ، الدير البحري ومناطق المقابر الجديدة وذلك نظراً لكبير المسافة بين المناطق الثلاث ولا يسمح بدخول السيارات والأتوبيسات إطلاقاً إلى المنطقة ويتم ذلك بالتزامن مع مركز زوار البر الغربي لتسهيل إمكانية الوصول لهذه المواقع
١٢. بما أن المواقع الأثرية بالبر الغربي شديدة الحساسية للعوامل البصرية وذلك نظراً لطبيعة مواقعها الخلابة وإطارها العام المتميز ولذا يجب تزويدها بخدمات استفسارية متطورة وشاملة للتدليل على أهميتها وتلك الخدمات يجب أن تسبق الدخول إلى الموقع على أن تكون في موضع ملائم لا يتعارض بصرياً مع المنطقة وعلى علاقة اتصال جيدة بمناطق الانتظار وخدمات السائحين .

ب- إعداد دراسات تفصيلية لستة مشروعات استراتيجية للمدينة

ويخص البر الغربي منها مشروعين فقط هما :

١. المشروع الأول _ إعادة توطين القرنة القديمة

إن هذا الاستثمار من شأنه إعادة توطين السكان من القرنة القديمة وترميم المنطقة التي تم إخلائها وإعادة توظيف قريتين اثنتين من القرى التسع والتي تحوى مقابر قليلة أسفلها بحيث تصبح احدهم قرية فنية والأخرى ذات طابع تاريخي /محلى وذلك للحفاظ على القاعدة الاقتصادية السياحية والتي يعتمد عليها الكثيرون من سكان القرنة القديمة.

٢. المشروع الثاني - الحفاظ على المقابر الفرعونية

إن عملية الحفاظ شرط أساسي للحفاظ على جاذبية الأقصر كمنطقة سياحية حيث تحتاج الآثار ذات الطبيعة الحساسة إلى الحماية من السياحة المتزايدة والخدمات الجديدة التي طورت لخدمة هذه الزيادة وذلك حتى تستطيع الأجيال المستقبلية الاستمتاع بهذه الآثار ويدعم هذا الاستثمار عمليات الحفاظ على عدد ٤٠ مقبرة مفتوحة حالياً للجمهور وذلك بالتحكم في نسبة الرطوبة ومعالجة آثار مياه الأمطار وتحسين التهوية بالإضافة إلى الإضاءة الليلية للمناطق الأثرية بالبر الغربي لزيادة ساعات الزيارة وتخفيف الزحام عند الآثار خلال ساعات الذروة. وكذلك من شأن هذا الاستثمار أن يمول عمليات الصيانة الخاصة ب٨٤ مقبرة إضافية تم تحديدها ولها أولوية بمعرفة المجلس الأعلى للآثار وذلك لزيادة الطاقة الاستيعابية بقدر ملموس في البر الغربي. وكذلك يشمل توفير التمويل اللازم لإنشاء مركز للزائرين بالبر الغربي ونماذج طبق الأصل لمقبرتين وذلك لتوفير ضوابط متطورة للتحكم في أعداد الزائرين وزيادة عوامل الجذب في المنطقة .

٥-٤-٢-٨ الخلاصة

كانت للعوامل السياسية من قوانين وقرارات أكبر الأثر على المنطقة الأثرية بالبر الغربي في الأقصر . فقد كان قرار إنشاء كوبري الأقصر العلوي على الرغم من ضرورته للتنمية السياحية وتسهيل وصول الأفواج السياحية التي تزور المدينة إلى هذا المكان الهام إلا أنه كان له أكبر الأثر في زيادة النمو العمراني في البر الغربي وكان لا بد من حمايته بقرارات سياسية أخرى كالتى ظهرت بالفعل سواء كانت لإنشاء مناطق وتجمعات عمرانية جديدة مخططة في أماكن مدروسة ومحددة لجذب السكان إليها لحل مشكلة الزيادة السكانية كذلك قرار اعتبار منطقة وادي الملوك والملكات بالبر الغربي منطقة محمية .

كما تعتبر العوامل البيئية الطبيعية وكذلك قرار الابتعاد بالمدينة عن قيام صناعات ملوثة من أهم العوامل التي حافظت على المنطقة وآثارها التاريخية من التدهور حتى الآن سواء من حيث المناخ أو نسبة تلوث الهواء وإن كانت للمياه الجوفية تأثير قوي على سوء حالة المناطق الأثرية يستلزم سرعة إنقاذها وترميمها .

وقد كان مشروع التنمية الشاملة للمدينة بمثابة عامل إنقاذ سريع لها وهو يشمل كما ذكر إعداد مخطط هيكلية لتوجيه النمو الطبيعي للمدينة كما يتضمن إعداد مخطط للتراث ليضمن الحفاظ على ثروة المدينة الثقافية وأخيراً إعداد دراسات تفصيلية لستة مشروعات استثمارية استراتيجية للمدينة وتدريب كوادر فنية بالمجلس الأعلى بالمدينة لضمان استمرارية المشاريع .

الباب السادس - النتائج والتوصيات

١-٦ نتائج الدراسة

٢-٦ التوصيات

٦-١ نتائج الدراسة

أ- بعد الدراسة النظرية التي تم القيام بها في الباب الأول والثاني تم استخلاص بعض النتائج الهامة التي يمكنها المساعدة على إنجاح مشروعات إعادة تخطيط المناطق التاريخية والأثرية في المدن المصرية مع نموها المستمر ويمكن تلخيصها في الآتي :

١. يمكن تمييز عنصرين أساسيين في المدن المصرية :الأول هو النواة أو المدينة القديمة ،والثاني هو المدينة الحديثة أو التوسعات العمرانية بعد قلب المدينة. هذا هو الشكل الرئيسي لتركيب الهيكل العمراني للمدن المصرية، وغالباً ما يتشكل الجزء الحديث من المدينة حول قلب جديد ليشكل ما يمكن تسميته بالقلب العصري . وعملياً فإن وجود القلب الجديد وقوته وإغراءاته وإمكاناته يمثل حاذبية لتجار ونشاطات القلب القديم حيث يبدأ في جذب الكثير من هذه الأنشطة لتهاجر من القلب القديم إلى القلب الجديد .
٢. لا يوجد نموذج بعينه يمكن أن نقيس من خلاله نمط الامتداد العمراني للمدينة المصرية فقد تبدأ المدينة دائرية أو حلقيّة ثم تمتد على شكل قطاعات في مرحلة لاحقة خلال عملية نموها العمراني وقد تظهر لها نويات متفرقة تنمو بصورة مستقلة .
٣. وقد لوحظ أن اتجاه النمو العمراني للمدن المصرية في مراحلها الأولى قد تأثر بالعديد من العوامل التي شكلت سمة هذه الاتجاهات كعناصر للجذب العمراني مثل اتجاه الشمال والمحاري المائية ومشروعات الري ومحطات السكك الحديدية والطرق الإقليمية فيما بعد والمناطق الصناعية ووجود الخدمات في العصور الحديثة . كما كان نظام الري الحوضي لفترة طويلة ما قبل بناء السد العالي يشكل محمداً رئيسياً لنمو المدن عمرانياً في مصر حيث كانت المدن تنشأ في مكان مرتفع بعيداً عن النهر تحاشياً لخطر الفيضان ولكن بعد انتهاء عصر الفيضان اتجهت المدن المصرية للنمو في اتجاه النهر بل أصبح النهر بعد أن كان عائقاً للنمو جاذباً له . أما الأراضي الزراعية لم تمثل عائقاً للنمو العمراني في أي مرحلة من مراحل نمو المدن مما يتحتم معه إحاطة المدن بالاستعمالات التي تحمي الأراضي الزراعية من زحف المناطق السكنية عليها.
٤. حتى يومنا هذا فإن أقل اتجاهات النمو العمراني في أي مدينة مصرية هو الاتجاه الذي يوجد به المقابر والجبانات وذلك لنفور الأهالي من هذا الاتجاه . وهناك أيضاً بعض الرواسب التاريخية التي تحكم اتجاهات نمو المدن المصرية مثل المعتقدات الفرعونية ببناء المدن على إحدى ضفتي النهر والمقابر في الضفة الأخرى والتي رسبت في أذهان المصريين لسنين طويلة إلى أن تم إنشاء المعابر والكباري وتم تخطيط مناطق في الضفة الأخرى وإمدادها بالمرافق والخدمات فسهل انتقال العمران إلى الضفة الأخرى فيضمحل تأثير الرواسب التاريخية وتراجع أمام تغلب العامل الاقتصادي.
٥. يؤثر الجانب الاقتصادي المتمثل في الأنشطة الاقتصادية السائدة والقوى العاملة بها بشكل واضح في تطور المدينة المصرية كما تعتبر الأنشطة الاقتصادية ومدى التوسع بها عاملاً رئيسياً في ازدياد حجم المدينة ونموها وتحولها من النمط الريفي إلى الحضري . وقد أدى تركيز الأنشطة الاقتصادية وخاصة الصناعة في المدن المصرية إلى تطورها وتحضرها كماً وكيفاً . فمن الناحية الكمية تسببت الهجرة في ازدياد القوى العاملة بالأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المدن ،ومن الناحية الكيفية فقد أدت إلى تركيز مجموعة من الخدمات والحرف لمواكبة الصناعة وظهرت المدن التي يمكن أن تصنف على أنها مدن خدمية .

٦. الاتجاهين **الوظيفي والاقتصادي** هو أقوى الاتجاهات في التأثير على جذب العمران ونمو المدن حيث تتوفر الأنشطة الاقتصادية وتتوافر فرص العمل أو توافر الأراضي ذات الأسعار المخفضة والتي لا يعوق الامتداد فيها أي عوائق . يلي ذلك **الاتجاه التاريخي** والذي كان عاملاً مؤثراً إلى فترة قريبة نتيجة ترسب معتقدات تتوارثها المدن على مر العصور سواء في موقعها أو في اتجاهات نموها . أما **الاتجاه الاجتماعي** فقد تضائل تأثيره على توجيه الامتدادات العمرانية وأصبح السكن غير مرتبط اجتماعياً وبالتالي النمو العمراني ولكن يمكن الاستفادة من هذا العامل على ديناميات المدينة وذلك بتوجيه حركة الهجرة الداخلية للسكان وذلك بإنشاء مناطق سكنية محدودي الدخل وتخطيطها بصورة مناسبة مع نمط معيشتهم وذلك حتى تتحكم في عدم إنشاء مناطق عشوائية جديدة أو زيادة التكدس السكاني في المناطق التاريخية القديمة بالمدن مع ما يستتبع ذلك من مشاكل عمرانية . أما العامل البصري فقد كان هو آخر العوامل تأثيراً في نمو المدن المصرية واتجاهاته .

٧. التدهور العمراني هو خلل في مكونات المناطق التاريخية المادية يؤدي إلى عدم القدرة على تأدية الوظائف الحيوية الضرورية لسكان هذه المناطق . وقد أمكن التعرف على العوامل المسببة لهذا التدهور وقد وجد أن أكثر العوامل تأثيراً هي العوامل الناتجة من العوامل البشرية ولذلك كان لا بد من دراسة عوامل السيطرة والتحكم في عمران المناطق التاريخية .

٨. بعد دراسة **عوامل السيطرة والتحكم** على المستوى العالمي ومقارنته بما هو موجود في مصر فقد وجدنا غياب الاتجاه التخطيطي بالمدن المصرية وكذلك غياب مستوى التحكم على المستوى الإقليمي والمحلي ووجود تحكم مركزي ضعيف مما أدى إلى انتهاك صريح لأساليب ونظم التحكم الحكومي وعدم جدية التخطيط والتنفيذ . أما من حيث **القوانين والتشريعات** فيها قصور كبير ونقص كبير في تحديد المهام والمسئوليات للجهات المختلفة المشرفة على النمو والتنمية داخل المدن وفي المناطق التاريخية على وجه الخصوص وكذلك وجود سلبية مطلقة في تطبيق هذه القوانين وعدم الالتزام بما لعدم كفاية العقوبات والغرامات المفروضة على مخالفتها ووجود ثغرات كثيرة يمكن الاستفادة منها عند التقاضي ولطول فترة القضايا أما **الهياكل التنظيمية** المصرية ضعيفة جداً بالنسبة لحجم العمران ومشاكله الحالية

٩. استفادة مصر من الموائيق والمعاهدات الدولية **ضعيف جداً** بالرغم مما تمتلكه مصر من آثار وتاريخ على مر العصور من العصر الفرعوني إلى اليوناني إلى الروماني والقبطي والإسلامي والعثماني فهناك تقصير من القائمين على هذا التراث في القيام بدورهم في تسجيله وطلب المساعدات الدولية في حالة عدم القدرة على إنقاذه .

ب- من دراستنا للتجارب العالمية والعربية في مجال إعادة تخطيط المناطق التاريخية فقد وجدنا أن التجارب الناجحة هي التي حققت العناصر التالية :

١. التسجيل الكامل لكل ما تحتويه المناطق التاريخية والأثرية والمدن من آثار ومباني ذات قيمة هي الخطوة الأولى لأي تجربة ناجحة

٢. وجود قانون شامل يحوي أدق التفاصيل يمكن أن ينجح كثير من التجارب حيث أنه لا يعطي الفرصة للتلاعب في الأعمال واختراق القوانين كما أن تحديد القانون لمهام واختصاصات وهيكل الجهات المختلفة المسئولة عن التطوير وإعادة التخطيط دور كبير في التنسيق بين هذه الجهات ونجاح التجارب.
٣. وجود خطط تنفيذية ذات مراحل يساعد على نجاح بعض التجارب وخاصة مع نقص التمويل وقلة الإمكانيات كما كان إعادة استخدام المناطق التي تم تأهيلها ومبدأ استعادة التكلفة واستعادة الأنشطة التجارية القديمة (تجارية وحرفية) حلاً ساعد أيضاً على نقص الإمكانيات المادية. كما كان لتوحيد جهود التمويل للأجهزة العامة والخاصة والجهات المحلية والأجنبية وكذا تبرعات السكان حلاً أساسياً عند ضعف الميزانيات وقلة الموارد.
٤. عمل توازن وتكامل في الطابع المعماري بين القديم والحديث في المناطق التاريخية .
٥. اتخاذ السياسات الشاملة في التعامل مع المناطق التاريخية يفيد في إنجاحها .
٦. وجود هيئات مستقلة مسؤولة عن بعض المدن أو المناطق التاريخية ويكون لها كافة السلطات الإدارية والقانونية أدى إلى نجاح بعض التجارب حيث أنه قد ساعد في تأمين التسهيلات الإدارية والقانونية
٧. الاهتمام بالخدمات والمرافق كان السبب في تحسين بعض المدن على ألا يكتفى به فقط .
٨. خلق وعي جماهيري لسكان المناطق التاريخية التي يتم التعامل معها لضمان مشاركتهم فيما يتم من أعمال مع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية بالمناطق التي تم إعادة تخطيطها لضمان استمرارية نجاح المشاريع والتجارب .
٩. عمل خلخلة سكانية لهذه المناطق عن طريق إنشاء مناطق سكنية خارج المناطق التاريخية المكدسة بالسكان هو من أسباب نجاح بعض التجارب كالتجربة الباكستانية ولكنه مكلف ويحتاج توفير تمويل لازم لتوفير السكن لهؤلاء السكان . وتحويل بعض الطرق إلى ممرات للمشاة داخل المناطق التاريخية ومنع المرور الآلي فيها يساعد في الحفاظ عليها والتمتع بما تحويه من آثار ومبان ذات قيمة ويحیی الصورة البصرية لهذه المناطق .
١٠. المتابعة للمشاريع بعد تنفيذها كل فترة زمنية بصورة دورية يساعد في الحفاظ على ما تم إنجازه من مشروعات .

ت- بعد الدراسة التفصيلية لبعض المدن المصرية أمكننا استنتاج بعض النتائج وتتلخص في الآتي:

١. كانت للعوامل السياسية سواء القوانين أو القرارات أكبر الأثر على المناطق التاريخية والأثرية بالمدن المصرية فقرارات إنشاء مناطق وتجمعات عمرانية جديدة حول المدن ساعدت على تقليل الكثافة السكانية بها وخاصة وبالتالي تسمح بإنجاح المشروعات الخاصة بتنمية المناطق التاريخية الموجودة بها وإحيائها . وكذلك كان لقرارات مثل إنشاء طرق جديدة أو كباري أثره على المناطق التاريخية بالمدن سواء تلك التي في وسط المدينة كمدينة القاهرة وأثرت عليها سلباً أو الموجودة على أطراف المدن فإن إنشاء الطرق قد ساعد إلى حد كبير في تسهيل الوصول لهذه المناطق وإحيائها وإن كان قد ساعد أيضاً على نمو المدينة في هذا الاتجاه وساعد على إلتحام المناطق الريفية القريبة بالمدينة وانضمت إلى كردون المدينة وبدأت التأثيرات السلبية على هذه المناطق نتيجة هذا الإلتحام كما في مدينة الجيزة . أما في مدينة الفيوم والأقصر (البر الغربي) فإن إنشاء الطرق قد ساعد في رواج السياحة نتيجة تسهيل الوصول إلى المناطق الأثرية التي كان يصعب من قبل الوصول إليها . كذلك كان

- للقرارات السياسية أيضاً باعتبار مناطق بعينها مناطق محمية دولياً أثره الكبير حيث لفت نظر الهيئات العالمية بأهمية هذه المناطق للحفاظ عليها وساعدت الدولة كثيراً سواء عن طريق المعونات أو القروض أو حتى الخبرة والتدريب والتخطيط للحفاظ على هذه المناطق .
٢. كان للعوامل البيئية أثره في الحفاظ على المناطق التاريخية خاصة تلك المناطق البعيدة عن عمران المدن وقد رأينا ذلك واضحاً في مدينة الفيوم ومدينة الأقصر (البر الغربي) . أما المناطق التاريخية التي اقتربت من عمران المدينة مثل الجيزة والبر الشرقي من الأقصر فقد بدأت تتأثر سلبياً بعوامل الرشح وارتفاع المياه الجوفية الناتج من سوء الصرف الصحي للمدن مثلها مثل المناطق الواقعة داخل المدينة وإن كانت أقل في المعدلات .
٣. المشروعات والتجارب التي تتم حالياً لتنمية المناطق التاريخية والأثرية لم تضع الاستراتيجيات المقترحة للعمل على مستوى أي مدينة ككل ولا حتى على مستوى منطقة تاريخية بعينها ولكنها تعرضت لمشاكل منطقتة تفصيلية حددت في إطارها السياسات والاستراتيجيات المقترحة - باستثناء المخطط الشامل لمدينة الأقصر - وبهذا خرجت هذه المشروعات والدراسات عن شموليتها . ولكن وجود جهاز إداري مسئول عن منطقة تاريخية محددة له كل السلطات فيها يساعد كثيراً في الحفاظ على هذه المنطقة وتنميتها حيث يوفر الجهد والتعب الضائع في التنسيق وأخذ الموافقات من جهات كثيرة وهو الدور الذي يقوم به حالياً جهاز تخطيط القاهرة الفاطمية .
٤. النمو العمراني للمدينة لم يؤثر دائماً بالسلب على المناطق التاريخية بما فقد أفرز لنا - في بعض الأحيان وخاصة عند ازدهار المدن تجارياً واقتصادياً - كثير من المنشآت والأحياء التي تميز هذه المدن وتعتبر مناطق ومباني تاريخية ذات قيمة وطابع مميز . وإن كان قد أدى إلى تآكل الأرض الزراعية حول المدن نتيجة الامتداد العمراني عليها وارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن مما أثر سلبياً على المناطق التاريخية والأثرية بهذه المدن فقد أدى ذلك في بعض الأحيان لأن نخسر كثير من المنشآت ذات الأهمية التراثية وذلك بدمها للتكثيف الرأسي واستغلال الأرض بأفضل الطرق من وجهة النظر الاقتصادية وذلك بالطبع نتيجة لخلل في القوانين والتشريعات المنظمة للعمران وغفلة المسؤولين عن أهمية هذه المباني والمناطق الذي لا يقدر بمال .
٥. هناك بعض المدن المصرية لا يمكن فصلها عن إقليمها الأكبر عند دراستها ومن أمثلتها الأقصر والفيوم حيث تنتشر المناطق الأثرية والتاريخية في النطاق الأكبر وهي لذلك تحتاج لفكر أشمل عند دراستها بغرض التنمية .
٦. يجب قبل التفكير في أي مشروعات تنموية في المناطق التاريخية والأثرية تنمية الوعي الأثري لدى سكان هذه المناطق عن طريق عمل ندوات خاصة للتوعية بأهمية هذه المناطق والمباني والمنشآت والحفاظ عليها والاستفادة من هؤلاء السكان في إنجاز هذه المشروعات وتدريبهم وذلك للوصول إلى أفضل النتائج ولضمان استمرارية المشروع بعد تنفيذه وهو ما حدث في بعض المشروعات التي تمت بالقاهرة التاريخية وإن كان ذلك ما زال على نطاق ضيق .

٦-٢ التوصيات

في نهاية هذه الدراسة لابد من استخلاص بعض التوصيات العامة التي تساعد على الحفاظ والتنمية للمناطق التاريخية والأثرية والاستفادة من ديناميكية ونمو المدن وعدم اعتبارها من السلبيات دائما وسوف نوجز هذه التوصيات في الآتي :

- عمل خريطة أقليمية أثرية لمصر بكل محافظات ومدنها حيث أنه لا تخلو مدينة مصرية - بل وفي بعض الأحيان القرى المصرية- من مناطق أو مباني تاريخية أو أثرية لها أهميتها ويجب التعريف بها فلا يقتصر النشاط السياحي على الأماكن المشهورة بالمدن الكبرى بل يمتد إلى كل مكان بمصر فقد اتضح من الدراسة أننا في مصر ينقصنا الشمولية في تعاملنا مع المناطق التاريخية في البلد ككل وتجاهلنا المناطق التاريخية بالمدن الثانوية واستحوزت المناطق التاريخية والأثرية بالمدن الكبرى وخاصة القاهرة وبعض أحياء الاسكندرية وأخيراً الأقصر باهتمام الباحثين والهيئات البحثية والحكومية مما أدى إلى إهمال دراسة بقية المناطق التاريخية والأثرية بالمدن الأخرى التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ مصر القديم والحديث مما يتحتم معه أهمية دراسة هذه المناطق للحفاظ على تراثها العمراني والمعماري وتفعيل دور المحليات في إعداد ذلك . ويكون لها عدة مردودات هامة أهمها تخفيف الزحام السياحي في مواسم بعينها على الأماكن المشهورة وذلك بفتح مجالات السياحة الثقافية لأماكن أخرى وعمل الدعاية المطلوبة لها والتعريف بها على المستوى المحلي والدولي، وكذلك المحافظة على تلك المناطق بالاهتمام بها وترميم ما يحتاج من آثار فيها.
- الخطوة الأولى للحفاظ على المناطق والمباني التاريخية والأثرية هي تسجيل هذه المناطق والمباني تسجيلاً دقيقاً - وذلك يأتي بعد عمل الخريطة الأثرية الإقليمية- والاستفادة من المحليات بمساعدة هيئة الآثار في هذا العمل ليتم حصر شامل لكل المناطق والمباني والتراث العمراني على مستوى الجمهورية كلها ولنعتر ذلك مشروعاً قومياً هاماً للمحافظة على تراثنا الحضاري من الضياع عن طريق إهماله .
- تعميم تحديد جهة بعينها عليها كل المسئولية ولها كل السلطات والاختصاصات وبها ممثلين لكل الجهات والهيئات الحكومية والمحلية في كل منطقة تاريخية أو أثرية يراد تنميتها وهذه الجهة يكون لها حرية التصرف في كل إمكانيات التمويل الخاصة بالمنطقة سواء حكومية أو دولية أو معونات أو تبرعات فكل ذلك يصب فيها . وعلي هذه الجهة تحديد رؤية شاملة لما سوف يتم من إنجاز وعرضه على المسئولين وعمل ندوات شعبية وكذلك تحديد أولويات المشروعات التي سوف يتم تنفيذها وعمل برنامج زمني للتنفيذ يتماشى مع الإمكانيات . والاستفادة من الجهاز الذي تم تأسيسه بالفعل وتقييم عمله لتفادي سلبياته والمحافظة على الإيجابيات الموجودة به وهو جهاز تخطيط القاهرة الفاطمية .

- الاستفادة من الهيئات والمنظمات الدولية عن طريق محاولة التسجيل للمناطق الأثرية والتاريخية المصرية في هذه المنظمات وتعريفهم بها وذلك سوف يتم بعد الانتهاء من تسجيل هذه المناطق لإدراج هذه المناطق ضمن خطط دولية للمساعدة في التمويل والتدريب حيث أن هذه المشروعات تحتاج لدعم مادي كبير لا قبل للدولة القيام به .
- ضرورة إعداد تشريع خاص بالتحكم في عمران المناطق التاريخية والأثرية وذلك لعدم احتواء التشريعات الحالية على مواد وبنود تشير إلى هذا التحكم باستثناء قانون الآثار الذي لم يهتم بالحيط الأثري أو التاريخي إلا فيما يختص بالرجوع إلى هيئة الآثار عند الترخيص بالبناء في الحيط التاريخي أو عند التخطيط العام أو التفصيلي المقترح للمنطقة التاريخية والأثرية.

هناك أيضاً مجموعة من التوصيات الخاصة بالمناطق التاريخية الأربعة التي تم تقسيم المدن المصرية لها ويمكن إيجازها في الآتي :

١. توصيات خاصة بالمدن ذات للمناطق التاريخية المدمجة داخلها والمدن ذات المباني التاريخية والأثرية المبعثرة داخلها

- هاتان المنطقتان لهم طبيعة خاصة لأنهم على صلة وطيدة بالمجتمع ولذا هناك ضرورة لتفعيل دور المجتمع وخلق وعي جماهيري لسكان المناطق التاريخية التي يتم التعامل معها لضمان مشاركتهم فيما يتم من أعمال ولضمان المحافظة على تلك الأعمال والمشروعات حيث أنها ستعود عليهم حتماً بعائد سيشعرون به ويعملون على المحافظة عليه .
- يمكن أن تكون الآثار التاريخية جزءاً هاماً وحيوياً في حياة المجتمع المحلي بدلاً من أن تكون عبئاً يؤدي إلى نضوب الموارد . وفي بعض الأحيان يتم ترميم كثير من الآثار ثم تقف تماماً عمليات الترميم نظراً لعدم توافر الأموال للتكملة أو تكفي بالكاد لتعيين الموظفين للصيانة والحراسة ، ولكن يمكن عن طريق التخطيط والاختيار السليم واستخدام هذه الأبنية التاريخية بأساليب حديثة لإدماجها بالبيئة المحيطة للمجتمع المحلي وإعادة هذه الأصول التاريخية إلى وظيفتها الأصلية باعتبارها جزءاً مكماً للحياة اليومية أو استعمالها في وظيفة مناسبة كالمتاحف أو المعارض أو مراكز لإنتاج بعض المنتجات المحلية المندثرة الغير ضارة بالمباني أو مراكز للتدريب على الإنتاج مما يعود بالفائدة على المجتمع الحيط .
- تفعيل دور القطاع الخاص في مشروعات التنمية للمناطق التاريخية بأي وسيلة تشجيعية تساعد على جذب رؤوس أموال جديدة وتعود عليهم بالاستفادة لزم من يتم تحديده ولكن على أن يكون ذلك تحت إشراف كامل لجهة محددة .

- يجب أن يكون هناك بديل للأسلوب التقليدي في معالجة تدهور الأحياء التاريخية والذي يشمل عادة عزل الأبنية التاريخية بنقل السكان من بيئاتهم المحيطة أو القبول بأسلوب سياسة عدم التدخل الذي يسمح للمشتغلين بالتنمية بتحديد الأولويات على أسس تجارية وفي كلتا الحالتين يضطر المقيمون إلى النزوح من ديارهم إلا أن المنهج الواجب اتباعه يجب أن يشجع على النهوض بالحى دون نزوح سكانه بالتأكيد على ما لهم من مصلحة في النهوض بالحى ومجتمعهم المحلي وذلك بمساعدتهم - مثلاً - على إقامة مشروعات وأعمال قابلة للاستمرار عن طريق توفير القروض الصغيرة لهم .

- مساعدة ملاك وقاطني المساكن على ترميم مساكنهم المتداعية وإعطائهم القروض طويلة الأجل لهذا الغرض وإمدادهم بالمعلومات والرسومات والخامات المطلوبة بأسعار التكلفة . ويمكن في البداية اختيار بعض المنازل لترميمها واعتبارها نماذج يمكن ان يحتذى بها ، وكل ذلك يتم على مراحل تبدأ المرحلة الأولى بالمساكن الملاصقة والقريبة من محيط الأثر او المبني التاريخي ثم الأبعد فالأبعد حتى يتم تنمية المنطقة كلها .

- توجه الدولة ميزانيتها لمواجهة المشكلات الأولوية في المجتمع المحلي مثل الصحة والتعليم ومشروعات المرافق المختلفة والتي لا قبل للسكان بتحمل ميزانيتها .

- يجب النظر إلى هذه المدن نظرة شاملة وعمل مشروعات تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية عن طريق استغلال الإمكانيات الطبيعية الفريدة التي تتمتع بها تلك المدن ، فمثلاً بالنظر إلى أمثلة المدن التي درسناها في الباب الخامس من هذه الدراسة فمدينة فوة بموقعها على النيل ووجود الجزيرة التي أمامها يمكن استغلاله لعمل رحلات سياحية ذات اليوم الواحد لسكان المدن والقرى القريبة منها وكذلك مدينة رشيد يمكن استغلال موقعها الفريد على النيل قرب المصب ووجود عزبة البرج ومراسي الصيد والقناطر والمناظر الجميلة الفريدة لعمل رحلات سياحية داخلية للصيد والاستمتاع بهذه المناظر أو سياحة عالمية لزيارة المواقع الأثرية بالمدينة وتوفير الخدمات المطلوبة لنجاح هذه الاقتراحات مما يزيد الدخول للسكان ويوفر فرص عمل جديدة ويمكنهم المعاونة في عمليات التنمية بصورة أكثر إيجابية .

٢. توصيات خاصة بالمناطق التاريخية والأثرية الموجودة على حدود المدن أو البعيدة عن العمران

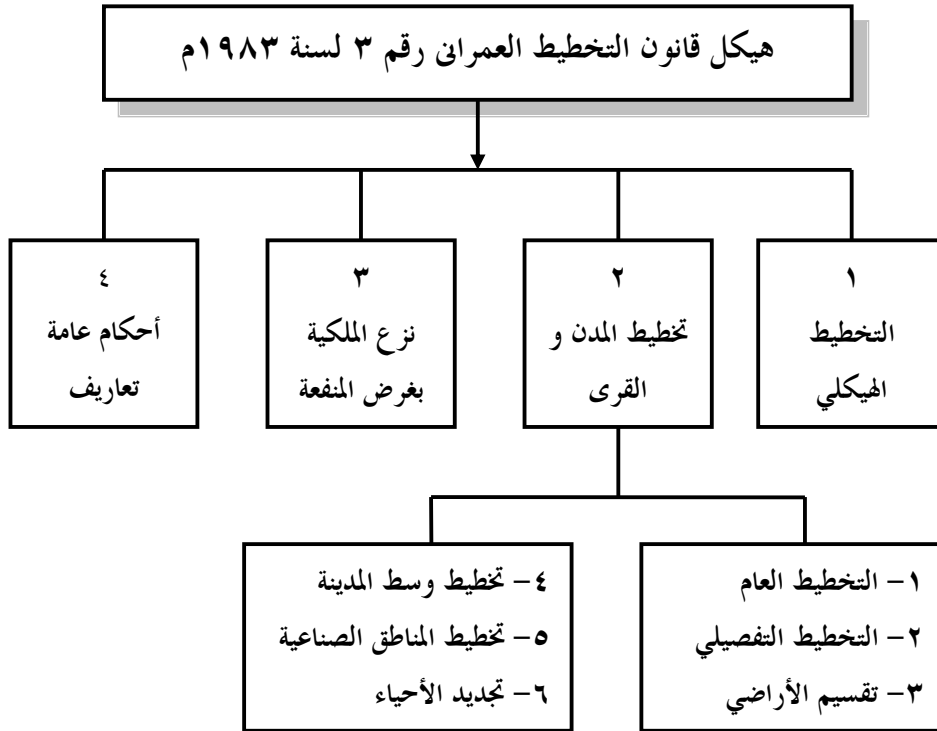
- حل مشكلات هذه المناطق كل على حدى على وجه السرعة سواء كانت تأثيرات بيئية بفعل الزمن أو تأثيرات ناتجة من العوامل البشرية وخاصة في المناطق التاريخية القريبة من الامتداد العمراني (مدينة الجيزة) لتلافي التأثير الضار على المنشآت التاريخية والأثرية وترميمها إذا كانت تحتاج ذلك لتحسين صورتها والحفاظة عليها . وضرورة عمل الاحتياطات لمنع الامتداد العمراني العشوائي على هذه المناطق . وكذلك الأهتمام بالمناطق المحيطة بالآثار وتنظيفها وتحميلها وإزالة

- أية تعديلات عليها مع الاهتمام بالإضاءة الكافية للآثار ووضع اللوحات التوضيحية على كل أثر لتبين نبذة عن الإثر واسم منشأه وتاريخ إنشائه وتاريخ ترميمه إذا كان قد تم له ترميم .
- عمل دعاية سياحية داخلية وخارجية للمناطق والمدن الغير واقعة على الخريطة السياحية لمصر وذلك للتقليل من الضغط السياحي على مناطق بعينها (مدينة الأقصر) وفتح المجال لمناطق جديدة (الفيوم - الزقازيق) مما يزيد من الاستثمارات في هذه المناطق .
 - توفير المعلومات السياحية والأثرية والثقافية والخرائط للزائرين للمناطق المختلفة وتحسين الطرق للوصول إليها وتوفير وسائل المواصلات ، كذلك إنشاء مراكز للإرشاد السياحي في كل موقع متوفر بما إعداد من المرشدين السياحيين للتعريف بتاريخ المنطقة ومن الممكن وجود متحف تتوافر به المقتنيات الأثرية للمنطقة وكذلك نماذج مقلدة للمناطق السياحية والقطع الأثرية .
 - توفير أماكن لانتظار السيارات والأتوبيسات السياحية بالقرب من كل منطقة وتوفير وسائل نقل غير ملوثة للبيئة للتنقل داخل المواقع إذا استدعى الأمر (البر الغربي بالأقصر) .
 - توفير الخدمات للزوار من وسائل للراحة ومطاعم وكافيتريات وأماكن لشراء الهدايا التذكارية والآثار المقلدة المرتبطة بالمكان ودورات المياه النظيفة في كل موقع من المواقع .

التشريعات والاشتراطات التي تتعرض للعمارة بصورة أساسية في مصر

١. قوانين وتشريعات لتنظيم عملية البناء والتخطيط العمراني وتعديلها. (القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني- القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية.) وسوف نتناول هذين القانونين بالتفصيل .

أولاً - القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني ولائحته التنفيذية :



هيكل قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٣ م شكل رقم (٢٦)

وقد احتوى القانون ٣ لسنة ١٩٨٣ م للتخطيط العمراني على أربعة أبواب رئيسية تظهر في هيكل القانون

١. التخطيط الهيكلي
٢. تخطيط المدن والقرى ويتضمن : التخطيط العام ، التخطيط التفصيلي ، تقسيم الأراضي ، تخطيط وسط المدينة أو القرية ، تخطيط المناطق لصناعية وتجديد الأحياء
٣. نزع ملكية العقارات بغرض المنفعة العامة
٤. أحكام عامة وتعريف

ويلاحظ أن القانون لم يشمل تخطيط المناطق التاريخية إلا أنه من القوانين التي تعمل على التحكم في العمران في هذه المناطق ولعل قصد واضعوا القانون أنه يشملها في فصول تخطيط وسط المدينة أو تجديد الأحياء إلا أن هذه الفصول لم تحدد أساليب التعامل مع المناطق التاريخية والاشتراطات الواجب الالتزام بها للحفاظ على طابع وتراث هذه المناطق

وأحيائها في المناطق المتاخمة لها وهذا من أوجه القصور المتعددة في هذا القانون وحتى عند تعرضه لتجديد الأحياء المتدهورة فلم يتعرض إلا لسياستي الإزالة والتحسين رغم تنوع سياسات التعامل مع الأحياء من ترميم وحماية وحفاظ إلى إصلاح وتجديد إلى إحلال تدريجي وإرتقاء بجميع جوانب المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية . ولعل الإيجابية في هذا القانون هو إفراده لباب خاص بتزع ملكية العقارات لغرض المنفعة العامة والتي تعد من الضروريات عند إعداد سياسات الحفاظ على المناطق التاريخية ومن أهم عوامل تنفيذ هذه السياسات وخاصة عند توفير التمويل اللازم لترع هذه الملكيات وتواجد الهياكل التنظيمية الفنية والإدارية التي تقوم بتنفيذ هذه السياسات .

ولقد حول القانون للمحليات إعداد المخططات العامة للمدن والمخططات التفصيلية بالاستعانة بالمكاتب الاستشارية أو بمهيئة التخطيط العمراني التابعة لوزارة التعمير إلا أن ذلك يسير ببطء شديد وينعدم تماماً للدراسات الخاصة بالمناطق التاريخية بالمدينة المصرية باستثناء القاهرة مما يؤدي إلى تفاقم مشاكل هذه المناطق ودمار تراثها الحضاري .

ثانياً - القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ م الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ولائحته التنفيذية

لم يفرق هذا القانون بين المناطق التاريخية وغيرها، فلقد تم العمل في إطار هذا القانون على مباني المناطق التاريخية لفترة كبيرة مما كان له أكبر الأثر على ظهور طابع وتشكيل عمراني ومعماري غريب عن المنطقة التاريخية وتشوه بصري ومعماري دخيل على الطابع المميز لهذه المناطق فضلاً عن المخالفات المتعددة سواء كانت للارتفاع أو لمساحات المناور وأطوال أضلاعها والحدود الدنيا للمساحات بالفراغات الداخلية ونسب الفتحات بالمبنى والبروز والأبراج التي حددها القانون ولائحته التنفيذية والتي أدت إلى زيادة البعد عن الطابع التراثي لهذه المناطق وظهور طابع مختلف تماماً عن طابع ونمط البناء التقليدي بهذه المناطق .. وهكذا أدى التطبيق المطلق لهذا القانون إلى تدمير النسيج والطابع المعماري والعمراني المميز لهذه المناطق والتي كان لا بد من وضع اشتراطات خاصة بها نابعة من خصائصها التخطيطية والتصميمية التراثية ومن طابعها وتشكيلها العمراني والمعماري بمواد وأساليب بناء عصرية لتؤكد استمرارية هذه المناطق الحضارية في أداء وظائفها وخدمة سكانها واحتفاظها بخصائصها الموروثة .

٢. القرارات الخاصة بالعمران

- قرارات نائب الحاكم العسكري
- قرارات رئيس الوزراء
- قرارات وزارية وقرارات محافظين
- الشروط البنائية الخاصة بالتقسيم المعتمدة

ب- تشريعات واشتراطات تتعرض للعمران بصورة ثانوية

- | | |
|---------------------------------|-------------------------|
| ١- قوانين الحكم المحلي | ٦- الطيران المدني |
| ٢- العلاقة بين المالك والمستأجر | ٧- الدفاع المدني |
| ٣- حماية الرقعة الزراعية | ٨- الري والأشغال العامة |
| ٤- قانون البيئة | ٩- النقل والطرق |
| ٥- القانون المدني | ١٠- السياحة |

ت- القوانين والتشريعات التي صدرت للحفاظ على الآثار والمناطق الأثرية

١. تطور القوانين والتشريعات الخاصة بالحفاظ على الآثار والمناطق التاريخية في مصر

تكونت أول هيئة لهذا الغرض عام ١٨٨٢م باسم لجنة حفظ الآثار العربية وكان اختصاصها حصر الآثار العربية القديمة ومتابعة صيانتها وترميمها ورفعها وتسجيلها في صور ورسومات . وفي عام ١٩١٢م صدر القانون رقم ٤ ومن أهم بنوده الخاصة بتعريف الأثر : "يعد أثراً كل ما أظهرته وأحدثته الفنون والعلوم والآداب والديانات والأحلاف والصناعات في القطر المصري من عهد الفراعنة وملوك اليونان والرومان في الدولتين الغربية والشرقية والآثار القبطية وما هو مهجور من كنائس وأديرة وحصون وأسوار وبيوت وحمامات الخ...". ومن البنود الهامة في هذا القانون أيضاً ما يشير إلى ملكية الآثار للحكومة وكل أثر في القطر المصري على سطح الأرض أو في باطنها من أملاك الحكومة ما عدا ما استثنى بموجب أحكام هذا القانون . كما نظم هذا القانون عمليات التنقيب عن الآثار وتجارتها . ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨م الخاص بحماية آثار العصر العربي . من أهم مكوناته تعريفه للآثار : "أنه يعد أثر من آثار العصر العربي كل ثابت أو منقول يرجع إلى المدة المحصورة بين فتح العرب لمصر وبين وفاة محمد علي مما له قيمة فنية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية أو الحضارات المختلفة التي قامت على سواحل البحر الأبيض المتوسط وكذلك لها صلة تاريخية بمصر وتسري أحكام هذا القانون أيضاً على الأديرة والكنائس القبطية التي تقام فيها الشعائر الدينية ويرجع عهدها إلى المدة المنحصرة بين أوائل دخول الدين المسيحي إلى مصر وبين وفاة محمد علي ولها قيمة فنية " . كما يطبق القانون جميع أحكام وقرارات القانون العام للآثار الصادر سنة ١٩١٢م ويتضمن حق الحكومة في نزع ملكية المنشآت الأثرية والتي في حيازة الأفراد وعدم جواز هدمها أو ترميمها إلا بتصريح خاص من الحكومة وتحت إشرافها . ثم صدر عام ١٩٥١م قانون لحماية الآثار المصرية القديمة والقبطية والعربية حتى نهاية عصر الخديوي إسماعيل . ويتضمن علاوة على القوانين السابقة حق نزع ملكية الآثار الموجودة في حيازة الغير والاستيلاء عليها ويمنع هدم أو تجديد أو ترميم الآثار الموجودة في حيازة الأفراد إلا بتصريح خاص من الدولة وتحت إشرافها . وتسمح للدولة بمباشرة أعمال الترميم والصيانة لهذه الآثار بنفسها وعلى نفقتها . كما أجاز عدم نزع ملكية الأراضي أو العقارات التي بها أثر أو متاخمة له إلا بعد موافقة الهيئات المختصة .

٢. القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م بشأن حماية الآثار

وهو القانون المعمول به حالياً وينص في مواده على الآتي :^١

مادة ١ : هو كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات قبل مائة عام أو أكثر وله قيمة أو أهمية أثرية وتاريخية .

مادة ٢ : يجوز لرئيس مجلس الوزراء اعتبار أي عقار أو منقول ذا قيمة تاريخية - علمية أثراً متى كان للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانتته دون التقيد بفترة محددة .

مادة ٣ : اعتبار الأراضي الأثرية ملكاً للدولة بمقتضى قرارات سابقة أو بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد عرضها على وزير الثقافة .

^١ - نص مواد القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣م - بشأن حماية الآثار .

مادة ٤ : تعتبر مباني أثرية المباني التي اعتبرت كذلك إذا سجلت بمقتضى أوامر سابقة وعلى صاحب أي مبنى أثري الحفاظ عليه من التلف وصيانته حتى يتم تسجيله .

مادة ٥ : هيئة الآثار المصرية هي المسئولة عن كل ما يتعلق بشئون الآثار (مواقع - مناطق - متاحف - مخازن) وإصدار تراخيص للبحث عن الآثار في مواقع معينة ولفترات محددة .

مادة ٢١ : هيئة الآثار المصرية هي الجهة المسئولة عن الموافقة على تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التي توجد بها آثار ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل إلا بموافقتها كتابة مع مراعاة حقوق الارتفاق التي ترتبها الهيئة .

مادة ٢٢ : على الهيئة وضع الشروط التي ترى أنها تكفل إقامة المباني المتاخمة للمواقع الأثرية بحيث لا تطغى على الأثر أو تفسد مظهره وتضمن له حرماً مناسباً مع مراعاة المحيط الأثري والتاريخي والمواصفات التي تضمن حمايته .

لقد ركز هذا القانون على الآثار وما يهمنها فيه هو تحديده بأن الهيئة العامة للآثار هي المنوط بها حصر وتسجيل الآثار الثابتة والمنقولة في سجلاتها وأن تعد الهيئة تسجيلاً للبيانات البيئية والعمرانية والعوامل المؤثرة على كل موقع أثري كما تتولى الحفاظ على المواقع والمناطق الأثرية وحراستها وأن الهيئة هي المسئولة الوحيدة عن أعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة وتحمل وزارة الأوقاف نفقات ترميم المباني والعقارات التي تملكها . ولقد أقر القانون ضرورة الرجوع إلى الهيئة عند طلب الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للآثار داخل المناطق المأهولة كما ألزم الجهة المختصة (الحليات والأحياء) أن تضمن الشروط التي ترى أنها تكفل إقامة المبنى على وجه ملائم لا يطغى على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرماً مناسباً مع مراعاة المحيط الأثري والتاريخي والمواصفات التي تضمن حمايته .

كما أقر الرجوع للهيئة عند اعتماد مشروعات التخطيط للمناطق التي تقع بها الآثار والمباني التاريخية كما لا يجوز التنفيذ أو التوسع أو التعديل إلا بموافقة الهيئة كتابة على ذلك . وعلى هذا نجد أن القانون لم يحدد الأسس والاشتراطات البنائية التي يجب الالتزام بها عند طلب الترخيص في المنطقة التاريخية كما لم يحدد الأسس التخطيطية التي يجب الالتزام بها عند إعداد مشروعات تخطيط المناطق التاريخية بالإضافة إلى كونه أساساً لم يحدد الأسس الفنية التي يجب الالتزام بها عند الصيانة والترميم للمباني الأثرية ولم يحدد الشروط الخاصة بالمباني المستجدة بالمنطقة التاريخية ولم يأخذ في اعتباره المدن التاريخية والإطارات الإقليمية والقومية ذات الخلفيات التاريخية ولم يعمل على تصنيفها وتسجيلها فلم يتعدى التسجيل الأثر نفسه وهذا يؤدي إلى تدهور البيئة المحيطة بالآثر والتدهور العمراني بالمنطقة . وهذا ناتج من أن معظم التشريعات المصرية تعتمد على وضع إطار عام وخطوط عريضة والابتعاد عن التفصيلات الفنية وأساليب التطبيق والتنفيذ .

٣. القرارات الخاصة بالمناطق التاريخية والأثرية

بالإضافة إلى القوانين السابقة هناك عدة قرارات خاصة بالمناطق الأثرية نذكر منها :

- قرار وزير الثقافة ٩٠/٢٥٠ بتحديد ارتفاعات المباني بالمناطق التاريخية .
- قرار رئيس ٩٠/١٠٥٥ للجنة العليا لمشروعات تجديد أحياء القاهرة التاريخية .

- قرار وزير التعمير ٩٠/٥٠١ تشكيل الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الإسلامية .
- أمر رئيس الوزراء ٩٨/١٣٥٢ بتشكيل لجنة لدراسة تطوير القاهرة التاريخية .
- أمر رئيس الوزراء ٩٨/١٣٥٣ لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع تطوير القاهرة التاريخية .
- قرار محافظ القاهرة ٩٩/٤٥٧ في شأن المناطق التاريخية بمدينة القاهرة .
- قرار وزير الإسكان ١٩٧٤/٢١٤ في شأن تنظيم البناء بالقاهرة الإسلامية .
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية طبقاً لأحدث التعديلات .

النظام الإداري والمؤسسي في مصر^٢

يعتبر قطاع البناء والعمران من القطاعات الهامة والأساسية في مصر ، نظراً للتأثير المتبادل بينه وبين القطاعات المختلفة الأخرى (زراعية أو صناعية أو تعليمية أو صحية الخ.....) . ويعتبر تقدم ونجاح الدولة في تنظيم هذا القطاع مؤشراً لرقبتها وحضارتها وارتفاع معدل أدائها في كل مجالات الإدارة بشكل عام والعمرانية بشكل خاص . وتمتلك مصر الأطر الفنية والإدارية بجميع درجاتها ومستوياتها والتي تؤثر في إدارة التنمية العمرانية .

يعد نظام الإدارة بمصر واحداً من أقدم النظم إذ يمكن إرجاعه إلى إنشاء المديرية عام ١٨٨٣م في ظل الاحتلال البريطاني ومع تطور هذا النظام اتخذ تدريجياً شكلاً أقرب إلى الأسلوب الفرنسي في الإدارة المحلية ، والذي يقوم على تنظيم المشرع لاختصاص الهيئات المحلية بقواعد عامة وإخضاع نشاطها لرقابة واسعة المدى من جانب الحكومة المركزية وبالتالي تحقيق قدر من وحدة الأسلوب في إدارة المرافق العامة في جميع الوحدات المحلية على خلاف الأسلوب الإنجليزي الذي يجد من الرقابة ، اكتفاءً برقابة البرلمان والقضاء ويتيح تعدداً لأنماط إدارة الهيئات والمرافق الإقليمية^٣ .

يوجد في أي نظام للإدارة سلطتين رئيسيتين : الأولى هي السلطة العليا المسئولة عن رسم السياسة العامة والتنسيق بين جميع الوحدات أما الثانية هي الإدارة التنفيذية التي تتجمع فيها أنشطة التنمية و أفراد جهاز الخدمة العامة . بل أنه في تركيب السلطة التنفيذية ذاتها توجد إدارة رياضية أكثر اهتماماً برسم السياسة وخاصة السياسة العامة أيضاً للتنسيق بين جميع الوحدات التي تكون التنظيم ، وإدارة تنفيذية معنية بتطبيق تلك السياسات مباشرة في الحياة العامة اليومية^٤ .

وينظم الدستور المصري في فصله الثالث السلطة التنفيذية بجمهورية مصر العربية وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول : رئيس الجمهورية

الفرع الثاني : الحكومة

مجلس الوزراء والوزراء

الفرع الثالث : الإدارة المحلية

المحافظات

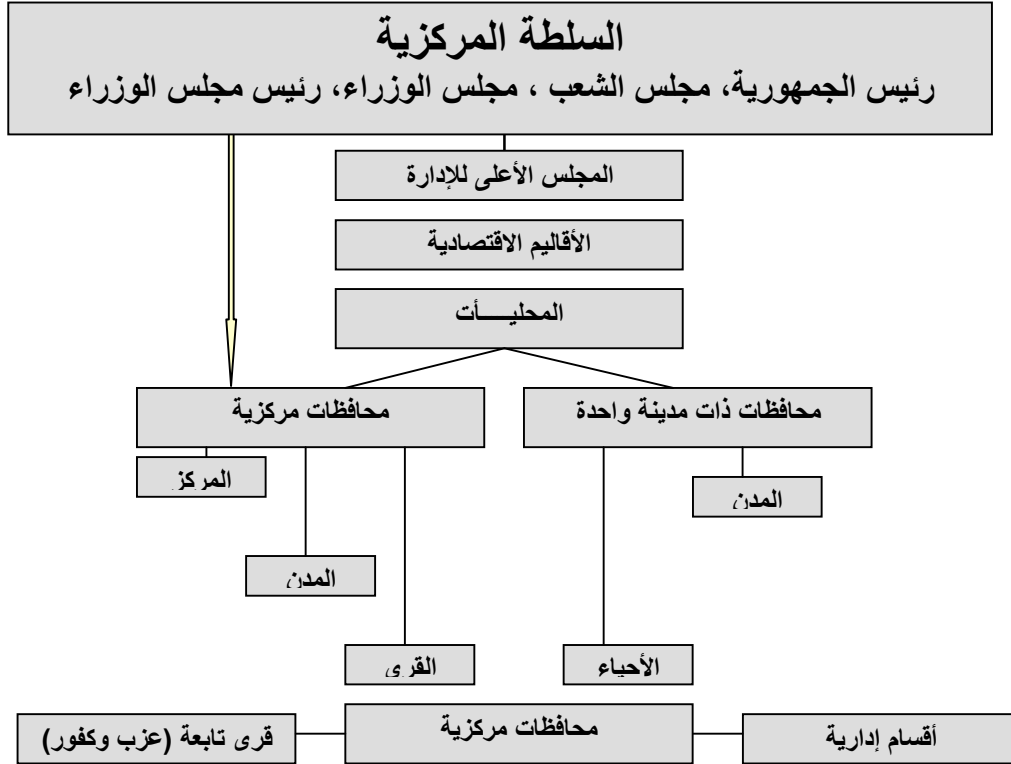
ويمكن أن نبينها بالشكل التالي :

^١ - رأفت عبد العزيز شمس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢ م .

^١ - رأفت عبد العزيز شمس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢ م .

^٢ - دموك ، ماريشال وآخرون - الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم البرلسي - القاهرة - مؤسسة الحلبي ١٩٦١ م .

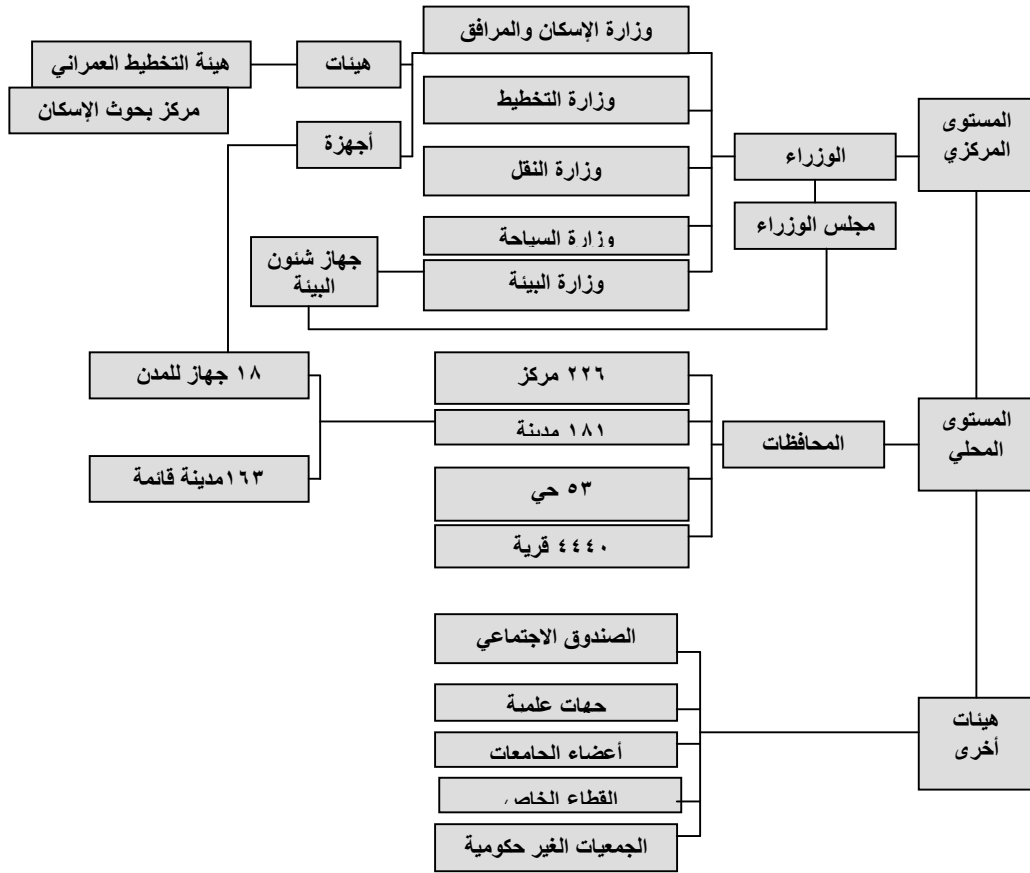
١ . مستويات التنظيم للسلطة التنفيذية بجمهورية مصر العربية



مستويات التنظيم للسلطة التنفيذية بجمهورية مصر العربية شكل رقم (٢٧)

- ١- السلطة المركزية (رئيس الجمهورية ، مجلس الشعب ، مجلس الوزراء ، رئيس مجلس الوزراء)
- ٢- المجلس الأعلى للإدارة المحلية
- ٣- الأقاليم الاقتصادية
- ٤- المحليات
 - أ- محافظات ذات مدينة واحدة (المدينة ، الأحياء ، الأقسام الإدارية).
 - ب- محافظات مركبة (المراكز ، المدن ، الوحدات المحلية، القرى التابعة ، الكفور والعزب).

٢. النظام المؤسسي المشارك في التنمية العمرانية



النظام المؤسسي المشارك في التنمية العمرانية شكل رقم (٢٨)

أ- المستوى المركزي

١. الوزارات المختلفة ومنها : وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية وما يتبعها من هيئات (هيئة التخطيط العمراني، مركز بحوث الإسكان والبناء)، وما يتبعها من أجهزة (١٨ جهاز للمدن الجديدة)، وزارة التخطيط ، وزارة النقل، وزارة السياحة، وزارة البيئة - جهاز شئون البيئة .

٢. مجلس الوزراء

ب- المستوى المحلي

المحافظات وما يتبعها من مراكز (٢٢٦ مركز) وما يتبعها من مدن (١٨١ مدينة منها ١٦٣ مدينة قائمة، ١٨ جهاز للمدن الجديدة) وما يتبعها من أحياء (٥٣ حي) وما يتبعها من قرى (٤٤٤٠ قرية).

أ- هيئات أخرى

مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الجهات العلمية ، أعضاء الجامعات ، القطاع الخاص ، الجمعيات غير الحكومية والأهلية.

٣. الجوانب الإدارية والتنظيمية في المشروعات الخاصة بالمناطق التاريخية

أي منطقة تاريخية في أي محافظة تتبع العديد من الجهات كل على حسب اختصاصه ويمكن تحديد هذه الجهات في الآتي :

أ- جهات تابعة للمحافظة

وهذه الجهات تشمل : إدارة التخطيط العمراني بالمحافظة ، إدارة التقسيم ، إدارة التحسين ، إدارة الأملاك، المرافق ، الضرائب العقارية .

ب- هيئات مركزية

وهذه الهيئات تشمل : هيئة التخطيط العمراني ، هيئة الدفاع المدني ، الهيئة المصرية للمساحة ، هيئة الصرف الصحي

ج- بعض الوزارات

وتشمل وزارة الأوقاف ، وزارة الثقافة (المجلس الأعلى للآثار) ، وزارة السياحة.

المراجع

الكتب والمراجع العربية

١. إبراهيم نصحي - مصر في عهد البطالمة - ج.٢- القاهرة - ١٩٧٦م.
٢. ابن الجيعان - التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨م .
٣. أحمد خالد علام - تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٩٨م .
٤. أسعد بن ممتي - قوانين الدواوين - دار الشروق - ١٩٨٨م
٥. تاريخ الإسكندرية وحضارتها في العصر الإسلامي - مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر - جامعة الإسكندرية.
٦. جمال حمدان - شخصية مصر - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٠م .
٧. حازم إبراهيم - الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن - مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ١٩٨٦م .
٨. حسنين أبو زيد - التحولات الحضرية في الهياكل العمرانية - ١٩٨٨م .
٩. الدمشقي - نخبة الدهر في عجائب البر والبحر - مطابع الأهرام - ١٩٨٨م .
١٠. دي.بو.ايميه حولوا - وصف مصر - المدن والأقاليم المصرية - المجلد الثالث - ١٩٦٤م . .
١١. ديموك ، ماريشال وآخرون - الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم اليرلسي - القاهرة - مؤسسة الحلبي ١٩٦١م.
١٢. السيد الحسيني - المدينة - دراسة في علم الاجتماع الحضري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٤م.
١٣. سيد جابر عبد العال - مؤثرات التنمية على تخطيط المدينة الأم ومدن الأقاليم - مركز جابلان للتنمية العمرانية - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع - ١٩٨٧م .
١٤. صالح لمعي مصطفى - التراث المعماري الإسلامي في مصر - دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨٤م
١٥. صلاح الدين البحيري - محاضرات في تاريخ مصر الإسلامية - مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة - ١٩٨٤م.
١٦. صلاح عبد الجابر عيسى - جغرافيا العمران الريفي - دراسة تطبيقية على مركز رشيد - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٨٣م.
١٧. عبد الباقي إبراهيم - تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية - مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - القاهرة ١٩٨٢م .
١٨. عبد المنعم شوقي - مجتمع المدينة - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - ١٩٧٨م
١٩. علي ابراهيم حسن نصر - مصر في العصور الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني - مكتبة النهضة المصرية - ١٩٤٧م.

٢٠. فؤاد فرج - سلسلة المدن المصرية وتطوراتها مع العصور - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ م
٢١. فتحي حافظ أحمد الحديدي - دراسات في مدينة القاهرة - منطقة قسمي الجمالية ومنشأة ناصر بين الحاضر والمستقبل - معهد البحوث والدراسات العربية العالية .
٢٢. فتحي مصيلحي - تطور العاصمة المصرية والقاهرة الكبرى - دار المدينة المنورة - الجزء الأول - ١٩٨٨ م.
٢٣. القلقشندي - أبو العباس أحمد - صبح الأعشى في صناعة الإنشا - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ج. ٣ - ١٩٦٢ م.
٢٤. كمال الدين سامح - العمارة الإسلامية في مصر - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٧٠ م .
٢٥. محمد رمزي - القاموس الجغرافي للبلاد المصرية - ج. ٢ - ١٩٨٩ م .
٢٦. محمد عبد الله - تاريخ تخطيط المدن - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٨١ م
٢٧. محمد عبد الله عنان - مصر الإسلامية وتاريخ الخطط المصرية - القاهرة - ١٩٦٩ م .
٢٨. محمد محمود زيتون - إقليم البحيرة - دار المعارف - ١٩٦٦ م.
٢٩. مصطفى الحشاش - الاجتماع الحضري - مكتبة الأنجلو المصرية - ١٩٨٠ م
٣٠. المقرزي - تقي الدين أحمد بن علي - المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الجزء الأول - دار صادر بيروت.
٣١. المقرزي - تقي الدين أحمد بن علي - السلوك في معرفة دول الملوك - ج ١ - ج ٢ - مكتبة الثقافة الجديدة - ١٩٦٥ م .
٣٢. منظمة المدن الإسلامية - موسوعة أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري في العصور الإسلامية - القاهرة - ١٩٩٠ م.
٣٣. موسوعة مصر الحديثة - المجلد العاشر - الآثار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٢ م
٣٤. ناريمان درويش - الجغرافيا التاريخية للمنيا - الهيئة المصرية العامة للكتاب بالأسكندرية - ١٩٨٠ م.
٣٥. ياقوت الحموي - شهاب الدين أبو عبد الله - معجم البلدان - لبيزج - ١٩٧٠ م .

الندوات والمؤتمرات

١. أحمد البيك - الحفاظ على التراث الإسلامي بمدينة حلب - أبحاث ندوة التراث الإسلامي .
٢. أسامة أحمد ابراهيم مسعود - بحث عن تفعيل عملية الحفاظ في المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لحالة القاهرة الكبرى - كلية الهندسة - جامعة طنطا .
٣. جائزة الأغاخان للعمارة - الدورة السادسة - ١٩٩٣-١٩٩٥، إعادة تعمير حي الحفصية بمدينة تونس .

٤. جلال عبادة نموذج منهجي لتوثيق وتحليل التراث العمراني الإسلامي - بحث مقدم إلى الحلقة الدراسية لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية - ١٩٩٦ م .
٥. جمعة مهديد- دراسة عن مدينة الجزائر - المجلس الشعبي لمدينة الجزائر - من أبحاث مؤتمر الحفاظ على التراث - المعهد العربي لإنماء المدن - ١٩٨٠ م.
٦. حسن برقاي - تجربة المستير في الحفاظ على الطابع الإسلامي - مؤتمر الحفاظ على التراث الإسلامي - المعهد العربي لإنماء المدن - ١٩٨٠ م .
٧. شريف كامل - إعادة تأهيل المنطقة التاريخية بالقاهرة - ندوة القاهرة والتراث - جمعية المهندسين المصرية ٩١ م.
٨. صالح لمعي - تدهور التراث المعماري في القاهرة - مؤتمر الحفاظ على التراث المعماري الإسلامي - ١٩٨٥ م.
٩. العشوائيات أولويات التطوير والبدائل - القاهرة - ١٥ إلى ١٧ مايو ١٩٩٤ م - جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية - مؤسسة فريديش ناومان .
١٠. فاتنة كردي - التراث الثقافي العمراني في حلب القديمة بين العالمية والمحلية ، تجربة إحياء حلب القديمة - المؤتمر
١١. قرارات وتوصيات ندوة (أسس ومعايير تصنيف المباني والمدن التراثية الإسلامية وكيفية الحفاظ عليها) الجمهورية الإسلامية الإيرانية - من ٢١ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٧ .
١٢. محاضرات د. جلال عبادة - دورة تدريبية بمعهد التدريب والدراسات الحضرية - القاهرة ٢٠٠٤ م .
١٣. محسن محمد قاسم - صيانة المباني التاريخية - ندوة القاهرة والتراث - جمعية المهندسين المصرية - ١٩٩١ م .
١٤. مصطفى مدبولي - معهد التدريب والدراسات الحضرية - برنامج ورشة العمل الإقليمية - تخطيط وتنمية مناطق التراث العمراني والمدن التاريخية يونية ٢٠٠٤ م .
١٥. منظمة اليونسكو - اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي - مبادئ توجيهية لتطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي - مارس ١٩٩٩ م
١٦. وزارة التعمير - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - إعداد المخططات الإرشادية للمناطق المتخلفة - ١٩٨٦ م .

المشروعات والتقارير

١. أسعد نديم - مشروع توثيق وترميم وتنمية منطقة بيت السحيمي - حارة الدرب الأصفر بالجمالية - ١٩٩٦ م
٢. آفاق التنمية في محافظة الفيوم - إعداد جامعة القاهرة فرع الفيوم بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء - ١٩٩٨ م.
٣. التخطيط الهيكلي لمدينة رشيد ١٩٩٠-٢٠١٠ - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والإسكان والمرافق - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ١٩٩٠ م .
٤. التقرير العام للتعينة العامة والإحصاء - السكان في محافظة الفيوم - ١٩٩٦ م .
٥. الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - التعداد العام للسكان والإسكان - محافظة الجيزة - ١٩٩٦ م.

٦. دار الوثائق القومية - محكمة فوة الشرعية - سجلات محكمة فوة برشيد - سجل ٤ - مؤرخ بعام ٩٩٤ هجرية.
٧. دراسة التخطيط العام لمدينة الفيوم الجديدة عام ٢٠١٧ م .
٨. مؤسسة الأغاخان للثقافة - مشروع المحافظة والتنمية لحي الدرب الأحمر بالقاهرة - ١٩٩٠ م .
٩. مادة (٢) (٣) (٤) من القرار ٤٩٣ لسنة ١٩٩٠م بشأن إنشاء الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الفاطمية والإسلامية .
١٠. مبارك والعمران - إنجازات في الحاضر وأحلام للمستقبل - مطابع الشروق - ٢٠٠٠ م .
١١. محافظة كفر الشيخ - السياحة في مدينة المساجد فوة - الوحدة المحلية لمركز مدينة فوة - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - ١٩٩٨ م .
١٢. مدن مصر ذات التبادل الحضاري (مدن الدلتا) - التقرير المرحلي الأول - جامعة القاهرة معهد التخطيط الأقليمي والعمراني والمعهد الفرنسي لأبحاث التنمية والتعاون - ١٩٨٨ م.
١٣. مشروع التنمية الشاملة لمدينة الأقصر - وزارة الإسكان والمرافق بالاشتراك مع الأمم المتحدة - ٢٠٠٠ .
١٤. مشروع تخطيط عام لمدينة الجيزة ١٩٨٢ - محافظة الجيزة .
١٥. مشروع تخطيط وتنمية أحد بدائل الامتداد العمراني لمدينة الأقصر - مكتب أ. د. أحمد أمين مختار - ١٩٩٣ م .
١٦. مشروع تنمية القاهرة الفاطمية وشارع المعز والأزهر - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - أكتوبر ٢٠٠٠ م .
١٧. المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية - وزارة الإسكان - مشروع تطوير حي الجمالية - ١٩٨٠ م .
١٨. منظمة اليونيسكو - مشروع رونالد ليوكوك الحفاظ على القاهرة التاريخية - ١٩٨٠ م .
١٩. المنظور البيئي لمدينة الجيزة - محافظة الجيزة - ١٩٩٨ م .
٢٠. نص مواد القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ م - بشأن حماية الآثار .
٢١. وزارة التعمير - الجهاز التنفيذي لتحديد أحياء القاهرة الفاطمية والإسلامية - تقرير متابعة الخطة حتى ٩٥/٨/٣١ م .
٢٢. وصف الجمهورية بالمعلومات - مركز المعلومات برئاسة الوزراء - ٢٠٠٢ م .
٢٣. وصف محافظة الجيزة بالمعلومات - بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - يوليو ١٩٩٩ م .

المجلات

١. جريدة الأهرام - مقال - اختيار فوة ضمن منظمة متاحف بلا حدود - ١٧ أغسطس ٢٠٠١ م.
٢. جريدة الأهرام - مقال لرئيس مركز ومدينة فوة - فوة آثار بلا سياج - ١٨ مايو ٢٠٠١ م.

٣. مجلة البناء السعودي - جدة في التاريخ - العدد ٢٥ - أكتوبر، نوفمبر - ١٩٨٥ م .
٤. مجلة البناء السعودي - مقال لسعود الفقيدي - ترميم المباني التراثية في جدة - العدد ٢٥ - أكتوبر، نوفمبر - ١٩٨٥ م .
٥. المجلة الجغرافية - مقال د. هيام عبد الرحمن سليم - مدينة الفسطاط - العدد ١٥ - ١٩٨٣ م .
٦. مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مقال د. محمد مصطفى - حركة البناء والتعمير في عصر الناصر - المجلدان ١٠، ٩ لسنة ١٩٨٨ م .
٧. المجلة العربية للثقافة - مقال د. ضياء عبد الباقي - العمارة العربية والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية - العدد ٢٥
٨. المجلة المعمارية - مقال أ. د. يحيى عبد الله - من التراث - العددان ٩، ١٠ - القاهرة ١٩٨٨ م .
٩. المجلة المعمارية - مقال أ. د. على بسيوني - قضية التراث في الحضارة - العدد الثالث - ١٩٨٣ م .
١٠. المجلة المعمارية - مقال لحكيم عفيفي - إعادة استخدام الآثار الإسلامية - العدد ٥ - ١٩٨٤ م .
١١. مجلة جمعية المهندسين - مقال د. سامح العلابي - تصحيح مفهوم العمارة الإسلامية - العدد الثاني - ١٩٨٦ م .
١٢. مجلة عالم البناء - مشروع حي الحفصية - العدد ٣٨ - أكتوبر ١٩٨٣ م .
١٣. مجلة عالم البناء - مقال لممدوح يعقوب - صيانة المباني التاريخية - العدد ٧ - ١٩٨٢ م .
١٤. مجلة مدينة - مقال د. جلال عبادة - رحلة إلى مستقبل المدينة التاريخية - القاهرة - ٢٠٠٠ م .

الرسائل العلمية

١. ابراهيم أحمد رزقانة - الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا - رسالة دكتوراة .
٢. ابراهيم السيد المسلمي - الامتداد العمراني للمدن المتوسطة وتأثير العوامل الإقليمية والاجتماعية على خصائصه - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة .
٣. أحمد رشدي - تنمية وتجديد المناطق الحضرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٥ م .
٤. أحمد صلاح عبد الحميد - دراسات مقارنة لسياسات وفكر التخطيط العمراني - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة عين شمس - ١٩٩٥ م .
٥. أسامة مسعود - إحياء المناطق القديمة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية - ١٩٨٥ م .
٦. أمين محمود عبد الله - تطور الوحدات الإدارية في مصر العليا - منذ العهد العربي - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
٧. أيمن جمال الدين أحمد عبد التواب - الحفاظ والتطوير العمراني - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الإسكندرية - ١٩٩٨ م .

٨. أيمن هاشم عبد الرحمن - التشريعات المنظمة للعمارة في مصر - رسالة ماجستير - كلية التخطيط الأقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٦م.
٩. حسن محمود حسن أحمد - إحياء المناطق التاريخية من خلال إعادة توظيفها - رسالة ماجستير - كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة - ١٩٩٧م.
١٠. خالد محمد عزب - الخصائص المعمارية والفنية لمساجد مدينة فوة - أبحاث ندوة عمارة المساجد - كلية العمارة والتخطيط - جامعة الملك سعود - ١٩٩٩م.
١١. رأفت عبد العزيز شمس - نظم متابعة تطبيق اشتراطات البناء - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ٢٠٠٢م.
١٢. عابد محمود أحمد جاد - الملامح العريضة للمدن المصرية حتى عام ٢٠٠٠م - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة الأزهر - ١٩٩٠م.
١٣. عبد العال الشامي - رسالة دكتوراة - مدن الدلتا في العصر العربي - كلية الآداب جامعة القاهرة .
١٤. عبد العال الشامي - رسالة ماجستير - مصر عند الجغرافيين العرب فيما بين القرن الثالث والقرن التاسع الهجري - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
١٥. عصام أحمد مصطفى - ديناميكية التغير العمراني بالمناطق السكنية في المدينة المصرية - رسالة دكتوراة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥م .
١٦. علا سليمان الحكيم - أقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الإقليمية في مصر - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١م .
١٧. علاء يس - العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق ذات الطابع - رسالة دكتوراه - كلية التخطيط العمراني جامعة القاهرة - ١٩٩٢م
١٨. علي بيومي - التطور العمراني والحفاظ على التراث - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٨٦م.
١٩. عمر الفاروق السيد رجب - جغرافيا السكن في محافظة كفر الشيخ - رسالة دكتوراة - كلية الآداب - جامعة القاهرة - ١٩٧٦م .
٢٠. لؤي محمد أبو خشبة - إستخدام المباني الأثرية في السياحة - رسالة ماجستير جامعة عين شمس - ١٩٩٧م .
٢١. لبنى عبد العزيز أحمد - الارتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ٢٠٠١م .
٢٢. ماجد عزيز بطرس - دراسة تخطيطية لمدينة العصور الوسطى بصعيد مصر - رسالة ماجستير - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٦م.

٢٣. مصطفى الشناوي - التحولات الحضرية للمناطق ذات القيمة التاريخية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة الأزهر - ٢٠٠١ م .
٢٤. مها سامي كامل - العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو العمراني للمدن المصرية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة القاهرة - ١٩٩٣ م .
٢٥. مهجة إمام إمبابي - اشكالية تحديد وتقسيم النطاقات التراثية ذات القيمة الطبيعية والثقافية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة القاهرة ٢٠٠٠ .
٢٦. نعمات أحمد نظمي - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة جامعة عين شمس - ٢٠٠٤ م
٢٧. هالة عبد المنعم - تطوير المناطق التاريخية - رسالة ماجستير - كلية الهندسة جامعة الاسكندرية - ١٩٩١ م .
٢٨. هاندة أحمد حمدي - دور الصناعة في تشكيل نمط العمران في الدول النامية - رسالة دكتوراة - كلية الهندسة والتكنولوجيا - المطرية - جامعة حلوان - ١٩٩١ م .

المراجع الأجنبية

1. A.J.Watkins-The policies of urban economics -Beverly Hills-California-Sage publications-1980
2. Al-Radi, Selma & Steele, James ,Rehabilitation of Asila1964
3. Bardos, Anna,Hafsia quarter,Medina of Tunis, Tunisia .
4. Bertrand Renaud -National urbanization policy in developing countries-New York, 1981
5. Bianca, Stefano,Fez: Toward the rehabilitation of a great city, 1980
6. Bianca,Stefano, Conservation &Rehabilitation projects for the old city of Fez,
7. Bokhari,Abdulla Y .,Conservation in the historic district of Jeddah.
8. Brambilla, Roberto & Longo , Gianni, For pedestrian only ,New york,1977
9. C.Davidson,Cynthia&Serageldin,Ismail,Conservation of old Sanaa ,1995
10. Cantacuzino,Sherban,Hafsia quarter,1985 .
11. City & Region, A Geographical Interpretation-Dickinson,Robert E ,London 1966
12. Edgar M.Hoover & Frank Giaratani - An introduction to regional economics - New York -1984
13. Eunice,M .Lin ,Conservation of the old town of Jeddah
14. Eunice,M.Lin ,Rehabilitation &the cultural festival of Asila
15. F.Perroux - Note sur la nation de la pole de Groissine, 1955- translated in Lwington economic policy for development,1977
16. -J. Fredmann & William Alonso- Regional policy-Reading in theory & applications-The MIT Press- USA-1974
17. Kamil Khan Mumtaz -The Walled city of Lahore- 1983- Up grading &conservation
18. LTD-London-1973 Harry W. Richardson _Regional growth theory- The Macmillan press

19. O.M.Amos - Unbalanced regional growth & regional income inequality in the later stages of - development - in regional science & urban economics – 1988
20. Serageldin, Ismail & Lewcock, Ronald, workshop 2: conservation of the old city of Sanaa, p13, 83-
21. Serageldine, Ismail, Project finance, subsidization, & cost recovery, 1983
22. Tarek Abu-Zekry – City size distribution of regional cities & national development P.H.D.-Faculty of engineering-Cairo university-1989
23. The Hafsia-Tunis, Mimar, ,1985
24. The image of the cities, Kevin Lynch, The M.I.T. Press, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge, .Massachusetts, and London, England.
25. The municipal Corporation in Copenhagen, Copenhagen Municipal plan, The Lord Mayor's Department, 1993
26. Vernon J. Henderson – Urban development: Theory, Fact & Illusion – Oxford, New York, Oxford University Press, 1988
27. Workshop report FSD1983, 84, The Royal Academy of Art School of Architecture .Foreign Department
28. www.Lexicorient.com
29. www.ovpm.org
30. Young, T. Luke, Conservation of the walled city of Sanaa Republic of Yemen.